فهرس الكتاب

الباب الاول في تفسير المفردات وذكر احكامها حروف الالف ٣ الالف المفردة والالف
اصل ادوات الاستفهام فصل لا قد تخرج الهمزة عن الاستفهام آ ٣ ايا ٨ اجل
ان المكسورة المخففة ٩ ان المفتوحة ١١ ان المكسورة المشددة ١٦ ان المفتوحة المشددة ١٧
ام ١٧ أل ٢١ اما بالفتح والتخفيف ٢٧ اما بالفتح والتشديد ٢٧ اما المكسورة المشددة ٣٠
أو ٣١ ألا بفتح الهمزة والتخفيف ٣٥ إلا بالتشديد ٣٨ ألا بالفتح والتشديد ٣٩ إلى ٣٩ إي
بالكسر والسكون ٤٠ أي بالفتح والسكون ٤٠ أيّ بفتح الهمزة والتشديد ٤١ إذ ٤٣ إذما ٤٥ إذا ٤٦
أيمن ٤٨ حروف الباء الباء المفردة ٥٥ بجل ٥٨ بل ٥٩ بلى ٥٩ بيد ٦٠ بله ٦٠ حروف التاء
المفردة ٦٠ حروف الثاء ثم ٦٠ ثَمّ ٦٠ حروف الجيم جير ٦١ جلل ٦١ حروف الحاء
حاشا ٦١ حتى ٦٢ حيث ٦٥ حروف الخاء خلا ٦٦ حروف الراء رب ٦٦
حروف السين المفردة ٦٨ سوف ٦٨ سي ٦٩ سوا ٦٨ حروف العين المهملة ٦٨
عدا ٦٨ على ٦٨ عن ٦٩ عوض ٧٠ عسى ٧١ علّ بلام خفيفة

علّ

علّ بلام مشددة مفتوحة ٧٢ عند ٧٢ حروف الغين المعجمة غير ٧٣ حروف الفاء
الفاء المفردة ٧٣ في ٧٧ حروف القاف قد ٧٨ قط ٨١ حروف الكاف الكاف المفردة كي ٨٣
كم ٨٤ كأين ٨٤ كذا ٧٥ كلا ٧٥ كأن ٧٦ كل ٧٧ كلا ٩١ كلتا ٩١ كيف ٩٢ حروف اللام ٩٣
اللام المفردة لا ٩٣ لات ١٠٧ لو ١١٣ لولا ١١٥ لوما ١١٥ لم ١١٦ لما ١١٧ لن ١١٧ ليت ١١٧ لعل ١١٧
لكن مشددة النون ١١٩ لكن ساكنة النون ١١٣ ليس ١١٤ حروف الميم ما ١٢١ من ١٢٤ مَن ١٣٢
مهما ١٣٣ مع ١٣٣ متى ١٣٤ منذ ومذ ١٣٤ حروف النون المفردة نعم ١٣٧ حروف الهاء الهاء المفردة
ها ١٣٨ هل ١٣٨ هو ١٣٩ حروف الواو الواو المفردة ١٤٠ وا ١٤١ وي ١٤٦ حروف الياء الياء المفردة
يا ١٤٦ الباب الثاني من الكتاب انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية ١٤٩ انقسام الجملة
الى الكبرى والصغرى انقسام الكبرى الى ذات وجه وذات وجهين الجمل التي لا محل لها من الاعراب
فالاولى الابتدائية ١٥٠ الجملة الثانية المعترضة ١٥١ الجملة الثالثة التفسيرية ١٥٥ الجملة الرابعة المجاب بها ١٥٧
القسم الجملة الخامسة الواقعة جوابا لشرط الجملة السادسة صلة الاسم او الحرف ١٥٧ الجملة السابعة التابعة لما لا محل له ١٥٨
الجملة التي لها محل من الاعراب الجملة الاولى الواقعة خبرا ١٥٨ الجملة الثانية الواقعة حالا ١٥٨ الجملة الثالثة الواقعة مفعولا

الجملة الرابعة المضاف اليها ١٥٩ الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء ١٦١ الجملة
السادسة التابعة لمفرد ١٦٢ الجملة السابعة التابعة لجملة ١٦٣ حكم الجملة بعد النكرات وبعد المعارف ١٦٤
الباب الثالث من الكتاب في احكام ما يشبه الجمل ومن الجمل الانشائية والخبرية ١٦٥
ذكر احكامها ما يجب فيه ١٦٦ حكم المرفوع بعدهما ١٦٦ حكمهما بعد المعارف والنكرات ١٦٦ يتعلق من حرف ١٦٩
الباب الرابع من الكتاب في ذكر احكام يكثر دورها ١٦٩ هل للتعلق بعين موضع التقدير ١٨٠ تعلقهما بالمحذوف
ما يعرف به المبتدا من الخبر ١٧٢ ما يعرف به الاسم من الخبر ما يعرف بالعامل من المعمول ١٧٢ ما افترق فيه عطف البيان والبدل
اعراب ١٧٣ اقسام الحال ١٧٤ ما افترق فيه الحال والتمييز ١٧٥ ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة ١٧٦
العطف على الفعلية ١٧٨ عطف الخبر ١٨٠ اقسام العطف ١٨٢ مسوغات الابتداء بالنكرة ١٨٤ اسماء الشرط
عشرة ١٨٥ روابط الجملة بما هي خبر عنه وهي ١٨٦ شرح حال الضمير المستتر ١٨٧ المواضع التي عطف على معمولي ١٩٠
الاشياء التي يتعدى بها الفعل ١٩٣ الامور التي لا يكون الفعل معها ١٩٥ الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة ١٩٥
الباب الخامس في ذكر الجهات ١٩٧ الجهة الاولى ان يراعي ما يقتضيه ظاهر ١٩٨ الجهة الثانية ان يراعي معنى المعرب ٢١٠
الجهة الثالثة ان يخرج على ما لم يثبت في العربية ٢١٢ الجهة الرابعة ان يخرج على الامور البعيدة ٢١٣ الجهة
الخامسة ٢٠٥ باب المبتدا ٢٠٥ باب كان ٢٠٦ باب المنصوبات ٢١٨ باب الاستثناء ٢٠٨ باب اعراب الفعل ٢٠٩
باب الموصول ٢١١ باب التوابع ٢١٢ باب حروف الجر ٢١٣ الجهة السادسة ٢١٣ الشروط المختلف بحسب الابواب
النوع الاول اشتراطهم الجمود ٢١٧ النوع الثاني اشتراطهم التعريف ٢١٥ النوع الثالث اشتراطهم كونه على ما عنده ٢١٤
النوع الرابع اشتراط الابهام ٢١٨ النوع الخامس اشتراط الاثبات ٢١٩ النوع السادس اشتراط المفرد ٢١٢
النوع السابع اشتراط الجملة الفعلية ٢٢٣ النوع الثامن ٢٢٢ النوع التاسع ٢٢٠ النوع العاشر النوع الثالث عشر ٢١٩
النوع الرابع عشر ٢٢٤ النوع الخامس عشر ٢٢٣ النوع السادس عشر ٢٢٢ الجهة السابعة ٢٢٤ الجهة الثامنة ٢٢٥
الجهة التاسعة ٢٢٦ الجهة العاشرة ان يحمل على خلاف الاصل ٢٢٧ بيان انه قد يظن ٢٣١ بيان مكان المقدر ٢٣٢
بيان مقدار المقدر ٢٣٣ بيان كيفية التقدير ٢٣٤ اذا دار الامر بين كون المحذوف ٢٣٤ اذا دار الامر ٢٣٥
اذا دار الامر بين كون المحذوف ٢٣٥ ذكر اماكن من الحذف ٢٣٦ حذف المضاف اليه ٢٣٦ حذف اسمين
حذف ثلثة متضايفات ٢٣٧ حذف الموصوف ٢٣٨ حذف الصفة ٢٣٨ حذف الموصول حذف الصلة حذف المعطوف ٢٣٩
حذف المعطوف عليه ٢٤٠ حذف المبدل منه ٢٤٠ حذف المؤكد ٢٤٠ حذف المبتدا حذف الخبر حذف الفعل ٢٤٠
حذف المفعول ٢٤١ حذف الحال ٢٤٢ حذف التمييز ٢٤٢ حذف الاستثناء ٢٤٢ حذف حرف العطف ٢٤٢ حذف فاء الجواب ٢٤٢
حذف لام التوبيه حذف لا النافية ٢٤٣ حذف ما النافية ٢٤٣ حذف ما المصدرية ٢٤٥ حذف كي المصدرية

كتاب

المنصف من الكلام على مغني ابن هشام
للفقير الى الله تعالى احمد ابن محمد ابن
حسن ابن علي ابن يحيى ابن
محمد ابن خلف الله ابن
خليفة الشمني
الحنفي

٢

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1195

١٤٦٩

١٤٥١

حرف ادات الاستثناء حرف لام التوطية حرف الجار حرف ان الناصبة

حرف لام الطلب حرف حرف النداء حرف همزة الاستفهام حرف نون التاكيد حرف التنوين

حرف ال حرف لام الجواب حرف لام لو حرف لام لا فعل حرف جملة القسم حرف جواب القسم

حرف جملة الشرط حرف جملة جواب الشرط حرف الكلام جملة حرف اكثر من جملة الباب السادس في التحذير

الباب السابع في كيفية الاعراب فصل الباب الثامن في ذكر كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور

الجزئية وهي احد عشر قاعدة القاعدة الاولى القاعدة الثانية ان الشي

يعطى الشي اذا جاوره القاعدة الثالثة القاعدة الرابعة انهم

القاعدة الخامسة انهم يعبرون بالفعل عن امور القاعدة

السادسة انهم يعبرون عن الماضي القاعدة السابعة ان اللفظ

قد يكون على تقدير القاعدة الثامنة يغتفر كثيرا القاعدة

التاسعة انهم يتسعون في الظرف والمجرور القاعدة العاشرة

من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه في الشعر

البيضاوي في تفسيره والطيبي في شرح الكشاف

بسم الله الرحمن الرحيم منك العون في الكل يا كريم

الحمد لله الذي خص كتابه بعدم المعارضة وبالإعجاز وجعله تبيانا لكل شيء هو مغني اللبيب بالحقيقة لا بطريق المجاز واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة من فرق الحق من الباطل وماز وحل ببنان البيان عقد المشتبهات فوقف عند ما حل وما جاز واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله الهادي الى سبيل الرشاد فسعد من اقتدى بهداه وفاز صلى الله عليه وعلى آله واصحابه ومن حوى بيته من ازواجه الطاهرات وحاز وبعد فقد نظرت عند اقرائي لمغني اللبيب عن كتب الاعاريب ما كتبه عليه الشيخ تقي الدين محمد ابن الصائغ الحنفي وسماه بتنزيه السلف عن تمويه الخلف وصل فيه الى اثناء [illegible] والتعليق الذي كتبه الشيخ بدر الدين محمد ابن ابي بكر الدماميني بالديار المصرية والشرح الذي اظهره بعد ذلك بالبلاد الهندية فاذا هي مملوءة باعتراضات يتجه جوابها ومشحونة باشكالات لم [illegible] والحمد لله بابها وقد فتح الله تعالى باجوبة ما عظم من ذلك وتنوير ما اظلم من [illegible] رحالكم فسالني بعض الاصحاب ان اقيد ذلك بكتاب وان اضم اليه حل الشواهد والابيات وشرح ما لم يشرح بعد من المشكلات فاجبت مطلوبه وحققت مرغوبه سالكا سبيل الانصاف حائدا عن طريق التعصب والاجحاف وسميته المنصف من الكلام على مغني ابن هشام واسال الله تعالى العصمة مما يعاب والهداية الى طريق الصواب قوله اما بعد حمد الله الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم لاجل [illegible] فعلى جهة التعظيم مخرج للاستهزاء والسخرية واختياري مخرج للثناء الذي بل غير اختياري فانه مدح لا حمد لانه يقال مدحت اللؤلؤ على صفائه ومدحت زيدا على رشاقة [illegible] قده [illegible] منهم من منع اطلاق المدح على الثناء لاجل جميل غير اختياري [illegible] اللؤلؤ مولد لا عبرة به وما قيل ان [illegible] خطا او ما وقد يدل الله على الافعال الاختيارية [illegible] الاختياري ببيان ماهية الحمد لا للاحتراز والله اسم للذات الواجب [illegible] لجميع المحامد والافضال الاحسان وآل الرجل اهله وعياله وآله ايضا [illegible] كذا في الصحاح وآله صلى الله عليه وسلم بنو هاشم وبنو المطلب المؤمنون وقيل [illegible] وقيل اتقياء المؤمنين ولعل هذا هو الذي اختاره المصنف فانه لم يركن [illegible] واصل عند سيبويه اهل كذا قال المصنف في آخر بحث أل وقيل اصله اول [illegible] غير واحد من المحققين ولا يضاف الا لمن له شرف من العقلاء الذكور فلا يقال آل الاسكاف [illegible] وآل فاطمة وعن الاخفش انه [illegible] المدينة وآل البصرة ولا يجوز اضافته

[illegible] وقراءة دار البيت كما [illegible] والاهل والقرابة كان لها ابواو لم يكن [illegible] الآل القرابة بتابع

اضافه الى المضمر عند الكسائي وابي جعفر النحاس واجازها غيرهم وهو الصحيح ويقترحه يساله من غير روية والاقتراح جمع قريحة وهي اول ما يستنبط من البير ثم قيل منه لفلان قريحة اي استنباط العلم بجودة الطبع كذا في الصحاح والجنح بفتح النون ميل والجوانح الاضلاع مما يلي الصدر اريد بها هنا القلوب مجازا من اطلاق اسم احد المتجاورين على الآخر والذريعة بالذال المعجمة كالوسيلة في الوزن والمعنى ولما كان كتاب الله تعالى وحديث النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار العربية كالشيء الواحد افرد الخبر عنهما والاعراب في اللغة الافصاح بالشيء وفي الاصطلاح يقال على النحو وعلى ما ذكر في شرح الالفية علم باحكام مستنبطة من كلام العرب متعلقة بالكلم في ذواتها وفيما يعرض لها بالتركيب من الكيفية والتقديم والتاخير ليحترز بذلك عن الخطا في فهم معاني كلامهم وفي الحذو عليه ويقال على تطبيق المركب على تلك الاحكام وبيان انه من جزئياتها ويقال على ما يقابل البناء وهو الاثر الظاهر او المقدر الذي يجلبه العامل في آخر الاسم او ما يشبهه والمراد هنا الاول من المعاني الاصطلاحية قوله الهادي الى صوب الصواب الهداية عند اهل السنة على ما اشتهر في النقل عنهم الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب سواء حصل الوصول والاهتداء ام لم يحصل وعند المعتزلة الدلالة الموصلة الى المطلوب والصوب نزول المطر والصواب نقيض الخطا ويحتمل ان تكون [illegible] استعارة بالكناية [illegible] ذلك وهو الصوب [illegible] المذهب [illegible] بالمطر في [illegible] وذكر المشبه دون المشبه به واثبت له [illegible] الحقيقة الصوب الذي هو من لوازم المشبه به فذلك التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية واثبات ذلك اللازم استعارة تخييلية ويحتمل ان قدم المشبه به على المشبه واضيف اليه كقول الشاعر وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي اصيل كالذهب على ماء كاللجين بضم اللام وفتح الجيم اي الفضة ويحتمل ان لا يكون فيه تشبيه ويكون الصوب بمعنى الجهة مجازا مرسلا قوله من ارجاء قواعده كل جالك الارجاء بالمد جمع رجي بالقصر وهو الناحية والقواعد جمع قاعدة وهي الاصل والضابط والقاعدة امر كلي منطبق على جزئياته لتعرف احكامها منه والحالك الشديد السواد [illegible] تابعا قوله شمرت عن ساعد الاجتهاد [illegible] الاجتهاد [illegible] بالكناية والكلام [illegible] المشبه به [illegible]

ما سبق من الخلاف في [illegible] تكون في الساعد استعارة

١

ثانيا صفة لمحذوف اى تسميدا ثانيا او وقتا ثانيا والترصيف الضم من رصفت الحجارة اذا ضممت بعضها الى بعض قوله ومتفلات مسايل الاعرابية ... في مسايل الاعراب استنباطا ... قوله ومعضلات هو بكسر الضاد جمع معضلة او معضل من اعضل الامر اذا اشتد يستشكلها الطلاب اى يعدونها مشكلة صعبة الادراك وفي الشرح وعندي ان معناه يطلبون اشكالها بكسر الهمزة اى ازالة التباسها يقال اشكل الامر وشكل اذا التبس فالهمزة فيه للسلب يعني في الشكل الذى الاشكال مصدره وليس الضمير المجرور بفي عايدا الى يستشكلها كما توهمه بعض المدرسين المعاصرين للشارح ثم اعترض بانه لا يلزم من جعل الهمزة في اشكلت للسلب ان يكون في استفعل كذلك فان الهمزة في افعل للقطع وفي استفعل للوصل ولان الهمزة حذفت في استفعل لكونها للوصل ولم يحل الله تعالى المضارع همزة وصل فليس في قوله يستشكلها معنى انتهى ومنشأ هذا الاعتراض كما علمت سوء الفهم وغلبة الوهم والتنقيح التهذيب قال في الصحاح وبعض المنهمرين قوله فرويد كابا يشد الرحال فيما دونه في الشرح هذه الفاء الفصيحة اى اذا كان الامر كذلك فدونك كتابا اى خذ كتابا فهو مفعول وفيه اقامة الظاهر مقام المضمر لقصد التعظيم وكان القياس الا بجلبه بلام العهد لكن نكره تفخيما ويحتمل ان يكون المفعول محذوفا اى فدونكه وكتابا حال موطئة واقول وضع الظاهر موضع المضمر وان سلم كونه للتعظيم فانما يكون له اذا كان ذلك الظاهر مما يشعر بالتعظيم كالالقاب المشعرة بالمدح وكتاب ليس كذلك قلت فما فايدة وضع الظاهر على هذا التقدير قلت التوصل الى التنكير الدال على التعظيم ثم الفاء فصيحة ... غير مذكورة نحو الفاء في قوله تعالى فانفجرت اذ التقدير ... فانفجرت وظاهر كلام صاحب الكشاف ان تسميتها فصيحة ... التقدير الثاني وظاهر كلام صاحب المصباح انه على التقدير الاول وقيل هي فصيحة على التقديرين

قوله اذا كان الوضع في هذا الغرض اعلم ان المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها طرفه ونهايته تسمى غاية ومن حيث انها حاصلة منه تسمى فايدة ومن حيث انها مقصودة للفاعل ولاجلها اقدم على الفعل تسمى غرضا وعلة غائية وهذه لا توجد في افعاله تعالى وان جمت فوايدها وكثرت وفي الشرح اذ تعليلية ومتعلقها اما مذكور وهو اسم الفعل او يشد او يقف على تبديل الشارح واما محذوف اى وقع ذلك اى المتقدم من شد الرحال ووقوف الفحول واقول ينبغي ان يكون تقدير المحذوف يقع بلفظ المضارع لانا لو قدرناه ماضيا الا لو قال المصنف شدت ووقفت بالماضي فليتامل قوله ولم ينسج ناسج على منواله النسج الحياكة

٢

الحياكة والمنوال الاخشاب التي يحاك الثوب عليها ... ونحو السيف وضمها ... ما لم يكن ... بما يشتبه به ... ويكون المنوال استعارة ... تخييلية والمتقدمة بكسر الدال من قدم بمعنى تقدم او بفتحها من قدمت الشيء جعلته متقدما قوله المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب الاعراب الاول لغوي بمعنى الافصاح والثاني اصطلاحي ... تطبيق المركب على القواعد النحوية ... والشذرة بمعجمتين القطعة من الذهب يلتقط من المعدن بلا اذابة او اللؤلؤة الصغيرة قوله بل كقطرة من قطرات بحر في الشرح ولا يناسب بعرضه من التدريج في تقليد ما في المقدمة بالنسبة الى ما للشيء فيها اذ يكون تنزل بل كقطرة من بحر ولا يظهر جمعه حسن للاتيان هنا بجمع القلة المكسر وهو قطرات واقول لعله اتى به ليلا يكون السجعة الثانية اقصر من الاولى فان احسن السجع ما تساوت قرائنه ثم ما طالت قرينته الثانية فاتى به لذلك مع احتمال ان الجمع المضاف يعم على ان قوله المكسر فيه نظر لان كل جمع بالالف والتاء جمع تصحيح لا تكسير سواء وجب فتح ثانيه حالة الجمع بعد سكونه حالة الافراد كدعد ودعدات وثمرة وثمرات وقطرة وقطرات او لم يجب بل جاز سكونه وفتحه وضمه كغرفة وغرفات او جاز سكونه وفتحه وكسره كسدرة وسدرات فان قيل قد عرف واحد التصحيح بانه ما سلم فيه بناء الواحد وما تحرك ثانيه حالة الجمع بعد سكونه حالة الافراد لم يسلم فيه بناء الواحد اجيب بانه لم يتحرك ثانيه ولم يعرض له التغيرات الا بعد مجيء الالف والتاء فتعريف جمع التصحيح صادق عليه كذا افاده الجاربردي قوله واضع فرايده على طرف الثمام الدرر الكبار او التي نظمت وفصلت بغيرها والثمام بمثلثة مضمومة وميم مخففة نبت ضعيف له خوص او شيء يشبه الخوص استعار الفوايد استعارة تحقيقية واستعار الوضع على طرف الثمام لتسهيل المسايل استعارة تمثيلية والخيم بكسر المعجمة السجية والطبيعة والحسد تمني زوال النعمة عن غيره وصيرورتها اليه وعدم الطمع وطغيان القلم تجاوزه حده الاستقامة وزلة القدم خروجها عن الموضع الذي ينبغي قرارها فيه والتشديد الطرد والقاصي بالمهملة البعيد والكثب بفتح الكاف والمثلثة القرب والجواد الفرس الجيد ونكبو تسقط والصارم السيف القاطع وينبو لا يعمل في الضريبة وتحتو تسقط والمرء مفعول كفى ونبلا تمييز وان تعد معايبه فاعل كفى ويجوز رفع المرء على انه فاعل كفى وان تعد معايبه بدل اشتمال منه قوله فانها لم توضع لافادة القوانين هذا استئناف لبيان سبب كثرة التكرار في كتب الاعاريب وكلمة لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن اجتماعهما

ومعـ

كل منهما عن الآخر وهو مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعًا او حال حذف عاملها وصاحبها والتقدير على الاول ابدع المخبر عنهم بذكر الثلاثة ابداعًا وعلى الثاني اخبر بما تقدم راجعا الى الاخبار عنهم بذكر الثلاثة قوله ويكررون ذكر الخلاف فيه اذا اعرب فصلًا انه محلا اذا اطرق بالخلاف او ليكررون وانه محل بدل اشتمال من الضمير المجرور في والتقدير جواب انه محل او بدل من مفعول يكررون اعني ذكر او بدل من الخلاف والملك السامة واستقى الذي الشئ اى طلب اقتضاه وغايته قوله خليد بن اجهته في الشرح اى المتمسك بها فاما لبار ليست بزايدة كما طنه الرضي انتهى واقول في الصحاح وبقول على زيدا وعليّ بزيد معناه اعطني زيدا وقولهم عليك زيدا اى خذه وهو مقتضى ما قاله الرضي من ان البا هنا ايضا والمنهل محل الشرب او الماء الذي يورد منه والسايغ السهل الدخول في الحلق وبصدد النرح عنه قوله والامر الثالث اعراب الواضحات كالمبتدأ وخبره والفاعل ونايبه والجار والمجرور والعاطف والمعطوف في الشرح وذكر العاطف في مقام الاعراب مستدرك لانه لا يكون الا حرفا فلا اعراب له اصلا واقول لا فايدة في تخصيص الاستدراك بذكر العاطف بل ذكر الجار ايضا مستدرك لانه لا يكون الا حرفا فان قيل انه قد يكون اسما وذكره الحريري للاضافة قلت انما يقولون في هذا مضافا ومضافا اليه لا جارّا ومجرورا والجواب عن الاستدراك انه ليس المراد بالاعراب هنا مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا بل المراد به تطبيق المركب على القواعد النحوية سواء كانت مبنية او غير مبنية والخطل بالخاء المعجمة والطاء المهملة المفتوحة الكلام الفاسد والزيغ الميل عن جهة الصواب قوله وترتيبها على حروف المعجم في الصحاح المعجم النقط بالسواد مثل التاء عليه نقطتان تقال اعجمت الحرف والتعجيم مثله ولا تقال عجمت ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة التي يختص اكثرها بالنقط من بين ساير حروف الامم ومعناه حروف الخط المعجم كما تقول مسجد الجامع وصلوة الاولى اى مسجد اليوم الجامع وصلوة الساعة الاولى وناس يجعلون المعجم بمعنى الاعجام مصدرا مثل المخرج والمدخل اى من شان هذه الحروف ان تعجم انتهى قال التفتازاني في حاشية الكشاف بعد ذكر ما في الصحاح وقد يقال معناه حروف الاعجام اى ازالة العجمة وذلك بالنقط وفي الشرح انما يتم ذلك اذا كان جعل الهمزة للسلب مقيسا او مسموعا في هذه الكلمة انتهى واقول في قول التفتازاني ويقال ... الى ما في الشرح حروف الالف المفرده قوله افاطم مهلا بعض هذا التدلل مبدا صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي وفاطم مرخم فاطمة على الاكثر ومران سوى المحذوف ومهلا بمعنى امهلي واصله امهال مصدر امهل

ومعـ

امهل حذف زايداه وجعل بدلا عن اللفظ بالفعل وهو الناصب لبعض وقيل ناصبه محذوف تقديره امهلي وقيل اترك والتدلل بالمهملة من الدل بالفتح بمعنى الغنج وازمعت بالزاي والعين المهملة قال الخليل ازمعت على امر اذا ثبت عزمك وقال الكسائي يقال ازمعت الامر ولا يقال ازمعت عليه وقال الفراء ازمعته وازمعت عليه بمعنى فصرما بفتح الصاد مصدر صرمت الشئ اذا قطعته وبضمها اسم للقطيعة والاجمال الاحسان وفي الشرح والمعنى لحمل الندا هنا على القرب القرينة وهي ظاهرة واقول هي خطابه عقيب الندا لصاحبته بالمعاتبة فان مثله لا يصدر بين متخاطبين يكون احدهما قريبا من الآخر قوله وهذا خرق لاجماعهم وذلك انهم اتفقوا على ان الهمزة لنداء القريب واتفقوا على ان نداء القريب ليس مخصوصا بيا قوله في قراءة الحرميين امن هو قانت المراد بالحرميين نافع وابن كثير وقراءتهما في هذه الآية وكذلك قراءة حمزة بتخفيف الميم قال ابن عطية في تفسيره بعد اذ صرح بجواز الوجهين واستظهر كون الهمزة في الآية للاستفهام التقريري والوجه الثاني ان يكون حرف نداء والخطاب لاهل هذه الاوصاف كانه يقول اصحاب هذه الاوصاف قل هل يستوي قال وهذا معنى صحيح الا انه اجنبي عن معنى الآيات قبله وبعده والتعليق وفيه نظر فان المامور بالقول في الآية السابقة وهي قل تمتع هو النبي صلى الله عليه وسلم وكذا المخاطب بقل يا عبادي وبقل اني امرت ولا شك ان الصفات المذكورة في قوله امن هو قانت اناء الليل ساجدا وقايما يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه يمكن جعلها للنبي صلى الله عليه وسلم بل هو الاجدر بها فما قبل الآية وما بعدها مناسبا لها لا اجنبي عنها واقول مع ابن الصايغ سبقه الى ذلك ليس هذا نظرا فيما قاله ابن عطية وانما هو بيان لوجه آخر على تقدير كون الهمزة للنداء وذلك ان قول ابن عطية ان معنى الآية على جعل الهمزة للنداء اجنبي عما قبلها وما بعدها انما هو على تقدير ان يكون الخطاب لاهل الاوصاف المذكورة كما صرح به واما على تقدير ان يكون لموصوف معين هو النبي المخاطب بما قبل الآية وبما بعدها فوجه آخر ليس في كلام ابن عطية تعرض له قوله ويبعده انه ليس في التنزيل نداء بغير يا قال ابن الصايغ الاستبعاد بمجرد هذا لا يظهر فكم في القرآن من مفرد لم يقع الا في محل واحد نحو ضيزى الزبانية العهن نعم لو اردف ذلك بان النداء بالهمزة في كلام العرب قليل لاتجه ولكان به غنية انتهى وفي الشرح هذا لا يشبه ما الكلام فيه فان البحث في كلمة قرانية

يترة د بين معنيين لاحدهما نظير في القرآن دون الاخر واقول الاولى
ان تقول بين معنيين كلاهما في القرآن ولم ترد تلك الكلمة فيه لاحدهما
وورد فيه للاخر لان قوله لاحد المعنيين نظير في القران دون الاخر غير
مطابق لما نحن فيه لان لكل من الاستفهام ونداء القريب نظيرا في القران اللهم
الا ان يريد لاحد المعنيين معبرا عنه بتلك الكلمة نظير في القران وليس للاخر
معبرا عنه بها نظير فيه فانه حينئذ يطابق قوله اذ لا يكون الاستفهام منه تعالى
على حقيقته الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكي وهذا ليس على اطلاقه وانما
يستحيل اذا كان طلب الفهم مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي واما
اذا كان مصروفا الى غيره ممن يطلب فهمه فلا يستحيل كما في قوله تعالى أأنت قلت
للناس اتخذوني وامي الهين هو استفهام حقيقي طلب به اقرار عيسى عليه السلام
في ذلك المشهد العظيم بانه لم يقل ليحصل فهم النصارى ذلك فيتقرر عندهم كذبهم
انتهى واقول فيه نظر اما اولا فلان قول النحاة حقيقة الاستفهام طلب الفهم
ليس معناه طلب الفهم مطلقا سواء كان للطالب او لغيره بل معناه طلب الفهم
للطالب المتكلم بالاستفهام قال التفتازاني في المطول في باب الانشاء وانواعه
على ما ذكرها المصنف خمسة لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا اولا الثاني التمني
والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب هو الاستفهام وان
كان المطلوب حصول امر في الخارج فان كان ذلك انتفاء فعل فهو النهي وان كان
ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فالامر فانت تراه كيف جعل
المطلوب بالاستفهام حصول امر في ذهن الطالب واما ثانيا فلان المعنى الحقيقي
للفظ يقصد منه اولا وبلا واسطة معنى اخر مقصود من ذلك اللفظ وعلى هذا فلا
يكون فهم الحاضرين المطلوب حصوله من الاقرار المطلوب باداة الاستفهام
معنى حقيقيا لتلك الاداة لان فهم الحاضرين مقصود منها ثانيا وبواسطة الاقرار
لا اولا وبلا واسطة قوله اذا التقدير عند من جعلها للاستفهام امن هو قانت خير
ام هذا الكافر اي المخاطب بقوله قل تمتع بكفرك في التعليق وفي هذا التقدير
نظر لان ام متصلة وقد صرح في الكلام على ام انها انما كانت مسبوقة بهمزة استفهام
لزم ان يكون الاستفهام حقيقيا وقد سلم ان الاستفهام في الاية كما سبق انتهى واقول
سياتي لنا هناك ما تحقق ان مراده ان ام المتصلة المسبوقة بهمزة لا للتسوية قد يكون

يكون الهمزة معها للاستفهام الحقيقي لان الهمزة معها دائما للاستفهام الحقيقي بل
واعلم ان الصواب في عبارة المصنف ان يقول اي المخاطب بتمتع بكفرك قوله ولك
ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل وذلك بان تجعل الهمزة فيه لطلب التصديق
والمعادل انما يكون مع طلب التصور قوله وامتناع ان يؤتى لهل بمعادل لانها لا تكون
الا لطلب التصديق في الشرح فان قلت ينتقض بقوله عليه السلام يعني في حديث جابر
ابن عبد الله الذي ساقه البخاري في كتاب الجهاد هل تزوجت بكرا او ثيبا قلت استشهد
ابن مالك به على ان هل قد تقع موقع الهمزة فياتي المعادل فيتاتي النقض كما ذكرت
لكن لقايل ان يمنع اتصال ام في هذا الحديث لجواز ان يكون منقطعة فاستفهم اولا
ثم اضرب واستفهم ثانيا والتقدير بل اتزوجت ثيبا وحينئذ فلا نقض انتهى
واقول الدليل على كون ام في الحديث متصلة من وجهين احدهما وقوع المفرد بعدها
قال التفتازاني عند قول صاحب التلخيص وامتنع هل زيد قام ام عمرو لان
المفرد بعد ام دليل كونها متصلة وثانيهما ما قاله ابن مالك في التوضيح وهو مصنفه
على صحيح البخاري ان استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابرا لم يكن الا بعد
علمه بتزوجه بكرا واما ثيبا فطلب منه الاعلام بالتعيين كما كان يطلبه باي فالموضع
اذن موضع الهمزة لكن استغني عنها بهل وثبت بذلك ان ام المتصلة قد تقع بعد هل
كما تقع بعد الهمزة انتهى قوله وقد قالوا في قوله تعالى افمن هو قائم على كل نفس
بما كسبت ان التقدير كمن ليس كذلك او لم يوحدوه ويكون وجعلوا لله شركاء معطوفا
على الخبر على التقدير الثاني صرح به صاحب الكشاف فقال ويجوز ان نقدر ما يقع خبرا
للمبتدا او يعطف عليه وجعلوا وتمثيله افمن هو بهذه الصفة لم يوحدوه وجعلوا له
وهو الله الذي يستحق العبادة وحده شركاء قال ابو حيان فيه اقامة الظاهر
مقام المضمر في قوله وجعلوا لله اي وجعلوا له وفيه حذف الخبر عن المقابل واكثر
ما جاء هذا في الخبر المقابل واقول وضع الظاهر هنا موضع المضمر له نكتة وهي الدلالة
على زيادة التشنيع عليهم بجعلهم شركاء لله لانه اسم للمستحق لذاته العبادة وحده
وفي الشرح ولم يظهر لي وجه اختصاص العطف على الخبر بهذا التقدير الخبر الثاني دون
الاول واقول لاح لي انا من فضل الله تعالى وجه اختصاصه بذلك وهو حصول المناسبة
بين المعطوف والمعطوف عليه التي هي شرط في قبول العطف بالواو في التقدير الثاني وعدم
حصولها في التقدير الاول قال اهل المعاني نحو زيد يكتب ويشعر مقبول للمناسبة

من الشعر والكتابة وزيد يعطي ويشعر غير مقبول لعدم المناسبة بين الاعطاء والشعر
وعابوا على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم و
قالوا لا مناسبة بين مرارة النوى وكرم ابي الحسين حتى يعطف احدهما على الاخر بالواو
قوله وقالوا التقدير في قوله تعالى افمن يتقي بوجهه سوء العذاب اي كمن ينعم في الجنة
تقدير ابن عطية كالمتنعمين وقدره الزمخشري كمن امن العذاب وقدره الجرجاني
كمن لا يصيبه العذاب وفي الشرح ان قوله كمن ينعم في الجنة خبر عن المقدر الذي هو
معنى المقدر فلا معنى اذن لادخال حرف التفسير على الخبر ويمكن ان يجعل خبر المقدر
محذوفا اي ثابت وذلك يدل على انه مقدرا فسره بقوله كمن ينعم في الجنة انتهى
واقول مثل هذا التركيب اي ادخال حرف التفسير على الخبر كثير في عبارات المصنفين
قوله وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدا وهو قوله تعالى كمن هو
خالد في النار ذكر في الكشاف وغيره ثلثة اوجه في قوله تعالى كمن هو خالد احدها ان يكون
خبر المبتدا محذوفا كما ذكره المصنف وثانيها ان يكون بدلا من كمن زين له سوء عمله وما
بينهما اعتراض لبيان ما يمتاز به من هو على بينة في الاخرة لانكار المساواة بين المتمسك
بالبينة والتابع له لهواه وعلى هذين الوجهين فقوله تعالى مثل الجنة مبتدا محذوف
الخبر اي فيما قصصنا عليك مثل الجنة وثالثها ان يكون خبر المثل الجنة والتقدير امثل اهل
الجنة كمثل من هو خالد في النار وعري من حرف الانكار وحذف ما حذف منه تصويرا لمكابرة
من يسوي بين المتمسك بالبينة والتابع لهواه وانه بمنزلة من يسوي بين الجنة والنار واعلم
ان ما يذكره المصنف من اية او غيرها بعد ذكره لم مثالا له لا يقتضي تعيينه لذلك الحكم
وعدم احتماله غيره بل انما يقتضي صحة كونه من ذلك الحكم فاحفظ هذا وكن ذاكرا له فانه
ينفعك في الجواب عن تشغيبات كثيرة قوله ولهذا خصت باحكام اي ولكون الا لفاصل
ادوات الاستفهام انفردت من بين ادواته باحكام لا توجد تلك الاحكام في غيرها
من ادواته فالباء داخلة على المقصور خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره كذا في المطول
قال السيد في حاشيته وحاصله يرجع الى ملاحظة معنى التميز والانفراد لان تخصيص
باخر في قوة تميزه للتحريه فاما ان يحمل الحصر التخصيص مجازا من التمييز مشهورا حتى
صار حقيقة واما ان يجعل من باب التضمين بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيان معا ويكون
الباء المذكورة صلة للمضمن وتقدر للمضمن فيه اخرى فمعنى خصصتك بالعبادة ميزتك
بها مخصصا اياك بها وفي الشرح يعني ان هذه الكلمة الاحكام لا يثبت لغيرها من ادوات الاستفهام

الاستفهام وكان الصواب او الاولى ان يقول ولهذا خصت بها احكام كما سنبينه قريبا
انتهى واقول ان الصواب ما نقله عن بهاء الدين السبكي ان الصواب دخول الباء على
المقصور ويريد بالاولى ما نقله عن حاشية سعد الدين ان الشايع العرفي دخولها
في المقصور وفيما قاله نظر فانه اذا كان المعنى ان هذه الاحكام ثابتة للهمزة منفية
عن غيرها من ادوات الاستفهام كما اعترف به يكون الاحكام مقصورة لان المقصور
هو الثابت للمذكور المنفي عن غيره فيكون دخول الباء على الاحكام هو الصواب او
الاولى قوله بدالي منها معصم الى اخره المعصم بكسر الميم موضع السوار من الساعد
وجمرت رمت جمار المناسك والبنان اطراف الاصابع قوله
طربت وما شوقا الى اخره هذا مطلع قصيدة في مدح اهل البيت ورثائهم وفي
الصحاح الطرب خفة تصيب الانسان لشدة حزن او سرور قوله اذا وذو
الشيب يلعب في الشرح ولقايل ان يقول لا يتعين هذا شاهدا على حذف الهمزة
لجواز ان يكون مما حذف منه حرف النفي للقرينة اي وذو الشيب لا يلعب انتهى
واقول ان المصنف لم يستشهد بهذا البيت على حذف الهمزة وانما مثل به له والمثال
لا يقتضي عدم احتمال غير الممثل له بخلاف الشاهد فانه يقتضي ذلك والفرق بينهما ان
المثال جزئي ذكر لايضاح قاعدة والشاهد جزئي ذكر لاثباتها قوله والاصل
احيي ذكر ابن الحاجب في اماليه والزمخشري في ملتقطه من كتاب ابي الفتح وجهين
اخرين احدهما انه اخبر عن نفسه اي اعيش ثانيهما ان احي افعل تفضيل وفي الكلام
تقديم وتاخير وحذف مضاف اليه والاصل ما قيل احيا مالا قيت وايسر مالاقيت
قال وانما يستعمل ذلك في الشعر لو قلت في النثر افضل واكرم الناس زيد لقبح ه
قوله الثاني انها ترد لطلب التصور نحو ازيد قايم ام عمرو ولطلب التصديق يعني
ان الهمزة تستعمل مرة لطلب التصور واخرى لطلب التصديق والتصديق ادراك
ان النسبة واقعة او ليست بواقعة والتصور ادراك غير ذلك قال السيد في
حاشية المطول والتحقيق انها اي الهمزة ادبس في الاناء ام عسل لطلب التصديق ايضا
فان السايل قد تصور الدبس والعسل وبعد الجواب لم يزد له في تصورهما شي اخر
اصلا بل بقي تصورهما على ما كان فاذن قبيل التصديق حاصل له حال السوال فكيف
يطلبه اجيب بان الحاصل هو التصديق بان احدهما مطلقا في الاناء مثلا والمطلوب
بالسوال هو التصديق بان احدهما معينا كالعسل مثلا في الاناء وهذان التصديقان

ومحصله ان الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعين المسند اليه في احدهما وعدم تعينه في الآخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور المسند اليه او المسند او قيد من قيوده **قوله** وهل مختصة بطلب التصديق يعني ان هل منفردة من بين ادوات الاستفهام بطلب التصديق دايما لا يتصف به غيرها لان ما عداها من ادوات الاستفهام اما لطلب التصور دايما واما لطلب التصور مرة والتصديق اخرى فالباء في كلام المصنف داخلة على المقصور عليه قال التفتازاني في حاشية العضد معنى اختصاص زيد بالقيام انه من بين الاشخاص منفرد بذلك الوصف لا يتصف به غيره فالباء داخلة في المقصود قال الله تعالى يختص برحمته من يشاء وقد يراد انه مختص من بين الاوصاف بالقيام لا يتصف بغيره اي مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود فالباء داخلة على المقصور لا المقصور عليه والاستعمال العرفي هو الاول **قوله** وبقية الادوات مختصة بطلب التصور يعني ان ما عدا الهمزة وهل من ادوات الاستفهام منفرد بطلب التصور دايما لا يتصف به غيره فالباء داخلة على المقصور ايضا كما عرفت وفي الشرح ففيه ما مر من دخول الباء على المقصور عليه مع انه منتقض بام المنقطعة فانها من بقية ادوات الاستفهام وهي لطلب التصديق فقط كما صرح به النحاة ثم قال وانا استشكل عدهم لام من ادوات الاستفهام مطلقا اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فيثبت مشاركته لما قبله في كونه مستفهما عنه بقضية العطف واما المنقطعة فلانه ان لا استفهام معناها ولا احد معنييها بل المنسلبه الهمزة المقدرة لكن هذا البحث لا يجدي المصنف نفعا في دفع النقض الوارد عليه هنا فانه معترف بما قاله غيره من ان ام من ادوات الاستفهام واقول ان الباء فيه داخلة على المقصور ولعلهم انما عدوا ام من ادوات الاستفهام لان المتصلة ملازمة لمعناه الحقيقي او المجازي سابقا عليها والمنقطعة مقارنة في الغالب لمعناه متاخرا عنها ولم يريدوا انها موضوعة للاستفهام ومعنى كلام المصنف وبقية الادوات الموضوعة للاستفهام فلا يرد عليه النقض بام لانها ليست بموضوعة له **قوله** وعلى النفي نحو الم نشرح او لما اصابتكم مصيبة في الشرح التمثيل بالآية الثانية للنفي سهو ظاهر فان لما فيه وجودية لا نافية لا يقال الاستفهام فيها للانكار فهو في معنى النفي لانا نقول انما يكون في معنى النفي اذ لو كان ابطاليا وانما هو توبيخي فلا ينفي لا بحسب الصورة ولا بحسب المعنى انتهى واقول يمكن ان لا يكون التمثيل بالآية سهوا على تقدير ان تكون لما

ليس هذا الذي اورده فلا يقال موجه لان الكلام في ان مدخول الهمزة نفي واذا كان معنى الهمزة الانكار كانت هي نفسها نفيا لا مدخولها تم انه صح

لما وجودية وذلك بناء على ما سيذكره المصنف عن الزمخشري وجماعة من ان العاطف بعد الهمزة يعطف الجملة التي بعده على جملة مقدرة بينه وبين الهمزة وتقرير ذلك ان يقال ان مدخول الهمزة فعل منفي محذوف والهمزة للتقرير بما بعد النفي والتقدير الم تفعلوا كذا وقلتم حين اصابتكم فتكون الآية مثالا لدخول الهمزة على منفي لكنه مقدر وهذا المعنى معنى تقدير صاحب الكشاف افعلتم كذا وقلتم حين كذا وعبارته لما نصب بقلتم واصابتكم في محل الجر باضافة لما اليه وتقديره اقلتم حين اصابتكم واي هذا نصب لانه مقول والهمزة للتقرير والتقريع والمعطوف عليه ما مضى من قصة احد من قوله ولقد صدقكم الله وعده ويجوز ان يكون محذوفا كانه قيل افعلتم كذا وقلتم حين كان كذا **قوله** وهو منتقض بام فانها يشاركها في ذلك يمكن ان يقال مراد ذلك البعض ان الهمزة تدخل على الاثبات وعلى النفي دون باقي الالفاظ الموضوعة للاستفهام فلا يرد عليه ام لانها ليست موضوعة للاستفهام وان كانت لا تفارقه في الغالب **قوله** فيقولون التقدير فلم يسيروا فنضرب عنكم الذكر صفحا في الشرح كان ينبغي ان يقول التقدير في كذا وكذا كذا وكذا فيأتي بحرف العطف في الموضعين وليس حذف العطف من ذلك بمقيس حتى يرتكبه واقول لما كان الغرض هنا مجرد التعداد ترك العاطف كما يترك المملي على الكاتب اسماء ليرفعه حسابها فيقول مثلا دار كتاب فرس من غير عطف **قوله** فان قوبل بعدم بعض المعطوف فقد يقال انه اسهل لقابل ان ~~يعترض عن~~ يقول الحذف كثير في الكلام وتقديم بعض المعطوف قليل لا يكون الا في الشعر **قوله** واما الثاني فلانه غير ممكن في نحو افمن هو قائم على كل نفس بما كسبت قال ان الصانع اي مانع من تقدير الا مدبر للموجودات فمن هو قائم على كل نفس بما كسبت على الاستفهام التقريري المقصود به تقرير ثبوت الصانع والمعنى اينتفي المدبر فلا احد قائم على كل نفس بما كسبت كما يمكن ذلك بل المدبر موجود فالقائم على كل نفس هو هو انتهى وفي الشرح لا نسلم عدم الامكان لجواز ان يقدر اهم ضالون فمن هو قائم على كل نفس بما كسبت لم يوجدوه والهمزة للانكار التوبيخي **قوله** وقوله في ابناء المبعوثون او آباؤنا فيمن قرأ بفتح الواو ان آباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون اعترضه ابو حيان وتبعه السفاقسي بان الهمزة انما تدخل على الجملة لا على المفرد ولو دخلت على المفرد المعطوف لكان العامل في المعطوف عاملا فيما بعدها بواسطة العاطف وهمزة الاستفهام

منه صح

كان

لا يحمل ما قبلها فيما بعدها فتعين ان يكون آباؤنا مبتدأ خبره محذوف اى مبعوثون
لدلالة ما قبله عليه **قوله** فقال افغير دين الله يبغون دخلت همزة الانكار على
الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت الهمزة بينهما فى الشرح هذا مشكل لان دخول
الهمزة على الفاء هو نفس توسطها بين الجملتين فكيف يعطف توسطها على دخولها على
حروف العطف المقتضى للترتيب والتراخى ونص ما فى الكشاف دخلت همزة الانكار
على الفاء العاطفة جملة على جملة والمعنى فاولئك هم الفاسقون فغير دين الله يبغون
ثم توسطت الهمزة بينهما هذا كلامه ولا اشكال فيه انتهى واقول لا اشكال ايضا فى كلام
المصنف لان ثم فيه لمجرد العطف والتدريج من غير اعتبار ترتيب نحو قوله تعالى وما
ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين **قوله** ولهذا عطف ووضعنا على الم
نشرح اعترض عليه بانه جعل العلة فى عطف وضعنا على الم نشرح تأويله بالاثبات
وذلك يقتضى انه لو لم يكن مؤولا به لم يصح العطف وليس كذلك لجواز لم يجئ زيد واكرمته
اجيب بانا لا نسلم انه جعل العلة فى عطف وضعنا على الم نشرح تأويله بالاثبات بل
جعلها تأويله بالخبر والمعنى ولكون الهمزة للابطال مع النفى بمنزلة خبر مثبت صح عطف
ووضعنا على الم نشرح باعتبار انه جملة خبرية **قوله** الستم خير من ركب المطايا البيت قال
الاصمعى المطية التى تمطو سيرها قال وهو مأخوذ من المطو اى المد والندى الجود وفلان
اندى من فلان اذا كان اكثر خيرا منه والراح هنا جمع راحة وهى الكف **قوله** اطربا وانت
قنسرى الى آخره طربا منصوب بمحذوف اى انطرب طربا او اتاتى
طربا والقنسرى بقاف مكسورة ونون مشددة مفتوحة او مكسورة وسين مهملة ساكنة
وبروى بقاف مفتوحة ومثناة من تحت ساكنة وسين مفتوحة والمراد به الشيخ
الكبير وفى الصحاح والدوارى الدهر يدور بالانسان احوالا وانشد بعد البيت
وفى الشرح ودوار صيغة مبالغة من دار يدور وزيدت فيه الياء ايضا للمبالغة كقولهم فى
مبالغة خارج واحمر خارجى واحمرى **قوله** ومعناه حمل المخاطب على الاقرار
والاعتراف بامر قد استقر عنده ثبوته او نفيه يعنى ان [illegible]
انه يكون [illegible] بالحكم فالهمزة فى قوله تعالى أانت قلت للناس اتخذونى للتقرير
بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قال ذلك كذا قال التفتازانى
فى مطوله وقال ايضا الدهر [illegible] وفى الشرح
يقبل عطف احد المترادفين على الآخر وفايدته تقرير المعنى فى الذهن وما وقع

وقع لبعض اهل البيان من ان ذلك تطويل لا لفايدة غير مسلم انتهى واقول ليس كل عطف
مرادف على آخر يكون لتقرير المعنى وانما يكون كذلك فى مقام يقتضيه والذى وقع لبعض
اهل البيان ان عطف مينا على كذبا فى قول الشاعر والفى قولها كذبا ومينا تطويل اى زايد
على المراد لا لفايدة وانت تعلم انه لا يلزم من ذلك ان يكون عطف كل مترادفين تطويلا **قوله**
و[illegible] ان يليها الشئ المقرر به هكذا قال غير واحد من ائمة المعانى انه يجب ايلاء المقرر به
والمستفهم عنه الهمزة ولكن فى كتاب سيبويه على ما نقل فى الشرح ان التعديل فى نحو ابشرا
لقيت ام بشرا احسن وانك اخرت فقلت القيت زيدا ام بشرا لكان حسنا وفى مقرب ابن عصفور
والاحسن توسط الذى لا يسأل عنه ويجوز تقديمه وتأخيره وقال الرضى اذا ولى المتصلة
مفرد فالاولى ان يلى الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون الهمزة مع ام بتأويل اى وللفرد
بعدهما بتأويل المضاف اليه ويجوز المخالفة نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام فى الدار
والقيت زيدا ام عمرا جواز احسنا لكن المعادلة احسن انتهى فان قلت كلام المصنف
فى الاستفهام والتقرير من غير معادل وما نقلت من كلام سيبويه والرضى انما هو مع
المعادل قلت كلام المصنف فيما هو اعم من ذلك فانه قال فى ام عند الكلام على بيت
المتنبى ان شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما
ويلى ام المعادل الآخر **قوله** فان قلت ما وجه حمل الزمخشرى الهمزة فى قوله تعالى الم
تعلم ان الله على كل شئ قدير على التقرير عبارة الكشاف فى هذا المقام لما بين لهم
قوله قلت قد اعتذر عنه بان مراده التقرير بما بعد النفى لا التقرير بالنفى وفى الشرح
هذا مبنى على انه لا يجب ايلاء المقرر به الهمزة وهو ما صرح به المصنف ولم يحك فيه
خلافا وقضية هذا اى ما صرح به ولم يحك فيه خلافا ان لا يوافق على الاعتذار المذكور
لكنه قد وافق على صحته بقوله والاولى ان يحمل الآية على كذا انتهى واقول ليس هذا الاعتذار
مبنيا على عدم وجوب ايلاء المقرر به الهمزة لان قولهم يجب ايلاء المقرر به الهمزة
معناه اذا امكن ايلاؤه اياها فى ذلك الكلام وما نحن فيه لا يمكن ذلك فيه لان الحكمة لما
اقتضت ان يذكر تقرير الاثبات بصورة النفى قصدا الى الدلالة على ان المقر على يقين مما
اقر به وانه لم يتلقن ذلك من تقرير المتكلم وكان الفعل المنفى لا يمكن لغة تقديمه على النافى
لم يل المقرر به اداة التقرير وانما قلنا ان معنى كلامهم [illegible]
لانك اذا قلت اقام زيد مقررا مخاطبك
بنفس نسبة القيام الى زيد لا بنفس الفعل لم يل المقرر به حينئذ الهمزة لعدم امكان

ايلائه اياها ولم يتميز هذا التقرير عن التقريب بنفس الفعل الوالي للهمزة الا بالقرينة فليتأمل قوله والاولى ان يحمل الآية على الانكار على التوبيخ او الابطال في الشرح وجه ذلك ان المنكر للشيء قد يكون معاندا وقد يكون غير معاند فان كان الخطاب للكافر المنكر الغير المعاند كان فالاستفهام توبيخي لان عدم علمه واقع وان كان الخطاب للكافر المنكر عنادا فاستفهام ابطالي واقول يتبين بهذا التوجيه الجواب عما استشكله ابن الصائغ من ان المصنف ذكر ان التوبيخي انه يقتضي ان ما بعد الاداة واقع وان فاعله ملوم والواقع بعد الاداة هنا عدم العلم بان الله تعالى على كل شيء قدير فكيف يتأتى ما هو ذاكره هنا انتهى قوله وذكر بعضهم معاني أخر لا صحة لها في الشرح اي مانع يمنع من ان همزة الاستفهام عند امتناع حملها على حقيقة الاستفهام يتولد منه نحو العز ابن ما يناسب المقام غير ما ذكر من المعاني الثمانية انتهى فان قلت مراد المصنف بقوله لا صحة لها لم يرد في كلام من يحتج به قلت لا يصح ان يكون هذا مراده فقد قال صاحب التلخيص في كتابه الايضاح ومنه اي من استعمال الهمزة للتهديد والوعيد الم نهلك الاولين والتهديد ليس من المعاني الكائنة التي ذكرها المصنف قوله وعلى ذلك يتخرج اللغز بضم اللام وبالمعجمة المفتوحة او المضمومة او الساكنة وفي الصحاح ألغز في كلامه اذا عمّى مراده والاسم اللغز والجمع الالغاز مثل رطب وارطاب واصل اللغز جحر لليربوع بين القاصعاء والنافقاء يحفره مستقيما الى اسفل ثم يعدل عن يمينه وشماله فيخفي مكانه بتلك الالغاز قوله لتقرعن على السن الى آخره السن واحدة الاسنان وقرعها ضربها بطرف الانملة والمراد باليوم هنا مطلق الزمان والاخلاف جمع خلف بالمعجمة مضمومة ولام ساكنة او مضمومة السجية قوله يعود الفضل منك الى قريش الى آخر البيتين الفضل الاحسان وقريش القبيلة المشهورة وهم بنو النضر بن كنانة ابن خزيمة ابن مدركة ابن الياس ابن مضر والقرش الكسب والجمع قال الفراء وبه سميت قريش ويفرج بضم الراء مضارع فرج الغمة اي كشفها والكرب جمع كربة بضم الكاف فيهما وهي الغم الذي ياخذ النفس وابن مامه وابن سعدى من اجواد العرب المشهورين وانما ذكر البيتين ولم يكتف بالثاني الذي هو محل الشاهد ليعلم ان الروي منصوب قوله ايا جبلي نعمان الى آخره نعمان بفتح النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات ويقال نعمان الاراك والصبا ريح مهبها المستوي من موضع مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار كذا في الصحاح وضمير نسيمها للمحبوبة او النسيم الاول مراد به الريح وبالنسيم الثاني النفس الضعيف والغرض من ذكر البيت بيان ورود ايا النداء البعيد للرد على الجوهري في قوله ان ايا تكون لذلك القريب ايضا لان الرد عليه لا يتأتى بذكر مثال

مثال وردت فيه للبعيد على ما لا يخفى قوله اذن قال [illegible] وفي الشرح المراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظا او مقدرا سواء وقعت في صدره او حشوه او آخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر قوله لئن عاد لي عبد العزيز الى آخره والضمير في مثلها وأقبلها عائد الى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك انه امتدحه بقصيدة فقال له تمن علي فقال التمني ان اكون كاتبك فلم يجبه واعطاه جائزة والمعنى ان عاد عبد العزيز لمثل المقالة التي قالها فانا لا اتركها وعبد العزيز هذا هو ابن مروان ابن الحكم ابو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لم يل الخلافة بل ولي امرة مصر من اخيه عبد الملك توفي رحمه الله سنة ست وثمانين وقيل سنة خمس وقيل سنة اربع قال المدائني وقع الطاعون بمصر فمضى عبد العزيز بن مروان وكان اميرها يومئذ الى قرية له فاقام بها فقدم عليه رسول [illegible] من قبل اخيه عبد الملك وهو خليفة فقال له عبد العزيز ما اسمك قال طالب ابن مدرك فقال عبد العزيز أوه ما اراني راجعا الى الفسطاط يعني مصر فمات في تلك القرية وفي الشرح عبد العزيز هذا هو احد الخلفاء الامويين انتهى واقول لم يل الخلافة احد من الامويين يسمى بعبد العزيز ثم قال وايراد المصنف هذا البيت شاهدا على وقوع اذن جوابا لان مخالف للقاعدة المشهورة وهي ان القسم والشرط متى اجتمعا ان فالجواب للسابق واللام التي قبل ان مصاحبة لقسم مذكور قبل وهو حلفت برب الراقصات الى منى يعول الفيافي نصها وذميلها والراقصات صفة الابل وتعول تهلك والفيافي جمع فيفاء وهي المفازة والنص والذميل ضربان من السير انتهى واقول لا نسلم ان المصنف مثل بهذا البيت بناء على المشهور وانما مثل به بناء على ما ذهب اليه الفراء وابن مالك من جعل الجواب المذكور للشرط المتاخر وان لم يسبق ذو خبر وقد جعل صاحب الكشاف من ذلك قوله تعالى لئن بسطت الي يدك لتقتلني ما انا بباسط يدي اليك لاقتلك سلمنا انه مثل به بناء على المشهور لكن لما كان الجواب المحذوف للشرط كالجواب المذكور للقسم صح التمثيل بالبيت لوقوع اذن في جواب ان الملفوظة غاية ما في الباب ان ذلك الجواب محذوف قوله لو كنت من مازن الى آخره مازن ابو قبيلة من تميم وهو مازن ابن مالك ابن عمرو ابن تميم ومازن ايضا في بني صعصعة ابن معاوية

وفى بنى شيبان واستيلح الشئ استاصله وبنو اللقيطة سموا بذلك لان امهم التقطها حذيفة بذى خوار قدا ضرت بهن السنة فضمها اليه ثم انجبته فخطبها الى ابيها فتزوجها و ذهل بضم المعجمة واسكان الهاء والمعشر الجماعة من الناس والخشن بضم المعجمتين جمع خشن بفتح الاول وكسر الثانى كنمر جمع نمر والحفيظة بالحاء المهملة والظاء المعجمة الخصلة التى يحفظ لها اى يغضب واللوثة بالمثلثة وضم اللام الضعف وبفتحها القوة قال المرزوقى فى الرواية الصحيحة ضم اللام وهو تعريض لقومه ليغضبوا او ليهتاجوا لنصرته **قوله** نحو ان يقال اتيتك فتقول اذن اكرمك اى اذا اتيتنى اذن اكرمك لا يقال هذا التفسير يوجب اهمالا اذن لو قوعها حشوا لانا نقول الموجب لاهمالها وقوعها حشوا فى اللفظ والمعنى وهذا التفسير يوجب وقوعها حشوا فى المعنى دون اللفظ **قوله** لا تولى فيهم شطرا الشطير هنا الغريب واهلك بكسر اللام مضارع هلك بفتحها **قوله** وابن بابشاذ هو الامام ابو الحسن طاهر ابن احمد ابن بابشاذ مات سنة تسع وستين واربعمائة **قوله** وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به بحذف المبتدا وبقيت صفته فى الشرح والخبر هو الجملة الواقعة بعد الا وضمير به يرجع الى عيسى وضمير موته يرجع الى المبتدا المحذوف وقيل يرجع الى عيسى ثم قال فان قلت يلزم على اعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفا وحكم حذف موصوفه حكم حذف موصوف الجملة فى انه لا يقع الا فى الشعر قلت انما ذاك اذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن او فى وهو هنا بعض مجرور بمن فجاز انتهى واقول هذا وهم لان المجرور بمن او فى الذى يشترط فى المنعوت ان يكون بعضه يشترط فيه ان يذكر قبل المنعوت صرح بذلك ابن مالك فى التسهيل وصرح به ايضا غيره حتى الشارح عد الكلام على الا بمنزلة غير وظاهر ان المجرور بمن فى الاية ليس كذلك على تقدير ان يكون الجار والمجرور صفة للمحذوف لان الصفة لا تتقدم على الموصوف وانما يكون كذلك على تقدير ان يكون الجار والمجرور خبرا عن المحذوف متقدما عليه ويكون الصفة هى الجملة الواقعة بعد الا على انه يمكن ان يكون معنى مراد المصنف بان يكون قوله اى وما احد من اهل الكتاب الا ليؤمنن به بيان للمعنى لا للاعراب فان قلت قال المصنف فى اخر الباب الثانى عن الاخفش ان الا لا تفصل بين الموصوف والصفة وعن الفارسى انه قال لا يجوز ما مررت باحد الا قائم قلت ونقل فيه ايضا عن الزمخشرى وابى البقاء انهما يريان جواز ذلك بل قال التفتازانى فى شرح المفتاح فى بحث الجملة الحالية لا خلاف فى جريان الاستثناء المفرغ فى الصفة مثل ما جاءنى رجل الا كريم انتهى لكن فيه

نفية الخلاف نظر فانه موجود على انه يمكن ان يقال ما سيقوله المصنف انما هو فى صفة ذكر موصوفها كما فى قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وفى الكشاف ليؤمنن به جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره وان من اهل الكتاب احد الا ليؤمنن به ونحوه وما منا الا له مقام معلوم وان منكم الا واردها وفى حاشية التفتازانى فيكون ليؤمنن جملة خبرية مؤكدة بقسمية انشائية واقعة صفة بلا تاويل والاستثناء مفرغ من اعم الاوصاف والموصوف المقدر مبتدا ومقدم الخبر او فاعل للظرف ولو جعل الظرف صفة مبتدا محذوف والاستثناء فى موقع الخبر لم يبعد انتهى وقال ابو حيان ليس ليؤمنن صفة ولا قسمية بل جواب قسم محذوف والقسم وجوابه هو الخبر لانه محل الفائدة وليس المجرور محط الفائدة فلا يكون خبرا وكذا الا له مقام والا واردها هما الخبران انتهى وقال الزجاج حذف احد لانه مطلوب فى كل نفى يدخله الاستثناء **قوله** وقيل فى هذه ان التقدير وان لم يقع فى الشرح لا يخفى ان ان على هذا الراى ليست بمعنى الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون مشروطا بالشئ ونقيضه واقول ان اراد الشرط الاصولى وهو على ما فى اصول ابن الحاجب ما يستلزم نفيه نفى امر على غير جهة السببية فما ذكره من الضرورة حق لكن لا يفيده لان الكلام فى مدخول ان وهو ليس بلازم ان يكون شرطا بهذا المعنى لجزائها وان اراد الشرط النحوى وهو ما يقع بعد ان ونحوها معلقا عليه مضمون جملة اخرى فالضرورة غير صحيحة لصحة قولك ان جاء زيد وان لم يجئ اكرمك ثم قال وهذه هى التى يسميها بعض المتاخرين بالمتصلة والوصلية ويقع فى كلامهم انها تستعمل بدون واو وانما معناه انك تحمل نقيض الشرط محذوفا مع العاطف لا انك تقدر المحذوف هو العاطف كما يسبق الى بعض الاذهان لان حذف العاطف مفرد قليل انتهى واقول فيه نظر لانه اما او لا فلانا لا نسلم ان هذه هى ان التى يسميها بعض المتاخرين بالمتصلة والوصلية وانما هى ان المستعملة ... فى نحو واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالاستلزام لذلك الكلام السابق الذى هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمنى واطلبوا العلم ولو بالصين ذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقال الحيرى انها للعطف على محذوف وهو ضد الشرط المذكور وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية وهو يعنى بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء

الكلام متعلقا به معنى وقد يجى بعد تمام الكلام واما ثانيا فلانه يتعين ان يكون ما ذكره معنى
كلامهم بل معناه انها تستعمل من غير الواو وعلى تقديرها محذوفة واما ثالثا فلان
الواو الداخلة على ان الوصلية هى واو الحال لا العطف وكذلك الجملة عند
تجردها من الواو فى محل نصب على الحال كما بينت السعد التفتازانى
فى المطول وقد يستعمل ان فى غير الاستقبال داخلة بها فى مقام التاكيد مع واو الحال
لمجرد الوصل والربط ولا يذكر حينئذ لها جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان
جاها لئيم **قوله** قراءة سعيد ابن جبير قال ابن الصائغ هذا التخريج ابى الفتح لهذه
القراءة وقد اعترض عليه بانه يناقض القراءة المشهورة ان الذين بالتشديد وخرجها
المعترض على انها المخففة من الثقيلة بتقدير عملها الجزئى وقد اجاب بعضهم عن الاعتراض
بالتناقض بان المثليتين فى القراءتين لم تتواردا على محل واحد انتهى يعنى ان المماثلة المثبتة
هى المماثلة فى العبودية والمنفية هى المماثلة فى الانسانية **قوله** من اهل العالية فى الصحاح
هى ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة وهى الحجاز وما والاها والنسبة اليها
عالى ويقال ايضا علوى على غير قياس **قوله** اعتباطا بالمهملتين اى لا لعلة يقال عبطت
الناقة واعتبطتها اذا ذبحتها وليس بها علة **قوله** خلافا للكوفيين اى اخالف خلافا
واللام للتبيين كما فى سقيا لك فيكون خلافا مفعولا مطلقا او اقول ذلك مخالفا او ذا خلاف
فيكون خلافا حالا وظاهر كلامه ان الخلاف راجع الى اعمال المخففة من الثقيلة
مخففتها وهو غير سديد لانه يقتضى ان الكوفيين قايلون بان المخففة من الثقيلة غير قايلين
باعمالها وهم لا يقولون بها فضلا عن اعمالها وما قيل انه ان المخففة يقولون انها ان النافية
وحينئذ ينبغى رجوع قوله خلافا الى جملة ما تقدم ويكون الدليل
المذكور لرد قولهم انها غير عاملة صريحا وقولهم انها النافية ضمنا وفى الشرح ويمكن ان يجاب
عنه بغير ذلك الاشكال بان قوله خلافا للكوفيين يرجع الى صدر المسألة فقط وهو قوله
ان تكون مخففة من الثقيلة ويلزم من الاعمال كونها مخففة فقد تضمن الدليل رد القول بانها
النافيه انتهى **قوله** لنا قراءة الحرميين وابى بكر وان كلا لما ليوفينهم قراءة ابى بكر بتخفيف
النون وتشديد الميم وقراءة الحرميين بتخفيفهما فالتلفظ بالاية مع واحدة منسوبة للثلاث
غير ممكن فلو اقتصر المصنف على قوله وان كلا لكفاه فى الاستدلال ولم يتات عليه اشكال
ثم ان المصنف فى بحث لما ذكر ان قراءة ابى بكر محتملة لان تكون ان نافية وكلا مفعولا باضمار
ارى ولما بمعنى الا وانت تعلم انه مع هذا الاحتمال لا يتاتى بقراءة ابى بكر استدلال بل

تخفيف بطل حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت مرادهم النون في النون فقيل صح

بل ولا بقراءة الحرميين ايضا لان للكوفيين ان يقولوا ان ان نافية وكلا منصوب باضمار
محذوفا واللام بمعنى الا على ما هو معروف من مذهبهم فان قلت هنا لامان فايهما
التى بمعنى الا قلت الاولى واما الثانية فهى لام قسم مقدر وفى شرح التسهيل لابن قاسم
لا عمل لان عند الكوفيين ولا هى مخففة من ان بل هى النافية واللام بعدها بمعنى الا و
يجعلون النصب فى وان كلا بفعل مقدر ليوفينهم او به نفسه وبه قال الفراء ورد
بان اللام لا تعرف فى كلامهم بمعنى الا انتهى فان قلت اى شئ خبر ان فى الاية على تقدير
تخفيفها وعملها وتخفيف لما قلت فيه وجهان احدهما ليوفينهم وما مزيدة فاصلة بين لام
ان ولام القسم وثانيهما ان الخبر ما وهى نكرة اى لخلق او جمع **قوله** والاكثر كون الفعل
ماضيا ناسخا اما كونه ماضيا فلان الماضى اشبه بحروف التاكيد من المضارع لدلالته
على الوقوع والحصول فيما مضى دون المضارع واما كونه ناسخا فلتوفر مقتضى ان عليها
وهو تاكيد الجملة الاسمية لذكر جزئيها بعد ذكر ذلك الناسخ **قوله** شلت يمينك ان
قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد والبيت لعاتكة بنت
زيد ابن نفيل زوجة الزبير والشلل فساد فى اليد يقال شلت يده تشل بالفتح واشلها
الله **قوله** ما ان ابيت بنى انت تكرهه اذن فلا رفعت سوطى
الى يدى **قوله** فما ان طبنا جبن الى آخره فى الصحاح المراد بالطب هنا العادة والجبن سكون
الباء وضمها صفة الجبان والمنايا جمع منية وهى الموت لانها مقدرة يقال منى له اى
قدر والدولة فى الحرب ان تداول احدى الفئتين على الاخرى قال محمد ابن سلام الجمحى
سالت يونس عن قول الله تعالى كيلا يكون دولة فقال قال ابو عمرو ابن العلاء الدولة
بالضم فى المال والدولة بالفتح فى الحرب قال وقال عيسى ابن عمر كلتاهما تكون فى الحرب
والمال قال يونس اما انا فوالله لا ادرى ما بينهما **قوله** بنى غدانة ما ان انتم ذهبا
الى آخره غدانة بضم المعجمة بعدها مهملة وبالنون حى من يربوع والصريف بالمهملة
الفضة الخالصة والخزف فى الصحاح هو الجر وفى القاموس هو الجر وكل ما عمل من طين وشوى
بالنار حتى يكون فخارا **قوله** يرجى المرء ما ان لا يراه الى آخره يرجى بتشديد الجيم وكسرها
وتعرض يحتمل ان يكون من عرض له امر كذا اى ظهر وان يكون من عرضت له الغول
بفتح الراء وكسرها اى تعرضت له والخطوب جمع خطب بفتح الخاء المعجمة وهو سبب الامر
تقول ما خطبك ثم استعمل فى الامور الشاقة **قوله** ورج الفتى الى آخره الفتى الشاب
والسن بالمهملة والنون هنا العمر وخيرا مفعول ... والمعنى اذا رايت شخصا كلما ازداد

لسعهم ... الدش فتزوجها زيد بن الخطاب فقتل عنها يوم اليمامة فتزوجها عمر بن الخطاب سنة اثنتى عشرة فقتل عنها فتزوجها الزبير بن العوام فقتل عنها فرثته بقصيدة الشعر وقيل هو لصفية زوجة الزبير صح

عمرو زاد خيره فرجه للخير قوله الا ان سرى ليلى الى آخره سرى بمعنى سار والكئيب المنكسر من الحزن وتناى تبعد والنوى الوجه الذى ينو به المسافر من قرب او بعد وهى مونثة لاغير وغضوب بمعنى على ونصبون اسم امراة قوله وقبل مدة الانكار قال الرضى هى مدة تلحق آخر المذكور بالاستفهام بالالف خاصة اذا قصد انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكرا وانكاركونه بخلاف ما ذكر كما تقول جاءنى زيد فيقول من تقصد تكذيبه أزيدنيه اى كيف يجيئك فهذه العلامة لبيان انه لا تعتقد انه اتاك او تقول ذلك من لا يشك ان زيدا جاءك وتستنكر ان لا يجيئك فكانه يقول من شك فى هذا وكيف لا يجيئك قوله وهو سهو كلام الرضى صريح فى ان ذلك لغة فانه قال وزيادة ان المفتوحة بعد لما هى المشهورة تقول لما ان جلست جلست فتحا وكسرا والعيز انتهى قوله التغضب ان اذنا قتيبة الى آخره بالحاء المهملة والزاى بمعنى قطعنا وحازم بمهملة وزاى اسم رجل قوله وهذا الجواب لا يرفع السوال فى بعض النسخ لا يدفع بالدال والمآل واحد وفى الشرح ووجه ما قال ان الله تعالى قد وعدا ولئك المؤمنين جميعا بدخول المسجد الحرام فلو لم تحقق مشيته تعالى لان لا يموت احد منهم قبل الدخول اذ لو شاء موت احد منهم قبله ذلكم يحصل دخول الجميع قبل الموت فيلزم الخلف فى وعده تعالى وهو محال انتهى قوله ان ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصحابه حين اخبرهم بالمنام فحكى ذلك لنا او من كلام الملك الذى اخبره فى المنام وفى الشرح يعنى والشرط على هذين التقديرين صحيح على بابه وفيه نظر لانه كيف يدخل فى كلام الله زيادة من كلام غيره من غير ان يكون فى الكلام اشعار بانه محكى انتهى واقول على هذين التقديرين لم يدخل فى كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره وانما قيل ان هذا من كلامه تعالى على جهة الحكاية عن غيره وتجويز كون الكلام حكاية عن الغير يكفى فيه ان لا يمنع مانع منه ثم قال وهذا لا يدفع الاشكال لان رؤيا الانبياء وحى فقد تحقق وقوع الموعود تحققت المشية وكذا فى حق الملك لانه يخبر عن الله تعالى بهذا الموعود فتحققت المشية بوقوعه انتهى واقول ما قاله من عدم دفع الاشكال مبنى على ان الشرط على هذين التقديرين على بابه وهو ممنوع وانما الشرط عليهما للتبرك وحاصل هذين الوجهين ان ان شاء الله فى الآية من كلامه تعالى حكاية عن النبى او الملك القايل لذلك على سبيل التبرك به وهذا خلاف الوجه الذى قدمه المصنف وهو ان اصل ذلك للشرط ثم صار يذكر للتبرك فان حاصله ان ان شاء الله فى الآية من كلامه تعالى على غير طريق الحكاية ليتبرك به عباده فليتامل قوله اذا ما انتسبنا لم تلدنى لئيمة هذا صدر بيت عجزه ولم تجدى

سياق للشارح انه يجوز ان يكون وقع من قوله تعالى ما ذلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله ربى وربكم من كلام عيسى اردف في الكلام الحكى تعظيما لله تعالى حيث لم يرد عليه ما اورده ههنا

مح

يجري من ان تقوى به بدا وفى الصحاح وقولهم لا بد من كذا كانه قيل لا فراق منه ونقال البد العوض واللئيم الدنى الاصل الشحيح النفس وانما خص الام بالذكر لانها اذا لم تكن لئيمة ولا اب افلى لان العرب لا يزوجون ممن هو دونهم ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون قوله بعد لفظ دال على معنى غير اليقين قال ابن الصائغ يرد عليه ان الواقعة بعد الظن قد يكون مخففة من الثقيلة وان الناصبة قد تقع بعد فعل اليقين من غير افعال القلوب نحو تيقنت ان يقوم زيد وانا اقول ان هذا الكلام من المصنف لبيان احد الموضعين اللذين يقع فيهما ان المصدرية لا لبيان الموضع الذى لا يقع فيه الا ان المصدرية فلا يرد الاعتراض الاول وان اللام فى اليقين للعهد اى اليقين الناصب للجزئين فلا يرد الاعتراض الثانى قوله ونصب نحو ما كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله وذلك ان ان مع صلتها فى تاويل مصدر بمعنى اسم المفعول خبر لكان وجعل ابو البقاء خبر كان محذوفا فى الآية تقديره وما كان هذا القرآن ممكنا ان يفترى فيكون ان مع صلتها فاعل ممكنا المحذوف وفى الشرح ولو قيل بان كان تامة وان يفترى فى محل الرفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن لم تكن ثمة حذف ولا افتقار الى تاويل واقول فيه نظر اما اولا فلان جعل كان تامة يصير معه الكلام قبل ذكر البدل مشعرا بنفى القرآن وهو باطل واما ثانيا فلان بدل الاشتمال هو البدل الذى يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة اى تعلق لا بالكلية ولا بالجزئية كالحسن مع زيد فى اعجبنى زيد حسنه ولا ملابسة بين القرآن والافتراء قوله فى قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا امى بالتاء الفوقانية وفتح السين قوله والجواب عن الاول انه منتقض بنون التوكيد هذا نقض للمقدمة المحذوفة التى هى كبرى الدليل وتقديرها بعد الصغرى المذكورة هى ان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال وكل مخلص للاستقبال لا يدخل على غير المضارع ورده ابن الصائغ بان معنى قول المستدل يخلص المضارع للاستقبال انها موضوعة لهذا التخلص كالسين فلا يتم النقض بنون التوكيد فانها موضوعة للتاكيد ونشا عن ذلك انها لا تكون للماضى لغنائه عن ذلك قوله كما انها لما اثرت التخلص الى الاستقبال فى معنى المضارع اثرت النصب فى لفظه فى التعليق قد يقال لعل بين تاثير الاداة لتخلص المعنى الى الاستقبال وتاثيرها النصب اللفظ تلازم بدليل سوف واقول لا دلالة فى عبارة المصنف على التلازم ولو سلم فالتاثير اللفظى لازم لوجود التاثير المعنوى لا لماهيته ولازم الوجود

وجه

لا يجب ثبوته لكل فرد من افراد ملزومه بل قد يثبت لبعضها فقط ككون الجسم داخل
في الشمس فانه لازم لوجود الجسم غير ثابت لبعض افراده كالهوا **قوله** والجواب عن الاول
ان فوات معنى الامرية في الموصوله بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي و
الاستقبال في الموصولة بالماضي والموصوله بالمضارع عند التقدير المذكور في الشرح
ولابي حيان ان يفرق بان الدلالة على الزمن عند التاويل بالمصدر لم تفت بالكلية والفايت
انما هي الدلالة الوضعية فقط والا فالزمان مدلول عليه التزاما ضرورة ان الحدث
لابد له من زمان بخلاف معنى الامر فانه فات بالكليه ولا يلزم من اغتفار الاول
اغتفار الثاني واقول مع انه كلام ابن الصايغ ليس بتام لان الذي الزم به المصنف
ابا حيان انما هو فوات نفس المضي والاستقبال ولا شك في عدم الدلاله عليهما عند
التاويل وضعا والتزاما فليتامل ثم قال في الشرح على انا نقول الموصول بالامر والنهي
عند التاويل بالمصدر انما يؤول بمصدر ماخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا
قيل كتبت اليه بان قم او بان لا تقم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي عنه
فلم تفت الدلالة بالصيغة فقط وعلى ذلك جرت عادة صاحب الكشاف انتهى واقول
ذكر هذه العلاوة عقب ذكر ما ينتصر به لابي حيان يشعر بانها مما ينتصر به
له وليس كذلك وانما هي جواب عن قول ابي حيان ان وصل ان بالامر يفوت معناه
قوله اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا او رد عليه سلام عليكم
فانه مصدر مفهم للدعاء وليس بمفعول مطلق واجيب بان اصله النصب على انه مفعول
مطلق عدل عنه الى الرفع للدلالة على الثبوت **قوله** وعن الثاني انه انما امتنع ما ذكره لانه
لا معنى لتعلق الاعجاب والكراهية بالانشاء قال ابن الصايغ اي الانشاء اذا قدرتها
بالمصدر بل اي الجمله ان هي اذ ذاك الا مفرد لا يمنع تعلق الافعال كلها بها ثم ان سلم
ذلك في الكراهه والتعجب مما يعمل في بقية الافعال اذ طردت الحكم فلا معنى لنفي التعلق
عن هذين فان قالهما في كلام المستدل قبلها وقعا على سبيل التمثيل انتهى وفي التعليق
اي مانع يمنع من تعلق الاعجاب والكراهة بالانشاء اي اعجبني الامر بالقيام وكرهت الامر
به وقد اسلفنا ان الموصولة بامر او نهي يقدر مع صلتها بمصدر طلبي فاذا فعلت ذلك
هنا لم يظهر مانع انتهى **قوله** ثم سيغ له لا يسلم مصدريته كي قال ابن الصايغ كي حرف
جر او حرف مصدري او يقع كذا تارة وكذا اخرى واعتراضك على القول بمصدريتها
في المكان الصالحة له جوابه انها مع ذلك عريقة في الجر شبيهة بحروفه فالحقت بها

بما بخلاف ان انتهى **قوله** ونقل اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة اللحياني بكسر اللام
وسكون الحاء المهملة وصباح بفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة وفي آخره حاء مهملة وضبة
معجمة مفتوحة وموحدة مشددة **قوله** اذا ما غدونا الى آخره هذا البيت لامرئ القيس
وغدونا من الغدو وهو نقيض الرواح والرواح اسم للوقت من زوال الشمس الى
الليل ونخطب بكسر الطاء المهملة اي نجمع الحطب قال ابن الصايغ حكى ابن اسد في كتابه ان الفراء
ذكر في هذا البيت ما ذكره هذا المصنف وحكى عن ابي علي انكار ذلك وان الرواية هلم الى
ان ياتي الصيد نحطبه قال وعلى تقدير صحة الرواية فيمكن تاويلها على انه حذف اليا تخفيفا
كما حذفت من قوله تعالى والليل اذا يسر لكنها في الآية في غاية من الحسن لقصد مشاكلة
الفواصل **قوله** وفي هذا نظر لان عطف المنصوب عليه يدل على انه مسكن للضرورة قال
ابن الصايغ ويمكن ان يكون السكون فيه لاجل الادغام الجايز في الكلام روي عن ابي عمرو
ابن العلاء الادغام في يحكم بينهم ونحوه **قوله** وقد يرتفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن لمن
اراد ان يتم الرضاعة في الشرح وفيه نظر لاحتمال ان يكون المضارع مسندا الى ضمير الغايبين
عايدا الى من رعاية لمعناها بعد رعاية لفظها وقد جوز المصنف ذلك في الباب الخامس واقول
انما يتجه هذا النظر لو استدل المصنف بهذه القراءة على رفع المضارع بعدها وهو ممنوع وانما
مثل بها له والتمثيل يكفي له احتمال الممثل به لما مثل له احتمالا صحيحا والآية كذلك وقد سبقه الى
ذلك ابن الصايغ لكن عبارته لا يرد عليها هذا الذي قلنا وهي واولت هذه القراءة على ان ان
ناصبة وعلامة نصب الفعل حذف النون وحذفت الواو لالتقاء الساكنين وهذا الجمع مراعاة
لمعنى من انتهى ثم قال في الشرح فان قلت لو كان كذلك لرسم بالهمزة بالواو والالف على ما تقرر
في علم الخط قلت رسم المصحف لا يجري على القياس المقرر في علم الخط وانما هو سنة تتبع
وكم فيه من اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح انتهى واقول رسم المصحف الذي لا يجري على
القياس هو رسم المصحف العثماني انتهى وقراءة ابن محيصن لا يلزم موافقتها له
لانها من الشواذ خارجة عن السبع بل عن العشرة والقراءة التي يلزم ان تكون على وفقه
هي القراءة السبع وقال ابن الصايغ فان اعترض على ذلك بانها في المصحف محذوفة اجيب
بان رسم المصحف قد وقع فيه حذف الواو في نحو سندع الزبانية واقول انه غير مطابق لما الكلام
لان الكلام في حذف واو الجمع لا في مطلق الواو **قوله** شذ اتصالها بالفعل لانها لا بد ان يفصل
بينها وبين الفعل المتصرف الذي بعدها لو او حرف تنفيس او نفي بلا او لن او لم **قوله** ولا ترقبني في
الخلاف الى آخره هذا البيت لابي محجن بكسر الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الجيم اذا مت

نادتني الى جنب كرمة ه تروى عظامي في الممات عروقها ه روينا في المجالسة للقاضي ابي
بكر الدينوري عن عمر ابن اسحق كان سعد ابن ابي وقاص يوم القادسية على ظهر بيت وهو
شاك من جراح كان به لم يشهد القتال و ابو محجن في الوثاق عند ام ولد سعد كان قد
حبسه لاجل شرب الخمر فانشد ابو محجن لما راى الحرب كفى حزنا ان تطعن الخيل بالقنا
و اترك مشدودا على وثاقيا اذا شئت عناني الحديد واغلقت مغاليق من دوني تصم
المناديا فقالت له اخلف ان اطلقتك ان ترجع حتى اعيدك قال نعم فاطلقته فركب
فرسا لسعد بلقاء وحمل على المشركين فجعل سعد يقول لولا ان ابا محجن في الحديد لقلت
انه ابو محجن وانها فرسي فلما هزم المشركون جاء ابو محجن فاعادته في الحديد و اخبرت
سعدا بالخبر فقال سعد والله لا اجلده في الخمر ابدا فقال ابو محجن والله ولا اشربها ابدا
قوله لان الخوف هنا بمعنى اليقين في الشرح وقد يقال لا يلزم من تيقن العاقل انه لا يدوقها بعد الموت حمل الخوف على اليقين عند هذا الشاعر لانه اشتهاره بشربها و مغالاته في محبتها
فلعل ذلك حمله على ان خاف ولم يقطع بانتفائه عنه و لذلك امر بدفنه الى جانب الكرمة رجاء
ان ينال منها بعد الموت قوله زعم الفرزدق الى آخره هذا البيت لجرير و الفرزدق لقب
همام ابن غالب ابن صعصعة الشاعر المشهور ومربع بكسر الميم وفتح الموحدة وفي آخره عين مهملة
لقب وعوعة ابن سعيد راويه جرير قوله بالكر ربيع الى آخره في الصحاح و الربيع عند العرب ربيعان
ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهور شهران بعد صفر لا يقال فيه الا شهر ربيع الاول
و شهر ربيع الآخر و اما ربيع الازمنة فربيعان الاول الذي ياتي فيه النور و الكماة و الثاني الذي تدرك فيه الثمار ومن الناس من يسميه الربيع الاول وسمعت ابا الغوث يقول العرب
تجعل السنة ستة ازمنة شهران منها الربيع و شهران صيف و شهران قيظ و شهران الربيع
الثاني و شهران خريف و شهران شتا انتهى و المراد في هذا البيت ربيع الازمنة لا ربيع الشهور
والغيث المطر و المربع بفتح الميم الخصيب واسناده الى الغيث مجاز قوله و هو عندي اوجه
لانه اذا قيل كتبت اليه ان قم فليس قم نفس كتبت في الشرح فهم رحمه الله ان الجماعة ارادوا
ان قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله بتغايرهما وليس الامر كما فهم انما التفسير
لمتعلق كتبت وهو الشيء المكتوب و قم هو نفس ذلك الشيء قال الرضي و ان لا يفسر الا مفعولا مقدرا
للفظ دال على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه
المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قوله كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا هو
قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت و قد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ

وجه الاطلاق عليه انه من لوازم البقاء وقد تسوية قوله تعالى فان يصبر انه لا يستاجد وداسه وقيل هو في الكلام بمعنى الظن

اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه انتهى قوله فلذلك منع جعل منها و آخر دعواهم قال ابن الصايغ
ان القايل بان ان في هذه الآية تفسيرية لم يشترط تقدم الجملة عليها بل يجوز دخولها على الجملة
المفسرة سواء كانت مفسرة لجملة اخرى او لمفرد و الجملة هنا يصح ان تكون مفسرة لمفرد
نحو ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم وقد يحمل كلام هذا القايل على انه اراد بالجملة المفسرة ما
يراد بها اذا وقعت بعد ضمير الشان فانها خبر وهي مفسرة و ذلك نحو نطق الله حسبي
و يجوز دخول ان على هذه الجملة على انه لم يستمر هذا القايل فيعرف طبقته في العلم انتهى
واقول اذا لم يعرف هذا القايل ولا حاله في العلم
كم مصنف يجزم بان يرى انها تكون مفسرة للمفرد ويصح كلامه
بذلك ولا يلزم من جواز تفسير المفرد بالجملة بدون ان كما في الآية جواز تفسيره بالجملة
مع ان واما قوله وقد يحمل هذا القايل الى آخره فبعيد لان نظام ما حكاه المصنف عنه
ان كلامه في ان المفسرة لا في الجملة المفسرة قوله و رده ابو عبد الله الرازي قال
ابن الصايغ وافق الرازي غرضه من الرد فلم يتعقبه وكانه ارتضاه و يقال لهما الهام
الله تعالى لعباده بقوله وامره فلم يمتنع تفسيره بان اتخذي انتهى قوله و اقول فيه نظر
اما اولا فلان الالهام في مصطلح الكتب الكلامية بالقاء معنى في القلب بطريق الفيض لا بطريق
القول والامر و اما ثانيا فلان الالهام هنا لمن لا يفهم القول ولا الامر وهو النحل قوله
فقال له هذا الضابط كذا في بعض النسخ و في بعضها فيقال في الضابط وعلى الاول يجوز رفع
الضابط على انه مبتدا خبره ان لا تكون فيها حروف القول و الجملة الواقعة بعد الا حال
من حروف القول و في الشرح انها حال من الضمير المستكن في فيها و اقول ما قلناه اولى وان كان
الضمير المستكن في فيها عايدا الى حروف القول لان فيما قلناه يليت الحال صاحبها و عامل
فيها الفعل و فيما قاله لم يل صاحبها و عامل فيها الظرف و يجوز جر الضابط على انه صفة اسم
الاشارة ان لا تكون فيها خبر مبتدا محذوف والجملة منه و من مبتدا مقول القول قال
التفتازاني في حاشية الكشاف و عن المصنف يعني صاحب الكشاف كان الاصل ما امرتني الا ما
امرتني به فوضع القول موضع الامر رعاية لقضية الادب الحسن لئلا يجعل نفسه وربه
معا امرين ودل على الاصل بادخال ان المفسرة ولا بتنا جعل القول بمعنى الامر على
هذه النكتة لم يمكنك ان تجعل كل قول في معنى تعرفه معنى القول فيحمل ان مفسرة لكي يجعل
ان مفسرة لفعل الامر المذكور صلة مثل امرته بهذا ان قم نظرا ما في طريق القياس فلان الا حدهما
مغن عن الآخر و اما في الاستعمال فلانه لا يوجد انتهى كلامه قوله ولا يجوز في الآية ان

كلام

وقع

تكون مفسرة لامرتني لانه لا يصح ان تكون اعبدوا الله ربي وربكم مقولا لله تعالى هكذا قال
الزمخشري واجاب عنه ابو حيان بانها يصح ان تكون تفسيرا لامرتني الملفوظ به على ان يكون
ربي وربكم من كلام عيسى على اضمار فعل اي اعني ربي وربكم لا على انه من جملة اعبدوا قال
السفاقسي وفي جوابه خروج عن الظاهر باقتطاع ربي وربكم من جملة اعبدوا وحمله على اضمار
فعل والزمخشري انما الزم المحذور على ظاهر اللفظ انتهى وفي الشرح ويمكن ان يقال
المحكي انما هو اعبدوا الله وقوله ربي وربكم من كلامه عليه الصلوة والسلام ادرجه به
الكلام المحكي تعظيما لله تعالى كما قال الزمخشري في قوله تعالى حكاية عن اليهود انا قتلنا
المسيح عيسى ابن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح في
الحكاية عنهم رفعا لعيسى عم عما يذكرونه وتعظيما لما ارادوا بمثله وقال ابن الحاجب في
اماليه واذا حكى حاكٍ كلاما فله ان يصف المخبر عنه بما ليس في كلام الشخص المحكي عنه ويمكن
ان يصرف التفسير الى المعنى بان يكون عيسى عليه الصلوة والسلام قد حكى قول الله سبحانه و
تعالى بعبارة اخرى وكانه تعالى قال له مرهم بان يعبدوني او مرهم بان يعبدوا الله
ربك وربهم فعبر عيسى عليه السلام عن نفسه بطريق التكلم وعنهم بطريق الخطاب ونظير
الحكاية بالمعنى قوله تعالى فحق علينا قول ربنا انا لذائقون والاصل انكم لذائقون وكذا
قول الشاعر الم تراني يوم جو سويقة بكيت فنادتني هنيدة ماليا اي ما لكو
سياتي فيه كلام ان شاء الله تعالى ولا منع ايضا ان يكون الله تعالى قال لعيسى عليه الصلوة
والسلام قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم فحكاه كما امر به ولا اشكال انتهى واقول قد سبقه
ابن الصائغ الى الوجه الاول والى بعض ما ذكره فيهما قوله ووهم الزمخشري فاجاز
ذلك ذهولا عن هذه النكتة استبعد ابو حيان ما قاله الزمخشري ان عطف
البيان اكثره بالجوامد من الاعلام وغيرها وان كان في الاعلام اكثر كما ذكره لكن لا نمنع
ما جوزه الزمخشري في غيرها وقد اجاز ابو علي في قوله تعالى شجرة مباركة زيتونة ان
يكون زيتونة عطف بيان على ان ما ذكره الزمخشري من حيث المعنى حسن جدا انتهى وفي الشرح
لعل الزمخشري لم يذهل عن هذه النكتة والمانع يعتبرها بناء على ان ما يتنزل منزلة الشيء
لا يلزم ان يثبت جميع احكامه له الا ترى ان المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ولذلك بني
والضمير لا ينعت ومع ذلك لا يمنع نعت المنادى انتهى واقول سبقه ابن الصائغ الى هذا
بعينه قوله واما الثاني فلان العبادة لا يعمل فيها فعل القول قال التفتازاني في حاشية
الكشاف وكذلك لو اعتبرت معنى الطلب فان العبادة فان طلب العبادة اصلا لا يقال

تعالى وفي الشرح وفيما قاله التفتازاني نظر اذ التقدير ما قلت لهم الا امرهم بالعبادة
ولا شك ان الامر بالعبادة مما يقال وقد اسلفنا عن الزمخشري ان الموصول ههنا
يؤول بمصدر دال بحسب المادة على الامر واذا كان كذلك لم يمنع كونه مقولا انتهى واقول
ان الطلب يراد به المصدر اعني المعنى القائم بالطالب وبهذا الاعتبار لا يكون مفعولا للقول
وهذا مراد التفتازاني ويراد به احد انواع الكلام كالامر وبهذا الاعتبار يكون مفعولا
للقول وهذا مراد الشارح وحينئذ فلم يتواردا على محل واحد قوله وقد فاته هذا
الوجه هنا فاطلق المنع في الشرح وقد يكون انما منع بناء على ان القول بمعناه لم يوضع الا
بني على ما يرشد اليه قوله اي قول صاحب الكشاف لان العبادة لا تقال واقول سبقه الى
ذلك ابن الصائغ قوله ووهم الزمخشري تمنع ذلك قال ابن الصائغ هذا التعقب سبقه
اليه ابو حيان في البحر المحيط وهو بناء على ان المبدل منه في نية الطرح لفظا لا معنى وهو
محل بحث لم ينهض الرد فيه بالسماع وهو منازع في القياس انتهى قوله والعائد موجود حسا
فلا مانع في الشرح اقعد من هذا في الرد عليه قوله في المفصل وقولهم ان البدل في حكم
تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين
لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا
صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك قوله فان فقدت لا امتنع الجزم
قال ابن الصائغ انه فيما تقدم حكى عن بعض الكوفيين وابي عبيدة الجزم فكيف يمنعه هنا
وما بالعهد من قدم واقول هذا عجيب فانه لم يدع [illegible] الاجماع على امتناع
ولا انه القول المعتمد عليه حتى يعترض بذلك بل قوله ذكر بعض الكوفيين وابو عبيدة ان بعضهم
يجزم بان وهو يقتضي ان الجمهور لا يجزمون بها ويكفي لصحة كلامه هنا ان يكون على قول الجمهور
قوله اما والله ابي لو كنت اتجر الجميع [illegible] يعني الحجر ويحيى الكريم
والموافاة الاتيان وفي الصحاح والقسام الحسن وفلان قسيم ومقسم الوجه وانشد البيت
ويعطو تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل اورق
والسلم بفتحتين شجر يعطم وله شوك قوله في رواية من جر الطبية لكون الكاف جارة وهي
ان زائدة واما في رواية من نصبها فكان مخففة من الثقيلة واعملت في الظاهر وفي رواية
من رفعها فكان مهملة او لا اعملت في ضمير محذوف اي كانها ظبية قوله فامهله حتى اذا
ان كانه الى آخره المعاطاة المناولة واللجة باللام المضمومة وبالجيم معظم الماء والغمر
بالمعجمة المغطي وهو مبني للفاعل واسند الى المفعول كراضية في قوله تعالى عيشة راضية

قوله ولا معنى لان الزايدة غير التوكيد كسايرالزوايد في المعلق فيه فقد صرح في من الزايدة بانها ترد للتنصيص على العموم كقولك ماجاني من رجل فانه بدون من ظاهر في الاستغراق وبها نص فيه فقد اثبت للزايد معنى غير التاكيد وقد صرحوا بان لا في قولك ماجاني زيد ولا عمرو زايدة مع الكلام بدونها يحتمل نفي المجي في حالتي الاجتماع والافتراق ونفيه في حالة الاجتماع ومع وجودها تعين المعنى الاول انتهى واقول ان التنصيص على العموم بعد احتماله تاكيد لذكر العموم وكذلك التنصيص على نفي المجي حالتي الاجتماع والافتراق بعد احتماله تاكيد لذكر النفي لان التوكيد تقوية الكلام وتقريره ورفع الاحتمال عنه قوله وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين قال ابن الصايغ يكفي من التعرض اما سكوته في قصة ابراهيم الخالية عن ان وكلامه في قصة لوط التي فيها ان واقول هذا في غاية البعد فان قول ابي حيان فقال يعني الزمخشري اذ دخلت ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة ابرهيم الى اخره نقل ان هذه العبارة وجدت من الزمخشري وفي الشرح لم اقف على وجه الفرق بينهما لاحد وحكى ان نقال فيه لما رتب في اية هود على مجي الرسل لوطا عليه السلام امور من مساته وضيق درعه وقوله هذا يوم عصيب ومجي قومه يهرعون اليه لم يوت بان لما فاة معناها لهذا المقام وذلك لان مجموع هذه الامور المرتبة في هذه الاية من حيث هو مجموع ليس شديد الاتصال بمجي الرسل حتى يعد المجموع كانه واقع في جزء واحد من الزمان ودخلت في اية العنكبوت لانه لم يرتب فيها على مجي الرسل غير مساءة لوط وضيق درعه وهما شديدا الاتصال بذلك المجي فاتي بها اشعارا بهذا المعنى انتهى واقول ان التعين اللتين قال المصنف ليس في كلام الزمخشري تعرض للفرق بينهما قصتا ابرهيم ولوط لا القصتان اللتان فرق الشارح بينهما وهما قصتا لوط فلسامل قوله ليست في السورة التي فيها سيء بهم يعني ان ولما بذلك لانهما في سورة هود وفيها في قصة لوط سيء بهم لكن بدون ان قوله بل في سورة هود وليس فيها لما اي ليس في قصة الخليل التي في سورة هود لما وانما فيها ولقد جاءت رسلنا ابرهيم بالبشرى قالوا سلاما قوله احدها توارد المفتوحة والمكسورة على المحل والاصل التوافق قال ابن الصايغ اذا استقر ان المكسورة شرطية والمفتوحة تكون مصدرية والمعنى فيهما مختلف ووقع التردد في المفتوحة هل تقع شرطية اولا فالاستدلال بوقوعها في موضع وقعت فيه الشرطية لا يتم اذا كان الموضع يحتمل المعنيين واقول انما يتم اذا لاحظنا مقدمة معلومة وهي ان الاصل في التراكيب الواردة في المحل الواحد ان معناها واحد وفي الشرح ان اراد بالتوافق الترادف فهو ممنوع وان اراد التركيب

التركيب المعين اذا وجد تركيب آخر لم يخالفه الا في بعض مفرداته فالاصل ان تكون معنياهما متفقين لا مختلفين فهو ايضا ممنوع انتهى واقول يريد بعض الشيوخ وهو ان الاصل في اللفظين الواردين على محل واحد ان يتوافقا في المعنى قوله وابو خراشة بمعجمة مضمومة وبعضهم بكسرها كنية شاعر صحابي اسمه خفاف بمعجمة مضمومة وفاءين خفيفين بن ندبة بنون مفتوحة على المشهور ثم موحدة بينهما مهملة وهي امه والنفر الرهط والضبع بالضاد المعجمة والباء الموحدة هنا السنة المجدبة وفيه ايهام بالحيوان المعروف وتاكلهم استعارة تبعية لتستأصلهم وقال ابن الاعرابي الضبع هنا الحيوان المعروف واذا ضعفوا عاثت فيهم الضباع وفي الشرح ويحتمل ان يكون ما بعد الفاء جواب شرط مقدر وان مصدرية والمعنى لا تتعزز علي لان كنت ذا نفر فانفخرت بذلك فخرت انا بمثله فان قومي لم تستأصلهم الضبع الشدايد فحذف المسبب الذي هو الجواب في الحقيقة واقام السبب مقامه قوله فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة لان المكسورة شرطية وهي مع ما بعدها جملة والمفتوحة مصدرية وهي مع ما بعدها مفرد وفي الشرح وهذه الملازمة مبنية على ما ذكروه من عطف المصدر على الجملة السابقة وهو ممنوع لجواز ان يكون المصدر فاعلا بفعل محذوف اي ان اتت ووقع ارتحالك فانما عطف جملة على جملة انتهى ينبغي ان يقدر ووقع كونك مرتحلا لان كان ههنا محذوفة معوضا عنها ما فيراعي معناها في التقدير قوله قاله بعضهم في ان يوتى احد قايله الفراء يجعل ان للنفي او بمعنى الا ان اي لا يوتى احد مثلما اوتيتم الا ان يحاجوكم اي الا لمحاجتكم في كونكم لا تتبعونه وجمع الضمير في يحاجوكم حملا على معنى احد فانه عام لكونه نكرة في سياق النفي كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين واعترض عليه بان لا يجي للنفي في كلامهم قوله وقيل انما المعنى ولا تومنوا بان يوتى احد مثل ما اوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم وجملة القول اعتراض في التعليق هذا كلام الزمخشري وقد يتعقب بان ما بعد الا لا يعمل فيه ما قبلها الا اذا كان مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا للمستثنى بها نحو ما قام احد الا زيد الفاضل واقول لعل الزمخشري لا يرى ذلك او يرى انه في غير الظرف والجار والمجرور لا تساعهم فيهما ما لا يتسعون في غيرهما قوله والصواب انها في ذلك كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة وفي الشرح من جملة ذلك قوله ان غضب

ان اذى قتيبة حزنا هذا اعتراف منه بان القول بانها فى هذا البيت شرطية خطا وقد اشار فيما سبق الى ان المتعين او الراجح عنده فيه كونها شرطية وهو ههنا فقط و اقول الذى سبق و ترجحه عندى امور و هذا لا يقتضى ان كونها شرطية صواب عنده ولا ان غيره خطاء بل جاز ان يكون غيره هو الصواب عنده لان مرجحاته اكثر من تلك المرجحات او اقوى منها ان المكسورة المشددة قوله اذا اسود جنح الليل الى آخره جنح الليل بضم الجيم وكسرها طايفة منه و الخطى جمع كثرة للخطوة بضم الخاء وهى ما بين القدمين وخفا فاجمع خفيفه و اسد باسكان السين جمع اسد وفى الصحاح اسد جمعه اسود و اسد مقصور منه و اسد مخفف قوله و فى الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا قال النووى فى شرح مسلم ووقع فى بعض الاصول و الروايات سبعين و سواما على مذهب من يحذف المضاف و يبقى المضاف اليه على حاله و التقدير سير سبعين و اما على ان قعر مصدر رقعرت الشى بلغت قعره و التقدير ان بلوغ قعر جهنم لكاين فى سبعين خريفا و الخريف السنة انتهى قوله ان من يدخل الكنيسة الى آخره الجاذر بالجيم والذال المعجمة جمع جوذر بضمتها او بضم الجيم وفتح الدال ولد البقرة الوحشية و هو ههنا مستعار لبنين قوله و المعنى ايضا باباه لانهم ليسوا اشد عذابا من ساير الناس فى الشرح فيه نظر فقد قيل ان الحديث وارد فيمن يصور الصور ليعبد من دون الله و فاعل هذا كافر بلا شك و لا يبعد حينئذ ان يكون اهل هذه الجريمة الشنعاء اشد الناس عذابا و يؤيده ما فى مسلم اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون يدون من و هذا مما يقوى تاويل الكسائى انتهى و اقول يبعد ان يكون هؤلاء اشد عذابا من فرعون و اضرابه و لعل حديث مسلم مخصوص بمن عدا امثال فرعون الذين فسادهم ازيد من فساد المصورين قوله وعن المبرد انه حمل على ذلك قراءة ان هذان لساحران فى الشرح حكى بعضهم ان ابا على الفارسى رده بان ما قبله [illegible] يقتضى ان يكون جوابه نعم اذ لا يصح ان يكون جوابا لقول موسى عليه الصلوة و[illegible] لكم لا تفتروا على الله كذبا ولا ان يكون جوابا لقوله تعالى فتنازعوا امرهم بينهم و هو كلام حسن انتهى و اقول لا حسن فيه فانه على هذا الحمل جواب لاخبار بعضهم بعضا لا استخبار بعضهم من بعض عند اسرارهم النجوى حكاه الله تعالى قلبنا مل فانه من المحاسن قوله ادعاء ان يجى ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت فى الشرح فان قلت كيف يصح جعل القول بعد م

بعدم الثبوت غاية لشذوذ مجيئها بمعنى نعم قلت يمكن ان يقال هو غاية لما يستلزمه الشذوذ من معنى الخفاء فكانه قيل قد خفى حتى انه لم يطلع عليه بعض الناس لما فيه من الخفاء فقال انه لم يثبت و اقول لا حاجة الى هذا التكلف بل ما بعد حتى ههنا مسبب عما قبلها لا غاية له و على ذلك حمل التفتازانى ما وقع لصاحب الكشاف من مثل هذه العبارة قوله و الثانى ان الجمع بين لام التوكيد و حذف المبتدا كالجمع بين المتنافيين فى الشرح وجه ذلك ان التاكيد يقتضى الاهتمام بالموكد والاعتناء به و حذفه يقتضى عدم الاعتناء بشانه فيتنافيا و لقايل ان يقول انما يتاتى هذا ان لو كان المؤكد باللام هو المبتدا المحذوف و هو ممنوع و انما كان المؤكد نسبة المبتداء الى الخبر سلمنا ان الموكد هو المبتدا لكن لا نسلم التنافى لان المحذوف لدليل فى حكم الثابت و قد صرح الخليل و سيبويه بجواز حذف الموكد و بقاء التاكيد فى نحو مررت بزيد و جاءنى اخوه انفسهما بالرفع على تقديرهما صاحباى انفسهما و بالنصب على تقدير اعنيهما انفسهما و قد يقال ان مراده ان مقام التاكيد مقام بسط و مقام الحذف مقام ايجاز و اختصار و الجمع بين التاكيد و الحذف جمع بين امرين متنافيين انتهى و قال ابن الصايغ ليس هذا الرد بصحيح لان المحذوف على قسمين محذوف كالثابت و محذوف كالمعدوم فان اراد الاول فممنوع و ان اراد الثانى فمسلم لكن المتنازع فيه ليس منه انتهى قوله و قيل اسم ان ضمير الشان و هذا ايضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف قال ابن الصايغ ضمير الشان موضوع للابهام و يلزمه التفسير و اذا فسر المبهم صار الكلام له موقع فى النفس هذا كلام الشيخ انتهى و اقول معنى قوله الموضوع لتقوية الكلام الذى الغرض من وضعه تقوية الكلام [illegible] ضمير الشان الغرض فيه تقوية الكلام و ان كان موضوعا للابهام قال اهل المعانى فايدة ضمير الشان تمكين ما يعقبه فى ذهن السامع لانه اذا لم يفهم منه معنى انتظره و لهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما قوله اذ الضماير ترد الاشياء الى اصولها التصغير يدل عليه مثل بذلك و دمكوا اقول مراده ان الضماير ترد الاشياء التى استعملت على غير الاصل الى اصولها المستعمل و ما ذكر من اليد و الدم اخويه اصله غير مستعمل فلا يرد اليه قوله الا قسام اذ لا عشرة فى الشرح لا ينبغى للمصنف عد بعض الاقسام هنا و ذلك لان الكلام انما هو فى اللفظ المفرد و قرينته المصنف فيما بعد على انه لا ينبغى ان يعد من اقسام اما مثل قوله اما انت ذا نفر لا من اقسام اما مثل اما اقمت و لا من اقسام الامثل

كانت بمنزلة النفي و المتصلة لا تقع بعده فعلم ان خروج الهمزة عن الاستفهام
الحقيقي مناف للمتصلة عنده انتهى واقول ما وقع للمصنف بعد هذا لا يدل على ان
خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي الى اي معنى كان مناف لام المتصلة وانما يدل
على ان خروجه الى الانكار الابطالي مناف لها هو لا يستلزم ان خروجه الى اي معنى
كان منافيا لها والحق ان مراد المصنف ان الاستفهام معها على حقيقته في الجملة لا في
جميع الصور ويدل له انه يحكي عن الزمخشري في قوله تعالى ام كنتم شهداء
جواز كون ام متصلة والهمزة للانكار التوبيخي وفي قوله تعالى قل اتخذتم عند الله
عهدا جواز كون ام بمعنى اي الامرين والهمزة فيه للتقرير ولم يتعقب واحدا منهما قوله
فتنت للطيف سرنا بما الى اللطيف هنا خيال المحبوبة الذي يراه في النوم والمرتاع الخائف
وارقني اسهرني وامى باسكان الهاء بعد الهمزة وفي شرح التسهيل للمصنف ان
ذلك لم يجي الا في الشعر وعادي بجيم منيا حي والحلم بضمتين وقد تسكن
لامه رؤيا النائم قوله وذلك على الارجح في هي من ايفا فاعل محذوف لان الاستفهام
عن الفعل اولى من الاستفهام عن الذات قوله لعمرك ما ادري الخ شعيث بضم
الشين المعجمة وفتح العين المهملة وبالثا المثلثة وسهم بفتح السين المهملة
ومنقر بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف وبالرا في اخره قوله الاصل
اشيعث بالهمزة في اوله والتنوين في اخره فحذفهما للضرورة في الشرح واما
ان الاصل شعيث بالتنوين فممنوع فقد قال السيرافي عند انشاد البيت
لا بد فيه من تقدير الالف لانه يهجو هذه القبيلة بقول لم تستقر على اب لان
بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى سهم قلت فيحتمل ان يكون في
البيت ممنوعا من الصرف نظرا الى انه اسم القبيلة فلا يكون حذف تنوينه
ضرورة والاخبار عنه بابن لا يمنع ارادة التانيث لجواز رعاية التذكير والتانيث
باعتبارين انتهى قوله ومثله بيت زهير السابق في الشرح يريد ان بيت زهير
الذي انشده اولا مثل البيت الذي انشده اخرا من حيث وقوع ام فيه بين
جملتين اسميتين وهو يعترض بانها بحسب الظاهر انما وقعت بين جملة
ومفرد فان قلت التقدير ام نساء قلت هو ممكن لكن يبقى النظر في تفويقه
بين قوله تعالى انتم اشد خلقا ام السماء وبيت زهير فان ام وقعت
في كل منهما بين جملة ومفرد بحسب الظاهر فتقدير جزء يتم به الجملة في البيت

شعيث اما اصغر شعث
او شعث اذا اشعث صغر ترخيم
ورواه بعضهم شعيب وهو تصحيف

الانتفاء اسى قوله أن المفتوحة المشددة ومن هنا صح للزمخشري ان يدعي ان
أنما بالفتح تفيد الحصر كانما قال الشرح فيه نظر اذ لا يلزم من كونها فرعا افادتها
للحصر من حيث ان الفرع لا يلزم مساواته للاصل في جميع احكامه نعم الموجب في انما
بالكسر عند القائل به قائم في انما بالفتح واقول هذا النظر مبني على ان الاشارة في
قوله ومن هنا راجعة الى قوله انها فرع عن المكسورة وهو ممنوع بل هي راجعة
الى قوله ان تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر والمعنى ومن اجل ان المفتوحة
تكون حرف توكيد قال الزمخشري انما مع ما تفيد الحصر كما تفيده المكسورة معها
لان موجب الحصر في المكسورة موجود في المفتوحة وهو تضمن معنى ما والا او اجتماع
حرفي التوكيد سلمناه لكن معنى كلامه ومن اجل ان المفتوحة فرع عن المكسورة صح للزمخشري
ان يدعي ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما اي قياسا عليها قوله وقول ابي حيان هذا
شيء انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر مردود بما ذكرناه يعني من
القياس الصحيح على انما بالكسر وفي الشرح ورد دعوى ابي حيان ان هذا شيء لم يقل
به احد الا الزمخشري وانه لا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر بان ينبت
ان غير الزمخشري قال بذلك وان القول به معروف مشهور عند النحاة لا يكون
للمفتوحة فرع المكسورة واقول لما كان قياس المفتوحة على المكسورة صحيحا كان
القول به كالمشهور المتعدد قايله فصح الرد به على ابي حيان قوله فالمعنى ما اوحي
الي في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك وعبارته جمع بين العطف بلا وبين النفي
والاستثناء قال التفتازاني وقد يقع ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء
الذين يستشهد بكلامهم قوله فان النفي والا للحصر في الشرح عليه سؤال
وهو ان الا ليست لنفي الحصر وجوابه ان قوله للنفي ليس خبر ان وانما هو متعلق
بمحذوف صفة لما والخبر قوله للحصر قوله ام اخلت ليلة فكتمنيه
همزة المضارعة فيه و قد يفتح بمعنى اظن وفي البيت اختصاص القوم بالرجال قوله
لان الاستفهام معها على حقيقته في الشرح يرد عليه النقض بصور كثيرة وقعت فيها
ام متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا الاستفهام محقق كما اذا كانت للانكار او
التعجب فان قلت ليس المراد بكون الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك دائما
وانما المراد وجوده في الجملة فيكون وجه الفرق ان ام التي بعد همزة التسوية
لا استفهام معها البتة والتي بعد همزة ليست للتسوية يوجد الاستفهام الحقيقي
معها في بعض الصور قلت قد وقع للمصنف بعد هذا ان الهمزة اذا كانت للانكار ...

ابو محمد عبد الله الامام المشهور ولد سنة ثمان وخمسمائة بمالقة وتوفي بمراكش
في شعبان سنة احدى وثمانين و... كان مكفوفا قال ابن خلكان وهذه النسبة
الى سهيل وهي قرية بالقرب من ... سميت باسم الكوكب لانه لا يرى في جميع الاندلس الا من جبل مطل عليها

وام الاخرى تحتج بني
المفرد ين بمعنى المعهود بين
و الاذنى يطلب بمعنى
احدهما سوا الضم
الى الاول ما يصير
به كلاما مستقلا ليس
يحصل منه اولى
النفي ولهذا ان
المفردين بالنعت
وان كان المناسب
لقوله وبين جملتين
التنكير قال المصنف
في اوضح المسالك
والنفي بين معنى
متوسطا بينهما

قال اذا قلت سوا على قمت او قعدت فتقديره ان قمت او قعدت فهما على سوا وعلى هذا يكون سوا خبر مبتدا محذوف اي الامران سوا ومثل الجملة دالة على جواب الشرط المقدر انتهى وهو يقتضي صحة قول الفقها وصاحب الصحاح وعدم شذوذ القراءة اعني موافقتها للقياس وفي الشرح ثم العجب من ايراد المصنف قول الفقها سوا كان كذا او كذا في المعطوف بعد همزة التسوية وكذا ما في الصحاح والغرض ان لا همزة في شي من ذلك وكانه توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سوا فيما اول جملتيها فقدر الهمزة اذ لم تكن مذكورة وتوصل بذلك الى تخطية الفقها وغيرهم وهذا مندفع بما مر انتهى **واقول** لا نسلم ان المصنف اورد قول الفقها وصاحب الصحاح على انه من المعطوف باو بعد همزة التسوية بل انما ذكره استطرادا بعد ذكر حكم المعطوف باو بعد همزة التسوية لمناسبة بينهما بقيا على قول الفقها وسي ونظير ذلك في الاستطراد ذكره قول الفقها اقل الامرين من كذا او كذا وقد اجيب بان المبين ليس الامران حتى يمتنع العطف باو وانما المبين الاقل وهو احدهما فجاز العطف **قوله** اذ لم يسمع معطوف بدون عاطف في الشرح يرد عليه قوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان ولعل مراده حذف العاطف وما له من متعلق ان كان فلا يرد شي من ذلك انتهى **قوله** وانما المعطوف جملة انا خير ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل ام تبصرون ثم اقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصرا وهذا معنى كلام سيبويه في الشرح هذا ماخوذ من كلام الزمخشري لكن كلام المصنف ظاهر في انفصال ام وكلام الزمخشري نص فيه وكلاهما يخالف كلام سيبويه فانه قال في الكتاب هذا باب ام منقطعة وذلك قولك اعمرو عندك ام عندك زيد فهذا ليس بمنزلة ايهما عندك الا ترى انك لو قلت ايهما عندك عندك لم يستقم الا على التكرير والتوكيد ويدلك على ان الاخر منقطع عن الاول قول الرجل انها لابل ثم يقول ام شا يا قوم فكما جاءت ام هاهنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجي بعد الاستفهام وذلك انه حين قال اعمرو عندك فقد ظن انه عنده ثم ادركه مثل ذلك الظن في زيد بعد ان استغنى كلامه وكذلك انها لابل ام شا انما ادركه الشك بعد مضي كلامه على اليقين ثم قال ومثل ذلك وهذه الانهار تجري من تحتي افلا تبصرون ام انا خير من هذا الذي هو مهين كان فرعون

دون الاية تحكم انتهى **واقول** لا تحكم لان ما بعد ام في البيت يجب ان يكون جملة لكونه معمولا في المحل لادري الذي هو من افعال القلوب التي يمتنع دخولها على ... وان لم يكن معمولا له في اللفظ لتعليقه عن العمل في لفظه بالهمزة واما الاية فما بعد ام فيها مفرد لعدم ما يقتضي كونه جملة ... ولا كون المسؤول عنه معطوفا على انتم واشد خلقا خبر عنه ... **قوله** حتى جعله من النوع الاول الضمير المنصوب بجعله عايد الى ... والمراد بالنوع الاول ام التي تتقدمها همزة التسوية **قوله** قال ذو الرمة الي اخره الرمة بضم الراء في الصحاح هي قطعة من حبل بالية والجمع رمم ورمام وبها سمي غيلان ذو الرمة والمدرج بفتح الميم مصدرا واسم مكان من درج اي مشى والمتروح اسم فاعل من تروح بمعنى راح رواحا نقيض غدا غدوا والرواح ايضا اسم للوقت من زوال الشمس الى الليل والزوجة المنكوحة بعقد النكاح ويقال لها زوج ايضا كما يقال لبعلها ... وجيرة بكسر الجيم جمع جار والاكثبة جمع كثيب وهو الرمل المجتمع كالكوم والدهنا موضع ببلاد تميم يمد ويقصر وهو في البيت مقصور **قوله** مسئلة اذا عطفت بعد الهمزة باو فان كان لهمزة التسوية لم يجز قياسا لان ما يقتضيه او مناف لما يقتضيه التسوية لان او تقتضي احد الشيئين او الاشيا **قوله** وقد اولع الفقها وغيرهم بان يقولوا سوا كان كذا او كذا وهو نظير قولهم اقل الامرين من كذا او كذا والصواب العطف في الاول بام وفي الثاني بالواو وفي الصحاح تقول سوا علي قمت او قعدت انتهى ولم يذكر غير ذلك وهو سهو وفي الكامل للهذلي ان ابن محيصن قرا من طريق الزعفراني او لم تنذرهم وهذا من الشذوذ بمكان جزم المصنف رحمه الله بعدم صواب قول الفقها وسهو صاحب الصحاح وبشذوذ قراءة ابن محيصن على قول الفارسي فانه قال لا يجوز او بعد سوا فلا يقال سوا علي قمت او قعدت لانه يكون المعنى سوا علي احدهما وذا لا يجوز لان التسوية تقتضي شيئين فصاعدا انتهى لكن قال السيرافي في شرح الكتاب وسوا اذا دخلت بعدها الف الاستفهام لزمت ام بعدها كقولك سوا علي اقمت ام قعدت واذا كان بعد سوا فعلان بغير استفهام كان عطف احدهما على الاخر باو كقولك سوا علي قمت او قعدت

قال

مضمون الجمل بعد الفاعل ... وتامل

والتسوية تقتضي التسوية بين الشيئين او الاشيا

قال افلا تبصرون ام انتم بصرا فقوله ام انا خير من هذا بمنزلة ام انتم بصراً لانهم لو قالوا انت خير منه كان بمنزلة قولهم نحن بصراء فكذلك ام انا خير بمنزلة ام انتم بصراء ثم قال ومن ذلك ازيد عندك ام لا كانه حين قال ازيد عندك كان يظن انه عنده ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال ام لا فانت تراه قد حكم بان ام في الاية منقطعة وقرر انقطاعها بما رايت فكيف يحكم بان ما ذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه مع القول بان ام متصلة انتهى ما في الشرح **واقول** انما يرد هذا لو كانت الاشارة في قول المصنف وهذا معنى كلام سيبويه الى مجموع ما تقدم من ان ام متصلة عاطفة وان ما بعدها قايم مقام المعادل لها وهو ممنوع وانما الاشارة فيه الى القريب وهو اقامة انا خير مقام تبصرون وانهم اذا قالوا انت خير كانوا له عند بصرا وهذا المعنى في كلام سيبويه كما ذكرناه ويدل على ان الاشارة في كلامه الى اقامة انا خير مقام تبصرون تصريحه في اخر ذلك بان سيبويه امتنع من جعل ام متصلة في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير **قوله** فان قلت فانهم يقولون اتفعل هذا ام لا والاصل ام لا تفعل قلت انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف واحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغني عنها في الشرح لو منع المصنف كون المعطوف محذوفا في هذا المثال لاستغنى عن هذا الاعتذار وذلك لان المعطوف هنا مجموع لا تفعل وهذا المجموع لم يحذف وانما حذف بعضه والكلام في الاول لا في الثاني فيتجه على المصنف مواخذة من جهة تسليمه للسايل ان المعطوف حذف وليس كذلك على ان ظاهر كلامه في المثال المذكور ان ام متصلة ولذلك جعلها عاطفة والا فالمنقطعة غير عاطفة كما صرح به المغاربة وسيبويه يرى ايضا في مثل هذا التركيب منقطعة كما مر قريبا انتهى **واقول** ان حاصل جواب المصنف يقول لا نسلم ان المحذوف هنا جميع المعطوف الذي كلا منافيه وانما المحذوف هنا بعض من المعطوف اقيم مقامه البعض الباقي فنبه على ان المحذوف بعض المعطوف بقوله انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف ونبه على ان البعض المحذوف اقيم مقامه البعض الباقي بقوله واحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة مذكورة فتامل **قوله** الثاني ان

الذي يكون

يكون منقطعة وهي ثلثة انواع في الشرح هذا الحصر في الثلثة منقوض بمثال سيبويه اعمرو عندك ام عندك زيد فان ام فيه منقطعة مع انه ليس شيا من تلك الانواع الثلثة واقول لا نقض بان مثال سيبويه داخل في النوع الثاني ~~[illegible]~~ للعهد والمعهود من الاستفهام المذكور في ام المتصلة وهو الذي للتسوية والذي يطلب به وبام التعيين والهمزة في مثال سيبويه ليست لواحد منهما كما عرفت فيما نقلناه عنه **قوله** ومعنى ام المنقطعة الذي لا يفارقها الاضراب هكذا وقع في بعض النسخ ووجهه ان المنقطعة مجرور صفة ام والذي لا يفارقها في محل رفع صفة معنى والاضراب خبره وفي بعضها التي بدل الذي وهي كالاولى الا ان هذه اعتبر فيها اكتساب المضاف وهو معنى من المضاف اليه وهو ام التانيث فانثت صفته وفي بعضها ومعنى ام لا يفارقها الاضراب ووجهه ان لا يفارقها حال من المبتدا اعني معنى متوسطة بينه وبين خبره او حال من المضاف اليه اعني ام او من ضميرها المستتر في **قوله** انه تبدى اي اخره عنك واسط بلد بالعراق اختطه الحجاج والغلس ظلمة اخر الليل والرباب بفتح الرا وبوحدة بين السحاب الابيض واسم امراة ولغيرابي عبيدة ان يقول ام في البيت منقطعة ومعناها هنا الاضراب مع الاستفهام او يقول متصلة والهمزة قبلها محذوفة **قوله** والذي يظهر قولها ~~[illegible]~~ المعنى في نحو ام جعلوا لله شركا ليس على الاستفهام ان اراد مطلق الاستفهام حقيقيا كان او غيره كما هو الموافق لجعله ام في هذه الاية فيما سبق لمجرد الاضراب فهو ممنوع بل الاية في معنى الاستفهام التوبيخي قال صاحب الكشاف ام جعلوا بل اجعلوا ومعنى الهمزة الانكار وان اراد الاستفهام الحقيقي فنفيه عن الاية لا يضر البصريين لانهم ارادوا بمعنى الهمزة اعم من الحقيقي وغيره فان قلت لعل مراد البصريين عند المصنف معنى الهمزة معناها الحقيقي قلت لو كان كذلك لم يلزمهم المصنف بالتاكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور لان الاستفهام فيه ليس بحقيقي **قوله** ولانه يلزم البصريين دعوى التاكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات في الشرح التحقيق ان اهل البلد متفقون على ان ام للاضراب وانما الخلاف في تسميتها حينئذ منقطعة فهو امر لفظي وقد صرح التفتازاني

هذا السوال وارد على قوله لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه قوله

في حاشية الكشاف بان ام الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الاضراب
بمعنى بل وليست متصلة ولا منقطعة بخفيفة لا يرد على البصريين شي
مما قاله المصنف انتهى قوله فرده الاصمعي وقال انه بالنصب يحتمل
ان الاصمعي انما رده لاجل الرواية لا لاجل الاعراب قوله لان
رئمانها للبو الرئمان بكسر الرا واسكان الهمزة مصدر رئمت الناقة على
ولدها اذا عطفت عليه والبو جلد حيوان محشو على صورته قوله لان
في رئمه اخلا تعطي من مفعوله لفظا وتقديرا في الشرح قد يلتزم ولا
يعدو فيه لان الفعل المتعدي قد يكون الغرض منه اثباته لفاعله
او نفيه عنه فقط فينزل منزلة اللازم ولا يقدر له مفعول ولقايل ان
يقول لكن لا يجوز ان يكون الضمير من قوله به عايدا على ما لا على البو وبه
يتعلق بتعطي على انه معنى تجود فلا يكون خاليا من مفعول مع رفع رئمان
انتهى واقول لعدم اشعار عود الضمير من به على البو دون ما وقربه لفظا
يلزم خلو الصلة من ضمير يعود على الموصول نعم لو كانت ما مصدرية جاز
ذلك وفي حاشية المطول وربما يروي مرفوعا بدلا من ما ومجرورا
بدلا من الضمير المجرور في به ومنصوبا على انه مفعول تعطي وعلى الاولين
ضمن تعطي معنى تسمح قوله والجر اقرب الى الصواب تقليلا لضمير ورد
الرئمان الذي هو عطيتها مفعولا لتعطي بواسطة ابداله من الضمير الذي هو
مفعوله بواسطة حرف الجر وفي التعليق لانه غير محتاج الى تقدير محذوف
بخلاف الرفع فانه عنده يفتقر الى تقدير الرابط واقول
الضمير المجرور عايد الى ما فما يحتاج اليه الرئمان من الربط على تقدير الابدال
من ما يحتاج اليه على تقدير الابدال من الضمير قوله وعلى الرفع يحتاج الى
تقدير ضمير في الشرح هذا مبني على انه بدل بعض او اشتمال ولا يتعين ذلك
بل يجوز ان يكون بدل كل فلا يحتاج الى رابط انتهى فان قلت يتعين انه بدل
اشتمال لان البا في به للاستعانة والضمير فيه عايد الى ما والذي يعطي
العلوق مستعينة به هو انفها فيكون ابدال الرئمان من ما بدل اشتمال
قلت فلا يفتقر الرفع وحده حينئذ الى الاحتياج الى الضمير بل يشاركه
في ذلك الجر على البدل من الضمير لانه عايد الى ما قوله ما تنقم الحرب

العوان الخ قد يظن ان في هذه الابيات العيب المسمى في علم القافية بالاكفا
وهو اختلاف حرف الروي بما يقاربه في المخرج وليس كذلك لان الروي فيها هو
البا ولم يختلف وينقم بكسر القاف وفتحها يكره والحرب العوان التي قوتل
فيها مرة بعد مرة والبازل من بزل البعير اذا انشق نابه وذلك في السنة التاسعه
وربما بزل في الثامنه قوله هذه المقطعات والخرافات المقطعات جمع مقطعه
وهي ما نقص عن عشرة ابيات ويقال لها ايضا مقطوع والخرافات بتخفيف الرا
الاباطيل والاكاذيب جمع خرافه وفي الصحاح وخرافه اسم رجل من عذرة استهوته
الجن وكان يحدث بما راى فكذبوه وقالوا حديث خرافة ويروى عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال وخرافة حق انتهى قوله لحصول العلم بكون احدهما يعني بوجود
احدهما معينا وهو الامراة وهذا تعليل لكون الاستفهام تقريريا وفي بعض
نسخ الكشاف لحصول العلم بكون اخرها بالخا المعجمه والرا وهو ظاهر قوله
احادام سداس الخ هذا البيت مطلع قصيدة للمتنبي والمنوطه المعلقة والتنا
مصدر تنادوا اذا نادى بعضهم بعضا واصله بالياحرفت لدلالة الكسرة عليها
قوله ايا شجر الخابور الخ هذا البيت لليلى بنت طريف الخارجيه ترثي
اخاها وبعده فتى لا يحب الزاد الا من التقى ولا المال الا من قنا وسيوف
وفي الصحاح الخابور بالمعجمه موضع من بلاد الشام قوله ويكون تقديم الخبر وهو
احاد على المبتدا وهو لييلتنا بعدما واجبا قال ابن الصايغ هلا جعل كل
شي في موضعه فاعرب احاد مبتدا ولييلتنا خبره وسوغ الابتدا بالنكرة
الاستفهام المقدر والعطف عليها وهذه طريقة سيبويه في نحو من ابوك
وكيف حالك واقول انما لم يجعله كذلك لان طريقة سيبويه انما هي في اسم
استفهام نكرة بعده معرفه لا في اسم نكرة قبله همزة استفهام مقدره وبعده
معرفه ولو سلم فالغرض الاخبار عن لييلته لا الاخبار عن واحدة او ست
في واحدة قوله ثم نظر الى طولها فشك تقدم ان ام المنقطعه تكون لمجرد
الاضراب وتكون له مع الاستفهام وبيت المتنبي على تقدير انقطاع ام
يحتمل الامرين فاشار الى الاول بقوله ثم نظر الى طولها فشك يعني
في انها واحدة فجزم بانها ست ليال في ليلة فاضرب يعني عن اخباره بانها
واحدة اضرابا مجردا عن الاستفهام واشار الى الثاني بقوله او شك هل

راجع الى المبدل منه

هي ست في ليلة ام لا فاضرب عن اخباره بانها واحدة واستفهم يعني عن انها
ست في ليلة فالاحتمالان اشتركا في الاخبار بان ليلته واحدة وفي الشك بعد
ذلك الاخبار وافترقا بانه في الاحتمال الاول حصل له بعد ذلك الشك جزم
بانها ست في واحدة فاضرب عن ما اخبر به اولا واخبر بما جزم به ثانيا وفي
الاحتمال الثاني تحصل له بعد ذلك الشك شكوه وانها ست في واحدة ولم
يجزم بشي فاضرب عن ما اخبر به واستفهم عن ما شك فيه ثانيا قوله
وعلى هذا فلا همزة مقدرة يعني على تقدير كون ام منقطعة سوا كانت لمجرد
الاضراب او له مع الاستفهام لا همزة مقدرة قبلها لان ام المنقطعة تاتي
مسبوقة بالخبر قوله ومن الاعتراض بجملة ام هي سداس فان قلت
لم لا يكون المبتدا المذكور لسداس والمحذوف لاحاد وحينيذ فلا اعتراض قلت
لان الحذف من الثاني لدلالة الاول ولو كانت اوليته تقربه اكثر من
الحذف من الاول لدلالة الثاني قوله ومن الاخبار عن الليلة الواحدة
بانها ليلة قال ابن الصايغ في عبارته خلل حيث قال الاخبار عن الليلة الواحدة
بانها ليلة وانما هو اخبار عن ليلته بانها واحدة وقوله لا فايدة فيه ممنوع لان
معنى ليلة واحدة عكس القسم الذي انتقل اليه انتهى وفي التعليق انما اخبر عن
ليلته بانها واحدة والاخبار صحيح باعتبار انها لم تزد قوله استعمال احاد
وسداس بمعنى واحدة وست في الشرح يحتمل ان المتنبي قصد التقسيم والمعنى
الاخبار عن ليلة فراقه للاحبة بانها منقسمة الى واحدة واحدة اي ان كل
جزء من اجزايها بمثابة ليلة واحدة ثم راى انها اطول من ذلك فاضرب
واستفهم هل هي باعتبار الاجزا منقسمة الى ست ست في كل واحد واحد من
اجزا الليل هذا ان جعلت ام منقطعة وان جعلت متصلة فالمعنى طلب
التعيين لاحد هذين الامرين فلم يخرج العدد المعدول عن استعماله في معناه
انتهى قوله واستعمال سداس واكثرهم ياباها في الشرح مثل هذا لا
يعد لحنا لانه ليس بخارج عن كلام العرب بنا على ما نقله كثيرون من الايمة
ولو كانت مخالفة الاكثرين لحنا لزم ان يلحن كثير من العلما الذاهبين الى
ما لم ينقل به غير القليل انتهى واقول انما سمى المصنف هذا لحنا في قوله
لحنات على سبيل التغليب لوقوعه مع لحنين لا لانه لحن حقيقة قوله

ساعده

ساعده ابن جوية ساعده في الاصل اسم للاسد وجوية بضم الجيم وفتح الهمزة
وتشديد المثناة التحتية اسم ام هذا الشاعر وهو في الاصل تصغير جوة
وهي الجمرة تضرب الى السواد قوله ذاك خليلي الح ذو عند اهل هذه اللغة
موصول بمعنى الذي والسلمة بفتح السين وكسر اللام واحدة السلام بكسر
السين وهي الحجارة قوله احدها ان تكون اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه
في حاشيته التفتازاني وظاهر كلامه بل صرح في المفصل ان اللام في الذي
حرف تعريف وان اللام التي تعد من الموصولات هي تلك اللام التي كانت
في الذي الا انها تعد اسما لا حرفا لانها بمنزلة الذي لكونه تخفيفا له والجمهور
على ان اللام التي هي من الموصولات ليست منقوصة الذي بل اسم موضوع
براسه التزم دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف وظهر اعرابه
في ذلك الاسم فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم قوله
وهي الداخلة على اسما الفاعلين والمفعولين في الشرح هذا اذا لم تكن للعهد
اما اذا كانت له كما في قولك جاني ضارب فاكرمت الضارب فلا خلاف
في حرفيتها على ما صرح به الرضي واقول وهذا ايضا اذا لم يكن اسم الفاعل
والمفعول بمعنى الثبوت كالمومن والصايح بل كان بمعنى الحدوث صرح
بذلك التفتازاني في المطول وقال ان كلام صاحب الكشاف والمفتاح
يفصح عن ذلك في غير موضع قوله وذلك دليل على انها ليست حرف
تعريف في التعليق اما دخولها على الجملة فظاهر في الدلالة على انها ليست
حرف تعريف لانه لا يدخل الا على اسم مفرد واما دخولها على الظرف فلا يمنع
كونها حرف تعريف ويحتمل ان يقال مراده بالظرف المضاف الواقع في الشاهد
الذي انشده فيمتنع حينيذ كونها اداة تعريف لامتناع مجامعتها للمضاف
انتهى واقول بل المراد بالظرف في قوله وربما وصلت بظرف الظرف
التام الذي بمعنى الجملة ودخولها عليه يمنع كونها حرف تعريف كما يمنع ذلك
دخولها على الجملة [illegible] قوله صوت الحمار اليجدع هذا
بعض بيت وهو يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت
الحمار اليجدع والخنا بالمعجمة والنون والقصر اللفظ القبيح والنطق التكلم
بالحروف المفهمة والمراد به هنا خروج الصوت من فم الحيوان وفي الصحاح

[illegible]

حمار مجدع مقطوع الاذن واما قول ذي الخرق الطهوي اتاني كلام
التغلبي ابن ذبيق ففي اي هذا وبله يتترع يقول الخنا وابغض العجم
ناطقا الى ربه صوت الحمار اليجدع فان الاخفش يقول اراد الذي يجدع
كما يقول هو اليضربك يريد الذي يضربك وقال ابن السراج لما احتاج الى
رفع القافيه قلب الاسم فعلا وهو من اقبح ضرورات الشعر وفي
الشرح ونجدع بالدال المهملة من قولك جدعته اي سجنته وذلك ان
الحمار اذا احبس كثر تصويته واما اذا اجعل من الجدع الذي هو قطع الانف
او الاذن او الشفة فلا يظهر له معنى قوله خلافا للاخفش وابن مالك
في الاخير فانهما اجازا دخول أل الاسمية في السعة على المضارع ولم يقصرا
ذلك على الشعر وبنى ابن مالك ذلك على ان الضرورة ما لا مندوحة للشاعر
عنه وللشاعر هنا مندوحه بان يقول صوت حمار يجدع وفي الشرح وهذا
يفضي الى عدم تحقق الضرورة دايما او غالبا لان الشعرا قادرون على تغيير
التراكيب والاتيان بالاساليب والمختار في تفسير الضرورة عندهم ما لم
يرد الا في الشعر وذلك اعم من ان يكون للشاعر عنه مندوحة اولا قوله
وعبره هذه ان يسبك الضمير مسرها مع مصحوبها في التعليق وقد يورد عليه
قوله تعالى وليس الذكر كالانثى فان أل في الانثى للعهد الذكري ولا يصح حلول
الضمير محلها مع مدخولها اذ يمتنع ان يقال كهي على الفصيح وجوابه ان
امتناع ذلك لخصوصية كون الجار كافا والا فلا مانع من سد الضمير لو جر بغير
الكاف بقيل بمثلها قوله وفيه نظر لانك تقول لمن شتم رجلا بحضرتك
لا تشتم الرجل فهذه للحضورية وعبر ما ذكر قال ابن الصايغ المقض بالا تشتم الرجل
اخذه من كلام ابن مالك في شرح الكافيه ثم قال ولعل ابن عصفور قصد
بال التي للحضور ما يكون معها لفظ دال على الحضور نحو اسم الاشارة ولفظ
الندا ولفظ المفاجاة ومادة اللفظ في الآن وجوابه ان الحضورية
محكي نظير الحضورية في اسم الاشارة فهذا منشؤه وهذا من عروه انتهى قوله
ولان الصحيح في الداخله على الآن انها زايدة في الشرح يحتمل ان يكون ابن عصفور
لم يقصد ان أل المنطوق بها في الآن لتعريف الحضور وانما اراد أل التي بني هذا
الطرف لتضمنه اياها واقول مع ان ابن الصايغ سبقه الى ذلك فيه نظر اما

وابن مالك هو الامام العلامة ابو عبد الله الطائي الجياني من الاندلس ودخل دمشق وتصدر بها للاقراء ... وتصدر بحلب واشتغل بفقه الشافعي وكان كثير العبادة حسن السمت اخذ عنه جماعة منهم النووي ولد سنة احدى وستماية وقيل سنة ستماية وتوفي بدمشق ليلة الاربعا ثاني عشر شعبان سنة اثنين وسبعين وستماية

اولا

اولا فلان الذي تضمنه الآن معنى أل لا نفسها الذي الكلام فيه واما ثانيا فلان
قول ابن عصفور في اسم الزمن الحاضر نحو الآن متناول للساعه والحين
ولا يراد باللام فيهما الا الملفوظه فكذا الآن قوله ولا يعرف ان التي للتعريف
وردت لازمه فان قلت قد ذهب قوم الى ان تعريف الموصول الذي فيه أل
بال وهي لازمه قلت انما نفى المصنف المعرفة عن نفسه لان تعرف بالنون
ونفيها صحيح لانه لا يرى بمذهب ذلك القوم ولو سلم ان تعرف بالمثناه التحتيه
والبنا للمفعول فنفيها ايضا صحيح بنا على عدم الاعتداد بذلك القول وعدم الاعتبار
به قوله او لاستغراق خصايص الافراد وهي تخلفها كل مجازا في الشرح
فلا يصدق على الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او
صاغة مملكته فان كلا لا تخلف الاداة فيه بحور وليست لشمول الخصايص
بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ واقول الاستغراق الحقيقي ان يراد كل
فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغه والعرفي ان يراد كل فرد مما يتناوله
اللفظ بحسب متفاهم العرف كذا في المطول وعلى هذا لم تخلف كل في
الاستغراق العرفي اللام مجازا وانما تخلفها حقيقة ولو سلم فقد صرح ابن
سينا وكثير من المحققين بان الغرض من تفسير الشي قد يكون تمييزه عن
شي معين فيكتفى بما يفيد الامتياز عنه وبان التعريفات الناقصة يجوز ان
تكون اعم من المعرف وكتب الادبا مشحونه بذلك قوله ومنه ذلك الكتاب
اي ومما اللام فيه لاستغراق خصايص الافراد الكتاب من قوله تعالى ذلك
الكتاب وهذا على انه خبر ذلك وان اللام فيه ليست للعهد قوله وقولك
والله لا اتزوج النسا ولا البس الثياب ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما في
الشرح ولمانع يمنع كونها في مثال اليمين الذي ذكره لتعريف الماهية بل هي
للاستغراق وما استدل به من وقوع الحنث بتزوج واحدة من النسا ولبس
واحد من الثياب منازع فيه بمذهب الشافعي انه لا يحنث الا بتزوج ثلاث
كما صرح به الرافعي في الطلاق كما نقله الشيخ بها الدين السبكي بنا على ان معنى
الجمع باق مع اداة العموم وليس مسلوبا كما ذهب اليه قوم قال الشيخ بهاء
الدين فحافظوا على الجمع ولم ينظروا الى جمع الكثرة حتى لا يحنث الا باحدى عشرة
مثلا واقول ليس القول بانه لا يحنث الا بالثلاث قولا بان اللام فيهما

ايضا

الاستغراق والا لماحنث الا بجميع النسا وجميع الثياب وانما هو قول بانها
للجنسيه لجمعية فليتامل و في تلويح التفتازاني والجمع المعرف باللام مجاز عن
الجنس وهذا ماذكره ايمة العربيه في مثل فلان يركب الخيل ويلبس الثياب
البيض انه للجنس بانه ليس القصد الى عهد او استغراق فلو حلف لا يتزوج
النسا ولا يشتري العبيد او لا يكلم الناس يحنث بالواحد لان اسم الجنس
حقيقة فيه بمنزلة الثلاثه في الجمع حتى انه حين لم يكن من جنس الرجال غير
ادم كانت حقيقة الجنس متحققة ولم تتغير بكثرة افراده والواحد هو
المتيقن فيعمل به عند الاطلاق وعدم الاستغراق الا ان ينوي العموم فحينئذ
لا يحنث قط ويصدق ديانه وقضا لانه نوى حقيقة كلامه و عن بعضهم انه
لا يصدق قضا لانه نوى حقيقة لا يستعمل الا بالنيه فصار كانه نوى المجاز ثم
هذا الجنس بمنزلة النكرة فيخص في الاثبات كما اذا حلف يركب الخيل يحصل
البر بركوب واحد ويعم في النفي مثل لا تحل لك النسا اي واحدة منهن فعلى
هذا الوجه حرف اللام معمول للدلالته على تعريف الجنس ومعنى الجمعيه
باق من وجه لان الجنس يدل على الكثرة باعتبار انه مفهوم كلي لا يمنع شركه
الكثيرين فيه ولقايل ان يقول لم لا يجوز ان يحمل على ما يصح اطلاق الجمع عليه
حقيقة باعتبار عهديته وحضوره في الذهن فيكون اللام معموله والجمعية
باقية من كل وجه فالصحيح في اثبات كون الجمع مجازا عن الجنس التمسك
بوقوعه في الكلام كقوله تعالى لا يحل لك النسا انتهى كلامه قوله وبعضهم
يقول في هذه اي في ال الجنسية التي لا يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا انها لتعريف
العهد قال ابن مالك في شرح الكافيه ويلحق بالعهد ما يسميه المتكلمون
تعريف الماهية كقول القايل اسر اللحم فان قايل هذا انما يخاطب من هو
معتاد لقضا حاجته فقد صار ما يبعثه لاجله معهودا بالعلم فهو كالمذكور
المشاهد وقال التفتازاني في التلويح اللام بالاجماع للعهد ومعناه الاشارة
والتعيين والتمييز والاشارة اما الى حصة معينة من الحقيقة وهو تعريف
العهد يعني سوا كان المعهود مذكورا صريحا او كناية او لم يكن مذكورا لكنه كان
حاضرا كما في صفة المنادى واسم الاشارة او لم يكن حاضرا لكنه كان معلوما للمخاطب
نحو ركب السلطان واغلق الباب و اما الى نفس الحقيقه وذلك قد يكون بحيث

للقطع م

اسمى ح

لا يفتقر

لا يفتقر الى اعتبار الافراد وهو تعريف الحقيقة والماهية وقد يكون بحيث
يفتقر اليه وحينئذ اما ان توجد قرينة البعضيه كما في ادخل السوق وهو
العهد الذهني اولا وهو الاستغراق فالعهد الذهني بهذا المعنى والاستغراق
من فروع الحقيقة انتهى قوله والفرق بين المعرف بال هذه وبين اسم الجنس
النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق التحقيق ما قاله السيد في حاشية المطول
ان من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمي فردا منتشرا
الفرق عنده بين هذا المعرف وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل
في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا وهو ان اسدا موضوع
لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة
والمعرف بال هذه موضوعان للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقا على
الواحد فانما اريدت الحقيقه ولزم من الاطلاق عليها باعتبار الوجود التعدد
ضمنا و اما من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي فعنده كل من
اسم الجنس وعلم الجنس موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما افترقا من
حيث ان علم الجنس يدل بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب
معهودة عنده كما ان الاعلام الشخصية تدل بجوهرها على كون الاشخاص
معهودة له و اما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بجوهره بل بالاله قوله
مع اشتراطهم في البيان ان يكون اعرف من المبين لقايل ان يقول لا نسلم
اشتراطهم ذلك في عطف البيان فقد جعل سيبويه ذا الجمة من قولهم يا هذا
ذا الجمة عطف بيان مع ان اسم الاشارة اعرف من المضاف الى ذي الالف واللام
وقال التفتازاني لا يلزم في عطف البيان كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل
الايضاح من مجموعهما كما في نحو مررت بهذا الرجل ان اكثر
المتاخرين يقلد بعضهم بعضا في ان الرجل نعت والحامل لهم عليه توهمهم
ان عطف البيان يكون اخص من متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامد
بمنزلة النعت في المشتقات ولا يمتنع كون المنعوت اخص من النعت
وقد هدى ابن السيد الى الحق في المسلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن
جني انتهى قوله فالاولى كالتي في الاسما الموصوله على القول بان تعريفها
بالصلة في الشرح فيه نظر فانها قد تعرف فيقال الذي والذان والذين والتي

من الباب الخامس من المغني اللطيفة السادسة
رتاح كمال م

ولاتى حكاه فى التسهيل وفى كتاب الشواد لابى محمد عبد السلام المقرى صراط الذين
قرا ابى بن كعب وابن السميفع وابو رجا بتخفيف اللام حيث كان جمعا او
واحدا واقول ان هذا الحرف لقلته وعدم سماعه فى باقى الاسما الموصولة
التى فيها ال وهى اللاى واللواتى واللا واللوا واللواء واللات والاولى لم
يعتبره المصنف وقال كالتى فى الاسما الموصولة بصيغه العموم هذا ان اريد
بالاسما الموصولة كل فرد منها واما ان اريد مطلق الاسما الموصوله بنا على ان
مثل هذا الجمع للاطلاق الصالح للكل والبعض من غير ظهور في احدهما على
ماذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى واذا طلقتم النسا وقوله تعالى
والمطلقات يتربصن فلا تنافى بينه وبين حذف ال فى بعض الاسما الموصولة
على ما لا يخفى وقال ابن الصايغ قوله على القول بان تعريفها بالصلة
يعنى وان لم نقل ان تعريفها بالصلة فال غير زايدة بل معرفة ويقال له
وهى لازمة ايضا فاين ما ادعيته الان فى الان انتهى واقول يعنى بما
ادعاه فى الان قوله فيه ولا نعرف ان التى للتعريف لازمه وقد قررنا كلامه
هناك بما لا يرد عليه هذا الذى ذكره قوله وكالواقعة فى الاعلام بشرط
مقارنتها لنقلها فى الشرح فيه نظر لان العلم بالفرض هو مجموع اللفظ الالف
واللام وما بعدهما فهى كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يتصف بانه زايد انتهى
واقول بعد تسليم ان العلم بحسب الفرض هو المجموع من ال وما بعدها
المراد بال الزايده هى التى لا تدل على تعريف سوا جعلت جزا من لفظ او لا
دلت على معنى غير التعريف او لم تدل على شى اصلا قوله على علم منقول
من مجرد صالح لها ملموح اصله او ابا المجرد من ال واحترز بقوله صالح لها
عن المنقول من فعل نحو يشكر ويزيد فانه لا يصلح لال الا فى الضرورة
واراد بصلة المنقول عنه سوا كان مصدرا او اسم عين او غيرهما قوله
باعرام العمر الح العمر بفتح العين لغة فى العمر بضمها الا انه لا يكاد يستعمل الا
فى القسم وهو ايضا اسم لواحد عمور الاسنان وهو اللحم الذى بينها وللشنف
وللنخل الطويل فعمر والعلم منقول من احد هذه الاشيا والقصور جمع قصر
وهو كل بيت من حجر قوله رايت الوليد الح الوليد بن يزيد بن عبد الملك
ابن مروان تولى الخلافة بعد عمه هشام فى ربيع الاخر سنة خمس وعشرين

ومايه

ومايه وكان فاسقا متهتكا بالشرب والغنا جبارا عنيدا فقام المسلمون بيعة
مع ابن عمه يزيد بن الوليد فاخذ دمشق وكان الوليد بناحيه تدمر يتصيد
ثم جهزوا عسكرا اليه فحاربوه وامسكوه وذبحوه وذلك فى جمادى الاخره
سنة ست وعشرين ومايه والاعبا جمع عب بكسر المهملة وسكون الموحدة
بعدها همزة وهو الحمل والكاهل الحارك ما بين عنق وظهر كذا فى الصحاح
قوله على زيدنا يوم النقى الح الابيض هنا السيف والماضى القاطع والشفرتان
حدا السيف واليمانى نسبة الى اليمن والالف عوض عن يا النسب
فلا يجامعها وحكى سيبويه ان بعضهم يقول يمانى قوله ولقد جنيتك اكموا
الح جنيت الثمرة قطعتها والمراد هنا اعطيتك او جنيت لك فحذف الجار
واوصل الفعل بالمجرور والاكمو جمع كمو وهو نبت معروف يقال لواحده
كموة ولجمعه كموة على غير قياس والعسا قيل جمع عسقول بضم العين وهى
الكماة الكبار البيض وبنات اوبر كماة صغار مزغبة على لون التراب
قوله ودده السخاوى هو المقرى الكبير شارح المفصل والشاطبية قوله
وابن اللبون اذا ما لزالح ابن اللبون بفتح اللام ولد الناقة اذا استكمل السنة
الثانية ولز بضم اللام وتشديد الزاى شد والقرن بالقاف وفتحتين
حبل يقرن به البعيران والبزل بضم الموحدة واسكان الزاى جمع بازل وهو
من الابل ما طلع نابه والقناعيس جمع قنعاس وهو العظيم من الابل قوله
ويرده انه لم يسمع ابن اوبر الا ممنوع الصرف فى الشرح يعنى ولو كان نكرة لا
نصرف اذ ليس فيه الا وزن الفعل فقط اذ هو اسم بالفرض وليس وصفا
قلت ولا يلزم من كونه لم يسمع الا ممنوع الصرف ان لا يكون نكرة فسيبويه
يرى فى احمر علما ونحوه انه يمنع من الصرف بعد التنكير اعتبار الصفة الاصليه
لزوال المانع من اعتبارها وهو العلميه وابن اوبر يمكن مثل ذلك فيه فان اوبر
صفة فى الاصل يقال هذا اوبر اى كثير الوبر فاذا جعل علما منع الصرف للعلميه
والوزن واذا نكر منع ايضا اعتبار الصفه الاصليه مع الوزن فيمكن ان
يكون ال فيه للتعريف نعم ما قاله المصنف يتمشى على راى الاخفش القايل
بان مثل احمر علما اذا نكر بعد التسمية صرف وللمبرد ان لا يلتزمه فلا يتم
الرد عليه ولا يخفاك ان الاعلام الاضافيه يجرى على جزئيها الثانى حكم ما لو كان

علما وحده كاوبر وهي بره من ابن اوبر وابي هريرة فلا يستنكر قولنا اذا جعل
اوبر علما من جهة ان الكلام فيما اذا كان جزء علم انتهى واقول في تخريج الشارح
قول المبرد هذا على قول سيبويه في المسلة الخلافيه بينه وبين الاخفش نظر فان
تلك في اسم وجد فيه علميه سبقها كون ذلك الاسم صفه وتاخر عنها كونه
نكره والمبرد لا يرى ان ابن اوبر علم في وقت من الاوقات بل يرى انه سمع
ال معرفا بها وبدونها نكره بل الجواب عن ما رد به المصنف قول المبرد ان
يقال لا يلزم من كونه لم يسمع الا ممنوع الصرف ان لا يكون نكرة لجواز ان
يكون ممنوع الصرف للوزن والصفة الاصليه فان طروا الاسميه على الصفه
الاصليه لا يخرجها عن كونها علة لمنع الصرف كاسود للحية وادهم للقيد وهذا
الجواب كما تراه يمشي على قول سيبويه وغيره فليحافظ عليه قوله الجمام
الغفير الجمام من الجم وهو الكثير والغفير من الغفر وهو الستر اي الجماعة
الكثيرة الساتر قوله كتب الرشيد ليلة الى القاضي ابي يوسف ... المبسوط
وهو كتاب في فقه ابي حنيفة رحمه الله وذكر ابن سماعة ان الكسائي كتب
الى محمد بن الحسن فتوى فدفعها الي فقرانها عليه ما قول القاضي الامام
فيمن قال لامراته وذكر البيتين فكتب محمد جوابه ان رفع ثلاثا فعن واحده
وان ... قوله فان ترفقي يا هند الخ الرفق ضد العنف يقال رفق به بفتح
العين يرفق بضمها وفي الصحاح الخرق مصدر الاخرق وهو ضد الرفيق
وقد خرق بالكسر يخرق خرقا والاسم الخرق بالضم وفي القاموس خرق
كفرح وخرق ككرم والايمن من اليمن وهو البركه والاشام من الشوم وهو
ضدها قوله ولا يكون للجنس الحقيقي قال ابن الصايغ يقال له المانع
من ان يكون بمعنى الكل المجموعي لا كل فرد فرد ويصير المعنى ان مجموع افراد الطلاق
ثلاث لا ان الواقع من الطلاق في العقود ثلاث انتهى واقول ليس الكل
المجموعي معنى من معاني اللام وان كان معنى من معاني كل ولا يلزم من كون اللام
بمنزلة كل في بعض معانيه وهو الكل الافرادي ان يكون بمنزلته في البعض الاخر
وهو الكل المجموعي وقولهم اللام التي للجنس الحقيقي يخلفها كل حقيقة مرادهم
كل الافرادية بدليل ما يمثلون به لذلك ... ان المفرد الداخل عليه
حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت

الجمع

الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض انتهى
على انه لا يصح جعل اللام هنا بمعنى مجموع افراد الطلاق لان مجموع افراد الطلاق
اكثر من الثلاث بما لا يحصى اللهم الا ان يراد مجموع افراد الطلاق الواقع في
عقد واحد قوله فعلى العهديه تقع الثلاث يعني اذا علم ان العهديه
مراد الشاعر فاندفع قول ابن الصايغ يقال لما هذا الكلام من تعقب على
هذين الامامين ان قاعدة الشرع اذا احتمل اللفظ وقوع الثلاث والواحده
فانما يقع الواحده انتهى كلامه ووجه اندفاعه ان تلك القاعدة اذا لم يعلم
ان المراد الثلاث قوله واما النصب فلانه محتمل لان يكون على المفعول
المطلق وحينيذ يقتضي وقوع الثلاث لقايل ان يقول انما يقتضي كونه مفعولا
مطلقا وقوع الثلاث اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الاول او للطلاق الثاني
واللام للعهد واما اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الثاني واللام للجنس
فلا يقتضي ذلك قوله ولا يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمه
وحينيذ لا يلزم وقوع الثلاث في الشرح فيه نظر لان الكلام يحتمل الوقوع
الثلاث على تقدير العهد ايضا بان يجعل للعهد الذكري واقول قد
سبقه الى ذلك ابن الصايغ وجوابه ان المصنف لم يلزم الواحدة على تقدير
الحال من الضمير في عزيمه وانما نفى لزوم الثلاث وهو يصدق باحتمال الثلاث
وذلك على تقدير ان تكون اللام للعهد وباحتمال الواحدة وذلك على تقدير ان
لا تكون له قوله وخرجوا على ذلك فان الجنه هي الماوي وذلك ان هذه الجملة
خبر من خاف مقام ربه فلو لم تكن ال في الماوى نايبه عن الضمير لخلت
الجملة الواقعه خبرا من عايد على المبتدا قوله ومررت برجل حسن الوجه
وضرب زيد الظهر والبطن اما قيام ال مقام الضمير في الوجه اذا رفع فلانه
لو لم تقم مقامه لزم خلو الصفه من عايد على موصوفها لا يقال في الصفه
ضمير مستتر لانا نقول لو كان فيها ضمير مستتر لكان مرفوعا بها والوجه
مرفوع بها ايضا فتكون الصفة رافعه لاسمين من جهة واحدة وذلك لا يجوز
في الفعل فكيف في الشبيه به واما عدم قيام ال مقام الضمير في الوجه اذا
جر او نصب فلانه لا ضرورة تدعو الى جعل اللام نايبة عن الضمير لان في الصفة
حينيذ ضميرا مرفوعا بها عايدا على موصوفها واما قيام ال مقام الضمير في الظهر

اذا رفع الوجه والظهر والبطن

والبطن اذا رفعا فلانهما في الاصل بدل بعض اجريا مجرى التاكيد بكل اذ المعنى
ضرب زيد جميعه وبدل البعض والتاكيد بكل لا بد في كل منهما من عايد على
المتبوع واما عدم قيام ال مقام الضمير في الظهر والبطن اذا لم يرفعا في هذا
التركيب فلانهما يكونان حينيذ منصوبين على الظرفية والظرف لا يفتقر
فيه الى عايد فلا ضرورة الى جعل اللام فيهما نايبة عن الضمير قوله وقال
الزمخشري في وعلم ادم الاسما عبارة الزمخشري اي اسما المسميات فحذف
المضاف اليه لكونه معلوما مدلولا عليه بذكر الاسما لان الاسم لا بد له من
مسمى وعوض منه اللام كقوله تعالى واشتعل الراس شيبا انتهى قال التفتازاني
في حاشيته انما احتاج الى اعتبار هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم
وينتظم معه انبيوني باسما هولا ولم يجعل المحذوف مضافا اي مسميات
الاسما لينتظم تعليق الانبا بالاسما فيما ذكر بعد التعليم ثم قال وقد نفى
ان يكون ال نايبة عن المضاف اليه في قوله تعالى وان الجحيم هي الماوى
فوجب ان يحمل كلامه هنا على ان الاصل اسما المسميات وان الاسما اريد
بها اسما معرفة معهودة فاتي بالتعريف اللامي قايما مقام التعريف الاضافي
وليست اللام عوضا من المضاف اليه توفيقا بين كلاميه انتهى اما بالفتح
والتخفيف قوله احقا ان جيرتنا استقلوا الجيرة جمع جار واستقلوا
ارتحلوا قوله اني الحق اني مغرم بك هايم هذا مصر بيت عجزه وانك لا خل
هواك ولا خمر المغرم اسم مفعول من اغرم فلان بكذا اذا اولع به ولزمه والغرام الشر الدايم والعذاب كذا في الصحاح والهايم اسم فاعل من هام
على وجهه هيما وهيمانا ذهب من العشق او غيره قوله وقد يدعي في
ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في الم والا وان مانا فيه في الشرح
فذكر مثل ذلك ايضا ثم قال لكن هذا التقرير يفوت معنى الطلب المستفاد
من العرض واقول لا نسلم فوات معنى الطلب من هذه الالفاظ عند جعل الهمزة
للتقرير وما للنفي لان المراد التقرير بما بعد النفي وتقرير الشخص بان يفعل
فعلا لم يفعله بعد حمل له على ان يفعل ذلك الفعل حتى لا يكون كاذبا في اقراره
والحمل على الفعل هو معنى الطلب وفي المطول ما يوافق ما قاله المصنف
مع زيادة وهو واما العرض فمولد من الاستفهام اي ليس بابا على حده فالهمزة

فيه همزة استفهام دخلت على المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه
يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة
الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه وهي في التحقيق همزة الانكار اي
لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات وفيه ايضا ومن مجي الهمزة للانكار
اليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات
وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير بما بعد النفي لا بالنفي وهكذا
الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة
للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن انتهى قوله ما ترى الدهر قد
ابادمعدا الح اباد اهلك ومعد هو ابن عدنان ابو العرب والسراه بفتح
السين السادات في الصحاح وجمع السري سراة وهو جمع عزيز ان يجمع
فعيل على فعلة وفي القاموس انه اسم جمع اما بالفتح والتشديد قوله
رات رجلا اما اذا الشمس عارضت فيضحى واما بالعشي فيخصر الحديث ارتفعت ويضحى يبرز للشمس وهو بفتح الحا
المهملة وفي الماضي بكسرها وفتحها ويخصر بالخا المعجمة وفتح الصاد المهملة
مضارع خصر بكسر الصاد اذا المه البرد في اطرافه قوله وهي حرف
شرط وتفصيل وتوكيد قال الرضي اعلم ان اما موضوعة لمعنيين للتفصيل
مجمل نحو قولك هولا فضلا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم الى اخر ما يقصد
ولاستلزام شي لشي اي استلزام الشرط للجزا كما في الظروف المبنية والمعنى
الثاني اي استلزام الشرط للجزا لازم لها في جميع مواقع استعمالها انتهى وفي
الشرح قال الشيخ بها الدين السبكي في شرح التلخيص اما من الادوات
التي يحصل بها التعليق وليست شرطا وبذلك صرح شيخنا ابو حيان ونقل
عنه بعض اصحابه انها حرف اخبار مضمن معنى الشرط ولو كانت اداة شرط
لاقتضت فعلا بعدها لكنها اغنت عن الجملة الشرطية وعن اداة الشرط وهي
من اغرب الحروف لقيامها مقام اداة شرط وجملة شرطية ولكونها تدل على
الشرط حكم ان معنى اما زيد فذاهب الاخبار بانه سيذهب في المستقبل
لان زيدا ذاهب جواب الشرط ولا يكون جوابه الا مستقبلا هذا كلامه وعلى
هذا فكلام المصنف معترض وقد يجاب بانه جعلها حرف شرط باعتبار
تضمنها لمعنى الشرط لا باعتبار انها موضوعة للشرط والاضافة تكون

بآد في ملابسه انتهى ما في الشرح قوله فبدليل لزوم الفا بعدها قال
الرضي انما وجب الفا في جواب اما ولم يجر الجزم وان كان فعلا مضارعا لانه
لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح ان تعمل في الجزا الذي هو ابعد منها
من الشرط ولما لم تعمل في الجزا وجبت الفا قوله ولو كانت زايدة لصح
الاستغنا عنها قال ابن الصايغ لا يمتنع ان تكون زايدة وقد لزمت من
ابن هذا الامتناع كم من زايد يلزم كالبا في اخر صيغة التعجب وهي افعل
به واقول صحة الاستغنا عن الزايد اعم من جواز حذفه لان المراد منها
ان يكون معنى الكلام مع وجود الزايد كهو مع عدمه وهذا معنى قولهم الزايد
دخوله في الكلام كخروجه وليس المراد من صحه الاستغنا عن الزايد جواز
حذفه حتى يقال ان الزايد قد يكون لازما فلا يجوز حذفه قوله ورب
شي يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف
قال ابن الصايغ تلخص من كلامه ان الفا لا تحذف الا مع القول وقد ثبت
في الصحيح انه عليه السلام قال اما بعد ما بال رجال يشترطون واقول
جاز ان يكون هذا الحديث مما حذف فيه الفا تبعا للقول والتقدير فاقول
ما بال رجال فالاولى النقض بقوله صلى الله عليه وسلم اما موسى كاني انظر اليه
اذ ينحدر في الوادي وبقول عايشة رضي الله عنها واما الذين جمعوا بين
الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وبقول البرا ابن عازب اما رسول الله صلى
الله عليه وسلم لم يول يومئذ ولذلك قال ابن مالك في التسهيل ولا يحذف
اما من ذكر الفا الا في ضرورة او ندور ثم قال ابن الصايغ وتمثيله للحروف
تبعا بمسلة الحاج عن غيره كان الاليق ان يمثل بمسله المسبب الى فعيله
فانك تحذف فيه اليا تبعا لحذف التا ومن فعيل لا تحذف واقول انما نظر
بمسلة الحاج لظهورها في ان الشي قد يصح بطريق التبعيه ولا يصح بطريق
الاستقلال بخلاف مسلة المسبب الى فعيله لان تبعية حرف لحرف في
الحرف امر اعتباري غير حقيقي فللقايل ان يقول لا نسلم ان اليا حذفت تبعا
للتا لم لا يجوز ان يكون حرفنا معا من غير ان يتبع احدهما الاخر قوله وزعم
بعض المتاخرين في حواشي بعض النسخ انه الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني
احد مشايخ الشام قوله وقد ياتي لغير تفصيل اصلا يعني لا لفظا ولا

هذا قول الجمهور
الاشارة بهذا الى
حذف فا جواب
اما تبعا لحذف القول المستغني عنه بمقوله وله

[illegible]

تقديرا

تقديرا وهذا غير الغالب الذي فهم من قوله واما التفصيل فهو غالب احوالها
قال الرضي وقد التزم بعضهم لزوم التفصيل فيها وجواز السكوت على معنى
قولك اما زيد فقايم يرفع دعوى لزوم التفصيل وفي الشرح قوله وقد تاتي
لغير تفصيل اصلا يخالف لما ذكره في حواشيه على التسهيل فانه قال فيها والظاهر
ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسبا لهما واحدهما
الى ذلك فهي على هذا للتفصيل اي واما غيره فليس كذلك وهذا مقتضى اطلاق
المصنف يعني ابن مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذي هو غير لازم التكرار الى
هنا كلامه انتهى واقول وجه التوفيق بين كلاميه ان كلامه في الحواشي
بالنظر الى اطلاق ابن مالك وغيره وكلامه في المغني بالنظر الى ما هو الصحيح
وهو انها قد تتخلف عن التفصيل قوله ويفصل بين اما والفا بواحد من
امور ستة يعني ولا يفصل باكثر منه لان الضرورة داعية الى الفصل بين
اما والفا لاستكراه دخول اداة الشرط على فا جوابه وهذه الضرورة تندفع
بالواحد فلا يزاد عليه قوله احدها المبتدا قال الرضي اصل اما زيد فقايم
مهما يكن من شي فزيد قايم اي ان يقع في الدنيا شي يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع
قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شي في الدنيا وما دامت
الدنيا فلا بد من حصول شي فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة مع
المذكوره لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شي واقيم
ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفا بين المبتدا والخبر لان
فا السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل لهم من حذف الشرط واقامة
بعض الجزا موقعه شيان مقصودان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط
والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقته في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني
الشرط وحصل ايضا من قيام بعض الجزا موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم
من شغل حيز واجب الحذف بشي اخر وحصل ايضا بقا الفا متوسطة في الكلام
كما هو حقها قوله والثالث جملة شرط نحو فاما ان كان من المقربين فروح
في الشرح جعل المصنف الجواب لأمّا ما داخلة عليه الفا وجملة الشرط فاصله
بينها فيكون جواب هذا الشرط الفا صل محذوفا مدلولا عليه بالشرط الاول
وجوابه وانما كان الجواب المذكور لاما دون الشرط الاخر لوجهين احدهما ان

القاعدة انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب واحد فانه يجعل للاولهما
الثاني ان شرط اما قد حرف فلو حرف جوابها لحصل من ذلك اجحاف بها كذا
في حواشي التسهيل للمصنف **قلت** ظاهره امتناع حرف جواب اما للاجحاف
وقد اجازه الزمخشري كما ستقف عليه قريبا ولقايل ان يقول لا نسلم ان ثم
شرطين اجتمعا تحقيقا بل الجواب المذكور للثاني وهو وجوابه جواب الاول
والفا الموجودة داخلة على الشرط الثاني تقديرا انتهى ما في الشرح **واقول**
اذا كانت اما موضوعة للشرط اولا متضمنة لمعناه
وهي بمنزلة ان يكن من شي وقد وليها ان كان من المقربين وهو شرط اخر لزم
اجتماع شرطين تحقيقا وكان منع ذلك مكابرة وقوله بل الجواب المذكور
للثاني الى اخره هو كلام بدر الدين بن مالك في شرح الالفيه حيث قال فان
كان الجواب شرطيا فصل بجملة الشرط لقوله تعالى فان كان من المقربين
الايه التقدير مهما يكن من شي فان كان المتوفي من المقربين فجزاؤه روح
وريحان ثم قدم الشرط على الفا فالتقى فا آن فحذفت الثانيه منهما حملا
على اكثر الحرفين نظايرا انتهى لكن في كلام الرضي ما يوافق كلام المصنف
ويستدل به عليه حيث قال قد تقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء
الجزا مقام الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح اي ان
يكن شي فان كان من المقربين فله روح وريحان فقوله فروح جواب
اما استغني به عن جواب ان والدليل على انه ليس جواب ان عدم جواز
اما ان جيتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جيتني فاكرمك مع ان
نحو ان جيتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان جيتني فاكرمك انتهى وفي
التعليق في كلام الرضي تدافع فان صدره يقتضي ان فروح جواب الشرط
الثاني لانه جعل جملة الشرط من جملة اجزا جزا الشرط الاول فيكون بقية
اجزا جزايه هو جواب الثاني واخر كلامه يقتضي ان الجواب المذكور للاول
لا للثاني **واقول** لا تدافع في كلامه فان صدره بحسب الاصل
وقبل وقوع الشرط المذكور مع كلمته مقام الشرط المحذوف وعجزه
بحسب وقوعه له **قوله**
والرابع اسم منصوب لفظا او محلا بالجواب **قال** الرضي ويقدم على الفا من

بحسب الظاهر صح

اجزا

اجزا الجزا المفعول به والظرف نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة
فاني ذاهب اذا قصد انهما ملزومان للحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي
ان يكون لازما لليتيم وذهابي لازما ليوم الجمعه وكذا يقدم الحال نحو اما
مجردا فاني ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضاربك
والمفعول له نحو اما تاديبا فاني ضاربك ولا يستنكر عمل ما بعد الفا السببية
فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات
المذكوره لاجل هذه الاغراض المهمه انتهى **قوله** لان اما نايبة عن الفعل
فكانها فعل والفعل لا يلي الفعل ... تقدم من المصنف حكاية
احدهما تقدير العامل بعد الفا والاخر تقديره قبل ما دخلت عليه الفاء
وهذا الذي ذكره المصنف علة الاول واما علة الثاني فهو ان المفسر بفتح
السين يكون متقدما على المفسر ولقايل ان يقول ما ذكره
المصنف انما يمنع تقدير الفعل متقدما على الفا والمعمول معا ولا يمنع تقديره
متقدما على الفا وحدها فينبغي ان يقال لما كان المقصود من نحو اما زيدا
فاضربه كون زيد ملزوما للضرب والضرب لازما له على ما قررناه فيما
سبق لم يكن التقدير اما اضرب زيدا فاضربه ولا اما زيدا اضرب
فاضربه لفوات الدلاله على لزوم الضرب لزيد لان الدال على لزومه
انما هو وقوعه بعد الفا وعلى هذا التقدير لم يقع بعدها وانما وقع بعدها
مفسره وفي شرح الالفيه لولد مصنفها ولا يفصل بين اما والفا بفعل
لان اما قايمة مقام حرف شرط فلو وليها فعل لتوهم انه فعل الشرط
ولم يعلم بقيامها مقامه **قوله** ولهذا اهملها بنو تميم اذ قالوا ليس
الطيب الا المسك بالرفع يعني ولاجل ان ليس فعل يشبه الحرف اعني
ما النافيه لم يعملها بنو تميم في المثال المذكور وفي الشرح وقد يقال على
كلام المصنف اذا كان ضعف الفعل بمشابهة الحرف يوجب اعتقاد مبا
لفعل اخر فهلا اعتفر ذلك في اما مع عراقتها في الحرفية انتهى **واقول**
اذا شبه شي بشي او ناب شي عن شي يكون التشبيه والنيابة مقصودين
ليعطى المشبه والنايب حكم المشبه به والمنوب عنه لا حكم نفسه الا
ترى ان ما لما اشبهت بليس اخذت حكم ليس والمفعول به لما ناب عن

وهو م

وفعل شرط صح

شرنه

الفاعل اخر حكم الفاعل فلهذا اغتفر في ليس مباشرة الفعل لشبهها بالحروف ولم يغتفر في اما مباشرتها الفعل لمباينتها عن الفعل فتامل فانه من المحاسن **قوله** واجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير اعمال الخبر لان الغرض المهم من قولك اما زيدا فاني ضارب مثلا لما كان جعل خبران لازما لمعموله قدم المعمول على الفا المتقدمه على ان ولم يبال بعمل ما بعد ان فيما قبلها كما لم يبال بعمل ما بعد الفا فيما قبلها **قوله** الاول انه سمع اما العبيد فذو عبيد بالنصب قال الرضي الوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفا كان او لا وروى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هي قليلة قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجما الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع قال الرضي اما الحمل على الحال في مثله فضعيف ولا معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفا لان معنى ذو عبيد اي يملكهم وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلهم اي اغلبهم في الفضل **قوله** والتي في البيت هي ان المصدرية وما الزائدة قال ابن الصايغ قد تقدم عند الكلام على ان ان الارجح عنده ثبوت ان شرطيه ورجحه بامور منها دخول الفا بعدها واستشهد بهذا البيت وقد رجع هنا بالنقض على بديه والرجوع الى الحق خير من التمادي على الغي انتهى **واقول** انه لم يقل فيما سبق ان كون ان شرطيه ارجح عنده وانما قال ويرجحه عندك امور ذكرها ولا يلزم من ذكر مرجحات عند شخص لقول ان يكون ذلك القول عنده ارجح من غيره بل جاز ان يكون غيره ارجح منه لان مرجحاته اكثر او اقوى من مرجحات ذلك القول وقد تقدم نظير هذا في اخر الكلام على ان المفتوحه الهمزه الساكنة النون وايضا لم يسق المصنف البيت فيما سبق شاهدا على مجي ان شرطيه وانما ساقه شاهدا على مجي الفا بعدها وصرح بعد ذلك باسطر بان الصواب انها مصدريه فراجعه وتامل **اما المكسوره المشدده قوله** قد تفتح همزتها من شواهد ذلك قوله

لحقها اما شمال عرية ، واما صبا جنح العشي هبوب

والشمال الريح يهب من ناحيه القطب والعريه البارده والصبا الريح مهبها مطلع الشمس اذا اعتدل الليل والنهار وجنح الليل بضم الجيم وكسرها طايفة منه **قوله** سقته الرواعد الحرورو اعد جمع راعده يقال رعدت السحاب وارعدت اذا سمع منها صوت الرعد والصيف بتشديد اليا مطر الصيف **قوله** لان المراد وصف هذا الوعل بفتح الواو مع فتح العين وكسرها تيس الجبل **قوله** ومع الشرط لا يلزم ذلك يعني وصف الوعل بالري على كل حال لان مدخول ان الشرطيه مشكوك فيه غير مجزوم بوقوعه ولا بعدم وقوعه وبهذا اندفع قول ابن الصايغ ان هذا بنا على القول بالمفهوم وفيه كلام انتهى وفي الشرح لا نسلم ان المقصود وصف الوعل بالري على كل حال وانما الغرض وصف حاله بحسب الواقع فاخبر اولا بما وقع من سقي سحايب الصيف له وذلك مقتضى لريه منها ثم اخبر بان سحايب الخريف ان سقته ذلك حصل له الري المستمر ولو سلم ان المقصود ما ذكر من وصفه بالري دايما فمع الاتيان باما التي هي لاحد الشيين لا يلزم ذلك انتهى **واقول** لا نسلم ان اما في هذا البيت لمجرد احد الشيين بل هي لتفصيل المسقي منه وحينيذ مع الاتيان بها يلزم الري دايما **قوله** وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفه كالاولى وان العطف انما هو بالواو التي قبلها وهي جايبه لمعنى من المعاني المستفادة باو **قوله** ووافقهم ابن مالك لملازمتها غالبا الواو العاطفة في الشرح قلت وفي شرح المفصل لابن الحاجب ان مجموع قولنا واما هو العاطف في جا اما زيد واما عمرو وقال ولا يبعد ان تكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع اخر كيا في ايا وعلى هذا لا يتم ما قاله فتامله انتهى **واقول** يريد الشارح ان هذا الدليل الذي استدل به المصنف اعم من الدعوى لان الدعوى ان اما الثانيه ليست بعاطفه وانما العاطفه الواو المقارنه لها والدليل وهو ملازمتها للواو في الغالب يصدق بان العاطف هو الواو وحدها وبانه مجموع الواو واما كما قال ابن الحاجب ويمكن ان يقال ان قوله لملازمتها غالبا الواو العاطفه ليس المقصود منه اثبات هذا المذهب لانه اثبته بقوله كالاولى حيث قاس الثانيه على الاولى وانما المقصود منه ابطال المذهب الاول اعني مذهب الاكثر وهو كونها عاطفه **قوله** يا ليتما امنا شالت نعامتها ، ايما الى جنة ايما الى نار

نعامة فلان كناية عن موته لان الانسان اذا مات ارتفعت نعامة
قدمه قال المصنف في حاشية التسهيل عند قوله وربما استغنى عن
واو اما الا احفظ ذلك مع تخفيف كلمة اما على المدل نحو يا ليتما اما م
البيت قوله وعطف على الحرف غريب اى غير موجود قوله ولاما
خمسة معان يعنى بحسب القراين والامور الخارجية واما بحسب الاصل
فمعناها احد الشيئين او الاشيا قال الرضى وهذه المعانى تعرض فى الكلام
لا من قبل اما واو بل من قبل اشيا اخر فالشك من قبل جهل المتكلم والابهام
والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل
به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك قوله ووهم ابن الشجرى
فجعل من ذلك اما يعذبهم واما يتوب عليهم بيان وهمه من وجهين احدهما
ان معنى التخيير والاباحة باما وباو انما يكون بعد ما يدل على الطلب
كما صرح به غير واحد من النحاة وثانيهما ان اما التخييرية اذا وقع الفعل
بعدها يكون معها ان قال ابو البقا فى اعرابه اما ههنا للشك والشك
راجع الى المخلوق واذا كانت اما للشك جاز ان يليها الاسم وان يليها
الفعل فان كانت للتخيير ووقع الفعل بعدها كانت معه ان كقوله تعالى
اما ان تلقى انتهى قوله وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة وهى الحال
التى حصول مضمونها متاخر عن حصول مضمون عاملها لان معنى الهداية هو
نصب الدلايل ولا شك فى تاخر الشكر والكفر عنه فهى كالحال فى قوله تعالى
طبتم فادخلوها خالدين ويجوز ان يكون صاحب السبيل ووصفه بالشكر
والكفر مجاز والمعنى بينا السبيل مقسوما الى هذين القسمين والعدول
فى الاية عن كافر مع انه مطابق لشاكر الى كفور اما للمحافظة على الفواصل
واما للاشعار بان الانسان لا يخلو عن كفران فى الغالب وانما الماخوذ به
المتوغل فيه قوله الا ان اما يبنى الكلام معها من اول الامر على ما جى
بها لاجله من شك وغيره يعنى ان الفرق بين اما واو فى هذه المعانى الخمسة
ان اما لتكررها يدل الكلام معها من اول وهلة على ما اتى بها لاجله من
شك او غيره بخلاف او فان الكلام معها اولا دال على الجزم ثم يوتى باو
داله على ما جى بها لاجله قال بدر الدين بن مالك وغالب استعمال اما ان تكون

مكرره

مكرره لتشعر من اول وهلة بقصد التخيير او الاباحة او التقسيم او الابهام
او الشك انتهى قوله وقول المنقب العبدى المنقب بضم الميم وفتح النون
وكسر القاف المشدده والعبدى بفتح المهمله وسكون الموحدة واظن انه نسبة
الى عبد شمس انتهى قوله [illegible]
ايضا وغث اللحم يغث ويغث غثاثة وغثوثة فهو غث وغثيث
اذا كان مهزولا والتفيك وتتقينى ما صفة عدو امر انما بها المعنى والاصل
بتفك وتتقيه واما جواب سوال كانه قيل فماذا يكون اذا اتخذتك عدوا
فقال افك وتتقينى قوله تلم بدار الحى تلم اى تنزل وعهدها ما يعهد
منها قوله او احدها الشك قال التفتازانى عند قوله تعالى او كصيب من
السما التحقيق ان او لاحد الامرين والشك هو المتبادر الى الفهم من اطلاقها فى
الخبر مثل جانى زيد او عمرو وان كان يحتمل التشكيك والابهام على السامع او
المبالغة فى تفخيمه كقوله تعالى وما امر الساعة الا كلمح البصر او هو اقرب
قوله الثانى الابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين الشاهد
فى الاولى وفى الشرح لا ادرى لم امتنع كون الشاهد فى او الثانية ايضا والمعنى
وان احد الفريقين منا ومنكم لثابت له احد الامرين كونه على هدى او كونه
فى ضلال مبين واقول لا يخفى ان معنى الابهام فيه زيادة على معنى احد الشيئين
او الاشيا وان معنى احد الشيئين او الاشيا فى جميع معانى او ما عدا معنى
بل ومعنى الواو [illegible] فقوله المصنف فى التنبيه الاتى
فلا يلزم من كون معنى الاية ان احد الامرين ثابت لاحد الفريقين ان يكون
او فيها للابهام بل لا بد من زيادة اعتبار وهو قصد المتكلم الى الابهام وقد اعتبر
ذلك فى او الاولى فلا حاجة الى اعتباره فى او الثانية لان اعتباره فى احديهما
يغنى عن اعتباره فى الاخرى فان قلت فهلا اعتبر الابهام فى الثانية دون الاولى
قلت اعتبر فى الاولى لتقدمها ولان الغرض ابهام محل الهداية والضلال والاو
فى الواقعة بين محليهما وفى الكشاف والمعنى وان احد الفريقين من الذين
يتوحدون الرازق من السما والارض بالعبادة ومن الذين يشركون به
الجماد الذى لا يوصف بالقدرة لعلى احد الامرين من الهدى والضلال وهذا من
الكلام المنصف الذى كل من سمعه قال لمن خوطب به قد انصفك صاحبك

وفي درجه بعد تقدمة ما قدم من التقرير البليغ دلالة خفية على من هو من الفريقين
على الهدى ومن هو في الضلال المبين ولكن التعريض اوصل بالمجادل الى
الغرض واهجم به على الغلبه وانما خولف بين حرفي الجر الداخلين على
الحق والضلال لان صاحب الحق كانه مستعل على فرس جواد يركضه حيث شا
والضال كانه منغمس في ظلام مرتبك لا يدرك اين يتوجه انتهى وقال ابو
حيان او على موضوعها لكونها لاحد الشيئين او الاشيا وحينئذ انا واياكم هو لعلى
هدى او في ضلال مبين ولا يحتاج الى تقدير اذ المعنى ان احدنا لفي احد هذين
الامرين كقولك زيد او عمرو في القصر او في المسجد وقيل حينئذ محذوف للدلالة
لعلى هدى وهو خبر اياكم عليه وقيل اياكم محذوف للدلالة المذكور وهو خبر
انا عليه ولا حاجة الى هذا التقدير مع ما يصلح ان يكون خبرا انتهى قوله
التمثيل في المعد قوله ولا تطع منهم اثما او كفورا في
الشرح انظر كيف يصح التمثيل بهذه الاية الشريفة لما كانت او فيه للاباحة
قبل دخول الناهي وكيف يصح قول المصنف وتلخيصه انها تدخل للنهي عما كان
مباحا وهذا في الاية غير ممكن البتة لان طاعة الاثم او الكفور في الاثم لا تباح
اصلا بل تحرم ولعل الاباحة انما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من ان اطاعة
الاثم والكفور مباحة لا حرج على من ارتكبها واقول توهم الشارح ان المراد هو
بالاباحة هنا الاباحة الشرعية التي هي احد الاحكام الخمسة وليس كذلك كان
الكلام في معنى او بحسب اللغة وقبل ظهور الشرع وانما المراد بها الاباحة
بحسب العقل او بحسب العرف في اي وقت كان وعند اي قوم كانوا وقول
المصنف عما كان مباحا يعني بحسب افادة الكلام ودلالته لو
لم يكن فيه حرف النهي ولا شك انه لو قيل اطع اثما او كفورا افاد الكلام
الاباحة ودل عليها وان لم يكن ثمه اباحة وفي حاشية التفتازاني عند قوله
تعالى او كصيب من السما واما قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا فذهب
كثير من المحققين الى انها لاحد الامرين والعموم انما جا من قبل الوقوع في سياق
النفي كانه قيل ولا تطع واحدا منهما وبه يشعر كلامه في المفصل وذكر ههنا
ان ذلك من قبيل كونها مستعارة للتساوي في غير الشك ومبناه على تعلق
المفعول بالنفي دون المنفي كانه قيل اعص هذا او ذاك فهما متساويان في

وجوب العصيان وذكر في سورة الانسان ما يشير الى ذلك من قبل د لا له النص
حيث قال انما ذكر باو لان الناهي عن طاعة احدهما يكون عن طاعتهما انتهى
وذهب الظاهريون الى انها بمعنى الواو وانما يصح اذا اعتبر عطف النفي على
النفي لا المنفي على المنفي قوله والجري هو بفتح الجيم وسكون الراء نسبة الى
بيته ... وما بين قوله واحتجوا بقول توبه وقد زعمت
الح توبه بالمثناه من فوق منقول من مصدر تاب من الذنب وهو علم لابن
الحمير بضم المهمله وفتح الميم وتشديد اليا المكسوره صاحب ليلى الاخيلية
رثاء تقاها بدل من واو كما في ثراث قوله جا الخلافة الح فاعل ضمير الممدوح
وقدرا اي مقدره من غير سعي قال ابن عصفور في الجزوليه ويحتمل ان يكون
او فيه للشك كانه هل الممدوح نال الخلافة لما اراد ذهها وطلبها او قدرت له
من غير طلب اعتنا من الله تعالى به قوله وكان سيان الح سرحت الابل
اسرحها بالفتح فيهما اذا رعيتها وسرحت هي اذا رعت يستعمل متعديا ولازما
والسوح جمع ساحة وهي الناحيه او الفضا بين الدور واغبرارها عدم النبات فيها قوله وانما قدرنا كان شانية لئلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة
لان ان مع صلتها في تاويل مصدر معرف وفي الشرح ولقايل ان يقول الاخبار
بالمعرفة عن النكرة مغتفر في الضرورة وما نحن فيه شعر فلا حرج في ارتكاب
مثل ذلك فيه على ان ابن ملك قال بجوازه مطلقا يعني في النظم والنثر باي كان
وان واقول يمنع من كون سيان اسم كان ان المقصود الاخبار عن السرح
وعدمه بالاستوا لا عن الاستوا بالسرح وعدمه قوله وقول
الراجزان بها اكتل الح اكتل بمثناة من فوق على وزن افعل ورزام براء مكسوره
وزاي علمان لرجلين وحويرثين تثنيته حويرب تصغير خارب وهو اللص
وتنقفان بمثناة من تحت فنون فقاف فقا من النقف وهو كسر الهامه
اي الراس وفي الشرح والراجز الذي ينظم الشعر من بحر الرجز وعادتهم
انهم لا يقولون الراجز الا اذا كان المقول من هذا البحر وما انشده من
مشطور السريع المكشوف كقوله ياصاحبي رحلي اقلا عذلي انتهى واحب
لا مانع من ان يكون من الرجز يكون من عروضه الاولى وضربها
الثاني الذي على زنه مفعولن وقد دخله الخبن اللهم الا ان يكون قبله او بعده

ما ينفي ذلك **قوله** قالت الا ليتما الخ بعد هذين البيتين فكملت مائة فيها
حمامتها واسرعت حسبة في ذلك العدد وقبلهما واحكم كحكم فتاة الحي
اذ نظرت الى حمام شراع وارد الثمد تحفه جانبا نيق وتتبعه مثل الزجاجة
لم تكحل من الرمد وفتاة الحي هنا هي زرقاء اليمامة والحمام ذوات الاطواق
كالفاخت والقمري والقطا والثمد بالمثلثة والميم المفتوحتين الماء القليل
الذي لا مادة له والنيق بكسر النون بعدها مثناة من تحت ساكنة فقاف
الجبل وفقد اي فحسب وحسبوه بتشديد السين المهملة اي عدوه وكانت
هذه المراة تنظر من مسيرة ثلاثة ايام وكان لها قطاة
واحدة فمرت بها سرب من القطا **قوله** قوم اذا سمعوا
الصرخ الخ الصرخ الصوت المستصرخ والسافع بالسين المهملة الآخذ
بالناصية ومنه قوله تعالى لنسفعا بالناصية وانما كانت او هنا بمعنى
الواو لان بين تقتضي الاضافة الى متعدد وفي الشرح ولقائل ان يقول لم
لا يجوز ان يكون المراد بين فريق ملجم او فريق سافع فتكون او لاحد الامرين
وبين مضافة الى متعدد **قوله** لانه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين
كان المامور به مجالستهما ولم يخرج المامور عن العهدة بمجالسة احدهما
في الشرح هذا مشكل فاي عهدة على المخاطب مع ان الامر للاباحة لا الزام
فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك **واقول** لا اشكال فان المصنف يرى
ان الامر مع الواو ليس للاباحة وان هذا هو المعروف من كلام النحويين
ولهذا رد بهذا الكلام على قول ابن مالك ان او التي للاباحة حالة في محل الواو
ورد على قول الزمخشري ان الواو تاتي للاباحة نحو جالس الحسن
وابن سيرين بانه لا يعرف لنحوي **قوله** وانما جي بالفذلكة دفعا
لتوهم ارادة الاباحة وفائدة الفذلكة عند من يقول ان الواو
للاباحة واما من يقول انها لا تاتي للاباحة فيقول جي بالفذلكة
ليعلم العدد جملة كما علم تفصيلا فان اكثر العرب لم يحسنوا الحساب
وليعلم ان المراد بالسبعة العدد المخصوص دون الكثرة فانه يطلق عليها
وقوله تعالى كاملة صفة موكدة لافادة المبالغة في محافظة هذا العدد
او صفة مبينة وكاشفة فان العشرة تمام مرتبة الآحاد او صفة مفيدة

تفيد كمال بدلية العشرة من الهدي **قوله** ولا تعرف هذه المقالة لنحوي
في الشرح بل هي معروفة لبعض النحاة فقد قال السيرافي في شرح الكتاب
ومما تقع فيه الواو وتعني ما كان من التخيير بمعنى الاباحة كرجل انكر
على ولده مجالسة ذوي الزيغ والريب واراد ان يعدل به الى مجالسة
غيرهم فقال دع مجالسة اهل الريب وجالس الفقهاء او القراء او اصحاب
الحديث او قال وجالس الفقهاء والقراء واصحاب الحديث فذلك كله بمعنى
هذا كلامه وقد رجع المصنف عما قاله هنا فقال في حواشيه على التسهيل
ان او تاتي للجمع كالواو ثم قال **فان قلت** كيف وافقت على ان او في الاباحة
بمنزلة الواو مع تفريق جماعة من حذاقهم بين جالس الحسن وابن
سيرين وقولك او ابن سيرين **قلت** الصواب ان لا فرق فانه اذا قيل
بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل وهو اباحة المجالسة
وكانه قيل ابحت لك مجالستهما ومن ابيحت له المجالسة لم يلزمه ولم
يمتنع عليه افراد احدهما ولا الجمع بينهما لان معنى كون الشي مباحا انه
لا حرج في فعله ولا في تركه واذا ابيح شيئان جاز لنا فيهما اربعة اوجه
وكذلك المعنى اذا ذكرت او وكلهم ينص على ذلك مع او وقد بينا انه مع
الواو كذلك لان الاباحة انما استفيدت من الامر فالواو جمعت بين
الشيئين في الاباحة انتهى ما في الشرح **قوله** وابن برهان هو بفتح الموحدة
ومنع الصرف ابو القاسم عبد الواحد بن علي
قوله بادا انزى في عيال الخ عيال الرجل من يعوله اي ينفق عليه ويقوم
بمصالحه عيل بفتح المهملة وتشديد الياء وبرمت بفتح الموحدة التحتانية
وكسر الراء بمعنى سيمت وبعدا مستثنى مفرغ في محل نصب على الحال اي
لم احصر عنهم في حال من الاحوال الا في حال استعانتي بعداد **قوله**
وقراءة ابي السمال هو بسين مهملة مفتوحة وميم مشددة ولام وفي الكشاف
او كلما الواو للعطف على محذوف معناه اكفروا بالآيات البينات وكلما
عاهدوا وقرا ابو السمال بسكون الواو على ان الفاسقين بمعنى الذين
فسقوا فكانه قيل وما يكفر بها الا الذين فسقوا او نقضوا عهد الله مرارا
كثيرة انتهى فجعل او في قراءة ابي السمال عاطفة الجملة التي بعدها على صلة الموصول

قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون فان قلت كيف جاز الاضراب في كلامه تعالى
قلت قال الرضي انما جاز لانه تعالى اخبر عنه بانهم مائة الف بنا على حزر
الناس مع كونه تعالى عالما انهم يزيدون ثم اخذ في التحقيق مضربا عما يغلط
فيه الناس وكذا قوله فكان قاب قوسين وقوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب انتهى قوله نقله
ابن الشجري عن سيبويه وفي ثبوته عنه نظر ولا يصح التخيير بين شيئين
الواقع احدهما هذا بيان لوجه النظر وحاصله ان التخيير لا يصح الا بين
امرين لم يقع واحد منهما والامران هنا وقع احدهما فلا تخيير بينهما
وابن الشجري هو الشريف ابو السعادات هبة الله
وفي الشرح لا يحسن ان يكون وجه النظر انها انما تكون للتخيير بعد الطلب
على ما مر في المتن ولا طلب هنا لان النزاع في هذا الشرط مأثور فلعل سيبويه
ممن لا يعتبره واقول ان كون التخيير والاباحة باو لا يكون الا بعد الطلب
امر مقرر عند النحاة لا يحكون فيه خلافا قال السفاقسي في قوله تعالى او
كصيب من السماء قال الزجاج للتخيير وقيل للاباحة وضعف القولان بان او انما
تكون للاباحة او التخيير في الامر او في معناه لا في الخبر انتهى وفي الشرح
والظاهر ان المصنف اشار الى وجه النظر بقوله ولا يصح التخيير بين شيئين
الواقع احدهما يعني ان حال هولا المرسل اليهم دائر بين كونهم مائة الف
فكيف يسوغ الاخبار عنهم بانهم ازيد منها وبين ان يكونوا ازيد من ذلك
فكيف يسوغ الاخبار عنهم بانهم مائة الف ولقائل ان يقول صاحب هذا
الراي لا يلتزم ان عدد هولا منحصر في هذين القسمين بل يجوز ان لا يكون
عددهم في نفس الامر شيئا منهما ولكنهم عدد كثير جدا بحيث اذا راهم الراي كان
له ان يقول هم مائة الف وكان له ان يقول ازيد من مائة الف يريد انهم
كثيرون كثرة مفرطة ولا يقصد العدد المخصوص على انه الموجود الواقع انتهى
ما في الشرح واقول هذا المعنى صرح به صاحب الكشاف ومن تبعه وعبارته
اي اذا راهم الراي قال هي مائة الف او اكثر والغرض الوصف بالكثرة انتهى
قوله ذكره ابن جني هو باسكان الياء وليس منسوبا وانما هو معرب
كني كذا في شرح المفصل للاسفندري قوله ومثل نحو ان
يكن غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى في الشرح فان قلت كان

من حقه ان ياتي بالعاطف فيقول ونحو قالوا اذ ليس هذا موضع حرفه
قلت يحتمل ان تكون الواو عاطفة من كلام المصنف والتمثيل بقالوا كونوا
هودا او نصارى فان قلت التلاوة انما هي بالواو فكيف حرفت قلت
قد وقع مثله في احاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم حين سيل عن الحمر
ما انزل فيها شي الا هذه الاية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا
في مواضع من صحيح البخاري قوله وهذا اولى من التعبير بالتفسيم في
الشرح لم اتحقق الى الان الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه
يكونان متباينين حتى اذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتا في محل يسوغ الاتيان
بما ثبت من الواو واو ولكن استعمال الواو اجود انتهى واقول الفرق بينهما
ان التقسيم جعل الشي اقساما وذلك يستدعي تقدم ما يتناول الاقسام سوا
كان كليا نحو الكلمة اسم او فعل او حرف
او كلا نحو اللاثنتان صدور رماح وسلاسل واما
التفريق فهو قطع الاتصال وذلك لا يستدعي تقدم ما يتناول
وبعبارة اخرى التقسيم يقع في كلي
المذكورات او كلها والتفريق يقع في المذكورات نفسها قوله كما الناس مجروم
عليه وجارم يجني عليه وجاني قوله فقالوا الثنتان الخ استرعت
الرمح نحو العدو بالشين المعجمة الا امونية الى جهته قوله الثامن ان
يكون بمعنى الا في الاستثنا وهذه ينتصب المضارع بعدها باضمار
ان قال الرضي يعني او في الاصل لاحد الشيئين او الاشيا فاذا قصدت مع
افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما
عقيب الاخر وان الاول ممتد الى حصول الثاني نصبت ما بعدها وفسيبويه
يقدر بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شي واحد فانك تسره بالا مع
المضاف بعده محذوف وهو الظرف اي لا لزمنك الا وقت ان تعطيني
فهو في محل نصب على انه ظرف لما قبل وعند من يفسره بالى ما بعده
بتاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى قال ابن مالك تقدير الا وحتى في
موضع او تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي ان يقدر
قبلها مصدر وبعدها ان الناصبة للفعل وهما في تاويل مصدر معطوف باو

على المقدور قبلها فتقدير لا تنظر به او يقوم لتكونن انتظارا او يدوم وثاك ابنه
فان قلت فلم نصبوا الفعل بعد او حتى احتاجوا الى هذا التاويل قلت ليفرقوا
بين او التي تقتضي مساواة ما قبلها لما بعدها في الشك وبين او التي تقتضي
مخالفة ما قبلها لما بعدها في ذلك فانهم كثيرا ما يعطفون الفعل المضارع على
مثله باو في مقام الشك في الفعلين تارة وفي مقام الشك في الثاني منهما فقط اخرى
فاذا ارادوا المعنى الاول رفعوا ما بعدها واذا ارادوا المعنى الثاني نصبوا ما بعد
او ليوذن النصب بان ما قبل او ليس مثل ما بعدها في الشك لكونه محقق
الوقوع او راجحه ولم يجز ان يكون الناصب او لعدم اختصاصها فتعين ان
يكون مضمرا قوله وكنت اذا غمزت الخ الغمز بالمعجمة والزاي مصدر غمزت
الشي بيدي والقناة الرمح [illegible] قوله
والتاسع ان تكون بمعنى الى قال بدر الدين بن مالك او التي ينتصب المضارع
بعدها ان كان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا فهي بمعنى الى والا فهي بمعنى
الا قوله لاستسهلن الصعب الخ المنى جمع منية وهو ما يتمناه الانسان
والامال جمع امل وهو الرجاء والمراد هنا المامولات وانقيادها حصولها وفي
الشرح وانت خبير بان جعل او على بابها لعطف الشيئين او الاشيا ممكن
في بعض ما جعلوها فيه بمعنى الا او الى نحو لاقتلنه او يسلم ولالزمنك او تقضيني
حقي وهذا البيت اذ المضارع في الكل منصوب بان مضمرة فتؤول مع صلتها
بمصدر ويعطف هذا المصدر على مصدر متصيد من الفعل المتقدم اي ليكونن
قتل مني او اسلام منه وليكونن لزوم مني او قضا منه وليكونن استسهال مني
او ادراك للمنى انتهى قوله تنبيه التحقيق ان او موضوعة لاحد الشيئين او
الاشيا وهو الذي يقوله المتقدمون قال السفاقسي قال السهيلي وابن الصايغ
او لاحد الشيئين او الاشيا وانما وقعت في الخبر المشكوك من جهة ان الشك تردد
بين امرين من غير ترجيح لا انها موضوعة للشك ولهذا تكون في الخبر من
غير شك اذا اريد الابهام على المخاطب واما التي للتخيير فعلى اصلها لان المخبر
انما يريد احد الشيئين واما التي زعموا انها للاباحة فلم تؤخذ الاباحة من
لفظ او ولا معناها وانما اخذت من صيغة الامر مع قراين الاحوال انتهى
قوله ومن العجب انهم ذكروا ان من معاني صيغة افعل التخيير والاباحة

ومثلوه

ومثلوه بنحو خذ من مالي درهما او دينارا وجالس الحسن او ابن سيرين ثم ذكروا
ان او بعدهما ومثلوا بالمثالين المذكورين فاول [illegible] للتخيير
[illegible] وقطع النظر [illegible] عن الصيغة
قوله [illegible] في [illegible] ان التخيير والاباحة قد
يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى كلمة او والتحقيق ان كلمة او لاحد الامرين
او الامور وان جواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب محل الكلام ودلالة القراين انتهى
قوله اذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع او مستبعد الاشارة بذلك
عايدة الى اشتباه السلام بالتوديع قوله والحق ان الفعل الذي قبلها على معنى
حرف الشرط في الشرح يحتمل ان يكون هذا من قبيل الحال المقدرة اي لاضربنه
مقدرا حياته او مقدرا موته والمعنى لاضربنه على كل حال ولا حاجة الى تقدير
الشرط ولا الى تقدير قد على ما اختاره ابن مالك وجماعة انتهى الا بالفتح والتخفيف
قوله احدها ان تكون للتنبيه قال ابن الحاجب تسميته حروف التنبيه بهذا
الاسم اولى من تسميتها حروف الاستفتاح لان اضافة الحرف في التسمية الى
المعنى المختص به في الدلالة اولى من اضافته الى امر ليس من دلالته والتنبيه
من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح الا ترى ان حروف الاستفهام هي
وحروف التحضيض ونظايرها لا ترى الاستفتاح بها ولم تسم حروف الاستفتا
انتهى قوله وافادتها التحقيق من جهة تركبها من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام
اذا دخلت على النفي افادت التحقيق نحو اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى
يعني ان افادة الا تحقيق ما بعدها من جهة تركبها من الهمزة التي للابطال ولا
التي لنفي الجنس وهمزة الابطال اذا دخلت على النفي افادت التحقيق وانما لم يقيد
الهمزة بالاستفهام اعتمادا على ما حققه في بحث الهمزة وعلى تمثيله باليس ذلك
بقادر على ان يحيي الموتى وهذا الذي قاله هو قول صاحب الكشاف وعبارته
والا مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي لاعطا معنى التنبيه على تحقق ما بعدها
ولكونها بهذا المنصب لا تكاد تقع الجملة بعدها الا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم
قال التفتازاني يريد ان الهمزة للاستفهام بطريق الانكار للنفي وانكار النفي
في قوة تحقيق الاثبات لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا يدخل
عليه كلمة لا مثل الا ان زيدا قايم وكذا الكلام في اما والاكثر على انهما حرفان

موضوعان لا تركيب فيهما انتهى وقال السفاقسي بعد ذكر كلام الزمخشري
واعترض بان الاصل عدم التركيب وبان الكلام الذي وقعت بعده الا غير صالح
للنفي لو قلت الا ان زيدا منطلق لم يصح لا ان زيدا منطلق اذ ليس من
تركيبهم بخلاف اليس ذلك بقادر لو قلت ليس ذلك بقادر صح وبانها
وقعت قبل رب وقبل ليت وقبل النداء ولا يصح فيها النفي ولا ان تكون جوابا
للقسم واجاب عن كون الاصل عدم التركيب بانه معارض بان الاصل
عدم احداث لفظ اخر وعن كون الكلام الذي ركبت معه غير صالح للنفي
بانها انما ركبت معه بعد تغير معناها وعن كونها لا تكون جوابا للقسم بانه
لا نقض عليه لان كلامه يقتضي الاكثرية انتهى **قوله** لا تكاد تنفع الجملة بعدها
اسم تكاد الجملة وتنفع خبرها مقدم على اسمها متحمل الضمير ولا يصح ان يكون
اسم تكاد ضميرا عائدا على الا لانه يلزم ان يكون خبر تكاد غير رافع لضمير
اسمها وهو ممتنع **قوله** وطلائعه طليعة الجيش مقدمته وما يطلع قبله
قوله اما والذي لا يعلم الغيب غيره هذا صدر بيت عجزه ويحيي العظام
البيض وهي رميم وبعده لقد كنت اختار الجوى طاوي الحشى محافظة من
ان يقال لئيم في الصحاح رم العظم يرم بالكسر فهو رميم وانما قال تعالى من
يحيي العظام وهي رميم لان فعيلا وفعولا قد يستوي فيهما المذكر والمؤنث
والجمع مثل رسول وعدو وصديق انتهى وفي الكشاف الرميم اسم لما بلي من
العظام كالرمة والرفات فلهذا لم يؤنث والجوى خلاء البطن ويروى الفرك
وهو الحسان الى الصنف والحشا بالحاء المهملة والشين المعجمة ما اشتملت
عليه الضلوع والطاوي الجائع من طوي بالكسر يطوى بالفتح طوى جاع واللئيم
الدني الاصل الشحيح النفس **قوله** والثاني التوبيخ والانكار اي اي التوبيخ
على المنفي والانكار عليه [illegible] وفي الشرح المفيد للانكار
التوبيخي هو الهمزة لا مجموع الا والنفي المفاد بلا باق على حاله ففي البيت
عدم الطعان وعدم عدو الفرسان وعدم الارعوا امر ثابت والتوبيخ مسلط
على ذلك وحينئذ فهما حرفان كل منهما معتد بمعنى يختص به فاين الحرف الواحد
الذي يفيد التوبيخ واقول الهمزة تفيد الانكار التوبيخي وكلمة لا مجموع
الا يفيد الانكار التوبيخي على المنفي وهو مراد المصنف **قوله** الا طعان

الى

الى الطعان مصدر طاعن بالرمح والعادية من العدو وهو الاسراع اي مسرعة
الى الحرب او من العدوان وهو الظلم اي ظالمة لخصومها والتجشؤ بالجيم
والشين المعجمة خروج النفس من الفم عن امتلاء المعدة والتنانير جمع تنور
وهو ما يخبز فيه **قوله** الا ارعواء الى ارعوى فلان عن القبيح اي كف عنه
والشبيبة الشباب كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية
فيه مشبوبة اي قوية مشتعلة والمشيب قال الاصمعي هو دخول الرجل في
حد الشيب والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن **قوله** الا عمر ولي
الى نراب بمثناة تحتية فراء ساكنة فهمزة مفتوحة فموحدة اي يصلح واثات
بمثلثة بين همزتين وفي نسخة ما بانت اي افسدت **قوله** وفي هذا البيت
رد على من انكر وجود هذا القسم وهو الشلوبين وجه الرد ان الهمزة فيه
للاستفهام سواء كانت ام فيه منقطعة بان يكون استفهم عن عدم الاصطبار
ثم اضرب عنه واستفهم عن الجلد او متصلة بان يكون طلب تعيين احد
هذين الامرين وفي الشمني [illegible]
شرح
وفي كلام المصنف نظر من وجهين **الاول** انه اخبر بان الاستفهام عن النفي
من معاني الا وليست الا استفهاما عن النفي اصلا وانما الاستفهام عنه
بالهمزة وحدها **الثاني** ان الاستفهام متى كان مفادا بالهمزة والنفي مفادا
بلا لزم ان يكون مجموع الا كلمتين والكلام انما هو في الحروف المفردة بالاصالة
او التي حصل لها بالتركيب معنى تعد به في المفردات والجواب عن الاول
ان النفي في كلامه بمعنى المنفي والهمزة اذا كانت للاستفهام ولا للنفي كان مجموعهما
للاستفهام عن المنفي وعن الثاني انا لا نسلم ان المصنف انما ذكر الحروف المفردة
بالاصالة والتي حصل لها بالتركيب معنى تعد به من المفردات بل يذكر ايضا
غير ذلك [illegible]
الاصالة **قوله** وعلى هذا فيكون في الشرح يكون معطوفا على محذوف
يدل عليه السياق والتقدير وعلى هذا ينفصل الكلام فيكون وقد يقال ان
قوله وعلى هذا منظور فيه لمعنى الشرط اذ معناه وان بنينا على هذا فتكون
الفاء رابطة للجواب لكن يقدح فيه بان الجواب متى صلح لجعله شرطا امتنعت
الفاء ويكون صالح لوقوعه شرطا **فان قلت** هو كقوله تعالى ومن عاد فينتقم

من تواجم [illegible] الغاز اي [illegible] وهو زمان الوقوف ويكون من نحو ثلاثين الى نحو خمس وثلاثين او اربعين سنة بحسب الامزجة والاقاليم صح

وايضا بعد تسليم انه لم يحصل لها بالتركيب معنى تعد من المفرد صح

بان ينتقم له صح

الله منه **قلت** ليس كذلك فان الفعليه الواقعة بعد الفا في الاية خبر مبتداء محذوف هو ضمير يعود الى مَنْ فالجواب اذن جملة اسمية فمن ثم دخلت الفا ومثل هذا في تركيب المصنف متعذر فان ذهبت الى تقدير مبتدا هو ضمير الشان ارتكبت ممتنعا **واقول** في كلامه نظر اما اولا فلانا ان سَلّمنا ان قوله وعلي هذا منظور فيه لمعنى الشرط فلا نسلم ان كل ما نظر فيه الى معنى الشرط يا خذ حكم صريح الشرط واما ثانيا فلانا لا نسلم ان الجواب متى صلح لجعله شرطا امتنعت الفا منه بل اذا كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا يجوز فيه اثبات الفا وعدمها قال ابن الحاجب في كافيته واذا كان الجزا ماضيا بغير قد لفظا او معنى لم يجز الفا وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفا وقال الرضي المضارع المجرد والمصدّر بلا يجوز فيهما الفا وتركها اما الفا فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم يؤثر الاداه في معناهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت في فعلتُ واما تركها فلانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على الصحيح والاداة خصصتهما بالاستقبال وهو نوع تاثير قال وقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير مبتدا فيه لتكون الجملة اسمية وقال المبرد لا حاجة اليه قال جعفر مذهب سيبويه اقيس اذ المضارع صالح للجزا بنفسه فلولا انه خبر لمبتدا لم يدخل عليه الفا قال الرضي وعلي ما ذكرنا من تعليل دخول الفا في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور للاقيسيه ثم قال وان ثبت نحو ان عشت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدا الا ضمير الشان ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وان واخواتها ضرورة انتهى واول بهذا الكلام الاخير ظهر معنى قول الشارح فان ذهبت الى تقدير مبتدا هو ضمير الشان ارتكبت ممتنعا **قوله** والجملة صفه على اللفظ فيكون في محل نصب وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابية في عروضها بعروض لا وزوالها بزوالها فكانها عامله محدثه لها **قوله** ولا يكون مستطاع خبرا او نعتا على المحل يعني لا على محل اسم لا المنصوب ولا على محله المرفوع لان لا تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني رفع ونصب كذا قال الرضي **قوله** وتختص الا هذه بالفعلية يعني الخبرية وسيصرح المصنف بعد

يعني ٢

هذا

بعدما قال ابن الحاجب في شرح المفصل هذه الحروف يعني حروف التخصيص معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي ولما كان معناها في وجهيها ذلك افتقرت الى وقوع الفعل بعدها وقال الرضي لا يكون التخصيص في الماضي الذي فات الا انها كثيرا ما تستعمل في لوم المخاطب على تركه في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتخصيص على ما فات وقلما تستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض انتهى **قوله** الا رجلا جزاه الله خيرا الخ قال السيرافي في المغني تبيت بالمثلثه ومعناه تستخرج الذهب من تراب المعدن وردبان بعده ترجل لمتي وتقم بيتي واعطيها الاداوة ان نضيت والقصيدة كلها بالمثناه الفوقية وفي الصحاح المحصله المراة التي تحصل تراب المعدن وانشد هذا البيت وقال انه مضمن يعني فيه العيب المسمي بالتضمين وهو افتقار اخر البيت الى ما بعده ورواه برفع رجل ثم قال ويروي الا رجلا بمعنى هات لي رجلا ويروي الا رجل بمعنى الا من رجل وفي الشرح والذي يظهر في توجيه الرفع ان يكون رجل فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور اي الا يدل رجل وفي توجيه الجر ان يكون على تقدير الا دلالة رجل فحذف المضاف وابقي المضاف اليه على حاله كما في قراءة من قرا والله يريد الاخرة بالجر اي ثواب الاخرة انتهى وتبيت بالمثناه مضارع بات واللمه بكسر اللام وتشديد الميم الشعر يجاور شحمة الاذن وتقم بالقاف المضمومه تكنس من قممت البيت كنسته والاداوة المطهرة وتضا توبه خلعة **قوله** والا على هذا للتنبيه لان ما بعده ليس بمضارع ولا ماض معنى وانما هو دعا **قوله** لانه لم يرد ان يدعو لرجل على هذه الصفة وانما قصد طلبه في الشرح فيه نظر لان الدعا يشعر بالطلب في بعض المقامات يعني طلب غير المدعو به كقول السايل رحم الله امرا اعانني وهو هنا كذلك انتهى **واقول** فرق بين اشعار الكلام بشي وبين كونه مقصودا منه وكلام المصنف في الثاني لا في الاول ولا شك ان حذف الفعل الدعائي على شريطة التفسير وافتتاح الكلام معه بالا يقتضي الاعتنا بالدعا والقصد اليه وان اشعر ذلك بطلب الرجل المدعو له **قوله**

هامش: من باب التنبي اي استخرجه ٢

هامش: وقد ذكر المصنف هذا البيت في العاشرة من الباب الخامس وذكر اضمار الفعل ... فاضمار غيره وقال ان اضمار ... اولى لان اضمار الفعل ... تقديره ... بخلاف ... دون الثالث ... من التعادل ٢

مردود بقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد لان ليس له ولد صفة امرؤ وقد فصل بينه وبين موصوفه بجملة هلك المفسرة وفي الشرح وفيه نظر لاحتمال ان يكون ليس له ولد حالا من الضمير المستتر في هلك كما صرح به بعض المعربين انتهى **واقول** الذي صرح به ابو البقا فانه قال ليس له ولد الجملة في موضع الحال من الضمير المستتر في هلك انتهى لكن صاحب الكشاف وجعل ليس له ولد الرفع على الصفه لا النصب على الحال ووافقه ابو حيان على ذلك وقال التفتازاني لان المعنى وان كان على التقييد لكن ذو الحال اما امرؤ وهو نكرة غير مخصوصة واما ضمير هلك وهو مفسر غير مقصود وربما يدعى انه لا ضمير فيه لانه تفسير للفعل فقط **قوله** ثم الفصل بالجملة لازم وان لم تقدر مفسرة اذ لا تكون صفة لانها استثنائية في الشرح فيه نظر اذ لا يلزم من امتناع كونها صفه وقوع الفصل بالجملة لجواز ان يقدر معموله لمحذوف هو صفة لرجلا اي الا رجلا مقولا فيه جزاه الله خيرا **الا قوله** وانتصاب ما بعدها في هذه الاية ونحوها على الاصح هذا مذهب المبرد والزجاج وممن صرح بانه الاصح بدر الدين ابن مالك ووجهه ما قاله الرضي ان الا مقومه لمعنى الاستثنا ومحصله له والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان الا نائبة عن استثنى كما ان حرف الندا نائب عن انادي وقال البصريون العامل الفعل المتقدم او معناه بتوسط الا لانه شي يتعلق به الفعل معنى وتدرجا بعد تمام الكلام فشابه المفعول **قوله** ويبعده انه لا ضمير معه في نحو ما جاني احد الا زيد قال الرضي قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير والجواب انه لم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثنا المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه انتهى **قوله** وانه مخالف للمبدل منه في النفي والايجاب هذا الاعتراض لثعلب وقد اجاب عنه السيرافي بانه بدل في عمل العامل فيه وتخالفهما في النفي والايجاب لا يمنع ذلك كما لا يمنع تخالف الموصوف والصفه فيهما نحو مررت برجل لا كريم ولا لبيب والمعطوف والمعطوف عليه نحو بقوم زيد لا عمرو واجاب عنه ايضا ابن عصفور بان الا مع ما بعدها بمنزلة غير فاذا قلت ما قام القوم الا زيد كانك قلت ما قام غير زيد **قوله** الثاني ان يكون بمنزلة غير لا يريد ان الا بمنزلة غير من كل وجه ولا بمنزلتها في الاسمية

لما في حاشية التفتازاني عند قوله تعالى لا فارض ولا بكر انه لا قائل باسمية الا التي بمنزلة غير وانما يريد انها بمنزلة غير في مغايرة ما بعدها لما قبلها ذاتا او صفة قال الرضي اصل غير ان تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به واصل الا التي هي ام ادوات الاستثنا مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا او اثباتا فلما اجتمع ما بعد الا وما بعد غير في معنى المغايرة حملت الا على غير في الصفة فصار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيا او اثباتا وحملت غير على الا في الاستثنا فصار ما بعدها مغايرا لما قبلها نفيا او اثباتا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا او صفة الا ان حمل غير على الا اكثر من حمل الا على غير لان غير اسم والتصرف في الاسما اكثر منه في الحروف فلذلك تقع غير في جميع مواقع الا **قوله** لو قلت قام رجال الا زيد لم يصح اتفاقا هكذا وقع ذكر الاتفاق في غالب النسخ واعترض عليه بان عدم صحته اما من جهة ان الجمع المنكر في الاثبات لا يستغرق وهو ليس بمتفق عليه وانما هو مذهب الاكثر كما صرح به التفتازاني في التلويح واما من جهة ان المستثنى يجب دخوله في المستثنى منه وهو ايضا ليس بمتفق عليه فان بعض الاصوليين والمبرد يكتفون بجواز دخول المستثنى في المستثنى منه ولا يشترطون وجوب ذلك [illegible] في عدم صحته من جهة ان الجمع المنكر في الاثبات لا يستغرق لكن لما كان القول باستغراقه في غاية من الضعف لم يعتد به المصنف وصرح بالاتفاق **قوله** ويرده انهم يقولون لو جاني ديار اكرمته ولا لو جاني من احد اكرمته ولو كان بمنزلة النافي لجاز ذلكم [illegible] الجواب عن هذا ان التفريغ والبدل في الاستثنا اتسع فيهما ما لم يتسع في ديار ومن الزايده فلا يلزم من امتناع وقوع ديار ومن الزايده بعد لو امتناع وقوع التفريغ والبدل في الاستثنا بعدها وانما قلنا انه اتسع في التفريغ والبدل ما لم يتسع في ديار ومن الزايده لان ديار يشترط فيه صريح النفي ومن الزايده يشترط فيها صريح النفي او النهي او الاستفهام بهل والتفريغ والبدل في الاستثنا يشترط فيهما كون الكلام غير موجب وفسر غير الموجب بالنهي والاستفهام والنفي الصريح او المأول وقال ابن الصايغ قد يمنع عدم الجواز

قوله المبرد هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان تمثيل [illegible] بلو كان معنا
رجل الا زيد لا يقتضي انه لا يشترط كون الموصوف بالا جمعا او شبهه لان
رجلا نكرة في سياق لو الجارية مجرى النفي فتعم كل رجل فيكون شبه جمع قوله
ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فانها تقع صفات ولا يجوز ان تنوب عن
موصوفها يعني الا اذا كان الموصوف بعضا من مجرور بمن او مجرور بفي
متقدم فالاول نحو منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام ومنه
قوله تعالى ومنا دون ذلك اي ومنا فريق دون ذلك والثاني كقوله
لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم اي لو قلت ما في
قومها احد يفضلها لم تاثم فحذف الموصوف وهو احد وكسر حرف
المضارعة من تاثم وابدل الهمزة ياء وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم
وهو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو احد المحذوف قوله والثاني ان لا
يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء قال الرضي [illegible] سيبويه جواز وقوع
الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون
الا زيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه
اخوه البيت البيت وقوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون
قوله فيجوز عندك درهم الا دانق الدانق بدال مهملة ونون مكسورة
وقد تفتح وقد يقال داناق بالف بعد النون هو سدس الدرهم فان قيل
كم مقدار ما اعترف به قايل هذا الكلام اجيب بانه درهم كامل فان قيل
ينبغي ان يكون درهما ينقص سدسا لان ما بعد الا وهو دانق مطابق في
الافراد لما قبلها وهو درهم وقد سبق من المصنف ان ما بعد الا اذا طابق
في الافراد ما قبلها فالوصف مخصص واذا كان الوصف هنا مخصصا كان
معترفا بدرهم ينقص سدسا اجيب بان الدرهم لما كان ستة دوانق لم يطابق
ما بعد الا لما قبلها فكان الوصف موكدا لا مخصصا قوله وقد يقال انه
مخالف لقولهم في لو كان فيهما آلهة الآية ولمثال سيبويه يعني ان كون الا لا
يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء مخالف لقول النحاة في قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا ان الا صفة [illegible] ولتمثيل سيبويه لا لا الصفة
بلو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا فان كلا من الآية والمثال لا يصح الاستثناء

وخصوصا في الثاني على قول من جوز دخول لو في حيز الشرط وجعل الشرط كالنفي
ولو سلم عدم الجواز فقد يقال ان لو وان افادت النفي فهي مع ذلك تفيد ان
جوابها بحيث تقع على تقدير وقوع شرطها وكما يمتنع وقوع الالفاظ المختصة
بالنفي مع الايجاب يمتنع وقوعها مع النفي المقدر فيه الايجاب انتهى وفي الشرح
للمبرد ان يقول قد اجمعنا على اجراء ابى مجرى النفي الصريح واجزنا التفريغ فيه
قال الله تعالى وابى اكثر الناس الا كفورا وقال تعالى ويابى الله الا ان يتم
نوره مع انه لا يجوز ان يقال ابى زيد المجيء وابى من احد الذهاب فما كان
جوابكم عن هذا فهو جوابنا انتهى وقال الرضي اجاز المبرد رفع الله على
البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره وهذا كما اجرى
الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت مجرى النفي
فاجاز البدل في قوم يونس والاولى عدم اجراء الشرط والتخصيص في جواز
الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت انتهى قوله وابن الضايع
هو بضاد معجمة وعين مهملة علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الاشبيلي
قال ابو حيان سمعت عليه دروسا من كتاب سيبويه وكان قد اخذ
الكتاب عن الشلوبين بين قراءة وسماع وصنف شرح الجمل املا فيه
وجمع بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن ولم يتزوج قط
وكان مواظبا على الصلاة في جماعة حسن الاخلاق توفي في شهر ربيع الاول
سنة ثمانين وستمائة قوله قلت وليس كما قالاه [illegible] لو كان [illegible]
الا في الآية بمعنى غير التي يراد بها البدل والعوض
[illegible] لانه يصير المعنى [illegible]
لو كان فيهما آلهة [illegible] لفسدتا
السموات والارض وذلك يقتضي قوله انخ
بالنخ الى اناخ الجمل ابركه والبلدة الاولى الصدر والثاني الارض وبغام
الناقة بضم الموحدة التحتية وبالمعجمة صوتها الذي لا تفصح به قوله
لو كان غيرنا اي الى سليمى منادى محذوف الاداة والدهر نصب على
الظرف وهو خبر كان والصارم السيف القاطع والذكر والمذكر من
السيوف ما كان ذا ماء ورونق قوله وهو يجري لو مجرى النفي كما

فيه قوله وكل اخ مفارقه اخوه الخ الفرقدان نجمان معروفان من القطب الشمالي قيل الا هنا للاستثنا على لغة من يلزم المثنى الالف في الاحوال كلها وقال الرضي قال الكسائي حرف منه الموصول الحرفي وبقي بعض صلته والتقدير الا ان يكون الفرقدان ورد بان الحرف الموصول لا يعرف الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع انتهى قوله والوصف هنا مخصص وذلك لان معنى ما قبل الا كل اخوين يتفارقان فما قبل الا مطابق لما بعدها في التثنيه قوله حراجيج الخ الحراجيج بمهمله فرا فجيمين بينهما تحتيه جمع حرجوج بضم المهمله وهي الناقة الطويلة والخسف الذل وبرمي عطف على مناخه والمراد بالبلد هنا الارض والقفر المفازه لاماء فيها ولا نبات قوله وابن مالك وحمل كذا في غالب النسخ بواو قبل حمل وانما لم يذكر ابن مالك مع الاصمعي قبل البيت لان ابن مالك لم يقل بزيادة الا في البيت السابق وفي بعض النسخ وابن مالك حمل بغير واو قوله ارى الدهر الا منجنونا باهله هذا صدر بيت عجزه وما صاحب الحاجات الا معذبا والمنجنون الدولاب الذي يدور بما عليه والتقدير يدور دوران منجنون والا يعذب معذبا اي تعذيبا كذا ذكر المصنف في اوضح المسالك قوله ثم ان ثبتت روايته فيتخرج على ان ارى جواب لقسم مقدر يعني ليلون حذف لا النافية على القياس وفي الشرح وقوله فيتخرج خبر مبتدا محذوف يعود الى الرواية اي ان ثبتت روايته فهي تتخرج على حد قوله ومن عاد فينتقم الله منه واقول قد عرفت ما في مثل هذا الكلام عند قوله وعلى هذا فيكون فلا نطول باعادته قوله فقيل وقد حبا ابا لوقع الخ اعلى انه خبر مبتدا محذوف اي الا هي منها خبر قوله وهذا فاسد لبقاء الاشكال يعني الذي لاجله جعلت الا في البيت زائدة وهو وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب فان قيل ليس الاشكال بباق فان الاستثناء المفرغ يقع في الايجاب اذا حصلت الفائدة وكان المستثنى فضلة كما صرح به ابن الحاجب واذا كان مناخة حالا كان فضلة وكان الكلام مفيدا قلنا يلزم عليه عمل ما قبل الا فيما بعدها اذ كان مناخة حالا من الضمير في ينفك لان على الخسف متاخر عن ينفك وهو حينئذ

الدخول في الحلق وفي الشرح بمعنى اشهى الى اي احب الي وقد عرفت ان الى المتعلقة بما يفهم حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل معناها التبيين فعلى هذا تكون الى في البيت مبينة لفاعلية مجرورها وليست فيما نحن فيه انتهى واقول قد قررنا فيما سلف ان الى التي للتبيين متعلقة بفعل تعجب او اسم تفضيل من نفس الحب او البغض والى في البيت ليست كذلك بل متعلقة باسم تفضيل من الشهوة قوله وفيه نظر لان شرط هذه اللغة تحرك الياء في الاصل اجاب ابن الصائغ عن هذا بان سكون الياء في هوي عارض للاستثقال واصلها الحركة واقول في هذا الجواب لان سكون نهوى العارض للاستثقال هو سكون عن الحركة الاعرابية عارض ليست هي له في الاصل لان الكلمات قبل التركيب ليست بمعربة قوله اي بالكسر والسكون واذا قيل وا الله ثم اسقطت الواو جاز سكون الياء وفتحها وحذفها اما سكونها فقال الرضي للمبالغة في المحافظة على حرف الايجاب بصون آخرها عن التحريك والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة كالضالين كما في ها الله وهو ايضا من خصائص لفظة الله انتهى واما فتحها فتبيينا لحرف الايجاب واما حذفها فللساكنين قوله وعلى الاول فيلتقي ساكنان على غير حدهما اي على غير حد التقائهما لان الحد في التقاء الساكنين لهما وحد التقاء ان تكون في كلمة وتكون الاول حرف لين والثاني مدغما في آخر نحو دابة وخويصه وحروف اللين الالف والياء والواو السواكن سواء كان قبلها حركة من جنسها او لم تكن قوله اي بالفتح والسكون قوله لم تسمع الى آخره عبدم ترخيم عبدة والرونق الحسن والضحى وقت اشراق الشمس يذكر نظرا الى انه اسم كصرد ونغر ويؤنث نظرا الى انه جمع ضحوة والهديل بالمهملة صوت الحمام وفي بعض النسخ الهدير بالراء وهو ايضا صوت الحمام قوله وقد تمد الفها حكى ذلك الكسائي وقال بعضهم يجوز مدها اذا بعدت المسافة فيكون المد فيها دليلا على البعد قوله وحرف تفسير وهي اعم من ان المفسرة لانها تدخل على الجملة والمفرد بعد القول وغيره بخلاف ان فان لها شروطا تقدم الكلام عليها وذهب قوم الى ان اي التفسيرية اسم فعل معناه عوا وافهموا قال دائما لان الواو تصلح للسقوط في بعض المواضع وذلك اذا وقعت بين الاخبار نحو زيد كاتب وشاعر وبين الصفات نحو الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم [illegible] قال ملازما لان العاطف قد يعطف الشيء على نفسه نحو وما

ادراك ما يوم الدين ثم ما يوم الدين وقد يعطف المثنى على مرادفه نحو والفى قولها كذبا ومينا **قوله** وترمينني بالطرف الى آخره ترمينني بالطرف اى تشير الى به وتقليني اى تبغضينني يقال قلاه قلا وقلاء بكسر القاف مع القصر والمد **قوله** لان اذا ظرف لتقول نعني وفاعل تقول المخاطب فكذلك يكون الفاعل فيما اضيف اليه اذا **قوله** اذا كنيت باي فعلا الى آخره كنيت سترت والباء في باي للمصاحبة او الاستعانة وهي متعلقة بمحذوف دل عليه تفسيره وذلك المحذوف مع فاعله في محل نصب على الحال من فاعل كنيت ولا يجوز ان تكون متعلقة بتفسيره المذكور لانه يلزم تقدم معمول الصلة على عاملها موصولها لان تفسيره المذكور صفة لفعلا والا ان يكون متعلقا بكنيت لان اى ليست مكنيا بها عن شيء لان الكناية في الفعل الذى قبلها لا فيها وفعلا منصوب بتفسيره المحذوف بناء على ان كنيت منزل منزلة اللازم وعلى التنازع بينه وبين المحذوف واعمال [illegible] هو المختار عند البصريين **قوله** وان تكن باذا يوما تفسره ففتحة [illegible] وهي ان التفسير ليس باذا بل بما بعدها وجوابها ان الباء فيه للمصاحبة **قوله** تنظرت نصرا الى آخره تنظرت تفكرت اي بفتح الهمزة وتشديد الباء
وهو نصر ابن سيار والسماكان كوكبان يقال لاحدهما السماك الاعزل وللآخر السماك الرامح واستهلت صبت والمواطر جمع ماطرة والضمير ايهما يعود على الامرين اللذين احدهما نصر والآخر السماكان **قوله** التقدير لننزعن الذى هو اشد قال سيبويه وعلة ذلك ان الصدر لما حذف صار اي مبنيا كاخواته الموصولة قال الرضي وذلك لان شيئا اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد النزوع اليها فادنى سبب يرجع اليها وبني على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه كما يحذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف قال وقال سيبويه ايضا الاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وقد جاء في الشواذ ايهم اشد بنصب ايهم وذلك انه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف احد جزئيها وبقي ما هو معتمد الفائدة وهو الخبر **قوله** وخالفه الكوفيون يعني خالفوه في ان اية الآية موصولة على قراءة الضم او في ان ايا الموصولة اذا اضيفت وحذف صدر صلتها تبنى على الضم لا في ان ايا تكون موصولا يدل على ذلك قوله لانهم يرون ان ايا الموصولة معربة دائما **قوله** فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت قال الرضي قال الجزولي اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا لانه حذف المضاف اليه يرجح جانب الحرفية كما في قبل وبعد **قوله** ونعم هؤلاء اى خالفوا

قال ابن الصايغ ومن قوله

هذا البيت للفرزدق

وموصول لا نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد

[illegible]

سيبويه [illegible]

سيبويه وهم الكوفيون وجماعة من البصريين **قوله** ان التعليق مختص بافعال القلوب هذا رد على يونس وفيه نظر لان مذهب يونس جواز التعليق في غير افعال القلوب **قوله** وانه لا يجوز لاضربن الفاسق بالرفع رد على الخليل **وقوله** وانه لم يثبت زيادة من في الايجاب رد على الكسائي والاخفش في قولهما يجوز زيادة من في الايجاب فالعبارة فيها لف ونشر غير مرتب **قوله** وقول الشاعر هو عطف على فاعل يرده وجملة يروي في محل نصب على الحال وهو رد على الجميع او هو مبتدأ وجملة يروي خبره والجملة مستأنفة للرد عليهم ثانيا **قوله** وحرف الجر لا يعلق ميبان للرد على يونس **وقوله** ولا يجوز حذف المجرور ودخول حرف الجار على معمول صلته للرد على الخليل **وقوله** ولا يستانف ما بعد الجار للرد على الكسائي والاخفش لانهما قالا ان ايا وما بعدها جملة استفهام مستانفة **قوله** وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصولة مع ان الضمة اعراب في الشرح لا اعرف المحل الذي وقف فيه المصنف على ان الزمخشري يجعل ضمة اي في هذه الآية اعرابية على التقدير المذكور والذي في الكشاف بنصه واختلف في اعراب ايهم اشد فعن الخليل انه مرتفع على الحكاية تقديره لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد وسيبويه على انه مبني لسقوط صدر الجملة التي هي صلته حتى لو جيء به لاعرب وقيل ايهم هو اشد ويجوز ان يكون النزع واقعا على من كل شيعة كقوله ووهبنا له من رحمتنا اي لننزعن بعض كل شيعة وكانه قائلا يقول من هم فقيل ايهم اشد عتيا هذا كلامه وليس فيه تعرض الى ضمة ايهم هل هي ضمة اعراب او بناء واقول لا نسلم ان قول المصنف مع ان الضمة اعراب من كلام الزمخشري وانما هو من كلام الجماعة الذين ذكر معه وانه هذه المقالة مع غيرها الى الزمخشري وغيره لا يقتضي انها من كلام الزمخشري لجواز ان يكون من كلام غيره ولو سلم فيجوز ان يكون المصنف اطلع عليه في غير الكشاف كحواشيه عليه ولو سلم فيجوز ان يكون المصنف اخذه من قوله ويجوز ان يكون النزع واقعا على من كل شيعة الى آخره فان قوله هذا بعد ما نقل عن الخليل ارتفاع اي في الآية على الحكاية وعن سيبويه على البناء كالنص على جواز ارتفاعها على الاعراب على تقدير الموصولية **قوله** وفيه تعسف ظاهر هو تقدير السؤال عن البعض وتقدير المبتدأ بين المكتنفين بالموصول وفي الشرح والظاهر انه لا تعسف لان كلا من هذه الامور التي اجتمعت جار على القواعد واقول ليس المراد بالتعسف هنا مخالفة القواعد حتى ان كلا من هذه الامور التي اجتمعت

ودا او المهم

سالم

جارٍ على القواعد وانما المراد كثرة الاعتبارات والتقديرات وان كان كل واحد منها جاريا على القواعد وكثيرا ما نطلق على ذلك تعسّف **قوله** ولا اعلمهم استعملوا ايا الموصولة مبتداء في الشرح هذا الكلام ان كان من تمام الاعتراض على الزمخشري فمشكل لانه ايهم على رايه خبر لا مبتداء وان كان اخبارا عن حكم من احكام اي الموصولة فهو غير مناسب لانه ادخال امر اجنبي بين امور متناسبة واقول هو جواب عن ايراد يرد على المصنف في تقويه كلام الزمخشري بانه حذف من الاية مبتدأن مكتنفا ان لاسم موصول وذلك الايراد ان هذا مبني على كون اي خبر المبتداء محذوف وليس ذلك بمتعين لجواز ان يكون مبتدا محذوف الخبر فاجاب بان ايا الموصولة لا يكون مبتداء **قوله** وهذا باطل برسم الضمير متصلا باي قيل عليه كم في الرسم من اشياء خارجة عن القياس فيكون هذا منها **قوله** ويرده انه ليس لنا عايد يجب حذفه قال ابن الصائغ ابو الحسن الاخفش يقول بوجوب الحذف هنا لان ما بعد اي عوض عن ذلك المحذوف والحذف لعوض لا لاحد **قوله** وله ان يجيب عنهما بان ما في قولهم لا سيما زيد بالرفع كذلك يعني موصولا وجب حذف عايده ووجب كون صلته جملة اسمية في الشرح وللقايل ان يقول لا نسلم وجوب وصل ما الموصولة في لا سيما بالجملة الاسمية فقد نص في التسهيل على انها توصل بظرف وبجملة فعلية واقول هذا عجب من الشارح لان الذي نقض به المصنف انما هو ما في لا سيما زيد بالرفع لا ما في لا سيما مطلقا حتى يقال ان ما في لا سيما قد توصل بظرف وقد توصل بجملة فعلية **قوله** ولا يكون اي غير مذكور معها مضاف اليه البتة يعني لا لفظا ولا معنى وهذا رد لكلام الخمس في قوله ان ايا تكون نكرة موصوفة لكن لان قوله ذلك يقتضي انها غير مضافة لفظا ومعنى **قوله** ارايت اي سوالفا الى اخره السوالف جمع سالفة وهي ناحية مقدم العنق من لدن معلق القرط الى قلت الترقوة والقلت بفتح القاف وفي اخره مثناة النقرة يقال قلت العين لنقرتها والترقوة العظم الذي بين نقرة النحر والعاتق وهو فعلوة ولا تقل ترقوة بالضم كذا في الصحاح واللوي بكسر اللام والقصر وزرود بفتح الزاي موضعان وبرزت خبر اي سوالف والجملة علق عنها فعل الرؤية بالاستفهام **قوله** وهي حال مقدرة في الشرح ويمكن ان يكون من قبيل الحال المقارنة على ان يكون التقدير لم يرعني بصدود يقع في ثلثة ايام بعده اي بعد الوصال والمعنى ما سرني يوما بوصال الا في حالة كونك تخيفني بصدود يقع في ثلثة ايام بعد ذلك اليوم فالاخافة مقارنة لمضمون العامل وهو السرور وكذا الخوف ان قدرت الحال من المفعول انتهى واقول هذا التقدير يقتضي ان الا

ثلثة

ثلثة معمول لصدود ويلزم على ذلك تقديم معمول المصدر عليه وهو لا يجوز نعم قال الرضي الاظهر ان ذلك جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه **قوله** وفيه بعد اي في عطف الجمل بناء بحذوفة لان ذلك ان ثبت في سعة الكلام ليس بقياسي حتى يحمل عليه كلام المتنبي **قوله** لم يرعني من ضمير ذي الحال في الشرح يجوز ان يكون التقدير لم يرعني بلا انه منك بصدود فيحصل الربط **قوله** ولها اربعة استعمالات وفي بعض النسخ اربع بغير تاء ووجه الاول ان الاستعمال جمع الاستعمال والثانية انه جمع الاستعمالة قال **قوله** احدها والثاني والثالث ترجح الاولى اجيب بانه يجوز ان يكون انث اولا باعتبار وذكر ثانيا باعتبار اخر **قوله** نحو واذ قال ربك للملائكة في الكشاف واذ نصب باضمار اذكر ويجوز ان ينتصب بقال **قوله** والرابع ان يكون مضافا اليها اسم زمان صالح للاستغنا عنه نحو يومئذ في الشرح عن ابن مالك ان هذه الاضافة الموكد الى التاكيد انتهى وفي شرح الرضي واما ... نحو يومئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى المضاف اليه في المعنى الجملة محذوفة مبدل منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين زيد قائم وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى واما يوم المعنى الوقت المعلوم فذكر ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد ولا يجوز ان يراد بالوقت الان لان قوله اليوم اما وضح النهار واما برهة من الزمان ولو قلت اي برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلام ابي علي قال الرضي والذي يبدو لي ان هذه الظروف التي كانت ملفوظة مضافة الى اذ ليست بمضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين لا جهة لان الظروف كما ابدلت في كل وبعض واذ لان كلا واخواتها لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على المضاف اليه ويعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق فيكمل المراد واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت كنا جينا كذا وقصدت حذف المضاف اليه وابدال التنوين حينا منه لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل ظاهره ان التنوين للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها هي في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما للاضافة الى الجمل فخففله اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة متعوقا بحذف حذف الجمل المضاف اليها هو مع ابدال التنوين منها كقوله وانت اذ صحيح يجيء به بعد الظروف بدلا منها مع تنوين العوض لكون التنوين كانه ثابت في الظرف المبدل منها لان بدل الكل مع

قائمة مقام المبدل منه والمعنى مطلق على ما اطلق عليه فكانه هو والوهم اذا الكشف لا البقاء
الساكنين قوله وفي نحو اذ انتبذت ظرف لمضاف لمضاف الى المفعول محذوف مكرا ابناء هم
في نسخ معتمدة واللام في المفعول للعهد والمعهود المفعول الموجود في الآية اعني مريم
والذي ثبت في النسخ التي بايدينا وفي نحو اذ انتبذت ظرف لمضاف الى مفعول محذوف ولو حذف
الى وقيل ظرف لمضاف مفعول لكان حسنا فان القصة المقدرة هي لفظ مضاف الى مريم وهو
محذوف وما ثبت في النسخ يمكن تصحيحه بان محذوف صفة لمضاف والمراد بالمفعول ما هو
مفعول بعد الحذف وهو لفظ مريم لكن لو عرف وقيل الى المفعول لكان حسنا قوله ومن
الغريب ان الزمخشري قال في قراءة بعضهم لمن من الله عبارة الزمخشري في الكشاف وقرئ
لمن من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم وفيه وجهان ان يراد لمن من الله على المؤمنين منه
او بعثه اذ بعث فيهم فحذف لقيام الدلالة او يكون اذ في محل الرفع كاذا في قولك اخطب ما
يكون الامير اذا كان قائما اي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه انتهى قال التفتازاني في مبنى
الوجهين على ان كلا من اذ واذا كما تستعمل ظرفا تستعمل اسما فعلى الظرفية هنا المبتدا محذوف
اي منه او بعثه والظرف متعلق به ومن من الله خبره والدال على المحذوف هو الخبر اي
قدر منه والظرف ان قدر بعثه وكذا في المثال يكون الخبر محذوفا والظرف دالا
عليه اي اخطب اكوان الامير واوقاته حاصل اذا وجد قائما وعلى الاسمية لا حذف لان اذ
مرفوع على الابتداء ومن من الله خبره اي من من الله وقت بعثه على طريقة ثابت صائم
واذا مرفوع على الخبرية اي اخطب اوقات الامير وقت كونه قائما وما ذكر من لزوم حذف
الخبر انما هو على تقدير الظرفية اذا انتهى قوله ولا نعلم بذلك قائلا لا يلزم من عدم العلم
بقائل قول عدم قائله ولا من عدم علمه بقائله عدم صحته على انه في شرح اللب
وشرح المصباح واذ واذا لا يليه ما الظرفية نص على ذلك سيبويه في الكتاب واجاز
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فاوقع اذا ههنا مبتدا
وخبرا انتهى لكنه نسبة هذه المقالة الى سيبويه نظر فان ابن جني وهو امام مطلع نقل ذلك
في شرح الحماسة عن ابي العباس المبرد ولم ينسبه الى غيره وايضا الرضي امام مطلع ولم
ينسبها الى سيبويه بل قال وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا
يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وانا لم اعثر على شاهد على ذلك من كلام
العرب انتهى قوله وكان حقه ان يقول اذ في الشرح عدل عن ذلك ليفيد ان كلا من اذ واذا
كما يستعمل ظرفا يستعمل اسما غير ظرف انتهى واقول يضعفه قول المصنف بعد هذا فقاس الزمخشري

[حاشية:] وحد عليه انه ح
[حاشية:] ح ما المقتضي الى ذلك قائلا وهو ح
[حاشية:] نعم بعد ذكر المصنف في بحث اذا في الرابع من الامور التي تدور ... الاكثر ان العامل في اذا ما في جوابها من فعل او شبهه ان ابا ... احسن ومن تابعه يقولون بتصرف اذا ووقوعها مبتدا او ... لكن ... ابو البقا ... ح

الزمخشري اذ على اذا انه انما عدل للقياس على اذا قوله ثم ظاهره ان المثال يتكلم به
كذا يعني ان كلام الزمخشري ظاهره ان اخطب ما يكون الامير اذا كان قائما يتكلم به وان كان
يحتمل احتمالا مرجوحا انه لا يتكلم به بان يكون مراده في قولك عند القصد الى ايراد ما يقدر
في المثال هو في الشرح ويظهر لي ان كلام الزمخشري اشارة الى ان العرب لا تنطق به هكذا
وذلك لانه قال في قولك ولم يقل في قولهم واقول انما قال في قولك لانه لو قال في قولهم
لزم ان يكون العرب تكلموا بهذا المثال بخصوصه وذلك غير معلوم ولا يلزم من عدم
تكلم العرب به بخصوصه عدم تكلمهم بنظيره فليس في عدول الزمخشري عن قولهم الى
قولك دلالة على ان العرب لا تنطق به هكذا قوله والمشهور ان حذف الخبر في ذلك واجب
اي الذي اشتهر من استعمال العرب في كلامهم هو وجوب حذف الخبر اذا كان
المبتدا افعل تفضيل مضافا الى مصدر وبعده حال لا يصح ان يكون خبرا عن ذلك
المبتدا قوله وقد يحتج لهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في الشرح فيه
نظر اذ لا مانع من ان يتاول هذا بما يتاول به الجمهور يومئذ تحدث اخبارها فيقال
انه من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع وحرف التنفيس ليس بصاد عن
ذلك انتهى واقول لاجل هذا قال المصنف وقد يحتج من غير جزم وسننقل عن الرضي
عند قوله ... ما اذا عطفته الى ... كون التنفيس
ليس بصاد عن تنزيل المستقبل منزلة الماضي قوله اي ولن ينفعكم اليوم اشتراككم
في العذاب فان ومعمولاها في محل رفع على الفاعلية بمعنى ولن ينفعكم اشتراككم
في العذاب كما ينفع الواقع في امر صعب اشتراكهم في تحمل اثقاله قوله وانما يرتفع السؤال
على القول الاول اللام في السؤال للعهد والمعهود السؤال المفهوم من قوله فانه لو
قيل الى آخره وتقرير ذلك السؤال ان اذ لو كانت ظرفا والتعليل مستفاد من قوة الكلام لكان
التعليل مستفادا اذا ذكر ظرف بمعناها في موضعها لكنه غير مستفاد وفي الشرح يعني
بالسؤال ما اورده في المتن بعد هذا من الاشكال وهو ان اذ لا تبدل من اليوم لاختلاف
الزمانين انتهى واقول فيه نظر اما اولا فلان تعبيره اولا بالسؤال وثانيا بالاشكال الآية يشعر
بمغايرتهما واما ثانيا فلانه لا معنى حينئذ لقوله فانه لو قيل الى آخره ولا للترتيب على ما قبله
بالفاء واما ثالثا فلان قوله وبقي اشكال الآية يشعر بتمام ما سبق والشروع في خلافه
قوله لاختلاف زماني الفعلين يجوز ان يريد الفعلين اللغويين وهما النفع والظلم وان
يريد الاصطلاحيين وهما ينفع وظلم وبما قاله عرف الجواب عن افادة ضربته اذ اساء

[حاشية:] من الحاشية ح
[حاشية:] في اعلامهم
[حاشية:] ح
[حاشية:] لن ينفعكم اليوم وفيه ظلمكم ح
[حاشية:] لن ينفعكم ح

للتعليل وسواء زمان الضرب والاساءة واحد **قوله** لان معمول خبر الاحرف الخمسة
لا يتقدم عليها اريد بالاحرف الخمسة ان المكسورة الهمزة وكان وليت ولكن ولعل
والمعنى ان خبر هذه الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها ولا يتقدم معمول خبرها اذ ان المفتوحة
الهمزة لانها فرع عن احد الخمسة وهو ان المكسورة الهمزة
والفرع لا يكون اقوى من اصله فيما هو فرع فيه **قوله** ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول
لان تقديم معمول الصلة على الموصول كتقديم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه وهذه
العلة بالنظر الى نفس اذ والتي قبلها بالنظر الى انها فرع عما لا يتقدم عليه معمولها في حيزه
وفي الشرح يتجه على المصنف احد الامرين اما ان يسقط العلة الثانية او يسقط العلة
الاولى لان العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها صدر الكلام والعلة
في ذلك بالنسبة الى المفتوحة كونها موصولة لا هذه العلة فانها مسلوبة الصدرية بدليل
اعجبني انك محسن وكرهت انك مسيء فيقول ان اراد خصوص الخمسة فلا معنى لذكرها في هذا المقام
وان اراد الخمسة مع ما يتفرع عن بعضها ليدخل المفتوحة فلا معنى للجمع بين الامرين المذكورين
اذ ليست العلة في الامر المذكور بالنسبة الى المفتوحة امرين كونها من الاحرف المشبهة
بالفعل وكونها موصولا حرفيا بل العلة هي الثانية فقط انتهى واقول فيه نظر من وجوه الاول
ان قوله ان العلة في امتناع تقدم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها صدر الكلام
ممنوع لم لا يكون العلة في ذلك انها من العوامل التي لا قوة لها و تقديم معمول الخبر كتقديم
الخبر الثاني انا نختار انه اراد خصوص الخمسة قوله لا معنى لذكرها في هذا المقام قلنا بل
له معنى وهو اعطاء مثلها حكمها في فرعها كما بيناه آنفا الثالث ان قوله اذ ليست العلة في الحكم
بالنسبة الى المفتوحة امرين كونها من الاحرف المشبهة وكونها موصولا حرفيا بل العلة هي
الثانية فقط ممنوع لم لا يجوز ان يكون العلة الامرين وما المانع من ان يكون في كلمة جهتان
مقتضيتان لاجراء حكم من الاحكام عليها **قوله** ومما حملوه على التعليل واذ لم يهتدوا به
فسيقولون هذا افك قديم واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا الى الكهف
لم يحمل الرضي هاتين الآيتين على التعليل بل قال واما قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون
وقوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا وقوله فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم
فاقيموا فلاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكره سيبويه في نحو زيد حين لقيته فانا اكرمه
وهو في اذا مطرد ويجوز ان يكون من باب والرجز فاهجر اي مهما اضمر فيه اما واما جاز
اعمال المستقبل الذي هو سيقولون وفاووا وفاقيموا في الظروف الماضية التي هي اذ لم يهتدوا
واذا اعتزلتموهم واذ لم يفعلوا وان كان وقوع المستقبل في الزمن الماضي محالا
لما ذكرنا في نحو اما زيد فمنطلق من ان الغرض المعنوي هو قصد الملازمة كان هذه
الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة
انتهى واعلم ان ما في قوله تعالى وما يعبدون الا الله يجوز ان يكون موصولا اسميا في
محل النصب بالعطف على الضمير المنصوب في اعتزلتموهم والخطاب من بعضهم لبعض
والاستثناء متصل لانهم كانوا يعبدون الله ويعبدون الاصنام وان يكون موصولا
حرفيا والتقدير اذ اعتزلتموهم وعبادتهم الا عبادة الله وان يكون نافية ويكون
الجملة للاخبار من الله تعالى عن الفتية بتوحيدهم معترضة بين اذ وجوابها التحقيق
اعتزالهم **قوله** فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم الى آخره قريش هم ولد النضر بن كنانة
وقيل بنو فهر بن مالك بن كنانة وسموا بذلك لتقرشهم اي تكسبهم **قوله** ان محلا الى
آخره السفر بسكون الفاء جمع سافر كصحب وصاحب والسافر الذي خرج للسفر
والمهل بفتح الهاء التؤدة وعدم العجلة **قوله** وانما يصح ذلك كله على القول
بان التعليلية حرف في الشرح عدم الصحة في آية الاحقاف واذ لم يهتدوا فسيقولون
وآية الكهف واذ اعتزلتموهم قد يطهر للنافي بين المضي والاستقبال واما في البيتين
تكون التعليلية فيهما ليست بظرف محل نظر انتهى واقول لو كانت اذ في البيت الاول
ظرفا لاقتضى ذلك انهم قبل عود النعمة لم يكونوا قريشا وهو خلاف الواقع وانهم قبل
عودها مثلهم بشر وهو خلاف المراد من مدحهم بعدم المماثلة مطلقا ولو كانت
اذ في البيت الثاني ظرفية لكانت ظرفا لمهلا اذ لا معنى لظرفيتها للسفر على ما لا يخفى
ولو كانت ظرفا لمهلا يلزم تقدم معمول المصدر عليه وهو ممتنع ولو كان المعمول
ظرفا كما هو المشهور وفي هذا نظر لجواز ان يكون ظرفا بدلا من الجار والمجرور اعني
في السفر فليتأمل **قوله** وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم يعني عندكم لان ثبوت ظلمهم عندهم
في يوم القيامة فلم يختلف الزمان وليس المعنى اذ ثبت ظلمهم في نفس الامر لان ثبوت
ظلمهم في نفس الامر وقت وقوعه منهم وهو قبل يوم القيمة فيختلف الزمان **قوله**
وليس هذا التقدير مخالفا لما قدمناه في بعد اذ هديتنا هذا اشارة الى جواب سوال
نشأ ههنا وهو ان كون التقدير بعد اذ ظلمتم يقتضي جواز حذف بعد والاستغناء
عنها وهو مناف لما تقدم في الرابع من وجوه اذا اذ بعد من الظروف التي تضاف الى اذ
ولا يستغنى عنها **قوله** واذا لم تقدداد تعليلا فيجوز ان يكون اذ وصلتها تعليلا او العامل

معمول صح

الفروع صح

انه صح

على تقديم خبرها صح

حتى صح

هذا البيت للفرزدق يمدح عمر بن عبد العزيز وقصته في مدحه حين ولي من المدينة وخرجهم من الملك صح

لكانت ظرفا لا عاد اذ لا معنى لظرفيتها لاصبحوا ولو كانت ظرفا لا عاد صح

بعاد صح

مستتر يعني واد ظلمتم بدل من اليوم لا بمعلوم حكم الله سواء اولان المراد بالظلم ثبوته
عندهما ولان التقدير بعد اذ ظلمتم قوله وهي الواقعة بعد بينا او بينما قال الرضي
اصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما مكان فراقكما وقلت بين
خروجك ودخولك زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه فبني ولما قصدا اضافته الى الجملة التي هي كلا اضافة وهي ملازمة للاضافة الى
المفرد زادوا عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولد
الالف ليكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه كانه وقف عليه والالف قد يؤتى
بها للوقف كما في انا والظنونا انتهى قوله استقدر الله الى آخره استقدر طلب من الله تقدير
الخير والمياسير جمع ميسور بمعنى اليسر روى ابو بكر محمد ابن القاسم الانباري بسنده الى
هشام ابن الكلبي قال عاش عبيد ابن شرية الجرهمي ثلثمائة سنة وادرك الاسلام فاسلم
ودخل على معوية بالشام وهو خليفة فقال حدثني باعجب ما رايت فقال مررت ذات
يوم بقوم يدفنون ميتا لهم فلما انتهيت اليهم اغرورقت عيناي بالدموع فتمثلت بقول
الشاعر يا قلب انك من اسماء مغرور فاذكر وهل ينفعنك اليوم تذكير قد بحت بالحب
ما تخفيه من احد حتى جرت لك اطلاقا محاضير فلست تدري وما تدري اعاجلها
ادنى لرشدك ام ما فيه تاخير فاستقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر اذ دارت
مياسير وبينما المرء في الاحياء مغتبط اذ هو الرمس تعفوه الاعاصير يبكي الغريب
عليه ليس يعرفه وذو قرابته في الحي مسرور قال فقال لي رجل اتعرف من يقول هذا
الشعر قلت لا قال ان قائله هو الذي دفناه الساعة وانت الغريب تبكي عليه ليس يعرفه
وهذا الذي خرج من قبره امس الناس رحما به واسرهم بموته فقال له معوية لقد رايت
عجبا فمن الميت قال هو حنثير ابن لبيد العذري و اطلاقا جمع طلق بفتحتين وهو الجري
للفرس طلقا او طلقين اي شوطا او شوطين والمحاضير جمع محضير بكسر الميم وهو الفرس الكثير
العدو قوله واما عاملهما مرجع الضمير هو بينا وبينما وكذلك الضمير في قوله بدل منهما قوله
والثاني التحقيق كقد وحملت عليه الاية في الشرح يريد بها قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ
ظلمتم ولا يريد بها قوله تعالى واذ قال ربك للملائكة لقوله بعد هذا وعلى القول بالتحقيق في الاية
فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل ولا جملة معترضة في واذ قال ربك للملائكة قوله و
ليس القولان يثبتان بالقولين المعنيين الآخرين اللذين ذكرا لاذ وانما كانا ليسا بشيء لان
الاصل عدم الزيادة وتقليل الاشتراك مع ان كل ما قيل فيه احدهما يمكن ان يكون من المعاني السابقة

اسعى ح

السابقة قوله مسلة تلزم اذ الاضافة الى الجملة في الشرح يجوز ضبط الاضافة بالنصب
على المفعولية وبالرفع على الفاعلية واذ مفعول انتهى واقول يتعين رفع الاضافة
لانها لازمة لاذ واذ ملزومة لها لانه كلما وجدت اذ وجدت الاضافة المذكورة
او ما هو عوض وهذا شان اللازم مع ملزومه انه كلما وجد الملزوم وجد اللازم
ولو نصبت الاضافة اقتضى ذلك انه اذا وجدت الاضافة وليس كذلك لانه ليس كلما وجدت
الاضافة المذكورة وجدت اذ قوله اما اسمية نحو واذكروا اذ انتم قليل اطلق
المصنف الاسمية ولم يقيدها بان لا يكون خبرها ماضيا لانه ذكر قيد ذلك في حين اضافة
اذ وهو ذاكر ما يضاف اليه اذ سواء كانت الاضافة حسنة او قبيحة قال الرضي و
اعلم انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح اذ قام زيد لان اذ
موضوع للماضي فايلاؤه الماضي اولى ولا يرد عليه اذا زيد يقوم لان اذا على مذهب
سيبويه داخل على تقوم المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها على
اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا مخلص له الا استقباح استعمال مثل هذا ايضا
اعني اذا زيد يقوم فالحق انه قبيح قليل الاستعمال انتهى قوله اذ هما في الغار في الشرح
ينبغي ان يتعين في اذ هما في الغار تقدير عامل الجار والمجرور اسم فاعل او فعلا مضارعا
لئلا يؤدي الى التركيب المستقبح على ما مر آنفا انتهى وفي التعليق ويحتمل ان يقال انما
استقبح مع التلفظ بالفعل انتهى قوله وفيهما وفي ابدال الثانية نظر ضمير فيهما عائد يد
الى كون الثالثة بدلا ثانيا وكونها ظرفا لثاني اثنين وقوله لان الزمن الثاني والثالث
غير الاول بيان لوجه النظر في ابدال الثانية والثالثة من الاولى وقوله وفي كونها ظرفا لثاني
اثنين الى آخره بيان لوجه النظر في كون الثالثة ظرفا لثاني اثنين وقوله ثم لا يعرف ان
البدل يتكرر الا في بدل الاضراب بيان لوجه النظر في ابدال الثالثة من الاولى فيحصل
في كون الثالثة بدلا من الاولى نظر من وجهين وظهر ان قوله ثم لا يعرف ان البدل
يتكرر او المبدل منه وا
سقط اعتراض ابن الصائغ بان تكرار البدل في غير الاضراب معروف نحو
لا تمر بهم الا الفتى الا العلا فان الاول يختار فيه الاتباع على البدل والثاني بدل
ايضا انتهى ووجه سقوطه ان الا الفتى الا العلا ليسا بدلين من الاول كما هو المراد
وانما الفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى كذا اعرب به المصنف في اوضح المسالك
قوله هل يرجعن ليال الى آخره في الشرح الافنان جمع فنن بفتحتين وهو الغصن الملتف

عنه ح
ملزومه ح
معناه ح

اوجمع فن وهو الحال والضرب من الشيء وهو منصوب على الحال من ليال واذ كانت تكون لتخصيصها بالجملة التي بعدها صفة لها وعامل اذ منقلب واسم الاشارة الاول للعيش باعتبار حاله والثاني المحذوف بحال الافنان والجملة المقترنة بالواو حال من ضمير مضير والمعنى هل يرجع لياليا حال كونها مثل الاغصان في نضارتها او حاله كونها ذات انواع من الحسن وهذه الليالي اللاتي مضين حالة اذ عيشنا منقلب من طور الى طور او حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان في الرونق او مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن انتهى واقول الظاهر ان الافنان جمع فن وانه حال من الضمير في منقلب كما ان اذ ظرف له ولظهور هذا لم يتعرض المصنف لاعراب هذا البيت مع تعرضه للابيات الاخر **قوله** ولا يكون اذ الثانية خبرا عن نحن لان نحن اسم عين وفي الشرح لا مانع من ان تكون خبرا عن نحن على ان تكون قائما مقام مضاف محذوف هو المخبر عنه في المعنى كما في قولهم الكل يوم ثوب تلبسه اي تجدد ثوب والتقدير في البيت اذ تالفنا اذ ذاك اي اذ تالفنا كائن في زمان وجود التجاور ولقائل ان يقول لا يحتاج الى الحذف ايضا لان من جملة الصور التي يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان نحن في شهر كذا وهو على ما في البيت انتهى واقول فيه نظر اما اولا فلانه انما اثبته الشارح بقوله لا مانع الى آخره غير ما نفاه المصنف لان الذي نفاه المصنف ان تكون اذ الثانية خبرا عن نفس نحن والذي اثبته الشارح ان تكون خبرا عن مضاف محذوف اقيم المضاف اليه مقامه واما ثانيا فلان كون ما في البيت من قولهم نحن في شهر كذا ممنوع لان ذاك انما افاد الاخبار به بخلاف ما في البيت **قوله** او للخبر المقدر يعني الذي تعلق به اذ الثانية وهو متالفون **قوله** او لحال من اخوانا محذوفة يعني حذفت تلك الحال واقيم هذا الظرف مقامها يدل على انه امتنع اذ في الاعتراض الثاني الذي سيشير اليه **قوله** ولا يمنع ذلك تنكير الحال اعترض على ان دون ظرف لحال محذوفة اقيم مقامها باعتراضين احدهما ان الحال نكرة وتنكير الاسم يمنع ان ينتصب عنه حال واجيب بان ذلك اذا لم يتخصص النكرة وهنا تخصصت بتقدم الحال عليها وثانيهما ان الحال خبر في المعنى عن صاحبها فيمتنع كونها ظرف زمان وصاحبها اسم عين كما يمتنع ذلك في الخبر واجيب بان دون هنا ظرف مكان لا ظرف زمان **قوله** لمية موحشا طلله هذا صدر بيت عجزه يلوح كانه خلل لمية اسم امراة والموحش الذي لا انيس به والطلل ما شخص من آثار الديار والخلل بكسر المعجمة جمع خلة بكسرها ايضا وهي بطانة كانوا يغشون بها اجفان السيوف منقوشة بالذهب او غيره وفي الشرح الخلل من الاضداد

صاحب

الاضداد يطلق على العظيم والحقير والمراد هنا الثاني انتهى واقول الذي يطلق على العظيم والحقير انما هو الجلل بالجيم المفتوحة والمعروف في البيت انما هو بالخاء **قوله** ولا كونه هو بالرفع معطوف على فاعل يمنع والضمير عايد على صاحب الحال وهو اشارة الى الاعتراض الثاني وقوله لان دون ظرف مكان اشارة الى جوابه كما ان قوله ولا يمنع اشارة الى الاعتراض الاول وقوله لتنكره اشارة الى جوابه **قوله** وقالت الخنساء الى آخره الخنساء بالمعجمة المفتوحة والنون الساكنة والسين المهملة وفي آخره همزة ممدودة اسم امراة كانه ماخوذ من الخنس وهو انخفاض الانف والحمى الممنوع الذي لا يقرب منه وعز غلب وبز سلب وبعد هذا البيت ومن ظن ممن يلاقي الحروب بان لا يصاب فقد ظن عجزا **قوله** ورد بان بناءها لوضعها على حرفين لما كان استدلال الاخفش على اعراب اذ في يومئذ بزوال افتقارها الى الجملة يقتضي ان العلة في بنائها هو افتقارها الى الجملة رد ذلك بانا لا نسلم ان العلة في بناء اذ مشابهتها الحرف في الافتقار بل العلة في ذلك مشابهتها له في الوضع على حرفين سلمناه لكن المراد الافتقار في المعنى لا في اللفظ وهو موجود في اذ عند حذف ما اضيفت اليه سلمناه لكن لا نسلم زوال الافتقار عند حذف الجملة الى لفظها لان التنوين في يومئذ عوض عن لفظ الجملة والحرف لعوض كالحرف **قوله** وبقوله نهيتك الى آخره هذا رد لاستدلال الاخفش على ان كسرة اذ من يومئذ كسرة اعراب بان اليوم مضاف اليها وحاصل الرد ان اذ في هذا البيت مكسورة ولم يضف اليها شيء فلو كانت الكسرة في يومئذ للاضافة لم تكن اذ في هذا البيت مكسورة والطلاب بكسر المهملة بمعنى الطلب و[illegible] كل شيء [illegible]

المعجمه المكسوره

نعا فتسمه فراخر الشال

قوله وضياء مبتدا خبره حيث جوز ابن الحاجب ان تكون حيث مبتدا وضياء خبره على المبالغة اي المكان الذي تحل فيه ضياء او ذو ضياء وهو مبني على ان حيث ظرف متصرف **اذا قوله** ان تكون للمفاجاة فقال فاجاه يكذا بهمزة بعد الجيم غير ممدودة اي هجم عليه بغتة **قوله** مختص بالجمل الاسمية وقيل يدخل على الاسمية والفعلية وقيل على الاسمية والفعلية المقترنة بقد **قوله** ولا تقع في الابتداء يعني في صدر الكلام لانها للدلالة على ان ما بعدها يعقب ما قبلها **قوله** ومعناها الحال يعني باعتبار ما قبلها لا باعتبار التكلم **قوله** ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها اجاب الشلوبيني عن ذلك بانه يمكن ان يكون العامل في الظرف مع كسر ان معنى الكلام الذي فيه ان ولا حاجة في كسر ان بعد اذا الى ان اذا حرف انتهى وقيل العامل محذوف

اذا

تقديره فخرجت فاذا الذي عمرو امنطلق فاذا انطلق عمرو انه منطلق والمحذوف مبتدا ولزم
وما بعدها مفسّرة له دالّة عليه **قوله** وظرف مكان عند المبرد قال الرضي فعلى قوله يجوز ان
يكون خبر المبتدأ بعدها ولا يجوز ان يكون مضافة الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف
من ظروف المكان الى الجملة الا حيث قال وما ذهب اليه لا يطّرد في جميع مواقع اذا المفاجاة
اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب وفي الشرح وفيه نظر لجواز ان يكون بالباب بدلا من
المكان لكن فيه الفصل بالمبتدا بين البدل والمبدل منه ويجوز ان يكون خبر مبتدا محذوف
قوله وظرف زمان عند الزجاج قال الرضي فعلى قوله يجوز ان يكون في قولهم فاذا السبع
خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي في ذلك الوقت حصوله لان ظرف
الزمان لا يكون خبرا عن الجثة ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد
مسدّه اي في ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان
يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة وعامله محذوف اي ففاجات وقت وجود السبع بالباب
الا انه اخراج لاذا عن الظرفية اذ هو حينئذ مفعول لفاجات ولا حاجة الى هذه الكلفة فان
اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح انتهى **قوله** والثالث الزمخشري وزعم ان عاملها فعل مقدر
مشتق من لفظ المفاجاة وفي الشرح لم اقف للزمخشري على كلام صريح في انه يقول ان اذا
الفجائية تكون ظرف زمان وظاهر كلامه في مواضع من الكشاف انها اسم للزمان لا ظرف قال
في تفسير قوله تعالى فاذا حبالهم وعصيهم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى ما نصّه يقال
في اذا هذه اذا المفاجاة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها
وجملة تضاف اليها خصت في بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجاة
والجملة ابتدائية لا غير فتقدير قوله فاذا حبالهم وعصيهم ففاجا موسى وقت تخييل
سعي حبالهم وعصيهم وقال في قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون واذا للمفاجاة اي
ثم فاجاتم وقت كونكم بشرا منتشرين في الارض انتهى وظاهر كل من هذين الموضعين انه جعلها
اسم زمان مجردا عن الظرفية مفعولا به لفعل المفاجاة وهو كلام ابن الحاجب حيث قال التقدير
في خرجت فاذا السبع بالباب خرجت ففاجات وجود السبع بالباب ولم ار في الكشاف في الآية
التي تلاها المصنف شيئا مما ذكره والله اعلم فان قلت فما الفرق بين اذا واذا قلت الاولى
للشرط والثانية للمفاجاة وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط ولعل المصنف عثر على
ما حكاه عنه في كلام كغراسي **قوله** فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه قال الرضي
تبعا للاندلسي ان الكسائي قال لا يجوز الا اياها في الشرح واظن ان الصواب ما حكاه المصنف فان

الكسائي لو انكر الرفع لكان سيبويه بسبيل من ان يخطئه في الحال بما ورد في القرآن من
الرفع **قوله** حازم بمهملة وزاي مكسورة القرطاجني بقاف مفتوحة وراء ساكنة و
طاء مهملة والف وجيم مفتوحة ونون وياء للنسبة الى قرطاجنة الاندلس لا قرطاجنة
تونس مات سنة اربع وثمانين وستمائة **قوله** اذ قال في منظومته امتدح بها الملك
المنصور صاحب افريقية وضمّنها مسائل من علم النحو ولعله اتى على جميع ابوابه
ومطلعها الحمد لله معلي قدر من علما وجاعل العقل في سبل الهدى علما ومنها
في المديح اذا ام قول نعم حتى اذا اطردت نعماه من غير وعد لم يقل نعما **قوله**
والعُرب قد تحذف الى آخر الابيات العرب بضم العين وسكون الراء خلاف العجم وهم
سكان الامصار وكذلك العَرَب بفتحتين واما الاعراب فسكان البادية وعنت قصدت
والنجاة كالبغية وزنا ومعنى ودَهِمَ بكسر الهاء بغت وربما في آخر البيت بمخففة الباء
والوجه معروف وقد يطلق بمعنى الطريقة واراد بالحقيقة الحق في كون الضميرين
مرفوعين او كون الاول مرفوعا والثاني منصوبا والغمم سيلان الشعر حتى يضيق
الجبهة والقفا ويجوز ان يكون شبه وجه الحقيقة بصورة لها غمم على طريق
الاستعارة بالكناية فيكون اثبات الغمم استعارة تخييلية وذكر الوجه ايهاما اي
تورية لان له معنيين قريبا وبعيدا واريد البعيد منهما وان يكون شبه الحقيقة
بصورة حسنة على طريق الاستعارة بالكناية فيكون اثبات الوجه استعارة تخييلية
وذكر الغمم ترشيحا ولا تورية في الوجه لان المراد به المعنى القريب فان قلت
سيقول المصنف ان الغمم كناية عن الساتر وهذا التقرير يقتضي ان يكون بحقيقته
مرادة قلت ليس بين الكناية وارادة المعنى الحقيقي منافاة فان الكناية استعمال اللفظ
في لازم معناه مع جواز ارادة معناه واعييت صعبت والحتف الموت وبعد الذاهرة
الواقعة كانت سبب علة سيبويه التي مات منها والغُم بضم المعجمة جمع غمة ومي الكربة
وحُمى بضم المهملة وتخفيف الميم جمع حُمة وهي سم العقرب واصلها حُموٌ وحُمَيٌ واختصما
اما بضم المثناة مبني للمفعول والنائب عن الفاعل ضمير المصدر والالف للاشباع واما
بفتحها مبني للفاعل والالف ضمير الفاعل عايد الى سيبويه والكسائي والمنتحب بكسر الحاء
المهملة الباكي اشد البكاء وضمير اهله الاول يعود الى عمرو الاول وهو سيبويه ابو بشر
وضمير اهله الثاني يعود الى الثاني وهو علي ابن ابي طالب رضي الله عنه ودما الاول
بكسر المهملة جمع دم بفتحها قصره للضرورة ودما الثاني بفتح المهملة مفرح والالف فيه

في النحو منظومة

وهذا على مذهب صاحب التلخيص في الاستعارة بالكناية وقد ذكرنا تحريرا لما هو فيها في شرح الخطبة

للاشباع اوهما الاول بفتح المهملة والثاني بكسرها والانفاس بالنون والقاف والسين
المهملة جمع نقس بكسر النون وهو المداد والطرس الصحيفة ونسخ بمعنى سال وسجم وانسجم
مثله والتنافس الرغبة وشجاه احزنه والمحنة البلية وابرح اشد حزنا والشجو
الحزن اعلم ان من البيت الذي اوله كنجعة ابن زياد والبيت الذي واصبحن ابيا نا
عديدة لم يذكرهما المصنف واضم كغضب وزنا ومعنى واعجام صاد الشرح واضم بمعنى
حقد او حسد والوصف منهما كالاول وكلاهما آت في البيت فان جعلته من الحسد كان
تاكيدا لفظيا وان جعلته من الحقد كان صفة واما اضم الواقع في القافية فهو فعل
حمله على كل من المعاني الثلثة **قوله** واصله ابو في الصحاح الاب اصله ابو بالتحريك لان جمعه
آباء مثل قفى واقفاء ورحى وارحاء فالذاهب منه واو لانك تقول في التثنية ابوان وبعض
العرب يقول ابان على النقص في الاضافة ابك فاذا جمعت بالواو والنون قلت ابون
وكذلك اخون وحمون وهنون **قوله** واذا بينا مثله يعني باعتبار اصله وما تقتضيه من
الاعتداد بالمحذوف **قوله** وهكذا اتفق لسيبويه فان اصل اب عند الفراء ابو بسكون
الوسط وعند سيبويه ابو بفتحه **قوله** ان ثبت لخارج عن القياس ان هذه وصلية فلا
جواب وفايدة الاتيان بها الاشعار بالتردد في ثبوت مثل هذا التركيب **قوله** وهو
ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورايت لان معنى مفاجاة الشيء وجدانه ورؤيته فجاءة **قوله**
لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة فان قلت هذا لا يطابق قول ابن الخباز ان الناصب
اذا انما فيها من معنى وجدت قلت بل يطابقه لان المراد بالمعاني ههنا الالفاظ الجوامد
التي فيها معنى الفعل وليست اسميه **قوله** ويشهد له قراءة الحسن اياك يعبد في اعراب
السفاقسي والجمهور بفتح النون وقرئ بكسرها وهي لغة وقرا بالياء مبنيا للمفعول واستشكلت
لان اياك ضمير نصب ولا ناصب له وخرجت على انه ضمير النصب وضع موضع ضمير الرفع اي انت
ثم التفت بالاخبار عنه اخبار الغايب فقيل يعبد وا ستغرب وقوعه في جملة واحدة
ويشبه قول الشاعر ؎ اانت الهلالي الذي كنت مرة ؎ سمعنا به والارحبي المغلف ؎
انتهى **قوله** او زعم ان اذا تعمل عمل وجدت وانها دفعت عبد الله يعني في قولهم خرجت
فاذا عبد الله القايم وقد ذكر المصنف هذا المثال فيما سبق وهو الذي اورده الكسائي
حين ناظر سيبويه قال الرضي والكوفيون يجوزون نحو خرجت فاذا زيد القايم بنصب القايم
على ان زيدا مرفوع بالظرف لان اذا المفاجاة عندهم ظرف مكان واما نصب القايم
فقالوا لان اذا المفاجاة تدل على معنى وجدت فيعمل عمله فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القايم

حينئذ خبر ... وما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا اذا كان المستثنى او المستثنى منه او صفته
ولهم نقدم الحال على عاملها المعنوي اذا كان متاخرة حالا من المستتر في الجار والمجرور
قوله ومن العجب ان ابن مالك على امامته ذكرها في شرح التسهيل من اقسام الا قوله
لم يقل ابن مالك وا قسام الا ولا قال والا على اقسام وذكر من تلك الاقسام الا تنصروه
وانما قال عند الكلام على تعريف المستثنى بانه المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك
بالا او ما بمعناها وقولي بالا متعلق بالمخرج واحترزت بذلك من الا التي بمعنى غير والتي
بمعنى الواو على مذهب الاخفش والتي بمعنى ان لم كقوله تعالى الا تنصروه والزايدة
على مذهب الاصمعي وابن جني انتهى **قوله** الا بالفتح والتشديد **قوله** فهلا كان مواتي الشان
فان قيل قد قال المصنف ان المكسورة المشددة اذ ضمير الشان موضوع لتقوية
الكلام فلا يناسبه الحذف اجيب بان ذلك في الحذف استقلالا لا اتباعا وههنا الحذف تبع لكان
قوله وعلى الاول فهي بدل ويجوز ان يكون خبر المبتدا محذوف اي هو ان لا تعلو **قوله**
واللام متعلقة بمحذوف ويجوز ان تتعلق بصدقتهن وان يتعلق بزين الى **قوله** نحو
قرات القرآن من اوله الى آخره القرينة هنا ذكر الآخر وجعله غاية ... في الشرح ...
هنا كون الكلام مسوقا لحفظ القرآن كله وذكره في خروج الغاية انتهى وما قلناه
اولى لسا وله نحو بعتك هذا الحايط من اوله الى آخره **قوله** او على خروجه نحو ثم اتموا الصيام
الى الليل القرينة هنا نص منفصل عن هذا النص وهو النهي عن الوصال والمنع منه فلو لم
تخرج الليل عن حكم الصوم لدخل فيه لانه هنا غاية للصيام لكونه مما يمتد الا الاتمام لانه فعل
الجزء الاخير وهو لا يمتد والمغيا لا بد ان يكون ممتدا **قوله** ونحو فنظرة الى ميسرة
فان الغاية لو دخلت هنا في حكم ما قبلها لوجب الانظار حالة الميسرة ايضا وذلك يودي
الى عدم المطالبة وتفويت حق الداين **قوله** وذلك اذا ضممت شيئا الى آخر يعني في كونه محكوما به
على شيء او محكوما عليه بشيء او ... سواء كان من جنسه او لم يكن **قوله** ولا يجوز الى
زيد مال يريد مع زيد مال لان زيدا ... لم ينضم الى آخره ... انتهى ...
... فان قيل لم لا يكون قوله ولا يجوز الى زيد مال اعتراضا على كون الى بمعنى مع ...
فكانه قال ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد مال ولو كانت الى بمعنى مع لجاز ذلك قلنا
وقع احتراجه ... من كلام الفراء فانه قال وانما تجعل الى كمع اذا ضممت شيئا الى شيء كقول
العرب الذود الى الذود ابل فان لم يكن ضم لم تكن الى كمع فلا تقال مع فلان مال كثير الى
فلان مال كثير انتهى قال الرضي والتحقيق ان الى هذه بمعنى التي قيل انها بمعنى للانتهاء في

قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى تضيفونها وقوله تعالى الى المرافق اى مضافة اليها وقولهم الذود الى الذود ابل اى الذود مضافة الى الذود ابل انتهى والذود من الابل ما بين الثلث الى العشر وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها وذاله معجمة والقاسم مهملة وفى الجنى الداني عما قال بعضهم ما ورد من ذلك على تضمين العامل وابقاء الى على اصلها والمعنى فى قوله تعالى من انصاري الى الله من يضيف نصرته الى نصرة الله والى فى هذا ابلغ من مع لانك لو قلت من ينصرني مع فلان لم يدل على ان فلانا وحده ينصرك ولا بد بخلاف الى فان نصرة ما دخلت عليه محققة واقعة مجزوم بها اذا المعنى على التضمين من يضيف نصرته الى نصرة فلان انتهى قوله بعد ما يفيد حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل بعد فعل تعجب او اسم تفضيل من حب او بغض فى العبارة ادنى تسامح قال ابن مالك فى شرح التسهيل وبتعبير تقول وللتبيين على المتعلقة فى تعجب او تفضيل بحب او بغض مبينة لفاعلية مصحوبها قوله فلا تشوكني بالوعيد الى آخره الوعيد التهديد والمطلي المدهون وفى الصحاح القار القير وقيرت السفينة طليتها بالقار قوله قال ابن مالك ويمكن ان يكون منه ليجمعنكم الى يوم القيامة [struck through] لاحتمال ان تكون الى فى الآية للانتهاء وضمن يجمعنكم معنى الضم وهو مما يتعدى بالى قوله بحذف وقلب لانه حذف مضافا وادخل الباء على غير ما حقها ان تدخل عليه لانه ادخلها على الضمير الذي كان مستترا فى مطلي ورفع القار بمطلي وكان حقها ان تدخل على القار ويرفع الضمير بمطلي قوله وقال ابن عصفور هو على تضمين مطلي معنى مبغض قال الرضي ان معنى مطلي به القار اجرب لكثرة والتكريه يعدى بالى قال الله تعالى وكره اليكم الكفر وفى الشرح ولو قيل بان الى متعلقة بمحذوف هو حال من اسم كان كما فى قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي اى كانني فى حالة كوني مبغضا الى الناس بسبب الوعيد جمل اجرب طلي به القار اى جعل فيه او الصق به وبدل على مبغضا المحذوف ما ذكر بعده من الصفات الموجبة للتكريه لكان وجها انتهى واقول هذا بعينه هو التاويل الذى نقله المصنف عن بعضهم الا ان ذلك التاويل فيه قلب وتاويل الشارح لا قلب فيه والمقدر فى ذلك التاويل مضافا وفى تاويل الشارح مبغضا قوله تقول وقد عاليت الى آخره عاليت علوت والكور بضم الكاف وبالراء الرحل ويسنى بالمثناة التحتية المضمومة والسين المهملة الساكنة والقاف المفتوحة ويروى بفتح المثناة التحتية والواو مضارع روى بكسر الواو بمعنى زال عطشه والمعنى اركبنى فلا يل ذكوى قوله ام لا سبيل الى آخره الوجيف من اوصاف الجمل السلسل بمهملتين ولاميين السهل الدخول

الحال اعنى

القائم فالقائم ثاني مفعوليه قال الزجاج مشنعا عليهم وما ذا عندهم كالنعامة قيل لها احملي قالت انا طائر قيل لها طيري قالت انا جمل ان كانت اذا كسا بر الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت طالبنا هم بفاعل ومفعولين بل يجوز فاذا عمرو قائما على ان اذا خبر عمرو وقائما حال واما مع المعرف فلا يجوز عند البصريين الا الرفع انتهى قوله ونظيره قراءة على لئن اكله الذئب ونحن عصبة بالنصب اى نوجد عصبة او نرى عصبة يعني ان نظير هذا المثال فى كونه من حذف الخبر وابقاء معموله هذه القراءة فانه حذف منها الخبر وبقى منصوبه على الحال والمانع لا يبنه [struck through] على النظر دون التمسك لتصريحهم بان هذه القراءة من باب حذف الخبر وابقاء منصوب به على الحال قال ابو البقاء وقرئ فى الشاذ عصبة بالنصب وهو بعيد ووجهه ان يكون حذف الخبر ونصب هذا على الحال اى ونحن نتعصب او نجتمع عصبة وقال بدر الدين ابن مالك ومتى صح جعل الحال خبرا للمبتدا لم يجز ان يسد مسد خبره وان حذف معها فعلى وجه الجواز حكى الاخفش زيد قائما وخرجت فاذا زيد جالسا وروى عن علي رضي الله عنه ونحن عصبة اى ونحن نرى او نكون عصبة انتهى قوله واما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم اذا قيل ان التقدير يقولون انما قيد بهذا احترازا عما لو قيل ان التقدير قولهم ما نعبدهم بان يكون ما نعبدهم خبرا عن مبتدا محذوف فانه اذا قيل ذلك لم يكن الآية مما الكلام فيه وهو ما حذف فيه الفعل [struck through] وبقى معموله ثم انه اذا كان التقدير يقولون ما نعبدهم احتمل ان يكون هذا المقدر خبرا عن المبتدا وان يكون بدلا من اتخذوا وان يكون حالا من فاعله والخبر على هذين الاخيرين ان الله يحكم بينهم وهذا على ان يكون المراد بالذين اتخذوا المشركين واما اذا كان المراد به معبوداتهم بان يكون عائد الموصول محذوفا ويكون التقدير والذين اتخذوهم اولياء فيتعين الوجهان الاخيران وفى الشرح وانما قيد الآية بما ذكره ليكون على وفق المثل وهو حذف خبر المبتدا اذا كان فعليا والا فاذا قلنا ان الذين اتخذوا مبتدا ويقولون المقدر حال من فاعل اتخذوا والخبر ان الله يحكم بينهم خرجت الآية عن ان تكون من قبيل ما نتكلم فيه البتة واقول ذكر فيديه الكلام انما هو للاحتراز عما يقابله والذى يقابل تقديرا لجملة فعلية هو تقديرها اسمية لا تقدير الجملة الفعلية حالا فليتامل
قوله واما سيبويه فقال هذا قبيح الاشارة بهذا الى ما ابتنى عليه انتصاب الضمير على الحال
قوله ومنه قولهم تفرقوا ايدي سبا وايادى سبا اى ومن انتصاب المعرفة على الحال

سعد بن مثل وسبا في الاصل بهمزة غير ممدودة اسم رجل هو ابو عامة قبايل اليمن وهو سبا
ابن يشجب بالشين المعجمة والجيم ابن يعرب بالعين المهملة والراء ابن قحطان قال الرضي
معنى ايدي سبا اولاد سبا ابن يشجب وليس اسم قبيلة كما قيل في قوله تعالى لقد كان لسبا
وقوله تعالى وجئتك من سبا والايدي كناية عن الابناء لانهم في التقوي والبطش بهم بمنزلة
الايدي ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف مضاف وهو مثل ويجوز ان يكون
على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدي سباء وسكن همزة سبا ثم قلبت الفا انتهى قوله والمانع
سكنت الياء اذ مع انهما منصوبان لتعلقهما بالتركيب والاعلال في الشرح فان قلت اذا كان ايدي
وايادي سبا مركبين فهما مبنيان فليست الياء منهما محلا للنصب بل المجموع هو محل النصب
قلت نقل المصنف في حواشيه على التسهيل انه يقال ايادي سبا وايدي سبا بالتنوين وهو
مضاف ويقال بغير تنوين قال ولكن فيه حينئذ البناء على انه مركب تركيب خمسة عشر والاعراب
بناء على انه مضاف ومضاف اليه وترك تنوين سبا لانه غير منصرف ولم يظهر الفتحة على الياء
استصحابا للتركيب الاصلي وعليه يتمشى ما قاله هنا ويكون مراده بالتركيب التركيب الاضافي
انتهى ما في الشرح فان قلت ما يريد المصنف بالتركيب الاصلي في قوله في حواشيه
استصحابا للتركيب الاصلي قلت يريد التركيب الذي بين ايدي او ايادي وبين سبا فانه سابق
على التركيب الذي بين العامل وبين هذا المركب قوله كمعدي كرب وقالي قلا المركب الاول
علم على رجل والثاني على بلد قوله فالغالب ان تكون ظرفا للمستقبل في الشرح يعني ظرفا للحدث
المستقبل اي المستقبل زمانه فاندفع كون هذا معارضا لما عليه المعربون من قولهم اذا ظرف
لما يستقبل من الزمان وانه يوهم ان اذا ظرف مظروفه الزمان واقول لا حاجة الى هذا
لان الظرف هو الاسم الموضوع لزمان او مكان وكانه قال فالغالب ان تكون اسما موضوعا
للزمان المستقبل وعلى هذا فاللام في للمستقبل متعلقة بما في ظرفا من معنى الوضع على ان تقدير
ما قدره الشارح لا يدفع ايهام ان اذا ظرف مظروفه الزمان وانما يدفع ذكر التصريح بالمقدر
قوله ويكون الفعل بعدها ماضيا كثيرا قال الرضي لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا
الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية
تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل ان قوله خلافا للاخفش في الشرح الاخفش يجوز كونه
مبتدا ولا يمنع كونه فاعلا وظاهر عبارة المصنف لا تفيد هذا قوله اذا باهلي الى آخره
الباهلي منسوب الى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة الى
حنظلة وهي اكرم قبيلة من تميم والمذرع بالذال المعجمة والعين المهملة هو الذي اخته اشرف

واقول عبارة
المصنف صريحة
في ان الاخفش
كالنه في ان الاسم في نحو اذا السما انشقت فاعل
لا مبتدا ودلك يحتمل لوجهين احدهما انه يقول بجواز
انه فاعل او مبتدا والاخر انه يقول بانه مبتدا لا فاعل لكن عدم مانع
انه فاعل مرجح الاحتمال الاول

اشرف من ابيه قوله ولا تعمل اذا الجزم الا في الضرورة قال الرضي لما كان حدث اذا الواقع
فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار عارضا على
شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى انتهى
قوله استغنى ما اغناك الى آخره ما مصدرية ظرفية والخصاصة الفقر والحاجة
وتحمل اما بالجيم اي اظهر الجمال بالتعفف او كل الجميل اي الشحم المذاب تعففا واما
بالحاء المهملة اي تكلف المشقة قوله زعم ابو الحسن في حتى اذا جاؤها ان اذا جر
بحتى وقد تبعه في ذلك ابن مالك وجوز الزمخشري مع الوجه الذي سيذكره المصنف
قال ابن قاسم في شرح التسهيل وعلى هذا تكون لتقدير الغاية وسيق الذين
كفروا الى جهنم الى وقت مجيئهم لها وهي على هذا الاجواب لها لانها معمولة لما قبلها فيكون
قوله فتحت استئنافا وجواب سؤال كانه قيل فما جرى اذ ذاك فقيل فتحت ابوابها
انتهى قوله فيمن نصب خافضة رافعة قيد به لان اذا فيمن رفعها ظرف لما دل عليه
ليس لوقعتها كاذبة اي اذا وقعت لم تكذب او ظرف لخافضة ورافعة اي اذا وقعت
خفضت ورفعت او ظرف لرجت واذا الثانية تكرير للاولى او بدل منها او ظرف
لما دل عليه فاصحاب الميمنة اي اذا وقعت بانت احوال الناس فيها وكاذبة بمعنى الكذب
كالعاقبة والعافية اي ليس لوقعتها كذب او صفة لمحذوف اي لا يكون حين تقع نفس تكذب
على الله او تكذب في نفيها كما تكذب الآن فاللام بمعنى في كما في قوله يا ليتني قدمت لحياتي
اذا كان المعنى الحياة في الدنيا او ليس لاجل وقعتها نفس كاذبة فان من اخبر صدق
فاللام للتعليل وقيل التقدير ليس لها حالة كاذبة اي مكذوب فيها وخافضة
رافعة خبر مبتدا محذوف اي هي خافضة قوما رافعة آخرين قوله والمنصوب
حالان وصاحب الحال اما الضمير في كاذبة واما فاعل وقعت قوله ونابت ما المصدرية
عنها اي عن الاوقات وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية موقع الظرف قوله ثم نابت
الحال عن الخبر لان الخبر هنا ظرف وفي الحال معنى الظرفية اذ معنى جاء زيد راكبا
جاء في وقت ركوبه قوله لان الزمان لا يكون محلا للزمان بيان لزوم كون الزمان محلا
للزمان على تقدير اذا في المثال الاول في موضع نصب وتقدير نصب يوم الجمعة في المثال
الآخر ان اذا تفعل المفصل كما تقرر في بابه مما يضاف اليه فيكون اخطب في المثالين وقتا
لاضافته الى الوقت وقد اخبر عنه بالحصول في وقت والحصول في وقت هو الحلول
فيه فيكون الوقت الذي هو اخطب حالا في الوقت وجود الامير قايما في المثال الاول

وفي يوم الجمعة في المثال الثاني قوله وبعد غد الى آخره بعد غد ظرف لبروح مقدرا ويالهف كلمة يتحسر بها على ما فات واصحاب جمع صحب كافراخ جمع فرخ وصحب جمع صاحب كركب جمع راكب وقيل اسم جمع لصاحب قوله وان حتى في نحو حتى اذا جاؤها حرف ابتداء داخل على الجملة باسرها ولا عمل [...] في التعليق قال ابو حيان كان بعض الاذكياء يستشكل مجيء هذه الجملة الشرطية من اذا وجوابها بعد حتى ويقول كيف تكون حتى غاية وبعدها جملة الشرط فقلت الغاية في الحقيقة هي ما ينسبك من الجواب مرتبا على فعل الشرط فالتقدير المعنوي الاعرابي في آية الزمر مثلا وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى ان يفتح ابوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق انتهى وفي شرح التسهيل لابن قاسم ويجوز ان تخرج على ان حتى بمعنى الفاء كما قدرها النحويون في قولهم سرت حتى ادخل المدينة برفع ادخل وتقديره كونه قد وقع قالوا والتقدير سرت فدخلت قال في البسيط كانك قلت في قولك اجلس حتى اذا جاء زيد اعطيتك اجلس فاذا جاء زيد انتهى قوله وجوابها محذوف لفهم المعنى قال ابن قاسم ويجوز ان يكون الجواب فاصحاب الميمنة وما بعده اي فاصحاب الميمنة ما اعظمهم وما اجاههم واصحاب المشئمة ما احقرهم وما اشقاهم قوله وذلك كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم في الشرح يعني هذا اخبار بقضية وقعت في الزمان الماضي فيكون اذا له قال شارح التسهيل القاضي محب الدين ناظر الجيش ويمكن ان يقال في هذه الآية ان المراد حكاية حالهم حين ابتداء واتى الفعل واذا كان كذلك كان المحل حينئذ موقع اذا دون اذ قلت انما يكون المحل لاذا حيث يكون المراد الاستقبال والمعنى عليها اول به على الحال وليست اذا له انتهى قوله واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها في الشرح هذا اخبار بقضية العير التي قدمت المدينة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فتفرقوا عنه حتى لم يبق معه الا اثنى عشر رجلا وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية فيكون اذا فيها للماضي وقال ناظر الجيش المراد من ذلك حكاية ما كانوا عليه وما هو شانهم ودينهم والمعنى حال هؤلاء انهم اذا راوا تجارة او لهوا ما ذكر ولو اتى باذ في هذا المحل لصار المعنى الاخبار عن واقعة وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار بذلك ان يكون ذلك من شانهم قلت لا نسلم ان المراد الاخبار بان ذلك شانهم ودينهم وكيف وهؤلاء المخبر عنهم من الصحابة الذين هم خير القرون بشهادة الصادق المصدوق ولا يليق بهم اعتياد مثل الفعل الذي اتخاذه عادة ودينا من الخصال الذميمة القبيحة انتهى قوله ويدعان الى آخره الندمان هنا النديم

النديم ويزيد بالزاي والكاس مهموز مؤنثة قال الله تعالى بكاس من معين بيضاء قال ابن الاعرابي لا يسمى الكاس كاسا الا وفيها الشراب وتغورت النجوم غربت وفي الشرح ويجوز ان لا يكون اذا هنا للماضي بان يكون سقيت بمعنى اسقى وهو دليل جواب اذا واقول سبقه الى هذا ابن الصائغ قوله لان قسم الله قديم لقائل ان يقول ان اراد القسم اللفظي فقد تقرر في علم الكلام ان الكلام اللفظي المؤلف من الحروف المسموعة ليس بقديم ومعنى اضافته الى الله تعالى انه مخلوق له تعالى ليس من تاليفات المخلوقين وان اراد النفسي فقد تقرر ايضا ان الكلام النفسي صفة واحدة في الازل ليست منقسمة فيه الى اقسام الكلام التي هي الخبر والامر والنهي والقسم وغير ذلك وانما ينقسم اليها عند حدوث التعلقات نعم ذهبت الكرامية وبعض الناس الى ان كلامه تعالى من جنس الحروف والاصوات وهو مع ذلك قديم [...] اراد بالقسم اللفظي وبالقديم ما ليس باتيا لا ما لا اول له لوجوه بقرينة ذكره في رد القول بان اقسم اخبار عن قسم ياتي قوله لان الحال والاستقبال متنافيان يعني فلا يتصف بهما ذلك الكون المحذوف وفي جعل اذا ظرفا [...] له اتصافه بهما اما الحال فلكونه المفروض واما الاستقبال فلكون اذا التي هي ظرف مستقبلا قال وفيه نظر لان الحال المنافية للاستقبال هي الحال بمعنى الزمان الحاضر المفسر باجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل لا الحال الذي اريد [...] وهي الفضلة المبينة لهيئة ما هي له لان هذه تجامع كلا من الازمنة الثلاثة وذلك انها يجب مقارنتها لزمان وقوع مضمون عاملها [...] وزمان وقوع ذلك المضمون قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا قوله تعين انه ظرف لاحدهما يعني لاقسم او لكون محذوف هو حال من الليل والنجم قوله والصحيح انه لا يصح التعلق باقسم الانشائي يعني سواء كان المراد بإذا الحال او الاستقبال قوله لان القديم لا زمان له هذه المقدمة كبرى الدليل وصغراه محذوفة للعلم بها وتقرير الدليل ان اقسم الانشائي هنا قديم والقديم لا زمان له وقد اسمعناك من قريب ان الحق عند اهل الحق ان الكلام الازلي صفة قديمة لا تكثر فيها وانقسامه الى الانشاء والاخبار ليس في الازل بل فيما لا يزال وعند [...] الانشائي قديما وفي الشرح ليس ما قاله خاصا بالانشاء بل يجري في الخبر ايضا لان كلام الله تعالى قديم لا يوصف بزمان من الازمنة واخباره لا تتعلق بزمان

بالزمان لا هو المخبر عنه فيلزم اذن ان لا يتعلق ظرف بفعل خبري في كلام الله تعالى لانه
قديم والقديم لا زمان له واقول اللازم على هذا ان لا يتعلق ظرف باخباره تعالى
لا ان لا يتعلق ظرف بفعل خبري في كلامه تعالى لان الفعل الخبري مخبر عنه
والمخبر عنه يتعلق بالزمان كما اعترف هو به **قوله** واوضح منه ان يقال المعنى مريدا
به الصيد غدا قال ابن الصائغ اذا قدر صائدا بمريدا كان غدا معمولا له وهو لا يريد
غدا مع ان الكلام ينقل الى مريدا وان اراد مريدا الآن فالارادة التي يقدر بها
على الفعل لا يتاخر الفعل عنها ثم لم يظهر او صحة تقدير مريدا على تقدير مقدرا انتهى
واقول اراد مريدا الآن قوله الارادة التي تقدر بها على الفعل لا يتاخر الفعل عنها قلنا
الذي لا يتاخر الفعل عنه هو القدرة التي هي صفة يخلقها الله تعالى في الحيوان عند قصد اكتسابه
الفعل بعد سلامة الاسباب والآلات وهي غير الارادة التي هي صفة في الحي توجب تخصيص
احد المقدورين في احد الاوقات على ان الظاهر ان مريدا ههنا بمعنى قاصدا واما او صحة
تقدير مريدا فقد اشار اليها المصنف بقوله كما فسر قمتم في اذا قمتم الى الصلوة باردتم
وفي التفسير ذكر قمتم واريد به اردتم القيام تعبيرا عن ارادة الفعل بالفعل المسبب
عنها للايجاز والتنبيه على ان من اراد العبادة ينبغي ان يبادر اليها بحيث لا ينفك الفعل عن الارادة
قوله مسئلة في ناصب اذا مذهبان قال الرضي العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه
على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظرف لا تقول ايهم
جاءك فاضرب بنصب ايهم واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط
في متى واخواته والاولى ان نفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم متى ونحوه وان
لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذي
في محل الجزاء وان لم يكن في الحقيقة جزاء دون الذي في محل الشرط وهو مخصص للظرف وتخصيصه له اما
لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه ولا ثالث بالاستقراء ولا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان لكان
الاولى الاتيان فيه بالضمير ولم يات في كلام فتخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه كما في سائر الظروف
المتخصصة بمضمون الجمل التي بعدها لا على الوصفية كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل ولو سلمنا
انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف وذلك ان كل كلمتين او
اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة لمعنى وقوعهما جزءا يجوز ان يعمل اولاهما في الثانية كالمضاف
في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة ولكن بعض اجزائها مقدم من وجه مؤخر
من آخر فكذلك ما هو بمنزلتها في المعنى فمن ثم لم تعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه

اليه في مضاف واما كلمة الشرط والشرط فليستا ككلمة واحدة اذ لا تقعان موقع المفرد
كالفاعل والمفعول والمبتداء فيجوز عمل كل واحد في الآخر نحو متى تذهب اذهب واياما
تدعوا فله الاسماء الحسنى بل اذ لم يعمل الشرط في كلمة نحو من قام قمت جاز وقوعها
موقع المبتداء على ما هو مذهب بعضهم انتهى **قوله** لان اذا عند هؤلاء غير مضافة قال
ابن الحاجب في شرح المفصل والحق انهما سواء في كون الشرط عاملا وتقدير الاضافة
اذ لا معنى له وما ذكروه من كونها لوقت معين مسلم لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها
كما يحصل في قولك زمانا طلعت فيه الشمس انتهى قال الرضي وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص
به لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان لمجرد ذكر الفعل بعد كلمة لتخصيصها لتخصص
متى في متى قام زيد وهو غير متخصص اتفاقا منهم **قوله** كما يقوله الجميع اذا جزمت في الشرح
وسببه ان الاضافة من خصايص الاسماء فتنافي الجزم **قوله** احدها ان الشرط والجزاء
عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة قال ابن الصائغ
وجوابه ان الاصل ذلك ولكنهما قد تضمنتا معنى الشرط وجعل الاول سببا للثاني **قوله**
ولا يصح ان يقال لا اسبق شيئا وقت مجيئه قال ابن الصائغ هذا السبق الزماني مسلم
والسبق الزماني ممنوع ههنا وامثله السبق الذي بمعنى الفوات فغير مسلم اذ لا يمتنع
ان يقال لا افوت القضاء وقت مجيئه قال الزمخشري في قوله تعالى ام حسب الذين يعملون
السيئات ان يسبقونا اي ان يفوتونا يعني ان الجزاء يلحقهم لا محالة **قوله** الثالث
انه يلزمهم في نحو اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك في ظرفين متضادين استدل
ابن الحاجب بهذا على ان العامل في اذا شرطها قال الرضي والجواب ان اذا هذه مع متى فالعامل
شرطها او نقول المعنى اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم
فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتني اليوم يكن جزاء المجيء اليك امس **قوله** وعمل العامل
في ظرفي زمان يجوز اذا كان احدهما اعم من الآخر نحو آتيك يوم الجمعة سحرا يريد ههنا بالاعم
من الآخر الشامل له ولغيره شمول الكل لجزئيه الكلي لجزئياته ولا يريد به المفهوم
الصادق على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك وفي
الشرح السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها
او ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما يصادق على شيء من الآخر فهما متباينان اللهم الا ان
يقال اطلق السحر على اول الفجر لقربه منه انتهى واقول قوله اللهم الى آخره يقتضي ان سحر
يعني اول الفجر ليس مباينا ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو مباين له لان المتباينين هما

[illegible]

الكليان اللذان لا يصدق كل واحد منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر وسحر مع يوم الجمعة كذلك لا يصدق سحر على شيء من افراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء من افراد سحر غاية ما في الامر ان ما صدق عليه سحر جزء مما صدق عليه يوم الجمعة **قوله** متى يرد بنو ماسغاب الحاجر سغاب اسم بير لبني مازن ابن مالك واديهم تصغير ادهم وهو الاسود والمستجيز بالجيم والزاي طالب الماء لارضه او ماشيته والمعور بالعين المهملة والراء اسم مفعول من عورته عن الامر صرفته عنه قال ابو عبيدة يقال للمستجيز الذي يطلب الماء اذا لم تسقه قد عورت شربه وانشد البيت للفرزدق **قوله** والرابع ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية في الشرح وجواب هذا وما بعده ان الجمهور انما يقولون بان العامل فيها جوابها اذا كان صالحا ولم يكن ثم مانع وان لم يصلح كاذا الفجائية واذ ونحوها فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب انتهى وقال ابن الصائغ والجواب انهم يقولون العامل فيها اذا جوابها الدال على الجواب او ما اغنى عنه الجواب ذكر هذه الاقسام الثلثة الامام ابو محمد بن بري في تصنيفه في اذ واذا **قوله** ورد ايضا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف في التعليق وفي كلامه تدافع فان اوله الاخبار بان الصالح للعمل فيه صفة وفي اخره الاخبار بمنع عمل الصفة ثم قد وقع للزمخشري عند الكلام على قوله تعالى وقل لهم في انفسهم قولا بليغا ما نصه فان قلت بم تعلق قوله في انفسهم قلت بقوله بليغا اي قل لهم قولا بليغا في انفسهم مؤثرا في قلوبهم او تعلق بقوله قل لهم اي قل لهم في معنى انفسهم الخبيثة قولا بليغا او قل لهم في انفسهم خاليا بهم ليس معهم غيرهم مسارا لهم بالنصيحة لانها السر انجح وعلى الاول لمعمول الصفة قد تقدم على الموصوف وهو خلاف ما منعه المصنف انتهى واقول لا تدافع في كلامه فان اخباره اولا بصلوح عمل الصفة انما هو باعتبارها في نفسها ومع قطع النظر عن الموانع واخباره ثانيا بمنع عملها انما هو باعتبار قيام المانع وهو هنا تقدم المعمول على موصوف الصفة او نقول اخباره اولا بصلوح عمل الصفة انما هو في الجملة واخباره ثانيا بمنع عملها انما هو في شيء واما تجويز الزمخشري تعلق في انفسهم ببليغا فقد ضعفه ابو البقاء وغيره بان معمول الصفة لا يتقدم على الموصوف **قوله** لان عسر اليوم ليس مسببا عن النقر هذا تعليل لعدم صحة هذا التخريج الا على جواز زيادة الفاء في خبر المبتداء لانها لو لم تكن زايدة لكانت سببية فيكون عسر اليوم مسببا عن النقر وهو ليس بمسبب عنه **قوله** واما قول ابي البقاء انه يكون مدلولا عليه بذلك قال ابو البقاء اذا ظرف وفي العامل فيه ثلثة اوجه احدها هو

هو ما دل عليه فذلك لانه اشارة الى النقر ويومئذ بدل من اذا وذلك مبتداء والخبر يوم عسير اي نقر يوم والثاني ما دل عليه عسير اي يعسر ولا تعمل فيه نفس عسير لان الصفة لا تعمل فيما قبلها والثالث يخرج على قول الاخفش وهو ان يكون اذا مبتداء والخبر فذلك والفاء زايدة واما يومئذ فظرف لذلك وقيل بدل من ذلك او مبتداء ويوم عسير خبره والجملة خبر ذلك **قوله** واما نحو من كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله فمؤول على اقامة السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب وباوله ابن دقيق العيد بان التقدير من كانت هجرته الى الله ورسوله نية وقصدا فهجرته الى الله ورسوله حكما وشرعا ورد بان المقدر حينئذ حال مبينة وهي لا يجوز حذفها صرح بذلك الاندلسي في شرح الجمل واجيب بمنع ان المقدر حال بل هو تمييز ويجوز حذف التمييز اذا دل عليه دليل نحو ان يكن منكم عشرون صابرون اي رجلا وباوله بعضهم على ارادة المعهود المستقر في النفوس فان المبتداء والخبر او الشرط والجزاء قد يتحدان لبيان الشهرة وعدم التغير وارادة المعهود المستقر في النفس ويكون ذلك للتعظيم وقد يكون للتحقير وذلك بحسب المقامات والقراين من الاول قوله تعالى والسابقون السابقون وقوله عم من كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله وقول الشاعر ٥ انا ابو النجم وشعري شعري ٥ ومن الثاني قوله عم ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امراة يتزوجها فهجرته الى ما هاجر اليه وفي التعليق وما ذكره المصنف من التاويل في الحديث يتاتى في الاية التي رد كلام ابي البقاء فيها فيقال نقر الناقور سبب لوقوع الاهوال العظيمة فيكون المعنى فاذا نقر في الناقور فالاهوال الشديدة واقعة لكنه حذف واقيم السبب مقامه وهو النقر المدلول عليه بذلك انتهى واقول لا نسلم ان نقر الناقور سبب للاهوال العظيمة ولو سلم فانما يقام السبب مقام المسبب الذي اشتهرت مسببيته عن ذلك السبب وشهرة مسببية الاهوال عن النقر ممنوعة ولو سلم فجعل قوله فذلك [illegible] النقر قائما مقام مسببه في غاية البعد **قوله** وليس هذا الجواب والا لاقترن بالفاء مثل وان يستعتبوا فما هم من المعتبين في الشرح لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفاء اقترانه هناك لان الشرط هنا بان وهي اصلية في بابها بخلاف اذا واقول [illegible] الرضي [illegible] ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء **قوله** وانما الجواب محذوف اي عمدوا الى الحجج الباطلة قال الرضي ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم مثل

وان اطعتموهم انكم لمشركون ويجوز ان يكون اذا لمجرد الوقت من غير ملاحظة الشرط
قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ويروى من يفعل الخير فالرحمن يشكره ولا ضرورة
حينئذ قوله الا ان قرطا الى آخره قرط بضم القاف وسكون الراء وبالطاء المهملة اسم
رجل والآلة الحالة والكبد المكر قوله ومما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا الاشارة
بهذا الباب الى باب الاشتغال والمافيه احترازا عن مثل وان احد من المشركين استجارك
فان استجارك مفسر للعامل في احد ولا يصح عمله فيه عند البصريين لان الفاعل لا يتقدم على الفعل
قوله لان ان ولام الابتداء يمنعان من ذلك لان لهما الصدر قال ابن الصائغ جعله اللام مثل ان
للصدرية ممنوع فانها مع ان سلبت الصدرية على المختار ولعله يقول ذلك بعد هذا او في كتاب
غير هذا انتهى قوله بدليل وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن [illegible] ذا دليل على
جواز تقدير قسم قبل الشرط وجعل الجواب المذكور لذلك [illegible] او دليل
على ان نحو انكم لمشركون جواب لقسم مقدر قبل الشرط والمعنى ان الجواب المذكور في قوله
تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن جواب لقسم مقدر وكذا الجواب المذكور في وان اطعتموهم
انكم لمشركون لان كلا من المذكورين مما يجاب به القسم لا الشرط قوله لان هذه الافعال لم
يقع في ذلك الوقت هذا تعليل ولا يسوغ الى تعال والمراد بذلك الوقت وقت التمزيق قوله
ولو كانت شرطية والجملة جواب لا قترنت بالفاء اجاب الرضي عن هذا بان قال ولعدم عراقة
اذا في الشرطية جاز ان يكون جوابها جملة اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم
يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون قال ولا مانع من كون هم في
الآيتين تاكيدا للواو والضمير المنصوب في اصابهم انتهى قوله وقول آخر ان الضمير تاكيد
توكيد لا مبتداء وانما بعده الجواب ظاهر التعسف [illegible] قال ابن الصائغ
اي تعسف في تاكيد الضمير المتصل المرفوع او المنصوب بضمير رفع منفصل انتهى قوله تكلف
من غير ضرورة هكذا بايدينا في كثير من النسخ المعتمدة ووقع في نسخة الشارح بدل تكلف من غير
ضرورة تكلف لا داعي اليه فقال بل الداعي قائم وهو ابقاء اذا على غالب امرها من كونها متضمنة
لمعنى الشرط قوله ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى
قال الرضي قيل ليس في اذا في قوله تعالى والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده
او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام
عليه وليس هنا ما يدل على جواب الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى
اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم الضروري حاصل

هذا اصل رسمت عجره والسعد بالسيد عند الله [illegible]
صح

وقول بعضهم انه على اصطلاح الفاعل رده يعني بل هذا بجوز رقة وهو ان الفالاكاف الاصدوره قوله
صح

حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على حصول الليل فان قيل فاذا كان
ظرفا مجردا فاين ناصبه قلت قال المصنف يعني ابن الحاجب ناصبه حال من الليل اي
والليل حاصلا وقت غشيانه ولي فيه نظر اذ لا شيء هنا يقدر عاملا في حاصلا الا معنى القسم
فهو حال من مفعول اقسم فيكون اقسام في حال حصول الليل كما ان المرور في قولك مررت بزيد
صارخا في حال صراخه وحصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له فيكون الاقسام
حال غشيان الليل وهو فاسد كما مر وايضا في قوله والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا
عن الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من المقسم به مخرج عن الظرفية
اي وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما ان اخراج اذا عن الظرفية قليل
والثاني ان المعنى بحق القمر متسقا لا بحق وقت اتساق القمر وليس بعيدا ان يقال هو ظرف
لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلالة لانه لا يقسم بشيء الا لحاله العظيمة فيتعلق
بالمصدر المقدر والتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك عجبا من زيد اذا ركب اي من
عظمته والظرف هنا لا يصلح ان يكون لانشاء التعجب كما لم يصلح هنا لكونه معمولا لانشاء
القسم فاضمر العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى كما لا يقسم الا بعظيم في معنى من المعاني انتهى
قوله لان جواب والليل ثابت دائما وجواب والنجم ماض مستمر الانتفاء جواب والليل قوله
تعالى ان سعيكم لشتى وجواب والنجم ما ضل صاحبكم وما غوى قوله والثاني ان الجواب
خبري فلا يدل عليه الانشاء لتباين حقيقتهما قال نجم الدين سعيد جزاء الشرط يجب ان يكون
قضية خبرية معلقة بالشرط لان الانشاء ثابت والثابت لا يقبل تعليقا وقولنا ان جاءك
دخلت الدار انشاء للتعليق لا تعليق للانشاء وقال التفتازاني في مطوله يجب ان يتنبه ان
الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي لدلالته على الحدوث
في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا
يكون طلبيا وقال السيد في حاشيته ان مثل اكرم زيدا يدل بظاهره على طلب في الحال لاكرامه
في الاستقبال فيمتنع تعليق الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل الا اذا
اول بان يحمل اللفظ على الطلب في الاستقبال واما الاكرام فانه يتعلق على الشرط من
حيث هو مطلوب حتى كانه قيل اذا جاءك زيد فاكرامه مطلوب فيلزم مع ما ذكر من انتفاء
الطلب في الحال تاويل الطلبي بالخبري واما ان يتعلق عليه من حيث وجوده وكان الطلب
حاصلا في الحال حتى كانه قيل اذا جاءك زيد يوجب اكرامك اياه مطلوبا منك في الحال فلا تاويل
الطلبي بالخبري وبالجملة لا يمكن جعل الطلبي جزاء بلا تاويل ايضا قوله ويرده جواز كسر همزته

وفتح ميمه في ايمن اثنا عشرة لغة ايمن بفتح الهمزة وضم الميم وبفتحها وبكسر الهمزة وضم الميم وايم بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم وام بكسر الهمزة وضم الميم ومن بضم الميم وفتحها وكسرها وم بالضم والفتح والكسر **قوله** فقال فريق القوم الى آخره في الصحاح وقد يدخل على ايمن اللام لتاكيد الابتداء تقول ليمن الله فيذهب الالف في الوصل وانشد البيت **حرف الباء المفردة قوله** اولها الالصاق في يسوج [illegible] **قوله** فلهذا اقتصر عليه سيبويه قال ابن الصائغ من ذلك ان سيبويه جعله اصلا فانه قال انما هي للالصاق والاختلاط ثم قال فما اتسع من الكلام فهذا اصله واقول اجود من هذا ان سيبويه قصرها على الالصاق حيث قال انما هي للالصاق **قوله** اذا قبضت على شيء من جسمه او ما يحبسه من يد او ثوب ونحوه لا يقال عطف الاعم على الاخص باو غير مستحسن لما فيه من جعل الاعم قسيما للاخص لانا نقول او ههنا للاضراب على مذهب الكوفيين وابي علي وابي الفتح وابن برهان القائلين بان او للاضراب مطلقا وفي الشرح والظاهر ان الالصاق في الثاني مجازي اذ القبض على ما يحبس زيدا كالثوب الذي هو لابسه ليس قبضا عليه نفسه حتى يكون الالصاق حقيقيا وانما هو الالصاق بما يجاوره ويقرب منه واقول سبقه الى ذلك ابن الصائغ وجوابه ان اللغة لم تبن على مثل هذه المضايقة حتى يقال ان ماسك ثوب زيد الذي هو لابسه ليس بماسك لزيد **قوله** وعن الاخفش ان المعنى مررت على زيد وانكم لتمرون عليهم مصبحين في شرح اللب انما يقال مررت عليه اذا جاوزته في المرور لانك تجاوزته اياه كانك مررت فوقه في كثرة السير او اذا كان المرور من جانب العلو فيكون فيه معنى الاستعلاء **قوله** وبات على النار الندى والمحلق هذا من شعر الاعشى وهو مثال للاستعلاء المجازي وصدره تشب لمقرورين يصطليانها وتشب مبني للمفعول من شببت النار اشبها شبا اذا اوقدتها والمقرور الذي اصابه القر بضم القاف وهو البرد واحد المقرورين والندى وهو اسم للجود والمطر والبلل والشحم والمقرور الآخر المحلق وكسر اللام وهو اسم الممدوح **قوله** فلذا استوى التقديران في المجازية فالاكثر استعمالا اولى بالتخريج عليه وفي بعض النسخ اولى بالترجيح يعني ان الالصاق في مررت بزيد لما لم يكن حقيقيا وكذلك الاستعلاء فيه ووجدنا استعمال حرف الالصاق مع المرور اكثر من استعمال حرف الاستعلاء معه كان الاولى حمل الباء في مررت بزيد للالصاق المجازي دون الاستعلاء المجازي لان الحمل على الاكثر عند التردد بين معنيين اولى وفي الشرح فيكون الالصاق اولى بالترجيح لئلا يلزم التجوز من وجهين استعمال الباء بمعنى على واستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي وما ذكره الجماعة ليس فيه الا تجوز واحد واستعمال

استعمال الباء معه للالصاق فيما لا يفضي الى نفس المجرور واقول استعمال الباء في معنى مجازي لعلي لا يؤدي الى استعمال واحد وهو استعمال لفظ الباء في ذلك المعنى فكيف يلزم التجوز من وجهين [illegible]

[illegible] **قوله** فكان اولى بتقديره اصلا في الشرح هذا يقتضي ان على في مررت عليه يجعل بمعنى الباء وفيه نظر اذ لا داعي الى اخراج حرف الى معنى ليس حقيقيا له انتهى واقول ان كون الباء مع المرور للالصاق المجازي اصلا على كون على معه للاستعلاء المجازي يعني ان حرف الالصاق مع المرور اكثر وقوعا من حرف الاستعلاء معه لا يقتضي حمل حرف الاستعلاء مع المرور على الالصاق وانما يقتضي حمل الباء مع المرور على الالصاق المجازي لا على الاستعلاء المجازي **قوله** تمرون الديار ولم تعوجوا هذا صدر بيت عجزه كلامكم علي اذن حرام وعاج بمعنى وقف وبمعنى رجع **قوله** وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى الاسم فمشتركة بين حروف الجر التي ليست بزائدة ولا في حكم الزائدة **قوله** وقول المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب مردود بالآية هي ذهب الله بنورهم وفي الكشاف والفرق بين اذهبه وذهب به ان معنى اذهبه ازاله وجعله ذاهبا ويقال ذهب به اذا استصحبه ومضى به معه وذهب السلطان بماله اخذه فلما ذهبوا به اذا لذهب كل اله بما خلق ومنه ذهبت به الخيلاء والمعنى اخذ الله نورهم وامسكه وما يمسك الله فلا مرسل له انتهى والمص [illegible] الى آخره ما يحصل به الجواب عن الآية **قوله** واما ولو شاء الله لذهب بسمعهم جواب اما محذوف تقديره فلا يرد به علينا واقيم مقام هذا الجواب دليله وهو [illegible] ان الفاعل ضمير البرق **قوله** رايت ذوي الحاجات الى آخره القطين بالقاف المفتوحة الخدم والاتباع يستوي فيه الواحد وغيره **قوله** الثالث الاستعانة ادرج ابن مالك في [illegible]

[illegible] **قوله** وجرت بالقدوم في الصحاح القدوم الذي ينحت به مخفف قال ابن السكيت ولا تقل قدوم بالتشديد وفي القاموس القدوم آلة النجر مؤنثة **قوله** قيل ومنه باء البسملة هذا هو الوجه المرجوح من الوجهين اللذين ذكرهما صاحب الكشاف والوجه الآخر ان تعلق البسملة بالقراءة تعلق الدهن بالانبات في قوله تعالى تنبت بالدهن على معنى متبركا باسم الله

اقرأوا وانما كان الاول مرجوحا لان استعمال الباء في الملابسة والمصاحبة اكثر من الاستعانة
ودلالتها على تلبس اجزاء الفعل بالتبرك اظهر ولان في التبرك باسم الله من التأدب
ما ليس في جعله بمنزلة الآلة التي لا تكون مقصودة بالذات **قوله** الرابع السببية قال
الرضي وتكون للسببية وهي فرع الاستعانة **قوله** ومنه لقيت بزيد الاسد اي بسبب لقائي
اياه هو هي الباء التجريدية والتجريد ان ينتزع من ذي صفة آخر مثله مبالغة في كمال
تلك الصفة فيه قال الرضي وهو على حذف مضاف اي لقيت بلقاء زيد اسدا قال التفتازاني
ولا يخفى ضعف هذا التقدير مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير
حصل لي من حصوله صديق **قوله** قد سقيت ابا لهم بالثاد ه هذا بيت من مشطور السريع
وبعده ه والثاد قد تشفى من الاوار ه والاوار بضم الهمزة حرارة العطش **قوله** الخامس
المصاحبة قال الرضي لا يكون بهذا المعنى الا مستقرا والظاهر انه لا منع من كونها لغوا **قوله**
اي نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق به هذا المجموع تفسير لمجموع قوله سبحه حامدا له لان
التسبيح تنزيهه عما لا يليق به والحمد اثبات ما يليق به وفي الشرح فان قلت من ابن يلزم
الامر بالحمد وهو حال مقيدة للتسبيح ولا يلزم من الامر بشيء الامر بالحال المقيدة له بدليل
اضرب هندا جالسة قلت انما يلزم ذلك اذا لم يكن الحال من نوع الفعل المامور به ولا من
فعل الشخص المذكور كالمثال المذكور اما اذا كانت بعض الفعل المامور به نحو حج مفردا او
كانت من فعل المامور نحو ادخل مكة محرما فهي مامور بها وما تكلم به المصنف من هذا القبيل
قوله واختلف في سبحانك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على ان الواو زائدة وقيل جملتان
على انها عاطفة ومتعلق الباء محذوف اي وبحمدك سبحتك يعني وعلى كل من القولين يأتي الخلاف
المتقدم في فسبح بحمد ربك من ان الباء للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول او للاستعانة و
الحمد مضاف الى الفاعل وفي الشرح ان هذا الخلاف الذي ساقه لا يقتضي خلافا في معنى الباء الداخلة
على الحمد في هذا التركيب بل هي محتملة للاستعانة والمصاحبة على كل من القولين والحاصل في كونها
جملة او جملتين لا مدخل له فيما هو بصدده من الكلام على معنى الباء فما معنى ذكره هنا واقول لما كان
سبحانك اللهم وبحمدك من قبيل فسبح بحمد ربك في تعلق الباء بالتسبيح واضافة الحمد الى ما يصلح ان يكون
فاعلا ومفعولا ذكره عقيبه وذكر ما فيه من الخلاف في الواو وقول الخطابي **قوله** والوجهان
في فسبح بحمد ربك اي الوجهان اللذان ذكرهما ابن الشجري في فيستجيبون بحمده وهما التعلق بالفعل
المذكور وبمنصوب على الحال آتيان في فسبح بحمد ربك فالوجهان مبتدأ وفي فسبح بحمد ربك خبر
قوله يروى شدوا وهو الغالب في نسخ المغني اي حملوا في الحرب يقال شد

شد عليه في الحرب يشد اذا حمل شنوا من شن الغارة واشنها اذا فرقها من كل وجه
والغارة مصدر اغار على العدو والاسم الغارة **قوله** ومن الداخلة على الاعواض يعني
سواء كانت ثمنا كالمثال الاول او غير ثمن كالمثال الثاني **قوله** وكما قال الجمهور في لن
يدخل احدكم الجنة بعمله في الشرح ينبغي ان يكون مراده بالجمهور اهل السنة والا فلو
اراد اهل السنة والمعتزلة جميعا لاشكل فان المعتزلة قائلون باستحقاق
الطائع الذي لا ذنب له او الذي له ذنب ومات تائبا للدخول فيكون العمل الصالح
موجبا عندهم لذلك وسببا فيه فكيف يتأتى على قولهم ان تكون الباء سببية في الحديث
انتهى واقول ينبغي ان لا يصرف كلام المصنف عن ظاهره ويكون مراده بالجمهور المعتزلة
واهل السنة وما ذكره من ان الاعمال الصالحة سبب عند المعتزلة لدخول الجنة
لا يصلح صارفا عن ذلك لانهم يقولون ان فوز العبد بالجنة وتوفيقهم بخلقها بخلق
الله وايجاده فمن هذه الجهة يصح نفي السببية عندهم عن الاعمال واثباتها لرحمة
الله تعالى **قوله** ونظيره السماء منفطر به اي باليوم الذي يجعل الولدان شيبا والمعنى
ان السماء على عظمها واحكامها منفطر باليوم او ذات انفطار به على ارادة النسب
كما يقال امرأة لابن اي ذات لبن **قوله** وتاول البصريون فاسأل به خبيرا على
ان الباء للسببية قال الرضي الباء فيه تجريدية نحو لقيت بزيد اسدا والتقدير
واسأل بسواله خبيرا **قوله** وفيه بعد اي في تاويل البصريين لان المجرور بالباء
في الآية هو المسؤول عنه ولا يقتضي قولك سألت بسببه ان المجرور هو المسؤول عنه
قوله ارب يبول الثعلبان براسه ه هذا صدر بيت عجزه ه لقد ذل من بالت عليه
الثعالب ه روى الكسائي بضم المثلثة واللام والنون ذكر الثعالب
ورواه ابو حاتم الرازي بفتح المثلثة واللام وكسر النون تثنية ثعلب وروي عن بني ثعلب
انه كان لهم صنم وان ثعلبان اقبلا فرفع كل منهما رجله وبال على ذلك الصنم فقال
خادم ذلك الصنم هذا البيت وكسر الصنم واتى النبي صلعم وكان اسم ذلك الخادم
غاوي ابن ظالم فسماه رسول الله صلعم راشد ابن عبد الله **قوله** شربن بماء البحر الى آخره
الضمير في شربن للسحب ومتى بمعنى من واللجج جمع لجة وهي معظم الماء والنئيج بنون
مفتوحة وهمزة مكسورة ومثناة تحتية وجيم المر السريع مع صوت **قوله** شرب النزيف
هذا عجز بيت صدره فلثمت فاها آخذا بقرونها وفي الصحاح لثمت فاها بعد
بالكسر اذا قبلتها وربما جاء بالفتح قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشد فلثمت فاها

اخذا بقرونها بالفتح و التثويب التكرار اذا نومعقله و الحشيج بفتح المهملة
وسكون الشين المعجمة والحِسي بالكسر ما تنشفه الارض من الرمل فاذا صار الى
صلابة امسكته فيحفر عنه فيستخرجه **قوله** كنواح ريش الى آخره نواح اصله نواحي
جمع ناحية حذفت الياء منه للضرورة واللِثة بكسر اللام و تخفيف المثلثة ما حول
الاسنان من اللحم و الإثمد بكسر الهمزة والميم حجر الكحل وفي الشرح ووقع في المتن ما تقتضي
تفسيره العصفر بالمسحوق ولم اقف عليه انتهى **قوله** في القسم الاسطاني هو القسم الاول
جوابه طلبي كقوله بربك هل ضممت اليك ليلى قبيل الصبح او قبلت فاها **قوله** فالواجبة
نحو احسن بزيد في قول الجمهور ان الاصل احسن زيد بمعنى صار ذا حسن قال الرضي
وهو قول سيبويه وضُعّف بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو
اتقى الله امرؤ ربه وبان صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز احمر واسحم بزيد وبان
زيادة الباء في الفاعل قليلة و المطرد زيادتها في المفعول انتهى **قوله** واما اذا قيل بانه
امر لفظا ومعنى وان فيه ضمير المخاطب مستترا ذهب الفراء والزمخشري وابن
خروف الى ان احسن بزيد امر باستدعاء التعجب من المخاطب مسند الى ضميره وذهب ابن
كيسان الى ان المخاطب ضمير الحسن وكانه قيل احسن يا حسن بزيد **قوله** ويوجبه قولهم
كفى بهند بترك التاء اي يوجبها قال الزجاج من ان كفى متضمن معنى اكتف فترك تانيث
كفى اذا كان المجرور بالباء مؤنثا حقيقيا كما لا يؤنث اكتف اذا كان المجرور بالباء بعده مؤنثا
حقيقيا **قوله** فان احتج بالفاصل فهو مجيء لا موجب احتج بضم المثناة الفوقية مبني للمفعول
فان قيل ترك التانيث في كفى بهند للفاصل لا لتضمن كفى معنى اكتف اجيب بان ترك
التانيث من الفعل لاجل الفاصل غير واجب و تركه من كفى بهند واجب فلا يكون ترك التاء
من كفى بهند للفاصل و انما قلنا ان ترك التانيث من الفعل للفاصل غير واجب لقوله تعالى
وما تسقط من ورقة الا يعلمها وقوله وما تخرج من ثمرة من اكمامها بتانيث الفعل فيهما
مع الفاصل **قوله** فان عورض بقولك احسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر يعني فان قيل
ما استدللتم به على ان ترك تانيث الفعل للفاصل غير واجب معارض بما يدل على انه واجب
وهو احسن بهند فانه يجب ترك التانيث منه وما ذاك الا للفاصل فيكون ترك التانيث للفاصل
واجبا اجيب بانا لا نسلم ان وجوب ترك التانيث من احسن بهند للفاصل وانما هو لان
صيغة الامر لا تقبل التاء ولو كان معناها الخبر فقوله فالتاء لا تلحق صيغ الامر جواب عن
قوله فان عورض. وفي الشرح تقرير المعارضة

المعارضة ان يقال بما اذ عيقوم من الفاصل يجوز ترك التانيث ولا يوجبه معارض
بقولك احسن بهند فان احسن بمعنى الماضي و الباء فاصلة و التانيث ممتنع فثبت
ان الفاصل قد يوجب ترك التانيث في بعض الصور فليكن كفى بهند من هذا القبيل انتهى
واقول المعارضة مقابلة دليل بدليل يمانع مدلول الدليل الاول وهي متحققة على
على تقريرنا لا على تقريره بالقسم الاول كما وصححه قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير
المصدر في الشرح لا نسلم ذلك لجواز كون الجار متعلقا بمحذوف لا بضمير المصدر المعنى
كفى هو اي الاكتفاء حال كونه متلبسا بالله و اقول قد سبقه ابن الصائغ الى ذلك وعبارته
لا نسلم توقف الصحة على ذلك لجواز ان تكون الباء للحال **قوله** وصرفه للضرورة اذ فيه
العدل والعلمية كعمر في الشرح يصح كون اذ متعلقة بالفعل المقيد بالعلة المذكورة وكونها
متعلقة بمحذوف اي وهو ممنوع من الصرف يعني ولا يصح كونها متعلقة بصرفه مع قطع
النظر عن قيده لان الصرف لا يكون للعدل والعلمية ثم في الشرح و في المحكم خلاف ما قاله
المصنف وهو بنو ثعل بطن وليس بمعدول اذ لو كان كذلك لم يصرف **قوله** ولا معنى
للبيت على تقديره في الشرح وقد يكون له معنى فان دهرا اذا مساهل لوجوده فيه كان
هذا اسم فالهذا الدهر ولا شك انه من ثعل لحصول الفخر للقبيلة من حيث ان واحدا منهم
شرف الدهر بانه اصبح اهلا لوجوده **قوله** الم يأتيك و الانباء تنمي الى آخره الانباء
جمع نبأ وهو الخبر ترفع وتنقل و اللبون بفتح اللام ذات اللبن من الشاء و الابل
قوله مهما لي الليلة الى آخره البس بالقميص والدرع او كلما لبس وسيذكر المصنف
هذا البيت عند الكلام على مهما و يذكر تفسيره **قوله** ابن الصائغ بالضاد المعجمة
وقد تقدمت ترجمته **قوله** و المسئلة من باب الاعمال يعني من باب التنازع على قول
البصريين ان الاول اذا كان يطلب فاعلا و الثاني مفعولا و اعمل الثاني يضمر في الاول
واما الكوفيون فالكسائي يقول في مثل هذه المسئلة بحذف الفاعل و الفراء يقول بإضماره
منفصلا مؤخرا و الباقون منهم يحيلونها **قوله** نضرب بالسيف و نرجو بالفرج قبله
نحن بنو ضبة اصحاب الفلج وضبة هو ابن أد عم تميم ابن مر و الفلج الظفر و الفوز
ولم يحك صاحب الصحاح فيه غير سكون اللام **قوله** سود المحاجر لا يقرأن بالسور
تقدم ان المفتوحة الخفيفة **قوله** وقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا في الشرح و سكت
عن نحو و هزي اليك بجذع النخلة و نحو فليمدد بسبب الى السماء فاما هذه فلم
ار من تعرض الى كون الباء فيها غير زائدة و اما آية مريم ففي الكشاف والباء في بجذع النخلة

صلة للتاكيد كقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة او على معنى افعل الهزء به كقوله
تخرج فى عراقيبها نصلى يعنى انه هزى مع كونه متعديا منزلة اللازم كقوله وان تعتذر
بالمحل من ذى ضروعها الى الضيف يجرح فى عراقيبها نصلى اى تفعل الجرح فى عراقيبها **قوله**
تبلت فوادك اى كهى تقال تبله الحب بمثناة فوقية موحدة واتبله اى افسده والفواد
القلب وقيل باطنه وقيل غشاوة والخريدة بالخاء المعجمة والدال المهملة الحسنا
من النساء وقيل العذراء وتسقى بالسين المهملة والقاف وفتح اوله او ضمه والمراد
بالضجيع الذى يضع جنبه على الارض مع تلك الخريدة ويروى تشفى بالشين المعجمة والفا
والمراد على هذا بالضجيع المضطجع من مرض المحبة وعلته فالباء زايدة وفى الشرح
وفيما قاله المصنف نظر لان المراد بالبارد الثغر بدليل وصفه ببسام وهو لا يسقى لكن
يجوز ان يكون على حذف مضاف وعليه ففى البيت زيادة ونقص باعتبار الباء والمضاف
انتهى واقول بل المراد بالبارد الريق وبسام وصف له بصفة محله وهو الثغر عكس
ما قيل فى نهر جار ان جاريا وصف للنهر بصفة الحال فيه **قوله** كفى بحسمى نحولا الحلقة
فى الشرح اى بضمير الحضور فى صفة رجل مع ان طريقه الغيبة لكونه مسندا الى ضمير
الحاضر من قوله انتى ومثله يجوز فيه الامران نظرا الى المخبر عنه والى المخبر به نحو انا رجل
قمت وانا رجل قام **قوله** الرابع الخبر وهو ضربان غير موجب فينقاس نحو ليس زيد
بقايم فى الشرح لو مثل بنحو اليس الله بكاف عبده لكان اولى واقول انما لم يمثل به لان لقايل
ان يقول انه غير موجب بناء على ان الهمزة للانكار اى النفى ونفى النفى اثبات **قوله** ومنعكها
بشئ يستطاع هذا عجز بيت صدره فلا تطمع ابيت اللعن فيها وقبل هذا البيت ابيت
اللعن ان سكاب علق نفيس لا يعار ولا يباع وابيت اللعن تحية الملوك فى الجاهلية
ومعناه ابيت ان ياتى من الامر ما يلعن عليه وسكاب بفتح المهملة فى اوله وكسر الموحدة فى
آخره اسم فرس والعلق بكسر المهملة الشئ النفيس **قوله** والاولى تعليق مثلها باستقرار
محذوف هو الخبر يعنى ان هذا اولى من كون مثلها هو الخبر والباء زايدة لا يقال هذا يعارض
اختياره فى الكلام على الجملة الاعتراضية والاظهر ان الباء متعلقة بالجزاء وان الذين الثانية
معطوفة على الذين الاولى وجزاء سيئة معطوف على الحسنى وذلك من العطف على معمولى عاملين
عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين لانا نقول انما ذكره هنا هو لتنزل
تعلق الباء باستقرار محذوف هو الخبر اولى من زيادة الباء وكون مثلها هو الخبر وما ذكره
فى الجملة الاعتراضية هو ان تعلق الباء بجزاء سيئة اظهر محذوف ولا جاحبة

ان اختياره صح

فى الشرح يحتمل ان يكون معنى كلامه هنا انه على تقدير جعل جزاء سيئة
مبتدا يكون الاولى تعلق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر فلا يلزم اختيارا لهذا الامر
المقدر فينتفى التعارض انتهى **قوله** فما رجعت بخايبة ركاب الى آخره فى الصحاح الركاب
التى يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحدة لها من لفظها **قوله** فما انبعثت بمزؤود ولا
هذا عجز بيت صدره كاين دعيت الى باساء داهمة وكاين بالمد بعد الكاف همزة مكسورة
بمعنى كم والباساء الشدة والداهمة الآتية بغتة وانبعثت اسرعت والمزؤود بزاى ثم همزة
ساكنة بمزة مضمومة المذعور الخايف والوكل بفتحتين العاجز الذى يكل امره الى
غيره **قوله** اذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف اصلها فى الشرح ينبغى ان لا يتعلق الجار من
قوله على سبيل المبالغة بنفيت لانه ليس المراد ان نفيها مبالغ فيه وانما يتعلق بمحذوف
فى محل نصب على الحال من الضمير فى نفيت العايد على الصفات **قوله** اذ حق الضمير المرفوع
المتصل المؤكد بالنفس والعين ان يؤكد اولا بالمنفصل اذ لولاه لالتبس التاكيد بالفاعل
فيما وقع تاكيدا للمستكن كقولك هند ذهبت نفسها واجرى بقية الباب عليه طردا له
بخلاف ما لو كان الضمير منصوبا نحو رايته نفسه او مجرورا نحو مررت به نفسه او منفصلا
نحو ما ضربنى الا هو نفسه وبخلاف ما لو اكد بغير النفس والعين من الفاظ التاكيد مرفوعا
كان المؤكد او غيره لانتفاء اللبس فى اجمع واخواته لعدم استعمالها لغير التاكيد والحق
بها كل لما بينهما من الاشتراك فى معنى الاشتمال وفى الشرح ليس ذلك حقه على التعيين بل حقه
احد الامرين اما التاكيد واما الفصل نص عليه ابو حيان فى الارتشاف ويمكن هنا الاكتفاء
الكنى بالباء الزايدة فى الفصل نحو ما قمتم ولا زيد انتهى واقول ذكر ابو حيان هذا فى كتاب
من كتبه لا يرد به على المصنف الا اذا سبقه الى ذلك غيره او سلم له دليله ولا يلزم من القول
بفصل لا الزايدة فى العطف القول بفصل الباء الزايدة فى التاكيد لان الباء على حرف واحد
ولا على حرفين **قوله** بما يستنكفن منه من طموح انفسهن من الاولى متعلقة بيستنكفن
والثانية بيان لما **قوله** وهذا الاخير بحمل الباب كله عليه عند اكثر الكوفيين فى الشرح
الاشارة راجعة الى جعل الكلمة نايبة عن اخرى لا الى شذوذ الانابة لئلا ينافى آخر الكلام
اوله **قوله** بجل على وجهين حرف بمعنى نعم واسم فى الشرح على وجهين خبر عن المبتدا
الذى هو بجل وقوله حرف بمعنى نعم واسم خبر آخر ولا يصح فيه الجر على البدلية من مجرور
على **قوله** ويقال على الاول بجلنى وهو نادر فى الشرح هذا مشكل لانها حيث تكون اسم
فعل بمعنى يكفى فالنون واجبة لا نادرة نعم اذا كانت بمعنى حسب جاز الامران الا ان ترك

النون اعرف منا اثباتها فندون يجلني بالنون انما هو اذا كانت بمعنى حسب لا بمعنى يكفي قال ابن القاسم في الجنى الداني اما بجل الاسمية فلها قسمان احدهما ان تكون اسم فعل بمعنى يكفي فتلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلم فيقال بجلني والثاني ان تكون اسما بمعنى حسب فتكون الياء المتصلة بها مجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية وذكروا انها تلحقها قليلا فان قلت لعل قول المصنف وهو نادر انما يرجع الى استعمال بجل اسم فعل قلت لا نسلم ان استعماله لذلك نادر ولو ثبت بالنقل ندوره لم ينبغ للمصنف ايراد هذا الحكم في المحل وانما موضع ايراده عند قوله اسم فعل انتهى ما في الشرح واقول اذا آل الاشكال الى انه كان ينبغي للمصنف ان يذكر هذا الحكم عند قوله اسم فعل فهي مناقشة سهلة على انا لا نسلم ان موضع ايراد هذا الحكم عند قوله اسم فعل وانما موضعه ما ذكره فيه لان الضمير من قوله وهو نادر راجع الى الاول **بل قوله** ووهم ابن مالك اذ زعم في شرح الكافية انها لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه في الشرح محل هذا الكلام من ابن مالك على انها لا تقع بهذين في القرآن الا للتنبيه على انهما امروا ستثناء عند فلا يتم توهيمه بتينك الآيتين الا الشريفتين اذ ليس الاضراب على وجه الابطال متعينا في شيء منهما لاحتمال ان يكون الاضراب فيهما عن القول لا عن المقول المحكي ولا شك ان الاخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون الاضراب فيهما لمجرد الانتقال من امر الى استيناف امر آخر واقول سبقه الى ذلك ابن الصايغ فانه قال ومنا دلنا الانتقال سبقه اليه ابن ام قاسم في شرح الالفية وسبقهما لذلك ابو حيان وقال الجمع ما حاله الله مفرد زمانه من ان الآيتين وقع الاضراب فيهما عن جملة القول لا عن الجملة المحكية بالقول وجملة القول اخبار من الله تعالى عن مقالتهم صادقة غير باطلة لم يبطلها الاضراب وانما افاد الاضراب الانتقال من اخبار عن الكفار الى اخبار عن وصف ما وقع الكلام فيه من الملائكة والنبي صلوات الله عليهم انتهى **قوله** بل بلد ملؤ الفجاج قتمه في الفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع بين جبلين والقتم بفتح القاف والمثناة الفوقية الغبار **قوله** ووهم بعضهم فزعم انها تستعمل جارة وحه وهمه ان الجر بربّ المقدرة بعد بل لا ببل حكى ذلك ابن مالك وابن عصفور والرضي وحكوا الاتفاق عليه **قوله** فيصح ما زيد قائما بل قاعدا وذلك انما عملت للنفي وما بعد بل على قولهما يصح كونه منفيا بعد النفي فيصح عمل ما فيه **قوله** وتزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب بعد الايجاب يعني ان لا تذكر قبل بل لا للعطف ونفي ما بعدها بل لتوكيد الاضراب بان ينفي بها الايجاب الذي قبلها ويصير بها قطعيا في النفي بعد ما صير ورته نحو

الاضراب كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره وذلك هو حقيقة تاكيد الاضراب وفي الشرح وما ذكره من ان لا تزاد قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب محل نظر فقد قال الرضي واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمروا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد واثبته لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيدا لا بل عمروا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمروا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وهذا كلامه وهو نص في ان لا الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست بزايدة بل اتي بها التاسيس معنى لم يكن لولا وجودها وهو خلاف ما في المتن ووقع للمصنف في حرف اللام حيث ذكر شروط لا العاطفة ان قال فاذا قيل جاني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا ردّ لما قبلها وليست عاطفة وهذا يقتضي ان لا تكون زايدة فهو معارض لما هنا فتامله انتهى ما في الشرح واقول بما قررنا به كلامه هنا من ان المراد بزيادتها انها لا تذكر للعطف ونفي ما بعدها يتفق كلامه هنا مع كلامه في شروط العاطفة وكلام الرضي **قوله** وجهك البدر الى آخره الكسفة بفتح الكاف التغير الى السواد والافول الغيبوبة **قوله** وبعض **بلى** ما ذكر يسوله انهما يلتقيان بعد نفي تامة الكلمة كما تبا في بعض ورثت لانها اجيبت ولو لم يكن بلا نفي لكانت زايدة للجحود التكليفي كالنفي فيعتبري وذلك لا تقال ولسه يختص بالنفي في الشرح حكى الرضي عن بعضهم انه **قوله** في المحكي عن ابن عباس وغيره هو لو قالوا نعم كفروا **قوله** ولذلك امتنع سيبويه من جعل ام متصلة في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير في الشرح هذا معارض لما حكاه في الكلام على ام عن سيبويه من انه يراها في هذه الآية متصلة والحق ما ذكره هنا واقول قد قررنا هناك انه لم يحك عن سيبويه ان ام في هذه الآية متصلة وانما حكى عنه ان ام انا خير قايم مقام ام تبصرون فراجعه وتامل **قوله** ويشكل عليهم ان بلى لا يجاب بها الايجاب في الشرح لا اشكال في الحقيقة فان هولاء راعوا صورة النفي المنطوق به فيجاب ببلى حيث يراد ابطال النفي الواقع بعد الهمزة وجوزوا الجواب بنعم على انه تصديق لمضمون الكلام جميعه الهمزة ومدخولها وهو ايجاب كما سلف وادعوا الاتفاق فيما فيه نسبها انما اي اراد الايجاب المجحود من النفي اصلا وراسا بل عرفنا انما ما حكاه الرضي فيه من الخلاف وانما **قوله**

في كتاب الايمان هو بفتح الهمزة جمع يمين **قوله** وليس لهولاء يعني السهيلي والجماعة ان يجيبوا بذلك
يعني بنوع الجواب بلى للايجاب **بيد قوله** وهو اسم ملازم للاضافة الى ان وصلتها
قال ابن مالك في التوضيح والمختار عندي في بيد ان يجعل حرف استثناء ويكون التقدير الا
ان كل امة اوتوا الكتاب من قبلنا على معنى لكن لان معنى الا مفهوم منها ولا دليل على اسميتها
قوله نحن الآخرون السابقون بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا ووقع في بعض طرق هذا الحديث
بيد كل امة اوتوا الكتاب من قبلنا وخرجه ابن مالك على ان الاصل بيد ان كل امة فحذفت ان
وبطل عملها واضيفت بيد الى المبتدا والخبر الذين كانا معمولين لان **قوله** وفي الصحاح بيد
بمعنى غير في الشرح الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح
بالفتح والجاري على السنة كثير بكسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية
هذا الكتاب والمعنيان مستقيمان الا ان ثبت رواية عن مصنفه فيصار اليها **قوله** انا افصح
من نطق بالضاد في الشرح يريد انا افصح العرب لان الضاد ليست في غير لسانهم على ما صرح
به صاحب القاموس **قوله** ترنى من الرنين وهو الصوت في الشرح كان ينبغي ان يقول من الارنان
لان الفعل رباعي واقول انما قال ذلك لان الارنان من الرنين ومراده بيان اصل المعنى في
هذه الكلمة **بله قوله** بعد الجماجم الى آخره الجماجم جمع جمجمة وهي القبيلة وعظم الراس المشتمل
على الدماغ وضاحيا بارزا والهامات جمع هامة وهي الراس ومعنى بله الاكف على رواية النصب
دع الاكف فامرها اسهل وعلى رواية الجر كترك الاكف منفصلة وعلى رواية الرفع فكيف الاكف
التي يوصل اليها بسهولة **قوله** من بله ما اطلعتم عليه قال الصغاني اتفق جميع نسخ الصحيح على بله
والصواب اسقاط كلمة من وفي الشرح نص ابن التين في شرح البخاري على ان بله في هذا الحديث ضبط
مع من بالفتح والكسر فوجه الكسر ما ذكره المصنف واما وجه الفتح فقال الرضي اذا كانت بله مع
من نحو ما حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق حمل الفهر فمن بله الاتيان بالصخرة اي كيف
ومن زائدة وعليه تتخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التي للاستبعاد وما مصدرية وهي
مع صلتها في محل رفع على الابتداء والخبر من بله والضمير المجرور بعلى عائد على الذخر **قوله** خارجة
عن المعاني الثلثة لقائل ان يقول جاز ان يكون مصدرا بمعنى الترك مفيدا للتعليل والمعنى اعددت
لعبادي الصالحين من اجل تركهم ما علمتموه من اللذات والشهوات فلا يكون خارجة عن المعاني
الثلثة **حرف التاء قوله** وهو ابن حروف فقال في قولهم في النسب كنتي في الصحاح ابو عمرو
يقال للرجل اذا شاخ هو كنتي وكانه نسب الى قوله كنت في شبابي كذا وانشد
فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن

والعاجن الذي اذا نهض اعتمد

الرجل اذا نهض معتمدا بيديه على الارض **قوله** اذ لو قالوا رايتما كما جمعوا بين خطابين في الشرح
اي محذور في ذلك فقد اجازوا امثله في افعال القلوب نحو اعلمتك منطلقا واعلمتما كما
واقول وجه منع الجمع بين خطابين هو ما اشار اليه بقوله وان امتنعوا من اجتماعهما في يا غلا
الى آخره وا[illegible] افعال القلوب فقد اختصت باحكام منها
جواز كون فاعلها ومفعولها من نوع واحد بان يكونا ضميري خطاب او تكلم او غيبة فلا يقاس
عليها غيرها **قوله** وانه خطاب لاثنين [illegible] المنادى والآخر المضاف اليه **قوله**
وزعم الجلولي هو بفتح الجيم وضم اللام الاولى وكسر اللام الثانية بعدها ياء للنسبة الى
جلولى قرية بفارس وهي نسبة على غير القياس **حرف الثاء قوله** كقولهم في جدث
جدف الجدث القبر وجمعه على اجداث واجدث **قوله** اراني اذا اصبحت الى آخره الهوى
بالقصر العشق وارادة النفس وفي الشرح وكان الثاني هو المراد بالبيت تقول اصبح مريدا الشيء
وامسى تاركا له متجاوزا عنه تقول غدا فلان هذا الامر اذا تركه وتجاوز عنه واقول هذا
يدل على ان عاديا بالعين المهملة وهو مضبوط في بعض نسخ المغني بالمعجمة **قوله** لمتمسكا بقوله
تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها هكذا رايناه في النسخ والآية ليست
الا في الزمر والاعراف وهي في الزمر بدون هو الذي وفي الاعراف بالواو لا بثم ولفظها في الزمر
خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وفي الاعراف هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل
منها زوجها **قوله** ان من ساد الى آخره هذا البيت من بحر الخفيف ولا يستقيم وزنه الا باثبات قد
بعد ثم الثانية وهي ساقطة في كثير من النسخ المعتمدة **قوله** الثالث ان الذرية اخرجت من ظهر
آدم كالذر ثم خلقت حوا من قصيراه الذرية بالمعجمة ولد الرجل ذكرا كان او انثى واحدا كان او اكثر
والذر جمع ذرة وهي اصغر النمل وحوا بالمد زوج آدم عليه السلام والقصيرا بضم القاف
وفتح الصاد المهملة الضلع التي في اسفل الاضلاع **قوله** ولكن الجواب الاخير اعم لانه يصح ان
يجاب به عن الآية الاخيرة والبيت ايضا يتبين عموم هذا الجواب بصحته في الآية الثانية لان
هذا الجواب لا يفيد سوى الترتيب في الاخبار ولا يعدل الى ذلك [illegible] الا عند تعذر ارادة
الترتيب في الحكم وثم في الآية الثانية يصح ان يراد بها الترتيب في الحكم **قوله** قالوا ابو الصقر الى
آخره الصقر بالصاد المهملة والقاف وشيبان حي من بكر والذرى بضم المعجمة والقصر الاعالي
جمع ذروة بكسر المعجمة وضمها والحسب ما يعده الانسان من مفاخر آبائه وفي الشرح لكن يرد على
ابن عصفور ان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما يخالف هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على
ما اجاب به ان سودد الابن سابق لسودد الاب وسودد الاب سابق لسودد الجد

وقد

بان تكون سواء عطفا على الجملة الاولى او الثانية

والسابق للسابق للشيء سابق لذلك الشيء فتكون سيادة الابن سابقة لكل من سيادة ابيه وسيادة جده وسيادة الاب سابقة لسيادة الجد واقول يمكن ان يجاب عن ذلك بان دعوى هذا الشاعر ان سيادة الاب لما حصلت عند سيادة الابن امتدت واستندت الى اول وجود الاب وكذلك سيادة الجد لما حصلت عند سيادة الاب امتدت واستندت الى اول وجود الجد فسيادة الجد مترتبة على سيادة الاب باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها الى اول وجود الجد **قوله** نكرة الوصيف يقال رمح ردينى وقناة ردينية نسبة الى ردينة وهي امراة كانت تقوم القنا بخط هجر والعجاج الغبار والانابيب جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب **حرف الجيم جير قوله** والا لاعربت ودخلت عليها ال في الشرح فيه مناقشة من جهة ان صدق الملازمة من كونها اسما بمعنى حقا او ابدا وبين الاعراب ودخول ال ممنوع وسنده ما التي بمعنى شيء وكونها فان قلت ما سبب البناء حينئذ قلت موافقتها لجير الحرفية لفظا ومعنى هذا عند من يجعلها كحقا واما عند من يجعلها كابدا فالبناء مشكل واقول الدليل على الملازمة بين كون جير بمعنى حقا او ابدا وبين الاعراب عدم مشابهتها الحرف حينئذ بوجه من الوجوه المقتضية للبناء بخلاف ما بمعنى شيء فانها مشابهة للحرف في الوضع وقوله ان سبب بنائها موافقتها لجير الحرفية لفظا ومعنى عند من يجعلها كحقا فيه نظر فان القائل بان جير بمعنى حقا او ابدا لا يثبت جير اخرى حرفا حتى يكون عنده مشابهة لها **قوله** اجل جير ان كانت دواء اسافله ويروى ان كانت ابحث دعاثره وهو عجز بيت صدره وقلن على الفردوس اول مشرب والفردوس الوادي والدعاثر جمع دعثور وهو الحوض المتثلم وفي الشرح والمعنى ان تلك النسوة قلن اول مشرب نشرب به يكون على ذلك البستان فقال نعم هذا نقع ان خرب وابحث حياضه ولم يمنع من احد واما على عمارته واستقامة احواله فهو مصون لا سبيل الى الوصول اليه ولمن ذهب الى ان جير بمعنى حقا ان يمنع كونها موكدة في البيت لاجل احتمال ان يكون المعنى نعم نحق ذلك حقا **قوله** وقايله اسيت الى اخره الاسى الحزن واسي بتشديد الياء خبر مبتدا محذوف اي انا اسي والاشارة بذاك الى الحزن اي انني مخلوق من الحزن **قوله** واسم بمعنى عظيما وبسيرا واجل في الشرح لا ينبغي للمصنف عد هذا الكلام في جلل المبنية على السكون ولا تكون الا حرفا وعلى تقدير انه اراد ما هو اعم من المبنية على السكون حتى يشمل التي هي اسم لا ينبغي ايضا عدها لانه انما يذكر في هذا الكتاب الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والجار والظروف وما تمس الحاجة الى ذكره من فعل جامد او اسم معرب يختص عن غيره من المعربات بحكم مثل كل واما جلل الاسمية فهي بمنزلة زيد وعمرو وبكر وخالد لا حكم لها تنفرد به عن الاسماء المعربة ومجرد موافقتها للحرف في اللفظ لا يقتضي ذكرها واقول مراد المصنف من قوله في صدر هذا التصنيف اعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها انه لا يذكر على سبيل القصد والترجمة الا هي ولا ينافي ذلك ذكر غيرها على سبيل الاستطراد بعد عقد الترجمة لحرف او ما تضمن معناه **قوله** قومي هم قتلوا اميم الى اخره اميم ترخيم اميمة على لغة من ينوي المحذوف واخي مفعول قتلوا وجللا اما صفة مصدر محذوف اي عفوا عفوا عظيما واما منصوب على اسقاط الخافض اي عن عظيم **قوله** الا كل شيء سواه جلل هذا عجز بيت من المتقارب صدره بقتل بني اسد ربهم **قوله** رسم دار وقفت في طلله الى اخره يروى مكان الغداة الحيوة ورسم الدار اثرها اللاطئ بالارض والطلل ما شخص من آثار الدار **قوله** فقيل اراد من اجله وقيل اراد من عظمه في عيني في الشرح الاول هو الظاهر وليس الجلل بمعنى العظم حتى يفسر به وانما هو بمعنى العظيم فلو قيل اراد من عظيم امره في عيني لكان مناسبا واقول في الصحاح بعد انشاد البيت اي من اجله ويقال من عظمه في عيني والجلل العظيم انتهى وهذا

حرف الحاء حاشى قوله ومنه الحديث في الشرح هذا الحديث مذكور في مسند ابي امية الطرسوسي **قوله** رايت الناس الى اخره الفعال بفتح الفاء الكرم وبكسرها جمع فعل كقدح وقداح ومفعول رايت محذوف اي انقص منا او هو الجملة الاسمية والفاء زايدة على راي الاخفش **قوله** ويرده ان في معجم الطبراني ما حاشى فاطمة ولا غيرها وكذا في مسند ابن عمر من مسند احمد [illegible] والطبراني هو الحافظ ابو القاسم سليمان بن احمد بن ايوب [illegible] ان وجه الرد ان لا زايدة بعد الواو لتاكيد النفي فيتعين حينئذ ان تكون ما نافية لا مصدرية ويكون هذا من كلام الراوي ومقوله عليه السلام اسامة احب الناس الي وهذا النص يقاطع الحكم ان لا يكون نافية وغيرها منصوب لمحذوف والمعنى ولا استثني غيرها فيكون من كلامه عليه السلام ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة **قوله** الثاني ان تكون تنزيهية [illegible] تنزيه الله سبحانه من السوء [illegible] من [illegible] على معنى ان الله تعالى منزه عن ان لا يطيع ذلك الشخص مما يعيبه **قوله** وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية في الشرح وجزمه باسم الحرفية اعتمادا على الدليلين المذكورين لا يسلم من مناقشة اما الاول فلان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه نحو سو افعل وسف افعل في سوف

الفعل واما الثاني فقد قال شارح اللباب لا نسلم دخول حاشى على حرف الجر فان اللام في
حاشى لله زائدة عوضت عما حذف من حاشى قلت وفيه بُعد لانه لم يعهد التعويض عن كلمة
بشيء يدخل على كلمة اخرى ليست محل الحذف انتهى واقول الجواب عن المناقشة في الاول بعد تسليم
ان سوف مقتطعة من سوفا الاصل في التصرف بالحذف وغيره ان لا يكون في الحرف ووجوده
في كلمة دليل على نفي الحرفية عنها الا انه يقوم دليل على انها حرف كما في سوف **قوله** ولا يتاتى مثل
هذا التاويل في حاشى لله ما هذا بشرا الاشارة بهذا التاويل الى تاويل حاشى لله ما علمنا عليه
من سوء بجانب يوسف المعصية لاجل الله تعالى **قوله** لانها انما تجر في الاستثناء ولتنوينها في
القراءة الاخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة في الشرح كلها منظور فيه اما الاول وهو
انها انما تجر في الاستثناء فقد منع على ما ذكره النيلي شارح الحاجبية فانه قال حرفية حاشى لا
تتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييد حرفيتها بذلك حيث قال في الكافية في حروف
الجر وحاشى الاستثناء وزعم انه يقال حاشى زيد ان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتاخير
كما تقول على زيد ان يقوم نقله المصنف عنه في حواشي التسهيل كالمستدرك به على ابن مالك واما
الثاني والثالث فلان عطية ان يقول انما حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام وحاشى تستعمل
اسما وحرفا فحيث دخل عليها التنوين او دخلت هي على لام الجر حكم بالاسمية وحيث انتفيا جاز
الحكم بالحرفية فلا يرد ما قاله المصنف انتهى واقول الجواب عن النظر في الاول ان كون حاشى
لا تجر بها الا في الاستثناء هو المعروف الذي يذكر في الكتب ويبتني عليه الكلام دون ما قاله
النيلي واما النظر في الثاني والثالث فما [illegible] من كلام الرضي فتامل فيه
قوله وانما ترك التنوين في قراءتهم لبناء حاشى لشبهها بحاشى الحرفية لان معنى الحرفية الاستثناء
ومعنى التنزيهية الابعاد عن السوء وهما متقاربان **قوله** وحامله على ذلك بناؤه قاله الشارح
وفيه نظر اذ لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل واقول مراده ان حامله على ذلك بناؤها
مع انه لا سبب فيها للبناء الا نيابتها عن الفعل وانما لم يصرح بذلك اعتمادا على الفهم **قوله** ويرده
اعرابها في بعض اللغات في الشرح وكان المصنف اراد بعض اللغات التي اعربت حاشى فيها قراءة
حاشًى لله بالتنوين فانه معرب منصوب مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكين وفيه نظر لجواز ان يكون
مبنيا وتنوينه تنوين تنكير ومثله ليس بعزيز في اسماء الافعال **قوله** اللهم اغفر لي ولمن يسمع هذا
ليس بشعر وانما هو نثر واصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين في الشرح قال لما
المغفرة امر حسن لا يتنزه احد عنه فلم استثني بحاشا قلت تنبيها على ان الشيطان لشدة خباثته
تتنزه المغفرة عنه وتعظم شانها ان تتعلق به **قوله** حاشى ابا ثوبان الى آخره الضن بكسر المعجمة

المعجمة البخل والملحاة بفتح الميم وسكون اللام وبالحاء المهملة اللوم قال ابن مالك كثير
من النحاة ينشد هذا البيت على هذا الوجه وليس كذلك وانما هما بيتان صورتهما
حاشا ابا ثوبان ان ابا ثوبان ليس ببكمة فدم عمرو بن عبد الله ان به ضنا على الملحاة والشتم
والبكمة الخرس والفدامة العي **قوله** او البعض المفهوم من الاسم العام في الشرح
فيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم حاشا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن
معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا
مجاوزة الكل قاله الرضي وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عدا المستثنى فلا يتم
ما قاله لكن اطلاق البعض على الاكثر قليل وهذا التركيب كثير انتهى واقول لا
حاجة الى هذا الاعتذار الذي ليس بتام بل الجواب ان البعض الذي هو فاعل حاشى وخلو
بعض مبهم ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا وخلوه عنه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل
له وخلوه عنه فليتامل **قوله** حتى احدهما عام يعني شاملا لحتى الجارة المسبوقة
بذي اجزاء وغير المسبوقة به بخلاف الشرط الثاني فانه خاص بحتى الجارة المسبوقة
بذي اجزاء **قوله** وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة فان حتى العاطفة
تدخل على الضمير فلو دخلت الجارة عليه لالتبست بالعاطفة فان قيل يشترط في حتى
العاطفة ان لا يكون المعطوف بها ضميرا اجيب بانه لم يشترط هذا الا ابن هشام الخضراوي
وهذه العلة لغيره **قوله** كما في الى هذا بيان للملازمة قلب الف الى ياء لدخولها على الضمير
قوله وهي فرع عن الى فلا تحتمل ذلك بيان لبطلان ذلك اللازم وحاصله ان حتى
فرع عن الى فلا تحتمل ما تحتمله الى من قلب الفها ياء والا كان الفرع مساويا للاصل والجواب
بعد تسليم هذا اللازم ان فرعية حتى عن الى انما هي في المعنى والعمل وذلك يوجب ان
لا يحتمل ما تحتمله الى في المعنى والعمل لا في غيرهما **قوله** تقتضي دخول ما بعدها كما في القى
الصحيفة الى آخره هذا البيت مثال لما فيه قرينة تقتضي دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها
فقوله كما متعلق بتقتضي والقرينة قول الشاعر القاها فانه يقتضي ان
الفعل ملقيه **قوله** او عدم دخوله كما في قوله سقى الحيا الى آخره هذا البيت مثال لما
قامت قرينة على عدم دخول ما بعد حتى فيما قبلها فقوله كما متعلق ايضا بتقتضي والقرينة هي
دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه والحيا بالقصر المطر وقد يمد كذا في القاموس
وعزبت بعين مهملة مضمومة وزاي مكسورة ومثناة تحتية بمعنى نبتت والمجذوذ بجيم
وذالين معجمتين المقطوع وبحاء مهملة ودالين مهملتين الممنوع **قوله** وما بعدها في الاسماء

لا تعمل في الافعال وكذلك العكس فان قلت اي رجل تضرب اضرب عملت اي فيه الجزم في
الفعل والخفض في الاسم فان خافض المضاف اليه هو المضاف على الصحيح اجيب بان المراد
ما تعمل في الاسماء لا تعمل في الافعال من جهة عمله في الاسماء وعمل اي الجر في الاسماء
ليس من جهة عملها الجزم في الافعال فان عملها الجر في الاسماء من جهة اضافتها وعملها الجزم
في الافعال من جهة تضمنها معنى الشرط **قوله** ويحتملها فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء في الشرح تخصيص
هذه الآية بالاحتمال ظاهر في ان ما تقدم عليها من امثلة هذا القسم غير محتمل فاما اسلم حتى
تدخل الجنة فلا يحتمل غير التعليلية واما حتى يرد وكم وحتى ينفضوا فكل منها يحتمل الامرين
كالآية الاخيرة **قوله** نعم هو ظاهر فيما انشد ابن مالك من قوله ليس العطاء من الفضول
سماحة الى آخره يعني ان الراجح في حتى في هذا البيت ان تكون للاستثناء المنقطع ويحتمل الغاية
احتمالا مرجوحا بان يكون المعنى ان انتفاء كون اعطائك معدودا من السماحة ممتد الى
زمن اعطائك في حالة قلة ما لك فاذا اعطيت في تلك الحالة ثبتت سماحتك ويحتمل ايضا التعليل
احتمالا مرجوحا بان يكون المعنى اني احكم بان اعطاءك من فضول المال ليس سماحة لاجل
ان ابعثك على الاعطاء حالة الاقلال من المال وفي الشرح استظهر مع ان احتمال الغاية مثالا
واقول الظهور لا ينافي الاحتمال وانما ينافيه القطع **قوله** وفي قوله والله لا
يذهب شيخي باطلا الى آخره يعني ان كون حتى بمعنى الاستثناء في هذا البيت ايضا راجح
ويحتمل الغاية والتعليل احتمالا مرجوحا اما الغاية بان يكون المعنى لا اترك الاخذ
بثار شيخي الى ان اقتل هذين الحيين واما التعليل بان يكون المعنى لا اترك الاخذ بثار شيخي
لاجل ان اقتل هذين الحيين وابر بالباء الموحدة اهلك ومالكو كاهل قبيلتان **قوله** لان
ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه
الطاهر وان كان يحتمله احتمالا مرجوحا **قوله** ولكن التخريج مني نفيه حذف اي يولد
على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون في الشرح يتاتى التخريج على وجه حسن بدون ارتكاب هذا
الحذف وذلك ان يجعل قوله يولد صفة لمولود وقوله على الفطرة ظرفا مستقرا خبر المبتدأ
اي كل مولود يولد مستقر على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه والمعنى
ان استقراره على الفطرة ممتد الى ان يقع التهويد والتنصير فيزول ذلك الاستقرار حينئذ
فان قلت فما فائدة هذه الصفة قلت فائدتها توكيد العموم كقوله تعالى وما من دابة في
الارض ولا طائر يطير بجناحيه **قوله** ولا ينتصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا لان
نصبه باضمار ان وهي تخلص الفعل للاستقبال **قوله** ثم ان كانت حالية بالنسبة الى زمن

زمن التكلم فالرفع واجب لان ان تنصب المضارع بان المخلصة للاستقبال وشرط كونه
للحال تنافيه **قوله** وان كانت حاليته ليست حقيقية بل كانت محكية رفع معنى حكاية الحال
ان تفرض الفعل الذي وقع في الزمان الماضي واقعا في وقت التكلم **قوله** والثاني ان يكون
مسببا عما قبلها بان يكون ما قبلها بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمونه الى حصول مضمون
ما بعدها سواء اتصل المضمونان نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصلا نحو رأى مني العام الاول
شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه العام بشيء وانما وجبت السببية لانه لما زال الاتصال اللفظي
وهو تعلق حتى الجارة بما قبلها شرط السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما فات من
الاتصال اللفظي **قوله** واجاز الاخفش الرفع بعد النفي قال الرضي وقال الاخفش نحو ما سرت
حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد غلط انتهى وفي الشرح الذي يظهر لي اجراء ما
قال الاخفش في الاستفهام ايضا بان يقدر اصل الكلام خاليا عن الاستفهام ثم ادخلت
اداته على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة كان يقول الشخص لآخر سرت حتى تدخل
البلد فتشك انت في صدق المخبر فتقول لذلك المخاطب هل سرت حتى تدخل اي هل ما اخبرك
به هذا الشخص صحيح **قوله** والثالث ان تكون فضلة فلا يصح في نحو سيري حتى ادخلها لئلا
يبقى المبتدأ بلا خبر لان حتى حينئذ حرف ابتداء والجملة بعدها مستانفة فيخلو المبتدأ عن
الخبر لفظا وهو ظاهر وتقديرا لانه لا دليل عليه **قوله** الثاني اما ان يكون بعضا من
جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة في الشرح اراد ان يكون اما جزئيا من كلي بدليل مقابلته
بالجزء من الكل والا فلو اريد بالبعض ما هو اعم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة وليس
المراد بالحاج المجموع من حيث مجموع والا كان المشاة حينئذ جزءا لا جزئيا واقول الفرق
بين الجزء والجزئي وبين الكل والكلي ان الجزء يقابل الكل والجزئي يقابل
الكلي والكل هو المجموع او المركب من شيئين او اكثر والكلي هو
المفهوم الذي لا يمنع نفس تصوره من وقوع **قوله** حيث يصح دخول الاستثناء نقل
عن المصنف رحمه الله انه قال اعني به المتصل **قوله** ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى افضلهما
لانه لا يجوز الا افضلهما لان شرط الاستثناء المتصل تناول ما قبل اداته لما بعدها نصا وهذا
ليس كذلك **قوله** قهرناكم حتى الكماة الى آخره الكماة جمع كمي وهو الشجاع وفي الصحاح كانهم
جمعوا كاميا مثل قاض وقضاة **قوله** لان شرط معطوفها ان يكون جزءا مما قبلها اراد بالجزء
هنا ما يشمل الجزء والجزئي لان اهل اللغة لا يفرقون بينهما **قوله** ولا يتاتى ذلك
الا في المفردات الاشارة بذلك الى كون المعطوف جزءا مما قبله او كجزء منه وفي الشرح لم لا يجوز

الحسنة

او جزءا من كل
عوامل السياق
حتى راسي

او كجزء منه

كالمناطقة وعون
انه لو يذكر الجزئي
لان في قوله كما قدمنا
اشارة إليه

في بعض الجمل ان تكون مضمون احداها بعضا من مضمون اخرى كما تقول اكرمت زيدا بما اقدر عليه حتى اقمت نفسي خادما له وبخل علي زيد بكل شيء حتى منعني دانقا وقد نص علماء المعاني على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الاولى كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين قوله هذا هو الصحيح اي كون حتى لا تعطف الجمل قوله وزعم ابن السيد هذا هو مقابل الصحيح قوله سريت بهم الى آخره سريت سرت ليلا وتكل تتعب والمطي جمع مطية وهي الدابة تمطو في سيرها اي تمد والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد والارسان جمع رسن وهو الحبل قوله جود يمناك الى آخره البائس الذي اصابه بؤس اي شدة ودان بالامالة اي جعلها دينا قوله وقال في المثال هي جارة يعني قال ابو حيان ان حتى في المثال جارة لا عاطفة لان ما بعد حتى في المثال ليس بعضا مما قبلها ولا كبعض منه والعاطفة يشترط فيها ان تكون ما بعدها بعضا مما قبلها او كبعض منه قوله قال وهي في البيت محتملة اي للجارة والعاطفة فلا تكون فيه متعينة للعاطفة كما قال ابن مالك قوله ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع ان تكون مجرورها بعضا او كبعض هذا رد لقول ابي حيان انه لا يشترط في تالي الجار ان تكون بعضا او كبعض وتقريره ان الجارة على قسمين تالية لما يفهم الجمع وهذه هي يشترط في تاليها ان تكون بعضا او كبعض وتالية لغير ما يفهم الجمع وهذه لا يشترط فيها ذلك وفي الشرح واذا كان هذا شرطا فلم اهمله المصنف في ذكر ما يشترط في حتى الجارة واقول ان المصنف لم يهمله فقد قال في حتى الجارة الشرط الثاني يعني من شرطي حتى الجارة خاص بالمسبوق بذي اجزاء وهو ان تكون المجرور آخرا نحو اكلت السمكة حتى راسها او ملاقيا لآخر نحو سلام هي حتى مطلع الفجر والمسبوق بذي اجزاء يتناول التالي لما يفهم الجمع والمجرور الآخر هو البعض والملاقي للآخر كالبعض قوله لان اسم القوم يشمل ابناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها بدليل على ذلك صحة استثناء البنين من القوم وعدم صحة استثناء الابن من الجارية وفي الشرح ولابي حيان ان يقول انما يشمل اسم القوم ابناءهم اذا لم تقم قرينة على خلاف ذلك وهنا قامت قرينة وهي اضافة الابناء الى ضمير القوم واقول المراد شمول اسم القوم للابناء في الجملة وفي تركيب من التراكيب لا في هذا التركيب الخاص ولو سلم فاضافة البنين الى ضمير القوم لا يمنع شمول القوم للبنين لجواز ان يكون الضمير اخص مما يرجع اليه كالضمير في قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فانه راجع الى المطلقات وهو اخص مما يرجع اليه لان المراد به الرجعيات وما يرجع اليه الرجعيات وغيرهن ولا امتناع في ذلك كما لو كرر الظاهر وخصص قوله بخلاف المثال والبيت في الشرح يعني انه لا يصح

لا يصح فيهما حلول الى محل حتى فلا يقال عجبت من القوم الى بنيهم وجود يمناك ماض في الخلق الى بائس فلا احتمال فلا حاجة الى اعادة الجار وهذا كما تراه دعوى عارية عن الدليل واي مانع يمنع من ان العجب من القوم انتهى الى بنيهم وان فيض الجود في الخلق انتهى الى البائس فيكون المجرور ما بعد الى ... المانع من حلول الى في البيت والمثال ... المعنى وانما المانع منه ... اما المثال فلان حتى الجارة لا تقابل بين كما تقدم في الفرق بينها وبين الى واما البيت فلان حتى الجارة اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط ان تكون مجرورها بعضا او كبعض والمجرور بها هنا وهو البائس وان كان بعضا من الخلق الا انه ليس ببعض اخير قوله فما زالت القتلى الى آخره الخ رمي التراب ونحوه من الفم ودجلة بفتح المهملة وكسرها نهر بغداد والاشكل الذي فيه بياض وحمرة مختلطان قوله فوا عجبا حتى كليب الى آخره نهشل بنون وشين معجمة مفتوحتين ومجاشع بجيم وشين معجمة وعين مهملة على وزن مجاهد قوله يغشون حتى ما تهر كلابهم الى آخره يغشون بضم المثناة التحتية وسكون العين المعجمة وفتح الشين المعجمة وسكون الواو وهرير الكلب صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد كذا في الصحاح والقاموس والمراد هنا صوته على المار لاستغرابه اياه والسواد الشخص قوله فيمن رواه برفع تكل والمعنى حتى كلت لكنه جاء على حكاية الماضي الحال في الشرح ليس هذا بمتعين لاحتمال ان تكون تكل للحال حقيقة بان يكون اخبر بهذا في وقت كلال المطي قوله كقولك رايت زيدا امس وهو راكب في الشرح ولقائل ان يقول لا نسلم ان هذا من حكاية الحال الماضية فان اسم الفاعل صالح للازمنة الثلثة بلفظ واحد فمن الجائز ان يكون هذا للمضي ولا حكاية نعم لو اعمله فقال وهو راكب فرسا لتعين ان لا يكون للماضي فيكون مما جاء للحال والمراد حكاية الماضي واقول ليس الكلام في اسم الفاعل اعني راكبا وانما الكلام في جملة هو راكب وتقريره لك انها جملة حالية والحال قيد لعاملها وهو ماض فيكون هي كذلك وقد حكيت قوله ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لان ما بعدها مفرد يصح عمل ما قبلها فيه بطريق العطف وفي رفعه على الابتداء قطع له عن العمل فيه ومنع له عنه قوله ويرده ان حروف الجر لا تعلق عن العمل التعليق في افعال القلوب وما الحق بها هو عدم عملها لفظا لا محلا لوقوع استفهام او لام ابتداء او نفي بما او ان او لا في معمولها وفي حروف الجر ان تدخل على غير مفرد او ما في تاويله او تدخل على مفرد ولا تعمل فيه وفي الشرح فان قلت اذا كانت لجملة تاول بالمفرد من غير حرف مصدري ويجوز دخول الجار عليها كما في اسماء الزمان نحو حينئذ

حاء زيد فالزجاج وابن درستويه يقولان الجملة بعد حتى في محل جر بها على معنى ان تلك
الجملة في تاويل مفرد مجرور بها لا على معنى ان تلك الجملة باقية على جمليتها غير مؤولة
بالمفرد فلا يمكن ان يكون هذا مرادهما لكن يرد عليه ما قرره المصنف من انهم ادا او نحوها بعدها
اذ كر وهذا حيث **قوله** وطيئ تقول في الصحاح الطاءة مثل الطاعة الابعاد في المرعى
قالوا ومنه أخذ طيئ مثال سيد ابو قبيلة من اليمن وهو طيئ ابن ادد ابن زيد ان كهلان
ابن سبا ابن حمير **قوله** تشبيها بالغايات من الظروف المقطوعة عن الاضافة المبنية
على الضم قال الرضي سميت بذلك لان حقها في الاصل ان لا يكون غاية لتضمنها المعنى النسبي
بل يكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغربت وصيرورتها
غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه **قوله** لدى حيث القت الى
آخره أم قشعم بالقاف المفتوحة والشين المعجمة الساكنة والعين المهملة المفتوحة
علم جنس للحرب والمنية والداهية **قوله** وحمل عليه الله اعلم حيث يجعل رسالاته اذ المعنى
انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة لا شيئا في المكان في الشرح ولو قيل المراد
يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ايضا حيث على ما علم من ظرفيتها واقول
بل هو بعيد لانه يقتضي حذف المفعول والموصول الذي هو صفته وبعض صلة ذلك
الموصول وفي اعراب السفاقسي الاكثرون على ان حيث هنا ليست ظرفا قالوا لانه تعالى
لا يكون في مكان اعلم منه في مكان ثم اختلفوا فقال الحوفي وغيره مفعول به على السعة
وقال التبريزي حيث هنا اسم لا ظرف انتصب انتصاب المفعول قال والذي يظهر لي اقرار
حيث على الظرفية المجازية على ان يضمن اعلم معنى ما يتعدى الى الظرف فيكون التقدير
الله انفذ علما حيث يجعل اي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالاته فالظرفية مجاز
قال السفاقسي تعقبه حسن بحسب ما نص عليه حذاق هذه الصناعة من ان حيث لا تتصرف
واما ما اختاره ففيه نظر لان اشكالهم لا يندفع ولو قدرنا انفذ لانه يقتضي انه انفذ في
هذا المكان من غيره ثم لا حاجة الى تقدير اذ لا مانع لعمل اعلم في الظرف والذي يظهر لي انه
باق على معناه من الظرفية والاشكال انما يرد من حيث مفهوم الظرف وكم موضع ترك فيه المفهوم
لقيام الدليل عليه وقد قام في هذا الموضع الدليل القاطع انتهى **قوله** ويلزم حيث الاضافة
الى الجملة في الشرح برفع الاضافة على انها فاعل يلزم وحيث مفعول اي الاضافة لازمة
بحيث لا تنفك عنها او بنصبها على المفعول وحيث فاعل اي حيث لازمة للاضافة واقول
لا يجوز نصب الاضافة لان نصبها يقتضي ان حيث لازمة للاضافة والاضافة ملزومة لها

لها وليس كذلك لانه كلما وجد الملزوم وجد اللازم وليس كلما وجدت الاضافة الى الجملة
توجد حيث وقد تقدم نحو هذا عند قوله مهملة يلزم اذ الاضافة الى الجمل **قوله**
ويطعنهم الى آخره طعنه بالرمح يطعن بالضم الحم وطعن فيه بالقول يطعن
بالفتح وطعن في المفازة يطعن ويطعن اي و البيض هنا السيوف والمواضي
القواطع وفي الصحاح ... يعلقها على الرؤوس **قوله** اذا ريدا فالى آخره
هذا البيت لا بي حية ... المسماه بحيثية النميري **قوله** اذ المضاف اليه لا
يعمل فيما قبل المضاف ولا يفسر عاملا في الشرح الظاهر من كلامهم ان امتناع تفسير ما في
ما لا يعمل مخصوص بباب الاشتغال وقد تقدم للمصنف في الباب الذي عقده لخروج
اذا عن الاستقبال انه قال وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا فقيد الحكم بباب
الاشتغال وقد خرج كثيرون مثل قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين على ان فيه متعلق
بمحذوف يفسره صلة الموصول وجعلوا احدا من مثل وان احد من المشركين استجارك
فاعلا بفعل محذوف يفسره الفعل المتاخر مع انه لا يصلح ان يعمل فيه الرفع على الفاعلية
وهو متاخر ولو سلم انه غير مخصوص بباب الاشتغال يمكن جعل حيث مضافة الى تحت
وجعل زيد فاعلا بمحذوف يفسره السياق لا تحت بخصوصه لان قوله اتاه بريا ها
يدل على ان الريح تحت **قوله** اما ترى حيث سهيل طالعا هذا البيت نجما يضيء كالشهاب
ساطعا وفي شرح اللباب وطالعا مفعول ثان لترى او حال من سهيل والعامل
ترى ان جعل حيث صلة اي نابدا في المعنى بمنزلة مقام في قوله ونفيت عنه مقام
الذئب وان لم تجعل صلة تكون حالا من سهيل والعامل معنى الاضافة اي مكانا مختصا
بسهيل حال كونه طالعا ويجوز ان يكون حيث في البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعول
يرى نسيا كانه قيل اما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعا وفي الشرح جعل الحال من المضاف
اليه على ان يكون العامل معنى الاضافة غير مرضي عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى
ان يجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه اي تراه طالعا
قوله وحيثما يستقم الى آخره النجاح الظفر بالمقصود والغابر بالعين المعجمة يطلق على المستقبل
وهو المراد هنا ويطلق على الماضي ايضا **قوله** وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان
في الشرح كان ذلك جاء من قبل قوله في غابر الازمان فصرح بالزمان وليس بقاطع فان
الظرف المذكور اما لغو متعلق بيقدر واما مستقر صفة لنجاحا وذلك لا يوجب ان يكون
المراد بحيث الزمان ايضا لاحتمال ان يكون المراد اينما تستقم يقدر لك الله النجاح في

في الزمان المستقبل انتهى حرف الخاء المعجمة خلا قوله لانها لا تعدى الافعال الى
الاسماء اى لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها الجواب ان تعدية الحرف
ايصال معنى الفعل الى المجرور به على الوجه الذى يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح المصنف
بذلك في على الاستدراكية حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشى بما قبلها عند
من قال به لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج قوله
كل شىء الى آخره الباطل الذاهب الفانى حرف الراء رب قوله فمن الاول ربما يود
الذين كفروا لو كانوا مسلمين في الكشاف فان قلت متى تكون ودادتهم قلت عند الموت
او يوم القيمة اذا عاينوا حالهم وحال المسلمين وقيل اذا راوا المسلمين يخرجون من النار
فان قلت فما معنى التقليل قلت هو وارد على مذهب العرب في قولهم لعلك ستندم
على فعلك وربما ندم الانسان على ما فعل ولا يشكون في تندمه ولا يقصدون تقليله ولكنهم
ارادوا لو كان الندم مشكوكا فيه او قليلا لحق عليك ان لا تفعل هذا الفعل لان العقلاء
يتحرزون من التعرض للغم المظنون كما يتحرزون من المتيقن ومن القليل كما من الكثير وكذلك
المعنى في الآية لو كانوا يودون الاسلام مرة واحدة فبالحرى ان يسارعوا اليه فكيف وهم
يودونه في كل ساعة وقيل يدهشهم اهوال ذلك اليوم فيبقون مبهوتين فان كانت منهم افاقة
في بعض الاوقات من سكرتهم تمنوا فلذلك قلل لو كانوا مسلمين حكاية ودادتهم وانما جيء به
على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كقولك حلف بالله ليفعلن ولو قيل حلف بالله لافعلن ولو كنا
مسلمين لكان حسنا قوله وهو مما تمسك به الكسائى على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضى
وجه التمسك ان اسم الفاعل فيه ماض ولو كان غير عامل في الضمير لكان مضافا اليه فامتنع جره
برب لان اضافته حينئذ من اضافة الوصف الى غير معموله وهى اضافة محضة مفيدة للتعريف
اذا كان المضاف اليه معرفة ورب لا تدخل الا على النكرة قوله فيا رب يوم قد لهوت الى آخره
الآنسة غير النافرة التمثال بالمثناة الفوقية المكسورة في اوله وبالمثلثة في ثالثه الصورة
قوله ربما اوفيت في علم الى آخره كانهم جمعوا شمالا مثل جمال وجبال انتهى
قوله ولا يناسب واحدا منهما التقليل في الشرح ان الافتخار بالقليل قد يقع لا من حيث قلته
بل من حيث كونه عزيز المنال لا يوصل اليه الا بشق الانفس فقول المصنف لا يناسب الافتخار كليا
انتهى واقول ان المصنف لم يقل التقليل حتى يقال ان القليل قد يناسب الافتخار بغير جهة
قلته وانما قال التقليل ولا يخفى ان التقليل لا يناسب الافتخار وان كان القليل قد يناسبه
بغير جهة قلته قوله وابيض يستسقى الغمام بوجهه الى آخره ثمال اليتامى بكسر المثلثة كفايتهم

كفايتهم والبلطمة ما يعتصم به والارامل المساكين من الرجال والنساء وقبل هذا
البيت وما ترك قوم لا ابا لك سيدا يحوط الذمار غير ذرب مواكل ويحوط يحفظ
والذمار بكسر المعجمة ما يجب على الانسان حمايته والذرب بفتح المعجمة وسكون الراء
للتخفيف واصلها مكسورة الحاد من كل شىء والمواكل المتكل على غيره وفى التنقيح شرح
الجامع الصحيح وابيض لا يجوز ان يكون في موضع جر برب مضمرة لان قبله ما يمنع منه وهو
قوله وما ترك قوم لا ابا لك سيدا يحوط الذمار غير ذرب مواكل ومنهم من جوز في
ابيض الرفع والنصب انتهى وفى الروض الانف للسهيلى فان قيل كيف قال ابو طالب وابيض
يستسقى الغمام بوجهه ولم يره قط استسقى انما كانت استسقاءاته عليه السلام بالمدينة
في سفر وحضر وفيها شوهد ما كان من سرعة اجابة الله له فالجواب ان ابا طالب قد شاهد
من ذلك ايضا في حيوة عبد المطلب ما دله على ما قال روى ابو سليمن حمد بن محمد بن ابرهيم
البستى النيسابورى ان رقيقة بنت ابى صيفى بن هاشم قالت تتابعت على قريش سنو جدب
فبينا انا راقدة او مهومة ومعى صنوى اذا انا بهاتف يقول يا معشر قريش ان هذا النبى
المبعوث منكم هذا ابان نجومه فحى هلا بالحيا والخصب الا فانظروا منكم رجلا طوالا عظاما
ابيض له فخر يكظم عليه الا فليخلص هو وولده وليدلف اليه من كل بطن رجل فليشنوا
من الماء وليمسوا من الطيب وليطوفوا بالبيت سبعا فليستسق الرجل وليؤمن القوم
قالت فاصبحت مذعورة فاقتصصت رؤياى فما بقى ابطحى الا قال هذا شيبة الحمد وتنامت عنده
قريش ثم قال ارتقوا ابا قبيس فقام عبد المطلب واعتضد ابن ابنه محمدا فرفعه على عاتقه
وهو يومئذ غلام قد ايفع او قد كرب وقال اللهم ساد الخلة وكاشف الكربة انت عالم غير
معلم ومسؤل غير مبخل اللهم امطر علينا غيثا مريعا مغدقا فما راموا حتى انفجرت السماء
بمائها قوله لا رب مولود الى آخره يلد بسكون اللام وفتح الدال واصله بكسر اللام
وسكون الدال ثم خفف بسكون اللام فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح تخفيفا او بالضم
اتباعا للهاء والشامة نكتة سوداء في الجسم مخالفة للونه وفى الشرح ووصفها بالغراء
غير مناسب لان غراء تانيث اغر وهو الابيض وكذا وصفها بمجللة غير مناسب فان
معناه عامة بالتغطية وليس هذا شان الشامة وقد انشد الجاربردى هذا البيت وذى
شامة سوداء في حر وجهه مجللة لا تنجلى لزمان وحر الوجه ما بدا من الوجه انتهى
واقول الاغر اصله ما كان من الخيل في جبهته بياض ثم استعير للشريف والمشتهر حتى صار
عند العرب بمنزلة الحقيقة كذا قال التفتازانى ومعنى كون الشامة مجللة انها مغطية لجميع محلها

نعي الله معطوف
على سيد المنعوت
بترك وهو علطف
الصفات التى
موصوفها واحد

ليستحيث يظهر بعضه من اثنائه ... وعد المسند ... لهذا
المحدث في الجنى؛ قوله فسويق جبيل الى آخره فويق تصغير فوق والشامخ المرتفع
وقنة الجبل بضم القاف وتشديد النون اعلاه والكلال الاعياء قوله وكل اناس الى آخره
الدويهية تصغير داهية وهي الموت قال الجاربردي واجيب بان الداهية اذا كانت عظيمة
كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة وبان المراد ان اصغر الاشياء قد يفسد
الامور العظام فحتف النفوس قد يكون بالامر الصغير الذي لا يؤبه به انتهى وتمثيل المصنف
لجبيل ودويهية للتكثير؛ وتحقير رجيل للتقليل مبني على عدم الفرق بين التعظيم
والتكثير وبين التحقير والتقليل والا فالتصغير في جبيل ودويهية للتعظيم لا للتكثير على
ما قيل ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان والتكثير بحسب الكم تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات
والموزونات والمشبهات بهما وان التحقير بحسب انحطاط الشان والتقليل بحسب
الكم قوله وبينفرد رب يعني عن بقية حروف الجر المشهور بوجوب تصديرها
اورد على هذا ابو حيان قول الشاعر اماوي اني رب واحد امه قتلت فلا اسر
لدي ولا قتل والجواب ان المراد بتصديرها في كلام هي فيه وان كان ذلك الكلام
مبنيا على غيره الا يرى انما حرف نفي له صدر الكلام وانه يصح ان زيدا ما قام قوله وغلبة
حذف معداها المراد بمعدى رب الفعل الذي مجرورها مفعوله وفي الشرح المراد
بمعداها الفعل الذي تعديه كان يقال لك ما لقيت رجلا عالما فتقول في الجواب رب رجل
عالم اي قد لقيت قوله فمثلك حبلى قد طرقت الى آخره طرقت اتيت ليلا والمرضع الذي
لها ولد ترضعه ومتى ذكر مع الفعل يقال مرضعة نحو ارضعت فهي مرضعة والتمام بالمثناة
الفوقية في اوله جمع تميمة وهي التي تعلق على الصبي من العين او حول الصبي ثم له حول اي
سنة وانما خص المرضع والحبلى لانهما ازهد النساء في الرجال قوله بل بلد ذي صعد واكام
الصعد بضم المهملتين جمع صعود بفتح الصاد المهملة وهي العقبة وفي الصحاح الاكمة معروفة
والجمع اكم واكمات وجمع الاكم اكام مثل جبل وجبال وجمع الاكام اكم مثل كتاب وكتب وجمع
الاكم آكام مثل عنق واعناق وفي القاموس الاكمة التل من حجارة واحدة او هي دون
الجبال والموضع الذي يكون اشد ارتفاعا مما حوله وهو غليظ لا يبلغ ان يكون حجارة قوله وبانها
زائدة في الاعراب اي غير متعلقة بشيء كما هو شان الحروف الزوائد دون المعنى لافادتها
التقليل والتكثير وفي الشرح وهذا ينتقض بمثل لعل الله فضلكم علينا حيث تكون لعل حرفا جارا
فانها زائدة بالنسبة الى الاعراب حيث لا تعلق بشيء وهي مرادة من جهة المعنى وكذا لولا الا متناعية

لامتناعية الجارة للضمير عند سيبويه نحو لولاك ولولاي ولولاه لا تعلق بشيء ومعناها
مراد ثم مقتضى هذا الكلام ان لا تكون رب معدية للفعل فيناقض ذلك قوله اولا وغلبة حذف
معداها انتهى واقول لا ترد لعل الجارة عند عقيل ولا لولا الجارة للضمير عند سيبويه
لشذوذ الاول كما صرح به المصنف في اوضح المسالك ولعدم شهرة الثاني ولا منافاة بين
مقتضى كلامه هنا وبين قوله وغلبة حذف معداها على تفسيرنا معدى رب لما سبق ولما
المصنف في الباب الثالث في ذكر ما لا يتعلق من الحروف ان كون رب في نحو رب رجل
صالح لقيته او لقيت ليست لتعدية عامل قول الرماني وابن طاهر وان قول الجمهور هي
فيهما حرف جر معد وناقشهم في ذلك قوله وسن كسنيق الى آخره السن بكسر المهملة
هنا ثور الجبل والسنيق بضم المهملة وفتح النون المشددة وسكون المثناة التحتية
وفي آخره قاف جبل بعينه والسنم بضم المهملة وتشديد النون بقرة الوحش وفي الشرح
كان المراد بالمدلاح بالحاء المهملة الكثير العرق ولم اقف على هذا المعنى لهذه الصيغة وانما
رايت في القاموس ان دلح على وزن ضرب الفرس الكثير العرق والهجير شدة الحر
والنهوض بفتح النون صيغة مبالغة من النهوض بضمها قوله
قول ابي ذؤاد ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار
وابو دؤاد بدالين مهملتين اولاهما مضمومة وبينهما واو مخففة فالف هو ابو محمد بن سلام
الهمزة وتخفيف المثناة التحتية والجامل الكثير الجمال والمؤبل المطيع من الابل مع رعاته وقيل من حلل
الابل المعدة للقنية والعناجيج بالعين المهملة وجيمين جمع عنجوج كعصفور
والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها ولد الفرس قوله وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل
عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل قال التفتازاني المشهور المستقبل بفتح الباء اسم
مفعول لكن الاولى ان يقال المستقبل بكسر الباء فانه الصحيح وتوجيه الاول لا يخلو عن
حزازة انتهى وفي كلام المصنف نظر فانه لا تكلف على هذا القول لانهم قالوا ان هذه
الحالة المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل معها ربما المختصة بالماضي وعدل
الى لفظ المضارع وان كان المناسب حينئذ الماضي لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع
عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التاويل حرف السين
المفردة قوله ثم ولو سلم في الشرح لا محل للواو هنا والظاهر انها زائدة فان قلت لعلها
للعطف اي ثم لا نسلم انها في الآية للاستمرار ولو سلم فلا استمرار الى آخره قلت يلزم
عليه حذف المعطوف يعني المعطوف بثم بدون عاطفه وهو باطل واقول يمكن ان يقال ان

ان ثم هنا ليست للعطف بل لمجرد التدرج مما قبلها لما بعدها قوله بريدان
وكذا دأبه الدأب بفتح المهمله واسكان الهمزة وقد تفتح العادة والشان قوله اذ الاستمرار
انما يكون في المستقبل في الشرح قد يتوهم انتقاضه بنحو لو يطيعكم في كثير من الامر فان
الاستمرار فيه بالنسبة الى الماضي ولا انتقاض به واقول انما ذلك لان المراد بالمستقبل
الفعل المضارع قوله وزعم الزمخشري قال التفتازاني في مطوله دلالة السين على التأكيد
من جهة كونها في مقابلة لن قال سيبويه لن افعل نفي سافعل قوله ووجهه انها تفيد
الوعد بحصول الفعل اراد بالوعد مجرد الاخبار بالوقوع ولم يرد به المقابل للوعيد
قوله وقداو ماهو بالهمزة في آخره ومعناه اشار وفي الصحاح اومات اليه اشرت ولا يقال
اوميت سوف قوله على الخلف يعني المتقدم في السين المفردة حيث قال ولان مدة
الاستقبال معه اضيق منها معه خلافا للبصريين قوله وليس بمطرد قال التفتازاني في حاشية
الكشاف ونوقض بحذر فانه ابلغ من حاذر واجيب بان ذلك اكثري لا كلي وبان ما ذكر انما
ان يقع في البناء الانقص زيادة معنى بسبب آخر كالالحاق بالامور الجبلية مثل شره ونهم
وبان ذلك فيما اذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متحدى النوع في المعنى كالغرث
وغرثان وصد وصديان لا كحذر وحاذر يعني ان حذرا صفة مشبهة وحاذر اسم فاعل
وغرث وغرثان كلاهما صفة مشبهة سيء قوله ولا سيما يوما بدارة جلجل هذا عجز بيت
صدره الارب يوم صالح لك منهما ودارة جلجل اسم لغدير قوله فيه بالعفو
الى آخره فه بكسر الفاء امر من وفى يفي والهاء تنطق بها في الوقف دون الوصل فيكتب
قوله ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو لان الحال حينئذ مفردة والواو لا تدخل عليها
وفي الشرح ويمكن ان يجاب عنه بان سيا عند دخول الواو لا تكون منصوبا على الحال بل تكون
اسم لا التبرية والخبر محذوف والجملة حال واقول كلام الفارسي لا يشعر بالفرق بين ترك
مدخولة الواو وبينها غير مدخولتها بل كلام المصنف انما هو مبني على ذلك قوله ولوجب
تكرارها وذلك لانها اذا دخلت على مفرد خبرا او صفة او حالا وجب تكرارها كقوله لا شاعر
ولا كاتب ومررت برجل لا شجاع ولا كريم وجاء زيد لا باكيا ولا ضاحكا وفي الشرح ويمكن ان
يجاب عنه بانها لا تكررت معنى لا لفظا والتكرار اللفظي غير مشترط على ما ذهب اليه الزمخشري
في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة انه بمعنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه ذلك عندنا
ان قولك قام القوم لا سيما زيد في معنى قولك قاموا لا مساوين لزيد في حكم القيام
ولا اولى منه به وانما سووا ولى منهم بذلك لان المذكور بعد لا سيما اولى بالحكم انتهى اقول

واقول انما اكتفى الزمخشري بتكررها في الآية معنى لتفسير مدخولها بمتعدد فكانها تعددت
في اللفظ وذلك منتف في لا سيما زيد وعبارة الكشاف فان قلت قلما تقع لا الداخلة على
الماضي الا مكررة فما لها لم تكرر في الكلام الافصح قلت هي متكررة في المعنى لان معنى فلا
اقتحم العقبة فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا الا ترى انه فسر اقتحام العقبة بذلك
انتهى وستاتي هذه الآية وما فيها من الاقوال في بحث لا ان شاء الله تعالى قوله ووجهه
بعضهم بان ما كافة وان لا سيما تنزلت منزلة الا في الاستثناء في الشرح يقدح فيه اقترانها
بالواو ومعلوم انه لا يقال جاء القوم والا زيد والقول بزيادتها ضعيف انتهى واقول
لا يقدح فيه اقترانها بالواو لان مراد هذا القائل ان لا سيما مع الواو وبدونها تنزلت
منزلة اداة الاستثناء قوله وعلى هذا فيكون استثناء منقطعا وذلك ان الاستثناء
المنقطع كما صرح به بدر الدين ابن مالك هو الاخراج بالا او غيرها وبيد لما دخل في حكم دلالة
المفهوم قوله وعند سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب قال ابن مالك
وقد صرح سيبويه ايضا بانها بمعنى غير وذلك مستلزم لنفي الظرفية كما هي منتفية عن غير
فان الظرف في العرف ما تضمن في من اسماء الزمان او المكان وليس سواء كذلك فلا يصح
كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا نسلم لزومه الظرفية والشواهد قائمة على خلافه
نظما ونثرا قوله جاء الذي سواك هو بالنصب قوله او حالا لثبت اي معمولة له
قوله ما ان حراء مكانه حراء جبل على يسار الذاهب من مكة الى منى بينه وبين مكة
ثلاثة اميال يمد ويقصر ويؤنث على ارادة البقعة فيمنع من الصرف ويذكر على ارادة
الموضع فلا يمنع من الصرف وان مع معمولها فاعل لثبت مضمرا قوله ولا يمنع الخبرية قولهم
سواك بالمد والفتح يعني فتح الهمزة حرف العين المهملة عدا قوله ولم يحفظ سيبويه
فيها الا الفعلية قال ابن مالك وقد ثبت الجر فوجب القول بحرفيتها معه على قوله
يحن فتبدي ما بها من صبابة ... واخفي الذي لولا الاسى لقضاني
تحن فتبدي الى آخره تحن بالمهملة تشتاق والصبابة بفتح المهملة رقة الشوق والاسى
بضم الهمزة جمع اسوة بضمها ايضا تفعله من التاسي وبكسرها ايضا قوله اي لقضى علي
فحذفت وجعل مجرورها منصوبا في الشرح فان قلت لم لا يكون على هذا اسما ويكون
من حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه قلت لان القائل باسميتها يجعلها ظرفا
كفوق والظروف المكانية لا تحذف ويقام المضاف اليها مقامها الا قليلا مثل جلست
قرب زيد اي مكان قربه واقول كونه قليلا لا يمنع من حمل البيت عليه بل من حمل الآية
قوله وكذلك لاقعدن لهم صراطك اي على صراطك في الكشاف لاعترضن لهم على طريق الاسلام

هذا البيت لعروة بن حزام العذري من محبوبته عفراء

اسوة بكسرها ايضا ويسمى الصبر اسا بالضم وهو محتمل هنا واما الاسى بالفتح فهو الحزن ولا يصح ارادته هنا

كما تعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة و انتصابه على الظرف كقوله كما عسل الطريق الثعلب و شبهه الصحاح بقولهم ضرب زيد الظهر و البطن اى على الظهر والبطن قوله نحو لتكبروا الله على ما هداكم في الكشاف وانما عدّي فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمّنًا معنى الحمد كانه قيل و لتكبروا الله حامدين على ما هداكم و في الشرح و اعترضه المصنف في حواشي التسهيل بان هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا و المروة الله اكبر على ما هدانا و الحمد لله على ما اولانا فيأتي بالحمد بعد تعديته التكبير بعلى قلت المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني ثم قال و ايضا على الثانية ظاهرة في التعليل فكذا نظيرتها الاولى قلت قد يمنع ظهور شيء منهما انتهى ما في الشرح و في حاشية التفتازاني و في تقرير التضمين طرق اشيعها جعل الفعل المذكور حالا اي لتحمدوا الله مكبرين لكون ما تعلق به الجار و المجرور مذكورا قصدا و عكسه مثل لتكبروا الله حامدين و آثره يعني صاحب الكشاف لان التعليل بالتعظيم حال الحمد و جعله مقصودا من التعليم انسب من العكس لان الحمد انما يستحسن و يطلب لما فيه من التعظيم قوله السادس موافقة من منه قوله صلى الله عليه و سلم بني الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله و ان محمدا رسول الله و اقام الصلوة و ايتاء الزكوة و الحج و صوم شهر رمضان اي بني الاسلام من خمس و بهذا يحصل الجواب عما يقال ان هذه الخمس هي الاسلام فكيف يكون الاسلام مبنيًّا عليها و المبني لا بد ان يكون غير المبني عليه و لا حاجة الى جواب الكرماني بان الاسلام عبارة عن المجموع و المجموع غير كل واحد من اركانه قوله كقول حميد ابن ثور ابى الله الا ان سرحة مالك الى آخره السرحة الشجرة العظيمة والافنان جمع فنن بفتحتين وهو الغصن والعضاة بكسر العين المهملة جمع عضة او عضهة او عضاهة وهي شجرة عظيمة لها شوك قوله واما المراد تعلو و ترتفع في الشرح فضمن تروق معنى ترتفع فعدّاه بعلى و في الصحاح ان حميدا كنى بالسرحة عن امراة و اذا كان كذلك امكن ان يكون افنان العضاة كناية عن نسوة أخر فيصح اسناد الاعجاب اليهن فيبقى تروق على معناه من غير تضمين و يكون حينئذ للبت معنى صحيح انتهى ملخص الشرح قوله فوالله لا انسى الى آخره رُزئته اي اُصيبت به و قُوَيق بفتح القاف موضع ببلاد السراة و تعفو يذهب الاثر و الكلوم جمع كلم وهو الجرح قوله و تعلق على هذه اي التي للاستدراك والاضراب قوله والثاني من وجهي على ان تكون اسما بمعنى فوق حكى ابن قاسم خلافا في كونها في هذه الحالة معربة او مبنية و جزم ابن الحاجب بكونها مبنية قال لحصول مقتضى البناء و هو مشابهة الحرف في لفظه و اصل معناه قوله غدت

غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها تصل و عن قيض بزيزاء مجهل غدت نمن عليه بعد ما تم ظمؤها سدا اصدر بيت بحره تصل و عن قيض بزيزاء مجهل والظمو بكسر المعجمه و سكون الميم بعدها همزة ما بين الوردين للابل و تصل بكسر الصاد المهمله و فتح اوله اي تصوت بجوفها من شدة العطش و القيض بفتح القاف و سكون المثناة التحتية و في آخره ضاد معجمة القشر الاعلى من البيض و المجهل بفتح الميم و الهاء المفازة لا يهتدى فيها بعلم و قيض معطوف على المحذوف قوله في غير باب ظن و فقد و عدم الاصل في ذلك هو باب ظن و حملوا فقد و عدم على وجد لانهما ضدّاه و انما جاز في باب ظن و امتنع في غيره و وجب فيه تقدير مضاف هو النفس لان تعلق فعل الفاعل في غير باب ظن يكون غالبا بغير المفعول فلو كان فاعله و مفعوله ضميرين لشيء واحد لسبق الفهم الى المغايرة بينهما و تعلق فعل الفاعل في باب ظن بالمعلومات و المظنونات فقط و علم الانسان و ظنه بصفات نفسه اغلب من علمه و ظنه بصفات غيره فلم يسبق الى الفهم المغايرة فلم يحتج الى تقدير مضاف لانتفاء ما يقتضيه قوله و فيه نظر في الشرح هذا النظر ذكره الكون ايضا و قد يقال لا نسلم انما كان بمعنى شيء يصح حلوله في محل ذلك الشيء و اقول الدليل انه يصح حلوله ذلك الشيء انه بمعناه و لا يجهل التركيب ذكر ذلك ابن الحاجب في اصوله في الكلام على المرادف قوله و هذا كله الاشارة بهذا الى ما كان فيه مدخول على و فاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد و ما كان فيه مدخول الى و فاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد قوله و ليس كذلك فان مراده انه ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم الا و يريد هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليه في الشرح قدّر المصنف ما لا دليل في البيت عليه لانه قدّر لهم بعد قوله فاذكر و قدّر ثناءهم على قومه ليكون ذلك سببا لزيادة تهم اياه حبا لقومه و هو في غنية عن ذلك اذ يجوز ان يكون المراد انه اذا صاحب قوما فذكر قومه اي تذكرهم زاد هؤلاء القوم المصاحبون قومه حبا اليه لما يشاهد من انحطاط مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه و في الصحاح ذكرت بلساني و بقلبي و تذكرته و اذكرته بمعنى قوله و لا يحسن حمل ذلك على ظاهره الاشارة بذلك الى ما كان فيه مدخول على و فاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد و ما كان فيه مدخول الى و فاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد قوله قد بت احرسني الى آخره يضبحن بالضاد المعجمة والحاء المهمله يصوتن و الهام طير الليل الواحد هامة قوله لاه ابن عمك الى آخره و الاصل لله ابن عمك لله درّ ابن عمك فحذف اللام الجارة و التي هي اول الاسم الشريف و لفظ الدر و هو اسم في الاصل مصدر درّ اللبن يدر ثم اطلق على اللبن نفسه و الحسب ما يعدّه الانسان من مفاخر آبائه و في الشرح و يجوز في تحمد الرفع و النصب نحو ما تأتينا فتحدثنا اي و لا انت تكلمني

قال ابن سيده و اصل عنه و عليه زاد و الابان

الرمة والمراد بماء الصبابة الدمع قوله فلقد اداني الى آخره الدربة بمهملة على وزن صحيفة حلقة يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي وهي مهموزة قوله على عن يميني مرت الطير سنحا السنح بضم السين المهملة وتشديد النون جمع سانح كراكع وركع والسانح ما يمر من اليسار الى اليمين والبارح بالعكس والعرب تتفاءل بالاول وتتشاءم بالثاني قوله دع عنك نهبا صيح في حجراته هذا صدر بيت عجزه ولكن حديث ما حديث الرواحل اي اترك نهب المال واشتغل بالنساء التي في الرواحل قوله وقول ابي نواس بنون مضمومة وواو مفتوحة بلا همزة قوله كقولهم لا افعله عوض العائضين في الصحاح ويقال لا آتيك عوض العائضين كما يقال لا آتيك دهر الداهرين وفي حواشي التسهيل للمصنف انما قلنا بان عوض حالة الاضافة معرب لاتفاقهم على الفتح مع الاضافة واختلافهم فيه بدونها قوله مبنيا ان لم يضف لقطعه عن الاضافة في اللفظ دون المعنى في شبه الحرف في افتقاره الى غيره قوله رضيعي لبان الى آخره رضيعي لبان حال من الندى والمحلق في قوله تشب لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى والمحلق وقد تقدم شرحه في الباء المفردة والاسحم الداجي هنا الليل وقبل السحر والباء بمعنى في اي تحالفا في ظلمة الحشا وقبل الولادة وقيل زق الخمر وقيل الرماد اي تحالفا عند ذلك وفي الشرح لا اعرف احدا جعل الباء بمعنى عند فما ادري هذه العندية من اين جاءت واقول لعلها جاءت من مجازية الظرفية لانهما لا يتحالفان في نفس الزق ولا في نفس الرماد بل عنده وبقربه قوله فقيل ظرف ليفترق فان قيل انما يكون ظرفا ليفترق على القول بان لا ليس لها الصدر لا على القول بان لها الصدر مطلقا او اذا وقعت في جواب القسم وهو الصحيح اجيب بان عوض كما قال الرضي لكثرة استعماله في القسم مع ان معناه ابدا والبتة فيه من التاكيد ما يفيد فائدة القسم ولاجل افادته فائدة القسم قد تقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقترنا بحرف يمنع عمله فيما تقدمه نحو عوض لا تبتك وعوض ما آتيك انتهى وعلى هذا فعوض في البيت مقدم على عامله قائم مقام الجملة القسمية سان لتحالفا قوله حلفت بمايرات اي بدماء مايرات من مار الدم اذا ماج والانصاب جمع نصب بضمتين وقد يسكن ثانيه وهو ما نصب ليعبد من دون الله قوله ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت في الشرح يمكن تصحيح كلام ابن الكلبي بان يكون معنى قوله ان عوض قسم انه ساد مساد القسم وبناؤه حينئذ متجه لانه ظرف مقطوع عن الاضافة فان قلت

مالكي فكيف تسوق سنيا او ليس لك ملك فسياسة وعلى نصبه فالفتحة مقدرة وليس ذلك بضرورة وقد قرئ في الشواذ الا ان يعفون او يعفو الذي باسكان الواو من يعفو قوله وحكى الرماني عن ابي عبيدة ان احببت من احب البعير احبابا اذا برك فلم يثر في الكشاف احببت مضمن معنى فعل يتعدى بعن كانه قال آثرت حب الخير عن ذكر ربي او جعلت حب الخير مجزيا او مغنيا عن ذكر ربي وذكر ابو الفتح الهمداني في كتاب التبيان ان احببت بمعنى لزمت من قوله مثل بعير السوء اذ احبا وليس بذاك انتهى والهمداني باسكان الميم نسبة الى همدان قبيلة من قحطان قوله نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة في الشرح يحتمل ان يكون المعنى الا صادرا عن موعدة قوله والخامس مرادفة بعد في الشرح اطلاق القول بالمرادفة مشكل لانها كلمة بعد اسم بيقين فلو رادفتها عن لكانت اسما اذ لا مرادفة بين كلمتين من نوعين ولو كانت عن اسما لامتنع عد هذا المعنى من معاني عن الحرفية واقول ليس مراده بالمرادفة حقيقتها بل مجرد التوافق في المعنى لانه سيقول في حرف الواو وفي الواو الحالية ان الحرف لا يرادف الاسم قوله يحرفون الكلم عن مواضعه بدليل ان في مكان آخر من بعد مواضعه وذلك ان الآيتين الواردتين في امر واحد تبين احديهما الاخرى قوله لتركبن طبقا عن طبق في الشرح يحتمل ان يكون المعنى طبقا متباعدا في الشدة عن طبق آخر دونه قوله ومنهل وردته عن منهل في الصحاح المنهل المورد وهو عين ماء ترده الابل في المراعي وتسمى المنازل التي في المفاوز على طريق السفار مناهل لان فيها ماء وفي الشرح يمكن ان يكون معنى البيت وردته صادرا عن منهل آخر قوله واس سراة الحي الى آخره يقال آساه بماله مواساة اي اناله منه وفي الصحاح والسراة جمع سري وهو جمع عزيز وفي القاموس انه اسم جمع والحي بطن من البطون يجتمعون فيحمي بعضهم من بعض والرباعة بكسر الراء فتحها المصنف بالحمالة وهي ما يتحمل من دية وغيرها ونجوم الحمالة اقساطها المؤجلة وانما سميت اقساطه بالكتابة والحمالة نجوما لان العرب كانوا يجعلون الآجال في الديوان طلوع النجم فيقولون اعطيك حقك اذا طلع النجم الفلاني قوله الشاهد في الاولى في الشرح لا شاهد فيه لجواز التعلق بمحذوف اي يقبل التوبة صادرة عن عباده قوله بدليل فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الآخر في الشرح لو قال الآية تشير الى ان فيها المناسب لغرضه وهو لاقتلنك قال انما يتقبل الله من المتقين لكان حسنا واقول لا حاجة الى ذلك لان غرضه بيان تعدي التقبل بمن وهو بين في فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الآخر قوله الجزع الى آخره الجزع معروف والحمام بكسر المهملة الموت والتي من جنبيك نفسك قوله اعن ترسمت الى آخره في الصحاح الخرقاء صاحبة ذي الرمة

قوله وهو اسم صنم يابى ذلك قلت انما ياباه لو كان الضمير عايدا على عوض بقيد كونه ظرفا
سد مسد القسم وهو ممنوع بل هو عايد على عوض لا باعتبار هذا القيد بل باعتبار لفظه
فقط ويكون هذا من الاستخدام المذكور في البديع وهو ان يراد بلفظ احد معنييه
وبضميره المعنى الآخر انتهى قوله فعل مطلقا اي سواء اتصل بالضمير المنصوب او لم
يتصل قوله لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج فانه رايا عدم تصرف عسى وكونه بمعنى
لعل قال الرضي واتصال الضمير المرفوع بعسى يدفع ذلك الا ان يعتذر عنه بان الحاق الضمير
به لكونه شابه الفعل لكونه على ثلثة احرف كما قال ابو علي في ليس لما قال بحرفيتها قوله
ومعناه الترجي في المحبوب والاشفاق اي الخوف في المكروه قال سيبويه عسى طمع واشفاق
في المحبوب والاشفاق في المكروه انتهى وفي الصحاح عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع
والاشفاق عليه اذ لا يكونان الا في المجهول وقوله تعالى عسى ربه ان طلقكن للتحقيق لا للخوف
والاشفاق كما ان او في كلامه تعالى للابهام والتشكيك لا للشك قوله وقد جمعا في
قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم عسى الاولى
للاشفاق المخاطبين نظرا الى زعمهم وعسى الثانية لترجيهم قوله واجيب بامور احدها انه
على تقدير مضاف قال الرضي هذا تكلف اذ لم يظهر المضاف في اللفظ لا في الاسم ولا في الخبر
قوله ومثله ولكن البر من آمن بالله في الشرح هذه الآية تركيب واحد جزئي حذف
منه المضاف للقرينة وما نحن فيه كلي ينطبق على ما يكاد ينحصر من الجزئيات اذ ليس الكلام
في عسى زيد ان يقوم بخصوصه بل فيه وفيما شابهه قوله والثاني انه من باب زيد عدل
يعني الاخبار بالمصدر عن اسم الفاعل العيني وقال الكوفيون في ذلك ان المصدر بمعنى
اسم الفاعل وقال البصريون انه على تقدير ذو مضافة الى المصدر قوله والثالث
ان ان زايدة قال الرضي فيه نظر لان الزايد لا يلزم الا مع بعض الكلم ولزومه مطردا
في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد قوله وليس بشيء لانها قد نصبت ولانها لا تسقط
الا قليلا في الشرح اما الرد بالاول فانما يمشي على قول غير الاخفش واما هو يرى ان الزايدة
ناصبة واما الرد بالثاني فللخصمان يقول لم من زايد يلزم فلم يكن عدم سقوطه مونا
في زيادته انتهى واقول فيما نقلناه آنفا من كلام الرضي جواب عن هذا الثاني واما الجواب
عن الاول فظاهر قوله والقول الثاني انها فعل متعد بمنزلة قارب قال الرضي وفيه
نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا قوله وهو مذهب الكوفيين
قال الرضي قال الكوفيون ان نفعله محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال والذي ارى ان

ان هذا وجه قريب فيكون في نحو الزيدون عسى ان يقوموا فرجا ما كان بدلا من الفاعل
مكان الفاعل والمعنى ايضا يساعد ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد
ان يقوم توقع وترجى قيامه قوله ويرده انه يكون حينئذ بدلا لازما يتوقف عليه
فايدة الكلام وليس هذا شان البدل في الشرح لهم ان يقولوا اي مانع يمنع من وقوع
البدل لازما في بعض الصور مع مجي مثل ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور رب اذا كان
ظاهرا والبدل اولى بذلك لانه المقصود بالحكم قوله عسى الكرب الى آخره ذكر المصنف
في الباب الخامس ان فرج مبتدا ووراءه خبره والجملة خبر يكون واسمها ضمير يعود
الى الكرب ولا يجوز ان يكون فرج اسم يكون ووراءه خبرها لئلا يصير الفعل من
خبر عسى رافعا لاجنبي عن اسمها قوله اكثرت في العذل الى آخره العذل بالعين
المهملة المفتوحة والذال المعجمة الساكنة الملامة والالحاح بالمهملتين الملازمة قوله
عسى الغوير ابؤسا الغوير بمعجمة مضمومة وواو مفتوحة بعدها ياء التصغير ما لكلب
والابؤس بضم الهمزة بعد الموحدة جمع بؤس وهو العذاب او الشدة في الحرب
هذا المثل قالته الزباء لقومها عند رجوع قصير اليها من العراق ومعه الرجال وكان
الغوير في طريقه اي لعل الشر ياتيكم من جهة الغوير قوله والصواب انهما حذف فيه
الخبر اي يكون ابؤسا واكون صايما لان في ذلك ابقاء لهما على الاستعمال الاصلي قال
الرضي وقال بعضهم التقدير ان يكون ابؤسا وان اكون صايما وجاز حذف ان مع الفعل
مع كونها حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف
المصدر وابقاء معموله قوله عسى طي الى آخره قال الرضي السيرفي سنطفى قايمة عند
المتاخرين مقام ان تكونا للاستقبال والغلات جمع غلة وهي حرارة العطش والكلى
جمع كلية او كلوة بضم الكاف والجوانح الاضلاع قوله والثاني ان الخبر قد ظهر مرفوعا
في قوله فقلت عساها نار كاس الى آخره يعني ولو كانت ناقصة عاملة عملها واستعير ضمير النصب
مكان ضمير الرفع لم يرتفع الخبر بعدها وعسى في البيت جارية مجرى لعل والضمير اسمها ونار
كاس خبرها قال ذلك سيبويه وفي الشرح ويحتمل البيت وجهين آخرين ان يكون نار كاس اسم
عسى والضمير المنصوب خبرها فيكون مثل عسيت صايما والثاني ان يكون ضمير النصب نايبا
عن ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قايم على ما حكاه ثعلب واقول يلزم على الاول الاخبار
بالمعرفة عن النكرة واذا قلت عسى ان يقوم زيد احتمل الوجهين يعني نقصانه عسى وتمامها
لكن يكون الاضمار في يقوم لا في عسى فان اعتبر يقوم محتملا للضمير كانت عسى ناقصة وزيد

اسمها وان يقوم خبرها وان اعتبر خاليا عن الضمير كان زيد فاعل يقوم وعلى تامة مبتدأ
الا يقوم زيد وفى الشرح فان قلت قد حكموا فى باب المبتدا بمنع تقديم الخبر اذا كان فعله
فعلها مسندا الى ضمير مفرد عائد الى المبتدا مثل زيد قام فكيف ساغ هنا واسم على مبتدا اى الخ
قلت المسئلة مختلف فى اجازتها عند دخول الفعل الناسخ فمنهم من منع كما منع فى باب المبتدا ومنهم
من اجاز قال ابن عصفور وهو الصحيح قوله كما يقال من علوه هو سكون اللام وضم المهملة
اوكسرها قوله يا رب يوم لى لا اظلله الى آخره اظلله اظلل فيه فحذف الجار توسعا
واوصل الضمير بالفعل وارمض بفتح الاول والثالث اى اشتد حرا مضارع رمض يرمض
كعلم يعلم واضحى بفتح الاول والحاء المهملة مضارع ضحى بكسر الحاء اى برز للشمس قوله ولا وجه
لبنائه لو كان مضافا يعنى لا وجه لبنائه على الضم لان علة البناء فيه على الضم شبهه بالغايات
وهو منتف حالة الاضافة وفى الشرح بل له وجه وهو اضافته للمبنى كما مر فى سواك وسوائك
وغير واقول الاضافة الى المبنى مقتضية لمطلق البناء لا للبناء على الضم والواقع فى كل مبنى لاضافته
الى مبنى انما هو البناء على الفتح قوله والمعنى انه يصيبه الرمضاء من تحته وحر الشمس من فوقه
هذا بيان لحاصل المعنى فان اشتداد الحر من اسفل مسبب عن اصابة الرمضاء له والبروز
للشمس سبب لحر الشمس من فوقه قوله اقب من تحت عطم نصر فى القاموس القبب دقة الخصر
وضمور البطن قوله كجلمود صخر حطه السيل من عل هذا عجز بيت صدره مكر مفر مقبل مدبر
معا والمكر بكسر الميم وفتح الكاف من كر يكر والمفر بكسر الميم وفتح الفاء من فر يفر والجلمود بضم
الجيم الحجر العظيم الصلب والحط الالقاء من علو قوله وهى اصلها عند من زعم زيادة اللام
قال الرضى اللام الاولى زائدة عند البصرية اصلية عند الكوفية لان الاصل عدم التصرف فى الحروف
بالزيادة لان مبناها على الخفة والبصرية نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة
التاء فيها نحو لعلت قوله ومما بمنزلة حتى الضمير المثنى عايد الى لعل وكذلك الضمير فى بهما ولابهما
وجوابهما وعقيل بضم العين المهملة وفتح القاف قوله على صروف الدهر الى آخره الصروف بضم
المهملة الحوادث جمع صرف بفتحها والدولة بفتح المهملة وضمها الغلبة فى الحرب وقيل فى المال
بالضم وفى الحرب بالفتح واللمة الشدة والزفرات بفتح الفاء جمع زفرة بسكونها وهى ادخال النفس
بشدة وسكنت فاء زفرات للضرورة قوله وسياتى البحث فى ذلك يعنى فى الباب الرابع فى اقسام
العطف قوله لعل التفاتا الى آخره الرحم بضم الراء المرحمة قال الله تعالى واقرب رحما عند قوله
قال الحريرى لحن جملة قال الحريرى خبر مبتداء وقول المولدين بعض ولحن خبر مبتداء محذوف
والجملة منه ومن مبتدائه مقول قال ~~قوله وان يعرب يعنى بان وجد ما يقتضى المنع من الصرف~~

~~الحرف منع منه والاصرف قوله فيحكى اصلها فيقول مثلا اضرب فعل ماض بفتح الباء محكى~~
قال الرضى والاكثر الحكاية قوله اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك وفى الشرح عبارة ما فعله
ابن مالك انه حذف المضاف لقرينة فان قلت ما القرينة كونه عد هذه الكلمة فى الظروف
المكانية وجعلها منها ثم موافقة ابن مالك فى الخطا تكون عذرا له فى ارتكابه قوله وهو
ان لدن لا يكون الا فضلة بحله فيها على الشرح فان قلت يجوز ان يقال علم من لدن زيد بناء
على المفعول ونيابة الظرف عن الفاعل قلت المانعين نيابة الظرف غير المتصرف الاخفش
والجمهور على خلافه وعليه فلا نقض قوله وهى مبنية فى لغة الاكثر قيد به قيسا يعربونها
وبلغتهم جاءت قراءة من لدنه بضم الدال وكسر النون قال ابن الحاجب بنيت لدن كان
من اخواتها ما هو على حرفين وهو وضع الحروف فبنى للشبه الوضعى وحملت لدن عليه
قوله لدن شبت حتى شاب سود الذوائب هذا عجز بيت صدره صريع غوان راقهن
ورقنه والصريع المصروع على الارض والغوانى جمع غانية وهى التى غنيت بجمالها
وحسنها وراقه الشئ اعجبه والذوائب جمع ذوابة بدال معجمة وهمزة قلبوها
الجمع واوا كراهة وقوع الف الجمع بين همزتين قوله والنصب على التمييز فى السماع
انه تمييز عن لدن نفسها وكان وجهه ان مدلوله مبداء وقت مبهم فيفسر ذلك المبهم بغدوة
وفى شرح الرضى دال لدن قبل نون ساكنة بفتح وبضم وبكسر ثم قد تحذف نونه فشابهت
حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز
الحذف فصار لدن غدوة فى اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة تشبيها بالتمييز او تشبيها
بالمفعول نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا تكون الا منونة وان كانت معرفة اما تشبيها
بالتمييز واما لانا لو حذفنا التنوين لم ندر منصوبة هى ام مجرورة قوله ومبرمان هو
بفتح الميم واسكان الموحدة وفتح الراء لقب واسمه ابو بكر حرف الغين المعجمة غير قوله
ان فهم معناه اى معنى المضاف اليه وفى بعض النسخ معناها اى معنى الاضافة قوله وقولهم
لا غير لحن فى الشرح لا نسلم ذلك فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتابعه على ذلك شارحو كلامه
ومنهم المحققون وحكى الزمخشرى فى المفصل لا غير وليس غير قال الاندلسى واما لا غير فان
ابا العباس كان يقول انه مبنى على الضم مثل قبل وبعد واما ليس غير فكذلك الا ان غير
فى موضع نصب على خبر ليس واسم ليس مضمر لا مظهر لانها هنا للاستثناء وانشد ابن مالك
فى باب القسم من شرح التسهيل جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسأل
والعجب انه رحمه الله تعالى يصرح هنا بان هذا التركيب لحن ثم يستعمله كثيرا من كلامه وكان

متنده في التلخيص قول السيرافي فيما حكاه صاحب القاموس الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس ولو كان مكانها غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز ذلك مورد السماع انتهى قوله وقال ابن حروف يحتمل الوجهين يعني الاعراب والبناء قوله لان المعرف الجنسي قريب من النكرة يعني سواء كان اسما موصولا او معرفا باللام او بالاضافة وذلك لان المعرف الجنسي في المعنى كالنكرة وان كان في اللفظ كالمعرفة قال السفاقسي ورد بانه على خلاف ما عليه اصلهم ان المعرفة لا تنعت الا بالمعرفة والمراعى في ذلك اللفظ لا المعنى قوله ولان غيرا اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها لان المراد بها حينئذ غيرا معينا وقال ابن السراج ان غيرا يتعرف اذا كان المغاير واحدا نحو الحركة غير السكون قوله ويرده الاية الاولى في الشرح انما يرده لو اعترف اذ غيرا في الاية الاولى صفة والالفي الجائز ان نقول انه بدل قوله والثاني ان تكون استثناء قد استفدنا حرف الا الكلام على كون غير للاستثناء فليراجع ثمه قوله فيعرب باعراب الاسم التالي الا في ذلك الكلام وذلك لان الاسم الذي بعدها لما كان مشغولا بالجر لاضافتها اليه جعل الاعراب الذي كان يستحقه للاستثناء عليها قوله ويؤيده قراءة النصب وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي ووجه التأييد ان نصبه على الاستثناء ... في الشرح ولقائل ان يقول انما يكون النصب مؤكدا للبدل لو تعين كونه على الاستثناء وهو ممنوع لجواز كونه على الحال وهو كذا الوصف اذ الحال في المعنى صفة قوله الا حاج السبع اي القراءة السبع وفي بعض النسخ السبعة اي القراء السبعة قوله لانه لا وجه لها الا الوصف يعني وعلة حسنة منفودة وفي الشرح فان قلت لم لا يجوز كونها بدلا قلت لان النكرة اذا ابدلت من معرفة بدل كل وجب نعتها كما صرح به غير واحد والنكرة في الاية لم توصف فامتنع جعلها بدلا ولقائل ان يمنع فيه فقد قال الفارسي في الحجة يجوز ترك الوصف اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل نحو مررت بابيك خير منك وما في الاية من هذا القبيل قوله وعلى التشبيه بظرف المكان لاشتراكهما في الابهام قوله ابن الباذش هو بالباء الموحدة والذال المعجمة المكسورة والشين المعجمة من نحاة المغرب قوله لم يمنع الشرب منها الى آخره الضمير للناقة المتقدم ذكرها والاوقال جمع وقل بفتحتين وهو الحجارة او بفتح الاول وسكون الثاني وهو شجر المقل اوثمره قوله وذلك في البيت الاول اقوى لانه انضم فيه الى الابهام والاضافة لمبني تضمن غير معنى الا ... وتضمن الاسم معنى الحرف مقتض للبناء وفي الشرح وفيه نظر اما اولا فلانا لا نسلم فقد تضمن الا في البيت الثاني لان التفريغ فيه جائز وان كان موجبا اجراء له مجرى النفي كما في قوله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره

نوره واما ثانيا فلان تضمن معنى الحرف موجب للبناء لا مجوز له والبناء في البيت هو قبل الجائز لا الواجب بدليل انه روي بالضم قوله من مشكل التراكيب اشارة الى ان الاشكال في هذا البيت لتركيبه لا لمعناه قوله الحكمي بفتح المهملة والكاف هو ابو نواس قوله بدل لما اضيف اليه مرفوع يعني عن الخبر لما بكسر اللام وتخفيف الميم خبر مقدم وفي اضيف ضمير عايد على ما ومرفوع مبتداء مؤخر وقد حرفه بعضهم بفتح اللام وتشديد الميم فوقع في خبط قوله انا ابن جلا هذا اول بيت وهو متى اضع العمامة تعرفوني والثنايا جمع ثنية وهي العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور قوله اي انا ابن رجل جلا الامور اي كشفها وقيل انا ابن رجل جلا اي انكشف امره وقيل جلا هنا علم وحذف منه التنوين لانه محكي قوله تومي تكني الى آخره الضمير في يرمي الى الكبداء وفي قوله مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر والكبداء القوس التي يملأ مقبضها الكف قوله ابن الخشاب هو بمعجمتين وموحدة في آخره من نحاة بغداد المتاخرين قوله وهو ظاهر التعسف في الشرح يعني ان ارتكابه خارج عن طريق العرب المسلوك وانا اقول ان ثبت بطريق معتبر مجيء هذا المصدر المعين في كلامهم فلا نزاع في قوله ولا تعسف ليس في ذلك الا حذف المبتداء لقرينة وهو كثير مقيس وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو مسموع كثير كزيد عدل وان لم يثبت عن العرب استعمال ما سوي مصدرا فقد الاعتراض غير مقبول انتهى كلام الشرح واقول مراده بالتعسف كثرة الاعتبار ومخالفة الظاهر كحذف فيما نحن فيه وجعل ما سوف مصدرا لم يجعله بمعنى اسم الفاعل وكثيرا ما يستعمل التعسف في ذلك قوله من ابيات المعاني يعني من الابيات التي يسال عن معانيها قوله والجوابات الهامة بعيده للسوى في الشرح ويظهر لي وجه آخر وهو ان يقال المراد بالسوى العدل والانصاف لا معنى غير وهو امر ثابت في اللغة صرح به الجوهري وغيره فالمعنى لم يعدل عدله بعد غيره انتهى واقول يحتاج مع كون العدل بمعنى السوى الى تقدير مضاف حرف الفاء الفاء المفردة قوله احدها الترتيب وهو نوعان قال الرضي الفاء تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف اولا فان عطفت مفردا على صفة فقايدتها ان ملابسة المعطوف لمعنى الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة وان دخلت على الصفات المتتالية فان كان الموصوف واحدا فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها بل في مصادر تلك الصفات كقولك جاءني زيد الآكل فالنائم اي الذي ياكل فينام وان كان الموصوف غير واحد فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو تقدم الاقرب فالاقرب فالا فقه فالا قدم هجرة فالاسن وان عطفت

... في سنة سبع وسبعين وخمسمائة ببغداد

جمله على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقب مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل
نحو قام زيد فقعد عمرو **قوله** وذكري وهو عطف مفصل على مجمل قال الرضي الترتيب الذكري
ان يكون المذكور بعد الفا كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها سواء كان ما بعدها تفصيلا لما قبلها
او لم يكن نحو ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين ونحو واورثنا الارض
نتبوء من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فانا ذم الشيء ومدحه يصح بعد جرى ذكره انتهى
وبهذا تبين ان الترتيب الذكري ليس منحصرا في عطف الخاص على العام كما هو ظاهر كلام المصنف
قوله نحو فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه في الشرح في التمثيل بذلك نظر فان ضمير
عنها اما للشجرة او الجنة وعلى الاول فالاية مثال لما يفيد الترتيب المعنوي لان اخراجهما من الجنة
كان بعد الازلال عن الشجرة وعلى الثاني فان التفصيل الذي يفيده المعطوف والذي كانا
فيه هو الجنة اللهم الا ان يراد فاخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة فيكون حينئذ للتفصيل
بعد الاجمال والقول بان الاية على الاول للترتيب المعنوي ... اخراجهما مما كانا فيه هو
... **قوله** ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه
ومسح راسه ورجليه يحتمل ان يكون رجليه منصوبا باضمار غسل فيكون من عطف الجمل ولئن
يكون ... العطف على راسه فيكون اخبارا عن المسح على الخف **قوله** بين الدخول فحومل
هذا اخر بيت لامرئ القيس وهو قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول
فحومل والسقط بكسر السين المهملة وسكون القاف منقطع الرمل حيث يستدق واللوى
بكسر اللام والقصر رمل يلتوي والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل بفتح الحاء المهملة
موضع اخر **قوله** وهو في كل شيء بحسبه الا يرى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن
بينهما الا مدة الحمل قال الرضي اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني
المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى
الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدئ بعد نزول
المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجيء بالفاء ولو قيل ثم يصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا
قوله تعالى جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة
ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتداء
كل طور ثم قال ثم انشاناه خلقا اخر نظرا الى تمام الطور الاخير واستبعادا لمرتبة هذا الطور
الذي فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة **قوله** وفاء السببية لا يستلزم التعقيب
بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة في الشرح والحق ان الاصل

يعني ان الله انزل من السماء ما ... فتصبح الارض مخضرة

في الفاء السببية استلزام التعقيب وذلك لان السبب التام يستعقب مسببه من غير تراخ
ولو كان الفاء لا يدل على ذلك لم يحسن دخولها على الجزاء كما لم يحسن دخول ثم والواو ونعم
جزاء السبب قد يقع بينه وبين المسبب تراخ لعدم استكماله ما يقتضي وقوع المسبب
لكن اطلاق السبب على جزئه مجاز ومنه ان يسلم فهو يدخل الجنة اذ الاسلام ليس سببا
تاما لدخول الجنة بل لا بد من استمرار حكمه لمجموع وقوع الاسلام واستمرار حكمه هو
السبب التام لدخول الجنة انتهى واقول لا يريد النحاة بالسببية التي هي معنى الفاء
السببية التامة التي هي مجموع ما يتوقف عليه وجود المسبب وانما يريدون بها
اعم من ذلك سواء كان سببا نحو ان كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء او شرطا نحو
ان كان لي مال فانا احج منه او غير ذلك نحو ذكر ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة
قال الرضي الفاء التي لغير العطف لا يخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية
ويختص بالجمل ويدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن
جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعرفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية
قبل الفاء وجعل الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وفي
قوله فاخرج منها اي اذا كان عندك هذا الكفر فاخرج ثم قال الرضي وقد يجيء فاء
السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعده سببا لما قبله كقوله تعالى اخرج
منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى
كما ان الاولى تدخل على ما هو الجزاء في المعنى انتهى وفي تلويح التفتازاني لا يقال قوله تعالى
فاغسلوا وجوهكم دليل على كون الواو للترتيب لان الفاء للوصل والتعقيب فيجب
ان يكون غسل الوجه عقيب ارادة القيام الى الصلوة مقدما على غسل سائر الاعضاء
وحينئذ يجب الترتيب لعدم القائل بالفصل وهو انه يجب تقديم الوجه من غير ترتيب البواقي
ثم قال والجواب القاطع لاصل السؤال منع دلالة الفاء الجزائية على لزوم تعقيب مضمون
الجزاء لمضمون الشرط من غير تراخ وعلى وجوب تقديم ما بعدها على ما عطف عليه بالواو للقطع
بانه لا دلالة في قوله تعالى اذا نودي للصلوة الاية على انه يجب السعي عقيب النداء بلا تراخ
وانه لا يجوز تقديم ترك البيع على السعي انتهى وفي الشرح واستدلال التفتازاني باية
الجمعة غير متجه لان السعي يجب عقيب النداء وجوبا موسعا فلا يلزم ايقاعه على
الفور كما ان الظهر تجب في اول الوقت ولا يجب اداؤها فيه بل هو موسع الى اخر الوقت فكيف
يتجه هذا الاستدلال واقول ان قول التفتازاني للقطع الى اخره ليس استدلالا بل هو منع

على عدم دلالة
الفا الجزائية على
لزوم تعقيب
مضمون الجزا
لمضمون الشرط

لانه لا يجوز في الجدل وانما هو سند للمنع على ما لا يخفى على محصل وحسنه فكلام الشارح كلام
على السند وهو غير مسموع في الجدل قوله يا احسن الناس ما قرنا الى قدمه القرن الخصلة
المجموعة من الشعر وفي الشرح ويجوز ان تكون ما زائدة وقرنا منصوب على التمييز
والمغيا محذوف اي يا احسن الناس قرنا وما بعده الى قدم او على اسقاط الخافض
اي من قرن الى قدم قوله ومثله فيما قوفها في الكشاف وما هذه ابهامية وهي التي اذا
اقترنت باسم نكرة ابهمته ابهاما وزادته شياعا وعموما نحو اعطني شيئا ما او صلة للتاكيد
نحو فيما نقضهم ميثاقهم وانتصب بعوضة لانها عطف بيان لمثلا او مفعول ليضرب ومثلا
حال عن النكرة مقدمة عليها او انتصب مثلا وبعوضة على انهما مفعولان لانه يجري مجرى
جعل قوله وانت التي حببت شغبا الى آخره في الشرح شغب بشين وغين معجمتين على زنة
فلس منهل بين طريق مصر والشام وبدا بموحدة مفتوحة مهملة على مثال قفا وعصى
موضع بين مكة والشام قال ابو عبيد البكري في المعجم وهي قرية الزهري الفقيه قوله وبدا
معي غريب لاني لم ار من ذكره في الشرح من حق النحاة ان لا يذكروه مستندين الى انه لا يتم
ارادة الترتيب في البيت لاحتمال ان تكون الى فيه بمعنى مع او تكون متعلقة بمحذوف اي
مضموما الى بدا والبيت الثاني لا يدل على ارادة الترتيب في البيت الاول اذ من الجائز ان
يكون حبب المكانين حصل له في آن وامر بعد حلولها فيهما على الترتيب ولو سلم دلالة البيت
الثاني على الترتيب في البيت الاول لم يدل على دعواه لان الترتيب الواقع في الثاني انما هو بثم
لا بالفاء قوله اي التي صح هو بنون الموحدة الخفيفة قوله والبيت لابن زيابة هو بزاي
مفتوحة فمثناة تحتية مشددة فموحدة بعد الالف واسمه ابن النافع كما قال المصنف او اسمه
امه كما قال المصري والحارث هو ابن همام الشيباني قوله وذلك لانه يريد بالهف نفسي في
الشرح يعني وذلك الذي قدرناه من قولنا ان لا اكون قتلته فقتلته انما ارتكبناه لاجل انه يريد يا
لهف نفسي فاقام اياه مقام نفسه وفيه نظر فانه هذا التقدير يمكن مع جعل التلهف متعلقا
بابيه انتهى وفي حاشية التفتازاني الشعر لابن زيابة في جواب الحارث ابن همام الشيباني حين
قال ايا ابن زيابة ان تلقني لا تلقني في النعم العازب اي يا حسرة اي من اجل هذا الرجل
فيما حصل له من الاتصاف بهذه الاوصاف ويجوز ان يكون على قصد التهكم بمعنى انه لم يحصل
له تلك الاوصاف وبعده والله لولا قيته وحده لآب سيفا تابع الغالب ه اي معي فالتفت
للادعاء ظهور الغلبة له والبيت مع انه من الحماسة ومعناه على ما ذكرنا في الشرح يغلط
فيه فيقال زيابة هو الشاعر يظهر اللهف والحزن لاجل الحارث وبسببه او زيابة اسم ابي

واول كلام المصنف صحيح في اسناد الاول ما لسه الثاني على وجود المرتبة الاولى

الى الممجو او الممدوح والحارث اسمه انتهى قوله الثاني من اوجه الفاء ان تكون
رابطة للجواب قال الرضي الجزاء ان كان مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة
بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح
ان يقع شرطا فلا بد من رابطة واولى الاشياء الفاء لمناسبته للجزاء معنى لان معناه
التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك انتهى قوله وذلك حيث لا يصلح لان يكون
شرطا لمضيه لا الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا مجردا عن حرف استقبال او مضارعا
منفيا بلا يصلح للشرط وتكون الفاء فيه رابطة فلا يتجه قوله وذلك حيث لا يصح ان يكون
شرطا الا انه يريد الربط على سبيل الوجوب لان الربط في الصورتين المذكورتين على
سبيل الجواز اما بقوى الى المضارع المثبت داخلة في الجملة الاسمية بناء
على مذهب سيبويه انه خبر مبتدأ محذوف وسيذكر ذلك المصنف والمضارع المقرون
بلا داخل في الفعل المقرون بحرف استقبال بناء على ما ذكر ابن الحاجب من ان المضارع
المقرون بلا يدخل الفاء عليه اذا كانت لا فيه لنفي الاستقبال ولا تدخل عليه اذا كانت
لمجرد النفي وكل من الجملة الاسمية والمضارع المقرون بحرف استقبال لا يصلح لان يقع شرطا قوله
احدها ان يكون الجواب جملة اسمية لا يقال لهذا ينتقض بنحو قوله تعالى وان اطعتموهم
انكم لمشركون لانا نقول القسم مقدر قبل الشرط والجواب له ويجوز حذف القسم من غير
لام موطئة قوله نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير جرى المصنف هنا على
ما هو الظاهر والا فقد صرح في اواخر الباب الخامس بان المحققين ان نحو قوله تعالى من
كان يرجو لقاء الله فان اجل الله لآت تكون الجواب فيه محذوفا لان الجواب مسبب
عن الشرط واجل الله آت سواء وجد الرجاء ام لم يوجد وانما الاصل فليبادر العمل
فان اجل الله لآت قوله الثالثة ان يكون فعلها انشائيا اي فعل الجملة الواقعة جوابا
سواء كان ذلك الفعل انشائيا بنفسه نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني او بغيره نحو
ان اصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم فان يأتيكم انشائي لكونه جملة استفهامية وسواء ايضا كان
الفعل مذكورا كما مثل او غير مذكور نحو ان قام زيد فوالله لا قومن وان لم يقم زيد
فيا خسره رجلا وفي الشرح عدان من امثلة الجوابية الفعلية التي فعلها انشائي
وكان المناسب نظمها في سلك فاتبعوني وفلا تشهد معهم بحيث يذكر الكل نسقا واحدا
ويذكر فمن يأتيكم بما معين بعد الجمع والا فلا معنى للفصل بها بل الاولى المناسبة
واقول بل المناسب ان يذكر فمن يأتيكم بما معين في موضعه الذي ذكر

اسم استفهام

فيه ولا بد ان يعد الجميع كذا في المعلق فيه مذكور كما هو مذكور فيما قبله ولعيس مذكور قوله فان اهلكه اي لعقه الحنق بالمهملة الغيظ واللظى النار وتلتهب بالمثناة الفوقية لانه مسند الى ضمير اللظى وهي مونثة او بالمثناة التحتية على اكتساب المضاف ومولظى من المضاف اليه وموافقة التذكير قوله وانما دخلت في نحو ومن عاد فينتقم الله منه لسد برا الفعل خبر المحذوف هذا جواب سوال يرد على قوله انا الفا يكون رابطة للجواب حيث لا يصلح الجواب لان يكون شرطا وتقرير السوال ان هذا منقوض بالفعل المضارع المثبت الواقع جوابا فان الفاء تدخله وهو يصلح لان يكون شرطا وتقرير الجواب ان الفا حينئذ ليست بداخلة على المضارع وانما هي داخلة على مبتدا ذلك المضارع خبره فهي في الحقيقة داخلة على جملة اسمية والجملة الاسمية لا تصلح لان تكون شرطا وهذا مذهب سيبويه وقال المبرد لا حاجة الى ذلك قال ابن جعفر ومذهب سيبويه اقيس اذ المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر لمبتدا لم تدخل عليه الفا وقد سلف ان الفا نافع والتخفيف كلام الرضي فليراجع ثمة قوله وقد مر ان اذا المفاجاة قد تنوب عن الفا وهي حينئذ لا تجامعها وانما تجامعها اذا كانت مقوية وموكدة لها لا نائبة عنها قال الكشاف عند قوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا واذا هي اذا المفاجاة وهي تقع في المجازاة سادة مسد الفا كقوله تعالى اذا هم يقنطون فاذا جاءت الفا معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتاكد ولو قيل اذا هي شاخصة كان سديدا قوله وتقدم تاويله يعني في الفصل الذي عقده لخروج اذا عن الاستقبال وهو ان الوصية نائب عن فاعل كتب وللوالدين متعلق بها والجواب محذوف اي فليوص قوله ومنه خرسنة اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها قال ابن مالك تضمنت هذه الرواية حذف جواب ان الاولى وحذف شرط ان الثانية وحذف الفا من جوابها والاصل فان جاء صاحبها اخذها والا يجي فاستمتع بها قوله كذلك يربط شبه الجواب بشبه الشرط المراد بشبه الجواب ما كان مضمونه لازما لمذكور وبشبه الشرط ما كان مضمونه ملزوما للمذكور وذلك في المبتدا موصولا بفعل او ظرف او نكرة موصوفة بهما لان الموصول والموصوف كلاهما يشبهان الشرط والصلة والصفة كالشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفا قال الرضي وكان حق الموصول هذا الا يكون الا مبهما كاسم الشرط لكن يكون دخول الفا لتضمنه معنى الشرط جائزا كونه خاصا نحو ان الذين فتنوا المومنين والمومنات الاية فان المراد بها جماعة مخصوصة حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذلك كان حق الصلة ان لا تكون الا فعلا مستقبل المعنى كالشرط لكن لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان يكون مما تقدر معه الفعل

مما يعده فلا تضايقه حسد من الامور المناسبة

يعني قال صاحب

الفعل كالظرف وان لا تكون مستقبل المعنى نحو ان الذين فتنوا المومنين وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفا لكونه كالجزاء لكن لما لم يكن جزاء حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية قوله وقائله مخولان فانكح فتاتهم هذا صدر بيت عجزه واكرومة الحيين خلو كما هيا خولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة باليمن والفتاة الشابة وفي الصحاح والاكرومة بضم الميم من الكرم كالاعجوبة من العجب والمراد بالحيين حي ابيها وحي امها والخلو بكسر المعجمة وسكون اللام الخالية وكما هي خبر بعد خبر وما كافة قوله انت فانظر لاي ذاك تصير هذا عجز بيت صدره ارواح مودع ام بكور والرواح من زوال الشمس الى الليل والبكور مصدر بكر اي ذهب او اتى بكرة واسم ذلك الاشارة اعني ذاك مفرد في اللفظ متعدد في المعنى لانه اشار به الى متعدد ولذلك اضاف ايا اليه وهي انما تضاف الى متعدد قوله وقال ابن برهان تزاد الفا عند اصحابنا جميعا يعني البصريين لا انه منهم وبعني من عدا سيبويه لانه لا يقول بزيادتها قوله لا تجزعي ان منفس اهلكته الى اخره الجزع خلاف الصبر والمنفس بضم الميم وكسر الفا المال الكثير والفا الزايدة هي الثانية والاولى فا الجزاء لان الثانية لو كانت فا الجزاء والاولى هي الزايدة لزم تقدم معمول الجزا على فايه لان الظرف اعني عند ذلك معمول لاجزعي قوله وتاول المانعون خولان فانكح على ان التقدير هذه خولان وفي الشرح الفا على هذا للسببية لا للعطف لئلا يلزم عطف الانشا على الخبر قوله يحمل على ان التقدير انظر فانظر وفي الشرح والفا على هذا للعطف لا للسببية تاكيدا للاول لا موتاسيس والمعنى انظر نظرا عقيب نظر قوله والست الثالث مزوزه يجوز ان تخرج على حذف اما قال الرضي وقد يكون اما الكثرة الاستعمال نحو وربك فكبر مدرا فليذوقوه وبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفا امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به قوله وما بينهما معترض في الشرح ولا يمكن ان تكون الفا حينئذ زائدة لانه بصدد السعي فيما يرفع الزيادة ولا للعطف لانه يلزم عطف الانشا على الخبر وتقدم المعطوف على بعض المعطوف عليه فتكون رابطة الشرط محذوف والمجموع من الشرط والجزا معترض قوله او هذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه في الشرح وهو شبيه بالاشتغال في كونه منصوبا بمقدر دل عليه المذكور وليس من الاشتغال حتى يقال ان ما بعد الفا لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا او هو من الاستغال وقبله اما مقدرة اي اما هذا فليذوقوه قوله لما اتقى الى اخره الجرجر بكسر الجيم الجسم والضاحي البارز ويتذبذب يتحرك بينهما موجلة اي يذهب ويجي وفي الشرح ويمكن ان يكون الفا عاطفة على محذوف والتقدير ضربتها فتركت ضاحي جلدها قوله وفيه اجحاف

من نحو التخفيف

وروى ان منفسا والمعنى على الاولى اي اهلكه منفس وعلى الثانية اي اهلكه منفسا وفي الشرح

سوبجم بعدها حاء مهملة نعال اجحفته الفاقه اى افقرته ولم تدع له شيأ وفى الشرح
ووجه ما قاله المصنف ان اصل اما زيد ففاضل مهما يكن من شئ فحذفت جملة الشرط واقيم
اما مقامها فلو حذفت بعد ذلك لزم حذف على حرف وهو امر ليس بالسهل قال وهذا
لا ينتهض مانعا من الحذف بدليل جواز حذف حرف الندا نحو يوسف اعرض عن هذا مع ان
الاصل ادعوا فحذف فجعل حرف الندا نائبا منابه ومع ذلك لم يمتنعوا من حذفه انتهى قوله
وفيه بعد يعنى منجهة ان الزيادة خلاف الاصل قوله وعاطفة عند غيره والاصل تنبه فاعبد
اسم الشرح الظاهر انه ارتضى هذا الثالث فانه لم يقدح فيه بشئ وقدح فى الاول والثانى ولا
شك ان فى حرف المعطوف عليه مع تقدم المعمول على حرف العطف تعسفا واقول انما ارتضاه
لان الجميع قالوا بنظيره وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله كما قال الجميع فى الفا فى نحو اما زيدا فا ضرب
وفى الشرح ليس هذا قول الجميع لان منهم من يقول ما بعد حيز اما معمول للمحذوف مطلقا قوله
وعاطفة عند مبرمان يعنى حملا على المعنى والتقدير خرجت فجاءت قوله عند ابى اسحق
يعنى الزجاج صرح بذلك انما قال سمع الجنى الداك قوله ولا يحسن اسقاطها لتسهل دعوى
زيادتها فى الشرح ليس سر الزيادة وجواز السقوط تلازم فقد يكون الحرف لازما زائدا واقول
لو سلم دلالة كلامه على التلازم فانما يدل على التلازم بين حسن الاسقاط وسهولة دعوى
الزيادة لا بين الزيادة وجواز السقوط فليتأمل قوله وبعد فعندى فى الشرح بعد ظرف
مقطوع عن الاضافة مبنى على الضم معمول للمحذوف والتقدير اقول بعد نقل هذا الكلام تنبه
فعندى ان ابن الشجرى لمعمول القول المحذوف اى تنبه والفاء للسببية وهى هنا فصيحة
وبهذا نفهم توجه قول المصنف وبعد فعند سالنى قوله الم تسال الربع القوا فينطق
هل اخبرنك اليوم بيدا سملق والقوا بفتح القاف وبالمد وقد تقصر
الخالى الذى لا انيس به والسملق بفتح السين المهملة القاع الاملس الصفصف قوله ولو كانت
للسببية لنصب فى الشرح لا اسلم صحة هذه الملازمة فقد وقع الفعل مرفوعا مع تحقق السببية
كما فى قوله تعالى لا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم لكن الاكثر مع السببية النصب
واقول كلام المصنف انما هو على الاكثر قوله الشعر صعب الى اخره [illegible]
ويعلمه المنصوب للتسلم و[illegible] و[illegible] المنصوب للمتعدى
به وعلمه للذى والجنس قوله او مجازية فى الشرح كان ينبغى له ان يقول اولا احد
الظرفية مكانية كانت او زمانية وهى اما حقيقية مثل كذا او مجازية نحو كذا والا فالمجازية
ليست قسيما للمكانية والزمانية واقول فى العبارة حذف والتقدير والتحقى حقيقية اما

في الفؤاد من الارض عن منقطع الجبل صح

حقيقة مكانية او زمانية قوله او مجازية قسيم للحقيقية فان قيل الظرفية فى قوله تعالى
ان المتقين فى جنات ونهر حقيقة بالنسبة الى الجنات مجازية بالنسبة الى النهر فيلزم
استعمال فى حقيقة ومجازا فما وجهه عند القائل بمنع اجيب بانه يقدر مضاف مجازى
الظرفية شامل لهذين الظرفيتين اى فى نعيم جنات ونهر قوله نحو ولكم فى القصاص حيوة
فى الكشاف هذا الكلام فصيح لما فيه من الغرابة وهو ان القصاص الذى هو قتل وتفويت للحيوة
قد جعل مكانا وظرفا لها ومن اصابة محز البلاغة بتعريف القصاص وتنكير الحيوة لان المعنى
ولكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حيوة عظيمة وذلك انهم كانوا يقتلون بالواحد
الجماعة او نوع من الحيوة وهى الحيوة الحاصلة بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالقصاص
من القاتل قوله ومن المكانية يعنى الحقيقية ادخلت الخاتم فى اصبعى والقلنسوة فى راسى
الا انهما قلبا لان الخاتم والقلنسوة ظرف والاصبع مظروف لكن لما كان المناسب ان يتحرك
المظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار قوله لاصلبنكم
فى جذوع النخل قال الرضى فى هنا وفى قول الشاعر بطل كان ثيابه فى سرحة بمعنى على والاولى
انها بمعناها لتمكن المصلوب فى الجذع كتمكن المظروف فى الظرف قوله بطل كان ثيابه فى سرحة
هذا صدر بيت [illegible] وعجزه يحذى نعال السبت ليس بتوام والسرحة الشجرة
العظيمة ويحذى بالذال المعجمة اى يجعل لحذا اى نعلا والسبت بكسر المهملة جلود البقر المدبوغ
بالقرظ والتوام كل من الولدين اللذين فى حمل واحد ومعنى البيت انه شجاع طويل حتى كان ثيابه على شجرة
عظيم من طوله صح
ضخم تام القوى لانه لم يشاركه احد فى بطن امه قوله وتركب يوم الروع الى اخره
الروع الفزع والفوارس جمع فارس على غير قياس والاباهر جمع ابهر وهو عرق اذا انقطع
مات صاحبه وفى الصحاح وهما ابهران يخرجان من القلب ثم يتشعب منهما سائر الشرايين والكلى
جمع كلية او كلوة قال الرضى والاولى ان فى هذا البيت بمعناها اى لهم بصارة فى هذا الشان
قوله الا عم صباحا الى اخره صدر البيت من قصيدة لامرء القيس وفى الصحاح عم صباحا
كلمة تحية كانه محذوف من نعم بالكسر ينعم كما تقول كل من اكل يأكل فحذفت الهمزة والنون
تخفيفا وصباحا نصب على الظرف او التمييز عن النسبة والطلل ما شخص من آثار الديار والعصر
بضمتين وبضمة فسكون وبفتحه فسكون الدهر وفى الشرح لا معنى لقوله ثلاثين شهرا فى
ثلثة احوال متى اريدت البعضية اذ لا يكون الثلثون شهرا بعض ثلاثة احوال بل هو
بعض اربعة فاكثر فلا يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر معنى طائل وان كانت هى اول المراتب التى
يوجد فيها الثلاثون شهرا نعم يمكن ان يكون فى لابتداء الغاية لى اى ثلاثين شهرا ابتدائيتها من

الا اسراف الناس وملوكهم قال ابن سيده
وانما كانت فى هنا بمعنى على لانه معلوم ان ثيابه لا يكون فى داخل سرحة لان السرحة
لا تسع التستوى وهى كلها سرحه وليس هذا كذلك ولان فى الحبل لانه لا يكون
فى بطن اعواده وليس عاليا عليه انتهى صح

الوالج الاستعلا نحو صح

ثلاثة احوال اي من انقضائها فيكون المراد خمسة اعوام ونصفا وهو المعنى الذي ادعى فيه انه في المعنى مع لكن بطريق اخرى غير تلك **قوله** وفيه نظر في الشرح الضمير يرجع الى القياس او الى قول ابن مالك ووجه النظر ان المقيس عليه وهو فانظر بمن تثق لا يتعين الباء فيه للزيادة اذ يجوز كما مر ان تكون من استفهامية لا موصوله والكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدا مستفهما بقوله بمن تثق فلا حذف ولا تعويض **قوله** انا ابو سعد الى آخره دجا الليل يدجو اظلم والبرندج بمثناة تحتية مفتوحه فراء مفتوحة فنون ساكنة فدال مهمله مفتوحة فجيم الجلد الاسود وفي الشرح ولو جعل هذا البيت من قبيل التجريد نحو لهم فيها دار الخلد لامكن وعليه فلا زيادة ولا نقص ~~حرف~~ **القاف قد قوله** قد على وجهين حرفيه وسياتي واسمية قد مبتدا وعلى وجهين خبره وحرفيه مرفوع على انه خبر آخر واسمية معطوف عليه بناء على الياء في حرفيه واسمية للنسب ويجوز جرهما على البدل المفصل بناء على ان الياء فيهما للمصدرية اي الكون حرفا والكون اسما كالياء في الفاعليه والمفعولية بمعنى الكون فاعلا والكون مفعولا وفي الشرح ينبغي ان تضبط حرفيه واسمية بالرفع فيكون قد مبتدا اخبر عنها بخبرين متعاطفين ولا يضبط بالجر على ارادة بدل المفصل لان الحرفيه والاسميه لا يصح ان يفسر بهما المفصل الذي هو الوجهان اذ الوجه هو كونها حرفا او كونها اسما انتهى واقول بما ذكرنا تبين ان الرفع ليس متعينا وان الجر يصاحبه وفي كلامه تصريح بان الوجه هو كونها حرفا وكونها اسما وهو معنى كون الياء للمصدرية فليتامل **قوله** ومبنية تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها يحتمل ان يريد انه مجموع الامرين علة لبنائها وقد وان يريد ان كل واحد منهما علة لبنائها وفي الشرح وليس شبهها بقد الحرفيه في اللفظ موجبا لبنائها لا بد ان يضاف الى الشبه اللفظي الشبه المعنوي وهو مفقود هنا بدليل ان الى المرادف للنعمة معرب مع مشابهته لالى الحرفيه في اللفظ واقول المشابهة لقد في لفظها مشابهة لها في وضعها وهو كونها على حرفين والمشابهة بحرف في وضعه علة تامه للبنا وما ذكره من مشابهة الى بمعنى النعمة لالى الحرفية مردود بانه لا مشابهة بينهما في اللفظ لان الى الاسمية منونة بخلاف الى الحرفية ولو سلم فمشابهة الى الاسميه لالى الحرفيه مشابهة لفظيه غير وضعية لكونها على ثلثة احرف ومشابهة قد الاسمية لقد الحرفية مشابهة لفظيه وضعية لكونها على حرفين واعلم ان هذه مبتدا ويستعمل خبره وعلى وجهين في محل نصب على الحال ومبنية يجوز رفعه على انه خبر ثان ونصبه على انه بدل من محل على وجهين ولا يجوز جره على انه بدل مفصل من وجهين لان الياء فيه **قوله** ومعربة وهو قليل ظاهر كلام المصنف ان بناها على السكون

لان اصله متنوى اسم مفعول من البنا قلبت الواو ياء وادغمت في الياء لنسبه للمصدر صح

من وجهين صح

ما كان على وجه التأمين صح

الكثير واعرابها القليل **قوله** واحد وجهي البناء ما تقدم ووجه الاعراب ملازمتها للاضافة وفي الشرح بناؤها مذهب البصريين واعرابها مذهب كوفي وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تحتم البناء فما وجه الاعراب فان قلت ملازمتها للاضافة قلت لو صح ذلك دافعا للبناء لم تبن لدن وقد زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة انتهى **قوله** والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفي في الشرح لو كانت مرادفة لها كانت فعلا واللازم باطل ولا ادري لم جعلها بمعنى المضارع مع ان في مجيء اسم الفعل بمعناه كلاما وابن الحاجب يأباه وقد صرح ابن قاسم انها بمعنى كفى انتهى واقول لا نسلم الملازمة في قوله لو كانت مرادفة لها لكانت فعلا وسندا لمنع قول الرضي والذي حملهم على ان قالوا ان اسماء الافعال ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض قال وهي منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ انتهى ولو سلمت الملازمة فمراد المصنف بمرادفتها ليكفي انها دالة على ما يدل عليه يكفي لان اسماء الافعال تدل على ما يدل عليه نفس الافعال قال التفتازاني اسماء الافعال ان كل لفظ وضع بازاء معنى اسما كان او فعلا او حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم او الفعل او الحرف كما يقول في قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فيجعل كلا من الثلثه محكوما عليه لكن هذا وضع غير قصدي لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضعت لها اسماء اخر غير الفاظها يطلق ويراد بها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها اسماء الافعال فاستجب اسم موضوع بازاء لفظ استجب او ما يراد فيه من صيغ طلب الاستجابة لكن لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في الاعلام المذكوره بل المقصود به استجب الدال على طلب الاستجابه حتى يكون امين مع انه اسم لا استجب كلاما تاما بخلاف استجب الذي هو اسم لا استجب الذي هو امر ولما كانت اسمية اسماء الافعال مبنية على هذا التدقيق ذهب بعض النحاة الى انها اسماء للمصادر السادة مسد الافعال فان جعلها اسماء للافعال قصر للمسافة قال الا انهم احتاجوا الى الفرق بينها وبين المصادر السادة مسد الافعال سيما التي لا افعال لها حيث بنيت هذه واعربت تلك انتهى **قوله** قدني من نصر الخبيبين قدي يروى الخبيبين بكسر الموحدة قبل علامة الجمع على انه جمع خبيب وهو

تغليب فان المراد به خبيب ابن عبد الله ابن الزبير وابو ... عبد الله ابن الزبير وعمه
مصعب ابن الزبير وقال ابن السكيت المراد به ابو خبيب ومن كان على رايه ويروى الخبيبين
على صيغة المثنى والمراد به ابو خبيب وابنه خبيب قوله عددت قومي الى آخره في الصحاح
الطيس الكثير من الرمل والماء وغيرهما ويحتمل انه اسم فعل لم يذكر مفعوله فاليا للاطلاق
والكسر للساكنين في الشرح هكذا وقع لغيره وهو مشكل فان حرف الاطلاق حرف مد يتولد
من اشباع حركة الروي فلا وجود له الا بعد تحريك الروي فاذن لم يلتق ساكنان باصله
واقول هذا الاشكال مبنى على ان الساكنين في كلام المصنف هما الدال واليا التي للاطلاق
وليس ذلك بمتعين لجواز ان يكون مراده بالساكنين الدال والتنوين لا اسما الا فعال قد تنون
للتنكير فكسرت الدال من قد لالتقائها ساكنة مع التنوين وحذفها اليا للاطلاق كما في الشرح
وانما القول في ذلك ما قاله سيبويه في باب وجوه القوافي في الانشاد ونصه واعلم ان
الساكن والمجزوم يقعان في القوافي ولو لم يفعلوا ذلك لضاق عليهم ولكنهم توسعوا بذلك
فاذا وقع واحد منهما في القافية حرك وليس الحاقهم اياه الحركة باشد من الحاقهم حروف
المد ما ليس هو فيه ولا يلزمه في الكلام ولو لم يفعلوا الا بكل حرف فيه مد لضاق عليهم ولكنهم
اتسعوا فاذا حركوا واحدا منهما صار بمنزلة ما لم تزد فيه الحركة فاذا كان كذلك الحقوه حروف
المد فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان الا في القوافي المجرورة حيث احتاجوا الى حركتهما كما
انهم اذا اضطروا الى التحريك في التقاء الساكنين كسروا فلذلك جعلوها في المجرورة حيث
احتاجوا اليها كما ان اصلها في التقاء الساكنين الكسر ولو كانت في قواف مرفوعة او منصوبة
كان اقوى انتهى كلام سيبويه قوله اخالد قد والله اوطات عشوة الى آخره في الصحاح
يقال قد اوطاتني عشوة بفتح اوله وضمه اي امرا ملتبسا وذلك اذا اخبرته بما اوقعته به
في حيرة او بلية قوله فقد والله بين لي عناي الى آخره الوشك بفتح الواو وضمها وسكون
المعجمة السرعة والصرد بضم الصاد المهملة وفتح الراء طائر معروف قوله افد الترحل الى آخره
افد بالفاء المكسورة والدال المهملة ويروى ازد بالزاي مكان الفاء وكلاهما بمعنى قرب ودنا
والركاب بكسر الراء وتخفيف الكاف الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من
لفظها والجمع ركب مثل كتاب وكتب وتزل بضم الزاي مضارع زال يزول بمعنى ذهب
واستحال قوله اذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل انه متوقع لـ...
لـ... بل ان يقول ان التوقع وان استفيد من ... مستقبل
ليس معنى وضعيا للمضارع فيقتضي ان يصلح اله ... الله علم

قوله واما الماضي فلانه لو صح اثبات التوقع لها بمعنى انها تدخل على
ما هو متوقع لصح ان يقال لـ لا رجل بالفتح انها للاستفهام لانها لا تدخل الا جوابا لمن قال
هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص آخر كما ان الماضي بعد قد متوقع
كذلك لقائل ان يقول بعد تسليم الملازمة لا نسلم بطلان اللازم فانه لا مانع من ذلك
نعم اتفق انه لم يقل بذلك احد وفي الشرح وهذه الملازمة التي لا يتم الرد بها على الخصم
لانه يقول انها دخلت على الفعل الماضي دالة على انه كان متوقعا قبل الاخبار كما صرح به المصنف
وحسن منع الملازمة ظاهر لانه لا يلزم من اثبات التوقع لقد باعتبار دلالتها عليه وافادتها
له واقعا من غير المتكلم بها اثبات الاستفهام للا بمجرد دخولها على مستفهم عنه من جهة
اخرى مع كونها غير دالة على الاستفهام البتة انتهى واقول المراد اثبات الاستفهام للا
عند ... كما قال المصنف فالملازمة تامة قوله والثاني تقريب الماضي من الحال
قال الرضي اذا دخلت قد على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه في بعض
المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا
عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما توقعه ومنه
قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيه اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتقريب والتوقع
وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط نحو ان تقول قد ركب زيد لمن لم يكن متوقعا ركوبه
انتهى وفي الشرح مثل المصنف للتقريب في حواشي التسهيل قد قامت الصلوة ثم قال ولا
افهم هنا معنى التقريب قلت بل هو متحقق مفهوم فان اخبار المتكلم بالاقامة بان الصلوة
قد قامت معناه ان قيام الصلوة الذي كان منتظرا قد قرب وقوعه من زمن الحال الذي
تكلم فيه بكلمات الاقامة ضرورة انها انما تقال بقرب الدخول في الصلوة لا في حالة الدخول
فيها فهذا معنى ظاهر مكشوف لا وجه للتوقف في فهمه قال والذي افهمه هنا معنى التحقيق
مبالغة كانه قيل قد تحقق فعل الصلوة ووقع فاشرعوا فيها تنزيلا لما احتمعت اسبابه
منزلة ما قد حصل البتة قلت وهذا معنى يمكن اعتباره الا انه فيه مجازا وهو خلاف الاصل
انتهى ملخص الشرح ~~واقول قد ... نقلناه من كلام الرضي معنى تقريب الماضي من الحال~~
~~... قد قامت الصلوة ... بذلك ... الرضي بقوله~~
~~... المصنف في حواشيه ... ان معنى قد قامت الصلوة~~
~~ان قيام الصلوة الذي كان منتظرا قد قرب وقوعه من زمن الحال ... معنى تقريب~~
~~الماضي من الحال ... تقريب المستقبل من الحال~~ فتامل قوله احدها انها لا تدخل

ذكرها
مضاف
لمخاطبه وقوعا
حال المخبر عنه

على ليس وعسى ونعم وبئس لا تصلح للحال يعني بحسب الاستعمال لا بحسب الصيغة فلا منافاة بين هذا وبين قوله ان صيغتهن لا تعين الزمان **قوله** ولا يتصرفن فاشبهن الاسم في الشرح فيه نظر لان عدم التصرف ليس امرا لازما للاسم فقد يتصرف كالصفات المشتقة من المصدر واقول مراده بالاسم هنا ما يقابل المشتق لا ما يقابل الفعل والحرف

قوله الثاني وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضي الواقع حالا لتقربه من الحال فتحصل المقارنة بين الحال وعاملها واعترض على هذا بان قد تقرب الماضي من الحال الذي هو زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل لا تقربه من الحال الذي هو لفظ يبين هيئة الفاعل او المفعول به وحينئذ فكيف يجب في وقوع الماضي حالا بالمعنى الثاني دخول قد عليه المقربة من الحال بالمعنى الاول ليحصل المقارنة بين الحال وعاملها بل ربما تبعد قد الماضي عن المقارنة كما في قولنا جاني زيد في السنة الماضية وقد ركب وقد اجاب السيد بان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة الثلاثة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى زمان التكلم كما في معانيها الحقيقية وليس ذلك بمستبعد فقد صرحوا في بحث حتى يكون الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى زمن التكلم فعلى هذا اذا قلت جاني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجي متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها فاذا ادخلت عليه قد قربته من زمان المجي وفهم المقارنة بينهما وكانت ابتداء الركوب كان متقدما على المجي لكنه قارنه دواما انتهى **قوله** حلفت لها بالله الى اخره في الصحاح فجر اي فسق وفجر اي كذب وحديث بمعنى محادث كعشير بمعنى معاشر والصالي الذي يستدفي بالنار **قوله** اذ المراد في الاية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين في الشرح لا نسلم ان المراد ذلك اذ يجوز ان يكون المراد بالحكم علينا في ارضك وذلك قريب من حال تكلمهم بذلك واقول حلفهم يدل على ما قال المصنف لان حكمه عليهم في ارضه ظاهر جلي لا فايدة في الحلف عليه **قوله** والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه في الشرح واما البيت فليس المراد ان يوهم كان قريبا من مجيئه لان في ذلك تنفيرا لها من قربه اذ يوهم الرقباء متى كان في ابتدائه كان مستثقل فهو يشك ان يذهب بادنى محرك والمراد ان النوم تعدد زمنه بحيث صار ثقيلا متمكنا انتهى واقول كان النوم في ابتدائه يكون مستثقلا اذا كان بعد التعب بالنهار والسهر بالليل كما هو عادة العرب لهم الشيخ وقوله والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه ليس منافيا للدعوى لان عصفور وانما ينافيه ان يوهم قبل مجيئه

بمجيئه بالقرب منه ولعل المصنف انما قيل مجيئه بالتضعيف فيفيد غرضه ولكن لم اقف عليه في شيء من النسخ انتهى واقول اراد المصنف بقوله قبل مجيئه القبلية القريبة لانه ذكر هذا القول في مقابلة القول بان القبلية بعيدة وذلك قرينة على ما قلنا **قوله** الرابع التكثير قاله سيبويه وقول الهذلي قد اترك القرن الى اخره القرن بكسر القاف المكافي والمصفر بضم الميم وفتح الفاء صاد التوت الاحمر وفي الصحاح بمثلثتين ولا تقل التوث يعني بمثناة في اوله ومثلثه في اخره انتهى وفي حاشية النسخة نقلا عن مغنى قال بعض الاعراب من كرخ بغداد ذي الرمان والتوث واعترض على المصنف بان سيبويه لم يقل هذا وانما جوزه ابو حيان عليه معارضا لفهم ابن مالك عنه وسبق ابا حيان الى ذلك الزمخشري واما نص سيبويه فهو واما قد فجواب لقوله لما يفعل ثم قال وتكون بمنزلة ربما وانشد قول الهذلي قال ابن مالك اطلاقه القول بانها بمنزلة ربما موجب للتسوية بينهما في التقليل والصرف الى المضي واعترضه ابو حيان فقال لم يبين سيبويه التي فيها قد بمنزلة ربما ولا يدل ذلك على التسوية في كل الاحكام بل يستدل بكلام سيبويه على نقيض ما فهمه ابن مالك وهو ان قد بمنزلة ربما في التكثير فقط ويدل عليه انشاد البيت لان الانسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل القلة والندرة وانما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة فيكون قد بمنزلة ربما في التكثير **قوله** قد اشهد الغارة الى اخره اشهد احضر والغارة الخيل المغيرة وفي القاموس اغار على القوم غارة واغارة دفع عليهم الخيل والشعواء بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة والمد الفاشية المتفرقة وجرد بالجيم تابعة اجرد اي رقيقة ومعروقة اللحيين بالعين المهملة والقاف قليلة لحمهما واللحيان بفتح اللام منبت اللحية من الانسان وغيره والسرحوب بضم المهملتين الطويلة على وجه الارض **قوله** قد في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل ان واللام في الاسمية المجاب بها في افادة التوكيد في الشرح الذي يظهر ان يقال اللام وقد الوافعتان في الفعلية التي يجاب بها القسم مثل ان واللام في الاسمية الواقعة جوابا للقسم والا فكيف يكون وحدها مثل ان واللام جميعا واقول بعد تسليم امتناع ان يفيد حرف في التاكيد ما يفيده حرفان انه لا يريد ان قد مثل مجموع ان واللام كما توهمه الشارح وانما يريد انها مثل كل واحد منهما على الانفراد وذلك ظاهر **قوله** وقد مضى القول بالتقليل في الاولى يعني قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه وذكر انه مضى في المعنى الثالث انها للتقليل المتعلق **قوله** والتقريب والتوقع في مثل الثانية يعني قوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت ولما لم تتقدم له

و هو الحاصل

لعلها او معنى

هنا

بعد تسليم انهم كانوا رقبا

بلغ

نومهم قبل مجيئه

الجهة

توقع فی هذه الاية بخصوصها وانما تقدم له ذلک فی مثلها وهو قوله تعالی لقد ارسلنا نوحا
قال فی مثل الثانیة قوله السادس النفی لما کان هذا المعنی لم یقل فیما سبق ولها ستة معان
وذکره معنی سادسا بعد ذکر الخمسة لاجل افادته وبطرد ذلک قول الحنفیة فی اصولهم
اصول الشرع ثلثة الکتاب والسنة والاجماع والاصل الرابع القیاس وقالوا انما قد ذکر
لکون الثلثة الاول اصولا مستقلة مثبتة للاحکام والقیاس اصل من وجه لاستنباط
الحکم الله ظاهرا دون وجه لکونه فرعا للثلاثة لابتنائه علی علة مستنبطة من موارد الثلاثة
قوله وهو ان یکون کقولک للکذوب هو رجل صادق یعنی انه مثله فی اطلاق اللفظ علی
ما یقابل معناه قوله والحق بالمجاز فاستریحا لانه لا استریحا جواب لسا ئلک الذی
فی المصراع الاول وهو سائلک منزلی لبنی تمیم فیکون جوابا للنفی المعنوی لا نظیره
نجواب النفی منفی واستریحا مثبت لا منفی بمعنی. وفی الشرح ولقائل
ان یقول لا نسلم ان الفعلین قوله فاستریحا منصوب بل هو مرفوع موکد بالخفیفة
موقوفا علیها بالالف وتاکید مثل هذا بالخفیفة والثقیلة جائز فی الضرورة وافوله فی
قوله مرفوع مسامحة فان الفعل المضارع اذا باشرته نون التوکید مبنی والحلف فی
الذی لم تباشره الشرح فان قلت فما وجه النصب ان قیل به فی البیت کما فعل المصنف
فان القول بانه بنفس الفاء مذهب کوفی وهو لا یرتضیه فکیف یخرج علی طریق البصریین قلت
یجعل النصب بان مضمرة علی قولها ولبس عباءة وتقر عینی والمعطوف منظور فیه الی المعنی
کانه قال ولیکون لحوقی بالحجاز فاستراحتی ویحتج القراءة ایضا علی ان الفعل منصوب بان
مضمرة وهی وصلتها فی محل خفض عطفا علی الحق انتهی قوله فقط ویختص بالنفی یعنی فی الکثیر الشایع
والا فقد وردت فی الاثبات علی سبیل القلة من ذلک قول بعض الصحابة قصرنا الصلوة فی
السفر مع رسول الله صلی الله علیه وسلم اکثر ما کنا قط وامنه قوله والثانی ان تکون
بمعنی حسب فی حواشی التسهیل ولم تسمع منهم الا مقرونا بالفاء وهی زائدة لازمة عندی
وکذا اقول فی قولهم فحسب ان الفاء زائدة انتهی وفی المطول ان قط من اسماء الافعال
بمعنی انته وکثیرا ما تصدر بالفاء تزیینا للفظ وکانه جزاء شرط محذوف وفی کتاب المسایل
لابن السید وانما صلحت الفاء هذه لان معنی اخذت درهما فقط اخذت درهما فاکتفیت به
محل فیه الفاء عاطفة حرف الکاف قوله لحکایة سیبویه کما انه لا تعلم فتجاوز الله عنه لان
ما فیه لا تکون مصدریة لانها لا توصل بان المفتوحة ومعمولیها وفی الشرح ویحتمل ان ما فی
هذا المثال مصدریة وان وما بعدها فاعل لثبت مقدرا والفاء عاطفة علی محذوف ای

ای لاجل ثبوت عدم علمه سامحه الله فتجاوز عنه وحرف التعلیل متعلق بالمحذوف
لا بما بعد الفاء لئلا یلزم تقدم ما بعدها علیها وانما قلنا ذلک محافظة علی عدم زیادة
الفاء لان سیبویه لا یری بزیادتها قوله ای اعجب ضبط فی النسخ المعتبرة بصیغة المضارع
ویجوز ان یکون فعل امر وقدره ابن الحاجب تعجب بصیغة الامر قوله ومنها ما یعنی
الکاف التعلیلة بما المصدریة ظاهره فی قوله تعالی واذکروه کما هداکم قوله واجاب
بعضهم یعنی عن ان قوله تعالی واذکروه کما هداکم من اقتران الکاف التعلیلیة بما
المصدریة وقال ان الکاف فیه للتشبیه لا للتعلیل وهو وضع الخاص وهو الذکر والهدایة
موضع العام وهو الاحسان والاصل واحسنوا کما احسن الله الیکم ثم عدل عن
ذلک الاصل الذی هو واحسنوا کما احسن الله الیکم الی
خصوصیة المطلوب وهو الذکر والهدایة قوله وما ذکرناه فی الایتین یعنی قوله تعالی
کما ارسلنا فیکم رسولا وقوله تعالی واذکروه کما هداکم قوله وطرفک اما جئتنا
فاحبسنه الی اخره فی الصحاح الطرف العین ولا یجمع لانه فی الاصل مصدر وهو مرفوع علی الابتداء
وجملة الشرط والجزاء خبره ولا یجوز نصبه بمحذوف مفسر باحبسنه لان الفعل المؤکد
لا یعمل فی المتقدم وما لا یعمل لا یفسر عاملا قوله ونصب الفعل لشبهها بها ای لشبه
الکاف بکی فی المعنی وفی الشرح یلزم علی هذا اعمال عامل الاسم فی الفعل وهو عندهم ممنوع واقول
لیس هذا بلازم علی ما وقع فی نسخة الشارح وهو ونصب الفعل لشبهها بها فی المعنی ولا
علی ما فی بعض النسخ وهو ونصب الفعل بعدها لشبهها بکی فی المعنی لان کلا منهما لا یقتضی
ان النصب بالکاف لظهور تعلق بها بشبهها لا بالنصب ولیس ایضا بلازم علی ما فی بعض النسخ
وهو ونصب الفعل بها لشبهها بکی لان نسبة نصب الفعل الی الکاف التعلیلیة کنسبة نصبه
الی اللام التعلیلیة وهی نسبة مجازیة باعتبار ان النصب بان مضمرة بعدها قوله
واعلم اننی الی آخره النشوان السکران والحلیم الذی عنده اناة وهو خبر المبتدا
وما عطف علیه محذوف ای کما انت قوله اخ ماجد الی آخره هذا البیت انشده
ابن جنی والاخ هو والمضارب جمع مضرب وهو قدر شبر من طرف السیف
فان قیل کیف قال مضارب ولیس للسیف الا مضرب واحد اجیب بانه علی اعتبار ان
کل جزء من المضرب مضرب علی سبیل المبالغة قوله وانما یصح الاستدلال بهما اذا لم
یثبت ان ما المصدریة توصل بالجمل الاسمیة ذهب السیرافی والاعلم وابن خروف
وابن مالک الی جواز وصلها بالجملة الاسمیة وذهب سیبویه والجمهور الی عدم ذلک

قوله وحتملها قوله كما بدانا اول خلق نعيده لا باس بالتعرض للآية من اولها فنقول انتصب يوم على المفعولية لاذكر مقدرا او على الظرفية للا يحزنهم او لتتلقيهم او على الحالية المقدرة من العايد المحذوف في توعدون والطي ضد النشر او المحو من قولك اطو عني هذا الحديث والسجل الصحيفة وللكتاب اي للكتب فيه او لما يكتب فيه وقرئ السجل كالدلو وقرئ السجل كالعتل وهما لغتان فيه وقيل السجل ملك يطوي كتب اعمال بني آدم اذا دفعت اليه وقيل كاتب كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم والكتاب على هذين القولين اسم للصحيفة المكتوب فيها وما في كما بدانا كافة او مصدرية واول خلق مفعول لما بدانا او لفعل يفسره نعيده او ما موصوله والكاف متعلقة بمحذوف يفسره نعيده اي نعيد مثل الذي بداناه واول خلق ظرف لبدانا او حال من ضمير الموصول المحذوف ووعدا مصدر موكد لنعيده لانه وعد بالاعادة قوله ولا يكون مثل توكيدا لكذلك لانه ابين منه اي لان مثلا المضاف الى نحو الحجر ابين من كذلك لان اسم الاشاره وهو المضاف اليه الكاف مبهم بحسب اصل الوضع لانه موضوع لكل ما يصح اليه الاشارة والمضاف اليه لمثل فهو قولهم لا ابهام فيه وفي الشرح ان الضمير انه ابين ان عاد الى مثل اقتضى ان التاكيد لا يكون ابين دلالة على المقصود من الموكد فيمتنع مثل قولك شرب زيد عقارا خمرا ولا يمنع هذا احد وقولنا كون الخمر ابين من العقار ليس بحسب الوضع كما نحن فيه وانما هو بحسب عدم علم المخاطب بمعناه الموضوع له ومراد المصنف انما هو البيان وعدمه بحسب اصل الوضع قوله كما لا يكون زيد من قولك هذا زيد يفعل كذا توكيدا لذلك الاشارة بذلك الى كون التاكيد هذا المثال ابين من الموكد واللام فيه للتعليل لا متعلقة للتوكيد اي لاجل ان التاكيد هنا ابين من الموكد امتنع ان يكون زيد من قولك هذا زيد يفعل توكيدا لان العلم ابين من الاشارة وفي الشرح قد يمنع ان امتناع نحو هذا زيد يفعل لما ذكره ويقال انما امتنع لان هذا تاكيد لفظي وهو اعادة اللفظ بعينه او تقويته بمرادف له وهذا زيد ليس كذلك فان زيدا ليس لفظ هذا ولا مرادفا له واقول لا فرق في المعنى بين ما قال الشارح وما قال المصنف لان عدم المرادفة بينهما ليس الا لان اسم الاشارة مبهم بحسب الوضع وزيد معين بحسبه والا فالمستعمل فيه لفظ الاشارة هنا هو نفس ما وضع له لفظ زيد قوله ولا خبر المحذوف اي ولا يكون كذلك خبر المحذوف لما يؤدي اليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله في الشرح ان اراد انه لا يكون ارتباط اصلا فليس كذلك لان الارتباط بحسب المعنى حاصل وذلك بان يجعل مثل قولهم مفعول قال الذين من قبلهم وكذلك خبر مبتدا محذوف اي الشان كذلك ثم استونف بقال الذين من قبلهم بيانا وتفسيرا للشان وان اراد انه لا يكون ارتباط لفظي

فلا يضر مع حصول الارتباط المعنوي انتهى قوله فتلوم المحال وهو اسناد المثل الى المعتاد الخ في حاشية العضد لان النفي يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد احد يدل ظاهرا على ان لزيد ابنا وان كان يحتمل ان يكون نفي المثل له بناء على عدمه وقد كانت تمحيح كون هذا الكلام ظاهرا في اسناد مثله تعالى كيف وتنقيصه والاولى نفي مثله قطعي قوله وقيل الكاف في الاية غير زائدة ولكنه من باب الكناية وبينوا الكناية فيها بوجهين احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخ زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لابد لاخ زيد من اخ هو زيد فنفي هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفي ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود وثاني الوجهين ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه حينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وبين قوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من فايدتها وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته قوله وقيل الكاف اسم موكد بمثل في الكشاف ولكن ان تزعم ان كلمة التشبيه كررت للتوكيد وفي الشرح يلزم عليه اضافة الموكد الى التاكيد وقد جعلوا منها اضافة اسماء الزمان المبهمة في نحو حينئذ ويومئذ قوله فصيروا مثل كعصف ماكول هذا بيت من مشطور السريع الموقوف والعصف ورق الزرع وفي صحيح البخاري قال الحسن في قوله تعالى فجعلهم كعصف ماكول اي كزرع قد اكل حبه وبقي تبنه قوله يضحكن عن كالبرد المنهم هذا من مشطور الرجز المكشوف وقبله بيض ثلث كنعاج جم والبيض جمع بيضا والمراد بالنعاج هنا بقر الوحش وكثيرا ما يشبه بها النساء في العيون والاعناق والجم بضم الجيم جمع جما وهي التي لا قرون لها والبرد حب الغمام والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الميم الثانية الذايب قوله فجوزوا في نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع وزيد مخفوضا بالاضافة مبتدا وقع في الكلام الفصيح وهو وهو سبق قلم والاسد مخفوضا بالاضافة قوله ما يرتجي وتخاف جمعا الى آخره جمع فعل ماض والالف التي في آخره للاطلاق وفاعله مستتر عايدا الى الممدوح ويرتجى وتخاف مبنيان للمفعول وما يرتجى مفعول جمع وفي الشرح واعلم ان الذي يعتقده الحرفية مثل العجبي الذي كزيد لانه شايع

فصيح ولو كانت الكاف فيه اسما لم يكن كذلك كما تحذف صدر الصلة مع غير اي لا يقع فصيحا الا
اذا طالت الصلة ولا طول هنا واما البيت فالصلة فيه طويلة فلا يتعين الحرفية **قوله**
وهذا تخريج للفصيح على الشاذ لان وقوع الكاف مع مخفوضها صلة فصيح وحذف صدر الصلة غير
اي شاذ والاشارة الى اجازة ابن مالك ان يكون الكاف مع مخفوضها نصبا فا و مضافا اليه
على اضمار مبتدإ صلة للموصول **قوله** وكما بيات لكما يؤي تقبن قبله لم يبق من آي
بها تحلين غير رماد وخطام كنفين وغير وتجادل او ودين الآي جمع آية وهي العلامة
وتحلين من حليت الرجل وصفت حليته والخطام الزمام والكنف بكسر الكاف وسكون النون
وعاء يجعل فيه الراعي اداته [illegible] اصله وقد سكنت التاء ثم ابدلت دالا وادغمت في الدال
بالجيم والذال المعجمة المنتصب مكانه لا يبرح والصاليات الحجارة المحترقة ونؤي تغين بالمثناة
تحتية مضمومة فهمزة مفتوحة فمثلثة ساكنة ففا اي يجعلن اثافي للقدر وجاء به على الاصل
المرفوض نحو يؤكرم **قوله** ولا للما بهم ابدا دوا هذا عجز بيت صدره فلا والله لا يلفى
لما بي **قوله** وحرف معنى حروف المعاني هي الموضوعة المقابلة للاسماء والافعال واما
التي تتركب منها الكلمات فتلك تسمى حروف المباني **قوله** ومعناه الخطاب وهي اللاحقة لاسم الاشارة
اللغة الفصيحة في هذه الكاف ان يراعى بها حال المخاطب في التذكر والتانيث والافراد والتثنية
والجمع [illegible] لغة اخرى وهي افرادا لكاف مفتوحة في الاحوال
كلها فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه على مطلق الخطاب فقط وفيها لغة ثالثة وهي
الافراد مع الفتح في التذكير ومع الكسر في التانيث **قوله** هذا هو الصحيح الاشارة بهذا الى كون
الكاف مع الضمير المنفصل حرف خطاب لا الى مجموع ما تقدم لان الكاف في اسم الاشارة حرف باتفاق
فلو كانت الاشارة بهذا الى مجموع ما تقدم لافاد الكلام ان في الكاف مع اسم الاشارة قولا
بانها غير حرف واحترز بالصحيح عن مذهب الخليل ان اللواحق في الضمير المنفصل اسما اضيف اليها
ايا فهي في محل جر وعن مذهب الزجاج والسيرافي ان ايا اسم ظاهر واللواحق مضمرات اضيف
اليها ايا فصار كان اياك بمعنى نفسك وعن قوم من الكوفيين ان الضماير هي اللواحق واياد عامة
لها ليصير بسببها منفصلا وعن قول آخرين منهم ان اياك واياه واياي بكمالها اسماء ولا تركيب
فيها **قوله** والنجاءك بنون مشددة وجيم مخففة وهمزة قبل الكاف **قوله** وارايتك بمعنى
اخبرني يختار المصنف انه منقول من رايت بمعنى علمت لا بمعنى ابصرت قال لان زيدا في قولك
ارايت زيدا ما صنع مفعول اول وما صنع مفعول ثان قال وهذا من الاشياء المنقولة الى
الانشاء وقال الرضي انه منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت قال كانه قيل اذا ابصرته

وصاليات

الكلمات

ممدودة مصدر نجوت منه كالنجو بالاستعمال اسم فعل للامر منه

ابصرته وشاهدت حاله العجيبة او عرفتها اخبرني عنها فلا تستعمل الا في الاستخبار عن
حالة عجيبة قال وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به نحو ارايت زيدا ما صنع
وقد يحذف نحو ارأيتكم ان اتاكم عذاب الله وكم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولا بد سواء
اتيت بذلك المنصوب او لم تات من استفهام ظاهر او مقدر يبين الحال المستخبر عنها قال
ولا محل للجملة المتضمنة معنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر عنها او
لما قلت كانه قال عن اي شيء من حاله تستخبر فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه ما صنع
انتهى **قوله** والكاف فاعل لكونها المطابقة للمسند اليه ان كان مذكرا فهي مذكرة وان
كان مؤنثة وان كان مثنى فمثناة وان كان مجموعا فمجموعة والتاء في الاحوال كلها مفردة مذكرة
قوله ويرده صحة الاستغناء عن الكاف نحو ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى ارايت ان
كان على الهدى او امر بالتقوى ارايت ان كذب وتولى والفاعل لا يصح الاستغناء
عنه الا عند الكسائي **قوله** وانها لم تقع قط مرفوعة في الشرح اما بطريق الاصالة فمسلم
ولكن لم لا يجوز ان تكون مرفوعة بطريق النيابة عن ضمير رفع كما يقول الاخفش في لولاك
واقول وقوعها بطريق النيابة مبني على قول الاخفش في لولاك لا يلتزم الجمهور والكلام انما
هو على مذهبهم **قوله** وقد يلحق الفاظا اخر شذوذا كقولك ابصرك زيدا وليسك
زيد قائما ونعمك الرجل زيد وبئسك الرجل عمرو وكقولهم كلاك بفتح الكاف وتشديد
اللام **قوله** لسان السوء تهديها الى آخره في الصحاح اللسان جارحة الكلام وقد يكنى به
عن الكلمة والرسالة فيؤنث حينئذ فمن ذكر قال في الجمع السنة كحمار واحمرة ومن
انثه قال السن كذراع واذرع وحينئذ بكسر الحاء المهملة من الحين بفتحها وسكون المثناة
التحتية وهو الهلاك **قوله** كقراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا هي بالمثناة الفوقية وفتح
السين **قوله** كي يحيون الى آخره يحيون بميلون والسلم بكسر المهملة وفتحها الصلح
وتبرت مبني للمفعول من تاءرت القتيل وبالقتيل قتلت قاتله واللظى النار والهيجا
الحرب يمد ويقصر وجملة ما ثبرت قتلاكم حال من فاعل يحيون وجملة لظى
الهيجا تضطرم حال من قتلاكم **قوله** اردت لكيما ان تطير بقربتي هذا صدر بيت
عجزه فتتركها شنا ببيداء بلقع وتطير تذهب سريعا مستعار من طيران الطير والقربة
بكسر القاف معروفة والشن بفتح المعجمة القربة الخلق والبيداء بفتح الموحدة والمد الارض
القفر بيداء اي يهلك من يدخل فيها والبلقع الارض القفر الذي لا شيء فيها **قوله** ولا يظهر
الا بعد كي الا في الضرورة جعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعد كي قليلا **قوله** فقالت

ارايت زيدا

لان المسند اليه

اللحي

الكل الناس الى آخره المانح المعطي من منحه يمنحه بفتح النون في الماضي وفتحها وكسرها في المضارع
وكل الناس مفعول اول للمانحا ولسانك مفعول ثان له وتغسو بالغين المعجمة اي تخرج
قوله فاوقدت ناري الى آخره الضمير في داخله للدخول المفهوم منه وفي البيت
متعلق بداخلا والضمير في خارجه للبيت والجار والمجرور خبر عن الضمير المرفوع وداخله
خبر ثان قوله واخراج ما الاستفهامية عن الصدر في الشرح فقد ذهب بعض الى انه ما لا
يلزم صدريتها ونقل عن ابن المرحل المغربي انه صنف في ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد
لمجيئها غير صدر وقال ابن مالك في التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح وفي قولها ماذا شاهد
على ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا تفارق وجوب التصدير فيعمل فيها ما قبلها رفعا
ونصبا وجرا فالرفع كقولهم كان ماذا والنصب كقول ام المؤمنين رضي الله عنها اقول
ماذا واجاز بعض العلماء وقوعها تمييزا كقولك لمن قال عندي عشرون عشرون ماذا انتهى
قوله كم على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى اي عدد في الشرح على وجهين خبر
اول وخبرية مرفوع على انه خبر ثان واستفهامية مرفوع عطفا على هذا الخبر الثاني ولا
يصح فيهما الجر على ان يكونا من بدل المفصل وقد تقدم الكلام في مثله واقول يرد انه
تقدم عند قول المصنف قد على وجهين حرفيه وتقدم لنا نحن ايضا هناك انه يجوز فيهما الجر
على ان يكونا من بدل المفصل بان يكون الباء للمصدرية لا للنسب قوله ويشتركان في خمسة
امور الاسمية والابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير اما الاسمية
فلجرهما بالحرف والاضافة نحو بكم درهما اشتريت وغلام كم ملكت واما الابهام فلانهما
موضوعان للعدد المبهم واما الافتقار الى التمييز فلابهامهما واما البناء فلشبههما بالحرف
في الوضع واما لزوم التصدير على غير الجار حرفا كان او اسما في الاستفهامية ظاهر وفي الخبرية
لانها لانشاء التكثير فوجب لها صدر الكلام كما وجب لرب قوله وان قدره اهلكنا فلا تسلط
له في المعنى على البدل في الشرح اذ لا معنى لقولك اهلكنا انهم اليهم لا يرجعون والاعتراض مبني على
حرف واحد وسوان كلمة كم بمفرده كما هي المبدل منه واذا كان مراد هذا القائل ان المبدل منه
هي جملة كم اهلكنا قبلهم من القرون لا كم وحدها طاح الاعتراض وغاية ما في الامر انه عبر عن الكل
بالجزء الذي هو صدر معتنى به والقرينة عدم استقامة الكلام على ارادة هذا الجزء بعينه
قوله الرابع ان تمييز الخبرية مفرد او مجموع اما افراده فلمشابهة كم للمائة والالف في الدلالة
على الكثرة وممیزهما مجرور مفرد واما جمعه فليكون تصريح بما يدل على الكثرة قوله كم ملوك
باد ملكهم الى آخره باد هالك والسوقة بضم السين المهملة خلاف الملك يستوي فيه الواحد

اي وهو داخل في البيت دخوله صح

كم

الواحد والجمع والمذكر والمؤنث فقوله سوقة شاهد على جمع التمييز وقوله نعيم شاهد على
افراده قوله كم عمة لك يا جرير وخالة الى آخره الفدعا بسكون الدال المهملة من الفدع بفتحتين
وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم الى انسيهما او هو المشي على
ظهر القدم او ارتفاع اخمص القدم حتى لو وطئ الافدع عصفورا ما اذاه او هو عوج في
المفاصل كانها قد زالت عن مواضعها واكثر ما تكون في الارساغ خلقة والرسغ كالمفصل
مفصل ما بين الساعد والكف وما بين الساق والقدم والانسي بكسر الهمزة وسكون النون قال
ابو زيد هو الايسر من كل شيء وقال الاصمعي هو الايمن وقال كل اثنين من الانسان مثل الساعدين
والزندين والقدمين فما اقبل منهما على الانسان فهو انسي وما ادبر منهما عنه فهو وحشي
والعشار بالكسر جمع عشراء وهي الناقة التي اتى عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة
اشهر والمعنى ان كثيرا من عماتك وخالاتك من جملة خدمي على كره مني لانهن تستعمل في الضر
نحو علي يهما الكتسبت قوله ولا يكون تمييزها الاستفهامية الا مفردا خلافا للكوفيين في الشرح
وجه قول البصريين على ما قال ابن الحاجب وغيره انها لما كانت كناية عن العدد جعلت كناية
عن وسطه وهو من احد عشر الى مائة لانها لو جعلت كناية عن احد طرفي العدد لكان تحكما
ووسط العدد مميزه منصوب مفرد واعترضه الحديثي بان حمله على الوسط دون غيره ايضا
تحكم قال والوجه ان يقال كم الاستفهامية لما كانت مقدرة بعدد قرن بهمزة الاستفهام
اشبهت العدد المركب فافرد مميزها ونصب كمميزه انتهى ملخص الشرح واقول اعتراض
الحديثي لزومه الحمل على الوسط تحكم فيه لان عدله عن الطرفين ووجه من كل منهما
قوله والخامس ان تمييز الخبرية واجب الخفض وذلك على الاضافة حملا لكم على ما هي مشابهة
له من العدد وقال الفراء على تقدير من لانه لما كثر دخول من على مميز الخبرية جاز تركه لقوة الدلالة
عليه قوله محسد يجوز في الممیز فيهما النصب وهو الكثير اما النصب فظاهر واما الجر
فليتطابق كم مع مميزها في الجر كاين قوله ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما
دخله التركيب اشبه النون الاصلية في الشرح انظر قوله لان التنوين بماذا يتعلق فان كان
بجاز وهو الظاهر فهذا الفعل قد ذكرت علته اولا بقوله ولهذا فما هذه الثانية والعامل لا يتعدى
الى مفعولين من نوع واحد الا بالاتباع ويمكن ان يكون الثاني بدلا من الاول اتى به لانه ادل
على المقصود من الاول انتهى واقول ليس الثاني تعليلا لجواز الوقف بالنون حتى يتكلف
له بجعله بدلا من الاول وانما هو تعليل لتعليل جواز الوقف بتركيب كاين من كاف التشبيه
واي المنونة فليتامل قوله ويوافق كاين كم في خمسة امور الابهام والافتقار الى التمييز قال

عسلي الرواية ... ورواية ... صح

الجواب عن ... الوسط صح

كاين

واحد صح

الرضي التمييز بعد كذا وكاين يمنع الاصل عن الكاف لا عن ذا واي كلمة مثلكم رجلا لا كل بين في كذا
رجلا وكاين رجلا ان مثل العدد المبهم من اي جنس هي ولم تبن العدد المبهم فاي في الاصل كان
معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه
اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كلمة من لا تنوين تمكن فلذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين
لا صورة له خطا انتهى قوله اطرد الياس الى آخره تقال طرد يطرد كقتل يقتل
والياس القنوط والرجاء بالمد الامل فقصره الشاعر للضرورة وآلم فاعل
من آلمه يالمه وجعه قدر قوله وكاين لنا فضلا عليكم الى آخره قال الرضي وقال
يونس هو اسم فاعل من كان وقال المبرد انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوهما صيغة فاعل
فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء اي صارت عينا وحذفت احدى اليائين وبقيت
الاخرى لاما وقال الخليل الياء الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها
موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخرة
بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص انتهى كذا قوله الثاني ان تكون كلمة
واحدة مركبة من كلمتين وذا على هذا القول وعلى القول الثالث اشارة في الاصل
الى ما في ذهن المتكلم قوله انا مكان كذا وكذا وجذ فقال بلى وجاذ في الصحاح
الوجذ بالجيم والذال المعجمة نقرة في الجبل يجتمع فيها الماء والجمع وجاذ قوله
عن النفس نعمى الى آخره في الصحاح النعمة اليد والصنيعة والمنة وما انعم الله به عليك
وكذلك النعمى وان فتحت النون مددت فقلت النعماء والبؤسى بضم الموحدة وسكون
الهمزة والقصر خلاف النعمى واللطف التوفيق من الله تعالى والرفق والجهد بفتح الجيم وكسر
ضمها المشقة كلا قوله وفيه نظر بهذا المنظر في تعليل كون كل سورة فيها كلا
مكية لان اكثر العتو كان بمكة وفي كون كلا لا تعني بها الا الردع والزجر
بقوله ثم لا يظهر الى آخره ذلك انما يصح اذا كان كل العتو الصادر من الكفار الذين
زمنه صلى الله عليه وسلم كان بمكة لا اكثره ولو سلم فانما يصح اذا امتنع الزجر عن عتو
سابق والآجاز ان يكون بمكة والزجر والتهديد بالمدينة فلا يلزم ان يكون السورة التي فيها
كلا مكية وايضا انما يلزم ان يكون الآية التي فيها كلا مكية لا السورة التي هي فيها كما هو
المدعى لان من السور ما نزل آيات منه بمكة وآيات منه بالمدينة

قوله وايضا هو عطف على تعدما يظهر قوله والوارد منها في التنزيل
ثلثة وثلثون هذا لا دخل له في الاعتراض وانما هو لبيان فايدة قوله فزاد فما يحسن ثانيا
يصح عليه ان يوقف دونها على هنا للتعليل نحوها في قوله تعالى لتكبروا الله على ما هداكم
وهي متعلقة بيصح ولذا جعلها والبيضاوي
قوله فان قول النضر لا يتاتي في آيتي المؤمنين والشعراء آية المؤمنين
هي رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا انها كلمة هو قايلها وآية الشعراء هي قال
اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا ان معي ربي سيهدين قوله لان ان تكسر بعد الا
الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها في الشرح انما يمتنع كسرها بعد
حقا اذا كانت حقا واقعة في ابتداء الكلام فيكون ما بعدها فاعلا بفعل ناصب لها او
مبتدا مخبرا عنه بها على ان تكون منصوبة على نزع الخافض اي في حق واما اذا جعلت
حقا متعلقة بالكلام السابق عليها لا بما بعدها فلا مانع من كسر ان حينئذ بل هو الواجب
على هذا التقدير لانها واقعة في محل الجملة كما اذا قلت زيد اكرمته حقا انه فاضل اي
احق اكرامه حقا ومما يدل لما قلناه من انك اذا جعلت حقا من تمام الكلام السابق
كسرت ان الواقعة بعدها ان قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا وعد الله حقا انه يبدؤ الخلق
ثم يعيده استيناف معناه التعليل لوجوب المرجع اليه وقرئ بفتح ان على ان المراد لانه
او على انه منصوب بالفعل الذي نصب وعد الله اي وعد الله وعدا بداء الخلق ثم اعادته
والمعنى اعادة الخلق بعد بدئه ويجوز ان يكون مرفوعا بما نصب حقا اي حق حقا
بداء الخلق كقوله احقا عباد الله ان لست جائيا ولا ذاهبا الا علي رقيب كذا في الكشاف انتهى
قوله ولا ان يفرح ونحوها ولي من تفسير حرف باسم هذا يقع في اكثر النسخ قبل قوله وهو
وانما قول مكي وهو معطوف على لان ان تكسر بعد الا الاستفتاحية ويقع في كثير منها قبل
قوله والوارد منها في التنزيل ثلثة وثلثون موضعا والاول هو الصواب
قوله ويصحح لتكلف دعوى علة
لبنايها قال الرضي انما بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لانك تردع
المخاطب عما يقول تحقيقا لضده قوله والا فلم لا نونت في الشرح وادخل المصنف لا على الفعل

المراد ... صح

الماضي لفظا ومعنى مع عدم تكرارها وهو شاذ وقد يقال فلم لا يكون فلا يكون ماضيا معنى فلا يجب تكرارها **قوله** وقد يتعين للردع تعين بالمثناة الفوقية وفاعله كلا باعتبار الكلمة لقوله قبل هذا والارجح حملها على الردع لانه الغالب فيها **قوله** وقد يمتنع كونها للزجر نحو وما هي الا ذكرى للبشر كلا والقمر اذ ليس قبلها ما يصح رده في الشرح الا لم يكن قبلها ما يصح رده وبعدها ما يكفي الردع عن انكاره وهو قوله تعالى لانها لاحدى الكبر وقد جوز الزمخشري ذلك فقال يجوز ان يكون كلا ردعا لمن ينكر ان يكون احدى الكبر **قوله** وجوز الزمخشري كونه حرف الردع نون كما في سلاسلا الكشاف وقرأ ابن نهيك كلا سيكفرون بعبادتهم اى سيجحدون كلا سيكفرون بعبادتهم كقولك زيدا مررت بغلامه وفي محتسب ابن جني كلا بفتح والتنوين وزعم ان معناه كل هذا الراى والاعتقاد كلا ولقايل ان يقول ان صحت هذه الرواية فهي كلا التي هي للردع قلب الواقف عليها الفها نونا كما في قواريرا والضمير في سيكفرون للآلهة اى سيجحدون عبادتهم ويقولون والله ما عبدتمونا وانتم كاذبون انتهى ما في الكشاف فما نقله المصنف عن الزمخشري اذ كان هو هذا الذي في الكشاف فهو نقل بالمعنى لانه ما يقال نون قواريرا تقال في سلاسلا **قوله** ورده ابو حيان بان ذلك الاشارة بذكر الى التنوين **قوله** وليس التوجيه منحصرا عند الزمخشري في ذلك اى ليس توجيه التنوين في سلاسلا منحصرا عند الزمخشري فيما ذكره ابو حيان من الاوجه التي لا تتاتى في كلا بل جوز الزمخشري في سلاسلا وجها آخر لم يذكره ابو حيان يتاتى في كلا ويصح به تشبيهها بسلاسلا **قوله** ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به يعني ليؤذن الكلام من اول الامر بالتشبيه وال... عبد القاهر ايضا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم وليس كذلك **قوله** وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطاري في حال التركيب الاسنادي في الشرح وهذا تركيب وضعي لان واضع اللغة معتقد هو الذي وضعه كذلك وليس من الامور الطارئة في الاستعمال من ان يكون للوضع فيها مدخل **قوله** وهو قول بعضهم فيه رد على صاحب رصف المباني انه قول الاكثر وقال ابن قاسم في نسبة القول بالبساطة الى الاكثر نظر فان الظاهر ان الاكثر يقول بالتركيب **قوله** بخلاف كان زيدا قائم او في الدار او عندك او يقوم فانها في ذلك كله للظن انما لم تقل هو كلها بان كان للتشبيه في هذه المواضع لان خبرها حينئذ نفس اسمها لان زيدا هو نفس القائم ونفس المستقر والشيء لا يشبه بنفسه قال الرضي

الرضي والاولى ان يقال انها للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالآخر الا انه لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذلك تقول كاني امشي وكانك تمشي والاصل كاني رجل يمشي وكانك رجل يمشي **قوله** فاصبح بطن مكة الى آخره يحتمل ان يريد ببطن مكة جوفها الذي يدفن فيه الاموات فيكون المراد مقشعرا متزلزلا من اقشعر الرجل اذا اصابته قشعريرة اى رعدة وان يريد ارضها فيكون المراد بمقشعرا متزلزلا او ممحلا من اقشعرت السنة اذا امحلت وهذا الاخير هو الملايم لقول المصنف فالمعنى انه كان ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام لانه لها كالغيث **قوله** لانه ليس في الارض حقيقة يعني فلا تشبه الارض بانه ليس فيها **قوله** احدها ان المراد بالظرفية نحو قوله بها لان الباء فيه ظرفية **قوله** والرابع التقريب قاله الكوفيون وحملوا عليه كانك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج آت وكانك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل وقول الحريري كاني بك تنحط في الشرح المراد وحملوا عليه مثل قول الحريري اذ هو متاخر عن تلك الطبقة عاش بعد الخمسمائة واقول هذا ليس بمتعين لجواز ان يكون الضمير في قوله وحملوا عايدا على النحاة المتاخرين لا على الكوفيين المتقدمين القايلين بان كان للتقريب او يكون عايدا عليهم ونسب حمل قول الحريري اليهم على سبيل التغليب لوقوعه في صحبة ما هو منسوب اليهم على سبيل التحقيق وتنحط بتشديد الطاء المهملة مضارع انحط ينحط اذا انحدر من علو الى سفل وبعده الى اللحد وتنغط وقد اسلمك الرهط الى اضيق من سم واللحد بفتح ال... الشق في جانب القبر وتنغط تغوص والسم بفتح المهملة الثقب **قوله** وقد اختلف في اعراب ذلك الاشارة بذلك الى جميع ما تقدم من الامثلة **قوله** فقال الفارسي الكاف حرف خطاب والباء زايدة في اسم كان هذا في غير قول الحريري واما في قوله فيقال الياء حرف تكلم والباء زايدة في اسم كان **قوله** وقال المطرزي الاصل كاني ابصرك تنحط وكاني ابصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء قال الرضي الاولى ان يقول بقاء كان على معنى التشبيه ولا يحكم بزيادة شيء ونقول التقدير كانك تبصر بالدنيا اى تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال اى كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة **قوله** كان اذنيه الى آخره التسوف التطلع والتطاول والعاملة اذا معنى التشبيه الذي في كان والقادمة واحدة قوادم الطير مقادم ريشه وهي عشر في كل جناح **قوله** وحذفت النون للضرورة هذا عند غير الكسائي

ضمير

كأن

الضيق ومنه سم الخياط

كل

واما بو بيقول نحو انحد فيلع السعة كل قوله اسم موضوع لاستغراق افراد المنكر
نحو كل نفس دايقة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم آتيه و لاجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد
حسن لا يقال قد يات كل مضافة الى المنكر والمراد استغراق الاجزاء كقراءة كل قلب
متكبر بترك تنوين وقد ياتى مضافة الى المفرد المعرف والمراد استغراق الجزئيات كقوله
تعالى كل الطعام كان حلا لبنى اسرايل وقوله صلى الله عليه وسلم كل الطلاق واقع
الا طلاق المعتوه لانا نقول المراد ان ذلك هو الاصل وعند خلو المقام عن القراين
واجاب تاج الدين السبكي في شرح البيضاوي عن الاية والحديث بانهما من قبيل المعرف
الجنسي وموضع المعنى كالنكرة قوله ومن هنا وجب في قراءة غير ابي عمرو وابن ذكوان كذلك
يطبع الله على كل قلب متكبر جبار بترك تنوين قلب تقدير كل بعد قلب ليعم افراد القلوب
كما عم كل اجزاء القلب ودلك لان المراد
الاخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر
ولا يحصل ذلك الا بتقدير كل اخرى بعد القلب
وجعل كل المذكوره مستغنا عنه لاستغراق الاجزا
كذا ابن الحاجب في اماليه وقراء باقي القراء باضافة قلب الى
متكبر فلا يستفاد العموم في القلوب من الظاهر ولابد من التاويل لان كلا لما اضيفت القلب
الى متكبر وهو مفرد مضاف اليه كل وجب ان يبنى على حكم الافراد كما في قولك اكلت كل رغيف
زيد او كل رغيف انسان واذا بطل العموم في ذلك بطل العموم فيما اضيف اليه كل لانه انما
يعم اذا لم ينسب الى ما بطل العموم فيه واذا بطل العموم فيما اضيف اليه كل وجب حمل الكلية
على اجزاء ذلك لانه لو عمم في الاول لعمم في الثاني وقد بطل العموم في الثاني ولو عمم في الاول
من غير عموم الثاني لم يستقم لانه ليس للمتكبر الواحد قلوب حتى يعم فقولك كل قلب المضاف
اليه باعتبارها وجب تاويل الاية لان المعنى الذي سيقت له الاخبار بالطبع على جميع قلب
كل متكبر وذلك حاصل بتقدير كل محذوفة مضافة الى متكبر كانه قيل كذلك يطبع الله على كل
قلب متكبر بحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وحسن لظهور المعنى المراد وبذلك
ينتفي المعارض للعموم في القلب ويحصل الموجب للعموم في المتكبر الى هنا كلامه وفي التوسيع
وفي كلام المصنف نظر فان كلا مضافة الى نكرة فكيف ياتي الاجراء على رايه
وبان قوله ليعم افراد القلوب ايضا مشكل فانها للعموم في افراد مدخولها المضافة اليه
وكل لما اضيفت الى متكبر موصوف بجبار فيعم بالنسبة الى المتكبرين الجبارين لا بالنسبة

قلب
صح

كل
صح

واقول الجواب عن الاول ان ... ان الاجزاء ايضا من افراد
استفادة كل لاستغراق الافراد الاجزاء ولا
مستغرق الاجزاء والافراد فلا يخص
الا انه لا يفيد الافراد لانه اضافة العموم
وكل فى قد جاء مع اضافتها الى المفرد ... الا
... عليه افادة العموم

ومع
بالنسبة الى افراد قلوبهم انتهى قوله وان الذي حانت الى آخره حانت بالمهملة هلكت
وفلج بالفاء المفتوحة والجيم موضع بين البصرة وضرية مذكر مصروف كذا في
الصحاح قيل الذي في البيت مخفف الذين بحذف النون لعود ضمير الجمع اليه من قوله
دماؤهم وقيل صفة لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى مثل القوم فافرد الذي نظرا
الى لفظ موصوفه وجمع الضمير العايد اليه نظرا الى معناه قوله كم قد ذكرتك الى آخره
ذكرتك بكسر الكاف خطاب لامرأة وكذلك الخطاب في بذكركم وانما عبر عنها بضمير جماعة
الذكور للتعظيم كقوله تعالى فقال لاهله امكثوا قوله وليس قوله يعني كان التي
ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد يعني وكلاهما لعموم الى فلا تكون
نعتا في الشرح بل هو بمعنى ظاهر حسن وذلك لانه على هذا التقدير يكون تفضيلا على
اهل الكمال واما على ارادة العموم فيكون تفضيلا على الكامل والناقص وفيه ما فيه
قال اذا انت فضلت امرءا ذا نباهة على ناقص كان المديح من النقص وقال الآخر
الم تر ان السيف ينقص قدره اذا قيل هذا السيف خير من العصا واقول كل
التي ينعت بها تدل على كمال المنعوت بها في معنى ما تضاف اليه لا على كماله مطلقا فلو كانت
كل في البيت نعتا لكان معناه يا اشبه الناس الكاملين في الانسانية بالقمر فلا تفيد المبالغة
في الوصف بالحسن بانه اشبه بالقمر من كل فرد من افراد الانسان لانه كم من ناقص في
الانسانية اجمل صورة من كامل فيها مع انه لا يخفى حسن تفضيل فرد على افراد نوعه من
غير اشعار بكمال بعض الافراد ونقصها نحو زيد احسن الناس وما استشهد به الشارح
انما يدل على امتناع تفضيل فرد كامل على فرد ناقص من نوعه كتفضيل شخص
ذي نباهة على شخص ... مشهور ... وتفضيل فرد من نوع كامل على فرد من
نوع ناقص كتفضيل سيف على عصا قوله تلبث حولا كاملا الى آخره تلبث بفتح الموحدة
بعد اللام مضارع لبث بكسرها اي تقيم ومصدره اللبث بفتح اللام وسكون الموحدة على
غير القياس لان مصدر فعل بكسر العين قياسه فعل بفتحها والحول السنة والمنهج الطريق
قوله مع انها في المعنى منزلة منزلة ما لا يباشره لانها في المعنى منزلة منزلة كل المضافة
الى الضمير وتلك لا يباشرها العامل قوله وحكمها ان لا يعمل فيها غالبا الا الابتداء في الشرح
ليس كذلك بل الغالب عليها ان تكون تابعة نحو جاء القوم كلهم واكرمتهم كلهم ومررت
بهم كلهم وحيث تخرج عن التبعية فالغالب عليها ان لا يعمل الا الابتداء واقول مراده
في كونها معمولة لا بطريق التبعية قوله فيصدر عنه كلها وسوناهل هذا اعجب بيت صدر

فراد
صح

على امتناع
صح

فيه
صح

يميد اذا ماد عليه دما وهم ويقع في بعض النسخ ذكر البيت بكماله يقال ماد الشيء يميد اذا تحرك وفي الشرح وكانه يصف منهلا اي انه يضطرب ويتحرك اذا تحركت عليه الدلاء فيصدر عنه كل من تلك الجماعة اصحاب الدلاء ومو ناهل اي ريان قال ابو زيد الناهل العطشان والناهل الريان ومو من الاضداد **قوله** فلما تبينا الهدى الى اخره في الصحاح اتقى يتقي اصله اوتقى على وزن افتعل فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وابدلت منها التاء وادغمت ولما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان التاء من نفس الحرف فجعلوه اتقى يتقي بفتح التاء فيهما ثم لم يجدوا له مثالا في كلامهم يلحقونه به فقالوا تقى يتقي مثل قضى يقضي **قوله** كل امرء مصبح الى اخره هذا البيت تمثل به ابو بكر في مرضه لما قدم المدينة مهاجرا وهو لحكيم النهشلي كان يرتجز به ومو بيت واحد من تام الرجز او بيتان من مشطوره ومعنى مصبح في اهله يوجد فيهم صباحا او يقال له انعم صباحا او يسقى الصبوح وهو شرب الغداة والشراك بكسر المعجمة سير النعل **قوله** كل ابن انثى الى اخره هذا البيت لكعب والالة الحدباء النعش يحمل عليه الميت **قوله** الا كل شيء الى اخره هذا البيت للبيد ابن ربيعة وقد مر في الخاء المعجمة **قوله** وقول السموأل اذا المرء لم يدنس الى اخره السموأل بسين مهملة وميم مفتوحتين وواو ساكنة وهمزة مفتوحة هو ابن عاديا اليهودي من شعراء الحماسة وفي القاموس والسموأل بالمهملة يكنى ابا برا ودباب الخل وابن عاديا واللؤم بضم اللام وسكون الهمزة صفة تضاد الكرم والعرض بكسر العين المهملة وسكون الراء الجسد وفي صفة اهل الجنة انما هو عرق يسيل من اعراضهم اي من اجسادهم والعرض ايضا النفس يقال اكرمت عنه عرضي اي صنت عنه نفسي وفلان نقي العرض اي بري من ان يشتم او يعاب وقد قيل عرض الرجل حسبه كذلك الصحاح **قوله** في قوله كل نفس بما كسبت رهينة في الكشاف رهينة ليس بتانيث رهين في قوله تعالى كل امرء بما كسب رهين لتانيث النفس لانه لو قصدت الصفة لقيل رهين لان فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث وانما هي اسم بمعنى الرهن كالشتيمة بمعنى الشتم كانه قيل كل نفس بما كسبت رهن **قوله** كل رجل كل هذه زائدة في الشرح لانسلم زيادتها فان العموم في الرجل مراد كما انه كذلك في الرفيقة اي ان كل رفيقين لكل رجل هذا شانهما ولو كانت الثانية زائدة لم يحصل العموم في الرجل وهو مطلوب انتهى واقول لو لم تكن زائدة لكانت للعموم وقد اضيف الرفيقان اليها فيتقيد رفقتهما بعمومها فيصير المعنى كل مترافقين في كل فرد من افراد السفر مما خوان وليس ذلك بمراد لعدم تناوله المترافقين في سفر واحد او اكثر بل ليس بمفيد لعدم تحقق المترافقين في جميع الاسفار **قوله** لما تمنيتنا

خطايا جنبنا الطهر وخطاتا بخاء وطاء معجمتين قال الكسائي تحركنا من خطا يخطو اذا تحرك وكان حقه خطتا كما يقال غزتا **قوله** اذا قيل ان خطاتا فعل وفاعل يعني واما اذا قيل انه مثنى خطاة وهو المكتنز وان اصله خطاتان حذفت نونه للضرورة فلا يكون مما نحن فيه وفي الصحاح ويقال لحمه خظا بظا اي مكتنز واصله فعل وانشد البيت ثم قال اراد خظاتان فحذف النون استخفافا ويقال اراد خظتا فرد الالف التي كانت سقطت لاجتماع الساكنين في الواحد لما تحركت التاء انتهى **قوله** ووضع الضمير الرفيقين ليسا باثنين معينين بل مما كثر كقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا في الشرح وليس الاتيان حينئذ بضمير الجماعة لا بضمير الواحد واقول التنظير بالاية انما هو لكون المثنى فيهما وهو الطائفتان لم يرد به اثنان معينان وانما اريد به الكثير ولا يلزم من الاتيان بضمير الجماعة في الاية الاتيان به في البيت لورود الضمير في الاية باعتبار غير الاعتبار الذي ورد به في البيت **قوله** ثم حمل على اللفظ اذ قال مما اخوان في الشرح ثم حمل على المعنى اذ قال مما اخوان وفي نسخة على اللفظ فاما النسخة الاولى فظاهرة لان معنى كل بحسب ما تضاف اليه وقد اضيفت الى مثنى فيكون معناها مثنى فعاد اليها ضمير الاثنين بهذا الاعتبار واما النسخة الاخرى التي هي ثم حمل على اللفظ فقد يستشكل ظاهرها لان لفظ كل مفرد مذكر فكيف يعود ضمير الاثنين باعتبار اللفظ وجوابه ان المراد لفظ المضاف اليه كل وهو المثنى وهذا هو معناها لانها بحسب ما تضاف اليه فال الامر الى الحمل على معنى كل وهو التثنية المستفادة من مدخولها المضاف اليه انتهى واقول لم ار هذه النسخة التي اصلحها الشارح واستظهرها مع كثرة النسخ المحررة الحاضرة عندنا قرأنا لهذا الكتاب وزيادتها على عشرة **قوله** وقوله قومنا اما بدل من الفنا لان قومهما من سببه[strikethrough] اذ معناه تقاومهما بحذف الزائد فهو بدل اشتمال في الشرح ينبغي ان تقول لان قومهما من سببها بضمير المفرد المؤنث عائدا الى الفناة اذ المراد انه يكون بين البدل والمبدل منه ملابسة بغير الجزئية والكلية ليكون بدل اشتمال كما اعربه بدلا انما يناسبه ان يكون قوم الفناة من سببها لا كون مقاومة الرفيقين من سببهما واقول مراد المصنف ان مقاومتهما سببه الفنا فيكون بين الفنا وبين مقاومتهما ملابسة **قوله** او مفعول مطلق من باب صنع الله تعالى في كونه مفعولا مطلقا بحذف العامل وان كان الحذف في البيت على سبيل الجواز وفي الاية على سبيل الوجوب **قوله** ومعنى رحل الرفقا في السفر اذا استقروا رفقتين فهما كالاخوين في الشرح الحال

المصنف في تقرير ما يزيل الاشكال الذي ادعاه وكله مبني على حرف واحد وهو ثبوت
نون قوما من جهة الرواية ولعلها ليست كذلك وانما هي قوماهما تثنية قوم
والمثنى مضاف الى ضمير البرذون فيقر ولا اشكال حينئذ لا لفظا ولا اعرابا ولا معنى اذ المعنى
على هذا التقرير ان كل رفيقين في السفر اخوان وان تعادى قوماهما وتعاطوا المطا
بالقنا وقد رايت في نسخة من ديوان الفرزدق هذا البيت مضبوط الميم من قوماهما
بفتحة واحدة وملكت هذه النسخة وضبط هذا هو الذي كان باعثا لي على شرائها انتهى
قوله وكل اناس الى آخره تقدم الكلام عليه في رب قوله جادت عليه كل عين الى آخره
الضمير في عليه عايد الى النبت في قوله او روضة انفا تضمن نبتها غيث قليل الدمن
ليس بمعلم والغيث مطر ايام لا يقلع والثرة بالمثلثة المفتوحة والراء المشددة
الكثير الماء والحديقة الروضة ذات الشجر والروضة الانف التي لم ترع والدمن
بكسر الدال المهملة وسكون الميم البعر وقليل هنا بمعنى النفي والمعلم بفتح الميم الاثر يستدل
به على الطريق يعني ان الغيث ليس معه تغير بفض طينه وان الروضة لم تكن بمعلم
تطؤه الدواب فتتغير رايحتها قوله من كل كوما كثيرة الوبر كوماء حمراء الناقة العظيمة
السنام والوبر بفتح الموحدة الصوف لغال وبر البعير فهو وبر بكسر الموحدة فيهما
قوله وعليه اجاز ابن عصفور في قوله وما كل ذي لب في الشرح الانشاد بنصب نصيح
مع ارادة الحكم على كل واحد قليل فالحمل عليه عند وجود مندوحة عنه خلاف الاولى
لا سيما وقد تايد الافراد بقوله نصيحه وبقوله في عجز البيت وما كل مرء نصيحه بحمل الاول
على الامر الكثير معتضد بالكثرة وبمناسبة الصدر للعجز فكيف يعدل عنه لكن مع عدم
الملجئ اليه واقول لا يرد هذا على ابن عصفور لانه انما جوز بناء على جواز الاتيان
بضمير الجمع عايدا الى كل التي اريد بها الافراد قوله اخوي لا تبعدوا الى آخره بعد بكسر
العين في الماضي وفتحها في المضارع بعدا بفتحتين هلك وبعد بضم العين في الماضي والمضارع
بعدا بضم الموحدة وسكون العين ضد قرب وكلاهما محتمل في البيت وامروا بكسر الميم
كثروا او عظموا قوله وذكر فوقها امروا فاما فوقها وردوا فالضمير لاخوتها انما
خص امروا بالذكر ولم يذكر معه واردوا والاتيان بضمير الضم في امروا واستثنائه في واردوا
لان الواو فيه علامة الجمع والاعراب وليست بضمير او للاكتفاء به لان المقصود بيان
ان ضمير وردوا للاخوة لا لكل وفي الشرح انما خص امروا بالذكر لنصوصيته في مطلوبه
اذ يحتمل واردوا ان يكون مفردا لا جمعا والعبرة باللفظ لا بالكتابة قوله فان حمله على مرادف

مرادف القبيلة فالجمع في امروا واجب مثله في كل حزب بما لديهم فرحون في السمح لا نسلم
ذلك لان الحي وان اريد به القبيلة مفرد لفظا دال على الجمع فهو كالفريق فلك رعاية لفظه
ورعاية معناه واقول هذا وهم لان الكلام في عود الضمير على كل بناء على انه يجب مراعاة معناها
اذا اضيفت الى نكرة وان معناها بحسب ما تضاف اليه لا في عود الضمير على ما تضاف اليه كل
ولهذا نظيره بكل حزب بما لديهم فرحون مما المضاف اليه مفرد لفظا جمع معنى كالحي بمعنى
القبيلة قوله وليس من ذلك وهمت كل امة برسولهم اي ليس مما جمع فيه الضمير العايد
على كل مع ارادة الحكم على كل واحد قوله كالجاهل والباقر الجامل القطيع من الابل مع رعاته
والباقر جماعة البقر مع رعاته قوله ونظيره ولا تكونوا اول كافر فان كافرا نعت لمحذوف
مفرد لفظا مجموع معنى لان افعل التفضيل اذا اضيف الى نكرة وجب مطابقته لصاحبه في الافراد
والتثنية والجمع وههنا لم يطابق فوجب التاويل بما قال المصنف او بان المراد لا يكن كل
واحد منكم اول كافر به كقولك كسانا حلة اي كل واحد منا قوله ولولا ذلك لم يقل كافر
بالافراد لا يقال الملازمة ممنوعة لجواز ان يقال كافر بالافراد من غير ان يكون صفة لمحذوف
مفرد لفظا مجموع معنى ولا يكونوا ولا يكن كل واحد منكم لانا نقول المراد ولولا ان كافرا
صفة لمحذوف مع ان ولا تكونوا معناه ولا يكن مجموعكم كما هو الظاهر لم يقل كافر بالافراد فالملازمة
قوله واشكل من الآيتين قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون يعني بالآيتين
قوله تعالى وهمت كل امة برسولهم وقوله تعالى وعلى كل ضامر ياتين وانما كان اشكل
منهما لان شيطانا مفرد لفظا ومعنى غير صفة لمحذوف قوله ولو ظفر بها ابو حيان لم يعدل
الى الاعتراض ببيت عنترة في الشرح هذا تحامل عجيب بل الظن بابي حيان انه ظفر بالآية
وبالجواب عنها فان ذلك كله مذكور في الكشاف وهو نصب عينيه واقول جاز ان لا يكون
في كلام المصنف تحامل بان يكون معنى كلامه ان ابا حيان لم يظفر بها اعتراضا على ابن مالك
وردا عليه لانها مجاب عنها وليس معناه انه لم يطلع عليها واذا جاز ان يكون معنى كلامه
ما ذكرنا حمل عليه قوله اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع في الشرح اذا كان المراد انه لا يسمع
بعد الحفظ صح جعله استينافا وصفة وحالا مقدرة وسياتي الكلام على ذلك في الباب الثاني
قوله والصواب ان الضمير لا يعود اليها من خبرها الا مفردا مذكرا على لفظها في الشرح قد وقع
في صحيح البخاري في باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث ابي
هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل امتي يدخلون الجنة الا من
ابى قالوا ومن يابى قال من اطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد ابى فقد عاد الضمير من خبر كل

المضافة الى معرفة عن مفرد قوله وانما لم يقدر ضميركان راجعا لكل لئلا يخلو مسولا عن ضمير فيكون حينئذ مسندا الى عنه كما توهم في الشرح فان قلت لم لا يجوز ان يكون في مسولا ضمير يعود الى المكلف اى كان كل افعال تلك الحواس عنه مسولا هو اى المكلف قلت لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير بجريان الصفة على غير من هي له فان قلت لم لا يكون ذلك على مذهب الكوفيين فانهم لا يرون وجوب ابرازه الا عند اللبس قلت بل اللبس حاصل وذلك لانه مع ابراز الضمير يحتمل ان يكون عنه نائبا عن الفاعل وقدم على رايهم لانهم لا يتحاشون عن ذلك ويحتمل النائب ضميرا يتحمله مسولا يعود الى المكلف فاللبس حاصل واقول اللبس الذى لاجله يبرز الضمير المستتر في الصفة هو اختلال عوده على غير من جرت عليه الصفة من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق اللبس باى شى كان قوله والصواب ان المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الافراد كما لو صرح بالمفرد ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع ولا يكون غير هذين وفي الشرح قد قدم في المتن ان الصواب التفرقة بين اداة الكل الافرادي والكل المجموعي واطلق هنا وجوب الافراد عند المضاف اليه مفردا نكرة ينبغي ان ياتى ذلك التفصيل هنا واقول هذا الصواب الذى ذكره المصنف هنا انما هو بناء على ما نص عليه ابن مالك لا على ما استظهره هو فيما سبق والصواب التفرقة والمنافاة في الوضع وبين العبارتين فرق قوله قال البيانيون اذا وقعت كل في حيز النفي يعنى سواء تقدمت على النفي نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ او تاخرت عنه وكانت معمولة للمنفي نحو ما كل الدراهم اخذت او ما اخذ وما الدراهم كلها اخذت او ما انا آخذ ولم آخذ كل الدراهم ولم آخذ الدراهم كلها وما انا آخذ كل الدراهم وما انا آخذ الدراهم كلها او تاخرت ولم تكن معمولة للمنفي نحو ما كل متمنى المرء حاصل وما كل سوداء تمرة قوله وافاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الافراد اراد بثبوت الفعل اعم من اسناده اليها ووقوعه على معموله ولو قال الثبوت من غير تقييد بالفعل لكان احسن لشموله الاسم المشتق والجامد قوله ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن والمروى فيه رفع كل وجوز ابن جني نصبها باضمار فعل يفسره ما بعده قوله كقوله صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين انسيت ام قصرت الصلوة كل ذلك لم يكن وقول ابى النجم قد اصبحت الى آخره في الايضاح الثاني اعلم ان المعتمد في هذا المطلوب الحديث وشعر ابى النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السوال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام عند المتكلم

المتكلم وجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا والثاني ما روى انه لما قال رسول صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان اذ الله لانه انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابى النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية وليس في نصب كل هنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المراة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد له لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشايع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة قال التفتازاني ولقايل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتداء لا تقول جاني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم قوله وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بيت ابى النجم بانه لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه في الشرح وكلام سيبويه في الكتاب صريح او كالصريح في ذلك على ما نقله بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص واختار الشيخ تقي الدين السبكي صحة ما قاله سيبويه وحمله على ظاهره وعلله بان اللفظ اذا ابتداء بكل ومعناها كل فرد فعاملها المتاخر في معنى الخبر عنها لان السامع اذا سمع المعمول يتشوق الى عامله تشوق سامع المبتداء الى خبره فكان كله لم اصنع منصوبا ومرفوعا في المعنى سواء قوله والجواب عن الاول بانه يعني وقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور ونحوه التفتازاني اجاب عنها باب ... والحق ان هذا الحكم اكثرى لا كلي قوله وللوجه الاول حقق بان كثرة مجيء الماضي بعدها يعني في الجملة التي هي صلتها والجملة التي هي في المعنى جوابها وفي الشرح كيف يكون هذا مقربا مع ان ما المصدرية توصل بالجملة الفعلية مطلقا سواء كان فعلها ماضيا او مضارعا وكذا الظرفية المصدرية توصل بالجملة الفعلية اعم من ان يكون فعلها ماضيا او مضارعا ولا مزية للاول على الآخر الا باعتبار الكثرة قوله ان تلك عامة فلا يدخل عليها اداة العموم في الشرح لا نسلم امتناع دخول اداة العموم على العام فقد مر في كل الداخلة على المعرف بالالف واللام احتمال ارادة العموم بكل من الاداتين ولا نزاع في صحة دخول كل على الموصولات التي هي من صيغ العموم كالذى والتى ومن انتهى واقول يريد بما مر في كل ما حكى عن تاج الدين السبكي في تعريف

انه قال في شرح البيضاوي ان كلا اذا دخلت على ما فيه الالف واللام وارد بالحكم على كل فرد فهل تقول ان الالف واللام هنا تفيد العموم وكل تاكيد لها او انها لبيان الحقيقة حتى تكون تاسيسا كل من الامرين محتمل وقال تقي الدين السبكي وقد يقال بان الالف واللام تفيد العموم في مراتب ما دخلته وكل تفيد العموم في اجزاء كل من المراتب فاذا قلت كل الرجال افادت الالف واللام استغراق كل مرتبة من مراتب الجموع وافادت كل استغراق الآحاد فيصير لكل منهما معنى وهو اولى من التاكيد انتهى قوله كلما جشأت وجاشت الى آخره في الصحاح جاشت نفسي غثت ويقال دارت للغثيان فاذا اردت انها ارتفعت من حزن او فزع قلت جشأت وحكا لك اسم فعل بمعنى اثبتي وفي الشرح كذا قيل ولي فيه نظر اذ لا مانع بجعله ظرفا للمقدر وليس بنا ضرورة الى كونه اسم فعل انتهى واقول الحامل لهم على جعله اسم فعل لا ظرفا لاثبتي مقدرا ان معنى مكانك اثبتي لا اثبتي في مكانك ولو كان ظرفا لاثبتي المقدر لكان معناه اثبتي في مكانك وتحمدي مبني للمفعول وقوله مبتدأ وكلما ظرف متعلق به والخبر مكانك تحمدي او تستريحي اي هو لي هذا اللفظ فلا يحتاج الى رابط قوله اذ للخير والشر مدى اي آخر المدى بفتح الميم والدال المهملة الغاية والوجه مستقبل الشيء والقبل بفتح القاف والموحدة نشز من الارض يستقبلك وروي بكسر القاف جمع قبلة بكسرها ايضا قوله على حد هذه قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك الفارض المسنة والبكر الفتية والعوان النصف وفي الكشاف فان قلت بين يقتضي شيئين فصاعدا فمن اين جاز دخوله على ذلك قلت لانه في معنى شيئين حيث وقع مشارا به الى ما ذكر من الفارض والبكر فان قلت كيف جاز ان يشار به الى مؤنثين وانما هو للاشارة الى واحد مذكر قلت جاز ذلك على تاويل ما ذكر وما تقدم للاختصار في الكلام قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا معوا صدر يبت بحين في النائبات والمائد الملمات والخليل الصديق والعضد الساعد وهو من المرفق الى الكتف والالمام الاتيان والنزول والملمة النازلة من نوازل الدهر قوله كلاهما حين جد الجري بينهما البيت هذا البيت للفرزدق يصف فرسين تجاريا وجد الامر يجد جدا بكسر الجيم في المضارع وفتحها في المصدر قد اقلعا كلتا وبائي اسم فاعل من ربا الفرس اذا انتفخ من عدو او فزع قوله ثم الصواب في انشاده كلاهما وفي الحاشية في الشرح لم يتبين لي معنى البيت بتقدير ثبوت هذه الرواية اذ المنخر بمعنى ما وهو جمع منخر بكسر الراء وهو منقطع انف الجيد وهي افواه الفجاج واقول لا يتعين ذلك لجواز ان تكون مخارا ههنا

من عرصوب ولا قبل ولا بني منه قبل والسواد هنا الشخص والجمع اسودة ثم الاساود جمع الجمع قوله

هناك مخزمه بمعنى المصدر وهي حزم بفتح الراء تحزم بكسرها كيف قوله كي يجنحون الى سلم الى آخره تقدم الكلام عليه في كي قوله وهو اسم لدخول الجار عليه بلا تاء وبل اخبر بقوله بلاتا وبل من نحو عجبت من ان نحت قوله على كيف يبيع الاحمرين في الصحاح واهلك الرجال الاحمران اللحم والخمر فاذا قلت الاحامرة دخل فيه الخلوق قوله ولابدال الاسم الصريح في الشرح يريد بلا تاويل والا فقد يجيء ان تفعل الخير احسانك للفقراء قوله لمخالفتها لادوات الشرط علة لقوله ولا كيف تجلس اجلس عند البصريين قوله وقيل يجوز مطلقا يعني سواء اقترنت بما او لم تقترن بها قوله ويقع خبرا قبل ما لا يستغني اي قبل ما يحتاج الى ما يصير به كلاما قوله ولا يتجه فيه ان يكون حالا من الفاعل لان في ذلك وصفه تعالى بالكيفية وهو ممتنع قوله او نا قصة وقلنا بدلالتها على الحدث انما قيد به لانه لو لم يقل بدلالتها على الحدث يكون كيف حالا متقدمة على عاملها المعنوي وهو ممتنع قوله على انه لم يسمع في اي بل في على في الشرح هذه شهادة نفي في الكشف الكبير اعلم ان معنى الاستفهام قد يسلب عن كيف فيبقى دالا على نفس الحال كما حكى قطرب عن بعض العرب انظر الى كيف يصنع اي الى حال صنعه وفي شرح الرضي واما قولهم الى كيف يصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر انتهى قوله والمراد هي منصوبة بما بعدها على الحال وفعل النظر معلق بها وهي وما بعدها بدل من الابل بدل اشتمال في الشرح اذا كانت الجملة من كيف وما بعدها بدلا من الابل والابل مجرور بالى وقد تقرر ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه او نظيره على الخلاف وقد لزم تعليق حرف الجر عن العمل ضرورة وهو باطل واقول الجواب عن هذا انه يغتفر في الشيء اذا كان تابعا ما لا يغتفر فيه اذا لم يكن كذلك ثم في الشرح والذي ينبغي ان يقال ان كيف ليست في الاية للاستفهام وانها مضافة الى الجملة بعدها كما في قول بعض العرب انظر الى كيف تصنع او يقال هي للاستفهام والجملة بدل من مجموع الجار والمجرور باعتبار المحل ولا يخفى ان نظر يتعدى بنفسه تارة وبالحرف اخرى فيتعدى بالحرف الى الابل وبنفسه الى البدل فهو عامل في محل الجملة نصبا والعامل معلق عن العمل فيها لاجل الاستفهام واقول يلزم على الاول تخريج القران على القليل النادر الذي لم يحكه الا قطرب عن بعض العرب ويلزم على الثاني الفعل الواحد في الكلام الواحد متعديا بنفسه وغير متعد بنفسه قوله الى اسدا شكوا الى آخره في الشرح يجوز ان تكون كيف بلفظها ذا جملة استثنافية نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد تبتك الحاجتين قوله اذا قل مال المرء الى آخره لين القناة هنا كناية عن ضعف الحال قوله او

بالعطف بالفاء ثم اتحت كيف بين العاطف والمعطوف في الشرح لا يصح الجرح على ذلك مع ما
قدمه من انه كيف مرفوع المحل على الخبرية اذ الاقحام يقتضي اذ لا يكون له محل ويمكن ان يكون
قوله بالعطف متعلقا بمحذوف والتقدير او يوجه ذلك بالعطف فيكون هذا تتميما لما تقدم
حرف اللام **قوله** مكسورة مع كل ظاهر قال الرضي اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو
والفاء ولام الابتداء تحقها الفتح لثقل الضمة والكسر على الكلمة التي هي في غاية الخفة لكونها
على حرف واحد وانما كسر باء الجر ولامه لموافقة معمولها وانما بقي لام الجر الداخلة على
المضمر على فتحها الحاصل بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص
لام المضمر بذلك لئلا يلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو
فتحت مع غير الضمير لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتميز اذ ربما يكون الظاهر
مبنيا او موقوفا عليه **قوله** الا مع المستغاث المباشر ليا مفتوحة قال الرضي وانما فتحت
لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث به والمستغاث له وذلك
انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعفاء اي
يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه وقيد المصنف
المستغاث بالمباشر ليا لان المستغاث الذي ليس بمباشرها بل هو معطوف على مستغاث
مباشرها لامه مكسورة نحو يا للكهول وللشبان ويحصل الفرق بينه وبين المستغاث
له بعطفه على المستغاث **قوله** واما قراءة بعضهم الحمد لله بضم اللام فهو عارض للاتباع
هذا جواب سؤال يرد على قوله مكسورة مع كل ظاهر تقرير السؤال ان هذه الكلمة مفتوحة
بهذه القراءة وتقرير الجواب ان المراد انها مكسورة بحسب الاصل وذلك لا ينافي وقوعها غير
مكسورة في بعض المواضع لعارض والبعض الذي قرا بهذه القراءة هو ابرهيم ابن ابي عبلة **قوله**
فيا شوق ما ابقى ويالي من النوى هذا صدر بيت عجزه ويا دمع ما اجرى ويا قلب ما اصبى
وشوق مبني على الضم وكذلك دمع وقلب وما ابقى صيغة تعجب حذف منها المتعجب منه اي ما ابقاك
وكذلك ما اجرى وما اصبى وهو بالصاد والموحدة من صبى يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل
والفتوة او بالضاد المعجمة من ضني بالكسر يضنى ضنا مرض واضناه المرض اذ نفه واثقله
قوله وهذا لازم له لان ابن جني لما سنذكره بعد يعني في اخر المعنى الحادي والعشرين وهو
ان ابن عصفور يرى لام المستغاث متعلقة بادعوا وابن جني يراها متعلقة بيا **قوله** ومن العرب
من يفتح اللام الداخلة على الفعل كانهم فعلوا ذلك للفرق بين لفظي اللام التي تجزم الفعل
وهي لام الامر واللام التي تنصب الفعل بعدها وفي الشرح كانهم فعلوا ذلك كراهية لادخال

لادخال صورة لام الجر المختصة بالاسم الظاهر على صورة الفعل ففتحوا اللام ليشابه ما
يدخل على الفعل واقول لام الامر مكسورة وهي داخلة على نفس الفعل فكيف يكون فتحهم لتكون
اللام ليشابه ما يدخل على الفعل ولعل مراده اللام التي في نحو ان زيدا ليقوم **قوله** احدها
الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات لم يفسر ابن ام قاسم هذه اللام وانما مثل لها
الجني الداني بالنار للكافرين وفي شرح التسهيل بالجلباب للجارية والجل للفرس وكل ذلك
وقعت اللام فيه بين ذاتين **قوله** ومنه وللكافرين النار اي عذابها انما فصله عما قبله
لان ذاك وقعت اللام فيه بين ذات ومعنى ملفوظ وهذا بين ذات ومعنى مقدر **قوله**
وهذا الشعر لحبيب في الشرح موهما وقعت فيه اللام بين ذات ومعنى وكذا اد
لكما دمت لي فكون من الشعر الاول لا الثاني واقول مراده بالمعنى في قوله وهي الواقعة
بين معنى وذات المصدر الصريح الذي اريد به معناه بدليل ما ذكره من الامثلة وما دمت
ليس بمصدر صريح والشعر هنا بمعنى المشعور ولم يرد به معناه المصدري وحبيب هو ابن اوس
ابو تمام الطائي الشاعر شامي كان بمصر في حداثته يسقي الماء في الجامع ثم جالس الادباء
وكان فطنا فهما فلم يزل يعاني الشعر حتى قاله فاجاده وسار شعره فبلغ المعتصم
فحمله اليه فعمل فيه قصائد فقدمه المعتصم على شعراء ذلك العصر مات في اخر سنة احدى
وثلثين ومائتين وله اثنان وخمسون سنة **قوله** ويرجحه انه فيه تقليلا للاشتراك لان
اللام على تقدير الاستغناء بذكر الاختصاص عن المعنيين الاخرين يكون لعشرين معنى
وعلى تقدير عدم الاستغناء به يكون لثلاثين وعشرين معنى وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم
قال بعضهم والصحيح ما قاله سيبويه من انها للاستحقاق وهو معناها الخاص لانه
لا يفارقها وانما جعلت للملك لانه ضرب من الاستحقاق وقد يدخلها مع ذلك معان اخر
انتهى **قوله** ويوم عقرت للعذارى مطيتي هذا صدر بيت لامرء القيس عجزه فيا عجبا
من رحلها المتحمل ويوم مبني على الفتح لاضافته الى مبني وهو معطوف على يوم في قوله في
البيت السابق ولا سيما يوم وذلك يجوز فيه الرفع والجر وعقرت جرحت والعذارى
بفتح الراء وكسرها جمع عذراء وهي البكر من العذرة بضم العين وهي البكارة والرحل البعير
اصغر من القتب والمتحمل بضم الميم الاولى وفتح الثانية اسم مفعول من تحمل بمعنى حمل
قوله وتعلقها بفليعبدوا في الكشاف لايلاف قريش متعلق بقوله فليعبدوا امرهم
ان يعبدوه لاجل ايلافهم الرحلتين فان قلت لم دخلت الفاء قلت لما في الكلام من معنى
الشرط لان المعنى اما لا فليعبدوا والا يلافهم على معنى ان نعم الله تعالى عليهم لا تحصى فان

وورد كي نافي حروف السلسي عند الكلام على بيت قصيدة عمر امرء القيس للعذارى مطيتي

لم نعدوه لسائر نعمة فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة وفي الشرح ادخال الفآء
على فليعبدوا يدل على قصد الحكاية فيلزم تعلق اللام بهذا اللفظ المحكي وليس كذلك
وانما تعلقها بالفعل فقط فينبغي ان تكون هذا على حذف مضاف اي وتعلقها بفعل فليعبدوا
قوله وقيل بما قبله اي فجعلهم كعصف ماكول لايلاف قريش في الكشاف والمعنى انه اهلك
الحبشة الذين قصدوهم ليتسامع الناس بذلك فيتهيبوهم زيادة تهيب ويحترموهم
فضل احترام ولا يجترؤ اصر عليهم قوله وضعف بان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم
وجراتهم على البيت في الشرح رده هذا بان جزاء الكفر يوم القيمة بدليل اليوم تجزى
كل نفس بما كسبت سلمناه لكن لا يمتنع ان تكون لها وطوى ذكر الكفر لانه لم يتعلق به غرض
يعود اليهم وذكرت العلة الثانية لانها الممتن بها عليهم سلمناه لكن تكون اللام للعاقبة
وهذا القول وهو تعلق لايلاف قريش بآخر السورة مذهب الزجاج قوله وتعلقت بالجواب
للتوسع على الاتساع في الظرف لان الجواب مقرون بلام القسم ولام القسم لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها ونظير ذلك قول المصنف في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب
الخامس ان اذا في قوله ائذا ما مت لسوف اخرج حيا ظرف لاخرج وانما جاز تقدم الظرف
على لام القسم لتوسعهم في الظروف وفي الشرح وقدم في الفصل الثاني من الفصول
التي عقدها المصنف لاذا في الالف المفرده ان ابن الحاجب قال في قوله تعالى واذا تتلى عليهم
آياتنا بينات ما كان حجتهم ان اذا هذه غير شرطية فلا يحتاج الى جواب وعاملها ما
بعد ما النافية ورده المصنف بان مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله ونحن عن فضلك
ما استغنينا فكيف يتأتى له بعد جزمه باختصاص هذا التوسع بالشعر ان يخرج التنزيل
عليه فان قلت انما جزم بذلك في ما النافية قلت غيرها من الادوات التي لها الصدر
يشاركها في الصدرية فيكون حكم الجميع واحدا والتفريق غير متجه قوله ومن ذلك لعمري
من اللام التي للتعليل وكذلك الضميرة ومنها اللام الثانية ومنها اللام الداخلة
قوله ولا بالدم بطريق الاصالة خلافا لاكثر الكوفيين جميع الكوفيين قالوا ان اللام
ناصبة ثم الاكثر قالوا ناصبة بطريق الاصالة وبا قوهم قالوا ناصبة بطريق النيابة عن ان
قوله للاحصل الفعل بالتنا المثلث اللام الجارة والاخرام لا قوله فقال المعنى لرضيكم
هو بلام مفتوحة للقسم ومثناة تحتية مضمومة ونون مشددة للتاكيد قوله والمقسم
عليه محذوف فالمراد بالمقسم عليه الجواب قوله اذا قلت قرئ الى آخره قد تكافى
وحلفه منصوب على انه مفعول مطلق لمحذوف اي لحلف حلفه وذا بمعنى صاحب وهو

وهو هنا اللبن واضاف الاناء للضيف لكونه شاربا فيه ومعنى ليغني عني ليجعله غنيا عني
كان الطعام محتاج الى يطعمه قوله وابكي عيشا تقضي بعد جدته هذا صدر بيت عجزه
طابت اصايله في ذلك البلد وابكي بكسر الكاف والجدة بكسر الجيم وتشديد الدال ضد البلى
بكسر الموحده والاصايل جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب ويجمع ايضا على
اصل بضمتين واصال بالمد بدل الصاد قوله فعند هؤلاء انها حرف زايد مؤكد غير جار ولكنه
ناصب في الشرح يلزم عليه عمل عامل الاسم في الفعل فان اللام الزايدة تعمل في الاسماء
الجر وقد عملت في الفعل النصب ومعناها التوكيد في الحالين وينتقض بذا قولهم لا تعمل عوامل
الاسماء في الافعال ولا العكس لكن لعل الكوفيين لا يرون صحة هذه الكلية واقول ولو كانوا
يرون صحة هذه الكلية لا يلزم عليه عمل عامل الاسم في الفعل لان عامل الاسم اللام
الجارة الزايدة وعامل الفعل اللام الناصبة الزايدة وهذه غير تلك غاية الامر انهما اتفقتا
في اللفظ قوله ووجهه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل
ابلغ من نفيه في الشرح هذا مشكل فان التوكيد حينئذ لم يستفد من اللام وانما استفيد
من نفي السبب وارادة نفي المسبب واقول بل استفيد التاكيد حينئذ من اللام لانه استفيد
مما تعلقت به واقيمت مقامه بعد حذفه قوله يا عاذلاتي لا تردن الى آخره العذل
بالذال المعجمة الملامة والعواذل جمع عاذلة والامير المطاع واخبر به عن جمع المؤنث
وهو الضمير في لسن لان فعيلا يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والجمع قال الله تعالى
والملائكة بعد ذلك ظهير او لان هناك مضافا محذوفا اي ليس عذلهن بامير قوله
وعلى هذا فهو عندهم حرف جر معد في الشرح كيف يكون معديا وهم يقدرونه قاصدا
للفعل وقضية هذا ان تكون اللام للتقوية وكثيرا ما يطلق القول بزيادتها لاطراد صحة
اسقاطها والمصنف يرى صحة القول بانها متعلقة بالعامل بنا على انها ليست زايدة محضة
ولا هي معدية محضة بل لها منزلة بين منزلتين واقول اذا كانت اللام المقوية منزلتها
بين المنزلتين و المعدية لم يبعد اطلاق المعدية عليها قوله في قراءة غير الكسائي
بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انما قيد بغير الكسائي لان قراءة الكسائي بفتح اللام الاولى
وضم الثانية وقد جمع ابن الحاجب بين النفي في قراءة الجمهور والاثبات في قراءة الكسائي
بان المراد بالجبال في قراءة الجمهور آيات الله وشرايعه لانها بمنزلة الجبال في الثبات والتمكن
وفي قراءة الكسائي الامور العظيمة التي ليست بمعجزات قوله ونظيره ان النافي على هذا
غيرها ولم ولا خلافا فاعلم كان وتزول في الشرح المخرجون للآية على ذلك الوجه وهم

كثير من الناس لا يرون ما ذكره المصنف شرطا ولا يوافقون على صحته وانما يرد عليهم بعد
ثبوته بدليل لا متكلم فيه **قوله** والذي يظهر لي انها لام كي وان إن شرطية هذا الوجه
ماخوذ من الكشاف وعبارته وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وان عظم مكرهم وتبالغ
في الشدة فضرب زوال الجبال منه مثلا لتفاقمه وشدته اي وان كان مكرهم مسوى
لازالة الجبال معدا لذلك وقد جعلت إن نافية واللام موكدة كقوله وما كان الله ليضيع
ايمانكم انتهى **قوله** فاجمع لتغلب جمع قومي الى آخره يغلب بمثناة تحتية في اوله مضارع غلب
وفي الشرح وليس ما ذكره في البيت وقول ابي الدرداء متعينا لذلك لجواز ان يكون المعنى في البيت
فاجمع متاهلا لتغلب قومي وفي قول ابي الدرداء وما انا مريدا لتزكها **قوله** وتله للجبين في
الصحاح وتله للجبين اي صرعه كما يقال كبه على وجهه وفي الكشاف تله للجبين صرعه على شقه
فوقع احد جنبيه على الارض **قوله** والحادي عشر ان تكون بمعنى عند في الشرح هذه هي
اللام المفيدة للاختصاص والاختصاص على ثلثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان
لوقوعه فيه نحو كتبته لغرة هذا او يختص به لوقوعه قبله نحو كتبته لخمس خلون او يختص
به لوقوعه بعده نحو كتبته لليلة بقيت فمع الاطلاق تكون للاختصاص لوقوعه فيه ومع قرينة
نحو خلت لوقوعه بعده ولقرينة بقيت لوقوعه قبله كذا قال الرضي انتهى **قوله** فلما تفرقنا
الى آخره هذا البيت لتميم ابن نويرة يرثي اخاه مالكا الذي قتله خالد ابن الوليد **قوله** السادس
عشر موافقة عن نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا في كافية ابن الحاجب ان اللام تكون
بمعنى عن مع القول قال الرضي يعني في قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان
خيرا ما سبقونا اليه اذ لو كانت كاللام في قلت لزيد لكان يقال ما سبقتمونا لا ما
سبقونا ثم قال الرضي ويجوز ان يكون اللام للتبليغ كاللام في قلت لزيد وانما قيل ما سبقونا
على الحكاية بالمعنى لا باللفظ **قوله** وقيل لام التبليغ والتفت عن الخطاب الى الغيبة او يكون
اسم المقول لهم محذوفا يعني ان القايلين بكون اللام في هذه الآية للتبليغ كاللام في قلت
لزيد لما ورد عليهم انها لو كانت كذلك لقيل ما سبقتمونا اجاب بعضهم بان ضمير الغيبة في سبقونا
لمدخول لام التبليغ وهم المومنون الذين خاطبهم الكافرون وفي سبقونا التفات من الخطاب
الذي في مدخول لام التبليغ الى الغيبة واجاب آخرون بان ضمير الغيبة في سبقونا عايد على ما
دخل عليه لام التبليغ واسم ما دخل عليه لام التبليغ وهم المقول لهم محذوف من سبقونا فقوله
او يكون اسم المقول لهم محذوفا يعني من سبقونا لا من الآية لان هذا القول في مقابلة القول
بان في سبقونا التفاتا وكلاهما مبني على كون اللام للتبليغ وفي الشرح بعد قوله او يكون اسم المقول

المقول لهم محذوفا كذا ثبت فيما رايته من النسخ والصواب او يكون اسم المقول
عنهم محذوفا اذ المجرور باللام هو المقول لهم وهو مذكور لا محذوف انتهى واقول
توهم الشارح ان معنى قوله او يكون اسم المقول لهم محذوفا انه محذوف من الآية
فخطاه وليس كذلك وانما معناه انه محذوف من سبقونا كما قررناه **قوله** وحيث دخلت
اللام على غير المقول لهم فالتاويل على بعض ما ذكرناه لانه يسقط من الوجوه
السابقة كون اللام للتبليغ **قوله** كضراير الحسناء الى آخره الضراير جمع ضرة بفتح الضاد
على غير قياس وضرة المراة امراة زوجها والبغي مجاوزة الحد والدميم بالمهملة القبيح
وبالمعجمة ضد الممدوح **قوله** فللموت تغذوا الى آخره تغذوا بالعين والذال المعجمتين
من الغذاء بكسر الغين وهو ما يغتذى به من الطعام والشراب وقد غذوت الصبي باللطعام
واللبن فاغتذى به ولا يقال غذيته واما الغداء بفتح الغين المعجمة وبالدال المهملة
فطعام بعينه وهو خلاف العشاء كذا في الصحاح والسخال بكسر السين المهملة وتخفيف الخاء
المعجمة جمع سخلة بفتح السين وسكون الخاء قال ابو زيد يقال لاولاد الغنم ساعة تضعه
امه من الضان والمعز جميعا ذكرا كان او انثى سخلة وجمعه سخل وسخال **قوله** فاللام
مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد اعلم ان الاستعارة ان
كانت في اسم الجنس اعني ما وضع لشيء من حيث هو لا باعتبار تعلق صفة به كالاسد للرجل
الشجاع وقتل للضرب الشديد فاصلية وان كانت في الفعل وغيره من المشتقات او في
الحرف فتبعية اما بيان التبعية في الفعل وغيره من المشتقات فلان المقصود الاعظم منه
فتقع الاستعارة في المصدر اولا ثم بتبعيته ذلك تقع في المشتق فنقدر في نطقت الحال
والحال ناطقة بكذا الاستعارة في لفظ النطق للدلالة ثم اشتق منه الفعل والصفة فيكون
الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية واما بيان التبعية في الحرف فلان
الاستعارة تقع في متعلق معناه ثم بتبعية ذلك تقع في نفس الحرف وفسر السكاكي متعلق معنى
الحرف بما يعبر به عنه عند تفسيره مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها
الظرفية وكي معناها الغرض فان هذه المعاني يرجع اليها معاني هذه الحروف وليست
نفس معانيها والا كانت اسماء لا حروفا فنقدر في قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا الاستعارة
في ترتب العداوة والحزن على الالتقاط لترتب علته الغائية عليه ثم استعملت اللام
الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية
وبتبعيتها في اللام وفسر صاحب التلخيص متعلق معنى الحرف بالمجرور فنقدر في الآية انه

استعير العداوة والحزن بعد الالتقاط لعلية الغاية كالمحبة والتبني لمشابهة
العداوة بعد الالتقاط بعلية الغائية في الترتب عليه والحصول بعده ثم استعمل في العداوة
والحزن اللام التي كان حقها ان تستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة
في المجرور وهذا التفسير ماخوذ من قول صاحب الكشاف معنى التعليل في اللام وارد على
طريق المجاز لانه لم تكن داعيتهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني
غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله **قوله**
لله يبقى على الايام ذو حيد هذا صدر بيت للهذلي عجزه بمشمخر به الظيان والآس
وحيد بكسر الحاء المهملة وفتح المثناة التحتية قال في الصحاح والحيدة العقدة في قرن الوعل
والجمع حيود وكل نتوء في القرن والجبل وغيرهما حيد وحيد ايضا مثل بدرة وبدر
وانشد قول الهذلي والمشمخر الجبل العالي والظيان بالظاء المعجمة والمثناة التحتية
المشددة ياسمين البر والآس معروف **قوله** يالك من ليل الى آخره مغار بضم الميم
وبالغين المعجمة والفتل والمثناة الفوقية وفي الصحاح اغرت الحبل فتلته فهو مغار ويذبل
بالمعجمة علم جبل لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وجره في البيت للضرورة **قوله** كقولهم لله
دره فارسا وقال في الصحاح والدر يعني بالمهملة اللبن يقال في الذم لا در دره اي لا كثر
خيره ويقال في المدح لله دره اي عمله ولله درك من رجل وقال الرضي واما معنى قولهم
لله درك فالدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا
كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى
منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم
لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله انتهى وقال نجم الدين سعيد واكثر ما يمثل
به النحاة باضافة الدر الى ضمير الغايب ويجوز ان يضاف الى ضمير المخاطب **قوله** ومن يك
الى آخره الصليب والصلب الشديد والباء متعلقة برجالا بيكسو ليلا يتقدم ما في حيز
الموصول الحرفي عليه **قوله** وملكت ما بين العراق الى آخره العراق بلاد يذكر ويؤنث يقال
هو فارسي معرب ويثرب بالمثلثة مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وفي الشرح ولا يبعد الزيادة
لاحتمال ان يكون اجار بمعنى يفعل الاجارة واللام صلة له كما في قوله يجرح في عراقيبها نصلي
اذ يجرح بمعنى يفعل الجرح **قوله** وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه فانهم قالوا معنى
ردف تبع ولحق فتكون اللام زايدة بين الفعل المتعدي ومفعوله **قوله** اذا لا انثني الى آخره
يجوز ان يكون تمثل بضم الفوقية في اوله مبنيا للمفعول ويجوز ان يكون بفتحها مسندا للفاعل

للفاعل والاصل تتمثل فحذفت احدى التايين منه **قوله** وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما
الفعل في ذلك مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء واللام وما بعدها خبر الخليل هو ابن احمد
ابن عمرو الفراهيدي النحوي البصري شيخ سيبويه والفراهيد بطن من الازد روى
عن عاصم الاحول وغيره وذكره ابن حبان في الثقات ومولده سنة مائة ولم يكن في
العرب بعد الصحابة اذكى منه ولا اجمع وهو اول من استخرج العروض وكان من ازهد
الناس واشدهم تعففا واختلف في وفاته فقيل سنة سبعين ومائة وقيل سنة
خمس وسبعين ومائة قال ابو بكر ابن الخيثمة اول من سمي في الاسلام احمد ابو الخليل
ابن احمد العروضي وكذا قال المبرد واعترض بابي السفر سعيد بن احمد فانه اقدم واجيب
بان اكثر اهل العلم قالوا ابيه بالياء وقاله ابن معين بالميم وفي الشرح الفعل بالمصدر
من غير حرف مصدري والقول بانه حذف هو موجود تقديرا يدفعه قولهم الفعل
مقدر بمصدر اذ لو كان الحرف المصدري مقدرا لكان المأول بالمصدر هو الحرف وصلته
لا الفعل وحده على انحذف ان ورفع المضارع المنصوب بها ليس بمقيس على المختار **قوله**
يا بوس للحرب الى آخره البوس بهمزة ساكنة وقد يبدل واوا الشدة وفي الصحاح
والرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امراة قال الله تعالى وكان في المدينة
تسعة رهط فجمع وليس له واحد من لفظه مثل ذود والجمع ارهط واراهط كانه جمع
ارهط والمراد بصيغة النداء هنا التعجب **قوله** لان اللام اقرب ولان الجار
لا يتعلق في الشرح والمضاف ايضا جار فيلزم تعليقه ان قلنا ان عامل الجر في المضاف اليه
هو المضاف وان قلنا العامل هو اللام المقدرة لزم ايضا تعلق الحرف الجار انتهى واقول اذا كان
المراد بالجار في قولهم الجار لا يتعلق هو حرف الجر الموجود في اللفظ لا يلزم شيء مما الزمه
به **قوله** ومن ذلك قولهم لا ابا لزيد ولا اخاله ولا غلامي له على قول سيبويه ان الاسم
لا مضاف لما بعد اللام قال الرضي الكوفيون يقال لا اب له ولا غلامين لك فيكونان
مبنيين وجاز ايضا على قوله لكن لا الحق الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب
والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليهما لام الجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف نون
المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا ابا له
ولا اخاله فيكون معرفة اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله ومذهب
الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى بل بتقدير

اجابوا بان اللام هنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني
في يا تيم تيم عدي على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فكان
الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل لهم ما الذي حملهم في هذه الاضافة
على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات
المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرب بلا من غير تكريرها
تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى
يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل
على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا
يقولون لا ابا لرجل حاله كذا ولا غلامي لشخص نعته كذا والدليل على انه مضاف قوله
وقد مات شماخ ومات مزرد واي كريم لا اباك يخلد فصرح بالاضافة وهو
شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا ابا زيد وقد جاء الفصل باللام المقحمة
بين المضافين لهذا الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله يا بؤس للجهل ضرارا لا[قوام]
وفي حاشية المفتاح فان قيل لو كان لا ابا لك على الاضافة لكان معرفة فيجب الرفع
والتكرير والخبر قلنا الغرض من هذا الفصل ان يصير المضاف كانه ليس بمضاف فلا يستنكر
ترك الرفع والتكرير لكونه في صورة النكرة والخبر مقدر لكن على وجه العموم اي لا ابا
لك موجود وليس المعنى على نفي صفة وحال عن ابيه لانهم قصدوا بهذا الكلام ان تكون
معنى لا ابا لك ولا اب لك سواء وان كان الاب في الاول معرفة وفي الثاني نكرة كما تقال
لا كان ابوك موجودا ولا كان لك اب انتهى كلامه بتعريف المسند اليه في الجملة الاولى وتنكيره في
الثانية مع ان المحكي واحد انتهى قوله وجعل الاسم شبيها بالمضاف يعني حق اعطاء حكمه
في حذف نون المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ قوله وقولهم مكره اخاك لا بطل
قولهم مجرور بالعطف على ما قاله ومكره خبر مقدم واخاك مبتدا مؤخر وبطل معطوف
على مكره قوله وجعل حذف النون هذا معطوف على جعل اباه واخا لبيان لا غلامي لك كما
ان المعطوف عليه لبيان لا اباه ولا اخاه

قوله نزاعة للشوى اي للاطراف اسم لليدين والرجلين من الآدميين او
لجلدات الراس لانها يضاف شواة وهي جلدة الراس قوله ولا تحولان هذا خبر مبتدا
محذوف اي ولا هما تحولان وفي الشرح قال في الصحاح والعادي العدو والأكيد الذي

لان الشوى صح

الذي لو اكله والاكيل ايضا الاكل فيمكن ان يقال انهما تحولان عما هو مجار للفعل في التحرك
والسكون وان تحولهما لاجل المبالغة ولا مانع من ذلك في الآية ولا في البيت بل هو ظاهر
فيهما اذ المعنى ان هذا مبالغ في عداوتك وعداوة ربه وكذا وان يكون المتلبس لاكل الا
مبالغة الاكل وهو اليق بمقصود الشاعر في التمدح بالكرم واقول اعاده فاسلم
انه محول عن عاد فلا نسلم ان عادي مجار لفعله في حركاته وسكناته لانه لم يستعمل
من العداوة ثلاثي مجرد حتى تكون عاد مجاريا للمضارع واما الاكيل فان سلم انه
محول عن اكل للمبالغة فلا نسلم ان البيت ليس فيه مانع من المبالغة فان قوله فاني
لست اكله وحدي يدل على ان مراده بالاكيل المشارك له في الاكل لا المبالغ فيه انتهى
في الشرح فان قلت لم لا يجوز ان يكون عدو واكيل صفة مشبهة ونصب المحول على
التشبيه بالمفعول قلنا اما في عدو فذلك ممتنع لان الصفة المشبهة لا تكون معمولها
الا سببيا واما التمثيل له اكيلا فلذلك ولامتناع تقدم معمول الصفة عليها قوله
وفي الآية متعلقة بمستقر محذوف صفة لعدو في التعليق ينبغي اذا ضبط محذوف
وصفه بالكسر ان يقال ان محذوف بدل من مستقر صفة له وذلك لان مستقرا اريد
به لفظه فيكون معرفة ومحذوف نكرة فلا يكون نعتا له نعم يمكن ان يكون بدلا منه وان
كان نكرة لانه قد وصف بقوله صفة لعدو على حد قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة
واما ان ضبطا بالرفع على الخبرية اي هو محذوف صفة لعدو فلا اشكال واقول
لا نسلم ان مستقرا اريد به هنا لفظه بخصوصه حتى ... ولذلك لم يذكر هذا في الشرح
قوله وسدا الاخير ممنوع لانه اذا لعدم احدهما دون الآخر زيدت اللام في المقدم
لم يلزم ذلك في الشرح كلام ابن مالك محمول على ما يذكر فيه المفعول لان ... كونها متقدمة
على العامل ومتاخرة عنه والضمير على هذا للتولية في الشرح لا يعني ذلك بل يجوز
الا يكون الضمير عائدا للوجه ولا يكون فيه تعدي العامل الى الضمير وظاهره معا وذلك ان
الظاهر هو ذو وجهة وليس الضمير عائدا عليه انما هو عائد على الوجهة والمعنى ان الله
تعالى مولى كل ذي وجهة وجهته قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه هذا صدر ...
بن عزن والمرء عنده الرشا ان يلقها ذئب وفي ... سواقه والرشا
بكسر الراء وبالشين المعجمة هو الحبل فقصره للضرورة واعاد الضمير عليه
مؤنثا على معنى الآلة وعند متعلق بذئب لما فيه من معنى ... والمعنى
التسهيل ولو زعم ان القرآن مبتدا واللام زائدة مثلها في بحسبك لم يكن بعيدا

ناصية صح

لكون معرفة وانما اريد به لفظه معبرا به عن معناه صح

وقوله

في الشرح وحينئذ يكون قوله خبرا اول لهدا وقوله للقرآن بدد سه خبرا ثانيا لكن
في ذلك دعوى زيادة اللام في المبتداء ولم ار من ذكره **قوله** وفيه نظر لان اللام
المقوية زايدة كما تقدم سيقول المصنف في الباب الثالث ان التحقيق انها ليست
زايدة محضة ولا مقوية محضة **قوله** قلت لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان
بمنزلة ما لم يحذف في الشرح يعني في قولك زيدا ضربته وقد يقال لا نسلم ان الفعل
المذكور عوض من المحذوف غاية الامر انه دال عليه ومفسر له ولا يلزم من ذلك
كونه عوضا منه **قوله** ولو كان عوضا البتة لم يجحد فيه في الصحاح البت القطع
ويقال لا افعله بتة ولا افعله البتة لكل امر لا رجعة فيه ونصبه على المصدر
وفي شرح اللب وقد تجيء اللام لازمة في بعض المصدر المؤكد لغيره نحو لا افعله البتة
فان سيبويه حكم في كتابه بان اللام فيه لازمة وفي الشرح قد تكون الشيء عوضا
ويحذف كالتاء في اقامة فانه مصدر اقام فحقه ان يجيء على افعال فعال كقوام
الا ان الواو قلبت الفا وحذفت لالتقاء الساكنين وعوض عنها التاء فقيل اقامة
ومع ذلك يحذف نحو فحذفها عند الاضافة قال الله تعالى واقام الصلوة لكن قد قيل ههنا
كانهم جعلوا المضاف اليه عوضا عنه وفيه نظر اذ لا يمتنع اجتماعهما قال الشاعر
عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود ومثله في الكلام كثير
قوله وزعم الكوفيون ان اللام في المستغاث بقية اسم وهو آل قال الرضي
وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال
ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهي ويا لله ونحوهما **قوله** لحن نحن الخ في الشرح خبر
لنحن محذوف ونحن المذكور توكيد للضمير في خبر او قدر مبتداء لزم الفصل به بين خبر
ومن وهو اجنبي ولو قدر فاعلا لخبر لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت والمثوب
المرجح **قوله** فيا شوق ما ابقى الى آخره تقدم في اوايل حرف اللام **قوله** واجاب
ابن الضايع بانهما مختلفان معنى فان اللام الداخلة على المستغاث لام الاختصاص
واللام الداخلة على المستغاث له لام التعليل **قوله** تبغونها عوجا هذه الجملة في
محل نصب على الحال من الواو في يصدون عن سبيل الله من آمن به والاصل يبغون
لها عوجا فحذف اللام ومعنى كونهم يطلبون للسبيل عوجا انهم يلبسون على الناس
ويوهمونهم ان فيها عوجا عن الحق بقولهم شريعة موسى لا تنسخ وبتغييرهم صفة
الرسول صلى الله عليه وسلم او انهم يحرشون بين المومنين لتختلف كلمتهم **قوله** والمر

وقوله

القمر قدرناه منازل اي قدرنا له منازل وقال الزمخشري وغيره ان منازل ظرف
وان الضمير قبله مضاف محذوف وعبارة الكشاف ولا بد في قدرناه منازل من تقدير
مضاف لانه لا معنى لتقدير نفس القمر منازل والمعنى قدرنا مسيره منازل **قوله** واذا
كالوهم او وزنوهم يخسرون في الكشاف والضمير في كالوهم او وزنوهم ضمير منصوب
راجع الى الناس وفيه وجهان ان يراد كالوا لهم او وزنوا لهم فحذف الجار واوصل
الفعل وان يكون على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والمضاف هو
المكيل والموزون ولا يصح ان يكون ضميرا مرفوعا للمطففين لان الكلام يخرج به الى نظم
فاسد وذلك ان المعنى اذا اخذوا من الناس استوفوا واذا اعطوهم اخسروا
فان جعلت الضمير للمطففين انقلب الى قولك اذا اخذوا من الناس استوفوا واذا
تولوا الكيل او الوزن هم على الخصوص اخسروا وهو كلام متنافر لان الحديث
واقع في الفعل لا في المباشر **قوله** ولقد جنيتك اكموا تقدم الكلام عليه في ال
قوله فنولي غلامهما الى آخره الظليم الذكر من النعام والجمع ظلمان **قوله** اذا
قالت حدام فانصتوها حدام بفتح المهملة وبالذال المعجمة اسم امراة مثل قطام
قوله ويلزمه ان يذكر هذا المعنى من معاني الى ايضا في الشرح هذا عجيب فان
ابن مالك لم يهمله بل ذكره من معاني الى ايضا قال في التسهيل ومنها الانتهاء الغاية
مطلقا والمصاحبة وللتبيين واقول سبقه الى هذا الاعتراض غيره ومنشاوه انهم
اعادوا الضمير المنصوب بيلزمه على ابن مالك وجعلوا هو الكلام اعم [illegible]
من المصنف علمه وانما هو لما [illegible] شرح كو المعنى ويلزم هذا
الشرح الذي [illegible] ابن مالك في اللام ان يذكر هذا المعنى من معاني الى ايضا
قوله وجدعا الجدع بسكون الدال المهملة قطع الانف وقطع الاذن وقطع اليد والشفة
وبسكون الدال المهملة او المعجمة السجن والحبس وبفتح الدال المعجمة ولد الشاة في السنة
وولد البقرة والحافر في الثالثة والابل في الخامسة **قوله** بل التقدير ارادتي لزيد في
الشرح ليس المراد بل تقدير المحذوف الذي يتعلق به اللام لانه لو كان كذلك لكانت
لام التقوية لا لام التبيين وانما المراد بل تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين
ارادتي لزيد فيكون ارادتي مبتداء ولزيد ظرفا مستقرا هو الخبر فيتعلق بمحذوف على
ما هو المعروف واقول يدل على ان مراد المصنف قوله فيما بعد وانما يريدون
انها متعلقة بمحذوف استونف للتبيين اذ لا يطلق الاستيناف الا في الجمل **قوله**

وقوله

واما من قراء كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين اما الاكون تعلقها بالفعل لعدم الفايدة ولانه يلزم تعدى فعل المخاطب الى ضميره **قوله** ويحتمل انها اصل قراءة هئت بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء ويكون على ابدال الهمزة لم يقرا هشام كذلك وانما قرا بكسر الهاء وسكون الهمزة وفتح التاء نعم قرا كذلك ابن ذكوان رفيق هشام وقرا بها ايضا نافع **قوله** وهو ان تقدر جمعا للهاة في الصحاح اللهاة الهنة المطبقة في اقصى الفم والجمع اللهى واللهيات واللهوات **قوله** شبهت بشئ يبتلع الناس متشبهم حذف المشبه به وذكر المشبه واثبت للمشبه شئ من لوازم المشبه به المحذوف وهو اللهاة التى اريد بها الافواه فيكون ذلك التشبيه استعارة بالكناية وذلك الاثبات استعارة تخييلية وهى قرينة الاستعارة بالكناية وهذا على مذهب صاحب التلخيص في الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية **قوله** وحركتها الكسر قال الفتازاني تشبيها لها باللام الجارة لان الجزم نظير الجر يعني في ان كلا منهما مختص بنوع من الكلم وعامل **قوله** وسليم يفتحها سليم بصيغة التصغير قبيلة من العرب **قوله** واما ليكفروا وايتنا هم وليتمتعوا فيحتمل اللامان منه التعليل في الكشاف واللام في ليكفروا محتملة ان تكون لام كي وكذلك في وليتمتعوا فيمن قراها بالكسر والمعنى انهم يعودون الى شركهم ليكونوا بالعود الى شركهم كافرين بنعمة النجاة قاصدين التمتع بها والتلذذ لا غير على خلاف ما هو عادة المؤمنين المخلصين على الحقيقة اذا انجاهم الله ان يشكروا نعمة الله تعالى في انجائهم ويجعلون نعمة النجاة ذريعة الى ازدياد الطاعة لا الى التلذذ والتمتع وان تكون لام الامر وقراءة من قرا وليتمتعوا بالسكون يشهد له ونحو قوله تعالى اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير انتهى وفي الشرح فان قلت لم يكن الداعي لهم الى العود الى الشرك كفر النعمة والتلذذ بها فكيف جاء التعليل قلت اما ان تحمل اللام للصيرورة والعاقبة على ما تقوله الكوفيون او تحمل للتعليل الوارد على طريق المجاز **قوله** في قراءة من سكنها هى قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي وقالون عن نافع **قوله** ويؤيده ان بعدهما فسوف يعلمون لان المعنى فسوف يعلمون شؤم الكفران والتمتع ووبال عاقبتهما وذلك يقتضى ان الامر بالكفران والتمتع للتهديد وفي الشرح لان الفاء الداخلة على هذه الجملة تشعر بشرط يترتب مضمونها عليه والامر متضمن للشرط كما سياتي او لان قوله فسوف يعلمون مقتض للتهديد فيؤيد حمل الامر السابق على التهديد ويصير الكلام متلائم الاطراف **قوله** واما متعلق بفعل مقدر متاخر اى وليحكم اهل الانجيل بما انزل الله انزله في الشرح وكذا في قوله تعالى انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب

الكواكب وحفظا يجوز ان يكون تعليلا لفعل محذوف متاخر والتقدير وحفظا فعلنا ذلك وانما تقدر المحذوف متاخرا قصدا الى الاختصاص والى ان الحذف دليل على ان الاهتمام بالمذكور اكثر واقول ليس فعل ذلك للحفظ فقط كما هو مقتضى تقريره بل هو للزينة ايضا والذى ذكره المعربون في نصب حفظا انه بفعل مقدر اى وحفظناها حفظا او بالعطف على زينة باعتبار المعنى كانه قيل انا خلقنا الكواكب زينة وحفظا **قوله** لبعض حاجتى في الصحاح وعنيت بحاجتك اعنى عناية فانا بها معنى على مفعول واذا امرت منه قلت لتعن بحاجتى **قوله** وقائل البيت الثانى انه لا يعرف قايله في الشرح ويمكن ان يخرج على ان الفعل مرفوع اصله تكون لكنه سكن النون لاجل الادغام الجايز فابدلها لاما وادغم ثم التقى ساكنان فحذف الاول للضرورة وان كان اثباته شايعا في السعة من باب التقاء الساكنين على حده **قوله** دوامى الايد يخبطن الدوامى جمع دامية وفي الصحاح الدامية الشجة التى تدمى ولا تسيل والايد جمع يد حذف منه الياء اكتفاء بالكسرة والسريح سيور النعال التى تخصف بها الواحدة سريحة **قوله** على مثل اصحاب البعوضة الى اخره البعوضة هنا ماء لبنى اسد وفي الشرح ويقال خمش وجهه بفتح الميم في الماضى يخمشه بالضم والكسر خدشه ولطمه وضربه وقطع عضوا منه كذا في القاموس والكل ممكن في البيت انتهى واقول كون الاخير مرادا هنا في غاية البعد وحر الوجه ما بدا من الوجنة **قوله** قيل وتخلص من ضرورة بضرورة وهى اثبات همزة الوصل في الوصل وليس كذلك لانهما بيتان لا بيت مصرع فالهمزة في اول البيت لا في حشوه لما استدل ابن مالك على ان حذف اللام من يبذل ليس بضرورة لتمكن الشاعر من ان يقول ابذل بالهمزة اعترض عليه بان تمكن الشاعر من ان يقول ابذل لا يدل على ان حذف اللام ليس بضرورة وانما يدل عليه لو لم يكن ابذل ضرورة لكنه ضرورة وقد تخلص ابن مالك من ضرورة وهى حذف اللام بضرورة وهى اثبات همزة الوصل في الوصل فاجاب المصنف بان اثبات الهمزة انما يكون ضرورة اذا كان في الحشو لا في اول الكلام وهى ههنا واقعة في اول الكلام لانها واقعة في اول البيت لا في اول المصراع الثانى من البيت **قوله** احدها للخليل وسيبويه انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية اعلم ان المصابيح انما الجزم بعد الطلب لان كل كلام لا بد من حامل للمتكلم عليه فالحامل على الكلام الخبرى افادة المخاطب لمضمونه والحامل على الكلام الطلبى كون المطلوب مقصود المتكلم لذاته او لغيره لتوقف ذلك

التخـــــــير على حصوله وهذا معنى الشرط فاذا ذكر الطلب وذكر بعده ما يصلح
توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون
حينئذ معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا **قوله** والثالث للجمهور انه بشرط مقدر
بعد الطلب يعني مدلولا عليه بذلك الطلب قال الرضي ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم
الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى إن
فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا **قوله** وايضا فان تضمين
الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير في الشرح الظاهر انه واقع وكثير وذلك
لان افعال الانشاء كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب نحو ما احسن زيدا وما الطفه وما
اظرفه الى غير ذلك مما لا يحصى ونحو قضوا الرجل بمعنى ما اقضاه وحسن اولئك رفيقا
بمعنى ما احسنهم رفيقا كلها متضمن للحرف الذي حق الانشاء ان يؤدى به ولهذا كانت غير
متصرفة واقول المراد بالحرف في قول المصنف معنى الحرف هو الحرف الموجود كما هو الظاهر
لا ما هو اعم منه ومما حقه ان يوجد وليس بموجود وحينئذ لا يرد افعال الانشاء
لانها ليست بمتضمنة لمعنى حرف موجود بل لمعنى حرف من حقه ان يوجد وليس بموجود
قوله وابطل ابن مالك بالآية ان يكون الجزم في جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم
ان لا يتخلف احد من المقول له ذلك عن الامتثال ولكن التخلف واقع في الشرح وما
ذكره ابن مالك مبني على ان بين الشرط والجواب ملازمة عقلية وهو ممنوع بل انما
يقتضي الغلبة كما صرح به ابن الحاجب في اماليه حيث قال لا يشترط في الجواب ان يكون
بينه وبين الشرط ملازمة عقلية وانما يقتضي الغلبة وفي المطول واما قوله تعالى قل
لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء
بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان موقوفا على شيء اخر نحو ان توضأت صحت صلوتك
وفي حاشيتـــه المذكور في الكتب المعتبرة في الاصول ان كلمة ان قد غلبت في السببية
فدلت على ترتب الثاني على الاول وانها تستعمل في الشرط الذي هو جزء اخص من العلة التامة
فيعقبه الجزاء قطعا ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتني ضربتك ان الضرب الثاني
مترتب على الضرب الاول يحصل جزما بعد حصوله لا انه موقوف عليه وينعدم بانعدامه دون
ان يعتبر حصوله بعد حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا واما قوله تعالى
قل للذين امنوا يقيموا الصلوة ففيه اشارة الى ان المؤمنين بمعنى انهم بادروا الى امتثال قول
النبي صلى الله عليه وسلم حتى كان قوله اقيموا الصلوة سببا لاقامتهم اياها لا يتخلف تلك

الاقامة عن ذلك القول وكذا قولك ان توضأت صحت صلوتك يشعر بمبالغة في اعتبار
الوضوء في صحة الصلوة حتى كانه المحصل وحده بخلاف ان يقال الوضوء شرط لصحة
الصلوة فان المفهوم منه مجرد التوقف فقط **قوله** وباحتمال انه ليس المراد
بالعباد الموصوفين بالايمان مطلقا في الشرح كانه والله اعلم اخذه من اضافة العباد
الى ضميره الله تعالى فانه يقتضي التشريف لهم وانما شرفهم لاخلاصهم فان كان الحامل
له على ذلك هو هذا المعنى فهو غير متأت في بعض المواضع كقوله تعالى قل للمؤمنين
يغضوا من ابصارهم واقول هذا المعنى لم يتأت في نحو هذه فالجواب الاول
متأت فيه **قوله** وايضا فان الامر للمواجهة ويقيموا للغيبة فكان يجب على
تقديره ان يقال اقيموا تقيموا بالخطاب لانه مقول للمخاطبين ولا يجوز ان يقال للمخاطبين
بالغيبة فان قيل يجعل يقيموا من قول الامر فيندفع المحذور اجيب بانه يلزم
محذور اعظم منه وهو ان يكون الامر من كلام والجواب من كلام اخر لا يرى انك
من قول المامور ويقيموا محكي الامر كذا في امالي ابن الحاجب **قوله** وليس بشيء لان
ذلك ليس من **قوله** ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان اي للحدث
المقترن بالزمان ففي العبارة ادنى مسامحة **قوله** توكيد مضمون الجملة المراد بمضمون
الجملة هنا النسبة الاسنادية المفسرة بتعلق احد جزئي الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت
عليه ويكون لنسبته خارج تطابقه في احد الازمنة او لا تطابقه **قوله** ولهذا زحلقوها
في باب ان عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بموكدين يجوز في زحلقوها ان يكون بالقاف
وان يكون بالقاف والمعنى اخروها وفي الشرح واحترز بابتداء الكلام من مثل قام
القوم كلهم اجمعون فانه كلام فيه موكدان ولكنهما ليسا في ابتدائه ثم قال وقد يعترض
بانما فان السكاكي ادعى ان سبب افادتها الحصر ان ان للتاكيد وما كذلك فاجتمع تاكيدان
فافادت الحصر ولا ينقض بان زيدا لقائم ولا بمثل قام زيد نفسه عينه لعدم توالي
الموكدين في المثال الاول وعدم كونهما ابتداء في الثاني وقال ابن مالك قد يجمع بين الا
وبا توكيدا للتنبيه نص عليه في توضيح البخاري وقد يعترض ايضا بمثل لسوف تقدم
زيد اسى واقول في كلامه نظر اما اولا فلان مراد المصنف بموكدين في قوله كراهية
ابتداء الكلام بموكدين موكدا مضمون الجملة اعني النسبة الاسنادية يدل على ذلك قوله
وفايدتها اراد توكيد مضمون الكلام وحينئذ لم يدخل جاء القوم كلهم اجمعون ولا قام
زيد نفسه عينه حتى يحترز عنهما بابتداء الكلام لان التاكيد فيهما ليس لمضمون الجملة وانما

مع المفرد من مفرد اتها ولا يرد ايضا قول ابن مالك لانه يا تاكيد لمضمون الجملة
لمضمون الجملة عنه ولا يرد ايضا لسوف تقدم زيد لان اللام
فيه وان كانت مؤكدة للنسبة الاسنادية الا ان سوف ليست كذلك وانما هي مؤكدة
لما هو مضمون الفعل اعني معنى الاستقبال واما ثانيا فلان السكاكي جعل السبب في افادة
انما الحصر ان إن للتاكيد وما كذلك وانما جعل سبب افادتها للحصر تضمنها معنى ما والا ونقل
عن بعض النحاة في مناسبة تضمنها ذلك ان إن للتاكيد وما كذلك وعبارته في المفتاح
والسبب في افادة انما معنى القصر هو تضمينه معنى ما والا ولذلك تسمع ائمة النحو يقولون
انما تاتي اثباتا لما يذكر بعدها ونفيا لما سواه ويذكرون لذلك وجها لطيفا يسند الى
علي بن عيسى الربعي وانه كان من اكابر النحو ببغداد وهو ان كلمة إن لما كانت لتاكيد
اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة لا النافية على ما يظنه من لا وقوف له
بعلم النحو ضاعف تاكيدها فناسب ان يضمن معنى القصر لان قصر الصفة على الموصوف
وبالعكس ليس الا تاكيدا للحكم على تاكيد انتهى قال الكرماني في شرح البخاري ولا يخفى عليك
ان المولدان انما كلمة موضوعة للحصر وما ذكروه سر الوضع لذلك لا ان الكلمتين والحالة
هذه باقيتان على اصلهما مرادتان بوضعهما **قوله** والجواب ان الحكم في ذلك اليوم
واقع لا محالة فنزل منزلة الحاضر في الشرح وقد يجاب ايضا بان اللام في هذه الاية
لمجرد التاكيد مسلوبة الدلالة على تخليص المضارع للحال كما جردت اللام للعوضية في
الاسم الشريف وهو الله وسلبت معنى التعريف واقول هذا بعينه سينقله المصنف
عن الزمخشري في قوله تعالى لسوف اخرج حيا ويضعفه بان فيه خلع اللام عن معنى
الحال من غير ضرورة **قوله** ووجهه ان قد تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع
المشبه للاسم في الشرح وايضا فالفعل من ان زيدا لعسى يقوم ولنعم الرجل للانشاء
وزمن وقوعه حال فاشبه المضارع المراد به وقوع حدثه في الحال واقول محل هذا
عند قول المصنف احدها الماضي الجامد نحو ان زيدا لعسى يقوم او لنعم الرجل وكان الشارح
لم يذكره هناك لان المصنف علله هناك لمشابهة الجامد للاسم ولا يتاتى مع ذلك تعليله
بمشابهة ما هو مشابه للاسم **قوله** الغزني هو بالمعجمة المفتوحة والزاي الساكنة
بعدها نون مكسورة فياء مخففة ساكنة **قوله** قالوا انما هذه لام القسم يعني لام
فعل القلب فيحتمل همزة ان كعلمت ان زيدا لقائم لان القسم وجوابه في محل رفع خبر لان
وهي مع معمولها سدت مسد معمولي فعل القلب فلم يتوسط لام القسم بين فعل القلب

القلب ومعموله كما توسطت في قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق
ويقع في بعض النسخ بعد قوله كعلمت ان زيدا لقائم والصواب عندهما الكسر اي عند
الكسائي وهشام كما نهايتها لام الابتداء وهي تعلق فعل القلب الذي وقعت في
حيزه **قوله** وفي امالي ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدأ في الشرح كانه قصد
بايراد كلام ابن الحاجب الاشارة الى انه مخالف للجماعة وهذا الكلام الذي نقله عنه
ليس بصريح في المخالفة اذ يحتمل ان يكون مراده ان لام الابتداء يجب اقتران المبتدا بها
لفظا وعلى هذا فالمخالفة ثابتة ويحتمل ان يكون مراده انه يجب معها المبتداء لفظا او تقديرا
وحينئذ فلا مخالفة اذ يجوز ان يكون مدخول اللام هو المبتدا في الاصل والتقدير
لزيد قايم واخر المبتداء وقدم الخبر وايليا للام فقيل لقايم زيد فقد وليها المبتداء
تقديرا وان لم يلها لفظا فلا ينافي ذلك قوله يجب معها المبتداء واقول لم يذكر كلام ابن الحاجب
للاشارة الى انه مخالف للجماعة وانما ذكره لاحتماله لموافقة الجماعة ولمخالفتهم اما المخالفة
فبان يكون مراده بوجوب المبتدا معها وجوب دخولها على نفس المبتداء واما الموافقة
فبان يكون مراده به وجوب وقوعها في جملة اسمية بان يدخل على نفس المبتداء او على غيره
قوله والمشهور ان هذه لام القسم في الشرح الظاهر ان الاشارة بهذه الى اللام القريبة التي
حكاها عن بعضهم داخلة على المتصرف بقد ولا يكون الاشارة بها الى التي ابتداء عليها الكلام
من دخوله الثاني الفعل نحو ليقوم زيد اذ يلزم عليه مشهورية القول في نحو ليقوم زيد
بان لامه لام القسم وهو امر ممتنع عند الجمهور للخلو من نون التوكيد وقيل عند من اجازه كابن
مالك نعم اقول جاز ان تكون الاشارة بهذه الى اللام التي ابتدا الكلام عليها ويكون المعنى
والمشهور ان هذه لام القسم فيجب لها ويراعى فيها ما يجب في لام القسم **قوله** وهو
مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب لان مراده مشتمل اما ان لام الابتداء يجب دخولها
على المبتداء واما انها يجب وقوعها في الجملة الاسمية وكلاهما مقتض لعدم وقوعها في الجملة
الفعلية **قوله** وكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعدهما كذلك اللام هو بعد في الاسم
في الشرح يجوز حذف الفعل بعد قد كقول الشاعر · ازف الترحل غير ان ركابنا · لما تزل برحالنا
وكان قد · اي وكان قد زالت ولم يجعلوا ذلك ضرورة ففيما ادعاه من عدم تبقية قد
بعد حذف الفعل نظر واقول بعد تسليم ان حذف الفعل بعد قد ليس بضرورة مراده بقوله
وكما لا يحذف الفعل بعد قد هو الحذف من غير دليل وذلك لا ينافي جواز حذف الفعل بعد
قد لدليل كما في هذا البيت قال المصنف في بحث قد وقد يحذف الفعل بعدها لدليل وانشد

البت قوله لان تكرار الظاهر انما يقبح اذا صرح بهما في الشرح يحتمل اذ ان ابن الحاجب لم يستضعفه
من جهة قبح التكرار بل من حيث وقوع الظاهر رابطا وعن مقام التفخيم ولا شك انه ضعيف
عند سيبويه والمحققين واقول بعد تسليم ان ابن الحاجب لم يستضعفه الا من جهة
وقوع الظاهر رابطا مراد المصنف ايضا ان تكرار الظاهر على انه رابط انما يضعف اذا صرح
بهما قوله وكل ذلك تقدير لاجل الصناعة دون المعنى فكذلك ههنا في الشرح هذا الكلام
يقتضي استواء المقدر والملفوظ في المعنى المقصود وان التقدير انما روعي لحفظ نظام الصناعة
وكيف يكون ذلك والمستفاد من الجملة الاسمية غير المستفاد من الجملة الفعلية لسيما فائدة
الاولى في مثل هذه لتقوى الحكم وعدم افادة الثانية له فان قيل بان معناهما واحد
والقول بان مثل هذا انما يذكره اهل البيان واما النحاة فلا يفرق بين الاسمية والفعلية
فيه نظر واقول اختلاف المستفاد من الجملة الاسمية مع المستفاد من الجملة الفعلية
بالثبوت والحدوث لا ينافي اتفاقهما في المعنى المقصود كقيام زيد فانه المعنى المقصود
من قام زيد وزيد قائم والقول بان مثل هذا انما يذكره اهل البيان لا النحو قول صحيح لان
هذا مسئلة من علم البيان دون النحو وذكر النحوي له لا على انه مسئلة النحو لا ينافي ذلك وقد
وافقنا الشارح في اطلاق اسم البيان على مثل هذه الابحاث بناء على انه يطلق على علمي
المعاني والبيان والا فمثل هذه الابحاث انما هي من علم المعاني قوله واما الاول فقد قال
جماعة في ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران فحذف المبتدا وبقيت اللام هذا
ليس بقادح في الاول لانه قياس يستلزم حذف المبتدا بعد لام الابتداء على عدم حذف
الفعل بعد قد والاسم بعد ان والقادح في ذلك انما عدم الجامع او اظهار الفارق
وقد ضعف المصنف قول هذه الجماعة في بحث ان المكسورة الهمزة المشددة النون بان
الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين قوله ولانه يجوز على الصحيح
لقائم زيد هذا معطوف على قوله فقد قال الجماعة لانه في معنى لو كان جماعة قالوا وفي الشرح
جواز هذا ليس مما الكلام فيه فانه لم يحذف منه شيء اذ زيد مبتدا ولقائم خبره قدم
عليه على راي الجماعة او مبتدا وقائم خبر مقدم واللام داخلة على المبتدا تقديرا على
ما جوزنا حمل كلام ابن الحاجب عليه وعلى كل حال فلا حذف فلا وجه لايراده على تضعيف
ابن الحاجب لقول من ادعى حذف المبتدا في ولسوف يعطيك ربك واقول ووجه
وهو ان الفرق بين قد وان وبين لام الابتداء بان لام الابتداء اتسع فيها ما لم يتسع في
قد وان لانها يجوز دخولها على الخبر المقدم على المبتدا ولا يجوز في قد دخولها على غير

حاصله صح

اما صح

بعد تسليم انه لم يحذف منه شيء لو اراده صح

غير الفعل ولا في ان دخولها على غير المبتدا فلا يلزم من امتناع الحذف مع قد وان
امتناعه مع اللام قوله وقوله ان لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع
في الشرح يحمل كلام الزمخشري على ان مراده ان لام القسم الملاصقة للمضارع
لا تفارق النون وهذا هو الظاهر من المعنى وحينئذ يستقيم الكلام ولا يرد عليه
شيء مما ذكره قوله ... ام الحليس لعجوز شهربه ... ترضى من اللحم
فتصغيره والحليس تصغير الحلس وهو كساء رقيق يكون تحت البردعة وام الحليس
كنية الاتان والمراد بها ههنا امراة والشهربة الكبيرة ومن اللحم اي ترضى
بدل اللحم قوله لهنك من برق على كريم هذا عجز بيت صدره الا يا سنا برق
على قلل الحمى واصل لهنك لانك فقلبت الهمزة هاء والسنا بالقصر الضوء وبالمد
الرفعة والقلل جمع قلة وهي من كل شيء اعلاه قوله دليل الاول يعني بالاول
اعتبارهم حكم صدرية اللام فيما قبل ان قوله فغبرت بعدهم الى اخره غبرت
بالمعجمة والموحدة بمعنى بقيت وناصب من النصب بفتحتين وهو التعب واخال
بكسر الهمزة على الافصح وفي الشرح ومستتبع اسم مفعول اي اظن اني طلب مني ان
اتبعهم في المضي والرحيل ولا ابقى بعدهما انتهى واقول الذي رايته في النسخ المقروة
بكسر الموحدة على انه اسم فاعل قوله ودليل الثاني يعني بالثاني عدم حكم صدرية
لام الابتداء فيما بعد ان قوله ووهم بدر الدين ابن مالك فمنع من ذلك والوارد
منه في التنزيل كثير نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير وعلل بدر الدين في شرح الالفية واما
الخبر فيدخل عليه بشرط ان لا يتقدم معموله ولا يكون منفيا ولا ماضيا متصرفا خاليا
من قد انتهى واذا كان مراد ابن مالك بالمعمول غير الظرف والمجرور لم يرد عليه ما
اورده المصنف ولاما اورده الشارح ومن ان الانسان لربه لكنود وانه على ذلك لشهيد
وانه لحب الخير لشديد قوله اللهم الا ان يدل دليل على قصد الاثبات يعني فلا تنقص
اللام لانه بل تبقى حينئذ على اصلها قوله كقراءة ابي رجاء وان كل ذلك لما متاع الحيوة
الدنيا بكسر اللام وما اسم موصول والعايد محذوف اي للذي هو متاع الحيوة الدنيا ولا
شذوذ في حذف العايد المبتدا هنا لطول الصلة قوله ان كنت قاضي نحبي الى اخره
النحب المدة والوقت ويقال قضى فلان نحبه اذا مات وجواب لو محذوف يدل عليه
ما قبله والمعنى لو لم تمنعوا بوعدكم قوله وجب تركها مع نفي الخبر في الشرح هذا ايضا
ذكره ابن مالك وقيدناه بكون النفي بلا او لن ولم وجب تركها مع النافي فان قيل

اما هو صح

ام الحليس

اول صح

ولا على صح

كراهية لاجتماع اللامين كما استكرهوه في مثل قوله واعلم ان تسليما وتركا للا
متشابهان ولا سواء قلنا قد يكون النافي ما فلا يجتمع مثلان وقد يقال حمل على ما فيه
اجتماعهما طردا للباب انتهى واقول انما وجب تركها مع نفي الخبر لان نفي الخبر دال على ان
ان ليست نافية اذ لو كانت نافية لم يكن لنفي الخبر مرة اخرى فايدة وحينئذ لا حاجة
الى اللام الدالة على ان مخففة من الثقيلة **قوله** امى ابان دليلا الى آخره ابان علم
وفي صرفه خلاف فمن صرفه راى ان وزنه فعال ومن منعه الصرف راى ان وزنه
افعل منقول من ابان ماضي يبين واختار هذا ابن مالك وجزم به في التوضيح وقال القرافي
والنحاة على عدم صرفه قال ونقله ابن يعيش في شرح المفصل عن الجمهور والاعلاج جمع
علج بكسر الاول وهو الرجل من كفار العجم وسودان جمع اسود كعميان جمع اعمى وقال الفراء
جمع الجمع **قوله** القسم الثاني يعني من السبع لامات التي ليست بعاملة واما اتى بهذا
القسم بلفظ لبعد ما بينه وبين الاول مع وجود فصل بينهما **قوله** ولكنني من حبها
لعميد في الصحاح المعمود والعميد الذي هده العشق **قوله** وقيل اللامان للابتداء
في الشرح المراد باللامين اللام الداخلة في قول المصنف لعميد والداخلة في قوله
لمن اعلاج سودان وفيه قلق في التصنيف فان الواقعة في قوله لمن اعلاج قد
انقضى الكلام عليها فيما تقدم وذكر المصنف بعدها قسما آخر فالعود الى الكلام على
تلك اللام بعد فراغ منه ووقوع الكلام في غيره ليس مما ينبغي لما فيه من التشويش انتهى واقول
الوجه ان يراد باللامين اللامان الزائدة التي تقدم انها تدخل في خبر المبتدا وخبر ان
المفتوحة الهمزة وخبر لكن واللام الواقعة بعد ان المكسورة الهمزة المخففة النون
التي قال الكوفيون فيها انها بمعنى الا وعقد المصنف الفصل السابق لها ولما استدل
الكوفيون على مجيء اللام بمعنى الا بقول الشاعر لمن اعلاج سودان اجاب عنه هذا
القايل واجاب عن قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد **قوله** وهذا المعنى عكس المعنى على
القولين السابقين يعني القول بان اللام للاستثناء والقول بانها للكلام عند ابان
وابتدي لمن اعلاج سودان فعلى المعنى على القولين اثبات لون ابان من اعلاج سوداد وعلى
القول الثالث نفيه **قوله** ومات كمن لبلى الى آخره الهايم من الابل الذي يصيبه داء الهيام
اي يذهب على وجهه في الارض ولا يرعى والمقصى بضم الميم وفتح الصاد المهملة اسم مفعول
من اقصيته ابعدته والمراد بفتح الميم المذهب اسم مكان من راد يرود جاء وذهب
قوله وقيل انها في موضعها وان من مبتداء ولبئس المولى خبر [illegible] واللام في لبئس

لبئس جواب قسم مقدر **قوله** الثالث لام الجواب يعني الثالث من السبع اللامات
التي ليست بعاملة **قوله** وقد جعلت قلوص ابني سهيل الى آخره القلوص بفتح القاف
[illegible] والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بادائه او جمع كور بفتحها
وهو الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع موضع الرتوع وهو اكل الماشية ما شاءت
قوله وذلك لشبهها بان يعني في الصيغة والمعنى اما في الصيغة فظاهر واما في المعنى
فلان اذ يأتي للتعليل وهو قريب من معنى الشرط **قوله** عضبت على الى آخره في الصحاح
والجزة يعني بكسر الجيم وتشديد الزاي صوف شاة في السنة يقال اقرضني جزة او
جزتين فيعطيه صوف شاة او شاتين وفي القاموس وخروف كصبور الذكر
من اولاد الضأن او اذا رعى وقوي وهي خروفة والجمع اخرفة وخرفان **قوله** لئن
كانت الدنيا الى آخره في الصحاح برح به الامر تبريحا اي جهده وضربه ضربا مبرحا
وتباريح الشوق توهجه وهذا الامر ابرح من هذا اي اشد وكما ادى خبر كان
وتباريح بيان له او بدل منه **قوله** لئن كان ما حدثته الى آخره القيظ بالقاف والظاء
المعجمة شدة الحر وفي القاموس القيظ صميم الصيف من طلوع الثريا الى طلوع سهيل
وباديا اي ظاهرا وهو حال من فاعل اصوم وللشمس متعلق بباديا **قوله** الممر
بزينب الى آخره الالمام النزول والبين الفراق ويطلق ايضا على ضده واقرب
قرب والثواء بالمثلثة المفتوحة والمد الاقامة مصدر ثوى بالمكان يثوي اي اقام
قوله للدلالة على البعد او على توكيده على خلاف في ذلك وهو مبني على ان اسم الاشارة
مع الكاف من غير لام للبعيد كما قال ابن مالك فاللام لتوكيد البعد او للمتوسط كما قال
ابن الحاجب فاللام لافادة البعد **قوله** لا وتسمى حينئذ تبرية قال الاندلسي في شرح الجزولية
سماها النحاة بالتبرية لانها تنفي الجنس فكانها تدل على البراءة من ذلك الجنس **قوله** فلا نسب
مجد الى آخره في الصحاح المجد الكرم وفي القاموس المجد نيل الشرف والكرم ولا يكونان الا
بالآباء واللؤم بلام مضمومة وهمزة ساكنة ضد الكرم **قوله** قفا قليلا الى آخره الضمير
المجرور بالباء عايد على دار المحبوبة وعلى لاجلي **قوله** قيل لتضمنه معنى من الاستغراقية
لان لا رجل نص في نفي الجنس كما ان لا من رجل وما جاءني من رجل نص فيه بخلاف لا رجل بالرفع
وما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان
ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان وانما لم يبن المضاف
والمشبه به لان الاضافة ترجح جانب الاسمية والاعراب مع كراهتهم جعل ثلثة اشياء

شيا واحدا **قوله** وقيل لتركبه مع لا تركيب خمسة عشر قال سيبويه وانما ترك التنوين
لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر **قوله** ولكنه جاء بالفتح وهو
الارجح قال الرضي واما جمع سلامة المؤنث فبنيته على الكسر مع التنوين قياسا لا
سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله تعالى من عرفات وهو
منقوص بنحو يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها
وان لم تكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن والمازني يفتحه بلا تنوين نحو قوله اودى
الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب حذرا من مخالفته في الحركة
لساير المبني بعد لا التبريه مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى مما قبله
طرح اللباب على نسق واحد انتهى **قوله** وفيه رد على السيرافي والزجاج اذ زعما
ان اسم لا غير العامل معرب وانه ترك تنوينه للتخفيف قال الرضي الفتحة في لا رجل
عند الزجاج والسيرافي اعرابية خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف
منهم لاحتمال قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها الا فتنصبه بغير
تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة
اسم واحد كخمسة عشر فاول المبرد قوله تنصبه بغير تنوين انها تنصبه اولا لكن
بني بعده لكن يحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر اتفاقا وقال الزجاج بل
مراده انه معرب لكن مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر
من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بالتركيب مع عامله قال ابو سعيد
يعني السيرافي انما ركب مع عامله لافادة لا التبريه للاستغراق كما افادته مع من في استغرا
في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل في الدار فركبوا لا
مع النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسوال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة
بالتركيب مع كونها معربة قال الرضي والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف
التنوين في حالة الوصل من الاسم المتوسط لغير الاضافة والبنا غير معهود وايضا التركيب
بين لا والمنفي ليس بأشد منه بين المضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني
في الموضعين انتهى ما قاله الرضي **قوله** وقال قوم لا زايدة وجرم وما بعده فعل
وفاعل كما قال قطرب في الشرح اي ثبت كون النار لهم وقيل جرم بمعنى كسب فيكون فاعله
ضميرا يعود الى عملهم المفهوم من السياق اي كسب لهم عملهم النار فان وما في حيزها
في موضع نصب على هذا وكثيرا ما تقتصر المفسرون على قولهم ان لا جرم كلمتان وصار

وصار معناهما حقا انتهى وقطرب هو ابو علي محمد ابن المستنير النحوي البصري اخذ الادب
عن سيبويه وعن جماعة من البصريين كان يبكر الى سيبويه قبل التلامذة فقال
له يوما ما انت الا قطرب ليل وقطرب دويبة لا تزال تدب ولا تفتر كان يعلم اولاد
ابي دلف العجلي ومات سنة ست ومائتين **قوله** والثالث ان ارتفاع خبرها عند
افراد اسمها نحو لا رجل قايم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه قال
الرضي ارتفاع خبر لا بها اذا لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا
نحو لا رجل في الدار قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدا ولا رجل مرفوع المحل
بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها
عليه سبب بنايه مع قربه منها استبعد ان تكون في الخبر البعيد منها مقتضى بسببها
اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها
المنصوب بها وقال المصنف في حاشية التسهيل والذي عندي ان سيبويه يرى في لا رجل
ان كلمة لا لا عمل لها اصلا لا في الاسم ولا في الخبر لانها صارت جزء كلمة ولهذا جعل
النصب في لا رجل ظريفا كالرفع في يا زيد الفاضل لا على محل الاسم بعد لا **قوله** الخامس
ان يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده لان لا عامل اضعف من ان فلم يمنع
اعتبار المحل بخلاف ان فانه يمنع اعتبار المحل قبل مضي الخبر لا بعده **قوله** ولك فتح الاسمين
ورفعهما والمغايرة بينهما الشيخ هذا الكلام لا يوفي بالاوجه الخمسة التي جوزها
النحاة في مثل هذا التركيب اذ نصب الثاني مع فتح الاول لا يدخل تحت شيء من الصور
المذكورة اذ لا يشمل ذلك فتحهما ولا رفعهما وهو ظاهر ولا المغايرة بينهما لان المراد
المغايرة باعتبار الفتح والرفع انتهى وقد يقال المراد المغايرة بما هو اعم من الفتح
والرفع فيدخل فيها نصب الثاني مع فتح الاول لكنه يدخل ايضا ما هو ممتنع وهو
نصب الاول مع فتح الثاني ورفع الاول مع نصب الثاني ويمكن ان يقال انه اعتمد في
خروج هذه الصور على شهرة الصور الخمس الجايزة عند القوم **قوله** ان تحلا
الى اخره تقدم الكلام عليه في اذ **قوله** الثانية ان تكون عاملة عمل ليس في الشرح
كان مقتضى الظاهر ان يقول الثاني بالتذكير كما قال في الاول احدها لانه بصدد تفصيل
الاوجه الخمسة التي قدم ذكرها لكنه انث على ارادة الحالة **قوله** من صد عن نيرانها
الى اخره هذا البيت من قصيدة لسعد بن مالك ونيرانها والنزل
بكسر النون الاولى جمع نار والجيران جمع جار والبراح مصدر برح مكانه اي زال عنه وصار

في البراح وهو المتسع من الارض لا زرع فيها ولا شجر **قوله** احداهما ان عملها قليل حتى ادعى
انه ليس بموجود ما بعد حتى هنا ليس نهاية لما قبلها بل مستبعاعنه كما قررناه في بحث ان
المكسورة المشددة **قوله** تعز فلا شئ الى آخره تعز بالعين المهملة والزاى بمعنى
تصبّر وعلى الارض صفة شئ او متعلق بباقيا والوزر بفتحتين الملجاء **قوله** نصرتك
اذ لا صاحب الى آخره الخاذل بمعجمتين التارك للنصرة وبوّات انزلت والمباءة
منزل القوم والكماة بضم الكاف جمع كمي وهو الشجاع **قوله** وعلى ظاهر قولهما قول
النابغة وحلت سواد القلب الى آخره في الشرح الظاهر ان في العبارة قلبا وان
الاصل وعلى قولهما ظاهر قول النابغة وذلك لان قوله لا انا باغيا يمكن ان يكون على
حذف مضاف اى لا مثلي باغيا مدخول لا نكرة لان مثلا لا يتعرف بالاضافة ثم حذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاتى به منفصلا مرفوعا وهو انا وبل يحتمل لكنه
خلاف الظاهر ولذلك قلنا ان التقدير وعلى قولهما ظاهر قول النابغة لكون في قوله
ظاهر اشارة الى انه ثم تاويلا يخرج به البيت عن راى ابن الشجرى وابن جنى انتهى واقول
الظاهر انه ليس في العبارة قلب وانه انما قال ظاهر قولهما لاحتمال ان يريدا بعمل لا
في المعرفة عملها فيها لا بطريق الاصالة بل بطريق النيابة بان يحذف المضاف النكرة
وانيب عنه المضاف اليه المعرفة كما قيل في لا البصرية في قولهم قضية ولا ابا حسن
لها ان التقدير ولا مثل ابي حسن لها ثم حذف المضاف وهو مثل واقيم المضاف اليه مقامه
ثم في كلام المصنف مضاف محذوف وانما قلنا ذلك لاحتمال قول النابغة لوجهين آخرين
ذكرهما ابن مالك في شرح كافيته احدهما ان الاصل لا ارى باغيا فلما حذف الفعل
انفصل الضمير فانا مفعول لم يسم فاعله وباغيا حال وثانيهما ان التقدير لا انا
ارى باغيا فانا مبتدا وارى خبره وباغيا حال وحذف الخبر **قوله** ويقال في توكيد
بل ا[illegible] لا ذ بل بعد النفي لتقرير النفي الذى
قبلها وجعل ضده لما بعدها **قوله** احدهما ان يتقدمها اثبات نحو زيد لا عمرو وذكر السكاكى
في المفتاح وعبد القاهر الجرجاني في دلائل الاعجاز ان شرط المنفي بلا ان لا يكون منفيا قبلها
بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان ينفى بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها
النفي في شئ قد نفيته عنه فعلى هذا لا يمتنع العطف بها مع النفي والاستثناء لانك اذا قلت
ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها النزاع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا
نايم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية

ولما كان المقصود من لا رجل بالفتح نفي الجنس كان نحو بيت مال بيت له ما نفي لجنس احدهما على وبال في توكيده على الاول بل اراده على الثاني بل وبالحكم الاول هو احتمال نفي الجنس والثاني هو احتمال نفي الوحدة ونفوّه الاحتمال الاول بان بيت ما نفي لجنس احد ونفوّه الاحتمال الثاني بان بيت ما نفي لعدد احد

النافية وكذلك اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام
فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها لكن قد
يقع ذلك في كلام المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم فمن ذلك قول
صاحب الكشاف في قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله لا من ما هو الارشد والاصلح
لا يعلمه الا الله لا انت ولا من تشاوره وقوله ايضا فما ارسلناك الا نذيرا لا
حفيظا ولا مهيمنا وقوله ايضا وما هي الا شهوات لا غير فقول المصنف ان يتقدمها
اثبات ان اراد به الاثبات الجملة المستقلة المثبتة كما يرشد اليه ذلك تمثيله لم يحسن
العطف بلا وكان ذلك اختيارا لما قاله السكاكي والجرجاني وان اراد ما هو مثبت
سواء كان جملة مستقلة او لم تكن جاز العطف الاستثناء ولم يكن ذلك احترازا
لما قالاه لان الاستثناء بعد النفي اثبات **قوله** وزعم ابن سعدان ان هو بفتح السين
المهملة علم منقول عن نبت هو من افضل مراعي الابل وله شوك يقال له حسك
السعدان يشبه به حلمة الثدى **قوله** فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل
ولا رد لما قبلها وليست عاطفة في الشرح هذا معارض لقوله في فصل بل من حروف الناس
ان لا يزاد قبلها لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي
واقول قد حققنا في فصل بل انه لا معارضة بين كلاميه فليراجع ثمة **قوله** والثالث
ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاءني رجل لا زيد ذكر هذا الشرط ابو حيان وسبقه الى
ذلك السهيلي في نتائج الفكر والابدى في شرح الجزولية **قوله** واللبون نوق ذات
لبن بمعنى اللبون الذى في البيت لما في الصحاح عن ابي زيد اللبون من الشاء والابل
ذات اللبن **قوله** وثنوى جبل عال في القاموس وثنوفاء كجلولاء بينة مشرفة
قرب القواعل ويقال بنو فا بالتحتية انتهى وعلى هذا فكون الشاعر قصره للضرورة
قوله وانما لم يكرر في لا نولك ان تفعل قال الرضي النول مصدر بمعنى التناول
وهو ههنا بمعنى المفعول اى ليس متناولك وماخوذك هذا الفعل اى لا ينبغي لك ان تناوله
قوله وفي الحديث فان المنبت لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقى المنبت بالمثلثة في آخره من انبت
بمعنى انقطع والحديث وارد في الرفق في الاعمال الصالحة وان المبالغة فيها يؤدي الى
الى ملالها وتركها فيكون صاحبها كمسافر انقطع عن رفقته فانه اجهد راحلته وقفت
فلا هو وصل الى مقصوده ولا هو ابقى راحلته **قوله** وقول الهذلي هو بالرفع معطوف
على فلا صدق لانه في محل رفع على الخبرية وتمام قول الهذلي ومثل ذلك يطل يروى

وهو

بعد الاستثناء الذى بعد النفي صح

رجل صح

انه لا صح

وقيل هذا البيت دع عنك نهبا صيح في حجراته ولكن حديثا ما حديث الرواحل صح

بالمثناة التحتية على انه مضارع مبني للمفعول بمعنى يُبْدَرُ دَحْمُه و روى بالموحدة على انه ماض مبني للفاعل بمعنى ذهب بغير شئ قوله ولا زال منهلا بجرعائك القطر هذا عجز بيت صدره الا يا اسلمي يا دار مي على البلا والمنادى محذوف و قيل يا للتنبيه دون النداء و اسلمي امر من السلامة ومي اسم امراة وتصغير مية وعلم للصاحبة والمنهل بضم الميم وتشديد اللام السايل بشدة و الجرعاء رملة مستوية لا تنبت شيا والقطر المطر وجمع قطرة قوله لا بارك الله في الغواني الى آخره . الغواني بكسر الياء الخفيفة في آخره للضرورة ورجوعه الى الاصل جمع غانية وهي الجارية التي غنيت بزوجها او غنيت بحسنها عن الحلي والزينة والمطلب بضم الميم و تشديد الطاء وفتح اللام اسم مفعول او مصدر ميمي من الافتعال من الطلب قوله حسب المحبين في الآخرة الدنيا متعلق بحسب لا بالمحبين لانه لا ... ولا بعذابهم لان معمول المصدر لا يتقدم عليه قوله لاهم ان الحارث الى آخره هذه الابيات الاربعة من مشطور الرجز ولاهم اصله اللهم ولا عهد له حال من المستتر في خبر كان اعني في جاراته او هو خبر كان وفي جاراته في محل نصب على الحال وفي الشرح يحتمل ان يكون المنفي هنا ماضيا لفظا مستقبلا معنى فلا يكون ترك التكرار فيه شاذا واقول كون الماضي هنا بمعنى المستقبل لا يصح لان المراد تقبيح الافعال التي منه وقعت في الزمان الماضي قوله زنا بتخفيف النون كذا رواه يعقوب واصله زنأ بالهمز بمعنى ضيق وفي الصحاح ما يقتضي انه بتشديد النون فانه قال زناء عليه تزنية اي ضيق قال لاهم ان الحارث ابن جبلة زنا على ابيه ثم قتله قال ابن السكيت انما ترك همزه ضرورة انتهى وفي الشرح جاز ان يكون اصل المخفف النون بالالف منقلبة عن ياء يقال زنى يزني اذا فعل الفاحشة الموجبة للجلد او الرجم وضمن الفعل معنى التعدي فعدي بعلى اي تعدى على ابيه بالزنا والمراد انه زنا بامراة ابيه انتهى واقول لا يخفى ما فيه من التكلف قوله وروى بتشديدها والاصل زنى بامراة ابيه فحذف المضاف واناب على عن الباء في الشرح وظاهر كلام المصنف ان المراد على رواية التشديد فعل الفاحشة ولذلك قال والاصل زنا بامراة ابيه وهذا لا حاجة اليه بل المراد التضييق كما صرح به الجوهري وعليه فلا حذف ولا انابة انتهى قوله وقال ابو خراش بكسر الخاء المعجمة خويلد ابن مرة الهذلي والجمّ الكثير والجار والمجرور اعني لك صفة عبد و ألمّ بتشديد الميم نزل والمعنى واي عبد من عبيدك

وهو المرقع لست أي تعنى اللهم الخ ابو خراش

عبيدك ما نزل لمعصية وفي الشرح ولو جعل الفعل مستقبلا بمعنى اي عبد لم يلمّ لا يمكن والظاهر الاول واقول ليس المضارع المنفي بلم مستقبلا في المعنى كما يفهم من كلام الشارح وانما هو ماض فيه قوله ولو صح لجاز لا اكل زيد وشرب في الشرح ظاهر هذا انه رد لقول الزجاج وكما يرد عليه يرد على الزمخشري بجامع ان التكرار اللفظي منتف فيهما ويكون لا بحسب المعنى متاتيا هنا فلا وجه لتخصيص الزجاج بالرد عليه بذلك ويمكن ان يقال ان المصنف قصد مناقشتهما جميعا انتهى واقول لا وجه لكون هذا ردا لمقالة الزمخشري لان حاصل مقالته ان نفي الفعل بلا وتفسيره بفعل بمنزلة تكرار لا وحاصل مقالة الزجاج ان نفي الفعل بلا وعطف فعل عليه بمنزلة تكرار لا وظاهر ان لا اكل زيد وشرب من قبيل ما قاله الزجاج لا من قبيل ما قاله الزمخشري فليتامل قوله وعن الكوفيين انها اسم لوجود خاصة الاسم فيها وهي دخول حرف الجر عليها والجواب ان خاصة الاسم كونه مجرورا لا دخول حرف الجر لانه قد يدخل على ما ليس باسم قوله كما سمون كان في زيد كان فاضل زائدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع في الشرح الصحيح انها لا تدل على استمرار ولا انقطاع وانما لها دلالة على المضي فقط والاستمرار والانقطاع موكول الى القرينة واقول [illegible] قوله سواء كان المطلوب مخاطبا ... في الشرح في هذه العبارة العطف باو بعد همزة التسوية مرتين وقد قال المصنف في بحث ان الصواب في مثله العطف بام قوله لا اعرف ربربا حورا مدامعها هذا صدر بيت عجزه مردفات على اعقاب اكوار والربرب القطيع من بقر الوحش والحور جمع حوراء او احور والحور شدة سواد العين مع شدة بياضها او شدة سوادها واستدارة حدقتها ورقة جفونها وبياض ما حولها او اسوداد كلها مثل الظباء ولا يكون في بني ادم بل يستعار لها كذا في القاموس والمدامع العيون من تسمية المحل باسم الحال فيه والمرادفات جمع مردفة وهي التي اركبت خلف الراكب والاعقاب جمع عقب وهو مؤخر الشئ والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته قوله واما الاغلاظ فلم يقصد لذاته وذلك لانه ليس من الاخلاق الحسنة فلا يكون مامورا به الا لعارض كارهاب العدو ونحوه قوله وعكسه لا يفتننكم الشيطان اي عكس النوع السابق الذي هو ما اقيم فيه المسبب مقام السبب هذه الآية فانها مما اقيم فيه السبب مقام المسبب وذلك ان فتن الشيطان لهم سبب لافتتانهم فالنهي في الحقيقة لبني آدم بان لا يكون هذا الفعل منهم وقد دل عليه بالنهي عن سببه الخاص للمبالغة في المقصود

ومع

قوله وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين لانه لما كان المعنى لا تتعرضوا فتصيبكم كان مفعول الاصابة نحو فاعل التعرض وانما عبر عنه بالذين ظلموا اظهارا للصفة القبيحة التي يتصفون بها عند تعرضهم للفتنة قوله حاوا بمذق هل رايت الذيب قط هو ما زالت اسعى بينهم واختبط حتى اذا جن الظلام واختلط والاختباط وطؤ الارض بشدة وجن الظلام بفتح الجيم اشتد سواده بحيث يجن كل شيء اي يستره والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر قولك مذقت اللبن اذا مزجته بالماء والمراد به ههنا اللبن المذوق والمعنى وصفهم بالبخل وعدم اكرام الضيف قوله فلا الجارة الدنيا بها تلحينها هذا صدر بيت للنمر بن تولب وعجزه ولا الضيف فيها ان اناخ محول ويروى بدل اناخ اقام والدنيا القربى والباء ظرفية وتلحينها بالمثناة الفوقية تشتم
من لحاه يلحاه اذا لامه ومحول اسم مفعول من حوله نقله وهذا التعجب من قصيدة ابن الخياط ... قوله وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري و... في الكشاف وقوله لا تصيبن لا يخلو من ان يكون جوابا للامر او نهيا بعد امر او صفة لفتنة فاذا كانت جوابا فالمعنى ان اصابتكم لا تصيب الظالمين خاصة ولكنها تعمكم وهذا كما يحكى ان علماء بني اسرائيل نهوا عن المنكر تعذيرا فعمهم الله تعالى بالعذاب واذا كانت نهيا بعد امر فكانه قيل واحذروا ذنبا او عقابا ثم قيل لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب او اثر الذنب ووباله من ظلم منكم خاصة وكذلك اذا جعلته صفة على ارادة القول كانه قيل واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن ثم قال فان قلت فما معنى من في قوله الذين ظلموا منكم قلت التبعيض على الوجه الاول والتبيين على الثاني لان المعنى لا تصيبنكم خاصة على ظلمكم لان الظلم اقبح منكم من سائر الناس قوله وهو فاسد لان المعنى حينئذ فانكم ان تتقوها لا تصيب الظالم في الشرح في حصول الفساد بهذا الاعتبار لا تعموم اصابة الفتنة يكون مرتبا على تقوى المخاطبين لها وهو ظاهر لكن الزمخشري برئ من عهدة ذلك فقد صرح بالمعنى على تقدير الجوابية وليس ما ذكره المصنف انتهى قوله وقوله ان التقدير ان اصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب في الشرح هذا مبني على مذهب غير الكسائي في المسئلة فاما الكسائي فلا يوجب ان يكون المقدر من جنس الملفوظ فقد اجاز لا تدن من الاسد يا كلك ولا تكفر تدخل النار على ارادة ان تدن يا كلك وان تكفر تدخل النار نظرا الى المعنى للقرينة المرشدة اليه ولم يقم دليل قاطع على بطلان مذهب الكسائي في ذلك فلعل الزمخشري بنى عليه ونظر الى المعنى فقدرها فقدره وفي الطيبي اشارة الى ما قلنا انتهى

انتهى واقول لم يظهر مما نقله عن الكسائي مخالفته لغيره في كون المقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب لان المراد فيكون المقدر من جنس الامر كونه من مادته وفيما نقل عنه المقدر من مادة ~~نفي الجواب لا من مادة الجواب~~ لا ان تدن من مادة لا تدن لا من مادة يا كلك وكذلك ان تكفر من مادة لا تكفر لا من مادة تدخل النار فليتامل قوله يقولون لا تبعد الى آخره يقال بعد بضم العين بعدا بسكونها وضم ما قبلها ضد قرب وبعد بكسر العين بعدا بفتحتين هلك وقول الزمخشري الشاعر مكان البعد يلايم الاول ورواية البيت بالفتح يلايم الثاني لانه مضارعه والاستفهام في اين للانكار ولذلك وقعت الا بعده قوله فلا تشلل يد فتكت بعمرو الى آخره الشلل فساد في اليد يقال شل يشل كعلم يعلم والفتك ان ياتي الرجل صاحبه وهو ~~غافل~~ غافل فيقتله والضيم الظلم وفي البيت التفات عن الغيبة الى الخطاب قوله اذا ما خرجنا الى آخره دمشق بدال مهملة مكسورة فميم مفتوحة وقد يكسر قصبة الشام والجراضم بجيم مضمومة وضاد معجمة مكسورة الاكول كذا في الصحاح والقاموس قوله وبلحينني الى آخره ان لا اجبه بدل اشتمال من اللهو والدايب الجاد من داب في عمله اذا جد وفي الشرح ويحتمل ان يكون لا نافية ويكون لومهن له على ترك اللهو لا على حبه ويكون محل البيت حينئذ جملة حالية اما من فاعل يلحي او من مفعوله وقصد الشاعر انه مبغض للهو لا محب له وان اللواحي يلمنه على ذلك في حالة ان داعي اللهو جاد في الدعاء اليه غير غافل عنه قوله وكما اختلف في لا في هذا البيت انافية ام زائدة كذلك اختلف فيها في مواضع من التنزيل في الشرح سعي ان يحمل قوله كما في محل نصب على انه صفة لمصدر محذوف والعامل فيه اختلف الثانية اي اختلف في لا واقعة في مواضع من التنزيل اختلافا مثل الاختلاف في لا واقعة في هذا البيت ويكون قوله كذلك تاكيدا لكما اختلف لا معمولا لاختلف الثانية وقوله انافية ام زائدة في محل جر على انه بدل اشتمال من لا باعتبار مضاف محذوف اي اختلف في لا جواب انافية ام زائدة والرابط محذوف اي انافية هي قوله ورد بانها لا تزاد لذلك صدرا بل حشوا كان زيادة ما وكان كذلك في الشرح لا شك ان الزيادة وقعت صدرا في مثل بحسبك درهم وليس امتناع ذلك بالقياس على ما وكان حيث لا تزاد شيء منهما صدرا باولى من جواز ذلك بالقياس على الباء حيث زيدت في الصدر واقول امتناع ذلك بالقياس على ما وكان اولى من جوازه بالقياس على الباء لانهما شبيهة بها في النفي والدخول على الجمل وكان في الدخول على الجمل الاسمية بخلاف الباء قوله وذلك لان زيادة الشيء تفيد اطراحه في الشرح انما تفيد الزيادة التاكيد

والهدى ولى الفتا واحده وامسك عنده واحده ووصل جل سبع نسخ
واحده الى اليمن وواحده الى مكه وواحده الى البحرين

والتقوية او تحسين اللفظ وتزيينه نعم لا انه الزيادة غالبا استقامة الكلام عند طرح
المزيد واقول مراد المصنف ان زيادة التى تكسبه صحة الاستغناء عنه وذكر ظاهر
قوله ويجوز ان تعلق عليكم باتل بمعنى سواء جعلت ما استفهامية او خبرية **قوله** والصواب
انها نافية على الاول نابدة على الثانى فى الشرح هذا عجيب جدا فان الاول هو جعل ما موصولة
وحرم ربكم صلة وعليكم متعلق بحرم وجعل ان لا تشركوا فى موضع نصب على انه بدل من ما
فاذا جعلت نافية هذا الوجه كان فاسدا لاقتضائه ان عدم الاشراك محرم وهو باطل
واقول [illegible] لان ما على الاول معمول لاتل لجعل ان لا تشركوا
بدلا منه على تقدير ان تكون لا نافية تقتضى ان عدم الاشراك متلو عليهم وهو كذلك ولا تقتضى
عدم الاشراك محرم عليهم وانما تقتضيه ان لو كانت ما معمولة لحرم وليس الامر كذلك
قوله لات والثانى ان اصلها ليس بكسر الياء قال ابن قاسم فى شرح التسهيل وذهب ابن
ابى الربيع الى انها ليس ابدل من السين التاء ثم ابدل من الياء الالف كراهية ان يلبس
حرف التمنى وفى الجنى الدانى ويقويه قول سيبويه ان اسمها مضمر فيها ولا يضمر الا فى الافعال
قوله وابدلت السين تاء فى الشرح وهو ابدال شاذ كما فى ست فان اصله سدس فابدلت
السين تاء وكذا الدال **قوله** والتاء لتانيث اللفظة كما فى ثمت وربت فى الشرح معناه ان كلا
من ثم ورب صالح لان يراد به اللفظ فيكون مذكرا وان يراد به اللفظة فيكون مونثا فدخلت
التاء للتنصيص على ان المراد الثانى واقول ليس معناه ذلك وانما معناه ان دخول التاء
فى هذه الكلمات لتكون لفظها مونثا مع انها لا يراد بها معانيها التى لا تتصف بتانيث **قوله**
والتاء زايدة فى اول الحين قال الرضى وفيه ضعف لعدم شهرة تحين فى اللغات واشتهار
لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تاوان وتهنا انتهى
ومما يتمسك به على زيادة التاء فى اول الحين قول الشاعر العاطفون تحين ما من عاطف
والمطعمون تحين ما من مطعم قال ابن مالك وتخريجه ان المراد حين لات حين ما من عاطف
فحذف حين مع لا وهذا اولى من قول من قال انه اراد العاطفونه بهاء السكت ثم اثبتها
وابدلها تاء انتهى وقال ابن قاسم فى تخريجه نظر واحسن من التخريج الثانى من زعم
ان التاء زيدت مع الحين انتهى ووجه النظر فى تخريجه حذف الناسخ وابقاء معموله مع التاء
التى اتى بها لتانيث لفظه **قوله** واستدل ابو عبيدة بانه وجدها الامام قال الزمخشرى
واما قول ابى عبيدة ان التاء داخلة على حين فلا وجه له واستشهاده بان التاء ملتزمة بحين
فى الامام لا متشبث به فكم وقعت فى المصحف اشياء خارجة عن قياس الخط **قوله** فنصر

الفراء على انها لا تعمل الا فى لفظ الحين قال الرضى قال الفراء وتكون مع الاوقات كلها
وانشد ولات ساعة مندم وهذا يخالف ما نقله عنه المصنف **قوله** وزعم الفراء ان
لات تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان قال الرضى وليس بشىء اذ لو كان جارا لجر غير اوان
واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذا
وايضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل او معناه متعلق به انتهى **قوله** طلبوا صلحنا ولات
اوان مما صدر بيت لابى زبيد الطائى عجزه فاجبنا ان ليس حين بقاء **قوله** والثانى
ان الاصل ولات حينا وان صلح قال السيرافى والمبرد مبنى لكونه مضافا فى الاصل الى
جملة بمعنى طلبوا صلحنا ولات اوان طلبوا الصلح ولات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبنى
اوان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف اليه كما فى يومئذ فكسرت النون لثلاثة سواكن
كما كسر ذال اذ او نقول حذفت الجملة وبنى على الكسر لا على السكون لئلا يجتمع ساكنان ثم اتى
بتنوين العوض ولا يعوض التنوين فى المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة ولا بد لى نحو من
قبل **قوله** وقال الزمخشرى للتعويض فى الكشاف وقرى حين مناص بالكسر ومثله قول ابى
زبيد الطائى طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان لات حين بقاء فان قلت ما وجه الكسر فى
اوان قلت شبه باذ فى قوله وانت اذ صحيح فى انه زمان قطع منه المضاف اليه
وعوض التنوين لان الاصل ولات اوان صلح فان قلت فما تقول فى حين مناص والمضاف
اليه قائم قلت نزل قطع المضاف اليه من مناص لان اصله حين مناصهم منزلة قطعه من
حين لاتحاد المضاف والمضاف اليه وجعل تنوينه عوضا من ~~المضاف اليه~~ الضمير المحذوف ثم بنى
الحين لكونه مضافا الى غير متمكن **قوله** ولو كان كما زعم لاعرب لان العوض يتنزل منزلة
المعوض منه فيه نظر لان ذلك انما يلزم لو كان التعويض فى اوان قبل بنائه وهو ممنوع لو
قوله لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضى عكس ما يتوهم المبتديون هذا ظاهر
اذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضى واحد كالصورة التى ذكرها واما اذا كان
متعددا كامس الماضى وغد المستقبل فان الماضى فيه سابق على المستقبل على ما لا يخفى **قوله**
ولو ان ما اسعى الى اخره صدر البيت لامرء القيس وما يحتمل ان تكون موصولا حرفيا
او اسميا وان تكون كافة فان قيل لو كانت كافة لكتبت متصلة اجيب بانها انما كتبت
منفصلة على احتمال انها غير كافة والموتل الموصل **قوله** اى فلم يزكيكم هكذا فى هكذا
ثبت فى النسخ التى رايتها وقد استشكل بعض الطلبة بتبريزا له فى حلقة التدريس عند قراته
اثبات الياء مع الجازم فاجبت بان راى بنسخ فيه القلب بجعل العين فى محل اللام تقول راء

مثل داعه وقد قرئ في الشواذ اذ تأءه استغنى بالف بعد الراء وهمزة بعد الالف
ومضارعه حينئذ يتدئ بهمزة بعد ياء فاذا دخل الجازم سكن الهمزة وساغ ابدالها
ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة وقد خرج الامام ابو محمد عبد الله ابن السيد البطليوسي على
ذلك قول الشاعر كان لم ترا قبلي اسيرا يمانيا فقال الاصل ترأى بهمزة بعد الالف سكنت
للجازم فالتقى ساكنان فحذف لذلك اولهما وهو الالف ثم ابدلت الهمزة الساكنة بعد الفتحة
الفا واذا ثبت ذلك فلك ان تضبط يرتكوه من قول المصنف فلم يرتكوه بهمزة ساكنة بعد
الراء ولك ان تضبطه بياء مبدلة من الهمزة الساكنة وهذا غاية ما يقال في هذا انتهى واقول
ليس هذا بغاية ما يقال فيه هذا ففي شرح التسهيل ما يتأتى به الجواب ايضا وهو وقال
بعضهم ان اثبات هذه الحروف مع الجازم لغة لبعض العرب في السعة وقيل ان ما ورد من ذلك مجزوم
بحذف الحروف ثم اشبعت الحركات فنشأ عنها الحروف الموجودة وفي اعراب ابي البقاء
في قراءة قنبل انه من يتقي بالياء ووجهت بانه اشبع حركة القاف فنشأت الياء وبانه قدر
الحركة على الياء وحذفت بالجازم وجعل حرف العلة كالصحيح **قوله** لو كنت من مازن
الى آخره تقدم في الكلام على اذن **قوله** اذ المعنى لكنني لست من مازن بل من قوم ليسوا
في شيء من الشر وان هان وان كانوا ذوي عدد في الشرح ظاهر كلامه انه جعل وان كانوا
ذوي عدد حالا مع اقترانها بالواو وفي جواز تعدد مثلها خلاف ثم الحالية انما تتأتى على ان يكون
صاحب الحال اسم ليس لا الضمير المستكن في خبرها الظرف للزوم تقدم الحال على عاملها
المعنوي وهو ممتنع في مثل هذه الصورة على الاصح ولو جعلت الجملة المذكورة معترضة
لاستقام بلا تكلف واقول ما المانع من ان يكون صاحب الحال اسم لكن وحينئذ تكون حالا
متأخرة عن عاملها المعنوي مقترنة بالواو **قوله** فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى
وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعني بمنزلته في تقدم ما يفيد النفي على الاستدراك
وفي وقوع الاستدراك على الفعل المتقدم **قوله** وما رميت اذ رميت في حاشية المطول
للسيد اي وما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان اثر ذلك الرمي كان خارجا عن طوق البشر فقد
ما رميت تأثيرا اذا رميت كسبا وليس بشيء بحرياته جميع الافعال عند القائل بالكسب وعدم صحته
عند من نكره **قوله** وهو باطل لمواضع كثيرة منها قوله ولو اننا نزلنا اليهم الملائكة وكلمهم الموتى
وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا ليؤمنوا الجواب عن تلك المواضع ان لو قد يستعمل للدلالة
على امتناع الجواب والشرط جميعا بل للدلالة على تقرر الجواب وجد الشرط او فقد ولكن الموانع
منه وسيتضح عن قريب لهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى وقبلا جمع قبيل بمعنى كفيل اي كفلا

كفلا بما بشروا به وانذروا او جمع قبيل الذي هو جمع قبيلة بمعنى جماعات او مصدر بمعنى
مقابلة اي لو اننا نزلنا اليهم الملائكة كما اقترحوا وقالوا لولا انزل علينا الملائكة وكلمهم
الموتى كما قالوا فأتوا بآبائنا وحشرنا عليهم كل شيء قبلا كما قالوا او تأتي بالله والملائكة قبيلا
ما كانوا ليؤمنوا لسبق القضاء عليهم بالكفر الا ان يشاء الله الا في حالة مشيئة الله تعالى
ايمانهم فهو استثناء متصل من اعم الاحوال وقيل منقطع **قوله** وقول عمر رضي الله عنه نعم
العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه قال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص
لم ار هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي صلى الله عليه وسلم
ولا عن عمر مع شدة التفحص انتهى وقال الشيخ والدي اثابه الله تعالى ومن خطه نقلت رأيت
الحافظ ابا بكر ابن العربي نسبه الى عمر ابن الخطاب الا انه لم يذكر له اسنادا انتهى وقال الحافظ
زين الدين ابن العراقي ومن خطه نقلت لا اصل لهذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
ولم اقف له على اسناد قط في شيء من كتب الحديث وبعض النحاة ينسبونه الى عمر ابن الخطاب
من قوله ولم ار له اسنادا انتهى ما في الشرح وقد سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبر
انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم وقفت في الحلية لابي نعيم في ترجمة سالم مولى ابي حذيفة
رضي الله عنه على حديث رفعه من طريق عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه
انتهى وفي المطول فان قيل لا نسلم ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو نعم
العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا لزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا
فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان
الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه
لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود
الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو
اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في
الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو
لو لم تكرمني لاثنيت عليك انتهى وهذا ... وعرفناه فيما ... **قوله** ثم تارة يعقل بين
الجزئين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل في الشرح اعترافه بان الشرط سبب يأبى هذا التقسيم
فان السبب يقتضي ارتباطا مناسبا بينه وبين مسببه الا تراه قال عند ذكر الثاني انه لما

فقدت المناسبة فقدت العلة تحت سى المناسبة تنفي السببية فلا تنافى التقسيم المذكور
واقول انما اعترف بدلالة لو على عقد السببية والمسببية ولا يلزم من الدلالة على
ذلك تحقق السببية **قوله** والثانى ان يكون الجواب مقدرا على كل حال من غير تعرض
لاولوية نحو ولو ردوا لعادوا فهذا وامثاله يعرف ثبوته بعلة اخرى مستمرة على التقديرين
وفى الشرح لا مانع من ادعاء امتناع الشرط والجواب جميعا فى هذه الآية ولا محذور يترتب
عليه ولا داعى الى ما ارتكبه من كون الجواب مقدرا على كل حال بل الظاهر خلافه واقول
الداعى له الى ذلك ان المناسبة لما انتفت بين ردهم الى الحيوة الدنيا وعودهم لما نهوا
عنه علما انعوده هم معللا بامر آخر هو طبعهم على التكذيب والمخالفة وذلك امر مستمر
فيهم على التقديرين وقد اشار المصنف الى هذا بقوله فهذا وامثاله يعرف ثبوته بعلة اخرى
مستمرة على التقديرين **قوله** حرف لما كان سيقع لوقوع غيره قال ابن مالك فى شرح الكافية
يعنى انك اذا قلت لو قام زيد لقام عمرو فمقتضاه ان القيام من عمرو كان متوقعا لحصول
قيام من زيد على تقدير حصوله وليس فى هذه العبارة تعرض لكون الثانى صالحا للحصول
بدون حصول الاول اولا والحق انه صالح لذلك انتهى وقال بعضهم ان سيبويه احترز
بقوله كان سيقع عن ان واذا فانهما لما يقع فى المستقبل لوقوع غيره على سبيل الشك فى ان
وعلى سبيل الظن فى اذا والتى بالفعل المستقبل احترازا عن لما فانها لما وقع لوقوع غيره واتى
بالسين الدالة على التوقع للدلالة على انه لم يكن حصل لضرورة استقباله فهى مصرحة بانه لم
يكن وقع ولا هو واقع فى ذلك الوقت واقول فيه نظر لان قوله حرف ليس بمتناول
لاذا ولا للما فكيف يحترز عنهما وقال بدر الدين ابن مالك انما قالوه فى تفسير لو بامتناع
الثانى لامتناع الاول عندى تفسير صحيح وهو الذى قصد سيبويه من قوله لو لما كان
سيقع لوقوع غيره بمعنى انها تقتضى فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع
غير واقع فكانه قال لو تقتضى فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته وهو نحو ما قاله
غيره **قوله** وقول ابن مالك حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه قال ابن
مالك فى شرح الكافية العبارة الجيدة فى لو ان يقال حرف تدل على امتناع تال يلزم لثبوته
ثبوت تاليه فقيام زيد من قولك لو قام زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزما
ثبوته لثبوت قيام عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد او ليس له لا تعرض
لذلك بل الاكثر كون الاول والثانى غير واقعين وقال فى التسهيل لو حرف شرط تقتضى
امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه فقوله تقتضى امتناع ما يليه يعنى الشرط لانه لو ثبت

ثبت لثبت جوابه وكان الاخبار بذلك اعلاما بايجاب ولم يكن لقولك لو قام زيد قام
قام عمرو فايدة وقوله واستلزامه لتاليه اى يقتضى استلزام شرطها لجوابها فيلزم
من تقدير وجود شرطها وجود جوابها ولا يقتضى امتناع الجواب فى نفس الامر ولا ثبوته
وفى بعض النسخ لو حرف تقتضى نفى ما يلزم لثبوته ثبوت غيره والعبارات الثلث
بعينها كذلك فى شرح التسهيل لابن ام قاسم **قوله** بل بان صفاته تعالى لا نهاية لها بمعنى
عدم تناهى الصفات مع عدم تناهى متعلقاتها بمعنى ان متعلقاتها لا تنتهى الى حد لا يتصور
فوقه آخر لا بمعنى ان ما لا نهاية له يدخل فى الوجود فانه محال **قوله** والجواب ان مفهوم
من قوله كان سيقع فانه دليل على انه فى الشرح ما قدره اولا يقتضى ان المراد بما سيقع
هو الجواب وان المراد بغيره هو الشرط الا تراه لما قدر اللام توقيفية بمعنى عند قال
اى ان الثانى ثبت عند ثبوت الاول وما قاله ثانيا يقتضى ان ما كان سيقع هو الشرط
وبينهما تناف واقول ليس ما قاله ثانيا يقتضى ان ما سيقع هو الشرط بل يصح ان يراد
به الجواب كما قدره اولا وبيان ذلك ان الضمير فى قوله على انه لم يقع عائد الى الشرط
والمعنى ان امتناع الشرط مفهوم من قوله كان سيقع لان كان سيقع يفيد ان
مترقب والمترقب لم يقع وعدم وقوع الجواب دليل على عدم وقوع الشرط **قوله**
بنت ابى سلمة هى زينب بنت عبد الله بن عبد الاسد المخزومى روت عن النبى صلى الله
عليه وسلم وخرج لها اصحاب الكتب الستة وتوفيت سنة اربع وسبعين وامها
ام سلمة احدى زوجات النبى صلى الله عليه وسلم ماتت فى امرة يزيد وهى آخر امهات
المؤمنين موتا **قوله** الثانى لهجت الطلبة بالسؤال فى قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا
لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا اللهج بالشئ الولوع به وفى المطول واما قوله تعالى ولو
علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة على قياس
اقترانى فيجب ان ينتج لو علم فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم
خيرا لا يحصل منهم التولى بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول
يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم
فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا
لان لفظة لو لم تستعمل فى فصيح الكلام فى القياس الاقترانى وانما تستعمل فى القياس الاستثنائى
المستثنى فيه نقيض التالى لانها لامتناع الشئ لامتناع غيره ولهذا لا يصح استثناء
نقيض التالى وكيف يصح ان يعتقد فى كلام الحكيم تعالى انه قياس اهملت فيه شرايط

الذى هو الجواب

الانتاج واي فايدة تكون في ذلك وهل تركب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان
قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع
عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتداء قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة
لو لم يخف الله لم يعصه يعني التولي لازم على تقدير الاسماع. فكيف على تقدير عدم
الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا وانا اقول يجوز ان يكون التولي منفيا بسبب
انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد
له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم
من ذلك تحقق الانقياد فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر انه لا خير فيهم قلنا
لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير والما يكون خيرا لو كانوا اهله بان
سمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا **قوله** ولو تلتقي اصدانا الى آخره الاصداء
بالمد جمع صدى بالقصر وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها والصدى
ايضا ذكر البوم وفي القاموس الرمس القبر وفي الصحاح تراب القبر والسبسب
بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية ويهش يرتاح
والطرب خفة تكون لسرور او حزن والمراد هنا الاول والصوت متعلق بيهش **قوله**
وقول توبة ولو ان ليلى الى آخره توبة بالمثلثة المفتوحة والواو الساكنة
بعدها موحدة هو الخفاجي احد عشاق العرب مات سنة خمس وسبعين
وليلى الاخيلية ~~وكانت اشعر اهل زمانها ما عدا الخنساء وكانت تفد على عبد الملك~~
~~بعد ما اسنت فقال لها ما راى منك توبة حتى عشقك قالت ما راى منك الناس حتى~~
صاحبته وقد ذكرناها [illegible] او والجندل الحجارة والصفائح الحجارة
العراض والبشاشة طلاقة الوجه والاقبال وزقا بزاي وقاف صاح في الصحاح
زقا الصدى يزقو ويزقي زقاء اي صاح وكل صايح زاق والزقية الصيحة **قوله**
لا بلغك الراجيك الى آخره العديم الفقير بمعنى المعدم كالاليم بمعنى المولم او بمعنى
المعدوم تنزيلا لوجوده من كمال له منزلة المعدوم **قوله** والماوقلنا الترك بمشارفة
لان الخطاب للاوصياء في الكشاف لو مع ما في حيزه صلة للذين والمراد بهم الاوصياء امروا
ان يخشوا الله فيخافوا على من في حجورهم من اليتامى ويشفقوا عليهم خوفهم على ذريتهم لو تركوهم
ضعافا وشفقتهم عليهم وان يقدروا ذلك في انفسهم ويصوروه حتى لا يجسروا على
خلاف الشفقة والرحمة ويجوز ان يكون المعنى وليخشوا على اليتامى من الضياع وقيل

وقيل هم الذين يجلسون الى المريض فيقولون ان ذريتك لا يغنون عنك من الله شيئا
فقدم مالك فيستغرقه بالوصايا فامروا بان يخشوا ربهم او يخشوا على اولاد المريض
ويشفقوا عليهم شفقتهم على اولاد انفسهم لو كانوا ويجوز ان يتصل بما قبله وان يكون
امرا للورثة بالشفقة على الذين يحضرون القسمة من ضعفاء اقاربهم واليتامى والمساكين
وان يتصوروا انهم لو كانوا اولادهم بقوا خلفهم ضعافا مثلهم محتاجين هل كانوا يخافون
عليهم الحرمان والخيبة فان قلت ما معنى وقوع لو تركوا وجوابه صلة للذين
قلت معناه وليخش الذين صفتهم وحالتهم انهم لو شارفوا ان يتركوا خلفهم ذرية ضعافا
وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم انتهى
وفي حاشية التفتازاني يعني ان الصلة يجب ان تكون قضية معلومة للمخاطب ثابتة للموصول
كالصفة للموصوف فكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة واجاب بان كون حال الاوصياء
او الجالسين او الورثة وصفتهم مضمون هذه الشرطية قضية معلومة واشار الى انه
لا بد من حمل تركوا على المشارفة ليصح وقوع خافوا جزاء له ضرورة انه لا خوف بعد حقيقة
ترك الذرية وفي كلام بعض النحاة ان لو هذه بمعنى ان وهو الظاهر انتهى **قوله** ولهذا
لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان في الشرح ليس امتناع هذا التركيب
قاضيا بانفكاكها للتعليق في المستقبل اذ رب حرف يكون بمعنى حرف ولا يساويه في
جميع احكامه واقول لو كانت بمعناها لوقعت موقعها قال ابن الحاجب في اصوله يقع
كل من المترادفين مكان الاخر لانه بمعناه ولا حجر في التركيب **قوله** وكذلك انكره بدر الدين
ابن مالك وزعم ان انكار ذلك قول اكثر المحققين كانه قال ذلك فيما كتبه على التسهيل فانه
في الذي في شرحه للالفية وذهب بعض النحويين الى ان لو كان يكون للشرط في الماضي يكون
للشرط في المستقبل وعندي انها لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى
وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم وقول الشاعر ولو ان ليلى
الاخيلية سلمت لا حجة فيه لصحة حمله على المضي **قوله** فاما ابن الحاجب فانه قال اما
الى آخره وقال المصنف يعني ابن الحاجب بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني قال وذلك
لان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب كالاحراق الحاصل من
النار والشمس قال فالاولى ان يقال لانتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل
على انتفاء كل سبب وفيما قاله نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه معلول كان الشرط سببا كما
في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت

اسمعهم في المطول ولو علم الله فيهم خيرا وقتا ما لتولوا بعد ذلك هذا العجز اللبس واما العكس سعدوه ولو علم الله فيهم خيرا وقتا ما ولو اسمعهم لا سمعهم ولو اسمعهم لتولوا بعد ذلك

او لا شرطا و لا سببا كقولك لو كان زيد ابى لكنت ابنه و لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة والصحيح ان يقال هي موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثاني اى امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا للعلة التي ذكرها بل لان لو موضوعة لكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اى الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه انتهى وقال التفتازاني في مطوله ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهديكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا يرى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا يرى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اى عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القصد بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق يعني ابن الحاجب واتباعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا انتهى وفي حاشية السيد [illegible] يفهم من ظاهر قوله واما ارباب المعقول فقد جعلوا وقوله واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر

اكثر ان المعنى الثاني انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية لارباب المعقول وان الاية الكريمة واردة على مقتضى اوضاعهم وفيه بعد جدا والحق انه انما هي من المعاني المعتبرة عند اهل اللغة الواردة في استعمالاتهم عرفا فانهم قد يقصدون الاستدلال في الامور العرفية كما يقال لك هل زيد في البلد فتقول لا اذ لو كان فيه لحضر مجلسنا فتستدل بعدم حضوره على عدم كونه في البلد ويسمى علماء البيان مثله بالطريقة البرهانية لكنه اقل استعمالا من المعنى الاول **قوله** قوم اذا حاربوا الى آخره المآزر جمع مئزر بكسر الميم وهو الازار وشد المآزر هنا كناية عن ترك الجماع والاطهار جمع طهر وهو زمن انقطاع الحيض **قوله** ارى واسمع ما لو يسمع الفيل هذا عجز بيت من قصيدة كعب بن زهير التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وصدره لقد اقوم مقاما لو يقوم به وبعده لظل يرعد الا ان يكون له من الرسول باذن الله تنويل **قوله** قول قتيلة ما كان ضرك الى آخره قتيلة بالقاف المضمومة والمثناة الفوقية وبالتصغير قال السهيلي والصحيح انها بنت النضر لا اخته كذلك قال الزبير وغيره وكذلك وقع في كتاب الدلائل انتهى وكان النبي صلى الله عليه وسلم قتل النضر صبرا بالصفراء بعد ان انصرف من وقعة بدر فانشدته قتيلة بعد قتله ابياتا منها هذا البيت فقال عليه السلام لو سمعته ما قتلته والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه وفي القاموس الغيظ الغضب او شدته او سورته واوله والمحنق اسم مفعول من احنقه اى غاظه فهو تاكيد للمغيظ **قوله** وربما فات قوما الى آخره جل الشيء معظمه والتاني التوقف والحزم ضبط الامر والاخذ فيه بالثقة ومن تعليلية لفات **قوله** تجاوزت احراسا الى آخره تجاوزت الشيء جزته والاحراس جمع حارس كاصحاب جمع صاحب وقيل جمع حرس كاحجار جمع حجر وحرس جمع حارس كخدم جمع خادم والمعشر جماعة الناس وحراص جمع حريص كظراف جمع ظريف وحاء ماضيه من باب ضرب وعلم ويسرون يروى بالمهملة من الاسرار وهو الاظهار والاخفاء لفظ مشترك بين هذين الضدين ويروى بالمعجمة وهو بمعنى الاظهار فقط **قوله** معطوف بدون [illegible] بالنصب على تذهب لما كان معناه ان تذهب في الشرح الذي بلفظ ان تذهبوا منصوب بان مضمرة جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها واقول يمكن ان يكون هذا هو مراد المصنف وانما وقع في العبارة ادنى تسامح **قوله** ولا دليل على هذا الجواز ان يكون النصب في فافوز مثله في الا وخبا ومن وراء حجاب او يرسل رسولا هكذا رايناه في نحو عشر نسخ معتمدة وفي بعض النسخ ما يوافق نسخة

وقال الواقدي اسلمت قتيلة يوم الفتح

ولعفوت عنه ... لا تقتل قرشي بعد هذا صبرا قال الزبير ابن بكار وسمعت بعض اهل العلم يغمزون ابياتها ويذكر انها مصنوعة وكان من جملة اذى النضر للنبي صلى الله عليه وسلم انه كان يغزو اخبار العجم على العرب ويقول محمد يأتيكم باخبار عاد وثمود وانا اتيكم باخبار الاكاسرة والقياصرة

الشارح وهو بدل فأفوز فيكون ولا يخفى ان الاشارة في قوله ولا دليل في هذا على النسخة الاولى الى انتصاب فأفوز وعلى نسخة الشارح الى انتصاب فيكون وتوجيه نسخة فيكون مذكور في الشرح وهو ان تكون منصوب بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم المتقدم وهو كونة اى ليت لنا رجوعنا فكوننا من المؤمنين واما نسخة فأفوز فتوجيهها غير ظاهر اذ لم يتقدم اسم خالص يصح عطفه عليه فان قيل قال السفاقسي فأفوز الجمهور بنصب الزاى وهو جواب التمني ومذهب جمهور البصريين ان النصب باضمار ان بعد الفاء وهي حرف عطف عطفت المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بها على مصدر متوهم ومذهب الكوفيين انه انتصب بالخلاف ومذهب الجرمي انه انتصب بالفاء نفسها اجيب بان ما ذكره السفاقسي توجيه لنصب المضارع الواقع جوابا للتمني ومراد المصنف وجه غير هذا وهو النصب لا على انه جواب التمني بل على انه للعطف على اسم سابق قوله ولبس عباءة الى آخره ميسون بميم مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فسين مهملة بنت بحدل بموحدة مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فدال مهملة مفتوحة فلام تزوجها معوية رضى الله عنه ونقلها من البدو الى الشام فكانت تكثر الحنين الى اناسها والتذكر الى مسقط راسها فسمعها ذات يوم تنشد لبيت تخفق الارواح فيه احب الى من قصر منيف ولبس عباءة وتقر عيني احب الى من لبس الشفوف واكل كسيرة في كسر بيتي احب الى من اكل الرغيف واصوات الرياح بكل فج احب الى من نقر الدفوف وكلب ينبح الطراق دوني احب الى من قط الوف وبكر يتبع الاظعان صعب احب الى من بغل زفوف وخرق من بني عمي نحيف احب الى من عجل عليف فلما سمع معوية الابيات قال لها ما رضيت ابنة بحدل حتى جعلتني عجلا عليفا هكذا ذكر الحريري في درة الغواص في اوهام الخواص والارواح جمع ريح والمنيف العالي المشرف وشف عليه ثوبه يشف شفوفا وشفيفا ايضا عن الكسائي اى رق حتى يرى ما خلفه وثوب شف وشف اى رقيق وكسر البيت بكسر الكاف اسفل شقة الخباء التي تلي الارض من حيث يكسر جانباه والفج الطريق الواسع بين جبلين وقيل الطريق الواسع والدفوف جمع دف بضم الدال [illegible] والبكر بفتح الموحدة الفتى من الابل والخرق بكسر الخاء المعجمة الكريم السخي والنحيف الهزيل والعجل من ولد البقرة والعليف الذي يعتلف ولا يرسل للرعى قوله فلو نبش المقابر الى آخره هذا الشعر لمهلهل ابن ربيعة ابن الحارث بن تغلب بن وايل واسمه امرؤ القيس

القيس وقيل عدى قاله لكرحين ثار اخيه كليب واسمه وايل وكنيته ابو الماجد ذكر ذلك ابو عبيد البكري في شرح امالي القالي والذنايب بمعجمة فنون واخره موحدة موضع والزير بكسر الزاى في اوله الذي يحب محادثة النساء ومجالستهن سمي بذلك لكثرة زيارتهن والجمع ازوار وزيرة وازيار [illegible] وفي شرح الامالي للبكري والشعثمان شعثم وشعيث ابنا معوية ابن عامر بن ذهل ابن ثعلبة واسم شعثم حارثة والباء في بالذنايب ظرفية قوله او انها حرف وضع للتمني كليت ممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني في الشرح والظاهر ان هذا الوجه موهم والزمخشري يكون مذهبه ان لو قد ترد مفيدة للتمني بحسب الوضع وما اورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه فانها عند مجامعتها لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع اذ ذاك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت ان الزمخشري يوافق على مجئ لو مصدرية قوله وفيه نظر وجهه ان ذلك عند التحقيق ليس بخارج عما تقدم صرح بذلك ابن قاسم في الجنى الداني وقال السفاقسي ولو على انفسكم لو شرطية بمعنى ان وعلى انفسكم يتعلق بمحذوف اى ولو كنتم شهداء على انفسكم وحذف كان بعد لو كثير وقدره ابو البقاء ولو شهدتم على انفسكم ودل عليه شهداء وقدره الزمخشري ولو كانت الشهادة وبالا على انفسكم قوله كقولهم لو ذات سوار لطمتني لو قال كقوله لكان اولى لان الذي قاله حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو ما في بعض احياء العرب وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف اى لهان على قوله وقول عمر لو غيرك قالها يا ابا عبيدة اخرج البخاري ومسلم عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما ان عمر ابن الخطاب خرج الى الشام حتى اذا كان بسرغ لقيه امراء الاجناد ابو عبيدة ابن الجراح واصحابه فاخبروه ان الوباء قد وقع بالشام قال ابن عباس فقال لي عمر ادع لي المهاجرين الاولين فدعوتهم فاستشارهم واخبرهم ان الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا فقال بعضهم قد خرجت لامر لا نرى ان ترجع عنه وقال بعضهم معك بقية الناس واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نرى ان تقدمهم على هذا الوباء فقال عمر ارتفعوا عني ثم قال ادع لي الانصار فدعوتهم فاستشارهم فسلكوا سبيل المهاجرين واختلفوا كاختلافهم فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع لي من كان هاهنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم فلم يختلف عليه رجلان

فقالوا نرى ان ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء فنادى عمر في الناس اني مصبح على
ظهر فاصبحوا عليه فقال ابو عبيدة ومو اذ ذاك امير الشام افرارا من قدر الله فقال
عمر لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وكان عمر يكره خلافه نعم نفر من قدر الله الى قدر الله ارايت
لو كان لك ابل كثيرة فهبطت واديا له عدوتان احدهما خصبة والاخرى جدبة اليست
ان رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله وان رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله قال فجاء
عبد الرحمن ابن عوف وكان متغيبا في بعض حاجته فقال ان عندي من هذا لعلما سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه واذا وقع بارض وانتم بها فلا
تخرجوا فرارا منه قال فحمد الله عمر وانصرف **قوله** لو غير كم الى آخره المراد بالحبل هنا الذمة
والعهد **قوله** لا نأمن الدهر الى آخره يحتمل ان يكون لا نافية فيكون ما بعدها مرفوعا وان يكون
ناهية فيكون مجزوما مكسورا لالتقاء الساكنين والبغي الظلم والتعدي **قوله** وقد من الثالث
الا لو كنتم تملكون في الشرح هذا سهو فان الثالث مو ان يلي لو خبر كان وفي الآية انما وليها
اسم كان لا خبرها على مذا او تاكيد الاسم لا الخبر على راي المجيب عن الرد **قوله** وفيه نظر
للجمع بين الحذف والتوكيد في الشرح لا نسلم ان الجمع بينهما ممتنع فقد اجازه امامنا في العربية
سيبويه والخليل وقدمنا كلاما فيه في فصل ان المكسورة المشددة ويأتي في الباب الخامس في الخاتمة
التي تكلم فيها على الحذف وشروطه **قوله** لو بغير الماء حلقي شرق الى آخره الشرق بكسر
الراء صفة مشبهة من شرق بريقه اذا غص والغصان بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة
اسم فاعل من غصصت يا رجل تغص فانت غاص بالطعام وغصان والغصة بضم الغين
المعجمة وتشديد الصاد المهملة ما يعترض في الحلق من ماكول والاعتصار بالعين والصاد المهملتين
ازالة الغصة بشرب الماء قليلا قليلا **قوله** لو في طهية الى آخره الطهية بضم المهملة وفتح الهاء
وتشديد المثناة التحتية حي من تميم نسبوا الى امهم والاحلام العقول جمع حلم بكسر المهملة وسكون
اللام واعلم ان في كون هذا البيت والذي قبله من الرابع نظرا لان الرابع مو ان يلي لو اسم
مو في الظاهر مبتدا وما بعده خبره ولم يل لو فيهما الا الجار والمجرور فان قيل المبتدا في كل
من البيتين يلي لو في التقدير وان لم يكن واليا له في اللفظ لان الجار والمجرور في الاول معمول
الخبر وفي الثاني نفس الخبر ومراده يلي لو لفظا او رتبة اجيب بان هذا وان امكن حمل كلامه
عليه لكن قوله مبتدا ما بعده خبره يأبى ذلك في البيت الثاني لان فيه المبتدا ما قبله خبره ويمكن
ان يقال ان قوله او اسم مو في الظاهر مبتدا وما بعده خبره معناه او جملة اسمية بحسب الظاهر
يشير الى ذلك قوله فيما بعد وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا **قوله** وقال الفارسي مو من النوع
الاول والاصل لو شرق حلقي مو شرق في الجني الداني وذكر ابن مالك ان لو قد وليها
مبتداء وخبر كقول الشاعر لو بغير الما حلقي شرق قيل وهو مذهب الكوفيين وتاول
البصريون البيت على اضمار كان الشانية وتاوله الفارسي على ان حلقي فاعل فعل محذوف
يفسره شرق وشرق خبر مبتداء محذوف وفيه تكلف انتهى **قوله** ولو قلم القيت الى
آخره الشق بفتح السين الفرجة وبكسرها الجانب **قوله** اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته
سواصدر بيت لمجنون فقام بفصل بن وصليك جازر بلال هذا مو ابن ابي بردة
عامر ابن ابي موسى الاشعري والخطاب للناقة وابن ابي موسى نائب عن فاعل فعل محذوف
يفسره بلغته وبلالا منصوب بمحذوف آخر يفسره بلغته والتقدير اذا بلغ ابن ابي موسى
بلغت بلالا بلغته والنصل السيف ووصلا الناقة المفصلان اللذان عند محل
نحرها وفي الصحاح الاوصال المفاصل واحدها وصل والجازر اسم فاعل من جزر
الناقة نحرها **قوله** عندي
اصطبار الى آخره الاصطبار افتعال من الصبر ومو حبس النفس عن القلق والجزع نقيض
الصبر والبعد والنوى بمعنى السهم ونحوه **قوله** ما اطيب العيش الى آخره الفتى الشاب
وينوب بعد والحوادث مصايب الزمان والملوم المجمع الاجزاء **قوله** ولو انها عصفورة
الى آخره مسومة اي معلمة وعبيد بضم العين وان بما بفتح الميم وسكون النون اي
اسما شخص او قبيلتين **قوله** لو ان حيا الى آخره في الصحاح كان يقال لابي براء عامر بن مالك
ابن جعفر بن كلاب ملاعب الاسنة فجعله لبيد ملاعب الرماح لحاجته الى القافية فقال
يرثيه ومو عمه قوما تنوحان على الانواح وابنا ملاعب الرماح ابا براء مدرة الشياح
انتهى وفي الشرح ان صاحب الصحاح انشد ما ذكره المصنف واقول لعل نسخة الشارح من الصحاح كما
ذكر واما النسخة التي راجعها فليس فيها الا ما نقلته **قوله** ووجدت آية في التنزيل وقع
فيها الخبر اسما مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشري كما لم يتنبه لآية لقمان فيه نظر لان لو في هذه
الآية ليست بلو الشرطية التي الكلام فيها قال ابن الحاجب في منظومته لو انهم بادون في الاعراب
لو للتمني ليس من ذا الباب وقال الرضي واما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون فان لو
بمعنى ان المصدرية وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني **قوله** ووجدت آية الخبر
فيها ظرف ومي لو ان عندنا ذكرا من الاولين في الشرح ولا دليل في الآية المذكورة على الزمخشري
لاحتمال انه يوجب فيها تعلق الظرف بفعل ولا يجعله متعلقا باسم الفاعل واقول لما كان ما تعلق
به الظرف محذوفا على سبيل الوجوب واقيم الظرف مقامه كان الاخبار بالظرف غير الاخبار

بالفعل ولا الاسم المشتق فصح الاستدراك به على من يقول يجب ان يكون الخبر فعلا **قوله** لو شاء طار به الى آخره المَيعة بفتح الميم وسكون التحتية وفتح العين المهملة بعدها هاء النشاط واول جري الفرس و لاحق الآطال اى ضامر الخاصرة وفرس نهد بفتح النون وسكون الهاء اى جسيم مشرف وخصل بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة جمع خصلة بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة وهى لفيف من الشعر **قوله** تامت فؤادك الى آخره فى الصحاح تيّمه الحب اى عبّده وذلّله فهو متيّم ويقال ايضا تامته فلانة قال لقيط ابن زرارة تامت فؤادك ____ وانشد البيت وفى الشرح ولم ينشده الجوهرى بلو وانما انشده بلم وانا اقول لعل نسخة الشارح كذلك فاما النسخة التى راجعها فانما هو فيها بلو **قوله** والغالب على المنفى تجرده منها فى الشرح ظاهر العبارة ان المنفى مطلقا سواء كان منفيا بلم او بما تجرده عن اللام غالبا وليس كذلك فان اللام لا تدخل على لم اصلا ويمكن ان تحمل الالف واللام فى المنفى للعهد الذكرى والمعهود اقرب شئ الى هذا الكلام وهو المنفى بما وقد يقال كان الاولى ان تقول والغالب على النافى تجرده منها فان اللام انما يتصل بحرف النفى ويتجرد هو عنها لا بالفعل المنفى وجوابه ان المنفى صفة للجواب لا للفعل وحده **قوله** كقول جرير لو شئت قد نقع الفؤاد الى آخره نسب ____ ابن بري لجرير ونسبه صاحب الصحاح للبيد فانه قال ويُجد بالضم لغة عامرية لا نظير لها فى باب المثال قال لبيد وهو عامرى وانشد البيت الا انه ذكر مكان نحوا بم صوادى فيمكن ان يكون هذا من توارد بان يكون كل منهما قاله ونقع الماء العطش نقعا ونقوعا سكّنه والحائم الذى يدور حول الماء ولا يصل اليه والآبايل تاكل الافاعى فى الصيف فتحمى فتطلب الماء فاذا راته امتنعت من شربه وحامت عليه تنتشيه لانها لو شربته فى تلك الحالة هلكت فلا تزال تحوم حتى يذهب نوءها ان السم فتنشب به فلا يضرها والغليل بالمعجمة حرارة العطش وقد وقع اقتران جواب لو الماضى وشرطها بقد فى صحيح البخارى فى باب رجم الحبلى بالزنا وفى باب الخمس ولفظ الاول فى حكى عبد الرحمن ابن عوف لو رايت رجلا اتى عمر فقال يا امير المومنين هل لك فى فلان يقول لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا انتهى وفلان لا يحتاجه ابو طلحة ابن عبيد الله وقع ذلك فى فوايد البغوى ولفظ الثانى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قد جاء مال البحرين قد اعطيتك هكذا وهكذا وهكذا **قوله** قيل وقد يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام او بالفاء كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقيل هو جواب لقسم مقدر قال الرضى واما قوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم قبل لو وكون الاسمية جواب لو كما فى قوله تعالى ولئن اطعتموهم انكم لمشركون وقوله تعالى كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسمية فى الآية جواب لو قال وانما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء انتهى وقد ذكر المصنف هذه الآية قبل الكلام على لا **قوله** قالت سلامة الى آخره عادة خبر يكن ولك فى محل نصب على الحال وان تترك الاعداء اسم يكن وتعذر مبنى للمفعول من عذرته صيرته معذورا او مبنى للفاعل من اعذر الرجل صار ذا عذر **قوله** لولا وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها اصالة خلافا لزاعمى ذلك القول بان المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف قول الكسائى قاسه على المرفوع بعد لو فى نحو لو ذات سوار لطمتنى والقول بانه مرفوع بلولا اصالة قول الفراء واما القول بانه مرفوع بلولا لنيابتها عن الفعل فقال ابن ام قاسم فى الجنى الدانى وقال بعضهم هو مرفوع بلولا لنيابتها مناب لو لم يوجد حكاه الفراء عن بعضهم ورده بانك تقول لولا زيد لا عمرو لاتيتك ولا يعطف بلا بعد النفى انتهى **قوله** او مبتدا لا خبر له او فاعلا بثبت محذوفا على الخلاف السابق فى فصل لو فى الشرح هذا بعيد اللفظ وهو قوله او مبتدا لا خبر له الى قوله فى فصل لو يثبت فى بعض النسخ وهو مشكل فان التخريج على انه فاعل بثبت محذوفا لا يتاتى تفريعه على القول بان رفع الاسم الواقع بعد لولا بالابتداء وذلك انه قال بعد سوق الخلاف بل رفعه بالابتداء ثم قال الكلام الى آخره فتامل انتهى واقول هذا اللفظ موجود فى نسخ كثيرة ويندفع الاشكال بان مراده بالمرفوع فى قوله وليس المرفوع بعد لولا فاعلا الاسم الصريح ____ **قوله** ومجرد للاعدائه الاسالة والرُعب بضم الراء وسكون المهملة الخوف والعَضب بالعين المهملة والضاد المعجمة السيف القاطع والغِمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف **قوله** وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال فى الشرح وقد سلف فى فصل بيد من حرف الباء الموحدة ان ابن مالك خرّج ما وقع فى بعض طرق الحديث من قوله عليه الصلوة والسلام نحن الآخرون السابقون يوم القيمة بيد كل امة اوتوا الكتاب من قبلنا على ان الاصل بيد ان كل امة فحذفت ان وبطل عملها فهذا يمكن ان يخرج عليه بيت المعرى ايضا فيكون الاصل فلولا ان الغمد يمسكه قال ابن مالك وهذا الحذف فى ان نادر لكنه غير مستبعد القياس على حذف ان فانهما اختان فى المصدرية وتشبيهتان فى اللفظ وقد حمل

فى قوله فى صفة سيف يذيب الرعب الخ المعرى هو ابو العلا احمد بن عبد الله بن سليمان تكلم فيه من جهة اعتقاده وكان عمى فى صغره من الجدرى ولد يوم الجمعة عند مغيب الشمس لثلاث بقين من شهر ربيع الاول سنة ثلاث وستين وثلاثمائه وقال الشعر وهو ابن احدى عشرة سنة وتوفى فى ربيع الاول سنة تسع واربعين واربعمائه وقبل هذا البيت وذبت فوق حمر المنايا ولكن بعدما مسخت نعالا

من الصحاح

لولا

الى

بعض النحويين على حذف أن قول الزبير رضي الله عنه ولولا نبوها خولها لخطتها
انتهى واقول ... اذ بنت المعرى لا تاتى فيه هذا التوجيه لكونه من المولدين
بخلاف الحديث وبنت الزبير وقول تلك ... المراة وهي امراة سمعها
عمر رضي الله عنه في خلافته وهي تقول تطاول هذا الليل واسود جانبه وارقني
ان لا خليل الاعبه فوالله لولا الله يخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه
فسأل عنها فقيل ان زوجها بعث في الغزو فسال ابنته حفصة كم تصبر المراة
عن زوجها فقالت ستة اشهر فجعل ذلك نهاية غيبة الرجل عن زوجته ارقني اسهرني
وزعزع حرك **قوله** وقد اسلفنا ان النيابة انما وقعت في الضماير المنفصله اسلف ذلك
في حرف العين في الكلام على عن **قوله** تعدون عقر النيب الى اخره النيب جمع ناب
وهي الناقة المسنة وبنو ضوطرى بالضاد المعجمة والطاء المهملة المراة الحمقى وقيل
الضوطرى ... والكمي الشجاع المتكمي في سلاحه والمقنع الذي على راسه بيضة حديد
قوله عاف تغير الا النوى والوتد هذا عجزبيت صدره وبالصريمة منهم منزل خلق
ويقع في بعض النسخ الست بتمامه والصريمة رملة انصرمت من معظم الرمل او
الارض المحصود زرعها والعافي الدارس والنوى بنون مضمومه فهمزة ساكنة فيا الحفر
حول الخبا ليلا يدخل المطر **قوله** لوما هو مرده قوله الا ... لوما
الاصاخة للوشاه لكان لي هذا موجود في كثير من النسخ ويقال اصاخ اي استمع والوشى
كلامه اي كذب فيه ولوما امتناعية **قوله** لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا في
الجني الداني ظاهر مذهب سيبويه انها تدخل على مضارع اللفظ فتصرف معناه الى المضي
وهو مذهب المبرد واكثر المتاخرين وذهب قوم منهم الجزولي الى انها تدخل على ماضي
اللفظ فتصرف لفظه الى المبهم دون معناه ونسب الى سيبويه ووجهه ان المحافظة على المعنى
اولى من المحافظة على اللفظ والاول هو الصحيح لانه له نظرا وهو المضارع الواقع بعد لو والقول
الثاني لا نظير له انتهى **قوله** لولا فوارس الى اخره نعم بضم النون قبله والاسرة بضم الهمزة
الرهط الادنون وبجوز جره عطفا على نعم ورفعه عطفا على فوارس والصلفا تصغير
الصلفا وهي الارض الصلبة ويوم الصليفا يوم من ايام العرب **قوله** في اي يومي
الى اخره يقدر بضم المثناة التحتية وسكون القاف **قوله** وقد اجرت العرب الساكن المجاور
للمتحرك مجرى المتحرك والمتحرك مجرى الساكن اعطاء للجار حكم مجاوره ...

الراء من ... ونتفقلها خطاء المعنى ان العرب لما اجروا كلا من الحرفين
المجاورين مجرى الاخر اجروا الهمزة المتحركه من ام مجرى الراء الساكنة من تقدر
والراء الساكنة مجرى الهمزة المتحركه فحركوا الراء لذلك وقلبوا الهمزة الفا ثم الالف همزة
محركة بفتحة اتباعا لفتحة الراء ليلا يلتقي ساكنان فان قيل لا دلالة في كلام المصنف
على قلب الالف بعد ذلك همزة اجيب بانه سيصرح به في اخر هذا البحث وفي الشرح في الكلا
تنافر لان قول المصنف يعني ولزم فتح ما قبلها يقتضي ان فتح الراء متاخر عن كون الهمزة الفا
او مقارن له وقوله الى الفتح وقد اجرت العرب الى اخره يقتضي ان فتح الراء سابق عليه
لانه يقتضي انه مقارن لسكون الهمزة السابق ابدالها الفا واقول ليس في كلام
المصنف تناف ... كلام ... لان قول المصنف يعني ولزم فتح ...
~~الساكن ... السكون في ذلك المتحرك وحينئذ فنقول ان اجرا الراء مجرى المتحرك~~
~~سابق على ابدال الهمزة الساكنة الفا وتحرك الراء بالفتحة متاخر عنه فلا تنافي او نقول~~
~~الا قوله ولزم الى اخره لبيان كون الفتحة هنا ثابتة على حالها لا تتغير عنه في الراء والمرة~~
الجا ... **قوله** كان لم ترا قبلي اسيرا يمانيا هذا عجز بيت صدره
ويضحك مني شيخة عبشمية والعبشمية منسوبة الى عبد شمس **قوله** ارى عيني ما لم
تراياه ارى بضم اوله وكسر ثالثه مبني للمفعول لم حذفت الالف للجازم لم ابدلت الهمزة
الفا في الشرح فسمع حينئذ كتابة ترى بالالف لا بالياء وقد اسلفنا في فصل لو ان ابن السيد
البطليوسي خرجه على وجه اخر وهو ان تكون ترى مضارع راء **قوله** واقيس من تخريجها
في الشرح تعبيره باقيس يقتضي انه مذهب الى الفتح واي على جاريان على القياس ولا شيء في
تخريجها قياسي بل ولا في تخريج المصنف الذي ادعى انه اقيس سوى نقل الحركة الى الساكن
قبلها ويحتمل ان يقال الحركة الحاء من المرء تبع اتباع الحركة الراء التي قبلها او لحركة الكلام
اللام التي بعدها وان حركة الراء من لم يقدر اتباع لحركة الدال التي قبلها او الهمزة التي بعدها
انتهى واقول معنى قول المصنف واقيس من تخريجها واولى من تخريجها لم يرد عليه ما اعترض
به **قوله** ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء
سرابع في الكثر ولا بد منه لانه قول الى الفتح وتمام ما ذكر انه اولى من تخريجها **قوله**
فذاك ولم الى اخره الامتراء الشك والمراء الجدال **قوله** فاصبحت مغانيها قفارا الاكم
المغاني بالمعجمة جمع مغنى وهو الموضع الذي كان به اهله والقفار جمع قفر وهو المفازة
لا نبات فيها ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو ما كان من اثار الديار لاصقا بالارض

قوله ظننت فقيرا ذا غنى الى آخره فقيرا حال من النايب عن الفاعل وذا غنى مفعول ثان لظننت وضمير بلته للغنى قوله لما احدها انها لا تقترن باداة شرط قال الرضى واختصت لما ايضا بعدم دخول اداة الشرط فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله قوله الثاني ان منفيها مستمر النفي الى الحال اى حال التكلم وهذا مراد من قال انها لاستغراق النفي وامتداده قال الرضى ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيها وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر هو الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيحتمل انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم قوله ومثل ابن مالك لنفي المنقطع بقوله وكنت اذ كنت الهي وحدكا لم يك شيء يا الهي قبلكا وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل وذلك وهم فاحش وجعل ابن مالك النفي في هذا البيت منقطعا لوجود اشياء لا تحصر وقبل زمن التكلم بهذا النفي [illegible] لان المنفي في البيت وجود شيء مقيد بالقبلية عليه تعالى وهذا النفي مستمر لا ينقطع بوجود شيء بعد ذلك قوله ولامتداد النفي بعد لما لم تجامع حرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لان معناه وما قمت عقيب قيامي ولا يجوز فلما تقم لان معناه ما قمت الى الآن قال في الشرح لم يظهر لي كون امتناع قمت فلما تقم مرتبا على امتداد النفي بعد لما اذ لا مانع ان يكون قيام المخاطب منتفيا بعقب قيام المتكلم واستمر نفيه الى حالة التكلم انتهى واقول ظهر لنا ذلك من فضل الله تعالى وبيانه ~~ومستقل معه ان في الدلالة على [illegible]~~ ~~النفي وان امتداد النفي الى حال التكلم يتخلف عن الطرف الاخير وهو الطرف الذي~~ يليه التكلم ينقطع تخلفه عن الطرف الاول وهو الطرف الذي فيه مبداه فلا يعني امتداد في طرف المبدا قوله وعلة هذه الاحكام كلها ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل يعني ان الاحكام الامور الخمسة التي فارقت بها لما لم وبيان هذه العلة في الاول ان فعل يكون شرطا فكذلك نفيه وهو لم يفعل وقد فعل لا يكون شرطا فكذلك نفيه وهو لما يفعل وفي الثاني والثالث ان قد فعل اخبار عن الماضي المتصل القريب من الحال فنفيه كذلك وفعل ليس كذلك فلا يكون نفيه كذلك وفي الرابع ان قد فعل يفيد التوقع فنفيه كذلك وفعل لا يفيده فنفيه كذلك وفي الخامس انه قد يجوز حذف مدخولها فكذلك مدخول لما قوله ويقال فيها حرف وجود لوجود وبعضهم وجوب لوجوب قال بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص ولما حرف عند سيبويه تدل على ربط جملة باخرى ربط السببية وفي الشرح وبهذا فارقت اللام في حرف قولهم حرف وجود لوجود لاما التعليل قوله ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء عند ابن مالك في الشرح وقوع الاسمية المقرونة باذا الفجائية متفق عليه وكان ينبغي ايراد المصنف الكلام على وجه يقتضي ان قيد الاتفاق يرجع لهذه وللفعلية الماضوية قوله وهو بمعنى سقط في الصحاح غير هذا وهو وهى السقاء يهي وهيا اذا تخرق وانشق وفي السقاء وهي بالتسكين ووهية ايضا على التصغير وهو خرق قليل وفي المثل خل سبيل من وهى سقاؤه ومن هريق في الفلاة ماؤه يضرب لمن لا يستقيم امره ووهى الحائط اذا ضعف وهم بالسقوط انتهى وفي الشرح وكان حق وهى ان يكتب بالياء لانه فعل ثلاثي من ذوات الياء لكنه كتب بالالف لاجل الالغاز قوله قالت له بالله يا ذا البردين الى آخره غنثت بغين معجمة مفتوحة فنون مكسورة فمثلثة ساكنة فمثناة للخطاب وفي القاموس الغنث ان يشرب حتى يتنفس وفعله كعلم قوله فلما كثرت الميمات حذفت الاولى في الشرح كيف يتاتى هذا التعليل مع ان قوله تعالى قيل يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى امم ممن معك قد اجتمع فيه ثمان ميمات قال ابن المنير ومن هذا من الغريب ان تكون امثال ولا يفطن الذهن لذلك ولا يحس اللسان منه بثقل ولا السمع بنبو وبيان اجتماع ثمان ميمات ان في امم ميمين وتنوينا قلب ميما لملاقاته ميم من وميم من ونونها قلبت ميما لملاقاتها ميم ممن وهذه النون قلبت ميما لملاقاتها ميم معك فجاءت الثمانية قوله واذا كان فعلا كتب بالياء وهلا امالوه قاعدته الامالة في الشرح رسم المصحف سنة متبعة فكم فيه من اشياء خارجة عن قياس رسم الخط والامالة في التلاوة متلقاة بالرواية فلعل القارئ لم يروها بالامالة فلا يتمشى شيء من هذين الوجهين وايضا قول الامالة ونحوها لم يتلق بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من اختيارات القراء ذكر ذلك ابن الحاجب في اصوله قوله وفي سعد بن نظر وجه النظر ان هذا الدال على المحذوف سابق عليه بكثير مع ان هذا المحذوف المعقد ليس من لفظ الذي قيل انه دال عليه قوله الثاني ان منفي لما متوقع الثبوت كما قدمنا والاهمال غير متوقع الثبوت في الشرح لا نسلم ان ما قدمه ابن الحاجب ليس بمتوقع الثبوت فان الكفار يتوقعونه ولا نشترط في توقع الثبوت ان يكون من المتكلم بل قد يبني المتكلم شيئا بلما بناء على ان غيره متوقع لثبوته كما يقول المؤذن قد قامت الصلوة لقوم ينتظرون الصلوة ويتوقعون قيامها قوله واما قراءة النهي

الكسائي

مما ابو عمرو ابن العلا البصري احد الايمة من نحاة البصرة وابو الحسن علي ابن حمزة امام
نحاة الكوفة **لن قوله** لان المعروف انما هو ابدال النون الفا لا العكس في الشرح العلة — لن
خاصة بلن والدعوى عامة لها وللمر واقول ليس هذا علة لمجموع الكلام وانما هو علة لبعضه
وهو ان لن ليس اصله لا وتخصيص ذلك بالذكر لان لن هي المتصل بالكلام هنا **قوله** بدليل
جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب هذا دليل على نفي ان تكون اصل لن لا ان
وفي الشرح لا ينهض هذا دليلا اذ لا مانع من ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا
اذ هو وضع مستانف وبهذا يجاب ايضا عن قوله ولان الموصول وصلته مفرد انتهى واقول
ظاهر القول بان الهمزة حذفت للتخفيف والالف لالتقاء الساكنين مع قول المبرد ان ان وما
بعدها مبتدأ حذف خبره يقتضي انه لم يعرض بالتركيب وضع مستانف **قوله** وقول المبرد
انه مبتدأ حذف خبره لان الفعل واقع موقعه مردود بانه لم ينطق به مع انه لم يسد شيء مسده في — اي ح
الشرح قوله لم ينطق به ليس مقتضيا لامتناع تقديره فكل لفظ واجب الحذف كذلك يقدر ولا
ينطق به وانما يرد عليه كونه حذف وجوبا بدون ساد مسده واقول الرد على المبرد انما
هو بمجموع الامرين لا بكل واحد منهما **قوله** لن تزالوا الى اخره هذا البيت من بحر الخفيف
واخر صدره اللام الساكنة من زلت وفي الشرح وقد يقال لا يقوم هذا البيت حجة
لاحتمال ان يكون لن تزالوا كذلكم خبرا لا دعاء ولا يعتبر كون المعطوف بثم دعاء بناء على
جواز عطف الانشاء على الاخبار واقول انه لم يعتبره كون المعطوف عليه دعاء بعينه كون لن تزالوا
نفي الاستقبال ولا معنى هنا [illegible] **قوله** لم يفد على عقلهم حنجبة المنجبة بالميم — وكان خبرا لكانه صح
المضمومة والنون الساكنة والجيم المكسورة بعدها باء موحدة المراة التي اتت بولد نجيب
ضد المحمقة وهي التي اتت بولد احمق **قوله** ولن يحل للعينين بعدك منظر يحل بفتح اللام
من حليت المراة في عيني بالكسر تحلو واما حلا الشيء في فمي فمضارعه يحلو وفي الصحاح حلي فلان
يعني بالكسر وفي عيني وبصدري وفي صدري يحلا حلاوة اذا اعجبك وحلي في فمي بالفتح
وقال ابن مالك في حديث عبد الله ابن عمر الذي في الصحيح وقول الملك له لن ترع لن ترع فيه اشكال
لان لن يجب انتصاب الفعل بعدها وقد وليها هنا هذا الكلام بصورة المجزوم والوجه فيه
ان يكون سكن عين ترع للوقف ثم شبهه بسكون المجزوم فحذف الالف قبله كما حذف قبل سكون
المجزوم ثم اجرى الوصل مجرى الوقف ويجوز ان يكون السكون سكون جزم على لغة من يجزم بلن
وهي لغة حكاها الكسائي **ليت قوله** فيا ليت الشباب الى اخره في الصحاح الشباب جمع شاب — ليت
وكذلك الشبان والشباب ايضا الحلم الحداثة وكذلك الشبيبة وهو خلاف الشيب تقول شب

ومد بعدم ان ح

شب الغلام يشب بالكسر شبابا وفي كتب الطب ان الشباب كون الحيوان في زمان يكون
حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة **قوله** وربما لم يكن قليلا او المطول ويجب ان — فيه ح
ان لا يكون للتمني توقع وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا **قوله** ولكنه احتمال مرجوح
لان حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير اي مع عدم طول الصلة قليل في الشرح
لا نسلم عدم طول الصلة هنا بل هي طويلة بالصفة وقد صرح المصنف بمثله في فصل
ما من حروف الميم في قول امرء القيس ولا سيما يوم بدارة جلجل **لعل قوله** وزعم — لعل
يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل اباك منطلقا وتاويله عندنا على اضمار
يوجد وعند الكسائي على اضمار يكون في الشرح اذا ثبت ان بعض العرب ينصب بها الجزئين
كما نقله يونس وتكلم العربي الذي من لغته ذلك بمثل لعل اباك منطلقا فكيف يؤول كلامه
على الحذف نعم ان سمع مثل ذلك ممن لغته نصب الاسم ورفع الخبر حسن التاويل واقول
في كلام المصنف ما يشعر بان ذلك لم يثبت لان لفظ زعم يستعمل في القول الذي لم يستند
الى وثوق **قوله** وقد مر ان عقيلا يخفضون بها المبتدأ عقيل بضم العين المهملة
وفتح القاف وقد مر ذلك في الكلام على عل المشددة اللام **قوله** لعل ابي المغوار
منك قريب هذا من قول كعب الغنوي في رثاء اخيه وقبله وداع دعا يا من يجيب الى
الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب

وقوله [illegible] استجابه بمعنى اجابه وقيل التقدير فلم يستجب دعاءه على — عجز صدره فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهرة وهو ح
حذف مضاف وفعل الاستجابة يتعدى الى الدعاء بنفسه **قوله** ومن فتح فهو على من يقول
المال لزيد بالفتح يعني بفتح لام الجر الداخلة على الاسم الظاهر **قوله** وهذا تكلف كثير
ولم يثبت تخفيف لعل وايضا انها لا تعمل في ضمير الشان وان فتح لام الجر مع الاسم الظاهر
شاذ وقيل يجوز ان يكون لعا في البيت هي التي يقال للعاثر واللام للجر والكل من جملة
قايمة بنفسها والموصوف محذوف تقديره فرح او شبهه وهذا بعيد ايضا وقيل راد
الحكاية كذا في الجنى الداني **قوله** وحيث انا لنا كانوا كرام هذا عجز بيت لامرء القيس صدره
فكيف اذا مررت بدار قوم **قوله** فقيل الاصل هم لنا يعني بتقديم المسند على الخبر ثم
قدم الجميع على المبتدأ **قوله** ثم وصل الضمير بكان الزايدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير
المرفوع المنفصل الى جانب الفعل في الشرح القاعدة المقررة ان الضمير لا يتصل الا بعامله
وكان الزايدة عن عاملة فاعتذار المصنف باصلاح اللفظ نشا منه فساد هذه القاعدة
واقول الاعتذار عن خروج فرد من قاعدة انما ينشا منه اصلاح تلك القاعدة وتتميمها

وقع

لا افساد ها ثم في الشرح ووقوع المرفوع المنفصل الى جانب الفعل لا يضر اذا كان
لعوض كلمة فولك انما قام انتم فلو اتي هنا بالمنفصل الى جانبه كان النابع لغرض التنبيه
على زيادتها وانها غير عاملة لكان مستقيما واقول لا بد ان تكون الغرض الذي استعمل اللفظ
لاجله معتبرا عند العرب وذلك انما هو معلوم عنهم في انما قام انتم لافادة الحصر لا في كان هم
لافادة التنبيه على زيادة كان **قوله** لعلما اضاءت لك النار الحمار اعد نظرا يا عبد قيس
لعلما وفي شرح المفصل اذ غرض هذا الشاعر هجاء عبد قيس بانه يفعل بالحمار الفعلة
الشنعاء واضا يستعمل متعديا كما في البيت **قوله** وفيها عشر لغات مشهورة في التسهيل
ومن لعل علّ ولعنّ وعنّ ولانّ وانّ ورعنّ بالمهملة ورغنّ بالمعجمة ولغنّ بالمعجمة
ولعلتّ وفي الجنى الداني وفي لعل اثنتا عشرة لغة فذكر هذه الا لعلت وذكر عنّ ورعلّ
وغنّ بالمعجمة قال واختلف في الغين المعجمة في تلك اللغات الثلث فقيل بدل من المهملة
وقيل ليست بدلا منها قال صاحب رصف المباني ومواظهر لقلة وجود الغين بدلا من العين
قوله احدها التوقع وهو ترجي المحبوب والاشفاق من المكروه في حاشية التفتازاني
لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الترجي او مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين
قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال
قوله وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات انما قاله جهلا او مخرقة
وافكا في الكشاف قيل الصرح البناء الظاهر الذي لا يخفى على الناظر وان بعد اشتقوه من
صرح الشيء اذا ظهر واسباب السموات طرقها وابوابها وما يؤدي اليها وكل ما اداك الى
شيء فهو سبب اليه كالرشاء ونحوه وفي تفسير البيضاوي ولعله اراد ان يبنى له رصدا في
موضع عال يرصد فيه احوال الكواكب التي اسباب سماوية تدل على الحوادث الارضية
فيرى هل فيها ما يدل على ارسال الله تعالى اياه وان يرى فساد قول موسى بان اخباره
عن اله السماء يتوقف على اطلاعه ووصوله اليه وذلك لا يتأتى الا بالصعود الى السماء
وهو مما لا يقوى عليه الانسان وذلك لجهله بالله وبكيفية استنبائه انتهى وفي الصحاح
واما المخرقة فكلمة مولدة وفي القاموس الاختراق الاختلاق من الكذب **قوله** والثاني
التعليل اثبته جماعة منهم الاخفش والكسائي وحملوا عليه فقولا له قولا لينا لعله يتذكر او
يخشى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطب اي اذهبا على رجائكما في الكشاف
وقد جاءت على سبيل الاطماع في مواضع من القرآن ولكن لانه اطماع من كريم رحيم اذا اطمع
فعل ما يطمع فيه لا محالة لجرى اطماعه مجرى وعده المحتوم وفاؤه به قال من قال ان لعل

ومع

لعل بمعنى كي ولعل لا تكون بمعنى كي ولكن الحقيقة ما القيت عليك وايضا فمن ديدن
الملوك ان يقتصروا في مواعيدهم التي يوطنون انفسهم على انجازها ان يقولوا عسى ولعل
ونحوهما فعلى مثله كلام مالك الملك اوحي على طريق الاطماع دون التحقيق لئلا يتكل
العباد وفي حاشية التفتازاني والحاصل ان لعل في مثل هذه المواضع للاطماع مع التحقيق
والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما ليدل على انه لا خلف في اطماع الكرماء او ليكون
على دأب كلام العظماء او لتنبيه العباد بالحمله فلما كان ما بعد لعل الاطماعية
قطعي الحصول وما قبلها مما يناسب ان يتعلق به ذلك الحصول بحيث يكون ما بعدها
بمنزلة الغرض لما قبلها زعم ابن الانباري وجماعة من ائمة العربية ان لعل قد تكون بمعنى
كي حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجي سواء كانت اطماعا مثل لعلكم تفلحون اولا
مثل لعلكم تشكرون ورده المصنف يعني صاحب الكشاف بان جمهور ائمة اللغة اقتصروا
في بيان معناها الحقيقي على الترجي والاشفاق وبان عدم صلوحها لمجرد معنى العلية
والغرضية مما وقع عليه الاتفاق الا تراك تقول دخلت على المريض كي اعوده ولا يصح
لعل انتهى **قوله** ولهذا علق بها الفعل في الجنى الداني وذكر الشيخ ابو حيان انه ظهر له ان
لعل من المعلقات لافعال القلوب ومنه وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا وما
يدريك لعله يزكى قال ثم وقفت لابي علي الفارسي على شيء من هذا **قوله** وفي الآية بحث
سيجيء يعني في الباب الرابع في اقسام العطف وفي الباب الخامس في المثال الرابع من الجهة
الرابعة **قوله** لعلك يوما ان تلم ملمة صدر بيت عجزه عليك من اللاء يدعنك
اجدعا والتنزل والملمة النازلة من نوازل الدهر والجدع بالجيم والدال المهملة
قطع الانف او غيره من الاطراف وضبطه بعضهم اخرعا بالخاء المعجمة والراء من الخرع
محركة وهو الضعف وماضيه خرع بالكسر **قوله** فقولا لها قولا رفيقا الى آخره رفيقا
بالفاء من الرفق وفي بعض النسخ بالقاف من الرقة وفي الصحاح والزفير اول صوت
الحمار والشهيق آخره لان الزفير ادخال النفس والشهيق اخراجه وقد زفر يزفر زفيرا والاسم
الزفرة والعويل رفع الصوت بالبكاء يقال اعول اعوالا والاسم العويل **قوله** بدلت
الى آخره تقدم الكلام عليه في اذا **قوله** وبدلت قرحا الى آخره
هذا البيت لامرئ القيس وكان يقال له ذو القروح وهي جراحات تخرج في الجسد كالدماميل
وذلك ان اباه حجرا الكندي كان طرده لاجل عشقه عنيزة وتشبيبه بها في اشعاره
فلما قتل المنذر حجرا آلى امرؤ القيس على نفسه ان لا يأكل لحما ولا يشرب خمرا حتى يأخذ

بتاذاينه فخرج الى قيصر مستنصراً به على المنذر فاكرمه وانزله فعشقته ابنة قيصر
فكان ياتيها وكان الطرماح ابن قيس الاسدي الشاعر عند قيصر فوشى به الى قيصر وطلبه
فهرب فادركه الطلب عند انقرة اودونها قال الجوهري وانقره موضع فيه قلعة
الروم وكان مع الرسول حلة مسمومة فالبسه اياها فتناثر لحمه ومات ودامياً بتقديم
الميم وفي بعض النسخ دايما والمنايا جمع منية وهي الموت والابؤس جمع بؤس وهو الشدة
وفي الشروح لعل يختص بالممكن وتحول المنية شدة بحيث لا تقع لبين بممكن قلت جعله لقوة
طمعه من قبيل الممكن **قوله** فليت كفافاً قال الشارح تشبثهما بانه من نسخ هذا الكتاب من تركه
باثبات الياء خطأ وهو اما ان يكون مبنياً على انه منصوب ووقف عليه بالسكون للضرورة
واما ان يكون مبنياً على انه مرفوع والوقف عليه بالياء كما في الوقف على قاضي المرفوع
عوضاً قاضي باثبات الياء وكذا لو كان مجروراً **قوله** لخبره اما محذوف تقديره كفافاً في الشرح
لا حاجة الى هذا التقدير فان كفافاً يصح كونه خبراً عنهما اذ هو مصدر صالح للاخبار به عن
الاثنين وغيرهما واقول وعلى هذا جاز ان يتعلق عني بكفافاً المذكور **قوله** واما مرتو هذا
معطوف على اما محذوف **قوله** ومرتو على الوجهين مرفوع احد الوجهين نصب شرك على انه
اسم ليت محذوفة والثاني نصبه على العطف على اسم ليت **قوله** وان علقته بكفافاً
محذوفاً على وجه مر ذكره فلا اشكال ذلك الوجه هو ان شرك بالرفع معطوف على خبر كل
وخبره محذوف تقديره كفافاً **لكن قوله** مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع
الخبر في الشرح لا يحسن رفع مشددة على انه خبر لكن اذ ليس المعنى عليه ولا يحسن نصبه
على ان يكون حالاً من الضمير المستتر في ينصب لانه يلزم عليه تعدد معمول الصفة على الموصوف
وايضاً فالضمير لمذكر والظاهر ان يكون حالاً على تقدير مضاف اي حرف لكن في حال كونها
مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر وقد اختار المصنف تخريج النصب في قولهم
الدليل لغة المرشد والاعراب لغة البيان على مثل هذا الوجه فقال الظاهر ان يكون ذلك
على الحال بتقدير مضاف في الاول ومضاف في الثاني والاصل تفسير الاعراب موضوع اهل
اللغة او موضوع اهل الاصطلاح ثم حذف المتضايفان على حد حذفهما في قوله تعالى
فقبضت قبضة من اثر الرسول ولما انيب الثالث عما هو الحال في الحقيقة التزم تنكيره
لنيابته عن لازم التنكير كما في قولهم قضية ولا ابا حسن لها والاصل ولا مثل ابي حسن لها
فلما انيب ابو الحسن عن مثل جرد من اداة التعريف وكان تقول الاصل موضوع اللغة
او موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع الى اللغة والاصطلاح مجازاً وحسنئذ فلا يكون

يكون فيه الا حذف مضاف ويصير نظير قول العرب كنت اظن العقرب اشد لسعة من
الزنبور فاذا هو اياها على تاويل ابن الحاجب فانه اعرب اياها حالاً على ان الاصل
فاذا هو موجود مثلها فحذف الخبر كما حذف في خرجت فاذا الاسد ثم حذف المضاف وهو
مثل وقام المضاف اليه مقامه فتحول الضمير المجرور منصوباً انتهى وللمصنف تعليق
على قولهم الدليل لغة ذكر فيه اربعة اوجه اخر **قوله** وفسر بان ينسب لما بعدها
حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها في الشرح قد يستشكل بان الغرض من الاستدراك حاصل بدون
هذا الحرف اذ متى نسب الحكم المخالف للحكم المتقدم وجد مقصود الاستدراك فاذن
لا فايدة لهذا الحرف وجوابه ان فايدة الاتيان به الاعلام من اول الامر بان ما ياتي
بعده من الحكم مخالف لما قبله فاذا ذكر الحكم استفيد مخالفته لما تقدم من جوهر اللفظ
تفصيلاً وافاد الحرف المخالفة في ابتداء الامر اجمالاً **قوله** ولذلك لا بد ان يتقدمها
كلام نقيض لما بعدها نحو ما هذا ساكناً لكنه متحرك او ضد له نحو ما هو ابيض لكنه اسود اعلم
ان النقيض هو الكلام الخبري المخالف لخبري آخر في النسبة الايجابية او السلبية فقط
نحو زيد قايم زيد ليس بقايم والضدان هما المعنيان اللذان يمتنع اجتماعهما في محل
واحد من جهة واحدة كالسواد والبياض والحركة والسكون في الضدين الحقيقيين
وكالاسود والابيض والمتحرك والساكن في الضدين المشهورين والمتخالفان هما
المعنيان اللذان يمكن اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة كالحلاوة والبياض
والقيام والشرب واذا تقرر هذا علم ان قولنا لكنه متحرك ليس مناقضاً لقولنا
ما هذا ساكناً **قوله** منهم صاحب البسيط وهو ابن العلج المغربي **قوله** وقال الفراء اصلها
لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين في الشرح طرح الهمزة للتخفيف
وحذف النون الساكنة لملاقاة ساكن كلاهما غير مقيس فلو ادعى ان الهمزة نقلت حركتها
الى النون الساكنة قبلها ثم حذفت النون لاجتماع الامثال لكان فيه تقليل لمخالفة القياس
لقول هذا وان كان فيه تقليل لمخالفة القياس الا ان فيه زيادة في العمل وهو نقل الهمزة
الى الساكن قبلها واما اختار ان حذف نون لكن لالتقاء الساكنين لوجود حذف نون لكن
لذلك كما في البيت الذي ذكره **قوله** ولو كنت ضبياً الى آخره ضبياً اي من ضبة والزنجي
بكسر الزاي وفتحها واحد الزنج كسراً وفتحاً والزنج جيل من السودان والمشافر جمع مشفر
وهو من البعير كالجحفلة من الفرس وفي المطول واللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى
الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازاً مرسلاً باعتبارين نحو المشفر على شفة

اي التشبيه نسخة

اللهم الا ان يقال انه مناقض بالمعنى اللغوي وهو مراد المصنف ح

حركة ح

ومخالفته للاصل وهو نقل الحركة في كلمتين على سبيل اللزوم وذلك غالط لطيحه والذي يحسم هذه المادة ان عدم قياس طرح الهمزة للتخفيف وحذف النون لملاقاة ساكن انما هو في المكرر بعد الوضع وما نحن فيه ليس كذلك ح

ان لكن

الاسنان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل فى الغلظ فهو استعارة وان اريد به اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل **قوله** وكلى من لا يلق امرا الى آخره الامر هنا بمعنى الشئ وينوبه يصيبه والعُدة بضم العين المهملة ما اُعِدّ للحوادث من مال او سلاح والاعزل الذى لا سلاح معه **قوله** ولكننى من حبها لعميد تقدم فى اللام المفردة **لكن ساكنة النون ضربان قوله** وخفيفة باصل الوضع فى الشرح قدم انها تكون مخففة من الثقيلة وانها تدخل على ذلك على الجملتين فانظر بماذا يتميز الخفيفة عن المخففة اذا دخلت على الجملة **قوله** ان ابن ورقاء الى آخره ورقاء اسم رجل والبوادر جمع بادرة وهى الحدة والوقايع جمع وقيعة وهى القتال والحرب نوّنت للضرورة وقعت بينهم حروب قال الخليل وتصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب قال المازنى لانه فى الاصل مصدر وقال المبرد الحرب قد يذكر **ليس قوله** كلمة دالة على نفى الحال وينفى غيره بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله قال الرضى قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفى مطلقا تقول ليس خلق الله مثله فى الماضى وقال تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فى المستقبل وجمهور النحاة على انها لنفى الحال قال الاندلسى والحق ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما حمل الايجاب عليه فى نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به انتهى **قوله** له نافلات ما يغبّ الى آخره الضمير المجرور عائد الى النبى صلى الله عليه وسلم لان البيت من قصيدة للاعشى فى مدح النبى صلى الله عليه وسلم والنافلات جمع نافلة وهى العطية التى لا تجب ويغب بضم اوله وكسر الغين المعجمة مضارع اغبّ من الغب بكسر المعجمة وهو ان ترد الابل الماء يوما وتدعه يوما وفى الصحاح واغببنا فلانا اتانا غبا وفى الحديث اغبوا فى عيادة المريض واربعوا تقول غب يوما ودع يوما او دع يومين وعد اليوم الثالث انتهى ومعنى البيت ان عطاياه عليه السلام لا تأتى يوما وتنقطع يوما بل تأتى كل يوم والنوال بفتح النون العطاء والنائل مثله **قوله** وزنه فعِل بالكسر ثم التزم تخفيفه فى الصحاح اصل ليس ليس بكسر الياء فسكنت استثقالا ولم تقلب الفا لانها لا تتصرف من حيث استعملت بلفظ الماضى للحال وفى شرح الرضى واصل ليس ليس كما يقال علْم فى عَلِم والتزموا تخفيفها بالاسكان وتركوا قلب يائها الفا كما هو القياس لمخالفتها اخواتها فى عدم التصرف **قوله** ولم تقدره فعَل بالفتح لانه لا تخفف قال الرضى ولا يجوز الا تكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا تحذف فى العين تخفيفا **قوله** الا فى هيؤ اى حسنت هيئته مأخوذ من الهيئة **قوله** وزعم ابن السراج انه حرف بمنزلة ما وتابعه الفارسى فى الحلبيات وابن شقير وجماعة والصواب الاول بدليل لستُ ولستما وليسا وليسوا وليست قال الرضى سيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو على فى احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيْد فى صيِد لعادت حركة العين الياء عند اتصال الضمير كصَيِدتُ والجواب ان ذلك لمفارقته اخواته فى عدم التصرف قال اى ابو على واما الحاق الضمير به فى لستُ ولستما فللتشبيه بالفعل لكونه على ثلثة وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا ه **قوله** وان اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم فى الشرح ولا يرد على هذا ما ورد على قاموا ما خلا زيدا عند من جعل الفاعل فيه ضميرا يعود الى البعض المفهوم مما سبق لان البعض هنا فى سياق النفى فيشمل كل بعض من القوم يحصل من الاستثناء بخلافه فيما خلا وشبهه واقول ورد كرنا فى حاشية هذا الايراد وبينا انه لا يرد هناك ايضا **قوله** وهذه المسئلة كانت سبب قراءة سيبويه النحو حكى ابن السيد فى كلامه على الفاظ الموطأ انه يروى ان سيبويه قال لحماد بن سلمة ما تقول فى رجل رُعف انما هو رَعف فخجل سيبويه وقال سأقرأ علما لا تلحننى معه ونهض الى الخليل فشكا اليه فقال الخليل رعُف من الفصيحة ورعف لغة غير فصيحة ولزم سيبويه الخليل فكان سبب براعة سيبويه فى صناعة النحو انتهى وفى الشرح وما حكاه المصنف هو الظاهر لان رفع الاسم الذى حقه ان ينصب انما يدرك من النحو وضم العين التى حقها ان تفتح لا يدرك من النحو وانما يدرك بالنقل واقول مثل هذه الحكاية عن سيبويه ما رواه الخطيب عن الفراء قال انما تعلم الكسائى النحو على كبر وكان سبب تعلمه انه مشى يوما حتى اعيا ثم جلس الى قوم ليستريح فقال قد عيّيت بالتشديد بغير همز فقالوا له تجالسنا وانت تلحن قال وكيف قالوا ان اردت من التعب فقل أعييتُ وان اردت من انقطاع الحيلة والتحير فى الامر فقل عَييتُ مخففا فقام من فوره وسال عمن يعلم النحو فارشدوه الى معاذ فلزمه حتى انفذ ما عنده ثم خرج الى البصرة الى الخليل ابن احمد وقال له من اين اخذت علمك قال من افواه العرب من الحجاز ونجد وتهامة فخرج ورجع وقد انفد خمس عشرة قنينة من الحبر فى الكتابة سوى ما حفظه ولم يكن همه غير الخليل فوجد الخليل قد مات وجلس موضعه يونس فجرت بينهما مسائل اقر له يونس فيها وصدره موضعه **قوله** لمت واصبح الناس فى الصحاح ادلج القوم اذا ساروا من اول الليل والاسم الدلج بالتحريك والدُلجة والدَلجة مثل بُرهة من الدهر وبَرهة فان ساروا

الكلام عليه ح

لكنّ

لَيسَ

ذلك ح

[illegible]

ايضا ح

من آخر الليل فقد ادلجوا بالتشديد والاسم الدُلجة والدَلجة **قوله** واجيب بان
المصدر فى الآية وا لبيت نوعى على حذف الصفة اى الا ظنا ضعيفا والا اعتبارا
عظيما فى المطول اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول
المطلق ههنا للنوعية لا للتوكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير
والتكثير ونحو ذلك فى كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذى
يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق
حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع
الظن حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول
على التقديم والتاخير اى ان نحن الا نظن ظنا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان
قولك ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب
مما يجرى مجراه كالتهديد والشروع فى مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه
كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب
انتهى **قوله** متى الشفاء لداى الى آخره هذا البيت لهشام اخى ذى الرمة والداء
المرض همزته اصلية والظفر الفوز والبذل بالمعجمة الاعطاء **قوله** ابن المغيرة الى آخره
المراد بالاشرم هنا ابرهة ابو الصباح صاحب الفيل الذى قصد تخريب الكعبة وقيل
له اشرم لانه مشروم الانف **قوله** ومقتضى كلامه انه لولا تقديره متصلا لم يجز حذفه
وفيه نظر فى الشرح الا ان ذلك مقتضى كلامه فظاهر لانه علل حذفه بالاتصال فقال لم يحرف
لاتصاله واما ان فيه نظر فليس معناه انه مشكل وانما المراد انه محل نظر وتثبت فيبحث عن
النقل فيه هل هو كذلك عند العرب ام **حرف الميم** **قوله** لما نافع الى آخره اللبيب العاقل
والجمع الباء ونفعه مرفوع ببعيد والدهر منصوب على الظرف وساعيا خبر يكن **قوله**
ربما تكره النفوس الى آخره هذا البيت من قصيدة لامية ابن ابى الصلت من بحر الخفيف
والبيت مدرج اخر صدره الميم الساكنة من الامر وقبله اصبر النفس عند كل ملم
ان فى الصبر حيلة المحتال لا تضيقن بالامور فقد تكشف غماؤها بغير احتيال والملم
النازل والغماء بالمد مثل الغمة والغمة والفرجة بفتح الفاء الخروج من الهم والعقال الحبل
الذى يشد به يد الدابة ليمنعها عن القيام **قوله** وفى هذا انابة المفرد عن الجمع لانه انابة
الامر عن الامور **قوله** وفيه وفى الاول انابة الصفة غير المفردة عن الموصوف اذ الجملة
بعده صفة له يعنى وقد حذف وابقيت هى ولا معنى للانابة الا ذلك ثم الظاهر انه يريد

موقوبا الجملة فقوله له فرجة لا الجار والمجرور اعنى من الامر لان اطلاق لفظ الجملة لا
تتبادر منه الجار والمجرور ولانه قدر المفعول المحذوف بعد الجار والمجرور ولا يكون الجار
والمجرور صفة لذلك المحذوف وفى كلام ابن الحاجب التصريح بان الصفة القائمة مقام
الموصوف هى قوله من الامر فانه قال ان النحاة اختاروا كونها موصوفة ليلا يلزم حذف
الموصوف واقامة الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور
فى باب الصفة قال الرضى هذا قوله ولا يمتنع ان تكون من متعلقة بتكره ومن للتبعيض
كانه احذث من الدراهم شيأ وقوله له فرجة صفة الامر لانه غير معين ويجوز تضمين تكره
معنى تشمئز وتنقبض **قوله** فما نكرة تامة والجملة صفة هكذا وقع فى النسخ التى رايناها
والصواب ناقصة بدل تامة لانه جعل الجملة صفة لما والموصوفة هى الناقصة **قوله** وقيل
ما معرفة موصولة فاعل والجملة صلة قال الرضى يضعفه قلة وقوع الذى مصرحا به فاعلا
لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها فى فنعما هى لان هى مخصوص **قوله** وقيل غير ذلك
فى الجنى الدانى واذا جاء بعدما الواقعة بعد نعم فعل ففيه عشرة مذاهب وذكر القولين
اللذين ذكرهما المصنف وثمانية آخر **قوله** والتفسير الاول راى الزمخشرى وبه ان
ما حينئذ للشخص العاقل فى الكشاف وقال قرينه هو الشيطان الذى قيض له فى قوله نقيض له
شيطانا فهو له قرين يشهد له قوله تعالى قال قرينه ربنا ما اطغيته هذا ما الذى عندى هذا
شئ لدى وفى ملكتى عتيد لجهنم والمعنى ان ملكا يسوقه وآخر يشهد عليه وشيطانا
مقرونا به يقول قد اعتدته لجهنم وهيأته لها باغوائى واضلالى وفى الشرح
وقيل قرينه كاتب الشمال والاشارة يحتمل رجوعها الى كاتب الشمال والى الشخص نفسه وقد
قيل ان كاتب الشمال هو سابقه وقيل قرينه من زبانية جهنم الموكل بادخاله اياها والاشارة
حينئذ الى ما اعتده له من العذاب فاطلاق ما فى هذا القول وفى احد الاحتمالين الواقعين فى
القول الثانى على بابها من استعمالها فيما لا يعقل **قوله** جزم بذلك جميع البصريين الا الاخفش
قال الرضى ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر
نحو فنعما هى على قول ولم يسمع مع ذلك مبتداءة **قوله** وجوز ان تكون معرفة موصولة والجملة
بعدها صلة قال الرضى وفيه بعد لان فيه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده
وايضا ليس فيه معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان فى تقدير سيبويه وقال الفراء وابن
درستويه ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الرضى وهو قوى من حيث المعنى
لانه كانه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو

ما ادراك ما يوم الدين وا تدري من هو قيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل ما الاستفهام
الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت انتهى **قوله** مما نصب على التمييز عند كثير
من المتاخرين منهم الزمخشري في الشرح او رد عليه ابن مالك ان ما مساوية للمضمر في الابهام
فلا تميز لان التمييز لبيان جنس المميز واجيب بمنع مساواة ما للمضمر لان المراد بها شئ له
عظم فبهذا الاعتبار حصل التمييز **قوله** واما من قراء السحر على الخبر فما موصولة والسحر
خبرها ويقويه قراءة عبد الله ما جئتم به سحر وهو الشرح ظاهر كلامه انه يتعين على قراءة
السحر بدون همزة الاستفهام ان تكون ما موصولة والسحر خبرها وليس كذلك بل يجوز
ان تكون ما قاله ويجوز ان تكون ما استفهامية مبتداء وجئتم به خبره وقوله السحر
خبر مبتدا محذوف اى هو السحر وما اعتضد به من قراءة ما جئتم به سحر لا دليل فيه
اذ الاحتمال المذكور بعينه قائم فيه انتهى واقول ذكر هذين الوجهين وعبارته ونقره
على لفظ الخبر وفيه وجهان احدهما استفهام ايضا في المعنى وحذفت الهمزة للعلم
بها والثاني هو خبر في المعنى فعلى هذا ما بمعنى الذي وجئتم به صلتها والسحر خبرها ويجوز
ان تكون ما استفهاما والسحر خبر مبتداء **قوله** فتلك ولاة السوء الى اخره المكث بتثليث الميم
واسكان الكاف اللبث والعناء بالمهملة التعب **قوله** يا ابا الاسود الى آخره الطارقات
جمع طارق وهو الذي يأتي ليلا والذكر بكسر المعجمة وفتح الكاف جمع ذكرى **قوله** واما
قراءة عكرمة وعيسى عكرمة بكسر المهملة والراء هو ابو عبد الله مولى ابن عباس يروى
عن مولاه وعائشة وابي هريرة توفي سنة ست ومائة والعكرمة في اللغة انثى الحمام
وعيسى هو ابن عمر الاسدي المقرئ الكوفي صاحب الحروف ويعرف بالهمداني مات سنة
ست وخمسين ومائة **قوله** على ما قام يشتمني الى اخره يشتمني بالضم والكسر واللئيم خلاف
الكريم وتمرغ تمعك **قوله** انا قتلنا نقتلنا الى اخره السراة بفتح السين المهملة جمع سرى
وقيل اسم جمع واللواء بكسر اللام والمد العلم **قوله** وهو بعيد لان الذي غفر له هو
الذنوب وسعد ارادة الاطلاع عليها واذ غفرت في الشرح لا نسلم ان ما سعد بكونها
موصولة عبارة عن الذنوب بل هي عبارة عن الغفران والمعنى يا ليت قومي يعلمون بالغفران
الذي غفر لي ربي سلمنا انها عبارة عن الذنوب لكن لا نسلم انه يبعد ارادة الاطلاع عليها
مطلقا اذ يجوز ان يكون الغرض من ذلك الاعلام بعظم مغفرة الله تعالى ووفور كرمه وسعة
رحمته **قوله** ولان ما النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا يستغنى عن الوصف الا في
باب التعجب ونعم وبئس وفي نحو قولهم اني مما ان افعل على خلاف فيهن قد مر في الشرح مدلولا

لا مدخل له في الاعتراض فان مدعى الامام انما للاستفهام التعجبي فلا يرد عليه كون
ما اذا لم تقع استفهامية ولا شرطية يجب وصفها الا في الابواب الثلثة فان قلت يحتمل
ان يكون مراده الواقعة في غير الاستفهام الحقيقي فيتجه الاعتراض قلت لو اراد ذلك
لا نتقض بصور كثيرة كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى فان الاستفهام فيه غير حقيقي ولم توصف
ما فيه بشيء انتهى وفي اعراب السفاقسي ما زائدة للتوكيد وزيادتها من الباء وعن
ومن والكاف وبين مجرورها شائع معروف في لسانهم وذهب بعضهم الى انها نكرة
تامة ورحمة بدل منها كانه قيل فبشيء ثم ابدل على سبيل التوضيح وقيل استفهامية
قال الرازي قال المحققون دخول اللفظ المهمل الوضع في كلام احكم الحاكمين غير جائز
وهنا يجوز ان تكون ما استفهاما للتعجب تقديره فباي رحمة انتهى وما قاله من امتناع
دخول اللفظ المهمل في كلام الله تعالى فمسلم لكن لا نسلم ان زيادتها ونحوها للتاكيد
من قبيل المهمل الوضع ولا يخفى زيادتها لذلك في لغتهم ثم ان الاحتمال ما استفهامية تستلزم
ان تكون مضافة للرحمة ولا يجوز اضافة ما الاستفهامية ولا غيرها من اسماء الاستفهام
الا اي اتفاقا وكم على مذهب الزجاج فان قيل يجوز ان تكون رحمة بدلا من ما الاستفهامية
فلا يلزم ما ذكرتم قيل كان يلزم اعادة همزة الاستفهام في البدل وقد قال
الزجاج في ما هذه انها صلة فيها معنى التاكيد باجماع النحويين قلت لا يتم هذا الاجماع
مع نقل ابو البقاء عن الاخفش وغيره انها نكرة بمعنى شيء وما قاله الرازي قد نقله الغزنوي
عن ابن كيسان انتهى ما في اعراب السفاقسي **قوله** واذا ركبت ما الاستفهامية مع ذا
لم يحذف النهاية الشرح وقع في صحيح مسلم في حديث كعب بن مالك احد الثلثة الذين
خلفوا فلما بلغني انه توجه قافلا حضرني همي وطفقت اتذكر الكذب واقول
بم ذا اخرج من سخطه بحذف الالف من ما مع كونها مركبة مع ذا فيعد هذا من قبيل
الشاذ انتهى **قوله** الا تسالان المرء الى آخره في الشرح يجوز ان يكون المراد بالمرء شخصا
معينا كما قاله صاحب الاقليد او غير معين كما قاله صاحب المقاليد ويحاول يريد اي
ما ذا يريد بسعيه في الدنيا والنحب هنا النذر اى الموت **قوله** فما مبتداء بدليل ابداله
المرفوع منها وذا موصول بدليل افتقاره للجملة بعده في الشرح هذا غير متعين
لاحتمال ان يكون ماذا كله اسما واحدا مرفوعا على انه مبتداء ويحاول خبره والرابط
محذوف اي يحاوله ومثله في الشعر جائز ويجب بدل من المبتداء ويحتمل ان يكون ماذا
كلية محل نصب على انه مفعول يحاول ولا ضمير محذوفا فان قلت يبطله رفع البدل

لم ترشتم خاص بباب وباب ضرب صح

حاجه

هذا البيت اول قصيدة للبيد يرثيه الى عمرو في ذم الدنيا والزهد فيها والنحب النذر والمدة والوقت صح

قلت لا يكون يجب حينئذ بدلا بل يكون خبر مبتداء مضمر انتهى وفى شرح الرضى وقال بل
ان يمنع مجئ ذا موصولة مطلقا و يحكم فيما ذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب
في قوله تعالى يسالونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل فى قوله الا تسالان
المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل فلان ما مبتداء و الفعل بعد
ذا المزيد خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التى هى خبر ما والذى حملهم على
ادعاء كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب و البدل فى الفصيح المشهور ولو جاز ان
يدعى فى الجواب انه غير مطابق للسوال وان ذلك يجوز واذا لم يكن كثيرا لم يجز دعوى
عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر
المبتداء فيها فعليه واما ما ذكر من حذف الضمير فقليل نادر وتجرد الجملة الخبرية
في نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا لا خبر لما لان حذف الضمير من الصله
كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة اكثر من حذفه من الخبر
واما قل مجئ الضمير المنصوب فى الجملة التى بعد ذا من بين الموصولات للزومها لما الا مبة
او من وكان الثقل الحاصل باتصال الصله بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير
الذى هو فضلة اولى وهذا كما جاز حذف المبتداء فى صلة اى مع السعة دون صلة غيرها
لثقلها باالمضاف اليه **قوله** كقولك لماذا جئت لان الف ما الاستفهامية لا تثبت
مع وجود الجار **قوله** يا خزر تغلب ماذا مدا صدر بيت عجزه لا يستفقن الى
الديرين تحنانا والخزر بضم الخاء المعجمة واسكان الزاى بعدها راء جمع اخزر وفى
الصحاح الخزر ضيق العين وصغرها رجل اخزر بين الخزر ويقال هو ان يكون الانسان
كانه ينظر بمؤخر عينيه وتغلب بكسر اللام قبيلة من العرب ابوها تغلب ابن وايل والبال
الحال ويستفقن بمعنى يفقن او بمعنى يكففن من قولهم فلان يستفيق من الشراب
اى ما يكف عنه والديرين تثنية دير وفى الصحاح دير النصارى اصله الواو والجمع اديار
وفى القاموس انه من ذوات الياء وفى الشرح والحنان الشوق وهو منصوب على انه مفعول
لاجله ان جعل يستفقن بمعنى يفقن او على انه تمييز عن النسبة ان جعل يستفقن بمعنى
يكففن والاصل لا يستفقن لحنانهن والى الديرين متعلق بتحنانا المذكوران جوزنا
تقديم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا او بمثله محذوفا ان معناه ويجوز ان يكون ما
استفهامية وذا موصولا وصدر الصلة محذوفا ولا يستفقن استيناف ويجوز ان يكون
حالا منهن والعامل ما تضمنه الكلام من معنى الانكار اى انكر حالهن فى هذه الحاله وحاز

لانه لا يكون موصوله الا وقبلها احدها
حج

حاذ وقوع الحال من المضاف اليه لان المضاف كجزئه **قوله** دعى ما علمت الى آخره قال الرضى
وقد جاء ذا زايدة بعد ما الموصوله وانشد البيت وهذا غير ما قال المصنف ان
ماذا المجموع اسم موصول **قوله** انورا سرع ماذا يا فروق هذا صدر بيت
لزعبة الباهلى وهو بالزاى المعجمة وعجزه وحبل الوصل منتكث حذيق بفتح النون
وسكون الواو وفروق بفتح الفاء فى اوله اسم امراة او صفة مرخم فروقة بمعنى
خايفة ومنتكث بمثلثة فى اخره اى منتقض والحذيق بالحاء المهملة والدال المعجمة
المقطوع **قوله** يقال سرع ذا خروجا اى سرع هذا الى الخروج هذا تفسير معنوى لان
خروجا منصوب على التمييز وفى الشرح واحسن من هذين التخريجين ان يكون نورا مصدرا
منصوبا بفعل محذوف والتقدير انوَّر نورا وسرع فعلا ماضيا مسندا الى ضمير
عايد الى نورا والجملة صفته وماذا مبتداء وخبر والاستفهام للتعجب او الانكار
قوله ان القتل الى آخره القتل هنا الدية وضميرها عايد اليه باعتبارها وانشد
البيت صاحب اللباب بتذكير الضمير وهو ظاهر لان اصل القتل الحبس حتى يقتل ومعنى
البيت ان طولبنا بالقتل نطيق اداءه وان حبسنا للقتل قصاصا نحبس نفسنا لذلك
الحبس الذى هو للقتل **قوله** والارجح فى الآية انها موصولة وان الفاء داخلة على الخبر
تدخل الفاء فى خبر الموصول تشبيها له بجزاء الشرط لتشبيه الموصول بكلمة الشرط وتشبيه
صلته بجملة الشرط فان قيل الشرط وما شبه به يكون الثانى فيه مسببا عن الاول والآية
ليست كذلك قيل قد اجاب ابن الحاجب بان مسببية الثانى عن الاول قد يكون باعتبار
نفس الثانى نحو الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم فان ثبوت
الاجر لهم مسبب عن الانفاق وقد يكون باعتبار الخطاب بالثانى والاخبار به نحو ان اكرمتنى
اليوم فقد اكرمتك امس فان الاكرام فى الامس ليس مسببا عن الاكرام فى اليوم وانما هو
المسبب عنه الاخبار به اى ان اكرمتنى اليوم اخبرتك باكرامى لك امس ومنه الآية
فان المسبب فيها الاخبار بكون النعمة من الله تعالى وقال الرضى ولا يلزم ان يكون الاول
سببا للثانى بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما فى جميع الشرط والجزاء
ففى قوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار
سببا للملاقاة وكذا فى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه لازم لحصوله
معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء **قوله** وهو ظاهر فى قوله تعالى فما
استقاموا لكم فاستقيموا لهم اى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم فى الشرح يعنى

المجموع والجزم

عن هذا
ح

منى

ان يكون مثل هذه الآية شرطية زمانية ظاهر ونحن لا نسلم ظهوره بل هي محتملة للزمانية
والمفعول المطلق على حد سواء ويحتمل ان يكون التقدير اي زمن استقاموا او اي استقامة
وقوله اي استقيموا لهم مدة استقامتهم يقتضي انها مصدرية ظرفية لا شرطية زمانية
ويحتمل ان يكون هذا تفسير معنى لا تفسير اعرابيا **قوله** وما بأس لو رددت الى آخره في
الشرح يمكن ان يقال اذ بئس فعل ماض اصله بئس بكسر الهمزة تقول بئس فلان اذا اصاب
بؤسا اي شدة ثم خففت باسكانها كما يقال شهد باسكان الهاء في شهد بكسرها ولو مصدرية
وهي وصلتها فاعل بئس والاسناد مجاز اذ المراد انها بئست بسبب رد التحية لم يسند
الفعل الى الرد الملابس لهذا واصل عاينا عينها على انه مقلوب العزا او محدوفها
قوله ورد عليهم ابن مالك بنحو قل ما يكون لي ان ابدله لان ان ابدله مستقبل **قوله**
واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه يعني وهنا وجدت قرينة خلافه
واجيب ايضا بان التقدير قل ما يكون لي قصد ان ابدله **قوله** ولست هذه بمعنى الذي
لان الذي سقاه لهذا الغنم فان قلت جاز ان يكون بمعنى الذي ويكون المراد به الماء الذي
سقاه غنمهما اجيب بان الاجر على السقي الذي هو فعله لا على الماء لانه كان مباحا **قوله**
ومنه بما كانوا يكذبون انما قال ومنه لوجود الفاصل بينه وبين ما تقدم بقوله وليست
هذه بمعنى الذي الى آخره **قوله** ومنه ان اريد الا الاصلاح ما استطعت انما قال ومنه
لوجود الفاصل بينه وبين ما تقدم بقوله اصله مدة دوامي حيا الى آخره وفي الشرح يمكن
ان يقال انما فصل المصنف هذه الامثلة عما تقدم بقوله ومنه لان ما فيها يحتمل ان تكون
مصدرية غير ظرفية وان كان احتمالا مرجوحا اي الاستطاعتي اي قدر استطاعتي وقوله
لم يذكر الشارح وجه الفصل في قوله ومنه بما كانوا يكذبون ولا وجه له الا ما ذكرناه
وهو الوجه هنا ايضا **قوله** اجارتنا الى آخره هذا البيت لامرئ القيس وبعده اجارتنا
انا غريبان ههنا وكل غريب للغريب نسيب والخطوب جمع خطب وهو السبب كثر استعماله
في الامر الصعب الشاق وتنوب مضارع نابه اي اصابه وعسيب اسم جبل **قوله** ولو كان
معنى كونها زمانية انها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسما في الشرح ظاهر كلامه انها
تدل على الزمان بطريق النيابة والتحقيق انها لا تدل على الزمان اصلا لا بطريق الاصالة ولا
بطريق النيابة وانما الدال على الزمان في امثال هذه التراكيب ما وضع له وهو المضاف المحذوف
وبعد حذفه يفهم بقرينة واقول لا معنى لدلالتها على الزمان بطريق النيابة الا انه حذف منها
زمان مضاف يدل عليه القرينة واقيمت هي مقامه **قوله** منا الذي هو ما الا طر شاربه

شاربه الى آخره في الصحاح طر النبت يطر بالضم طرورا نبت ومنه طر شارب الغلام
وعنست الجارية تعنس بالضم عنوسا وعناسا فهي عانس وذلك اذا طال مكثها في
منزل اهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار هذا ما لم تتزوج فان تزوجت
مرة فلا يقال عنست ثم قال ويقال للرجل ايضا عانس وانشد البيت **قوله** الا ترى
ان العانسين هم الذين لم يتزوجوا لا يناسبون بقية الاقسام في الشرح يمكن ان يدفع
هذا بان يقال لم يذكر العانسون من حيث هم غير متزوجين وانما ذكروا من حيث ما
تقتضيه العانس من طول المدة التي يخرج بها عن كونه امرد او كونه بحداثة نبات الشارب
فان قيل ليس حينئذ قسيما للشيب لصدق العانس عليه قلت لعل مع الشيب صفة
يكون باعتبارها قسيما والتقدير والشيب غير العانسين واقول لا يخفى ما فيه من التكلف
ويكفي ان يقال ان في البيت تقسيمين والمناسبة انما تطلب بين ما وقع في كل تقسيم
على انفراده وقد وجدت بين العانس وبين الذي طر شاربه من جهة طول مدة عدم
التزوج في العانس وقصرها في الذي طر شاربه **قوله** وفي البيت مع هذا العيب شذوذان
اطلاق العانس على المذكر وانما الاشهر استعماله في المؤنث وجمع الصفة بالواو والنون
مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة في الشرح لم ار التصريح بشذوذ اطلاق
العانس على المذكر في كلام احد من اللغويين ولعل المصنف استند الى نقل معتمد واما
جمع الصفة بالواو والنون في غير ما ذكر فالكوفيون يرون جوازه قياسا وان مثله
غير شاذ واقول لا يلزم من عدم التصريح بشذوذه عدم شذوذه فان شذوذه مبني على
قلة وروده واما جمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة
فشاذ عند البصريين وكلام المصنف مبني عليه **قوله** وتأنسما ان شهلة الى آخره
في الصحاح وامرأة شهلة اذا كانت نصفا عاقلة وفي القاموس انها ايضا العجوز والوجد
من وجد في الحزن **قوله** ويرجحه اذ فيه تخلص من دعوى اشتراك لا داعي اليه اي
يرجح اسمية ما المصدرية على حرفيتها اذ كونها حرفا فيه دعوى اشتراك ما بين المعنى المصدري
الحرفي وبين المعنى الاسمي الموصولي وكونها اسما فيه تخلص عن الاشتراك لان ما الاسمية
الموصولة موضوعة لما لا يعقل ومن جملته الحدث فيكون اطلاقها على الحدث باعتبار
انه لا يعقل اطلاقا باعتبار الوضع الاول لا باعتبار وضع جديد كاطلاق رجل على زيد
باعتبار انه ذكر من بني آدم **قوله** ويرده ان نحو جلست ما جلس زيد يريد به المكان
ممتنع مع انه مما لا يعقل هذا نقض لقوله فانها الموصولة الاسمية موضوعة

[illegible]

لوصح ما ذكرتم لصح نحو جلست ما جلس زيد تريد به المكان لانه مما لا تعقل لكنه لا يصح **قوله** وسدا خطاء اى القول بانه ليس بمكى **قوله** وكونه تكذبون فى موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة ما ... المصنف فى كثر الجمل التى لا محل لها من الاعراب ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ما و يكذبون لا منها ومن كان بنا على قول ابى العباس وابى بكر وعلى وابى الفتح وآخرين ان كان الناقصة لا مصدر لها **قوله** فانه جوز مصدرية ما فى واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه مع انها قد عاد عليها الضمير فى الشرح لم تتعرض الكشاف الى معاد الضمير من فيه ما هو ولم يصرح بكون ما مصدرية او موصولة الا ان تقديره يقتضى انه جوز كلا منهما ولنا فى الجواب عن اشكال المصنف ان نقول لا نسلم عود الضمير المذكور على ما المصدرية بل هو على تقرير مصدريتها عايد الى الظلم المفهوم من ظلموا وفى كلام صاحبه مثل تخريج على قومه فى زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم **قوله** الليس امترى الى آخره الباء فى بانما زايدة وهو ما على مهرى اغنى عن خبر ليس **قوله** الوجه الثالث ان تكون زايدة مكفوفة وقع فى بعض النسخ ووقع فى بعضها بل كثير منها الوجه الثانى وهو ليس بصواب لان الثانى تقدم وهو ان تكون ما مصدرية **قوله** قلما يبرح الى آخره قلما بمعنى النفى هنا واللبيب العاقل والمجد الكرم والى ما يورث متعلق بداعيا و بتقدير مثله لمجيبا **قوله** فاما قول المرار فى القاموس وكشداد المرار الكلبى وابن سعيد الفقعسى وابن منقذ التيمى وابن سلامة العجلى وابن بشير الشيبانى وابن معاذ الحرى شعرا **قوله** وقبلها انه قدم الفاعل و ... المصنف ... الى ... وفى بعض تعاليق المصنف والصواب فى البيت ان يقال وداد شوص وصال وان كان سيبويه وغيره اوردوه كذلك

... انا تسلط النفى على دوام الوصال تقتضى وجود اصله وليس كذلك فانه لا وصال اصلا مع الصدود طال او لم يطل واقول ان اراد انه لا وصال مع الصدود فى زمنه فمسلم لكن لا نسلم ان ذلك مراد الشاعر وان اراد لا وصال مع الصدود مطلقا فممنوع لجواز تقدم الوصال على الصدود وتاخره عنه **قوله** وتمى المتلو بفعل مهيئة المتلوة مرفوع على انه نايب عن فاعل تمى ومهيئة مفعوله الثانى **قوله** فانها قد تفتتح بالدعاء وقع فى بعض النسخ هكذا بتانيث الضمير وفى بعضها بتذكيره وهو الظاهر لعوده على ضمير الشان ووجه الاول انه عايد على انث النفس المفسر لها على سبيل المجاز **قوله** على انا لا نسلم ان اسم ان المخففة يتعين كونه ضمير شان فى الشرح لما قدم ان ضمير الشان

... وابو حيان والذى ... على ... الداخلة على ان ... كانه لها عن العمل فان ... ولو افادت الحصر لافادته اخواتها المكفوفة بما ولا ...

[illegible]

الشان يعنى ان المخففة قد تفتتح بالدعاء كما ذكر فلا يتوهم انه قايل بان اسم ان المخففة يلزم ان يكون ضمير شان فرفع ذلك بالاستدلال الذى اورده بقوله على انا لا نسلم الى آخره واقول ليس قول القايل لا نسلم استدلالا وانما هو منع وطلب للدليل كما تقرر ذلك فى موضعه **قوله** ولا يمتنع ان يكون بمعنى الذى والعلما خبر والعايد يخشى واطلقت ما على جماعة العقلاء فى الشرح ولا يضر فوات الحصر المستفاد بانما لحصوله بطريق آخر كما فى نحو ان الذى يكرمنى الفاضل ورد على المصنف رسم ما فى المصحف متصلة بان اذ هو مانع من كونها بمعنى الذى لانها لا تتصلان خطا الا اذا كانت ما حرفا فان قلت قد يتمسك المصنف بان رسم المصحف سنة متبعة فلا يجرى على قانون الخط المصطلح قلت يا باه قوله فى المثال الثانى من امثلة الجهة الثانية من الباب الخامس وحمل الرسم يعنى فى المصحف على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وقد امكن هنا بجعل ما حرفا كافا **قوله** وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع فى صلة غير اى مع عدم طول الصلة ... بان طول الصلة بالصفة حسن حذف الضمير وسيقول المصنف بعد نحو ورقة ونصف عند قوله ولا سيما يوما بدارة جلجل **قوله** وبعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسى فى كتاب الشيرازيات فى الشرح لعله يشير ببعضهم الى الشيخ شهاب الدين القرافى المالكى فانه حكى ذلك قال الشيخ بهاء الدين السبكى فى شرح التلخيص رايت فى الشيرازيات ما لعل القرافى اخذه منه واقول هذا الذى ذكره بهاء الدين يقتضى ان القرافى ذكر انها نافية ولم ينسبه لاحد ولا يقتضى انه نسبه للفارسى فى كتاب الشيرازيات كما هو نص المصنف وكتاب الشيرازيات يشتمل على مسايل املاها ابو على بشيراز وفى القاموس وشيراز ابن طهمورث بنى قصبة ببلاد فارس فسميت به **قوله** وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلى صدر بيت وهو انا الذايد الحامى الذمار والذايد من الذود معجمة فمهملة وهو الطرد والذمار بكسر المعجمة ما يلزمك حفظه وحمايته كذا فى القاموس وفى المطول وهو العهد وفى ... الاساس هو الحامى الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه ولما كان غرضه ان يخص المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز

ان تكون موصولة اسم ان و انا خبرها اى ان الذى يدافع انا لان قوله انا الذائد
دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة منه ولكن يستحسن
ان يقال انا الذائد والمدافع انا مع انه لاضرورة فى العدول عن لفظ من الى لفظ ما
وهو ظاهر فى المقصود فان قيل كيف صح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا
لا نسلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه بالحقيقة
هو المستثنى منه العام وهو غائب انتهى **قوله** قد علمت سلمى الى آخره قيل هذا البيت
لعمرو بن معدى كرب وقيل للفرزدق وبعده شككت بالرمح حيازيمه والخيل
تجرى زيما بيننا يقال قطر الفارس بفتح القاف وتشديد الطاء المهملة اى القاه على
قطره بضم القاف وسكون الطاء وهو جانباه وشككت بالشين المعجمة خرقته والحيازيم
جمع حيزوم وهو وسط الصدر والزيم بكسر الزاى وفتح المثناة التحتية المتفرق
وفى الصحاح الاصمعى اللحم الزيم المتفرق ليس بمجتمع فى مكان فيبدن **قوله** وقول ابى حيان
لا يجوز فصل الضمير المحصور بانما فى الشرح المنقول ان سيبويه يرى ان فصل الضمير بعد
انما ممتنع وان الزجاج اجاز الفصل ولم يوجبه وان ابن مالك اوجبه عند الحصر بانما
وسيبويه لا يرى انما للحصر فلذلك منع الحصر بعدها **قوله** ربما اوفيت الى آخره تقدم الكلام
عليه فى رب **قوله** وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا مثل ونفخ فى الصور يعنى فلا بد
الحال اى بالفعل المضارع ولاعتبار المضى اى بربما وتنظير المصنف بالآية انما هو فى
تنزيل المستقبل منزلة الماضى لا فى تنزيل المستقبل منزلة الحال الماضية وفى شرح الرضى
والتزم ابن السراج وابو على فى الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع رب للتقليل فى
الماضى والعذر عندهما فى نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا ان مثل هذا المستقبل
اى الامور الاخروية غالب عليها فى القرآن ذكرها بلفظ الماضى نحو وسيق الذين كفروا
ونادى اصحاب الجنة **قوله** وقيل التقدير ربما كان يود قال الرضى وقال الربعى ربما
كان يود فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما والمشهور دخول ربما على المضارع بلا تأويل
كما ذكره ابو على فى غير الايضاح انتهى وفى المطول وقوله ربما يود الذين كفروا من تنزيل
المضارع منزلة الماضى فى احد قولى البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان وحذف
لكثرة استعماله بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوف
اى رب شىء يوده الذين كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف **قوله** ربما الجامل
المؤبل فيهم تقدم الكلام عليه فى رب **قوله** كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه تقدم فى الكاف **قوله** فلان

وكان فيه لعله سلكته بالرمح اى

هذا اصله مجره وعنا جيج منهى الجياد وهو

حصار به هذا عجز صدره
انا ماجد لم تخزنى قدم مشهود وفيه
تم الكلام

فلان صرت الى آخره هذا البيت شخص مبت وتحيير بضم المثناة الفوقية فى اوله مضارع
احار يقال كلمته فما احار جوابا اى ما رجعه والجواب محذوف اى لم تفتح هذا فى صلحك
والمذكور بعد الباء سبب ذلك الجواب المحذوف واقيم المضارع وهو تجرى مقام الماضى
قوله والظاهر ان الباء والكاف للسببية هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها للتعليل
بدل للسببية وهو المناسب لقوله ان كلا من الكاف والباء يأتى للتعليل **قوله** كقول
ابى حية وانما لما قصره وابو حية بالحاء المهملة والمثناة التحتية والكبش سيد القوم
قوله وضنت علينا والضنين ضنت بخلت **قوله** اعلاقه ام الوليد الى آخره فى الصحاح
العلاقة بالكسر علاقة القوس والسوط ونحوهما والعلاقة بالفتح علاقة الخصومة وعلاقة
الحب وانشد هذا البيت والوليد تصغير الولد وهو الصبى والافنان جمع فنن وهو
الغصن والثغام بمثلثة ومعجمة نبت فى الجبل اذا يبس ابيض والواحدة ثغامة والمخلس
بالخاء المعجمة اسم فاعل من اخلس النبات اذا اختلط رطبه بيابسه وفى الصحاح ان
المراد يخاطب نفسه وفى الشرح وعلى هذا فالكاف من راسك مفتوحة لا مكسورة وام
الوليد مفعول لمحذوف اى اتعلق ام الوليد علاقة **قوله** بينما نحن بالاراك الى آخره
فى القاموس الاراك كسحاب القطعة من الارض وموضع بعينه قرب نمرة وجبل لهذيل
وشجر يستاك به **قوله** فبينا نسوس الناس الى آخره هذا البيت لبنت النعمان بن المنذر
وسياسة الناس امرهم ونهيهم والسوقة الرعية وننتصف بنونين اولهما مضمومة
مضارع انتصف وروى اذا نحن فيهم سوقة نتنصف اى نخدم **قوله** والثالث
والرابع هكذا وقع فى بعض النسخ وهو الصواب وفى بعضها والرابع والخامس وليس بصواب
لان الثالث لم يتقدم له ذكر **قوله** وقول مهلهل لو نبأنى الى آخره مهلهل بكسر الهاء
الثانية هو هنا امرء القيس بن ربيعة اخو كليب قيل سمى بذلك لانه اول من هلهل الشعر
اى ارقه من قولهم هلهل النسج اذا ارق نسجه وابانان جبلان يقال لاحدهما ابان
وللآخر متالع بميم مضمومة فمثناة فوقية وفى آخره عين مهملة وزمل بالزاى المضمومة
اى عطى لو جاء يخطب هذه المرأة باهل هذين الجبلين او بهما نفسهما انتهى وجه بحيث
على انفه بدمه **قوله** متى ما تأتى الى آخره تأتى بمثناة مضمومة فى اوله وخاء معجمة
فى آخره مضارع مبنى للمفعول من اخت الناقة ابركتها وابن هاشم هو سيد المرسلين
محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم صلى الله عليه وسلم واسمها سم عمرو وتراحى
بمثناة مضمومة فوقية فى اوله وحاء مهملة فى آخره مضارع مبنى للمفعول من الاراحة ضد

الكبش ضخم يهذا صدر سيد ولعل راسه يلقى على السادس من القم

كل البخل

الاتعاب والخطاب لناقته والمراد نفسه والندى بفتح النون والقصر الجود وفي الشرح الفواضل
جمع فاضلة وهي اسم للدرجة الرفيعة من الفضل كذا في القاموس **قوله** ربما ضربه الى
آخره تقدم في رب **قوله** وننصر مولانا الى آخره تقدم في الكاف المفردة **قوله** نام الخلي مما
احتى الى آخره الخلي الخالي من الهم وهو خلاف الشجي قال المبرد يا الخلي مشددة ويا الشجي مخففة
وقد تشدد واحتى مضارع احسست الشيء وجدت حسه والرقاد النوم مطلقا وقيل
في الليل ومحتضر بكسر الضاد اسم فاعل من قولهم حضره الهم واحتضره والوساد
الوسادة والمخدة وشفني الخلق **قوله** ولا سيما يوم بداره جلجل **قوله** تقدم الكلام عليه
في **قوله** وفي الهيتيات في الشرح الهيتيات بكسر الهاء هي المسائل التي املاها ابو علي الفارسي
بهيت وهي بلد على الفرات
قوله واذا قلت لاسيما زيد جاز جر زيد ورفعه وامتنع نصبه في الشرح يمكن ان ينصب باعني
مضمرة وما نكرة بمعنى شيء اي ولا مثل شيء اعني زيدا واقول ان مراد المصنف بقوله وامتنع
نصبه النصب الذي تقدم في قوله واما من نصبه فهو تمييز **قوله** وبعد اداة الشرط جازمة
كانت نحو واما تخافن في الشرح هذا تكرار خال عن الفائدة فان الكلام تقدم على زيادتها بعد
الجازم **قوله** وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا او بدل منه في نصب بعوضة
في الآية اقوال احدها للفراء ان مثلا مفعول يضرب وبعوضة صفة لما اذا جعلناها
بدلا من مثل ويكون ماحينئذ وصفا باسم الجنس المنكر لابهام ما وضعف بان الصفة
بأسماء الاجناس لا تنقاس الثاني ان مثلا مفعول وبعوضة عطف بيان للمثل وضعف بان
الجمهور ان عطف البيان لا يكون في النكرات الثالث ان مثلا مفعول وبعوضة بدل منه
واختير الرابع ان بعوضة مفعول يضرب ومثلا حال منها لانه نكرة مقدم عليها الخامس
ان مثلا مفعول اول ليضرب وبعوضة الثاني وضعف بان الصحيح تعدي ضرب الى مفعول
واحد فقط السادس ان بعوضة مفعولا اول ليضرب ومثلا الثاني وفيه ما تقدم آنفا
السابع ان مثلا مفعول يضرب وبعوضة منصوب على اسقاط الجار اي ما بين بعوضة فما
فوقها وحكوا له عشرون ما ناقة فجملا ونسبه ابن عطية لبعض الكوفيين والمهدوي للكوفيين
وعزي للكسائي والفراء وانكره ابو العباس **قوله** وقراءة رؤبة هو بضم الراء وسكون الهمزة
وبعدها موحدة **قوله** وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة
وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين في الشرح والذي ينبغي ان يقال الطول في الصلة
هنا موجود لا معدوم لان قوله فما فوقها من جملة الصلة فلا شذوذ عند البصريين كما انه

انه لا شذوذ عند الكوفيين واقول في كونه من جملة الصلة نظر لان ما في فما فوقها
موصولة او موصوفة وهي معطوفة على ما الاولى على ان بعوضة منصوب صفة
لها او معطوفة على بعوضة ان ما صفة لمثل او زائدة وان رفع بعوضة وما الاولى
موصولة فالثانية معطوفة عليها وان كانت ما الاولى استفهامية فما الثانية كذلك
فيكون من عطف الجمل **قوله** واختار الزمخشري كون ما استفهامية مبتدأ قال السفاقسي
فيه غرابة وبعد عن معنى الاستفهام وقيل ما زائدة او صفة وبعوضة خبر مبتدأ
محذوف اي هو بعوضة ويكون الجملة كالتفسير لما انطوى عليه الكلام السابق واستحسن
لعدم تكلفه **قوله** اما ترينا الى آخره ان شرطية وما زائدة وجواب الشرط محذوف
تقديره فهو امر غير مستحسن ويدل عليه قوله ابالدكل الى آخره هذا فصل عقدته
للتدريب فيما **قوله** ويضعف كونه مبتدأ لحذف المفعول المضمر لان حذف
المفعول المضمر العائد الى المبتدأ من الجملة الواقعة خبرا عنه قليل قال الرضي
حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة اكثر من
حذفه من الخبر **قوله** ويجاب بانه يجوز ان يراد به الولد بدليل قول ابن عباس وقيل
غير ذلك قال صاحب الكشاف لم ينفعه ماله وما كسب بماله يعني راس المال والارباح
او ماشيته وما كسب من نسلها ومنافعها او ماله الذي ورثه من ابيه والذي
كسبه بنفسه او ماله التالد والطريف التالد المال القديم الاصلي الذي ولد
عندك والطارف نقيضه وعن ابن عباس رضي الله عنه ما كسب ولده وحكي ان بني
الملهب اقتتلوا فقام يحجز بينهم فدفعه بعضهم فغضب وقال اخرجوا عني الكسب
الخبيث ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ان اطيب ما ياكل الرجل من كسبه وان
ولده كسبه وعن الضحاك ما ينفعه ماله وعمله الخبيث يعني كيده في عداوة رسول
الله صلى الله عليه وسلم وعن قتادة عمله الذي ظن انه منه على شيء انتهى **قوله**
ويرجحا تعينها في فما اغنى عنهم سمعهم ... اي ويرجح النافية في هاتين
تعين النافية في قوله تعالى فما اغنى عنهم سمعهم وانما تعينت النافية فيه لقوله
تعالى بعده ولا ابصارهم **قوله** والارجح ... الى آخره لعل المكنى انها موصولة عطف
على السحر وقيل نافية فالوقف على السحر في الشرح لم يظهر لي ترجيح احد القولين على
الآخر فتامله واقول لما كان الارجح ... وعدم احتياجه الى ما يحتاج اليه
كونها نافية وذلك انها اذا كانت موصولة ... معطوفة على السحر صح العطف وان كان

المراد بهما واحدا لتغاير الاعتبار او لان المراد منه نوع اقوى منه وقيل معطوفة على ما
تتلوا وقيل على ملك فيكون في محل جر وهروت وماروت عطف بيان للملكين علمان لهما
ومما ملكان انزلا لتعليم السحر ابتلاء من الله تعالى وقيل رجلان سميا ملكين لاجل
صلاحهما ويؤيده قراءة ابن عباس والحسن بكسر لام ملكين وعلى هذه القراءة ايضا هروت
وماروت بيان لهما واما اذا كانت نافية فيكون ما انزل معطوفا على ما كفر وهو
تكذيب لليهود في هذه القصة وهروت وماروت بدل من الشياطين الثاني ومما اسمان
لقبيلتين من الشياطين وقيل بدل من الناس وعلى قراءة تخفيف نون لكن ورفع الشياطين
فهما منصوبان على الذم ويكفي في الحجية كونها موصولة جزم كل المعربين به وحكايته كونها
نافية بقيل ولهذا لم يذكره الزمخشري **قوله** والارجح في لتنذر قوما ما انذر آباؤهم
النافية بدليل وما ارسلنا اليهم فبلك من نذير الشرح لم يتضح لي كون هذا دليلا على انها
ما نافية فان النفي في آية يس مسلط على انذار آبائهم والمنفي هنا ارسال النذير الى هؤلاء
انفسهم ولم يجر في ذلك ذكر فكيف يكون هذا دليلا على ذلك انتهى و... فان قلت كيف
يكونون منذرين غير منذرين لمناقضة هذا لما في الآي الاخر قلت لا مناقضة لان
الآي في نفي انذارهم لا في نفي انذار آبائهم وآبائهم القدماء من ولد اسمعيل وكانت
النذارة فيهم فان قلت ففي احد المفسرين ان آباءهم لم ينذروا وهو الظاهر قلت
اريد آباؤهم الادنون دون الاباعد **قوله** امرتك الخير فافعل ما امرت به فقد اصدر
بنيت نحوه وقد تركتك ذا مال وذا نشب والنشب بالشين المعجمة في الصحاح انه المال
والعقار وفي القاموس انه المال الاصيل من الناطق والصامت **قوله** فالتقدير اي شيء
ننسخ او اي آية ننسخ لان ذلك لا يجتمع مع من آية لا يلزم من عدم اجتماع اي آية ننسخ مع من آية
عدم احتماله ما بمعنى اي آية مع من الى آية على ان تكون من لبيان جنسها **قوله** واما على انها
مفعول مطلق فالتقدير اي نسخ ننسخ وآية مفعول بننسخ ومن زائدة قال السفاقسي ورد بانه
يلزم عود الجواب عن ضمير يعود على اسم الشرط الا ترى انك لو قلت اي ضرب تضرب هندا
اضرب احسن منها لم يجز لان منها عايد على هند لا على اي ضرب الذي هو اسم الشرط وبان زيادة
من مشروط بعدم الايجاب والتنكير والشرط ليس من قبل غير الموجب ولا يجوز ان قام من
رجل اي فمن عمه وفيه خلاف ضعيف لبعض البصريين وقال ابو البقاء من آية منصوب على
التمييز والمميز ما اي اي شيء ننسخ من آية **قوله** وقليلا في معنى النفي في الكشاف ويجوز ان يكون
وهو ايماؤهم ببعض الكتاب ويجوز ان يكون القلة بمعنى العدم قال السفاقسي واعترض بان

بان كون القلة بمعنى العدم انما نقله النحويون في نحو اقل رجل يقول ذاك وقل رجل يقول
ذاك وقلما يقوم زيد وقليل من الرجال يقول ذاك واما اذا كان قليلا منصوبا بفعل
مثبت نحو قمت قليلا وقليلا ما قمت فلا تذهب الى انه بمعنى النفي المحض انتهى **قوله** قليل
بها الاصوات الا نعامها تقدم الكلام عليه في الا بالكسر والتشديد **قوله** وسهل شياما على
ما تقدير قليلا نعت للظرف لانهم يتسعون في الظرف في الشرح الظاهر انه لا ينبغي ان
يستدل عند المصنف ذلك ولا شياما لانه مصرح بان هذا الاتساع في تقديم الظرف المعمول
لما بعد ما عليها مخصوص بالشعر والكلام في غيره بل في افصح كلام **قوله** ~~ونحن عن فضلك~~
~~ما استغنينا تقدم الكلام عليه في الفصل الثاني من الفصول التي عقدها لاذا~~ **قوله**
والثاني انهم لا يجمعون بين مجازين في الشرح بيان الجمع بينهما في الآية المذكورة ومن فقليلا
ما يؤمنون ان فيها على ذلك التقدير حذف الموصوف وتقديم المعمول على محله وكلاهما
على خلاف الاصل على ان لقائل ان يمنع كونهم لا يجمعون بين مجازين في كلام واحد والسند
احيى الارض شباب الزمان انتهى واقول ... ان مراده من المجاز هنا ...
... المعمول عن ... الاصلي الى ... ما ذكره من الامثلة
ولا يرد عليه نحو احيا الارض شباب الزمان ... **قوله** وردت
الغايات لا تقع اخبارا ولا صلات ولا صفات ولا احوالا الغايات هي الظروف التي
قطعت عن الاضافة وبنيت على الضم وذلك مسموع في قبل وبعد وتحت وفوق وامام
وقدام ووراء وخلف واول ودون واسفل وعن علو وعن علو ولا يقاس عليها
ما هو بمعناها كيمين وشمال وآخر وغير ذلك وبنيت على الحركة ليعلم
ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا بأقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المضاف
اليه اعني المضاف اليه او ليكمل لها جميع الحركات لانها حال الاعراب اما مجرورة بمن او
منصوبة او لتخالف حركة بنائها حركة اعرابها وسميت غايات لانه كان حقها ان لا تكون غاية
لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت
معناه استغربت صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه او بعضهم
وانما امتنع وقوع الغايات اخبارا وصلات وصفات لنقصانها قال ابو البقاء اي نقوله كم
يوسف من قبل وهذا ضعيف لان قبل اذا وقعت خبرا او صلة لا تقطع عن الاضافة
لئلا تبقى ناقصة انتهى **قوله** ويشكل عليه كيف كان عاقبة الذين من قبل في الشرح هذا
مبني على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هي كان اكثرهم مشركين

ومن قبل ظرف لغو يتعلق بخبر كان لا مستقر على انه صلة انتهى و...
... متعلق بكان تامة ومن فاعلها صلة الذين والتقدير عاقبة الذين
كانوا من قبل **قوله** وقيل نصب عطفا على ان وصلتها ذكرا ابو البقاء وجها لغو ولو النصب
عطفا على اسم ان ويرجعه ما ورد على الذي قبله من ان فيه فصلا بين العاطف والمعطوف
بالظرف وفي الشرح من النحويين من لا يرى ان هذا اللازم باطل وقد صرح به ابن مالك في التسهيل
ومثل له بعضهم بقوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم
بين الناس ان تحكموا بالعدل وقد صرح المصنف فيه في حواشيه على التسهيل بانه يكون التقدير
اذا او تحكموا وحذف ثم عطف عليه اذا حكمتم فيكون على هذا الاخير من باب عطف الجمل
قلت ويجاب عن آية يوسف على طريقته في حذف الظرف والعطف عليه بان يقال التقدير
فيها الم تعلموا من قبل اخذ ابيكم الموثق ومن قبل تفريطكم فحذف الاول وعطف عليه
قوله وقيل بدل من النساء وهو بعيد قال السفاقسي وقيل ما موصولة اي النساء التي لم تمسوهن
وضعف بان ما حسب يكون وصفا للنساء لانه قدرها بمعنى التي وما من الموصولات التي
لا يوصف بها بخلاف الذي والتي والجملة مفعول اي ومجموع ما وصلتها مفعول فالجملة
هنا بالمعنى اللغوي **من قوله** احدها ابتداء الغاية في شرح اللباب المراد من الغاية جميع
المسافة للنهاية اذ لا معنى لابتداء النهاية وفي شرح الرضي وتعرف من الابتدائية بان يحسن
في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجي
الى الله فالباء هنا افادت معنى الانتهاء **قوله** بدليل من اول يوم قال الرضي واجاز الكوفيون
استعمالها في الزمان استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله تعالى نودي للصلوة من
يوم الجمعة وانا لا ادري في الايتين من معنى الابتداء لان المقصود من معنى الابتداء
في من ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور
عن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة الى الكوفة او يكون الفعل المتعدي
اصلا للشيء الممتد نحو تبرات من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا
ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التاسيس
والنداء حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا
معنى في من في الايتين بمعنى في ومن في الظروف كثيرا ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد
ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيز
انتهى **قوله** بخيرن من ان ماله الى اخبر بمعنى للمفعول من تجزئت الشيء اصطفيته الى ان...

الزمان جمع زمن ويوم حليمة يوم مشهور من ايام العرب قال صاحب القاموس وحليمة
بنت الحارث ابن ابي شمر وجه ابوها جيشا الى المنذر ابن ماء السماء فاخرجت
لهم مركنا من طيب فطيبتهم منه فقالوا اما يوم حليمة بسر يضرب لكل امر
مشهور والتجارب جمع تجربة مصدر قولك جربت الشيء اذا اختبرته وعرفته
قوله وعلامتها امكان سد بعض مسدها قال الرضي ويعرف من التبعيضية
بان يكون هناك شيء ظاهر وهو بعض المجرور بمن كما في قوله تعالى خذ من اموالهم
صدقة او مقدر نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا قال المبرد وعبد
القاهر والزمخشري ان اصل من المبعضة ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك
اخذت من الدراهم مبدا الاخذ **قوله** الثالث بيان الجنس قال الرضي وتعرف
بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له ويوقع
اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان بخلاف التبعيضية
فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلها او بعده لان ذلك المذكور بعض
المجرور واسم الكل لا يقع على البعض **قوله** نحو ما يفتح الله للناس من رحمة فلا
ممسك لها ما ننسخ من آية ذكر السفاقسي في اعرابه غير هذا فانه قال ومن في من
آية للتبعيض وآية مفرد وقع في موقع الجمع اي اي شيء ننسخ من الآيات ومنه ما
يفتح الله للناس من رحمة وما بكم من نعمة فمن الله والمقصود بهذا المجرور
تخصيص عموم الشرط لو قلت من تضرب اضرب كان عاما فاذا قلت من رجل
اختص بجنس الرجال **قوله** مهما تاتنا به من آية قال السفاقسي موضع مهما رفع
بالابتداء او نصب باضمار فعل يفسره فعل الشرط من باب الاشتغال اي اي شخص
تحضر تاتنا به وضمير به عائد على مهما وفي بها عائد على معناها لان المراد بها اي
او نسائها **قوله** وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال اما في ما يفتح الله
للناس من آية رحمة فالحالية ظاهرة وذو الحال ما لانها في محل نصب مفعول
يفتح وكذا في ما ننسخ من آية واما مهما تاتنا به من آية فالظاهر ان مهما مبتداء والحال
لا تقع منه على الصحيح فيمكن ان يكون ذو الحال ضمير المجرور به او يجعل مهما من باب المنصوب
على الاشتغال لكن هذا مرجوح انتهى واقول مهما وان كان الراجح كونه مبتداء
مفعول في المعنى والمفعول في المعنى يصح اتيان الحال منه وانما الممتنع الاتيان بالحال
من المبتدا الذي ليس بفاعل ولا مفعول في المعنى **قوله** وذلك من نباء جانبي هذا اصدر

بيت لامرئ القيس بعجزه وخبرته عن ابي الاسود **قوله** يغضي حياء ويغضى من مهابته
هذا صدر بيت من قصيدة للفرزدق مدح بها بعض ولد الحسين ابن علي ابن ابي طالب
رضي الله عنه وعجزه فما تكلم الا حين يبتسم **قوله** الخامس البدل قال الرضي ويعرف
بصحة قيام لفظ بدل مقامها **قوله** ولا ينفع ذا الجد منك الجد الصحيح المشهور فيه فتح الجيم
وهو الحظ ويروى بكسرها وهو الاسراع في الهرب وانكر ابو عبيد رواية الكسر وقال
قد امر الله بالجد والعمل فكيف لا ينفع وغلطه ابن السيد بان المعنى على رواية الكسر ان
العبد لم يبلغ بجده وعمله دخول الجنة الا بفضل الله تعالى **قوله** ومتى علقت من بالجد
انعكس المعنى في الصحاح اي لا ينفع ذا الغنى عندك غناه وانما ينفعه العمل بطاعتك ومنك
معناه عندك انتهى وفي الفائق انما للبدلية ثم قال ويجوز ان تكون على معناها للابتداء
وتتعلق اما بينفع واما بالجد والمعنى ان المجدود لا ينفعه منك الجد الذي منحته وانما
ينفعه ان تمنحه التوفيق واللطف في الطاعة او لا ينفع من جده منك جده وانما ينفعه
التوفيق منك انتهى واللطف ما يختار المكلف عنده فعل الطاعة او ترك المعصية وتسمى
الاول توفيقا والثاني عصمة وفي حاشية التفتازاني وقد يتوهم ان فاعل ينفع مضمر ومنك
الجد مبتداء وخبر اي لا ينفع ذا الجد جده وانما يكون منك وليس بشيء وفي الشرح لا يظهر
انها اذا علقت بالجد انعكس المعنى اذ المراد بالجد هو الحظ الدنيوي والغنا ولا شك
انه غير نافع اذا كان بدلا عن الطاعة سواء تعلق الجار والمجرور بالجد او بينفع انتهى
واقول المراد بانعكاس المعنى عند تعلق من بالجد ليس عدم كونها بمعنى بدل وانما هو عدم
كونها بمعناها وهو الابتداء على ما لا يخفى **قوله** واما فليس من الله في شيء فليس من هذا لان
المؤمن اذا اتخذ الكافر وليا من دون المؤمنين كان في شيء بدل ولاية الله تعالى
فلا يصدق عليه انه ليس في شيء بدل ولاية الله وفي الشرح بل المعنى صحيح اذا قدرت
ليس في شيء بدل ولاية الله تعالى اي ليس في شيء نافع معتد به بدل ذلك واقول كلام المصنف
ليس على هذا التاويل وانما هو على ظاهر اللفظ وفي اعراب السفاقسي في شيء خبر ليس ومن
الله في موضع نصب على الحال لانه لو تاخر لكان صفة وفيه حذف مضاف اي فليس من ولاية
الله ومن للتبعيض **قوله** ولم تذق من البقول الفستقا هذا عجز بيت صدره
جارية لم تاكل المرققا والفستق بضم المثناة الفوقية وبفتحها معرب بسته **قوله**
وقال الجوهري ان الرواية النقول بالنون ومن عليها للتبعيض والمعنى على قول
الجوهري انها تاكل النقول الا الفستق وفي الشرح الذي رايته في الصحاح في مادة بقل

معنى ولا ينفع ذا الجد منك الجد

في قول ابي نخيلة صح

بقل بالموحدة ما نصه ظن هذا الاعرابي ان الفستق من البقل وهكذا يروى بالبا
وانا اظنه بالنون لان الفستق من النقل لا من البقل هذا كلامه وهو جازم على الرواية
بالباء الموحدة وان عنده ظنا ان الكلمة بالنون وهذا ليس فيه جزم بان الرواية
فيه بالنون كما حكاه عنه المصنف ثم انظر من اين جاء الحصر الذي حمل كلام الجوهري
عليه والبقل بفتح الباء الموحدة وسكون القاف ما نبت في بزره لا في اصل ثابت
وبضم النون ما ينتقل به على الشراب انتهى واقول لم ار في الصحاح شيئا مما قاله
الشارح ولا مما قاله المصنف في بقل بالباء الموحدة ولا في نقل بالنون وكان النسخ
في ذلك مختلفة وفي الكلام على الشواهد لبعضهم قال الجوهري الرواية
من النقول بالنون فتكون من للتبعيض وهو نظير ما قال المصنف **قوله** اخذوا
المخاض الى اخره في الصحاح والمخاض ايضا الحوامل من النوق واحدتها خلفة من غير
لفظها ولا واحد لها من لفظها والفصيل ولد الناقة اذا فصل عنها والافيل صغير
الابل بنت المخاض ونحوها والغلبة بالمعجمة والضم وتشديد الياء الغلبة
قوله وانتصاب افيلا على الحكاية لانهم يكتبون اذى فلان افيلا وفي الشرح هذا انما
يتم على تقدير الاطلاع على ان كاتب الصدقة كتب هذه العبارة والوقوف على ذلك
بعيد ولعله يكتب الماخوذ من فلان افيل وغير ذلك مما يكون فيه افيل مرفوعا
لا منصوبا ووجهه بدون اعتبار الحكاية ان يكون مفعولا بيكتب وفي هذا الفعل
ضمير مستتر نايب عن الفاعل يرجع الى الماخوذ اي ويكتب الماخوذ افيلا بمعنى ايصير
بالكتابة افيلا على التضمين انتهى **قوله** السابع مرادفة الباء نحو ينظرون من طرف
خفي قاله يونس والظاهر انها للابتداء وفي الشرح ان اريد كون الطرف آلة فمن بمعنى
الباء كما قاله يونس وان اريد ان الطرف وقع ابتداء النظر منه فمن لابتداء الغاية **قوله**
وانا لما الى اخره تقدم الكلام عليه في مهما **قوله** ومهما تكن عند امرئ الى اخره تكن بالمثناة
الفوقية كما هو مقتضى كلام المصنف في مهما او بالمثناة التحتية كما هو مقتضى كلام صاحب
الكشاف وشارحه اليمني فان صاحب الكشاف قال في قوله تعالى وقالوا مهما تاتنا به
من آية لتسحرنا بها والضميران في به وبها راجعان الى مهما الا ان احدهما ذكر على اللفظ
والثاني انث على المعنى لانه في معنى الآية ونحوه قول زهير وانشد البيت وقال
اليمني انه ذكر الضمير في يكن حملا على اللفظ في مهما وانث الثاني حملا على معناه لانه في معنى
الخليقة والخلق والخليقة واحد والتانيث في الآية والبيت جاء بعد التبيين بقوله

في النسخ التي ادا صح

عنه صح

الموحدة صح

من آية ومن خلقة وخالها بالخاء المعجمة اى حسبها قوله الثانى تسد المفعول تقولنا
به هى عبارة ابن مالك عبارة هنا تعنى تغيير حتى يصح جعلها خبرا عن المقتبد وتا نيث
الضمير نظرا الى لفظها قوله منزلة المجرور ثم بمعنى مع التى هى اسم لمكان الاجتماع او زمانه
فلا يرد ما حكاه سيبويه من قولهم ذهبت من معه ولا قراءة من قراء ومن ذكر
من معى بتنوين ذكر وكسر ميم من لانه يجاب بان مع فيهما بمعنى عند قوله والسياق تقتضيه
من قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم اى فى
حفظ احوالها وتقدير ارزاقها وآجالها والمقصود من ذلك الدلالة على كمال قدرته
وشمول علمه وسعة تدبيره لتكون كالدليل على انه قادر على ان ينزل آية قوله وشذت
قراءة بعضهم ما كان ينبغى لنا ان نتخذ من دونك من اولياء بينا يتخذ للمفعول وحملها
ابن مالك على شذوذ زيادة من فى الحال قال ابو البقاء يقرأ بفتح النون وكسر الخاء
المعجمة على تسمية الفاعل ومن اولياء هو المفعول الاول ومن دونك الثانى وجاز دخول
من لانه فى سياق النفى فهو كقوله ما اتخذ الله من ولد ويقرأ بضم النون وفتح الخاء على
ما لم يسم فاعله والمفعول الاول مضمر ومن اولياء الثانى وهذا لا يجوز عند اكثر النحويين لان
من لا تزاد فى المفعول الثانى بل فى الاول ويجوز ان يكون من دونك حالا ومن اولياء انتهى
وفى تفسير البيضاوى وقرئ نتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذى له مفعولان كقوله تعالى
واتخذ الله ابراهيم خليلا ومفعوله الثانى من اولياء ومن للتبعيض قوله وتقديرها ليس بمشتق
ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالا تقديره معطوف على تخريج وحالا مفعول ثان لتقدير
وقوله ولا يظهر عطف على ليس بمشتق وفى الشرح الاشتقاق والانتقال ليسا بلازمين للحال
وانما هما غالبان فلا يكون عدم اشتقاق آية وعدم انتقالها مبطلا دعوى حاليتها لاحتمال انها
يمكن ان تأول بمشتق واما قوله ولا يظهر فيه معنى الحال فممنوع انتهى قوله والتنظير بالآية لا
يناسب فى الشرح قد يكون مراده التنظير كون لفظ الآية وقع منكرا حالا فى الموضعين لكن
اتحاد المعنيين قوله وتفسر اللفظ بما لا يحتمله وهو قوله قليلا او كثيرا وافاد اكثر مستفادا
من اسم الشرط لعمومه لا من آية فى الشرح ولقائل ان يقول وآية تفيد العموم لوقوعها
فى سياق الشرط وهى حال من العامل فيلزم عمومها قوله واستدل بنحو ولقد جاءك من نبإ
المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم قال الرضى والكوفيون والاخفش لا يشترطون كونها فى غير الايجاب
ولا دخولها على النكرات استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فمن فى حيز الايجاب
وهى داخلة على المعرفة وهى عند سيبويه مبعضة اى يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا

قالوا وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا ينافيه واجيب بان قوله تعالى
يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا
خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم ولو كانا ايضا خطابا لامة واحدة فغفران
بعض الذنوب لا ينافى غفران كلها بل عدم غفران بعضها ينافى غفران كلها
انتهى قوله يكفر عنكم من سيئاتكم فى الشرح فى سورة البقرة ان تبدوا الصدقات
فنعما هى وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم قرأ
نافع وحمزة والكسائى نكفر بالنون والجزم وقرأ ابن عامر وحفص بالياء والرفع
وقرأ الباقون بالنون والرفع والواو ثابتة بالاجماع والمصنف حذفها وقد وقع
له ايضا فصلها فى قوله تعالى فى سورة الاعراف فبما اغويتنى ان تلاها بدون
فاء ومثل ذلك سائغ اولا منع مسئلة مهمة اطنب فيها [struck through] السبكى
فى شرح مختصر ابن الحاجب الاصلى قوله وينمى الى آخره يقال نمى ينمى فنما ينمو بمعنى زاد
والكاشح بالشين المعجمة والحاء المهملة الذى يضمر لك العداوة ويضر بكسر الضاد
وتخفيف الراء مضارع ضار يضيره ضيرا بمعنى ضره فى الشرح واستدلال الكوفيين
بهذا البيت لا يتجه على الفارسى لجواز ان تكون ما شرطية وتعميم الشرط عنده مسوغ
للزيادة كتقدم النفى واخويه قوله وجوز الزمخشرى فى وما انزلنا على قومه الآية كون
المعنى ومن الذى كنا منزلين تجويز زيادتها مع المعرفة فى الشرح لم ار هذا فى الكشاف وفى
تفسير سورة يس بل فيه فى هذا المحل ما يقتضى انها من قوله وما كنا منزلين نافية ولعله
وقف عليه لكن فى موضع آخر والله اعلم قوله وقال المخالفون التقدير قد كان هو
اى كائن من جنس المطر ففى مطر ظرف مستقر فى محل نصب على الحال من ذلك الضمير
المستتر بكائن وقال الرضى واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب
فقد كان من مطر فزيدت فى الموجب لاجل حكاية المزيدة فى غير الموجب كما قال دعنى من
تمرتان وقول ابن الحاجب شىء من مطر ومن للتبعيض او التبيين فيه نظر لان حذف
الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه له شرط فى باب الموصوف فليطلب وخاصة اذا
كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبنى للفاعل الا اذا كان
الجار زائدا لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفاعل
لا يقصر عنه فعله قوله ولقد جاءك هو اى جاء من الخبر كائنا من نبإ المرسلين قال الرضى
ويجوز ان يقال ان ضمير جاء للقرآن وقوله من نبإ حال قوله واجيب بانهما غير متأصلين

في الطرفة في حاشية التسهيل للمصنف انهما قد يكونان في الاشخاص تشمل دخول من عليهما
قوله فالمجرور بدل بعض لا بد على هذا الوجه من تقدير ضمير يعود على ما ثبت لان بدل البعض
كبدل الاشتمال في انه لا بد فيه من ضمير لفظا او تقديرا يعود على المبدل منه قوله على
جعل كتمانه عن الاداء الذي اوجبه الله كتمانه عن الله كتمانه الاول مجرور بالاضافة
مفعول اول لجعل وكتمانه الثاني منصوب على انه مفعوله الثاني قوله وقدم ان كتم لا
يتعدى بمن هكذا وقع في اكثر النسخ وفي بعضها وسياتي ان كتم لا يتعدى بمن وفي الشرح كان
نبي ان يوفي بما وعد فانه لم يذكر بعد هذا في موضع من مواضع الكتاب ان كتم لا يتعدى
بمن قوله ومجرور الثانية بدل من مجرور الاولى بدل اشتمال في الشرح لا بد على هذا من تقدير
ضمير يعود على المبدل منه كما سبق ولقايل ان يقول ان تكرار من يغني عن تقدير الضمير قوله
على خمسة اوجه هكذا وقع في كثير من النسخ وفي بعضها على اربعة اوجه وهو الصواب
قوله ولا يستفيد جواز ذلك بان يعقبها الواو وحلا فالان مالك بدليل من ذا الذي يشفع
عنده الا باذنه في الشرح الذي قاله ابن مالك في التسهيل في باب تمييز الكلام على كلمات مفتقرة
لذلك ما نصه ويكثر قيام من مقرونة بالواو مقام النافي فيجاء بالا قصدا للايجاب نحو
وهذا نحو ومن يغفر الذنوب الا الله ونحو ومن يرغب عن ملة ابرهيم الا من سفه نفسه
اذ لو قدر ان التركيب كان في الاصل هكذا ولا يغفر الذنوب الا الله ولا يرغب عن ملة
ابراهيم الا من سفه نفسه فقامت من المذكورة مقام النافي لصح والمراد حاصل وعلى هذا
لا يتوجه نقض المصنف باية الكرسي لان من الاستفهامية وان اشربت معنى النفي الا انها
ليست قايمة مقام النافي اذ لا يصح ان يكون الاصل لا احد الذي يشفع عنده الا باذنه على انه
ليس في كلام ابن مالك ما يقتضي انها لا تقوم مقام النافي الا بشرط ان تقترن بالواو فان
كان المصنف اشار بالاعتراض الى هذا الكلام الواقع في التسهيل فهو غير مستقيم وان اشار
الى كلام آخر فهو متجه ولكن الشان في وجوده قوله رب من انضجت الى آخره انضاج اللحم
طبخه حتى يستوي ومعنى انضجت قلبه غيظا احمدته لاجل الغيظ او احمد غيظي قلبه على ان يكون
غيظا تمييز وفي الصحاح الغيظ غضب كامن للعاجز يقال غاظه فهو مغيظ قال ابن السكيت ولا
اغاظه وفي القاموس يقال غاظه وغيظه واغاظه قوله تكفي بنا فضلا الى اخره تقدم في
الباء الموحدة قوله اني واياك الى اخره الارحل بالحاء المهملة جمع رحل وهو مسكن الرجل
قوله تخرجهما على الزيادة ولكم لم يثبت كما سياتي في الشرح يمكن ان تخرج بيت الفرزدق على
ان من موصولة حذف صدر صلتها اي كالذي هو ممطور بوادية بعد المحل فمطور خبر الا انه

انه خفض لمجاورة المخفوض قوله وقال الزمخشري ان قدرت ال في الناس للعهد فموصولة
مثل ومنهم الذين يؤذون النبي او للجنس فموصوفة مثل من المؤمنين رجال ويحتاج الى تامل
في حاشية التفتازاني فان قيل ما وجه هذا التخصيص ولم لا يجوز ان تكون موصولة على
تقدير الجنس وموصوفة على تقدير العهد قلنا مبناه على المناسبة والاستعمال اما المناسبة
فلان الجنس لابهامه يناسب الموصوفة لتنكرها والعهد لتعينه يناسب الموصولة واما
الاستعمال فلان الشايع في مثل هذا المقام هو النكرة الموصوفة اذا جعل بعضا من الجنس
كقوله تعالى من المؤمنين رجال صدقوا والموصول مع الصلة اذا كان بعضا من المعهود
كقوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي الاية والقران يفسر بعضه بعضا وقد يقال ان
العلم بالجنس لا يستلزم العلم بابعاضه فتكون باقية على التنكر فيكون المعبر بها عن البعض
نكرة موصوفة وعهدية الكل تستلزم عهدية ابعاضه فيكون موصولة وهذا ايضا بعد
تسليمه انما يتم بما ذكرنا من وجه المناسبة والا فلا امتناع في ان يعبر عن المعين بلفظ
النكرة لعدم القصد الى تعينه وفي ان يعتبر بعض من الجنس الشايع فيعبر عنه بلفظ المعرفة
انتهى قوله ونعم من هو في سر واعلان هذا عجز بيت صدره فنعم من كان من ضاقت
مذاهبه وسيذكره المصنف والبيت الذي قبله في اخر الباب الثالث قوله قلت
ويحتاج الى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا بالمدح في الشرح ويحتاج الى تقدير هو رابع
على القول بان المخصوص خبر مبتدا محذوف فان هو كلمة اريد بها لفظها فهي علم فكيف
وصفت بقوله ثالث وهو نكرة قلت ان العلم قد ينكر كما في قولك مررت بسيبويه اخر
اي برجل آخر مسمى بسيبويه قوله يا شاة من قنص لمن حلت له هذا صدر بيت لعنترة عجزه
حرمت علي وليتها لم تحرم والشاة هنا كناية عن امراة قيل اراد انها حرمت عليه لتزوج
ابيه اباها فتمنى ان اباه لم يكن تزوجها وقيل اراد انها حرمت عليه للحرب التي بين قبيلتها
وقبيلته فتمنى عدم الحرب بين القبيلتين ليتاتى له تزوجها قوله آل الزبير الى اخره
الزبير هو ابن العوام حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنام المجد بفتح السين اعلاه
والقبيلة بنو اب واحد والا ثرون معطوف على سنام المجد وهو من الثروة وهي
العدد قوله مهما و مهما يكن عند امرء الى آخره تقدم الكلام عليه في من النابه قوله
وتبعه ابن يسعون هو بمثناة تحتية وسين مهملة ساكنة فعين مهملة مضمومة فواو
ساكنة فنون قوله فذا وبيت الى اخره بهمزة مضمومة فواو ساكنة فباء موحدة مكسورة
فمثناة تحتية ففوقية ساكنة للتانيث فعل مبني للمفعول من ابيته بالمد اي منعته شرب

الماء والضاوية المخيفة والبارق سحاب ذو برق وشمت البرق اذا نظرت الى سحابه
اين يمطر **قوله** وانث ضميرها لانها الخليقة في المعنى وهذا يقتضي ان تكون بالمثناة الفوقية
وقد تقدم الكلام عليه في من الزائدة **قوله** لما نسجتها من جنوب وشمال هذا عجز
بيت لامرء القيس صدره فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها وتوضح بضم المثناة الفوقية
وكسر الضاد المعجمة موضع وكذلك المقراة بكسر الميم ورسم الدار ما لصق بالارض من آثارها
وفي القاموس الشمال الريح تهب من قبل الحجر او ما استقبلك عن يمينك وانت مستقبل
الشمس وكسرها الريح التي تهب من قبل الحجر او ما استقبلك عن يمينك وانت مستقبل
والصحيح انه ما مهبته بين مطلع الشمس وبنات نعش او من مطلع الشمس الى مسقط النسر الطائر
ويكون اسما وصفة ولا يكاد يهب ليلا وتقال فيها شمال بهمز ساكنة وهمزة مفتوحة كما في البيت
ونسج الريح الدار احتلافهما عليها فاحدهما تستر الآثار بالتراب والاخرى تزيله فلا
يذهب اثرها عنها وقيل معناه لم يختص سببه على نسج الريح بل له اسباب كمر السنين
وترادف الامطار **قوله** وهي بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية ولا من ما الشرطية
وما الزائدة في حاشية التسهيل للمصنف ينبغي لمن قال بالبساطة ان يكتب مهما بالياء
ولمن قال اصلها ماما ان يكتبها بالالف وفي الشرح وكذا اذا قيل اصلها مه ما انتهى واقول
من قال بان اصلها ماما ومن قال بان اصلها مه ما اتفقا على اصل آخر كلمة منهما فما ينبغي
في كتب آخرها على القول الاول ينبغي على القول الثاني فلذا لم يذكر المصنف ما قاله
الشارح **قوله** وانشد لحاتم وانك مهما تعط الى آخره حاتم هو ابو عدي بن حاتم بن عبد الله
ابن سعد الطائي الجواد المشهور والسول بضم السين المهملة واسكان الهمزة وتخفيف
يبدل واوا ما يسأله الانسان **قوله** ومهما تصلها او بدأت براءة هذا صدر بيت عجزه
لتنزيلها بالسيف لست مبسملا وقوله لتنزيلها تعليل لترك البسملة وبالسيف في محل
نصب على الحال من المضاف اليه واشار بذلك الى ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما
انه سأل عليا رضي الله عنه لم لم تكتب في براءة بسم الله الرحمن الرحيم فقال لان البسملة
امان وبراءة نزلت بالسيف ولست مبسملا جواب الشرط وهو محذوف الفاء وفي
معنى النهي اي فلا تبسمل **قوله** فان قيل قدرتهما واقعة على براءة يعني انه اذا جعل
مهما عبارة عن براءة يكون الضمير العائد على براءة عائدا على مهما فيكون مهما مبتدأ او مفعولا
لمحذوف يفسره تصل **قوله** قلنا اسم عام وبراءة اسم خاص فضميرها كذلك فلا يرجع الشرط
الى العام لقائل ان تقول ان اسم الشرط وان كان عاما بحسب الوضع لكنه اريد به هنا خاص

خاص وهو براءة فيصح رجوع ضميرها اليه باعتبار ما اريد به ولو سلم
فجائز ان يعود الضمير الخاص على العام لكن لا باعتبار عمومه بل باعتبار تناوله
لذلك الخاص كضمير المطلقات طلاقا رجعيا في قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن
فانه عائد على المطلقات الاعم من الرجعية وغيرها لكن لا باعتبار عمومه بل
باعتبار الرجعيات **قوله** وبالوجه الذي يظهر به انتفائه مهما يبطل كونها مشتغلا
عنها العامل بالضمير ولذا نعود الضمير على براءة يقتضي خصوصه وعوده على مهما
يقتضي عمومه فلا يصح عوده على براءة ليكون عائدا على مهما حتى يكون الفعل اشتغل
بضمير مهما **قوله** ومهما تصلها مع اواخر سورة هذا صدر بيت عجزه فلا تقفن
الدهر فيها فتثقلا او اخرج في موضع المفرد اي آخر سورة وقوله فلا تقفن
الدهر جواب الشرط وتثقل منصوب باضمار ان بعد الفاء جوابا للنهي اي تستثقل
يعني اذا وصلت البسملة بآخر السورة فلا تقف عليها وتبتدئ بالسورة الاخرى
لان البسملة لاوائل السور لا لاواخرها **قوله** واما هنا فيتعين كونها ظرفا لتصل
بتقدير اي وقت تصل براءة او مفعولا به حذف عامله في الشرح لا يتعين ذلك
بل يجوز ان تكون عبارة عن المصدر فتكون في محل نصب بتصل على انها مفعول مطلق
بمعنى اي وصل تصل سواء كان بآخر سورة او بآخر آية وان ترك البسملة في براءة مطلوب
سواء ابتدات بها او وصلتها بآخر سورة اي سورة كانت او وصلتها بآخر آية من اي
سورة كانت وقول بعض شارحي الشاطبية ان المراد وصلها بآخر الانفال قصور انتهى
واقول انما قال بعض شارحي الشاطبية ذلك نظرا الى الغالب مع **قوله** لغة غنم وربيعة
في الصحاح وغنم بالتسكين ابو حي وهو غنم بن تغلب ابن وائل وفي الصحاح ايضا وفي عقيل
ربيعتان ربيعة ابن عقيل وربيعة ابن عامر ابن عقيل وفي تميم ربيعتان الكبرى وهي ربيعة
ابن مالك ابن زيد مناة ابن تميم ويلقب ربيعة الجوع وربيعة الوسطى وهو ربيعة ابن
مالك وربيعة ابو حي من هوازن وهو ربيعة ابن عامر ابن صعصعة وهم بنو مجد
ومجد امهم نسبوا اليها وفي الشرح وفي العرب ربيعة الفرس وهو ابن نزار ابن معد
ابن عدنان ابو قبيلة ولعلهم اصحاب هذه اللغة **قوله** افيقوا بني حرب الاهواء جمع
هوى بالقصر وهو هوى النفس والواو للحال **قوله** وقيل هي حال والخبر محذوف
في الشرح وذو الحال هو الضمير المستكن في ذلك الخبر اي واهواؤنا كائنة معا وعلى
هذا فمتعلق معا محذوف وهذا تكلف لا داعي اليه انتهى **قوله** وفيه نظر وجهه

الشرطية

واهوا دناءها

انا لا اسلم ذلك بل هما سواء وقوله وقد عادل بينهما الى آخره سند لهذا المنع الذى هو وجه النظر قوله كنت ويحيى الى آخره يدى بالمثناة التحتية تثنية يد وترمى بفتح النون وكسر الميم ونرامى بضم النون وفتح الميم قوله اذا خشت الاولى سحقن خشت بالحاء المهملة والنون والاولى بضم الهمزة انثى الاول وهو صفة لمحذوف اى الحمامة الاولى وسحقن هدرن قوله وافنى رجالى الى آخره فاعلا فنى ضمير الدهر او الموت وبادوا هلكوا وتتفرا بفتح الفاء والزاى اسم مفعول من استفزه الخوف اذا استخفه قوله متى اضع العمامة تعرفونى هذا عجز بيت لسحيم بن وثيل صدره انا ابن جلا وطلاع الثنايا وقد تقدم الكلام عليه فى غير قوله اجيل برقا منى خاجب لم فى الشرح اجيل بضم الهمزة مضارع اجلت وحاجب الظاهر انه بمعنى دات قال الجوهرى وكل دائن فهو حاجب والمصنف فسره بتقبيل المنى ولم اقف عليه والزجل بزاى وجيم مفتوحتين الصوت تقال سحاب زجل بفتح الزاى وكسر الجيم اى ذو رعد انتهى قوله شربن بماء البحر الى آخره تقدم الكلام عليه فى الباء قوله فقيل هما اسمان مضافان هذا القول لبعض البصريين وبنيا عند هولاء لتضمنهما معنى الحرف قوله وربع عفت آثاره منذ ازمان هذا عجز بيت لامرء القيس صدره قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وفى القاموس وعرفان كعثمان مغنية مشهورة والربع المنزل وعفت درست والآثار جمع اثر ويروى آياته وهى جمع آية وهى العلامة قوله اقوين مذ حجج ومذ دهر هذا عجز بيت صدره لمن الديار بقنة الحجر والقنة بضم القاف وتشديد النون اعلى الجبل والحجر ديار ثمود ناحية الشام عند وادى القرى واقوين خلون من سكانهن والحجج بكسر الحاء المهملة جمع حجة بكسرها ايضا وهى السنة قوله فقال المبرد وابن السراج والفارسى مبتدان وما بعدهما خبر. قال الرضى ان هذا مذهب الجمهور وفى الشرح هذا الاعراب هو الذى اختاره ابن الحاجب فى كافيته وصرح فى غيرها بانه مذهب المحققين لكنه مشكل لعدم المصحح للابتداء ومنع الظروف مع اختياره لهذا الاعراب فيهما اذ كونهما مبتدئين مناف لكونهما ظرفين ولم اعثر على جواب مع شدة البحث عنه فتامله واقول لا منافاة بين كونهما مبتدئين وكونهما ظرفين لجواز الفاظ الفاظ متصرفة فيجوز بان تكونا مبتدئين وفى الشرح ومما استشكلت به الابتدائية ان قيل ما الموجب لتقدمه وهلا جاز يومان مذ كما تقول يومان امد ذلك واجيب بانهم اجروها رافعة مجراها خافضة فى انها لا تدخل الا على اسم الزمان انتهى قوله وقال الاخفش والزجاج والزجاجى ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بينى وبين لقائه يومان ولا يخفى بما فيه من التعسف فى الشرح قال ابن

الحاجب هذا المذهب وهم لان المعنى واللفظ ياباه اما المعنى فلانك تخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك خبر محقق واما اللفظ فلان يومان نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم ان تكون مبتدا فان قيل تقديم الخبر الظرف على المبتدا مصحح له وههنا كذلك فيكون المصحح موجودا فالجواب ان مجرد ذلك لا يكون مصححا وانما يكون مصححا ان لو كان الظرف ظرفا للمبتدا كقولك فى الدار رجل وفى الجمعة صلوة وجميع المدة فى قولنا جميع المدة يومان ليس ظرفا ليومان اذ لو كان ظرفا له لكان زائدا عليه كما فى بعضها جمعات وليس جميع المدة زائدا عليه اذ ليس المعنى فى جميع مدة انتفاء الروية يومان بل المراد انه هو قوله ما زال مذ عقدت يداه ازاره هذا صدر بيت للفرزدق يرثى به يزيد ابن المهلب وعجزه فسما فادرك خمسة الاشبار قيل اراد بادراكه خمسة الاشبار البلوغ مبلغ الرجال وقيل اراد الموت والدفن فى خمسة اشبار من الارض وقيل اراد السيف لانه فى الاغلب يكون قدر خمسة اشبار وخبر ما زال قوله بعده يدنى كتائب من كتائب تلتقى فى ظل معترك العجاج [illegible] والكتيبة الجيش والمعترك موضع المعركة والعجاج الغبار ومثار صفة العجاج على زيادة الى قوله وما زالت اليافع بالمثناة التحتية الغلام الذى راهق العشرين وفى الصحاح اليفاع ما ارتفع من الارض وايفع الغلام فهو يافع ولا يقال موفع وهذا من النوادر وغلام يفع ويفعة قوله واصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى الضم فى مذ عند ملاقات الساكن نحو مذ اليوم قال الرضى واما تحريك ذال مذ فى نحو مذ اليوم بالضم للساكنين لا بالكسر فلا يدل على ان اصل مذ منذ لجواز ان يكون للاتباع قوله ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل مع عدم الساكن قال الرضى وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن او لا لغة غنوية فعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك للساكنين رد الى اصله انتهى حرف النون المفردة قوله احدها نون التوكيد وهى خفيفة وثقيلة فى الشرح لا يتاتى تقسيم نون التوكيد اليهما فى هذا المحل لان المقسم انما هو النون المفردة ولا يصدق على الثقيلة اللهم الا ان يقال اراد المفردة خطا انتهى واقول اراد المفردة عن غيرها من باقى الحروف وهى بهذا المعنى متناولة للخفيفة والثقيلة قوله اقائلن احضروا الشهود فى قبله ارايت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرودا اريت اصله ارايت حذفت الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة الناعم والمرجل بفتح الجيم [illegible] والمعنى اخبرنى ان جاءت هذه بشاب يتزوجها وهو رجل الشعر من اللباس

بعد ما الا مما ندر من قول الشاعر ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات وقولهم ربما تقولن ذلك حكاه سيبويه لان رب تصير الفعل بعدها ماضي المعنى وفي الشرح وقد عرفت انه اي ابن مالك جعل ما في كل من قوله ما يبلغن ما يجدنك زائدة ولا ادرى الوجه الذي عين ذلك اذ يحتمل ان تكون ما في بما يبلغن نافية وفي ما يجدنك مصدرية انتهى واقول الوجه عين كون ما في ما يبلغن زائدة لا نافية انه تمثيل لم يستعمل الا بمعنى الاثبات لا النفي والوجه الذي عين كون ما في يجدنك زائدة لا مصدرية انها لو كانت مصدرية لا تقع قليلا على الخبرية اذ يجوز نصبه بيجدنك لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول ولكانت النون داخلة على المضارع في موضع لا تدخل عليه فيه الا في الندرة **قوله** ونون ضيفن للطفيلي في القاموس الضيفن من يجيء مع الضيف متطفلا **قوله** ولهذا لو سميت به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير هكذا قال ابن الحاجب وقال الرضي وتنوين التنكير نحو صه ومه ودج وسيبويه قيل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم معرب وانما لا يكون منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكن انتهى **قوله** وتنوين التمكين لاجتماع العلتين اي العلتين الموجبتين لمنع الصرف وهما هنا العلمية والتانيث بالتاء **قوله** ونعم الزمخشري ان عرفات مصروف لان تاءه ليست للتانيث وانما هي والالف للجمع قال الرضي قال الربعي وجار الله ان التنوين في نحو مسلمات للصرف قال جار الله وانما لم يسقط في عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي فيها كانت لمحض التانيث سقطت والباقية علامة جمع المونث وفيما قاله نظر لان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة للتانيث فيها لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا شاذا وبتاويل بعيد كما في قوله ولا ارض ابقل ابقالها فتانيثها لا يقصر عن تانيث شمس الذي هو معنوي ولا البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما لم يسقط في عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو حمله فيما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف المانع **قوله** فالاول كجوار وغواش فانه عوض من الياء وفاقا لسيبويه والجمهور قال الرضي فسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على

كالغصن الناعم اناهز باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه في الشرح ولقايل ان يقول لا نسلم انه في قوله اقايلن توكيد الاحتمال ان اصله اقايل انا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغم التنوين في نون انا على حد لكنا هو الله ربي وههنا بحث وهو ان اسم الفاعل عند اتصاله نون التوكيد به هل يبنى لشبهه بفعل الامر فانه اقعد الافعال بهذه النون اذ يلحقه بلا شرط سيرا ما لم ار فيه نصا ولكن سمعت شيوخنا ينشدون البيت بضم اللام من اقايلن ولم اقف عليه مضبوطا في كتاب معتمد **قوله** فضرورة سوغها شبه الوصف بالفعل المضارع ومثله كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله وليس حاملني الا ابن حمال **قوله** فاحر به بطول فقر واحريا سد اعجب بت صدره وستبدل من بعد غضبي صريمة وفي الصحاح وغضبى ايضا مائة من الابل وهي معرفة لا تنون ولا تدخل الالف واللام وانشد البيت الا انه قال ومستبدل مكان ذو مستبدل والصريمة القطعة من الابل نحو الثلث وفي القاموس والصرمة بالكسر القطعة من الابل ما بين العشرين الى الثلثين او الى الخمس والاربعين او ما بين العشر الى الاربعين او ما بين عشرة الى بضع عشرة واحريا بالحاء مهملة وراء قال في الصحاح فحدث الرجل فيقول بالحري ان يكون كذا وهذا الامر محراة اي مقمنة مثل مجاة وما احراه مثل ما اجاه واحر به مثل احج به **قوله** كانك سعدك الى آخره الكاف من سعدك ولولاك مكسورة والمتيم من تيمه الحب اي عبده وذلله فهو متيم والصبابة رقة الشوق والجانح العابد **قوله** والذي سهله بمعنى افعل اي دال على الامر لان معناه ليدم سعدك وقربنا من الوجوب بعد اما في نحو اما تخافن واما يعنك يريد بالقرب من الوجوب ما كثر استعماله بحيث لا يعثر على تركه الا نادرا ويريد بنحو اما تخافن ان يكون المضارع شرطا لان الموكدة بما **قوله** لم يعرفون بالجار هذا آخر بيت تقدم الكلام عليه في اللام وهو لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار **قوله** كقولهم وعضة ما ينبتن شكيرها العضة واحدة العضاة وهي شجرة عظيمة لها شوك والشكير بالشين المعجمة ما ينبت حول الشجرة قال الرضي هذا يضرب لما كان له اصل وامارة تدل على كون شيء آخر انتهى واراد المصنف بقوله كقولهم كل فعل مضارع وقع بعد ما الزايدة ليست مسبوقة برب نحو قولهم بعين ما ارينك وبجهد ما تبلغن وقول الشاعر قليلا به ما يحمدنك وارث قال بدر الدين ابن مالك وانما كان لهذا التوكيد شيوع من قبل انها لما لازمت هذه المواضع اشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام فان تقدمت رب عليها لم يؤكد الفعل بعدها

فانزلن سكينة علينا وثبت الاقدام ان لاقينا ان الاولى قد بغوا علينا اذا ارادوا فتنة ابينا قوله

الاعلال فاصله جواريٌ بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال
ثم جوارٍ بحذف اليا لاستثقال اليا المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية
وانما ابدل التنوين من اليا لتقطع التنوين طمع اليا الساقطة الرجوع اذ بلزوم اجتماع الساكنين
لو رجعت واعترض عليه بانه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك
مررت بجواري لان منع الصرف يقتضي حذف التنوين وتبع الكسر له في السقوط وصيرورته
فتحا وايضا يلزم ان يقال جاني الجوار ومررت بالجوار بحذف اليا لان الكلمة لا تخف
بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما وفيه السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان
اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا لحذف اليا للساكنين
ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت
بخلاف المحذوف نسيا لحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع اليا لزوال الساكنين
في غير المنصرف والمستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من
الياء **قوله** وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد احترز بقيد النائبة عن الكسرة
عن فتحتها التي ليست بنائبة عنها فان تلك لا تحذف لخفتها مطلقا بخلاف النائبة
عن الكسرة فانها ثقيلة باعتبار نيابتها عن الكسرة الثقيلة قال الرضي قال المبرد
التنوين في جوار عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري
بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة
لتحف الثقيل بحذف اليا للساكنين والاعتراض عليه انه لو كان منع الصرف مقدما على
الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما ورد على مذهب سيبويه **قوله** اذ لو
صح لعوض عن حركات نحو حبلى في الشرح قد يمنع هذه الملازمة بناء على التعويض في
نحو جوار انما هو حركة يمكن التلفظ بها ولكنها حذفت استثقالا فعوض عنها والحركة
في نحو حبلى متعذرة لا سبيل الى النطق بها فترك التعويض عنها والتفي بتقديرها ولكان
تقول نحو حبلى احق بالتعويض من جوار لامتناع التلفظ بالحركة فيها دون جوار انتهى **قوله**
في جيأل هو بجيم فشاة تحتية ساكنة فهمزة فلام اسم للضبع مؤنث **قوله** والثاني جندل
اراد بالثاني التنوين الذي هو عوض من حرف زائد وجندل بجيم فنون مفتوحتين فدال
مهملة مكسورة فلام الموضع الذي فيه حجارة **قوله** وهو اللاحق للقوافي المطلقة
في الشرح وكذا للصدور المقفاة او المصرعة وقد ذكرنا القدري نص
المقضيه والتصريح في حرف اللام في **قوله** والذي صرح به سيبويه وغيره

الكلام على اللام الجازمة

عن من المحققين انه جيء به لقطع الترنم في الشرح قال ابن عقيل فقولهم تنوين الترنم
كقولهم تنوين داود القياسي وفي الحديث ان القدرية مجوس هذه الامة وداود
نفي القياس والقدرية ينفون القدر ويقولون الامر انف قال المصنف في حواشيه
على التسهيل وليس بشيء لانهما اثبتوا القدر لانفسهم واما داود القياسي
فلا نعلمهم يقولونه **قوله** وقولي ان اصبت لقد اصابن هذا عجز بيت متقدم صدره
اقلي اللوم عاذل والعتابن والمعتلين واللوم بفتح اللام العذل بالذال المعجمة
وعاذل ترخيم عاذلة واصبت بكسر تاء التانيث كذا وجد بخط
المصنف مضبوطا كما حكموا عليه صح **قوله** لما تزل برحالنا وكان
قدن هذا عجز بيت تقدم الكلام عليه في قد **قوله** وقاتم الاعماق خاوي المخترقن
هذا صدر بيت عجزه مشتبه الاعلام لماع الخفقن والقاتم والقاتن الشديد
السواد والاعماق بالعين المهملة جمع عمق بفتح العين وضمها وهو ما بعد من اطراف
المفازة والخاوي الخالي والمخترق بسكون الخاء المعجمة وفتح المثناة الفوقية والراء
المهمل الواسع والاعلام جمع علم وهو الجبل وما يهتدى به في الطريق والخفق
بفتح الفاء للضرورة واصله الخفق بسكونها مصدر خفق البرق اذا اضطرب وفي
شرح اللباب واصل المخترقن المخترق بسكون القاف فلما الحق التنوين به التقى ساكنان
فيفتح ما قبله تشبيها له بالنون الخفيفة او بكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر **قوله**
وفايدته الفرق بين الوقف والوصل في الشرح اذ لو بقي باسكان القاف لم يعلم السامع
ان هذا المنشد واقف او واصل فان قلت كيف يتردد السامع في الوقف والقاف
التي في اخر الكلمة ساكنة قلت لانه شعر وتسكين الاخر لاجل ان الوزن يقتضيه لا
لاجل الوقف **قوله** اي يحصل فيه غنة في الصحاح الغنة صوت في الخيشوم والاغن الذي
تكلم من قبل خياشيمه يقال ظبي اغن وواد اغن كثير العشب لانه اذا كان كذلك الفه
الذباب وفي اصواتها غنة **قوله** وتثبت في الوقف في الشرح قد نازع في ذلك فال الزمخشري
تابع احاجيه حيث اشار الى تنوين الترنم هو التنوين الذي يقع في انشاد الشعر مكان
حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف فهذا نص في انه لا يكون في حالة الوقف انتهى
قوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه فقالت لك الويلات
انك مرجلي الخدر الهودج ويستعار للستر والحجلة وعنيزة بمهملة مضمومة فنون
مفتوحة فياء فزاي هي ابنة عمه والويلات جمع ويلة والويلة والويل شدة العذاب

ومعنى مرجلى تاركى راجلة اى ماشية **قوله** سلام الله يا مطر عليها مما اصدرتت
عجزه وليس عليك يا مطر السلام وهو للاحوص **قوله** وبقوله اقول في الثاني دون الاول
لان الاول تنوين التمكين لا الضرورة اباحت الصرف في الشرح فيه نظر لان وجود العلتين
في الاسم مناف لصرفه وانما حمله على ذلك قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة وفيه من
الاشكال ما ذكرناه فينبغي ان يحمل كلامهم على انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف
كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف
للمنافاة لوجود العلتين المحققتين وانما يكون تنوين الضرورة واقول وجود العلتين
في الاسم ليس منافيا للصرف منافاة حقيقية حتى لا يمكن اجتماعهما في نفس الامر وانما
هو مناف له منافاة اعتبارية وقد اعتبروا الاسم منصرفا للضرورة مع
العلتين والصرف هو دخول تنوين التمكين **قوله** وفيما قاله نظر لان الذي حكاه سماه
تنوينا فهذا دليل منه على انه سمعه في الوصل دون الوقف في الشرح اذا كان
النظر صحيحا امكن ان يورد على ابن مالك فيقال ان سيبويه سمى ما هو الترنم تنوينا فهو
دليل على انه سمعه في الوصل دون الوقف ويترجح بذلك ما حكيناه آنفا عن الزمخشري
واقول ان ابن مالك استدل بثلاثة امور منها الثبوت في الوقف كما تقدم فلا يلزم من نفيه نفي
ما استدل عليه **قوله** وهذا اعتراف منه بانه تنوين الصرف لان الذي كان قبل التسمية
حكى بعدها في الشرح لكنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف
ما فيه علتان مانعتان من الصرف مع انه قسيم براسه وان كان المحكي تنوين صرف
واقول قد علمت الآن ان عدم مجامعة تنوين الصرف لما فيه علتان ليست الا اعتبارية
وضعية لا ذاتية فاذا وجد ما يدل على المجامعة اعتبرت كما في الحكاية هنا **قوله** الرابع
نون الوقاية في الشرح صرح ابن الحاجب في اماليه بان نون الوقاية كحرف المضارعة
ليست بكلمة وانما هي كالالف في ضارب والميم في مخرج والالف في سكرى وغضبى وفي الطالب
الكلام فيه وعليه فلا ينبغي عدها في اقسام النون لانها جزء كلمة لا كلمة انتهى **قوله** اذ
ذهب القوم الكرام ليسي عدا بيت من مشطور الرجز تقدم الكلام عليه في فك **قوله**
فقيل النون الباقية نون الرفع وهو مذهب الجزولي لانها متقدمة على نون الوقاية فكون
الثقل حصل بنون الوقاية فحذف **قوله** وقيل نون الوقاية وهو الصحيح لان الحذف بنون
الاعراب اولى لانها تحذف للجازم والناصب بخلاف نون الوقاية وسيذكر المصنف في الباب
الخامس انه اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى **قوله** الثاني

الثاني اسم الفعل قال الرضي ويجوز لحاقها اسماء الافعال لانها بمعنى الفعل ويجوز
تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل **قوله** وليس الموافيني ليرفد خايبا فان
واني القوم اذا اتاهم والرفد العطاء والخيبة عدم حصول المطلوب **قوله** وفي
الحديث الدجال اخوفني عليكم لا يقال هذا التركيب يقتضي ان غير الدجال خايف
فان اصل اسم التفضيل ان يكون من الثلاثي المبني للفاعل وانما المراد ان غير الدجال
مخوف منه لانه يجاب بان اصل هذا التركيب خوف غير الدجال اخوف خوفي ثم حذف
خوف الاول والثاني وخلفهما غير والياء ويجوز ان يكون اصل
التركيب اخوف مخوفاتي ثم حذف المضاف فيكون من باب اشغل من ذات النحيين ويجوز
ان يكون اصل التركيب غير الدجال اخوف مخيفاتي ثم حذف المضاف وبهذا
الذي ذكرنا من بيان اصل التركيب خرج الجواب عما يقال ان افعل التفضيل انما يضاف
الى بعضه والياء لا تقبل ذلك **قوله** وفي الصحاح انه يقال بجلي ولا يقال بجلني وليس كذلك
الذي رايناه في الصحاح وبجل بمعنى حسب قال الاخفش هي ساكنة ابدا يقولون بجلك كما يقولون
قطك الا انهم لا يقولون بجلني كما يقولون قطني ولكن يقولون بجلي وبجلي اي حسبي وفي
الشرح وهو محتمل لان يكون عدم قولهم بجلني بالنون من منقول الاخفش **قوله** نعم
بفتح العين في الشرح المراد بها العين الهجائية لا التصريفية لان ذلك انما يقال فيما
يدخله التصريف ونعم هذه حرف لا حظ لها في ذلك **قوله** وكنانة تكسرها في الشرح كانهم
ارادوا بذلك التمييز بين الحرفية والاسمية وآثروا الفرق باختلاف الحركتين
قوله وبعضهم بكسر النون اتباعا لكسرة العين حكى المصنف ذلك في حواشي التسهيل
عن ابي حيان ثم قال وانما اراه اصلا لا اتباعا لان الحروف لا يليق به التصريف الا ترى
انه لا يجوز في ثم العاطفة ما جاز في شد ومد من اللغات الثلث ولو صح الاتباع لصح
نعم نِعِم **قوله** ويحتمل ان تفسر في هذا بالمعنى هذا يقع في اكثر النسخ عقب قوله وبعد
الاستفهام في نحو هل تعطيني ومعناه ويحتمل ان تفسر الاستفهام في نحو هل تعطيني بمعنى
افعل ولا تفعل فيكون داخلا في قوله وما في معناها ولا يكون قسما آخر مستقلا **قوله**
والثالث المعنيين هكذا وقع في غالب النسخ وفي بعضها والثالث بدون ذكر المعنيين
وتوجيه الاولى ان ثالثا اسم فاعل من الثلاثة استعمل مع ما دون اصله لافادة معنى
التصيير اي مصير المعنيين السابقين ثلاثة وادخل ال على المضاف اضافة لفظية
لكونها داخلة ايضا على المضاف اليه نحو الجعد الشعر **قوله** وقول صاحب المقرب

نعم

بعد الاستفهام

معه في ابتدا

انما بعد الاستفهام للوعد غير مطرد لما بيناه قول مبتداء خبره غير مطرد و اشار بقوله
لما بيناه الى ما ذكره من ان نعم للاعلام بعد هل جاء كـ زيد و نحو فقد وجدتم ما وعد
ربكم حقا و ائت لنا لاجرا قوله فقد ح تاتى للتوكيد اذا وقعت صدرا نحو هذه الملاهم
قيل بكسر القاف وسكون المثناة التحتية و احلاء لهم بفتح الهمزة التحتية و سكون الطاء
المهملة جمع طلل بفتحتين و هو ما شخص من آثار الديار قوله و قول جحدر هو بجيم مفتوحة
فحاء مهملة ساكنة فدال مهملة مفتوحة فراء قوله و هو احسن لان نعم حينئذ جواب
عن متقدم عليها لفظا و معنى قوله نحو ما هيه و نحو ها هناه او زيداه اراد بنحو ما هيه
ما كان بحركة غير اعرابية و لا شبيهة بها فخرج اسم لا المبنى معها على الفتح و خرج نحو قبل
و بعد المقطوعين عن الاضافة المبنيين على الضم لان كلا من هذه الثلاث حركته عارضة
فكانت كالحركة الاعرابية و اراد بنحو ها هناه الاسم المبنى و بنحو وا زيداه الاسم المندوب
قوله و اى صواحبها الى آخره من اعطى و مضارعه يعطو بالفتح و الكسر و جفانا هو بناء
واوى اللام تقول جفوته و لا تقول جفيته قوله و التحقيق انه لا تعد هذه لانها ليست
باصلية الشرح قد ذكر المصنف فى حرف الالف مجئ الف للاستفهام و همزته بدل من
الهاء الاصلية فيرد عليه و اقول معنى قوله و التحقيق انه لا تعد هذه يعنى من اقسام
الهاء و هو لم يذكر ال التى للاستفهام من اقسام ال و انما قال بعد ذكر اقسام مسئلة
و من الغريب ان ال تاتى للاستفهام قوله لانها جزء كلمة لا كلمة قال الرضى ان ها النا ست
كلمة ركبت مع ما دخلت عليه فصار الشدة الامتزاج كلمة ها قوله و الثالث ان تكون
للتنبيه فيدخل على اربعة قوله فى الشرح حكى الزمخشرى فى المفصل انه يقال ها ان زيدا
منطلق و ها افعل كذا و هذا ليس شيئا من الاربعة التى ذكرها المصنف لكن قال الرضى
لم اعثر لذلك على شاهد و هو عجيب فان الزمخشرى انشد فى المفصل ها ان تا عذرة
ان لا تكن نفعت فان صاحبها قد تاه فى البلد و هذا شاهد على دخولها على الجملة الاسمية
مثل ها ان زيدا منطلق الا ان المسند اليه فى البيت اسم اشارة فلعل الرضى يقول لا يصح
هذا شاهدا لدخولها على الاسمية الخالية من الاشارة و العذرة بكسر العين المهملة
و اسكان الذال المعجمة نوع من الاعتذار كذا فى المفصل و تاه ذهب متحيرا انتهى ما فى الشرح
و اقول عبارة الرضى و اما ها فتدخل من جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا و بفصل
كثيرا من اسماء الاشارة و منها اما بالقسم نحو ها الله ذا و ها لعمر الله ذا
و اما بالضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء و بغيرهما قليلا كقوله ها ان تا عذرة

نعم

ها

اسم

وما على العمر سعقود هو اتى

[illegible]

عذرة و قوله فعلت لهم هذا هاها و ذا ليا ثم قال و ما حكى الزمخشرى من قولهم
ها ان زيدا منطلق و ها افعل كذا مما لم اعثر له على شاهد فالاولى ان نقول ها
التنبيه مختص باسم الاشارة و قد يفصل منه كما مر و لم يثبت دخوله فى غيره من الجمل
و المفردات انتهى و انت تراه كيف صرح بان قوله ها ان تا عذرة و هو البيت الذى
انشده الزمخشرى فى المفصل مما فصل فيه ها التنبيه من اسم الاشارة بفاصل
فلا معنى لتعجب الشارح و لا لترجيحه قوله فيمتنع هل زيدا ضربت لان تقديم الاسم يشعر
بحصول التصديق بنفس النسبة صرح المصنف بامتناع هل زيدا ضربت و صرح صاحب
التلخيص بقبحه دون امتناعه فانه قال و قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعى حصول
التصديق بنفس الفعل قال التفتازانى فى شرحه فيكون هل لطلب حصول الحاصل و هو محال و انما
لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اى هل ضربت زيدا ضربت
لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير و قيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد
الاهتمام غير التخصيص و فيه نظر لانه لا وجه حينئذ لتقبيحه سوى ان الغالب التقديم
مع الاختصاص و هذا يوجب ان يقبح وجه الجيب انتهى على قصد الاهتمام و لا قائل
به انتهى قوله و نحو هل زيد قام ام عمرو اذا اريد بام المتصلة قال التفتازانى لان
وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة و ام المتصلة لطلب تعين احد الامرين
مع العلم بثبوت اصل الحكم فهى لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس
الحكم و هل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع فان قلت التصديق مسبوق
بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق فى ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت
التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين و المطلوب تصورهما
على التعيين و هو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما انتهى و فى الشرح
هذا كله مبنى على ان هل مقصورة على طلب التصديق و قد اسلفنا فى اوائل الكلام على
الالف المفردة ان ابن مالك قال بان هل قد تاتى بمعنى الهمزة فتعادلها ام المتصلة
و فى شرح الرضى و ربما جى هل قبل المتصلة على الشذوذ قوله الا طعان و عن تقدم
الكلام عليه عند الكلام على الا قوله و الثالث تخصيصها المضارع بالاستقبال فى
الشرح هذا بحكم الوضع كالسين و سوف و قل من يعرض لهذا من النحاة قوله فى مبلغ
الاحلاف الى آخره الاحلاف بالحاء المهملة جمع حليف كاشهاد جمع شهيد و هم القوم يتحالفون
على التناصر و ذبيان بذال معجمة مضمومة و قد تكسر فموحدة ساكنة فمثناة تحتية مخففة

لطلب م

هكذا

الافرسان جاديد
هدا اصدر بيت
عجزه الاحشاء
حول النا بجي

[illegible]

فالف ونون ابو قبيلة من قيس ومقعس مصدر ميمى من الرباعى **قوله** أأن ذكرتم فى الكشاف وقرئ أئن ذكرتم بهمزة الاستفهام وحرف الشرط وأأن ذكرتم بالف بينهما بمعنى أتتطيرون ان ذكرتم وقرئ أأن ذكرتم بهمزة الاستفهام وأن الناصبة بمعنى أتطيرتم لان ذكرتم وقرئ أذ وأن بغير استفهام بمعنى الاخبار اى تطيرتم لان ذكرتم او اذ ذكرتم وقرئ اين ذكرتم على التخفيف **قوله** وفى الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع عقيل بفتح العين المهملة هو ابن ابى طالب اخو على رضى الله عنهما كان طالب اسن بعشر سنين وكان عقيل اسن من جعفر بعشر سنين وكان على اصغرهم ———— ابن عبد البر المدينة قبل الحديبية مهاجرا وقال هشام اسلم سنة ثمان من الهجرة وتوفى سنة خمسين والرباع بكسر الباء جمع ربع بفتح الراء وسكون الباء الموحدة وهو الدار **قوله** ليت شعرى هل ثم هل آتينهم اسهم بهمزة ممدودة فمثناه فوقية مكسورة فتحتية مفتوحة فنون ساكنة مضارع اتى مؤكدا بالنون الخفيفة **قوله** التاسع انما يراد بالاستفهام بها النفى فى الشرح هذا يشعر بان ثمة استفهاما بها لكنه مجازى لا حقيقى وقوله بعد هذا قلت انما جاءت انها للا على مقتضى ذلك ويلزم من ذلك الاستفهام لا انها للنفى ابتداء تقتضى انها موضوعة للنفى حيث يراد بالاستفهام بها النفى لا انها للاستفهام يكون فيه بافادة النفى منه فبين كلاميه تناف واقول لا تنافى بين كلاميه فان قوله ابتداء معناه بلا واسطة ومعنى كلامه ان الهمزة تستعمل فى الانكار ويلزمها النفى فدلالتها على النفى بواسطة استعمالها فى الانكار بخلاف هل فانها تستعمل فى النفى دالة عليه بلا واسطة **قوله** والباء فى قوله الاهل اخو عيش لذيذ بدائم فى الشرح ظاهر هذا انه لولا النفى المراد بهل لم تزد الباء فى الخبر وعلى هذا الاتناد فى نحو قولك هل زيد بقائم اذا اردت الاستفهام الحقيقى وفيه نظر وقد قال المصنف فى حرف الباء ان زيادتها فى الخبر الموجب ينقاس والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب واقول ليس الاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب فى كل موضع وانما هو عندهم من قبيله فى مواضع صرح فيها بذلك ولم يصرحوا هنا بشئ فالاصل انه ليس منه الا بدليل **قوله** وان شفائى الى آخره سيأتى الكلام على هذا البيت فى الباب الرابع فى عطف الخبر على الانشاء وبالعكس **قوله** لم يصفهم هو بضم المثناة التحتية وسكون الصاد المهملة وكسر الفاء مضارع اصفاه بالشئ آثره به **قوله** سائل فوارس الى آخره فوارس جمع فارس على سبيل الشذوذ لان فواعل لا تكون جمع فاعل صفة لمن يعقل ويربوع ابو حى من تميم والشدة بفتح الشين المعجمة الحملة الواحدة فى الحرب وبكسرها القوة وسفح الجبل اسفله حيث يسفح فيه الماء والقاع المستوى من الارض والاكم بفتحتين جمع اكمة وهى التل **قوله** وثبت فى كتاب سيبويه ما نقل عنه ذكره فى باب ام المتصلة ولكن فيه ما قد يخالفه فانه قال فى باب عدة ما يكون عليه الكلم هكذا وقع فى كثير من النسخ والضمير المستتر فى نقله للزمخشرى والمجرور بعن والمستتر فى ذكره لسيبويه والبارز فى ذكره وفى يخالفه لما الاولى والمجرور بفى لكتاب سيبويه وعدة بكسر العين وتشديد المهملة فى الشرح وما اخال هذه النسخة صحيحة فقد قال بعد ذلك وقد مضى ان سيبويه لم يقل ذلك انتهى واجيب بان معناه ان سيبويه لم يقل انها بمعنى قد دائما وفى بعض النسخ ولم ار فى كتاب سيبويه ما نقله عنه انما قال فى باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه وهى للاستفهام لم يزد على ذلك وفى الشرح لا يلزم من عدم رؤيته لذلك عدم وقوعه وما نقله عن سيبويه مسطور فى كتابه كما ذكره عنه ذكره فى باب بيان ام لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف وذكره فى اوائل الكتاب فى بعض ابواب الاشتغال فى باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بنى عن الفعل وهو باب الاستفهام انتهى الشرح فان قلت فما تصنع فى دفع المعارضة التى اشار اليها وهى مخالفة قول سيبويه فى باب عدة ما يكون عليه الكلم لقوله فى غيره ان هل انما تكون بمنزلة قد قلت احمل ذلك على انها للاستفهام باعتبار قيامها مقام الهمزة المحذوفة المفيدة للاستفهام لا انها موضوعة للاستفهام جمعا بين كلاميه انتهى **قوله** ولا للما بهم ابراد وآء سدا تحرزت صدره فلا والله لا يلفى لما بى **قوله** فاصبح لا يسائله عن بما به صدا اصدر بيت عجزه اصعد فى علو الهوى ام تصوبا وصعد الجبل وعلى الجبل تصعيدا طلع فيه وتصوب نزل وعلو الدار بضم العين واللام وبكسر العين وسكون اللام نقيض سفلها بضم السين وكسرها **حرف الواو الواو المفردة قوله** انتهى مجموع ما ذكر من اقسامها الى احد عشر فى الشرح اتفقت النسخ التى رايتها على ذلك وهو مشكل فانه ذكر خمسة عشر قسما وابطل منها سبعة وهى واو الصرف التى تنصب الفعل المضارع بعدها وواو رب وواو الثمانية والواو الداخلة على جملة النعت وواو الانكار وواو الذكر والواو المبدلة من همزة الاستفهام فاما ان تقصد عقب ما قيل

ويروى فاصبحن وهو للاسود بن يعفر جاهلى يكنى ابا الجراح

من الاقسام في الجملة وان كان بعضها ليس بصحيح عنده وانما ان يكون غرضه عدّ ما هو صحيح عنده من الاقسام فان كان الاول فليقل الى خمسة عشر وان كان الثاني فليقل الى ثمانية انتهى واقول غرضه عدّ غير الواو التي تنتصب المضارع بعدها لانه قال ان الحق انها واو العطف وغير الواو التي للانكار والواو التي للتذكر والواو المبدلة من همزة الاستفهام لانه قال الصواب ان لا تعدّ هذه الثلاثة من اقسام الواو وما عدا هذه الاربعة هو احد عشر **قوله** قال ابن مالك وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل انتهى قال الشيخ قاسم قيل وتفصيله ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين فهو قول ثالث **قوله** وقول بعضهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق الجواب عن هذا ان ذكر المطلق هنا ليس للتقييد بل لبيان الاطلاق وكثيرا ما يذكر اللفظ ويراد به ذلك ومنه قول المتكلمين الماهية من حيث هي والماهية لا بشرط شيء لا يريد بذلك التقييد بل بيان الاطلاق وفي الشرح عن شرح مختصر السبكي الظاهر ان العبارتين صحيحتان وان مؤداهما واحد لان المطلق هو الحقيقة بلا قيد كما صرح به غير واحد من علماء الاصول وغيرهم فالجمع المطلق حينئذ هو الجمع لا بقيد وذلك موجود في الجمع بقيد الترتيب وبقيد عدمه ولا بقيد ضرورة وجود الاعم مع الاخص والجمع لا بقيد اعم منه بقيد فيلزم وجود الاول مع الثاني ثم قولنا مطلق الجمع معناه مطلق من الجمع فان كان الجمع المطلق يقتضي تقييد الجمع فقولنا مطلق الجمع كذلك فان التقييد بالاضافة والصفة سواء وكيف يتعقل فرق بين قولنا هذا مطلق من الجمع الذي هو مدلول مطلق الجمع وقولنا جمع مطلق وانما جاء للناس من توهمهم ان الشيء المطلق هو الحقيقة بقيد لا وليس كذلك بل هو الحقيقة لا بقيد والذي اوقع هذا الوهم في نفوسهم ما الفوه من الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء وليس ذلك مما نحن فيه في شيء فان المطلق في قولنا الماء المطلق ليس هو المطلق في اصطلاح الاصول بل هو اصطلاح شرعي على بعض انواع الماء فالفرق وقع من جهة ان مطلق من قولنا مطلق الماء لمعنى والمطلق من قولنا الماء المطلق لمعنى آخر كله فيما نحن فيه انتهى ما في شرح المختصر **قوله** بل قال بافادتها اياه قطرب والربعي والفراء وثعلب وابو عمرو الزاهد وهشام والشافعي كذا نقله ابن السبكي ولم ينص الشافعي على افادتها للترتيب وانما اخذوه من قوله بالترتيب في الوضوء وليس بأخذ صحيح قال ونقل ابو حيان الاجماع عن السيرافي وعن الفارسي وعن السهيلي وغلطهم بانه قال بافادتها اياه قطرب

قطرب والفراء وثعلب وابو عمرو الزاهد وهشام قال السبكي وفيه نظر من اوجه احدها ان قول القائل هؤلاء اجمعوا وقول الآخر هؤلاء اختلفوا مطلقتان فلا تتناقضان فيجوز ان يكون ثم خلاف سابق انعقد الاجماع بعده فيقع الخلاف في الاجماع بعد الخلاف هو حجة اولا وفيه خلاف ومذهبنا انه ليس بحجة ويجوز ان يكون ثم خلاف لاحق عرض بعد الاجماع فلا اثر له واذا كان كذلك فلا وجه للتغليط الثاني سلمنا ان التوقيت المستمر فتغليط ناقل الاجماع وان كثر في اهل العلم هو المتبادر الى الذهن فان ناقل الخلاف مثبت وناقل الاجماع كالنافي فيعول على ان يتوقف فيه وهذه قاعدة ينبغي التنبه لها فانها كثيرة الجدوى في المباحث ولم ار من تعرض لها والذي يظهر ان يقال اما ان يتفرع على الاجماع السكوتي حجة اولا ان قلنا بحجيته فيعارض بعدم ناقل الخلاف لانه اعتمد الصريح وناقل الاجماع يجوز ان يكون اعتمد على مجرد الانتشار مع السكوت وان قلنا ان السكوتي ليس بحجة فقد يقال يتعارضان لانهما مثبتان وقد يقال بترجيح ناقل الخلاف لانه نص في نسبة ذلك الى قائله وناقل الاجماع كالناقل العام الذي لا يدل على الشخص المخالف الا ضمنا وقد يقال بترجيح ناقل الاجماع لان الخلاف يرتفع بالاجماع من غير عكس فيمكن صحة كل منهما في وقت سلمنا ان هذا الخلاف محقق مستمر لكن هؤلاء المخالفون قليلون فينبغي ان يتخرج ذلك على ان النادر المخالف هل يقدح في الاجماع اولا ولا يخفى ان الكلام في ذلك مبني على ان الاجماع في الاوضاع اللغوية هل هي حجة اولا انتهى **قوله** ونقل الامام في البرهان عن بعض الحنفية انها للمعية في الجنى الداني وقال امام الحرمين في البرهان اشتهر من مذهب اصحاب الشافعي انها للترتيب وعند بعض الحنفية انها للمعية وقد زل الفريقان انتهى **قوله** احدها احتمال المعطوف للمعاني الثلاثة السابقة في الشرح هذا الحكم الاول لا يختص به الواو بل يشاركها فيه حتى وان افترقتا من وجوه اخر نص على ذلك غير واحد من النحاة وقال المصنف في فصل حتى الثاني من اوجه حتى ان تكون عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة اوجه وهي ان معطوفها لا بد ان يكون ظاهرا بعضا مما قبله غاية له في زيادة او نقص ولا بد ان يكون مفردا ولا بد من اعادة الخافض معه ان عطف على مخفوض وهذه الاوجه التي وقع الافتراق بها لا تقدح في مشاركتها للواو في احتمال المعاني الثلاثة السابقة فان كان مراده ان الواو تنفرد بمجموع هذه الخمسة عشر حكما فلا يرد هذا قلت انما يريد انها تنفرد بكل منها بدليل قوله في الثاني عشر ولولا هذا القصد لورد اشتريته بدرهم

فصاعدا انتهى وفي المطول واما العطف فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاني زيد
وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع
المطلق اى لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية واحترز بقوله
مع اختصار عن نحو جاني زيد وجاني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف
المسند اليه بل من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا
ومن الاخر بعده متراخيا او غير متراخ نحو جاني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاء القوم حتى
خالد فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ملابسة
الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان
فيه دلالة على انها قبلها مما تنقضي شيا فشيا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر
في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر
الترتيب الخارجي لجواز ان تكون ملابسة الفعل الى ما بعدها قبل ملابسته للاجزاء
الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم وفي اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان
واحد نحو جاني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا وكون خالد اضعفهم او اقواهم فحتى
تفصيلا المسند في حتى انه تعتبره الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار
انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها انتهى قوله واي فتى في الناس الى آخره احرزه
بحاء مهملة وراء وزاي اى جعله في حرز وهو الموضع الحصين والحتف بالحاء المهملة و
المثناة الفوقية الموت والبيع جمع دعجاء وهي الشديدة السواد والعرب تسمى
اول المحاق الدعجاء وهي ليلة ثمان وعشرين والثانية السواد والثالثة الظلمة وهي
ليلة الثلاثين والجبل بالجيم والموحدة واحد الجبال ويروى بالحاء المهملة المكسورة
والمثناة التحتية جمع حيلة وفي الشرح لا يقال يلزم مما ذكره المصنف مشاركة غير هل
من ادوات الاستفهام لها في كونها للنفي فيعارض ما تقدم له في هل لانا نقول الاختصاص
هل بهذا الحكم انما ورد هناك بالنسبة الى الهمزة لا الى كل ادوات الاستفهام فلا معارضة
اذن وهو ظاهر انتهى قوله وانما وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا
الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد
لامن اللبس هذا جواب سوال
تقريره ان الاستواء فيه معنى المعية كالاختصام وقد ورد لا فيه في هذه
الاية وتقرير الجواب ان لا الواقعة بين المستويين في الاية زائدة لا نافية للفعل عن

يعنى صاحب التلخيص

فاذهب

المعوجه

عن الاثنين في حالتي الاجتماع والافتراق حتى لو كانت كذلك كما في المثال امتنع دخولها
بين المستويين وفي حاشية التفتازاني عند الكلام على قوله تعالى او كصيب من السماء
ولا في ولا الظلمات ولا الظل موكدة مذكرة للنفي مثلها في لم يجئ زيد ولا عمرو
بخلافها في ولا النور ولا الحرور ولا الاموات فانها زائدة محضة اذ لا يستقيم
ولا يستوي النور انتهى قوله والسادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون
في الشرح المراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات او المائتين او الالوف والمراد
بالنيف ما كان من مرتبة الاحاد وهو مشدد الياء ويخفف وهو واوي العين
من ناف ينوف اذا زاد وفي الصحاح والقاموس وكل ما زاد على العقد نيف حتى يبلغ
العقد الثاني وما ذكره المصنف من هذا الحكم انما يكون عند ارادة تعلق العامل
بالعقد والنيف دفعة واحدة او غير دفعة مع اسقاط قصد الترتيب والا فلا مانع
من ان يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين او ثم عشرين اذا قصد الترتيب بلا مهلة
او بها قوله بكت وما بكاء رجل الى آخره في الصحاح البكاء يمد ويقصر اذا مددت
اردت الصوت الذي يكون مع البكاء واذا قصرت اردت الدموع وخروجها انتهى قيل
ولم يجي من المصادر على فعل الا سرى وهدى وبكا والربع المسلوب الذاهب بالكلية
والبالي الذي تغيرت آثاره قوله الثامن عطف ما حقه التثنية او الجمع يعني ما الاصل
ان يثنى او يجمع وان كان العطف فيه ليس بشاذ قوله ان الرزية لا رزية مثلها الى
آخره الرزية بالهمز المصيبة ويجوز تخفيف الهمزة بقلبها ياء وادغام الياء الاولى فيها
والمراد باحد المحمدين والد الحجاج ابن يوسف وبالاخر اخو الحجاج روي انهما نعيا اليه
في يوم واحد فقال سبحان محمد ومحمد في يوم قوله اقمنا بها الى آخره ذكر
الشريف قاضي الجماعة بغرناطة ابو القسم محمد السبتي ان ابا نواس مر بالمدائن
فعدل الى ساباط قال بعض اصحابه فدخلنا ايوان كسرى فراينا آثارا في مكان حسن
يدل على اجتماع كان لقوم قبلنا فاقمنا خمسة ايام وسالنا ابا نواس صفة الحال فقال
ودار ندامى عطلوها وادلجوا بها اثر منهم جديد ودارس مساحب من جر الزقاق
على الثرى واضغاث ريحان جني ويابس ولم ادر من هم غير ما شهدت به
بشرقي ساباط الديار البسابس حبست بها صحبي فجمعت شملهم واني على امثال
تلك لحابس اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس تدار
علينا الراح في عسجدية حبتها بانواع التصاوير فارس قرارتها كسرى وفي جنبتها

في شرحه مقصوره چار رم

مهي تذريها بالبقيع الفوارس فللراس ما ذرت عليه جيوبها و للماء ما دارت
عليه القلانس وهذه الحكاية تصرح بانهم اقاموا خمسة ايام وعليه فينبغي ان
يكون الضمير من قوله يوم الترحل خامس يعود الى مجموع الاربعة المتقدمة يعني ان
يوم الترحل خامس لما ذكر من الايام الاربعة وجعل يوم الرحيل من ايام الاقامة
باعتبار وقوع الاقامة في معظمه **قوله** والجواب بما يتبع الشرح الصواب ان ايام الاقامة
سبعة لان الثامن وهو خامس اليوم الرابع يوم ترحل لا يوم اقامة انتهى واقول الخطا
عن هذا انه جعل يوم الترحيل من ايام الاقامة باعتبار وقوع الاقامة في معظمه **قوله**
ويشاركها في هذا الحكم المتصلة في الشرح هذا اعتراف منه بان الواو غير منفردة
بهذا الحكم فيعارض قوله اولا تنفرد عن سائر حروف العطف بما ذكر واقول
قوله اولا [illegible] على ما قال غيره من النحاة وقوله هنا
ا[illegible] اعتراض منه عليهم **قوله**
ويشاركها في هذا الحكم الاخير حتى في الشرح يرد على هذا ما ورد على الذي قبله و اقول
يجاب عنه بما اجبنا به عن الذي قبله **قوله** وزججن الحواجب والعيونا هذا عجز
بيت صدره اذا ما الغانيات برزن يوما ومعنى زججن دققن وطولن **قوله**
اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا فالفاء عطفت عاملا حذف وبقي معموله على عامل
آخر لكن لم يجمع بين المتعاطفين معنى واحد كما جمع بين الزجج والتكحيل التحسين
قوله والفي قولها كذبا ومينا هذا عجز بيت صدره وقددت الاديم لراهشيه
وهو من قصيد لعدي بن الابرش يذكر فيه غدر الزباء بجذيمة الابرش والبيت في
قصة قتل الزباء لجذيمة وسنذكرها والكذب والمين بمعنى واحد والتقديد
التقطيع والراهشان بالشين المعجمة عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه
وفي الفي لجذيمة وفي قددت وفي قولها للزباء **قوله** وزعم بعضهم ان الرواية كذبا
مبينا قال بهاء الدين السبكي هذا او فق لبقية القصيدة لان ابياتها كلها مكسورة
فيها ما قبل الياء بخلاف ما رواه الجمهور والظاهر انه وهم **قوله** والرابع عشر عطف
المقدم على متبوعه للضرورة كقوله الا يا نخلة الى اخره انشد المصنف عجز هذا
البيت في الباب السادس عند ذكر الامور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها
وحكى عن ابي الفتح ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف
عليه وانه اعترض بانه تخلص من ضرورة باخرى وهي العطف بعدم الفصل وفي الشرح

محشي ٥

محشي ٥

ان سيأتي في الباب الخامس ٥

في الشرح لا نسلم ان مثل هذا العطف ضرورة بدليل قول بعض العرب في النثر مررت برجل
سواء والعدم بدليل قول عمر ابن ابي ربيعة قلت اذا اقبلت وزهر تهادى وقول
جرير ما لم يكن واب له لينالا قال ابن مالك وهذا فعل مختار لا مضطر اذ يمكن
نصب اب واقول العطف الذي قال المصنف انه ضرورة هو العطف على الضمير المستتر في
الظرف من غير فصل كما في البيت الذي مطلعه الا يا نخلة وظاهر ان ما ذكر في الشرح من الدليل
على انه ليس بضرورة ليس كذلك وفي الشرح وكلام المصنف صريح في ان الواو تنفرد بهذا
الحكم عن سائر احرف العطف وفي شرح المفتاح للتفتازاني وتقديم المعطوف جائز بشرط
الضرورة وعدم التقدم على العامل وكون العاطف احد الخمسة اعني الواو والفاء
وثم واو ولا صرح به المحققون هذا كلامه انتهى ما في الشرح **قوله** وفيه بحث سياتي
يعني في آخر ابواب الكتاب في القاعدة الثانية منه وهو ان الذي عليه المحققون
ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا ولا يكون في النسق لان
العطف يمنع التجاور **قوله** كما الناس مجروم عليه وجارم تقدم الكلام عليه في او
قوله وقالوا نات فاخر الى اخره نات بنون وهمزة مفتوحتين اي بعدت والغلل
حرارة العطش والمراد به هنا مطلق الحرارة ويقع البيت في بعض النسخ بدون وقالوا
ولا بد منها للوزن **قوله** ونقول يحتمل ان الاصل فاخترن الصبر والبكاء في الشرح
ويحتمل وجها آخر وهو ان يكون البكاء مفعولا بفعل محذوف والتقدير واترك البكاء
ويدل عليه السياق فان الامر باختيار الصبر امر في المعنى بترك البكاء **قوله** وقال
الشاطبي في باب البسملة وصل واسكتن هذا بعض بيت من الشاطبية وهو وصلك
بين السورتين فصاحة وصل واسكتن كل جلاياه حصلا والفاء في فصاحة رمز
حمزة واشار بالمصراع الاول الى ان حمزة يصل بين السورتين ولا يفصل بينهما بالبسملة
والكاف من كل والجيم من جلاياه والحاء من حصلا رمز ابن عامر وورش وابي عمرو
قوله والثاني ان يكون بمعنى باء الجر كقولهم انت اعلم ومالك وبعت الشاء شاة ودرهما
قاله جماعة وهو ظاهر لخلوه من التقدير والتكلف قال الرضي ولا يجوز النصب في انت اعلم
ومالك لانك لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير الاصلي فيه انت
اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف
عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب
المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث ثلاثة عشر وقولنا

هذا عجز بيت صدره ونصه مولانا وقد ٥

فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اى فانت ومالك مقترنان والمعنى انا لا ادخل
بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه انتهى وفى
الشرح التعليق قلت واما بعت الشاء شاة ودرهما فيمكن ان تكون على حذف عامل فى
شاة وعامله درهما اى بعت شاة واخذت درهما وحذف الناصب فى الموضعين
لقيام الدليل عليه وفى الشرح واستطابها المصنف لكونها بمعنى الباء فى المثالين عرطام
واقول بل هو ظاهر خلوه عن التقدير والتكلف **قوله** قاله الجاربردى سوكها بمعجمة
فالف فراء ساكنة فراء مفتوحة فنون ساكنة فجيم فباء للنسبة الى خارنج
قوله والصواب ان الواو فيهن للمعية كما سيأتى يعنى فى الباب الرابع فى اخر اقسام العطف
قوله اذ لو كانت واو العطف لانسحب نفى ولا نسحب فى الشرح يمكن
منع هذه الملازمة فى الكل اما فى قوله وتفرق فلاحتمال ان يكون معطوفا على ما تعلق به
لنبين لكم اى نفعل ذلك لنبين لكم القدرة الباهرة ونقر فى الارحام ما نشاء واما
فى قوله وتذهب فلاحتمال ان يكون المعتبر فى العطف مجموع الجملة المشتملة على الشرط و
الجزاء لا على جملة الجزاء فقط واهمله البعض فبناء على جواز تخالف الجملتين المتعاطفتين
بالخبرية والانشائية على ما ذهب اليه جماعة انتهى **قوله** ومبدأ متعين للاستئناف فى الشرح
هذا حاصل كلام ابن الحاجب رحمه الله ويحتمل ان يكون يقصد فى الاصل منصوبا بان مضمرة
وان وصلتها عطف على ان وصلتها المتقدمة عليه اى عليه ان لا يجوز وعليه ان يقصد
اى يعدل ثم حذف ان ورفع الفعل كما فى قوله ومن اياته يريكم البرق وقولهم تسمع بالمعيدى
وقد سبق فى فصل لو ان ابن مالك حكى الخلاف فى كون ذلك مقيسا وفى الصحاح قال الاخفش
وينبغى ان يقصد فلما حذفه واوقع يقصد موقع ينبغى رفعه لوقوعه موقع المرفوع وقال
الفراء رفعه للمخالفة لان معناه مخالف لما قبله فخولف بينهما فى الاعراب انتهى كلامه **قوله**
لانه لو نصب كان المعنى ليجتمع تركك لعقوبتى وتركك لما نهيتك عنه وهذا باطل لان طلب ترك
العقوبة انما هو فى الحال فاذا تقيد ترك المنهى عنه بالحال لم يحصل غرض المؤدب فى الشرح
وقد يقال يجب ان الطلب واقع فى الحال لانه انشاء لكن المطلوب مستقبل قطعا لانه لو
كان موجودا فى الحال لزم الامر بتحصيل الحاصل وهو محال واذا كان مستقبلا جاز النصب
والمعنى ليجتمع فى المستقبل كفك عن العقوبة وكفى عن العود الى المنهى عنه واقول المطلوب
ههنا ابد تحصيله فى الحال اما على القول بان الامر يقتضى الفور فظاهر واما على القول
بانه لا يقتضيه فلان هذا الكلام لا يقوله الا من هو موثوق ارادة معاقبته وذلك انما يراد بالترك

لما ذكرها من

او انجوم لشرب وعموم ما ذكرنا فتوا الاخرون وللزوم عطف الخبر على الامر يعنى مخ والعوا الله ويعلمكم الله مخ

الترك فى الحال لا فى الاستقبال **قوله** بايدى رجال الى آخره يشيمون بفتح اوله مضارع
شمت السيف بكسر المعجمة اغمدته ويقال شمته ايضا بمعنى سللته فهو من الاضداد **قوله**
ولو قدرت للعطف لانقلب المدح ذما لان الواو اذا كانت للعطف كان المعنى انهم لم يغمدوا
سيوفهم وان القتلى بها لم تكثر وهذا ذم لهم بالتقصير فى الاقدام على القتل واذا كانت
للحال كان المعنى انهم لم يغمدوا سيوفهم حال عدم كثرة القتلى ومفهومه انهم اغمدوها
حال كثرتهم وهذا مدح بالشجاعة وحصول المراد من نكاية الاعداء فى الشرح ولقايل
ان يمنع الفساد بناء على انه لم يخبر بعدم كثرة القتلى بها مطلقا بل قيد ذلك بقوله حين
سلت ولا شك انها فى حاله اخراجها من الاغماد لا يقع القتل بها وانما يقتل بها بعد ذلك
فيحمل الكلام على مقارنة السلّ اى لم تكثر القتلى بها بقرب سلها يشير بذلك الى نبالة اصحابها
وعدم تهورهم وانهم لا يقدمون على القتل باثر سل سيوفهم لان الغرض قتل
الاكفاء ومن يفتخر بقتله فان قلت لم يشيموا سيوفهم صفة رجال فيلزم ان يكون
فى الجملة المعطوفة عليها رابط يربطها بالموصوف ولا رابط قلت الرابط موجود بطريق
التقدير او النيابة بان يقول التقدير ولم تكثر القتلى منهم او بان يجعل الالف واللام نائبة
عن ضمير مضاف اليه فى الاصل ولم تكثر قتلاهم انتهى واقول لا يخفى ما فى بناء منعه الفساد
من البعد والتكلف **قوله** وليس النصب بها خلافا للجرجانى بل بما قبل الواو من فعل او
شبهه بواسطة الواو لانه لو كان هو الناصب لها لاتصل بها الضمير فى نحو سرت واياك وذهب
الزجاج الى ان النصب بفعل مضمر بعد الواو تقديره يلابس وضعف بان فيه احالة باب
المفعول معه اذ المنصوب بيلابس مفعول به وقال الكوفيون انه بالخلاف وضعف
بان الخلاف معنى والمعانى المجردة لم يثبت النصب بها وقال الاخفش انتصابه انتصاب الظرف
لان الاصل سرت مع النيل فلما جئ بالواو فى موضع مع انتصب الاسم انتصابها **قوله**
ولم يات فى التنزيل بيقين بل اتت فيه باحتمال **قوله** وموجب التقدير فى الوجهين ان اجمع
لا يتعلق بالذوات بل بالمعانى فى الشرح قال ابن سيدة فى المحكم ان اجمع يستعمل فى الذوات
وفى المعانى وحينئذ فيمكن ان يكون شركاءكم معطوفا على امركم من غير تقدير وقد يقال
قصاراه ان يكون اجمع مشتركا فاذا جعلت الواو فى الاية لعطف مفرد على مفرد لزم
استعمال المشترك فى معنييه معا انتهى واقول جاز ان لا يكون مشتركا بل يكون للقدر
المشترك بين الذوات والمعانى **قوله** والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على
اسم صريح او ما قاله الشارح جزمه بانها للعطف مع قوله بعد ذلك والحق ان

وهو ان تكون الواو للحال والفعل بعدها خبر مبتدأ محذوف اى

ان ذلك اسوى الماء والخشبة
لم يرد به ان الخشبة لا دخل لها بل ان الماء دخل الخشبة وطلعها

كذا فى الاصول معه الخ

ودهب الكوفيون الى انه بالواو ودد مخ

تعنى مخ

اجمع مخ

هذه واو العطف فهنا فرقان قوله والحق ان هذه واو العطف يشعر بان الواو
المتكلم فيها ليست كذلك وقد جزم اولا بانها للعطف نعم لو قال اولا بانها واو الصرف
لا العطف ثم قال والحق انها واو العطف لتأتى الكلام انتهى واقول العطف الاول
بالمعنى اللغوى والثانى بالمعنى الاصطلاحى فلا تنافى ولو سلم ان الاول بالمعنى
بالمعنى الاصطلاحى فانما ذكر لينبه من اول الامر على ما هو الحق قوله ولبس عباءة
الى آخره تقدم الكلام عليه فى فصل لو قوله لا تنه عن خلق وتاتى مثله صدر
بيت عجزه عار عليك اذا فعلت عظيم وبعده ابدأ بنفسك فانهها عن غيها
فاذا انتهت عنه فانت حكيم فهناك يسمع ما تقول ويقتدى بالقول منك وينفع
التعليم قوله والحق ان هذه واو العطف كما سيأتى بعينه الباب الرابع فى اقسام العطف
عند الكلام على العطف على المعنى وفى الجنى الدانى الا ان الاولى عاطفة
لمصدر مقدر على مصدر صريح وفى الثانى عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم واضمار
ان بعدها فى الاول جائز وفى الثانى واجب وفى شرح الرضى لما قصدوا فى واو الصرف معنى
الجمعية نصبوا المضارع ليكون الصرف عن سنن الكلام مشيرا من اول الامر الى
انها ليست للعطف فهى اذن اما واو الحال والاكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها
فى تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قم وقيامى ثابت اى فى حال
ثبوت قيامى واما بمعنى مع اى قم مع قيامى كما قصدوا فى المفعول معه مصاحبة الاسم
للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من
الفعل قبله كما قال النحاة اى ليكن قيام منك وقيام منى لم تكن فيه نصوصية على معنى
الجمع انتهى قوله وليل كموج البحر ارخى سدوله صدر بيت لامرئ القيس عجزه
على بانواع الهموم ليبتلى والسدول جمع سدل وهو الستر وعلى متعلق بارخى والباء
فى بانواع للمصاحبة ويبتلى يختبر قوله وقاتم الاعماق خاوى تقدم فى النون المفردة
قوله واجب بجواز تقدير العطف على شىء فى نفس المتكلم واجيب ايضا بجواز اسقاط الواو كى
ابيات امرئ او ابل تلك القصايد قوله ووالله لولا تمره ما حببته صدر بيت عجزه
ولا كان ادنى من عبيد ومشرق قوله على القول الاول هو القول بزيادة الواو فى الابيات
السابقة قوله فما بال من اسعى الى آخره جبر العظم اصلاحه من الكسر وحفاظا مفعول
لاجله مصدر حافظ بمعنى راقب وفى الشرح ويمكن فى البيت جعل الواو عاطفة لا
زائدة والمعطوف محذوف اى يهمل امرى ويبغى كسرى قوله ولقد مقتك فى المجالس كلها

كلها الى آخره رمقتك نظرت اليك وتبغينى يقصدنى قوله واذ ما مثلهم بشر صدر
آخر بيت وهو فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر
قوله قيل وانما فتحت لهم قبل مجيئهم اكراما لهم عن ان يقفوا حتى تفتح لهم فى الشرح
ورد فى الحديث ان النبى صلى الله عليه وسلم من يقرع باب الجنة فيفتح له وقضية
ذلك انها لا تفتح لاحد قبله فلو كان المراد بالفتح قبل المجئ الاكرام لكان عدم احق
الخلق به وقد يقال ان المراد بالابواب التى تفتح قبل مجيئهم هى ابواب منازلهم من
الجنان والتى لا تفتح لاحد قبل النبى صلى الله عليه وسلم هو ما كان من المحيط الذى
يفضى منه الى المنازل فيندفع السؤال قوله والظاهر ان العطف فى هذا الوصف
بخصوصيته انما كان من جهة ان الامر والنهى من حيث هما امر ونهى متقابلان بخلاف
بقية الصفات فى الشرح ليس التقابل شرط صحة العطف او حسنه حتى يكون دخوله
بين هذين الوصفين المتقابلين دون بقية الاوصاف موجها ويكفى فى العطف
التغاير ويبقى السؤال عن اختصاص هذين بتوسط العاطف بينهما واقول لا يريد
المصنف ان التقابل شرط صحة العطف ولا شرط حسنه وانما يريد ان هذين الوصفين
لما امتازا بالتقابل عن بقية الاوصاف المذكورة امتازا بالعطف لاظهار الامتياز
على بقية الاوصاف قوله فاشير الى الاعتداد بكل من الوصفين وانه لا يكفى فيه ما
يحصل فى ضمن الآخر فى الشرح يمكن ان يقال لا نسلم ان العاطف هو المقتضى للاعتداد
بكل منهما بل لو ذكرا من غير عطف لكان الاعتداد بكل حاصلا والذى قاله ابن المنير
ان الله تعالى لما اراد تفخيم شان الامر بالمعروف عدد اوصافه وان كان احد
الوصفين يتضمن الاخر تفخيما له وتنويها بقدره فدخلت الواو فى الوصف الثانى
للتغاير بين الوصفين فى اللفظ انتهى وفى تفسير البيضاوى فى قوله تعالى والناهون
عن المنكر والعاطف هنا للدلالة على انه مع ما عطف عليه فى حكم خصلة واحدة كانه
قال الجامعون بين الوصفين وفى قوله والحافظون لحدود الله للتنبيه على ان
ما قبله مفصل الفضائل وهذا مجملها قوله والصواب ان هذه الواو وقعت بين
صفتين حكى ابن المنير فى الانتصاف عن شيخه ابى عمرو ابن الحاجب ان القاضى الفاضل
كان يعتقد ان الواو فى هذه الآية واو الثمانية وكان يتبجح باستخراجها زائدة على
المواضع الثلاثة المشهورة آية براءة وآية الكهف وآية تنزيل قال ابن الحاجب ولم

بزل الفاضل يستحسن ذلك من نفسه الى ان ذكره يوما بحضرة الى الجود البخري
المفرى فبين له انه واهيه وعزها من ذلك القبيل واحال البيان على المعنى الذى
ذكره الزمخشرى من دعاء الضرورة الى الاتيان بها هنا لامتناع اجتماع الصفتين
في موصوف واحد و واو الثمانية ان ثبتت فانها نرد بحيث لا حاجة اليها الا الاشعار
بتمام العدد الذى هو السبعة فانصفه القاضى الفاضل واستحسن ذلك منه قوله
وسد الواو اثبتها الزمخشرى ومن قلده فى الحى الدانى وهو معترض من جهة ادخل
الواو على الصفة لم تقل به احد من النحويين انتهى وفى شرح التسهيل لا بن مالك ما ذهب
اليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهبه فى هذه
المسئلة مذهب لا يعرف من البصريين معول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه والصالة
معللة بما لا يناسب وذلك ان الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مسلتزم
لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح ان يقال للعاطف مؤكد وايضا لو صلحت
الواو لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان اولى المواضع بها موضعا لا يصلح للحال نحو
ان رجلا رايه سديد لسديد فرايه سديد جملة نعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو
لعدم صلاحيتها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم فانها جملة تصلح فى موضعها الحال
لانها بعد نفى وقال نجم الدين سعد على الوجه الاول ان جار الله العلامة اعرف
باللغة مع انه لا يلزم من عدم العرفان بالمعول عليه عدمه وعلى الثانى ان تغاير الشيئ
لا ينافى تلاصقهما والجملة التى هى صفة لها التصاق بالموصوف والواو اكدت
الالتصاق باعتبار انها فى اصلها للجمع المناسب للالصاق لا انها الآن عاطفة وعلى
الثالث ان المراد الالتصاق لبين الالتصاق اللفظى كما فهمه ابن مالك بل المعنوى وبالواو من ه
يأكد الثانى دون الاول قوله اذ لا يجوز التفريغ فى الصفات سيذكر المصنف معنى ما ذكره
هنا فى آخر الباب الثانى باشبع مما ذكره هنا وقد ذكرنا نحن شيئا من ذلك عند الكلام على
ان بكسر الهمزة قوله شربت بها الى آخره فى الصحاح وبنات نعش الكبرى سبعة كواكب
اربعة منها نعش وثلاثة منها بنات وكذلك بنات نعش الصغرى وقد جاء فى الشعر
بنو نعش وانشد ابو عبيدة تمززتها والديك يدعو صباحه اذا ما بنو نعش دنوا
فتصوبوا واتفق سيبويه والفراء على ترك صرف نعش للمعرفة والتانيث وفى الشرح
الظاهر ان المراد ترك الصرف جوازا لا وجوبا لانه ثلاثى ساكن الوسط كهند فيجوز

فيجوز فيه الامران انتهى والتصوب النزول قوله والذى سوغ ذلك ان ما فيه من
تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير الاشارة بذلك الى بنو وكذلك الضمير المجرور فى
عابد الله وما اسمان وشبهه بتشديد الموحدة خبرها وان وخبرها
خبر الذى سوغ وفى بعض النسخ والذى سوغ ذلك ما فيه بدون ان وعلى هذه النسخة
فما فيه خبر الذى سوغ وجملة شبهه بجمع التكسير فى محل نصب على الحال ولا يصح ان يكون
هذه الجملة خبرا عن ما فيه والمجموع خبرا عن الذى سوغ لانه لا رابط لهذا المجموع بالمبتدا
اعنى الذى سوغ قوله يلومونني فى اشتراء النخيل الى آخره الوم اسم تفضيل للمفعول
اى وكلهم اكثر ملومية ويروى فى اشترائى النخيل بياء ساكنة بعد اشتراء هى فاعل
المصدر ويروى بدل قومى اهلى قوله اكلت شبك الى آخره الكلا بغير مد العشب
والوبيل الذى يستوخم ولا يوافق المزاج قوله فهذه احد عشر وجها كانه جعل على امما
ادما واعنى وجها واحدا لانهما فى المعنى لذلك ولطاد لك لا يقال اثنى عشر وجها قوله
واقول اذا كان سبب دخولها بيان ان الفاعل الاتى جمع كان لحاقها هنا اولى لان الجمعية
حقيقية الشرح ان اباحيان منع واسند الى عدم سماع هذا التركيب ولا يقدح فى كلامه
هذا القياس لقيام الفارق وذلك ان الجمع يراعى لفظه ولذلك يؤتى معه بعلامة الجمعية
فى الفعل واما من فانها للجميع باعتبار معناها واعتبار المعنى فيها قليل وما استند
اليه من تجويز الزمخشرى لما منعه ابو حيان لا ينهض ردا عليه والمصنف معترف بضعف
هذه اللغة فلا ينبغى حمل التنزيل عليها قوله وقد اسلماه مبعد وحميم هذا عجز
بيت صدره تولى قتال المارقين بنفسه اراد بالمارقين الخوارج من مرق السهم من
الرمية خرج منها وفى الشرح والمبعد اسم مفعول من ابعد عن نسبه هذا المسلم انتهى
وفى النسخ تصحيحه بكسر العين على انه اسم فاعل والحميم القريب الذى يهتم بامره
قوله لانك لا تعطف المبين على المخصص كل من لفظى المبين والمخصص اسم فاعل فان الاخ
على تقدير انه نفس زيد مبين له والوجه لكونه بعض زيد مخصص له قوله من حوثما سلكوا
ادنو فانظور هذا عجز بيت صدره واننى حيث ما يثنى الهوى بصرى وحوث بفتح
الحاء المهملة وسكون الواو لغة فى حيث وقد روى البيت بها فى الجر ايضا ومن متعلق
بادنو قوله سقيت الغيث ايتها الخيام هذا عجز بيت صدره متى كان الخيام
بذى طلوح وفى الصحاح الخيمة بيت تبنيه العرب من عيدان الشجر وفى القاموس وايضا

مع اسمه ٩

لا يرد ما قاله ٩

المسند اليه ٩

ادلاله ٩

كل سنة مستديرا او ثلاثة اعواد او اربعة يلقى عليها الثمام ويستظل بها فى الحر وا قوله
واجاز بعضهم استعماله فى النداء الحقيقى قال الرضى قيل ولم يستعمل فى النداء المحض فى
قليل انتهى قوله وابى انت الحاكزه الا شنب من الشنب فى الصحاح وهو حدة فى الاسنان
ويقال برد وعذوبة وذت بالدال المعجمة فرق والزرنب بفتح الزاى وسكون الراء
وفتح النون ضرب من النبات قوله واها السلمى ثم واها واهله الصحاح اذا تعجبت من طيب
الشئ قلت واها له ما اطيبه قال ابو النجم واها لريا ثم واها واها يا ليت عينيها لنا
وفاها بثمن نرضى به اباها قوله ووى كقوله وى كان من يكن الى آخره يعنى وقد يقال
ووا التى هى اسم لا عجب فى وذكر صاحب رصف المبانى انها حرف تنبيه معناها التنبيه على
الزجر كما ان ها معناها التنبيه على الحض وقال الصحاح فى ويكانّ الله اذ تكون حرف
تنبيه والبيت مدرج من بحر الخفيف آخر صدره الحاء من يحبب والنشب بالمعجمة المال قوله
ولقد شفى نفسى الى آخره القيل بكسر القاف القول وعنتر منادى مرخم عنترة واقدم بكسر
الميم فعل امر قوله والمعنى اعجب لان الله اعجب بلفظ المضارع وفى الكشاف
عند قوله تعالى ويكانه وى مفصولة عن كان وهى كلمة تنبيه على الخطاء ومعناه ان القوم
قد تنبهوا على خطائهم فى تمنيهم ثم قالوا كانه لا يفلح الكافرون اى ما اشبه الحال بان الكافرين
لا ينالون الفلاح وهو مذهب الخليل وسيبويه وعند الكوفيين انّ ويك بمعنى ويلك وان المعنى
الم تعلم انه لا يفلح الكافرون ويجوز ان تكون الكاف كاف الخطاب مضمومة الى وى كقوله ويك
عنتر اقدم وانه بمعنى لانه واللام لبيان المقول لاجله هذا القول
قوله كالنبى حين امشى الى آخره تكلّمنى بالمثناة الفوقية وفى الصحاح تيمه الحب اى عبّده وذلّله
فهو متيّم حرف الالف قوله توصل اليه باللام كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالالف
يعنى ان الالف التى هى همزة كما جعلت وصلة للابتداء باللام الساكنة المعرّفة جعلت اللام وصلة
للتلفظ بالالف التى هى مدة لتقارضهما لاتفاق الالف فى الاسم والمخرج
قوله لان كلا من اللام والالف قد مضى ذكره فيه تسامح لان الذى مضى ذكره الالف الهمزة لا
الالف الهوائى الذى هو مراده هنا قوله اقبلت من عند زياد الى آخره الخرف بفتح الخاء المعجمة
وكسر الراء من يخرف فهو خرف وهو فساد العقل من الكبر يقال خرف الرجل بالكسر فهو
خرف ويكتبان بضم اوله وفتح الكاف وتشديد المثناة الفوقية المكسورة قوله واجاب بانه
لعله تلقاه من افواه العامة فى الشرح نسبة العربى الفصيح الى انه اعتمد فى النطق بهذا اللفظ
على العامة امر بعيد لا يلتفت اليه واقول ليس ببعيد لان هذا اللفظ صار مشهورا على الالسنة

السنة كذلك وما العربى لم يقل هذا الشعر الا وهو الحاضرة ومخالط للعامة قوله
لان الخط ليس يتعلق بالفصاحة فى الشرح هذا ساقط لان ما صدر عنه لفظ لا خط ولعل
مراد ابى النجم يكتبان لاما والفا وليس مراده لام الف الذى هو حرف مركب بقصديه لا
يكون فيه حرف السوين وحرف العطف ووصل همزة القطع كل ذلك لاجل الضرورة ووقف
على المنصوب بدون الف ومراده انه تارة يمشى مستقيما فيخط رجلاه خطا شبيها بالالف
وتارة يمشى معوجا فيخط رجلاه خطا شبيها باللام واقول لا يخفى ما فى هذا من البعد
والتكلف قوله وقد مضى ان التحقيق ان لا بعد هذا ان مضى ذلك فى او والواو والمفردة
قوله القينا عيناك عند القفا هذا صدر بيت عجزه اولى فاولى لك ذا واقية اولى افعل
من الولى وهو القرب والثانى تاكيد للاول وهو دعاء معترض بين الحال وهو ذا وبين
صاحبها وهو الكاف من عيناك وواقية فاعلة بمعنى المصدر والمعنى انه لكثرة التفاته الى
ورائه عند الهروب وجدت عيناه عند قفاه وتقال المتهيب الشئ وجدت نفسه ولا قبه
براه ركبه قوله ورمى وما ادراه الى آخره صابنى لغة فى اصابنى يعنى انه نظر الله
فاصاب فؤاده بسهم مخالف لعادة السهام فانه معذب وتلك مزيحة باهلاك المصاب
بها بسرعة قوله فبينا نسوس الناس تقدم الكلام عليه فى ما قوله بينا تعانقه الى
آخره تعانقه بفتح المثناة الفوقية فى اوله وفى آخره هاء للضمير والكماة بضم الكاف جمع
كمى بفتحها وكسر الميم وهو الشجاع المتكمى فى سلاحه والروغ بالغين المعجمة مصدر راغ
الى كذا مال اليه سرا والسلفع بالسين المهملة والفاء من الرجال الجسور ومن النساء
الجرية ومن النوق الشديدة قوله يا يزيد الى آخره هذا مثال للمنادى المستغاث
والآمل الراجى اسم فاعل من امل يامل بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع قوله
يا عجبا لهذه هذا مثال للتعجب منه والفليقة على فعيلة بالفاء فى اوله والقاف فى
آخره الداهية قوله حملت امرا عظيما الى آخره هذا مثال للمندوب واضطلعت به قويت عليه
وعمر هو امير المؤمنين ابن عبد العزيز الاموى قوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا هذا
عجز بيت للاعشى صدره وذا النصب المنصوب لا تنسكنه اى لا تنسكن له اى لا تذبح
نسيكة تتقرب بها اليه قوله ما طلل كالاتحمى انحن هذا عجز بيت صدره ماهاج اسجانا
وشجوا قد شجى والاسجان جمع شجن بفتحتين وهو الحزن والشجو اصل الحزن يقال شجاه
يشجوه شجوا اذا احزنه والطلل ما شخص من آثار الديار والاتحمى بهمزة مفتوحة فمثناة
فوقية ساكنة فحاء مهملة مفتوحة فميم فياء نسبة ضرب من البرود وانحن بفتح الهمزة وسكون

النون وفي آخره جيم فعل ماض بمعنى خلق وبلي **قوله** اعوذ بالله من العقربات مدرابت
من مسطور الشرح المكشوف وبعده الشايلات عقد الاذناب وانما وصف العقرب بالجمع
وهي مفردة لان المراد بها الاستغراق كما في قولهم الدينا الحمر والدرهم البيض حكى ذلك
واجازه جماعة منهم ابن مالك **قوله** ومن الف انا عند البصريين انما قيد بالبصريين لان الكوفيين
عندهم الضمير مجموع الهمزة والنون والالف **قوله** ولا الف التصغير نحو ديا واللذيا لما قررنا
يعني حرف الهاء ان التحقيق اذ لا بعد هاء التانيث نحو رحمة من الكلمات لانها جزء كلمة لا كلمة
قوله يا حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة وقد ينادى بها القريب توكيدا قاله الكشاف ويا حرف
وضعه اصله لنداء البعيد واما نداء القريب فله اي والهمزة ثم استعملت في مناداة
من سها وغفل وان قرب تنزيلا له منزلة من بعد فاذا نودي به القريب المفاطن
فذلك للتاكيد المؤذن بان الخطاب الذي يتلوه معني به جدا فان قلت فما بال الداعي
يقول في جوائره يا رب ويا الله وهو اقرب اليه من حبل الوريد قلت هو استقصار منه
لنفسه واستبعاد لها من ما يقربه الى رضوان الله من فرط التهالك استجابة دعوته والاذن
لندائه وفي الانتصاف وهو اقناعي فان الداعي يقول في دعائه يا قريبا غير بعيد يا من هو
اقرب الينا من حبل الوريد فاين هذا الكلام من الانتصاب في مقام البعد **قوله** وقيل
مشتركة بين القريب والبعيد كذا قال ابن الحاجب وعبارته يا ينادى بها القريب والبعيد
قال الرضي وما ذكره اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما
خلاف الاصل **قوله** الا يا اسقياني قبل غارة سنجال هذا صدر بيت من بحر الطويل
للشماخ بمعجمتين وتشديد الميم وعجزه وقبل صروف عاديات وآجال وسنجال بمهملة مكسورة
فنون ساكنة فجيم اسم موضع والصروف جمع صرف كفلس وهي حوادث الدهر **قوله** يا لعنة
الله الى آخره يروى والصالحين بالواو اما على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
والاصل ولعنة الصالحين واما على العطف على المحل المجرور قبله فانه مرفوع محلا على انه
فاعل المصدر وسمعان بالسين المهملة اسم رجل ومن جار بفتح **قوله** هي للنداء لكثرة
وقوع النداء قبلها نحو يا ادم اسكن يا نوح اهبط يا مالك ليقض علينا ربك يقع في بعض النسخ بدل
قبلها بعدها وهو سهو من الناسخ والآيتين الاولين مثال لوقوع الامر بعد النداء والاية الثالثة
مثال لوقوع الدعاء بعده **قوله** والاصح للتنبيه اي وان لم يليها دعاء او امر هي للتنبيه
كالتي وليها ليت نحو يا ليتني والتي وليها حبذا نحو يا حبذا جبل الريان من جبل والتي وليها
رب نحو يا رب سار بات ما توسدا **قوله**

الباب الثاني من الكتاب

وان كان الجمهور على منعه

حرف الياء يا

على

اقول ان هذا الكلام من الداعي غير مناف لانتصابه في مقام البعد لكن تبعيده لان المراد استقصار نفسه واستبعادها من ما يقربه الى رضوان الله تعالى فكانه نزل نفسه منزلة البعيد لكونه نائيا عن ساحته او بالنسبة الى الاله الذي ينادى به يعني انه يلزم من علو الشان الى حيث ان المخاطب لا ينبغي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل عنه بعيد

الكتاب في تفسير الجملة يجوز ان يكون من الكتاب خبر الباب الثاني وفي تفسير الجملة خبرا
بعد خبر او خبر مبتدا محذوف ويجوز ان يكون الباب الثاني خبر مبتدا محذوف
ومن الكتاب حال من الخبر او من المستتر في الثاني وفي تفسير الجملة خبر مبتدا محذوف
ويجوز ان يكون الباب الثاني مبتدا ومن الكتاب حالا من الضمير المستتر في الثاني
وفي تفسير الجملة خبر المبتدا وفي الشرح الباب مبتدا والثاني صفة له وفي تفسير الجملة
خبره ومن الكتاب اما حال من الضمير المستكن في الخبر ولا يضر هنا تقديمها الحال على
عاملها المعنوي لانه ظرف وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم في الظروف
واما حال من المبتدا على حد ما اجازه سيبويه في قوله لمية موحشا طلل واما صفة
للمبتدا او كدة بان يقدر متعلقه معرفة اي الباب الكائن من الكتاب على القول بجواز
حذف الموصول مع صلته فان قلت لم لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن في الثاني
اذ هو اسم فاعل بمعنى قلت لانه هنا ليس بمعنى التصيير فلا يكون مستقلا فلا يتحمل ضميرا
وانما يكون كذلك لو كان مرادا به التصيير واقول لا نسلم انه لا يكون مشتقا الا اذا
كان بمعنى التصيير ولكنهم يصاغ من اثنين فما فوقه الى عشرة وزن فاعل مجردا
من التاء في التذكير ومتصلا به في التانيث ويستعمل مفردا نحو ثان وثانية الى عاشر
وعاشرة ومركبا معها اشتق منه كثاني اثنين مع ما يليه ما اشتق منه كثالث اثنين وهذا
الاخير هو الذي بمعنى التصيير **قوله** الكلام هو القول المفيد بالقصد في الشرح آثر
القول على اللفظ لانه يطلق على المهمل والقول لا يطلق عليه فكان جنسا للكلام قريبا
بالنسبة الى اللفظ وقد يعارض بان القول يطلق على الراي والاعتقاد اطلاقا متعارفا حتى
صار كالحقيقة العرفية ومثل هذا لم يعرض في اللفظ واقول القول وان اطلق على غير
اللفظ بطريق الاشتراك لكن هنا ما يدل على ان المراد به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة
في الحد انما يكون نقصا فيه اذا لم يقم قرينة تعين المقصود واما اذا قامت قرينة تعينه
فانه لا يكون نقصا خلافا ووضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب فانه نقص في الحد على كل
حال فما ذكره الشارح في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة وفي الشرح واحترز بقيد
القصد من حديث النائم ونحوه فانه عار من القصد قال ابن الضائع وهذا غير محتاج
اليه لان الصادر من النائم قد خرج بقيد الافادة لان مثل هذا لا يفيد بوجه فلو قال
النائم زيد قادم مثلا ووافق ذلك قدومه فالفائدة لم تحصل من اخباره وانما حصلت
من مشاهدة القدوم اسى واقول هذا مبني على ان معنى مفيد يحصل فائدة للسامع

من شئ

فان قيل ذكر المصنف ادخل في قوله حتى

اسي

ولم يفسره المصنف بذلك وانما فسره بما دل على معنى يحسن السكوت عليه ولا شك ان قول القائل مثلا زيد قائم يدل على معنى يحسن السكوت عليه فلابد من اخراجه بقيد القصد قوله وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما الاول مثال لما كان بمنزلة الفعل والفاعل بناء على ان المرفوع فيه نائب عن الفاعل لا فاعل كما هو مذهب الزمخشري والجرجاني والثالث يحتمل ان يكونا لما كان بمنزلة الفعل والفاعل وان يكونا لما كان بمنزلة المبتدا والخبر اما كونه نحو اقائم الزيدان بمنزلة الفعل والفاعل فلعدم الفعل واما كونه بمنزلة المبتداء والخبر فلعدم الخبر لان المرفوع بالوصف ليس بخبر عند الاكثر واما نحو كان زيد قائما بمنزلة الفعل والفاعل فلان المرفوع بكان ليس فاعلا وانما هو بمنزلة الفاعل واما كونه بمنزلة المبتدا والخبر فلان مرفوع كان ومنصوبها مبتداء وخبر في الاصل واما الرابع وهو ظننت زيدا قائما فكان بمنزلة المبتداء والخبر باعتبار مفعوليه لانهما في الاصل مبتداء وخبر وفي الشرح واما الثالث وهو كان زيد قائما فيحتمل ان يكون بمنزلة الفعل والفاعل من حيث ان مرفوع كان شبيه بالفاعل لا فاعل اصطلاحا واما الرابع وهو ظننته قائما فان يراد فيما ينزل منزلة احدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح فليس مما نزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتداء والخبر باعتبار المفعول الاول والثاني فانهما مبتداء وخبر وبعد دخول الناسخ يكونان بمنزلة المبتداء والخبر وفيه لو كان كذلك للزم كونهما جملة اسمية وهو باطل وانما هما بعد دخول الناسخ مفردان يتسلط على العامل كل واحد منهما وليسا جملة انتهى واقول ان اراد بلزوم كونهما جملة اسمية بعد دخول الناسخ فالملازمة ممنوعة وان اراد قبل دخوله فالملازمة مسلمة وبطلان اللازم ممنوع قوله وبهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس قال الرضي والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها اولا كالجملة التي هي خبر المبتداء فيخرج المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وفي الشرح ظاهر كلام الاندلسي في شرح المفصل انهما مترادفين اي الجمع فانه قال في باب المبتداء والخبر الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان وظاهر كلام ابن الحاجب الترادف فانه عرف الجملة بتعريف الكلام في مختصره في الاصول

فان قلت لعله يسعى الى انه نزل منزلة المبتدا والخبر صح

وفي شرح الالفية لبدر الدين بن مالك في باب ظن ومن الافعال افعال واقعة مجازا في على مضمون الجملة فتدخل على المبتدا والخبر بعد اخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين له اسمى صح

الاصول فانه قال والجملة ما وضع لافادة نسبة وهذا لا يعدوهما فانه اصطلاح عمل به هؤلاء وتواطؤا عليه وما قاله المصنف اصطلاح لقوم آخرين فليس توهيما او لكن بناء ذلك على اعتبار اصطلاحه باولى من توهمه هو بناء على اعتبار ذلك المصطلح ولا مشاحة في الاصطلاح قوله وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة في الشرح ليس ذلك بظاهر فانه لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاما لانها اعم منه على ما بانه واقول بل هو ظاهر لان قوله ويسمى جملة ظاهر في ان لفظ الجملة موضوع للمعنى الذي وضع له لفظ الكلام فكان لفظ الجملة مرادفا للفظ الكلام لان المترادفين هما اللفظان الموضوعان لمعنى واحد قوله اما قول ابن مالك فلانه كان من حقه ان يعدها ثماني جمل في الشرح بل كان من حقه ان يعدها على مساق راى المصنف تسعا والتاسعة هي قوله يكسبون فان قلت لم يعدها لانها خبر كان فهي من تمام الثامنة قلت فيلزم ان لا يعد آمنوا جملة لانها خبر ان واقول بل كان من حقه ان يعدها على هذا المساق عشرة والعاشرة هي اسم ان وخبرها وفي الشرح وليس في كلام الزمخشري ولا ابن مالك ما يدل على عد قوله وهم لا يشعرون من جمل الاعتراض اما الزمخشري فانه قال في الكشاف المعطوف عليه قوله فاخذناهم بغتة وقوله وان اهل القرى الى قوله يكسبون وقع اعتراضا بين المعطوف والمعطوف عليه واما ابن مالك فقال في باب الحال في شرح التسهيل قال الزمخشري في الكشاف اي ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون اعتراض بين المعطوف عليه وهو فاخذناهم وفامن اهل القرى وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل انتهى قوله وهيهات العقيق قال الرضي اعلم ان بعضهم يدعي ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها مبتداء لا خبر لها كما في اقائم الزيدان وليس بشيء لان معنى قائم معنى الاسم وان شابه الفعل فيصح ان يكون مبتداء بخلاف اسم الفعل فانه ليس معنى الاسم الفعل فيه ولا اعتبار باللفظ فان تسمع في قولك تسمع بالمعيدي مبتداء وان كان لفظه فعلا وما ذكر بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية قوله وعلى انه حذف وحده وانتقل الضمير الى الظرف بعد ان عمل فيه في الشرح فيه نظر لان عمل الظرف في الضمير انما هو عند انتقاله اليه لا قبل ذلك وقد يقال المعنى بعد ان استعمله

الظرف صح

فيه انتهى واقول هذا مبنى على ان الضمير فى عمل عايد على الظرف وهو ممنوع ولم لا يكون
عايدا على الفعل المقدر من الاستقرار ولو سلم فالمراد بالبعدية هنا البعدية بحسب
الرتبة وهى لا تنافى المعية بحسب الزمان **قوله** ما يجب على المسؤل عنه اذ يفصل فيه
لاختلاف التقدير او لاختلاف النحويين يعنى باختلاف التقدير اختلافه من غير اختلاف
النحويين حتى يصح عطفه عليه باو **قوله** وهذا مبنى على الخلاف السابق فى عامل اذا فى الشرح
الذى يظهر لى ان صدر الكلام فى هذا المثال فعل سوا جعل عامل اذا شرطها او ما فى
جوابها من فعل او شبهه اما الاول فظاهر واما الثانى فلان المانع من جعل الفعل الواقع
فى جملة الجواب قايم وهى فاء الربط فانها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها فينبغى ان يقدر
فعل يدل عليه الجواب اى اكرم زيدا اذا قام واقول القايل بان العامل فى اذا ما فى جوابها
من فعل او معناه لم يعتبر الفاء فيه مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لان تقدم الاسم
لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذى له الصدر جوز ذلك **قوله** ونظيره لك قولك يوم
يسافر زيد انا مسافر وذلك ان يوم مضاف الى الجملة التى تليه فلا يكون معمولا لشيء منها
وانما هو مقدم من تاخير معمول لمسافر **قوله** فيه نحن نرقبه اتانا هذا
صدر بيت عجزه مُعلِّق وفضة وزناد راع نرقبه نرصده والوفضة بفتح الواو وسكون
الفاء وبالضاد المعجمة فى الصحاح هى شيء كالجعبة من ادم ليس فيها خشب والجمع الوفاض والزند
العود الذى يقدح به النار وهو الاعلى والزندة السفلى فيها ثقب وهى الانثى واذا اجتمعا
قيل زندان ولم يقل زندتان **قوله** الثالث نحو يومان فى نحو ما رايته مذ يومان فى الشرح
يومان على كل اعراب ذكره مفرد مبتدا او خبرا وفاعلا واذا كان مفردا فكيف يحتمل ان
يكون جملة اسمية او فعلية نعم يومان يحتمل هما لا يومان بمفرده واقول مراد المصنف
يومان مع ما يصير بضميمته كلاما لا يومان بمفرده **قوله** فقلت اجى سرت ام عادنى
حلم هذا عجز بيت تقدم الكلام عليه فى ام **قوله** التاسع قولهم ما جاءت حاجتك اول من
قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاء رسولا اليهم من على وفى الشرح عند هذا المثال
ما ينبغى ان يفصل فى الجواب عنه لوجوه الاحتمال فيه مشكل فانه ليس مع الرفع الا الفعلية ولى
مع النصب الا الاسمية والاعراب ظاهر لا لبس فيه ولا احتمال انتهى واقول هذا المثال مما
ينبغى ان يفصل فيه على القول بان استعمال جاء بمعنى صار مطرد وعلى وقوع الاسم
بعدها غير ظاهر فيه الاعراب وقد حكى طرد ذلك الاندلسى وابن الحاجب عن بعضهم قال
الاندلسى لا يبعد ان يقال اعنى جاء فى ما جاءت حاجتك وقعد فى قعدت كانها حربة الموضع

اختلاف النحويين صح

بعدها صح

والجمع زناد وازند وازناد صح

مذهب

الموضع الذى استعملتهما فيه العرب وطرد ذلك بعضهم **قوله** وذلك اذا قدرته مفعولا
معه اى اذا قدرت موسى فى هذا المثال مفعولا معه لانه حينئذ لا بد من تقدير فعل لكون
المفعول معه منصوبا به فان قدرته كان مما حذر وان قدرته تصنع مما مفعول به **قوله**
واما النصب فيجوز كونه على الخبرية او الحالية اما نصبه على الخبرية فعلى تقدير كيف يكون
واما نصبه على الحالية فعلى تقدير كيف يصنع **انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى**
قوله وقيل حذف قياسيا بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن فى نون
انا رد المصنف هذا فى الكلام على ان المكسورة المخففة بان المحذوف لعلة كالثابت
قوله كان صغرى وكبرى من فواقعها الى اخره هذا البيت لابى نواس والضمير المضاف اليه
فواقع عايد الى الخمر والفواقع جمع فاقعة وهى النفاخة التى تعلو الماء كالقارورة وفى
الكشاف وعن المامون انه ليلة زفت اليه بوران وهو على بساط منسوج من ذهب
وقد نثرت عليه نساء دار الخلافة اللؤلؤ فنظر اليه منثورا على ذلك البساط فاستحسن النظر
وقال لله در ابى نواس كانه ابصر هذا حيث يقول كان صغرى وكبرى من فواقعها البيت
قوله وقول بعضهم ان من زايدة وانهما مضافان فى الشرح ورايت بعد ذلك البلا الهندى
فى شرح المفصل للفخر الاسفندرى ما نصه قلت لقول ابى نواس وجه تصحيح وهو
ان يكون تقديره كان صغرى فواقعها وكبرى فواقعها فحذف من الاول مضافا اليه
لدلالة الثانى عليه ومن لا تضر لانها للبيان ومنه باب حديد وباب من حديد وهما
بمعنى وقد ظفرت بمثل هذا التصحيح فى شرح سر الصناعة فى قوله ولا يكن موقف منك الوداعا
اى موقفك **قوله** بين ذراعى وجبهة الاسد هذا عجز بيت للفرزدق وصدره يا من راى عارضا
اسر به **قوله** اذا غاب عنكما اسود العين الى اخره المراد باسود العين
هنا جبل **قوله** وينبغى ان يجرى هنا الخلاف الذى فى المسئلة قبلها وهو ان الظرف الواقع فى موضع
الخبر هل العامل فيه اسم فاعل لان الاصل فى الخبر ان يكون مفردا وهو مذهب الاخفش
تصريحا ومذهب سيبويه ايماء والصحيح عند ابن مالك واتباعه او العامل فيه فعل لان
اصل العمل للفعل وهو قول الفارسى والزمخشرى وغيرهما ونسب الى سيبويه **قوله**
لعمرك ما مستطاع رجوعه صدر بيت تقدم الكلام عليه فى لا بفتح الهمزة وتخفيف
اللام **قوله** بناء على ما قدمنا يعنى فى التنبيه الاول من التنبيهين السابقين وهو قوله
وقد يقال كما تكون الكبرى مصدرة بالمبتدا تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم
ابوه **قوله** الثانى الجملة المقتطعة مما قبلها نحو مات فلان رحمه الله فى الشرح مراده

انتهى صح

عجيبة فيها ما الامة من الخلاف وقد صح

بالمتقطعة التي قطع تعلقها عما قبلها لفظا او معنى فالاول كالامثلة التي اوردها فان جملة
الدعاء بالرحمة متعلقة بالاولى من جهة المعنى اذ لا رابط لفظيا يربطها والثاني الم
يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فان الربط المعنوي مفقود كما يقوله المصنف
بعد من اعادة الخلق لم يقع بعد فعقود وابرو بينهما مع اذ الربط لفظي موجود
وهو حرف العطف قوله زعم العواذل الى آخره في القاموس مثلثة
القول الحق والباطل والكذب ضد واكثر ما يقال فيما يشك وفي شرح التلخيص
لبهاء الدين السبكي ولم يستعمل الزعم في القرآن العظيم الا للباطل واستعمل في
للصحيح كقول هرقل لابي سفيان زعمت وهو كثير ولكن اذا تاملته تجده يستعمل
حيث يكون المتكلم شاكا فهو لقول لم يقم الدليل صحته وان كان صحيحا في نفس الامر
قال وقد يستشكل قوله صدقوا بضمير المذكرين والعواذل جمع عاذلة ومؤنث
وفي الشرح والجواب ان المراد بالعادلة الجماعة العادلة واطلاق على المذكرين
جائز فالمعنى زعم الجماعات العواذل الذكور والغمرة الشدة ولا ينجلي لا ينكشف قوله
اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع هذا تعليل لكون جملة لا يسمعون صفة او حالا
وقال ابن المنير يصح في لا يسمعون ان يكون وصفا والا يكون حالا والجواب عن اشكال
الزمخشري انه لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون او لا يسمعون هو ان عدم سماع
الشيطان سببه الحفظ منه فالشيطان حال كونه محفوظا هي كونه لا يسمع واحدى الحالتين
لازمة للاخرى فلا مانع ان يجتمع الحفظ منه وكونه موصوفا بعدم السماع في حالة واحدة
وليس المراد ان عدم السماع ثابت قبل الحفظ وانما معه وبسببه واعترضه الطيبي
بان الصفة هنا كاشفة فلا بد من حصولها للموصوف قبل وصفه والا لم تكن كاشفة
هذا هو الاصل والسابق الى الفهم واما تسميته النبي باسم ما يؤل اليه فمجاز والاصل
الحقيقة قوله وانما هي استئناف نحوي في الشرح وكذا لا نقول اذا جعل استئنافا
نحويا كان اخبارا عن هؤلاء الشياطين المحفوظ منهم بانهم لا يسمعون فيرد الاشكال
وهو انه لا معنى للحفظ ممن هو في نفس الامر لا يسمع كما اخبر عنه فيكون المصنف قد وقع
فيما فر منه فان قلت التقدير لا يسمعون بعد الحفظ فلا اشكال قلت هذا التقدير
يصح مع جعل الجملة صفة ايضا فتخصيص التقدير بحالة الاستئناف يكون تحكما والقول
الجواب عن اصل السؤال انه اذا جعل استئنافا نحويا يكون اخبارا عن هؤلاء الشياطين
لا بوصف كونهم محفوظا منهم قوله ولا يكون استئنافا بيانيا لفساد المعنى ايضا في الشرح

من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد ...

الشرح انما يفسد المعنى بتقدير ان يجعل هذا جوابا عن السؤال عن العلة كما اشار اليه الزمخشري
واما ان يكون جوابا للسؤال عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم لا عن السبب المقتضي
للحفظ منهم فلا يفسد المعنى قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى هذا صدر بيت
من معلقة طرفة وعجزه وان اشهد اللذات هل انت مخلدي قوله واستضعف
الزمخشري الجمع بين الحذفين قال ابن المنير ان اجتماع حذفين سائغ كما في قوله
تعالى يبين الله لكم ان تضلوا لان الاصل لئلا تضلوا فحذف الجار وحرف النفي قال
الجمني وهذا غير وارد على الزمخشري لانه لم يذكره بل قال المعنى كراهة ان تضلوا قوله
قلت الذي يقتضيه وجوه معنى الحال هو صاحبها كما في قولك مررت برجل معه صقر
صائدا به غدا اي مقدرا حال المرور به انه يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون عدم
السماع ولا يريدونه في الشرح وهو ضعيف اما اولا فلا نسلم ان الذي يقدر وجود
معنى الحال هو صاحبها ولم لا يجوز ان يقدرها غيره ولو قيل معنى المثال مررت برجل
معه صقر مقدرا عدم الصيد به في الغد على ان يكون مقدرا اسم مفعول لصح سواء
كان هو المقدر او غيره واما ثانيا فعلى تسليم ان الذي يقدر هو صاحب الحال لا يمتنع
في الآية ان يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لما راوه من القذف
بالشهب والطرد عن الاستراق واما ثالثا فلان قوله ولا يريدونه لا مدخل له في
كون الحال مقدرة لانها قد تقع حيث لا يكون صاحب الحال مريدا لها كما اذا قال الامير
لمظلوم ادخل السجن خالدا في عذابه واما عدلت عن التمثيل بقوله تعالى ادخلوا
ابواب جهنم خالدين فيها لاحتمال ان يقال عدوا مريدين بما ارتكبوه من جريمة الكفر
واقوى الدليل على ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ان في الحال ضميرا يعود
على صاحبها فيجب ان يكون في مقدرا كذلك لانه بمعناها فيجب ان يكون مقدرة الحال
صاحبها قوله الثالث ان العزة لله جميعا بعد فلا يحزنك قولهم في الشرح ثبت
فيما رايته من نسخ الكتاب فلا يحزنك بالفاء والتلاوة فيها انما هي بالواو لا بالفاء
قوله الخامس زعم ابو حاتم هو سهل ابن محمد السجستاني النحوي اللغوي نزيل البصرة
قرا كتاب سيبويه على الاخفش مرتين وكان كثير الرواية عن ابي زيد وابي عبيدة
والاصمعي بيعت كتبه بعد وفاته باربعة عشر الف دينار على ما حكاه الوزير القفطي قال
ابن دريد مات ابو حاتم بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين قوله ورده ابو البقاء
بان ولا انما تعطف على النفي الخ العاطف انما هو الواو فقط لا مجموع قوله ولا

والمصنف ترك هذا التعقب مع شغفه بمناقشته الى البقاء واقول انما تركه لسهولة امره وبانه كان يجب تكرارها في لا اذ لو لم الشرح فقد يكون ابو حاتم ذهب الى ان لا اسم **قوله** بمعنى غير كما قاله الكوفيون وصرح به السجاوندي وغيره مثل غضب من لا شيء وجئت بلا زاد لكن لكونها في صورة الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها كما الا اذا كانت بمعنى غير وعلى هذا فلا حاجة الى التكرير لانك لو قلت عند زيد لو اكتفي به والتكرير انما هو في حرف النفي وهذه اسمية لا حرف **قوله** احدهما اذا حمل على الاستيناف احتيج الى تقدير جزء يكون معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد في الشرح ليس زيد مما يحتمل ان يكون استينافا لانه مفرد والكلام في الجمل اعني هذه مناقشة في غاية السهولة لان زيدا جملة الا استينافا كما شعر الله ويصيب به كلاما **قوله** قال الزمخشري الاحسن والابلغ ان تكون مستانفات على وجه التعليل في الكشاف فان قلت كيف موقع هذه الجمل قلت يجوز ان يكون لا يالونكم صفة لبطانة وكذلك قد بدت البغضاء كانه قيل بطانة غير آليكم خبالا بادية بغضاؤهم واما قد بينا فكلام مبتداء واحسن منه وابلغ ان تكون مستانفات كلها على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة انتهى وفي حاشية التفتازاني قوله كيف موقع هذه الجمل يعني لا يالونكم قد بدت البغضاء قد بينا لكم لظهور ان قوله وما تخفي صدورهم اكبر حال وان قوله وقد اماعنتم بيان وتوكيد لقوله لا يالونكم خبالا الحكمة حكمه ولهذا لم يذكره عند تفصيل المواقع وقيل انه لما وقع بين الصفتين تعين انه صفة وقوله واحسن منه اي مما ذكره وذلك لما في الاستيناف من الفوائد ومما في الصفات من الدلالة على خلاف المقصود او ايهامه وهو تقييد النهي بكون على هذه الصفات وليس معنى قوله مستانفات كلها ان الكل علة واحدة بالاجتماع بل ان كلا منها علة للنهي بالاستقلال ترك تعاطفها تنبيها على الاستقلال كما في قوله تعالى ذلك بانهم كانوا ذلك بما عصوا ومعنى انها مستانفات للتعليل على طريق الترتيب بان يكون اللاحق علة السابق الى ان يكون الاولى علة للنهي ويتم التعليل بالمجموع اي لا تتخذوا منهم بطانة لانهم لا يالونكم خبالا لانهم يودون شدة ضرركم بدليل انه قد بدت البغضاء من افواههم وان كانوا يخفون الكثير لكن لا يحسن ذلك في قد بينا اذ لا يصلح تعليلا لبدو البغضاء من افواههم ويصلح تعليلا للنهي اي فانا بينا الآيات الدالة على وجوب معادات اعداء الله وان كان الاحسن ان يكون ابتداء كلام ولا يبعد ان يكون مستانفا كلها اشارة الى ما سواه اسمي **قوله** احدهما نحو اقعد من قولك ان قام زيدا قوم علم

اعلم انه اذا كان الجزاء مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجوار فاذا لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجواب قال الرضي وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لنية الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حالة السعة والاولى ان يقال تغير عمل ان وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب بحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فتكون الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديرا كما يجزم سائر الجوازم عملا واحدا كلم ولما ولام الامر ولا للنهي **قوله** ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا وجه التاييد ضعف اداة الشرط حينئذ عن العمل في الجواب لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه وفي الشرح وجه التاييد انه استفيد من قواعدهم ان الجواب متى حذف لزم مجيء الشرط بصيغة الماضي او المضارع المقرون بالفاء ولا يجيء على خلاف ذلك الا في الضرورة **قوله** والجزم بالعطف على الفاء المقدرة وما بعدها في الشرح هذا الكلام ظاهر في ان الجملة الواقعة بعد الفاء لا محل لها وهو خلاف ما ياتي له من الجملة الواقعة بعد الفاء جوابا لشرط جازم في محل جزم واقول بل هذا الكلام كما هو نص في ان الجملة الواقعة بعد الفاء المقدرة لها محل اذ صح العطف وان المجزوم الفاء وما بعدها **قوله** وليس بشيء لعدم الرابط في الشرح بل هو شيء ووجه ذلك ان المعنى عند بعضهم بيني وبين لقائه يومان فالرابط بحسب المعنى موجود ولا يضر كونه بحسب اللفظ مفقودا واقول هذا عجيب فان الرابط اللفظي في الجملة الاسمية الحالية لا بد منه وهو اما الواو او الضمير او هما **قوله** الرابع الجملة بعد حتى الابتدائية في الشرح اذا فرض الكلام في حتى الابتدائية امتنع جريان الخلاف في الجملة الواقعة بعد هل لها محل من الاعراب او لا فان القائل بان الجملة بعد حتى في محل جر لا يرى حتى ابتدائية واقول قد نقل المصنف عن الزجاج وابن درستويه ان الجملة بعد حتى الابتدائية في موضع جر بحتى وهذا مشكل لما الفرق بينها وبين حتى الجارة اذ هذه لا يقع بعدها الا الجملة وتلك لا يقع بعدها الا المفرد **قوله** حتى ماء دجلة اشكل هذا بعض ست وهو فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وفي الصحاح دم اشكل اذا كان فيه بياض وحمرة مختلطين **قوله** شجاك اظن ربع الظاعنينا الربع الدار نفسها او المحلة واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتداء وربع الظاعنينا

خبر عنه وفي الصحاح الشجو الهم والحزن يقال شجاه يشجوه شجوا اذا احزنه واشجاه يشجيه
اشجاء اذا اغصه تقول منهما شجى يشجى شجًا قوله وقد ادركتني الى آخره الحوادث نوازل
الدهر والجمّة بفتح الجيم الكثيرة والعزل جمع اعزل وهو الذى لا سلاح معه وضعاف
وعزل مجروران بالتبعية لقوم قوله الم ياتيك الى آخره يقال نمى الخبر اذا شاع والانباء
جمع نبأ وهو الخبر واللبون جماعة الابل ذات اللبن وبنو زياد ربيع ابن زياد و
اخويه وذكر بعضهم ان فاعل ياتيك ضمير يعود الى النبأ لدلالة الانباء عليه او انه
لبون على حذف مضاف اى الم ياتيك خبر لبون بنى زياد قوله وبُدِّلتْ والدهر
ذو تبدل الى آخره في الصحاح الهيف يعنى بفتح الهاء وسكون الياء مثل الهوف يعنى بضم
الهاء وهى ريح حارة تاتى من قبل اليمن وهى النكباء التى تجرى بين الجنوب والدبور
من تحت مجرى سهيل والصباء ريح مهبها المستوى مطلع الشمس اذا استوى الليل
والنهار والشمأل بفتح الشين وسكون الميم بعدها همزة مفتوحة لغة في الشمال
بفتح الشين والميم وبعدها الف وقد دخلت الباء هنا على المتروك وهو الاستعمال
المشهور قوله وفيهن والايام هذا البيت لمعن ابن اوس وقبله رايت رجالا
يكرهون بناتهم وفيهن لا تكذب نساء صوالح وضمير يمللنه عايد الى الذنب المفهوم
من نوادب قوله نحن بنات طارق هذا البيت لهند بنت عتبة قالته يوم احد تحرض
به المشركين على قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده المسك في المفارق
والدر في المخانق ان تقبلوا نعانق ونفرش النمارق او تدبروا نفارق فراق
غير وامق والمراد بطارق هنا النجم وقيل هو لهند بنت بياضة ابن
رياح ابن طارق الايادى قالته حين لقيت اياد جيش الفرس بالجزيرة وكان رئيس
اياد بياضة ابن رياح بن طارق الايادى وقيل غير ذلك وفي الشرح قولها ونفرش النمارق
يقتضى ان يكون الروى ساكنا في الكل وهذه الابيات من منهوك الرجز الا انه دخله
القطع والخبن شذوذا قوله وانى لرامٍ الى آخره سطت بعدت والنوى جهة
القصد من السفر قوله وذلك على تقدير اذورها خبر لعل وتقدير الصلة محذوفة
احترز بذلك عما يأتى في المثل من تقدير ازور صلة وتقدير خبر لعل محذوفا
قوله لعلك والموعود حق لقاؤه الى آخره القلوص بفتح القاف الشابة
من الابل والبذّا ان السوال الذى من شئ الى شئ قوله ياليت شعرى الى آخره المنى
جمع منية وهى التمنى وعذا صاتامة والجملة بعده في محل نصب على الحال قوله انّ

ان الثمانين الى آخره في الصحاح ويقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر ومنه
الترجمان ولك ان تضم التاء لضمة الجيم وفي القاموس ان فيه فتح التاء والجيم
كزعفران قوله وفوق ابن هرمة ان سلمى الى آخره هرمة بفتح الهاء وسكون الراء
ويكلوها يحفظها وضنّت بخلت ويرزوها ينقصها وهذا بيت واحد من منفق
المنسرح قوله انى واسطار الى آخره هذا نبيتان من مشطور الرجز وفي العباب
ان الصغانى قال انشد سيبويه هذا البيت لروبة وليس لروبة وهو مع تصحيف
والرواية يا نصر نصر بالضاد المعجمة ونصر هذا صاحب نصر ابن سيار
والاسطار جمع سطر بفتح الطاء المهملة وهو الخط مثل سبب واسباب
~~المنصوب العطاء ونصر الاول منادى والثانى تاكيد لفظى اتبع على اللفظ~~ قوله
انى وتهيامى الى آخره التهيام بمعنى الهيام وهو شبه جنون من العشق وتخليت
بالخاء المعجمة تخليت وتبوء اتخذ مباءة اى منزلا قوله والظاهر ان الجواب
فالله اولى بهما يعنى انه جواب بحسب اللفظ قائم مقام الجواب وهو فلا باس لانه
قال في الباب الخامس في تراجم الحروف ان المحقق ان من حذف الجواب مثل من كان
يرجو لقاء الله فليبادر العمل فان اجل الله آتٍ وذلك انه لا بد من كون مسببا عن الشرط
واتيان اجل الله ليس مسببا عن لقاء الله تعالى فكذلك هنا اولويته الله بهما ليست
مسببة عن الكون غنيا او فقيرا قوله نص عليه الابذى في الشرح هو بهمزة مضمومة
وباء موحدة مشددة مفتوحة ودال معجمة منسوب الى ابذة بلد من بلاد الاندلس
كذا ضبطته عن شيخنا برهان الدين الاندلسي وهو اعرف ببلده وفي القاموس في باب
الدال المهملة وأبذة كقبرة بلد بالاندلس قوله بل في موضع رفع بدلا من احد الاسمين
وحذف من الآخر مثل ذلك في الشرح بلفظ علله حذف البدل وهو محل نظر فينبغى تحرير
النقل فيه قوله لعمرى الى آخره البطل مصدر بطل الشئ بطل بطلا اذا كان غير
حق والاقاريع بالقاف جمع اقرع قوله فاجمل القول في لفظ واو القسم ومجرورها على
سبيل الحكاية منبهه الذي في الكشاف بتنصيصه والحق اقول اى ولا اقول الا الحق
على حكاية لفظ المقسم به قوله قيل اى فالحق قسمى او فالحق منى او فالحق انا هكذا يقع
في بعض النسخ وفي بعضها بدل فالحق منى فالحق يمينى والصواب الاول لان معنى يمينى
قسمى فكيف يعطف عليه باو ... ان الحق مقابل للباطل ان كان التقدير قسمى او منى
واسم من اسمائه تعالى ان كان التقدير ...

اسمى واقول احسن بعض فضلاء الاندلسيين الاخبار انهم لا يقولونها الا بالمهملة وانا سمعته من الان وهم يقولونها بالمعجمة مع تحريف في لفظها صح

قوله ثم انه ليس يتعين لجواز ان يكون الخبر جزاء سببه لمثلها يعني و بقدير فيها رابط يربطها بالمبتدا نحو لهم كما سيشير اليه قوله مكره اخاك اصل هذا ان شخصا دوى في موقف حرب فقيل له في ذلك فقال مكره اخاك لا بطل قوله كان وقد انحول لكيلا الحول السنة والكميل الكامل والاثاني بالمثلثة جمع اثفية بضم الهمزة وكسرها مع تشديد المثناة التحتية وهي الحجر يوضع عليه القدر وتشدد اليا في الجمع وتخفف والمثول من الاضداد تطلق على المنتصبات وعلى الملتصقات بالارض قوله ويمكن ان يكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها هذا مبني على جواز تقديم الحال المصدرة بالواو وقد منعه المغاربة واجازه الجمهور قوله كان قلوب الطير الى آخره هذا البيت لامرء القيس يذكر فيه العقاب وهي معروفة بانها لا تاكل قلوب الطير والحشف اردى التمر اليابس و رطبا ويابسا حالان من القلوب على معنى رطبا بعضها ويابسا بعضها قوله ليت وهل ينفع شيا ليت الى آخره ليت الثالثة مؤكدة للاولى واما الثانية فاريد بها نفسها قوله وما ادرك و سوف الى آخره تقدم الكلام عليه في ام قوله اخالد قد والله اوطات عشوة تقدم الكلام عليه في قد قوله وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض باكثر من جملة هكذا قال صاحب التلخيص واعترضه بهاء الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر من جملة ان لا يكون احديهما معمولة للاخرى والاخرى في حكم جملة واحدة وقوله تعالى يحب التوابين خبر ان وقوله يحب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبله جملتين معترضتين قوله وقد مر ان الزمخشري اجاز في سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكره ابن مالك وزعم ابو علي انه لا يعترض باكثر من جملة في الشرح ظاهر هذا الكلام انه اخذ لا في على من كلامه على هذا البيت القول بامتناع الاعتراض باكثر من جملة وفيه نظر لانه ليس في كلامه هذا ما يوخذ منه منع ذلك مطلقا لاحتمال ان يكون الباعث في هذا البيت على الحكم بعدم الاعتراض بجملتين ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقا انتهى واقول ان علي ليلا يلزم الاعتراض باكثر من جملتين ظاهر في منع الاعتراض باكثر من جملة ولذلك فهمه ابن مالك كما دل عليه قول المصنف وقد اعترض ابن مالك الى آخره قوله وعلى قولهم يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت واما على قول البصريين فيجب تنوينه ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين في الشرح بل ويتخرج على قول البصريين ايضا بان يجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا والخبر محذوف اي لا مانع مانع لما اعطيت واللام للتقوية فلك ان تقول يتعلق ولك ان تقول لا يتعلق وكذا

هو اصعد و ... عجزه وما تامل المعروف ... يعرف وقد صح

وكذا القول في ولا معطي لما منعت وجوز الحنفي ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار وقد ذكر المصنف في الباب الخامس في المثال الثالث من الجهة الثانية ان جماعة علقوا الظروف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله لا تثريب عليكم اليوم ومن قوله عليه السلام لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت باسم لا وذلك باطل عند البصريين لان اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه وانما التعلق بمحذوف الا عند البغداديين قلت يخرج الحديث على وجه جائز عند البصريين وهو التعلق بمحذوف وذلك مناف للحصر المفاد هنا بتقدير المعمول من قوله وعلى قولهم اي على قول البغداديين يتخرج الحديث واقول لعله يريد بقوله يتخرج الحديث تخريجه مطلقا وانما يريد تخريجه بقيد تعلق اللام باسم لا وذلك انما هو على قول البغداديين واما على قول البصريين فيجب تنوينه قوله لعمري الى آخره المنتظعن مصدر ميمي بمعنى الظعن اذا سار والمصدر ظعن باسكان العين وفتحها وبالبيته عددته واكترثت به وهو متعد بنفسه قوله وبانه يجب ان يقدر للبا متعلق محذوف اي ارسلناهم بالبينات في الشرح كيف يجب تقدير المتعلق مع احتمال المقام لامور شتى خلافه قال الزمخشري اما ان يتعلق بما ارسلنا داخلا تحت حكم الاستثناء مع رجالا اي وما ارسلنا الا رجالا بالبينات كقولك ما ضربت الا زيدا بالسوط لان اصله ضربت زيدا بالسوط واما برجالا صفة له اي رجالا ملتبسين بالبينات واما بارسلنا مضمرا كانه قيل لهم بم ارسلوا فقلت بالبينات فهو على كلامين والاول على كلام واحد واما بنوحي اي نوحي اليهم بالبينات واما بلا يعلمون على ان الشرط في معنى التبكيت والالزام كقول الاجير ان كنت عملت لك فاعطني حقي وهب ان المصنف ابطل بعض هذه المحتملات بقوله ولا يستثنى باداة واحدة شيآن ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا في المسايل الثلاث التي ذكرها فاحتمال تعلقه بلا يعلمون ظاهر لم يبطله بشيء فثبت ان وجوب تعلقه بمحذوف منتف انتهى ما في الشرح قوله لانه لا يستثنى باداة واحدة شيآن في الشرح كان ينبغي ان يقول باداة واحدة دون عطف ليسلم من النقض بنحو ما قام الا زيد وعمرو وما ضربت الا بكرا وخالدا فان مثل هذا جاير باتفاق واقول لا حاجة الى الاحتراز بما ذكر لان ما قام الا زيد وعمرو لم يستثن فيه باداة واحدة شيآن وانما استثني شيء واحد واتبع بالعطف عليه آخر ثم في الشرح واما اذا لم يكن ثم عطف ففي المسئلة خلاف فمنع من ذلك جماعة منهم ابن مالك

بعد تسليم ان ... المعمول من قوله وعلى قولهم لا فاده الحصر صح

او بنوحي ... ومعنى ...

لا ... الا ... وما ضربت الا بكرا ... وما ضربت ...

وجاءه آخرون وعليه مشى صاحب الكشاف في مواضع منها هذه الآية ومنها قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الآية فانه قال ان المستثنى الظرف والحال جميعا وان الحصر في كل منهما مقصود قوله او تابعا نحو ما قام احد الا زيد افاضل في الشرح يلزم على اجازة هذا التركيب وقوع الفصل بين الموصوف وصفته بالا وهو ممتنع على ما صرح به المصنف في اواخر هذا الباب نقلا عن الاخفش واد نصاه وجوابه ان ذلك حيث الصفة واقعة في مركزها الاصلي كما اذا وقع التفريغ في النعت نحو ما مررت باحد الا قايم بالجر فممتنع واما حيث تكون الصفة مزالة عن المحل الذي تستحقه بطريق الاصالة فلا يضر لان اصالة المحل تجذبها الى التقدم والتصوق بالموصوف فكانه لم يقع فصل في التحقيق نظرا الى الاصل كما نحن فيه فان الصفة من قولنا ما قام احد الا زيد افاضل محلها ان تقع الى جانب احد الذي هو الموصوف والفصل عرض لغرض فلم يكترث به واقول الفصل الذي عرض هنا لغرض ان كان ... الا ... فينبغي ان لا يمتنع التفريغ في النعت وحيث ان كان المستثنى ... فعدم الاكتراث بهذا العارض لا يؤدي الى لصوق الصفة بالموصوف وانما يؤدي الى لصوقها بالا فينبغي ان يمتنع كلا الصورتين وفي الجواب ان ما سيقوله المصنف مذهب الاخفش وما ذكره هنا مذهب غيره وفي الشرح فان قلت من المعلوم ان البدل في غير الموجب هو الراجح وزيد هنا مستثنى من احد الواقع في غير الايجاب فكان الاولى فيه الرفع على انه بدل فما بال المصنف عدل عن النطق به كذلك قلت ليس المستثنى منه احد بمجرده مع قطع النظر عن صفته والا يسكته منه منظورا الى الصفة بل المستثنى منه المجموع وقد اخر بعضه عن المستثنى فصدق ان المستثنى لم يقع بعد المستثنى منه بل قدم على بعضه فلذلك نصبه قوله وهو متعلق بمحذوف مؤخر انما قدر مؤخرا لان القصد افادة الاهتمام والحصر وذلك بتقديم المعمول قوله والثاني ان في الوجه الاول عملا ما قبل الا فيما بعدها مع انه ليس من المسائل الثلث المذكورة آنفا في الشرح فيه نظر وذلك ان المدعى اولا ان الوجهين صحيحان وان الثاني منهما ارجح من الاول فلا يتاتى حينئذ تعليل ذلك بما اورده هنا لان مقتضاه بطلان الوجه الاول من حيث اشتماله على المحذور الذي اشار اليه فتامله واقول لم يدع المصنف صحة الوجهين ولم يتعرض في كلامه لذلك وكون الثاني ارجح من الاول لا ينافي كون الاول مشتملا على محذور او تمكونه ليس فيه الثاني بل ذلك سبب لرجحانه قوله ان التماس الى آخره بعض ما تقدم الكلام عليه وعلى من قريب قوله واما يصح في الآية العطف هذا جواب شرط مقدر

الى ان صح

اذا وقع صح

على الاول صح

العيني الاولى صح

مقدر اي اذا تقرر هذا فانما يصح العطف في الاية قوله وقد فهم مما اوردته من ان المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية وذلك بالاجماع قال الرضي انما وجب كون الحال الجملة خبرية فلان المقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاءني زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت في الطلب لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وتزوجت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى وفي الشرح المجوز لوقوع الانشاء خبرا او صفة بالتاويل ينبغي ان يجوز وقوعه حالا بالتاويل اذ لا فرق انتهى واقول قال السيد في حاشية المطول الجملة الانشائية لا تقع حالا نعني بنفسها غير مقولة بالقول كما في قوله حتى ... الليالي ابطي او اسرعي والتحقيق ان الحال هناك هو القول المقدر والجملة الانشائية مقولة فلا تكون حالا الا على سبيل المجاز انتهى وفي الشرح وانظر من اين فهم من كون المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية وانما فهم انها لا تقع طلبية وهذا اعم من كونها لا تقع الا خبرية والاعم لا اشعار له بالاخص واقول لما كان المراد بالطلبية هنا الجملة التي ليست بخبرية فهم انه اي الحال لا تقع طلبية انها تقع خبرية قوله واما قول بعضهم في قول القايل اطلب ولا تضجر من مطلب هذا صدر بيت عجزه فآفة الطالب ان يضجرا وبعده اما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصماء قد اثرا وصرح المصنف في الباب الخامس في النوع الثامن الجهة السادسة بان ذلك البعض هو الامين المحلي قوله فقلت ادعي الى آخره اندى من الندى بفتح النون وهو بعد ذهاب الصوت وادعو بالنصب ليس الا ولصوت بكسر اللام قوله الثاني انه يجوز تصديرها بدليل استقبال اي الثاني من الامور التي تميز المعترضة من الحالية ان المعترضة يجوز تصديرها بدليل استقبال بخلاف الحالية قال التفتازاني في المطول ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينتا حقيقة لان لفظ يركب في قولنا جاءني زيد غدا يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا

نصح انه م

تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وفي حاشية السيد هذا توجيه منقول من كلام الرضي وهو مستبشع جدا وكيف لا والحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلثة على سواء ولا ينافيه الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي استبشاع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى على احد والصواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك ——— المقيد لا بالقياس الى زمان التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم في وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا عن علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها

قوله وكالشرط في فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الشرح قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا يجوز جاء زيد ان يسأل يعط واذا اردت صحة ذلك فاجعل الجملة الشرطية خبرا عن ذي الحال له كقولك جاء زيد وهو ان يسأل يعط وتكون الحال حينئذ الجملة الاسمية انتهى وفي المطول فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط ليكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها

قوله واعلم فعلم المرء ينفعه الى آخره ان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف

قوله الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت تمام بحث ذلك في الحالية لان المضارع المثبت لما كان على وزن اسم الفاعل وبمعناه وجب ان يربط بما يربط به اسم الفاعل والذي يربط به اسم الفاعل اذا كان حالا انما هو الضمير ——— ونحسا دي بالحاء المهملة بمعنى جاد

قوله تنبيه للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين في التلخيص الاعتراض تكون في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام وليس المراد بالكلام

كقول المتنبي يا حادي عيسها

[illegible]

الكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا او بدلا منه وقال قوم قد تكون النكتة في الاعتراض دفع الايهام ثم جوز بعض هؤلاء وقوع الاعتراض آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف

قوله الجملة الثالثة التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه في الشرح هذا تعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك اسررت الى زيد النجوى وهي ملجأ الاحسان اذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما تليه من النجوى فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل انتهى واقول بعد تسليم ان مثل هذه الجملة في محل نصب على الحال مراد المصنف بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا ترد الجملة التي اوردها لان لها محلا من الاعراب

قوله فخلقه وما بعده تفسير لمثل آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه جسدا من طين ثم كون في الكشاف وقوله خلقه من تراب جملة مفسرة لما شبه عيسى بآدم اي خلق آدم من تراب ولم يكن ثمة اب ولا ام فكذلك حال عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو بغير اب ووجد آدم بغير اب وام قلت هو مثله في احد الطرفين ولا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر من تشبيهه به لان حال المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه وجد وجودا خارجا على العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران ولان الوجود من غير اب وام اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير اب فشبه الغريب بالاغرب ليكون اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته اذا نظر فيما هو اغرب مما استغربه وعن بعض العلماء انه اسر بالروم فقال لم تعبدون عيسى قالوا لانه لا اب له قال فآدم اولى لانه لا ابوين له قالوا كان يحيي الموتى قال فحزقيل اولى لان عيسى احيى اربعة نفر وحزقيل احيى ثمانية آلاف قالوا كان يبرئ الاكمه والابرص قال فجرجيس اولى لانه طبخ واحرق ثم قام سالما انتهى ما في الكشاف

قوله وعلى الاول فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال هذا اعتراض الزجاج على الوجه الاول فانه قال وقد غلط بعض النحويين في قوله ان يغفر لكم جواب هل ادلكم لانه ليس اذا دلهم النبي صلى الله عليه وسلم على ما ينفعهم غفر لهم وانما هو جواب تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله لان معناه الامر اي آمنوا بالله وجاهدوا في سبيله يغفر لكم

قوله

والحال لا تاتي من المضاف اليه في مثل هذا لان المضاف هنا ليس بجائز العمل في الحال كما في
قولك يعجبني ضرب اللص مكتوفا ولا بجزء من المضاف اليه كما في قوله تعالى ونزعنا
ما في صدورهم من غل اخوانا ولا يشبه جزء من المضاف اليه كما في قوله تعالى
ان اتبع ملة ابرهيم حنيفا ولا ياتي الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف واحدا
من هذه الثلثة وفي التعليق والحالية متجهة من الضمير في تخلوا قوله وترميني
بالطرف اي انت مذنب هذا صدر بيت عجزه وتقلينني لكن اياك لا اقلي وقد تقدم
في اي بالفتح والسكون قوله اذلم تقدر الباء قبل ان انما قيد بذلك لان الباء اذا قدرت
اذ كانت ان مصدرية لا تفسيرية قوله والتحقيق انها جواب لقسم مقدر لان المفسر
مجموع الجملتين ولا منع من ذلك كون القسم انشاء لان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل
من الجواب وهو خبري في الشرح هذا الكلام فيه تدافع لانه اذا كان التحقيق ان المفسر
مجموع الجملتين فكيف يقال ان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهذا يلزم
منه ان لا يكون للجملة الاولى مدخل في التفسير فلا يكون التحقيق ان مجموع الجملتين هو
المفسر فقول الحمزة من الكلام هو الجواب والقسم تاكيد له فلذا قال ان المفسر هو المعنى
المتحصل من الجواب قوله ثم اعلم انه لا يمتنع كون الجملة الانشائية مفسرة بنفسها يعني
بدون حرف اي او ان قوله والثاني ان تكون مفردا مؤديا عن جملة نحو واسروا
النجوى الذين ظلموا في الشرح لا يتعين في هل هذا الا بشر مثلكم ان تكون جملة مفسرة للنجوى
لا محل لها من الاعراب بل يجوز ان تكون في محل نصب على انها بدل من المفعول به الذي هو
النجوى فان قلت ليس هذا من الابواب التي يصح وقوع الجملة فيها مفعولا قلت الجملة هنا
مراد بها لفظها على تقدير البدلية فهي في حكم المفرد وكانه قيل واسروا هذا الكلام واقول
لا يلزم من التمثيل بهل هذا الا بشر مثلكم للجملة المفسرة تعينه لها وانما يلزم جوازه لها
وقد ذكر المصنف في اول الكلام على الجملة المفسرة انه يجوز في هل هذا الا بشر مثلكم ان
يكون تفسيرا للنجوى وبدلا منه على قول الكوفيين وان يكون معمولا لقول محذوف هو
حال ولا حاجة الى جواب الشارح بان الجملة هنا مراد بها لفظها لان الجملة على تقدير كونها
بدلا من النجوى ليست مفعولا به وانما هي تابعة للمفعول به ويغتفر في التوابع والثواني
ما لا يغتفر في المتبوعات والاوائل قوله وانما قلنا فيما مضى ان الاستفهام مراد به النفي
تفسيرا لما اقتضاه المعنى واوجبته الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ لا ان التفسير وجب
ذلك هذا جواب سؤال يرد على ما تضمنه قوله الثاني ان تكون مفردا مؤديا عن جملة نحو

المسمى
مسمى

يعني هل هذا الا بشر مثلكم

نحو واسروا النجوى الذين ظلموا فانه يتضمن كون هذه الجملة انشائية تفسيرية وتقرير
السوال انه قد مضى في الكلام على الجملة المعترضة حيث اعترض على ابن مالك في الكلام
على هل ان الاستفهام في هذه الاية مراد به النفي والجملة خبرية وتقرير الجواب انا
لم نقل فيما مضى ان الاستفهام هنا مراد به النفي لاجل ان الجملة تفسيرية بل قلناه لاجل
ان المعنى اقتضاه واوجبته الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ فهذه الجملة خبرية
معنى انشائية لفظا قوله ولقد علمت لتاتين منيتي هذا صدر بيت عجزه ان المنايا
لا تطيش سهامها وفي الشرح اختلف في الجملة الواقعة بعد الفعل الذي ضمن معنى
القسم كهذا المثال فقيل في محل نصب بذلك الفعل وقيل لا لان القسم لا يعمل في جوابه وزعم
ابن خروف ان دخول معنى القسم في علم لا يكون الا مع اسم الله تعالى ويرده ما
انشده المصنف قوله وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال هشام وثعلب وجماعة
يجوز ذلك في كل جملة في الشرح ما اظن ان احدا من الكوفيين ولا غيرهم ينازع في ان
من خصائص الاسم كونه مسندا اليه فيحمل ما ذكروه من جواز وقوع الفاعل جملة على
معنى ان المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى وغايته ان التاويل
هنا وقع بغير واسطة حرف مصدري فهو كما يقول الكل في نحو قمت حين قام زيد
من ان الجملة وقعت مضافا اليه مع ان الاضافة من خصائص الاسم قوله وبعد
فعندي ان المسالة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون ساير المعلقات وعلى
ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة في الشرح يمكن ان يكون هذا مراد الفراء
ومن ذهب الى قوله اعني ان الاسناد في التحقيق الى مضاف محذوف لا الى الجملة لكن لما
حذف المضاف واقيمت الجملة مقامه صح الاسناد اليها وتقدير ذلك مع كون المعلق
استفهاما ما ذكره المصنف واما اذا كان غير استفهام نحو ظهر لي ما قام زيد فيقال
الاصل ظهر لي مضمون ما قام زيد قوله ويعدمه في نحو اذا قيل ان وعد الله حق في
التعليق وعدمه في هذه الاية يرد على اولئك القوم لانهم لم يقولوا النايب الجار والمجرور
دائما وانما قالوا به في محل خاص لقيام المقتضي لذلك عندهم فلا يرد عليهم كون الجار
والمجرور مفقودا من محل اخر انتهى واقول بل يرد عليهم لان الكلام ليس في خصوصية
واذا قيل لهم لا تفسدوا بل في كل قول مبني للمفعول وقع بعده جملة قوله وفي المثل
زعموا مطية الكذب شبه ما يقدمه المتكلم امام كلامه ويتوصل به الى غرضه من قوله
زعموا كذا وكذا بالمطية التي يتوصل بها الى حاجته فان الرجل اذا اراد المسير الى بلد في

حاجته ركب مطية وسار حتى تقضى حاجته وفي بعض النسخ مطنة بكسر الطاء المهملة بعدها
نون مشددة وهو تصحيف **قوله** وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال في الشرح لا تخرج
الجملة المفسرة في هذا الباب بقيد الفضلة في مثل قولنا قام زيد عمرا يضربه لانها ههنا مفسرة
للحال فهي فضلة واقول قد بينا ان مراده بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا
يرد عليه ما اورده لان له محلا **قوله** ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة في الشرح
قد اجازوا في قوله تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون
ان تكون جملة امدكم الثانية بدلا من الاولى واجازوا في قول الشاعر اقول له ارحل
لا تقيمن عندنا ان تكون لا تقيمن بدلا من ارحل ولم ار من اشعر بانه خلاف مذهب الجمهور
سوى محرر القلادة ذكروا قول الذين اثبتوا الآية والبيت البدل هم البيانيون
[...] في الآية بدل البعض وفي البيت بدل الاشتمال وفي حاشية
التفتازاني عند قول صاحب الكشاف انما نحن مستهزؤن بدل من انا معكم لم الظاهر انه بمنزلة
بدل الكل وارباب البيان لا يقولون بذلك في الجمل التي لا محل لها ويعنون بما لا محل له ما لا يكون
خبرا او صفة او حالا وان كان في موضع المفعول للقول انتهى **قوله** كما استغنى في نحو
ان زيدا ظننته قايما عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة بثاني مفعولي المذكورة في الشرح لا يتعين
كون قايما ثاني مفعولي ظننت المذكورة بل يجوز ثاني مفعولي المقدرة وهو الاولى لان
المقدرة هي المقصودة بالذات والثانية انما اتى بها لضرورة التفسير واقول الظاهر ان
قايما ثاني مفعولي ظننت المذكورة وكلام المصنف انما هو بناء على الظاهر **الجملة الرابعة**
الجواب القسم قوله وحذف القسم مع كون الجواب منفيا فيه كون هذا محدودا
نظر لقوله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده ويؤيده ان بعده وقولوا
واقيموا اشكل لفظا ومعنى فيحمل لا تعبدون الذي هو خبر لفظا على انه نهي معنى ليوجد
المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وفايدة اخراج النهي في صورة النفي المبالغة في
النهي حتى كان المكلف امتثل النهي فاخبر عنه بنفي ما نهي عنه **قوله** تعش فان عاهدتني
الى اخره قبل هذا البيت فقلت له لما تكشر ضاحكا وقايم سيفي من يدي بمكان وبعده
وانت امرء ويا ذيب والغدر كنتما اخيين كانا ارضعا بلبان وتكشر بالشين المعجمة
كشف عن نابه قال ابن السكيت الكشر التبسم يقال كشر الرجل وانكل وافتر وابتسم
كل ذلك تبدو منه الاسنان **قوله** اذى محرزا الى اخره محرزا اسم رجل واغرينه بكذا
اى حملته عليه **قوله** وقد يحتمل الحالية بقوله ايضا الم ترني عاهدت الى اخره في الشرح

في الشرح هذا عجيب كيف يكون اللفظ الواقع حالا في تركيب خاص حجة على ان لفظا آخر
وقع في تركيب مباين لذلك التركيب حال هذا مما لا سبيل الى القول به اصلا واقول
لما كان كل من الجملتين في البيتين نظير الاخرى في انها فعلية مضارعة منفية بلا محتملة
للجواب والحالية وقامت القرينة في احديهما على الحالية فيحمل الاخرى على الحالية لعدم
الفارق فيما ذكرناه مع المانع من الحالية ولا يخفى ان هذا الاحتجاج ليس للمصنف وانما
ذكره ليرده بقوله والذي عليه المحققون الى اخره **قوله** للاتفاق على ان اصله
الافراد قال الرضي قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضى نسبة امر الى
امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان
او اكثر فيكون خبران لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام
ضارب والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه
فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي
تضمنته الجملة انتهى **قوله** جيشات فقلت اللدخشيت ليأتين هذا اصدر بتجوزه
واذا اتاك فلات حين مناص وفاعل جشات ضمير يعود على النفس والمناص
التاخر والفرار **قوله** ولو ان ما عالجت الى آخره وان لو ههنا مفتوحة بفتحة منقولة
اليها من همزة ان ولا يجوز تسكينها لئلا يصير الصدر من بحر الطويل والعجز من بحر الكامل
وينبغي ان تكتب منفصلة عن ان لانها اسمها والعايد محذوف اى به واستلين بجزم
ان والجندل نايب عن فاعله وللان جواب لو وفاعله ضمير الجندل **قوله** اذا قال قد ني
الى آخره تقدم الكلام عليه في حرف اللام **قوله الجملة الخامسة** الواقعة جوابا لشرط
غير جازم مطلقا او جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية في الشرح الحق ان جملة جواب
الشرط لا محل لها مطلقا وذلك ان كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها وجملة الجواب لا تقع
موقع المفرد فلا يكون لها محل وسياق الكلام في ذلك مشبعا في الجملة الخامسة من الجمل
التي لها محل من الاعراب **قوله** فالاول جواب لو ولولا ولما وكون لما للشرط انما هو على ما
ذهب اليه الاكثرون من ان لما حرف وجود لوجود وعلى ما ذهب اليه ابن مالك من انها
ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط لا على ما ذهب اليه ابن السراج والفارسي وابن جني من انها
ظرف بمعنى حين **الجملة السادسة قوله** والصلة لا محل لها وذلك لانها بمنزلة الجزء من الاسم
والجزء من الاسم لا محل له ولانها ليست في موضع مفرد حتى يكون لها اعرابه وفي الشرح
وههنا بحث وهو ان الجماعة اطلقوا القول بان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب وينبغي

ان يستثني من ذلك الجملة التي تقع صلة لال اما مع القول بان ذلك لا يكون الا للضرورة مطلقا
كما تقول الجمهور او مع القول بان ذلك يجوز في السعة قليلا اذا كانت فعلية ذات مضارع
كما يقول الاخفش وابن مالك وان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها
موقع المفرد واقول لما كان وصل ال بالجملة لا يكون الا للضرورة مطلقا عند الجمهور كان في
حكم المستثنى فلم يحتج الى استثنائه ولا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد لها محل من الاعراب
وانما ذلك للواقعة موقع المفرد بطريق الاصالة والموقع بعد ال ليس للمفرد بطريق الاصالة
لانهم قالوا ان صلة ال فعل في صورة الاسم ولذا يعمل بمعنى الماضي ولو سلم فانما ذلك
للواقعة موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة ال لا محل له والاعراب الذي فيه بطريق
العارية من ال فانها لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما في الا
بمعنى غير وقد الغز بذلك بعض الاذكياء فقال حاجيتكم لتخبروا اما اسمان اول اعرابه
في الثاني وذاك مبني بكل حاله ها هو للناظر كالعيان **قوله** وقال العقيلي نحن اللذون
الى آخره العقيلي بضم العين وفتح القاف وفي الشرح واللذون يكتب بلامين في لغة من الزمه الياء
في جميع الحالات قيل والسر فيه انه في حالة بنائه شبيه بالحرف واللام للتعريف على قول ومشابهة
لها على القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة فاثر واعدم ظهورها حطا في حالة البناء
واظهروها حالة الاعراب لان شبه الحرف الغي **قوله** ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك
من ما ويكذبون لا منها ومن كان يعني انه جاز ان لا يريد بقوله وصلتها يكذبون اذ يكذبون
صلة ما حتى يناقض كلامه وانما يريد به ان يكذبون هو الذي ينسبك منه ومن ما المصدر
واما الصلة فجملة كانوا يكذبون فلا تناقض **قوله الجملة السابعة** التابعة لما لا محل
له فان قيل التابع يشارك باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد ان يكون لمتبوعه محل
من الاعراب اجيب بان المراد بالتابع هنا اللغوي لا الاصطلاحي الذي لا بد ان يكون لمتبوعه
محل من الاعراب **الجمل التي لها محل من الاعراب قوله** وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر في الشرح
اضمار القول لا يعين النصب اذ يجوز ان تقدر مقول فيه كذا فيكون الجملة في محل رفع على انه
نائب عن الفاعل ويجوز ان تقدر اقول فيه فيكون في محل نصب **قوله** وقد مر ابطاله يعني في
الجملة الى المجاب بها القسم حيث قال واما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق
والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشاء لا خبر المبتدا للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال
الصدق والكذب انما هو من صفة الكلام **الجملة الثانية قوله** وفي يحدثنا لان الذكر
مختص بصفته مع انه قد سبق بالنفي هذا جواب سؤال تقريره كيف صح جعل يحدثنا حالا

حالا من فاعل يأتيهم وهو نكرة وتقرير الجواب ان النكرة يصح انتصاب الحال عنها اذا وصفت
او كانت في سياق النفي وهنا وجد الامران فان ما نافية ومن ربهم صفة ذكر **قوله**
فالحالان على الاول مثالهما قولك ما لقي الزيد بن عمرو مصعدا الا منحدرين وعلى الثاني
مثالهما قولك ما لقي الزيد بن عمرو راكبا الا ضاحكا يريد بالحالين محدثا واستمعوه حالا
من مفعول يأتيهم وبالثاني كونه حالا من فاعله **قوله** والحالان متداخلان الحال
المتداخلة هي التي صاحبها حال اخرى والحال المتعددة هي الحال التي صاحبها
صاحب حال اخرى **قوله** بايدي رحال تقدم الكلام عليه في حرف الواو **قوله** وقول
كعب رضي الله عنه صاف بابطح اضحى وهو مشمول هذا عجز بيت من قصيدة كعب التي امتدح
بها النبي صلى الله عليه وسلم وصدره شجت بذي شبم من ماء
محنية وقبله تجلو عوارض ذي ظلم اذا ابتسمت كانه منهل بالراح معلول والعوارض
جمع عارض وهو جانب الاسنان الذي في عرض الفم والظلم بفتح المعجمة ماء الاسنان
وبريقها والمنهل اسم مفعول من انهلته اذا سقيته السقي الاول والمعلول من عللته
اذا سقيته السقي الثاني والراح الخمر وشجت كسرت من اعلاها لان الشج لا يكون الا
في الراس والشبم البرد والمحنية بفتح الميم واسكان الحاء المهملة وكسر النون وتخفيف
المثناة التحتية منعطف الوادي والابطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى والمشمول الذي
يضرب به ريح الشمال حتى يبرد **قوله** واضحى تامة في الشرح انما ادعى المصنف ان اضحى تامة
لوجود الواو في الجملة المذكورة بعدها فيمتنع ان تكون خبرا لما اسلفه من ان الخبر لا
يقترن بالواو وقد حكى الرضي ان ذلك يقع قليلا فلا يمتنع حينئذ ان تكون ناقصة انتهى
الجملة الثالثة قوله ومحلها النصب ان لم ينب عن الفاعل في الشرح انما الكلام في جملة
لا يراد بها لفظها فان التي يراد بها لفظها في حكم المفرد وليس الكلام فيه انتهى واقول
يقول لا نسلم ذلك وانما الكلام في مطلق الجملة سواء اريد بها لفظها او غيره **قوله** احدها
باب الحكاية بالقول او مرادفه قال بدر الدين ابن مالك معنى حكاية الجملة بالقول ان تحكي
ومعها القول لان الجملة اذا حكي بها القول فقد حكيت هي نفسها مع مصاحبة القول **قوله**
والثاني [illegible] ما معه حرف التفسير [illegible] ما [illegible]
ما الحكاية [illegible] القول [illegible] الاول [illegible] الحكاية فيه
بالقول وفي الشرح مورد التقسيم يجب ان يكون مشتركا بين اقسامه ومن المعلوم ان
المصنف قسم الجملة الواقعة مفعولا الى ثلاثة ابواب فيجب ان يكون وقوعها مفعولا

وقـ

موجودة كل باب من الابواب الثلثه التى جعلها اقساما و قد جعل احد نوعى الباب
الثانى من تلك الابواب وهو ما معه حرف التفسير لا تكون الجملة فيه ذات محل فلا
تكون مفعولا فكيف تكون ما ليس مفعولا ولا محل له قسما مما هو مفعول وله محل واقول
لم تقسم المصنف الجمله الواقعة مفعولا الى ثلثة ابواب و انما قال انها تقع فى ثلثة
ابواب ووقوعها فى ثلثة ابواب يصدق بوقوعها من كل باب فى نوع منه فلا اعتراض على
المصنف بل على الشارح فى قوله و قد جعل احد نوعى الباب الثانى من تلك الابواب فانه
يشعر بان المراد بالثانى ثانى الابواب الثلثة وليس كذلك وانما هو ثانى الاول الذى
هو الحكاية بالقول وهو الحكاية بمرادف القول وعبارته فى التعليق احسن منها هنا وهى
و قد جعل قسما من احد الابواب الثلثه **قوله** رجلان من مكة الى آخره رجلان بسكون
الجيم للمصنف تثنية رجل كعضد واشار بقوله روى بالكسر الى انه لو روى بالفتح لكان
حرف الجر مقدرا فلم يكن مما نحن فيه **قوله** فى نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابنى من
اهلى ونحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال فى الكشاف اتى مع القول فى الجملة الاولى بالفاء دون
الثانية لان المراد بالنداء فى الاولى ارادته فكانه قيل واراد نوح النداء فقال وفى الثانية
نفسه فلم يعطف جملة القول عليه بل جاءت مفسرة له **قوله** الم تر انى الى آخره فى القاموس
الجو الهواء وما انخفض من الارض وداخل البيت واليمامة وثلاثة عشر موضعا غيرها
وفيه ايضا وسويقه كجهينة موضع وهضبته وجبل بين ينبع والمدينه وموضع بالسياله
وموضع ببطن مكة وبنواحى المدينة يسكنه آل على بن ابى طالب رضى الله عنه وموضع بحمص
وبلد بالمغرب وتسعة مواضع ببغداد **قوله** وقيل فى قوله تعالى يدعو لمن ضره اقرب
من نفعه فى تفسير البيضاوى يدعو من دون الله ما لا يضره ولا ينفعه يعبد جمادا
لا يضر بنفسه ولا ينفع ذلك هو الضلال البعيد عن المقصد مستعار من ضلال فى التيه ضلالا يدعو لمن
ضره بكونه معبودا لانه يوجب القتل فى الدنيا والعذاب فى الآخرة اقرب من نفعه الذى
يتوقع وهو الشفاعه والتوسل بها الى الله واللام معلقه ليدعو من حيث انه بمعنى يزعم
والزعم قول مع اعتقاد او داخله على الجملة الواقعة مفعولا اجراء له مجرى يقول اى يقول الكافر
ذلك بدعاء وصراخ حين يرى استضراره به او مستانفة على ان يدعو تكرير للاول
قوله يدعون عنتر الى آخره عنتر بالضم منادى مرخم على لغة من لا ينوى المحذوف
ويروى بالفتح على لغة من ينوى المحذوف او على انه غير منادى
رخم للضرورة وهو مفعول يدعو **قوله** وجملة من وخبرها محكية بيدعو لانه اى الكافر يقول

هى نوع من مادة الحكاية بالقول او مرادفه لكن لا فى كل نوع من انواع مواد فيه فتقسيم الحكاية بمرادفه [illegible]

قال فيه ابن ولهن العظم منى

[illegible]

والاشطان جمع شطن وهو الحبل وقال الخليل الحبل الطويل والنأى بالفتح ما يجرى عليه اللبد من حلا والفرس

ـه اوله والنون فى آخره

وقـ

يقول ذلك فى القيامه فى الشرح فى هذه الآية اشكال معروف وذلك انه تعالى
قال اولا يدعو من دون الله ما لا يضره اى ان لم يعبده ولا ينفعه ان عبده
ذلك هو الضلال البعيد اى عن الصواب فنفى الضر والنفع عن الاصنام ثم
قال يدعو لمن ضره اقرب من نفعه وفى هذا اثبات الضر والنفع للاصنام واجيب
بان الحصر الثانى اخبار عن الكافر بانه يقول هذا الكلام حين يرى استضراره
بالاصنام ولا يرى اثر شفاعتها التى كان يعتقد وقوعها حين عبدها واقول واجاب
ايضا بان النفع والضر المنفيين هما نفعه وضره بنفسه والنفع والضر المثبتين هما
نفعه وضره باعتبار نوع آخر بحسب ما يشير اليه ما تلوناه عليك من
تفسير البيضاوى **قوله** ولكن تقدرهما مبتداء وخبرا على الحكايه كما قوله تعالى
ام يقولون ان ابرهيم واسمعيل واسحق الآية يعنى على قراءة تقولون بتاء الخطاب
لانه قال ان القول فى الآية استوفى شروط اجرائه مجرى الظن وشروطه ان تكون
مضارعا للمخاطب بعد استفهام متصل او منفصل بظرف او بجار ومجرور او بمعمول
ومع وجود هذه الشروط ان لا يجرى القول مجرى الظن بل يحكى ما بعده بالقول
لان هذه الشروط ليست شروطا لوجوب اجراء القول مجرى الظن وانما هى شروط
لجوازه **قوله** وتبع الزمخشرى ابا على فى التقدير المذكور فانه قال فى المفصل ومن
المواضع ما يحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه ايقاع ايهما شئت نحو قولك اول ما اقول
انى احمد الله ان جعلتها خبرا للمبتدا فتحت كانك قلت اول مقولى حمد الله وان قدرت
الخبر محذوفا كسرت حاكيا **قوله** والصواب خلاف قولهما فان فتحت فالمعنى حمد الله يعنى
باى عبارة كان لان لفظ الحمد على هذا التقدير ليس بمحكى وانما كان الصواب خلاف قولهما
لما قرره فى المتن وهو ماخوذ من كلام ابن الحاجب **قوله** كقوله تعالى فماذا تامرون
بعد قال الملاء من قوم فرعون ان هذا الساحر عليم لان قولهم تم عند قوله
من ارضكم هكذا وقع فى بعض النسخ وهو الصواب وفى بعضها لان قولهم تم عند بسحره
ويرد عليه ان الآية التى فيها قال الملاء من قوم فرعون فى سورة الاعراف وليس
فيها بسحره ولفظها قال الملاء من قوم فرعون ان هذا الساحر عليم يريد ان يخرجكم
من ارضكم فماذا تامرون والآية التى فيها بسحره وليس فيها قال الملاء
من قوم فرعون ولفظها قال للملاء حوله ان هذا لساحر عليم يريد ان يخرجكم
من ارضكم بسحره فماذا تامرون **قوله** قالت له وهو بعيش ضنك الى آخره الضنك

منه الشفاعه والتوسل بها الى الله تعالى وهو ما عبادته يوجب القتل فى الدنيا والعذاب فى الآخرة

فى الشعر

الضيق في كل شيء قوله لان جملة الانكار هنا محكيه بالقول الاول وان لم تكن محكيه
بالثاني يعني فلا يكون الاية مما نحن فيه لان الكلام فيما اذا كانت الجملة غير محكية وهذه الجملة
في الاية محكية قوله الخامس قد يوصل بالمحكية غير محكي وهو الذي يسميه المحدثون مدرجا
ومنه وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها هذا الخامس بجميعه يقع في بعض النسخ وفي بعضها
لا يقع والمدرج في اصطلاح المحدثين اقسام منها ما ذكره المصنف هنا وهو ان يصل الراوي
بمتن حديث نبوي كلاما لنفسه او لغيره فيتوهم ان ذلك الكلام من ذلك الحديث وفي
الكشاف ثم قالت وكذلك يفعلون ايادت وهذه عادتهم المستمرة الثابتة التي لا تتغير
وقيل هو تصديق من الله لقولها قوله فان يزعميني الى آخره في حاشية التفتازاني زعم
من افعال القلوب احد مفعوليه ضمير المتكلم والاخر كنت اجهل اي انسابه على الناس
فيما ينكرون وقد يتوهم ان افعل التفضيل فيروى بالنصب والمعنى اجهل الناس كما توهموا
ان الزعم ههنا بمعنى القول فذكر بعدها الجملة ولا يكون زعمت الا من افعال القلوب او بمعنى
كفلت ومصدره الزعامة او بمعنى يكذب ويطمع انتهى قوله ولهذا انقسمت هذه الجملة الى
ثلثة اقسام احدها ان تكون في موضع مفعول مقيد بالجار في الشرح هذا الكلام وان كان
ابن مالك قاله وغيره مشكل لان هذه الجملة اما ان تجعل في محل نصب باعتبار ان الفعل بعد
اسقاط الجار تعدى الى مفعول بنفسه فجعلت الجملة الواقعة في محله منصوبة باعتبار المحل
واما ان تجعل في محل جر باعتبار ارادة ذلك الجار الذي يتعدى به الفعل المذكور وكلاهما
غير مستقيم اما الاول فلان هذا تركيب مقيس ونصب الفعل للمفعول المقيد بعد الجار
ليس بمقيس واما الثاني فلان ارادة حرف الجر بحيث يكون عاملا فيما بعده ملزوم في هذا المحل
لتعليقه وحرف الجر لا يعلق عن العمل والاظهر ان يجعل المعلق فعلا علميا محذوفا يدل
عليه المذكور فيكون الجملة في محل مفعول الفعل العلمي والتقدير ولم يتفكروا ليعلموا ما
بصاحبهم من جنة فلينظر ليعلم ايها ازكى طعاما يسئلون ليعلموا ايان يوم الدين انتهى
واقول الجواب عن اشكاله ان هذه الجملة في محل نصب باعتبار وقوعها في موضع المفعول
المقيد بالجار مع قيده وعدم تقدير الحرف مع الجملة الواقعة في موضعه لا ينافي كون الفعل
المعلق طالبا لذلك المفعول على معنى ذلك الحرف فليتامل قوله الا سمع المعلقة
باسم عين نحو سمعت زيدا يقرء فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد
والجملة حال القول الاول لجوزه ابو علي لكن بشرط ان يكون الثاني مما يسمع نحو سمعت زيدا
يقول كذا ولو قلت سمعت زيدا اخاك لم يجز والقول الثاني هو الصحيح وهو على تقدير مضاف اي

اي سمعت كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لان السمع لا يقع على الذوات ثم بين
هذا المحذوف بالحال المذكورة فهي حال مبينة ولا يجوز حذفها قوله ومما يتوهمون
في انشاده واعرابه ستعلم ليلى الى آخره في الصحاح وهمت في الحساب اوهم وهما
اذا غلطت فيه وسهوت ووهمت في الشيء بالفتح اهم وهما اذا ذهب وهمك اليه وانت
تريد غيره ووهمهم في انشاد البيت واعرابه هو رفع اي الاولى وجعلها مبتدأ قوله
واضطرب في ذلك كلام الزمخشري في حاشية اليمني ما يدفع هذا الاضطراب فانه قال
اثبت في سورة هود التعليق المعنوي ولم يبين التعليق الاصطلاحي اكتفاء بذكره
في سورة الملك فاذن لا تناقض والمراد بالتعليق المعنوي الاتصال انتهى قوله ولم اقف
على تعليق النظر البصري والاستماع الا من جهته قال الرضي يقع الاستفهام بعد كل فعل
يفيد معنى العلم كعلمت تبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كتفكرت وامتحنت وبلوت
واستفهمت وجميع افعال الحواس كلمست وابصرت ونظرت وسمعت وشممت وذقت
قوله يقول كثير وما ادرى الى آخره كثير بلفظ التصغير هو ابو صخر ابن عبد الرحمن
ابن الجمعة الخزاعي احد عشاق العرب المشهورين وانما قيل له كثير لانه كان حقيرا شديد
القصر وكان اذا دخل على عبد العزيز ابن مروان يقول له طاطئ راسك لئلا يؤذيك السقف
يمازحه بذلك وكان شديد التعصب لال ابي طالب وعزة بفتح العين المهملة وتشديد
الزاي هي بنت جميل ابن حفص صاحبة كثير وله معها حكايات مشهورة وكان كثير بمصر وعزة
بالمدينة فاشتاق اليها فسافر فلقيها في الطريق وهي متوجهة الى مصر وجرى بينهما كلام
وقدمت مصر ثم بعد ذلك عاد كثير الى مصر فوافى الناس منصرفين عن جنازتها توفي
سنة خمس ومائة في اليوم توفي عكرمة مولى ابن عباس فصلى عليهما جميعا وقال الناس
مات افقه الناس واشعر الناس قوله الجملة الرابعة المضاف اليها في الشرح لا ينبغي
ان ينتظم هذه الجمل التي لها محل من الاعراب ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة حقيقة
ولا يكون في معنى المفرد والمضاف اليه لا يكون جملة حقيقية كيف وهو لا يكون الا اسما او ما
في تاويل الاسم واقول لا نسلم ان المراد من الجمل التي لها محل من الاعراب ما لا يكون في معنى
المفرد بل المراد منها ما هو اعم من ذلك وما ادعاه من الضرورة ليس بصحيح وفي الشرح
وقد انشد ابن جني في الخصائص له قول طرفة بجفان تعترى نادينا من سديف حين
هاج الصنبر الجفان جمع جفنة وهي كالقصعة وتعترى اي تغشى محلنا وناديه والسديف
سنام البعير والناقة والصنبر بصاد مهملة مكسورة فنون مشددة مفتوحة فباء موحدة

الذي فيه

كثير

كاسر

ساكنة فراء هو البرص قال ابن جني في توجيه ذلك كان حق هذا اذا نقلت الحركة ان تكون الباء
مضمومة لان الراء مرفوعة ولكنه قدر الاضافة الى الفعل يعني المصدر فكانه قال حين هيج
الصنبر يعني انه نقل الكسرة في الوقف الى الباء الساكنة وسكنت الراء وهذا من الغرائب فان
الصنبر لا شك انه فاعل بهاج لكنه اعربه بالكسر نظرا الى ان الفعل في معنى المصدر المضاف الى
هذا الفاعل ثم نقل الكسرة وعلى ذلك يتنزل اللغز الذي نظمته فيه قريبا وهو يا اباعلماء
الهند اني سائل فمنوا بتحقيق به يظهر السر اري فاعلا بالفعل اعرب لفظه بجر ولا
حرف يكون به الجر وليس بمحكي ولا بمجاور لذي الخفض والاسناد للبحث يضطر فهل من جواب
عندكم استفيده فمن بحركم مازال يستخرج الدر وانما نظمته مريدا به بيت طرفة اعتمادا
على توجيه ابن جني واقول سبقه الى اللغز فيه ذلك ابو سعيد فرج ابن قاسم النحوي الاندلسي
في منظومته النونية في الالغاز النحوية فقال لما فاعل بالفعل لكن جره مع السكون فيه ثابتان
وفي شرحها يعني الصنبر من قول طرفة بجفان المعتفين **قوله** وكن لي شفيعا الى اخره
روى اصحاب السير من حديث محمد ابن كعب القرظي قال بينما عمر ابن الخطاب جالسا اذ مر به
رجل فقيل يا امير المومنين هذا سواد ابن قارب الذي اتاه رئيه بظهور النبي صلى الله
عليه وسلم فقال له عمر انت سواد ابن قارب قال نعم قال انت على ما كنت عليه من كهانتك
فغضب فقال عمر سبحان الله ما كنا عليه من الشرك اعظم مما كنت عليه فاخبرني بانبائك
رئيك بظهور النبي صلى الله عليه وسلم فقال بينا انا ذات ليلة بين النائم واليقظان
اذا اتاني فضربني برجله وقال قم يا سواد ابن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل
انه قد بعث رسول من لوي ابن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم انشا يقول عجبت
للجن وتطلابها وشدها العيس باقتابها تهوي الى مكة تبغي الهدى ما صادق الجن
ككذابها فارحل الى الصفوة من هاشم ليس قداماها كاذنابها قلت دعني انام
فاني امسيت ناعسا فلما كانت الليلة الثانية اتاني فضربني برجله وقال قم يا سواد ابن قارب
فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من لوي ابن غالب يدعو الى الله والى
عبادته ثم انشا يقول عجبت للجن وتخبارها وشدها العيس باكوارها تهوي الى مكة تبغي
الهدى ما مومن الجن ككفارها فارحل الى الصفوة من هاشم بين روابيها واحجارها
قلت دعني انام فاني امسيت ناعسا فلما كانت الليلة الثالثة اتاني فضربني برجله وقال
قم يا سواد ابن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من لوي
ابن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم انشا يقول عجبت للجن وتحساسها وشدها العيس باحلاسها

باحلاسها تهوي الى مكة تبغي الهدى ما خير الجن كانجاسها فارحل الى الصفوة من
هاشم واسم بعينيك الى راسها قال فرحلت ناقتي واتيت المدينة فاذا برسول
الله صلى الله عليه وسلم واصحابه حوله فانشات اقول اتاني نجيي بعد هدو ورقدة
ولم اك فيما قد تلوت بكاذب ثلاث ليال قوله كل ليلة اتاك رسول من لوي ابن
غالب فشمرت عن ذيلي الازار ووسطت بي الدعلب الوجناء بين السباسب
فاشهد ان الله لا رب غيره وانك مامون على كل غائب وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة
بمغن فتيلا عن سواد ابن قارب فقال ففرح رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه
بمقالتي قال فوثب عمر ابن الخطاب والتزمه وقال كنت اشتهي ان اسمع هذا الحديث منك
فهل ياتيك اليوم قال اما مذ قرات القران فلا والدعلب الناقة السريعة والوجناء
الناقة الغليظة والسباسب المفازة والفتيل ما يكون مثل الخيط في شق النواة
وقيل ما يفتل بين الاصبعين من الوسخ وهو منصوب على انه مفعول مطلق والمعنى
بمغن اغناء ما **قوله** ولا يتاتى هذا الجواب في البيت في الشرح اذ لم يات فيه هذا بعينه
يتاتى فيه وجه اخر وهو ان تكون ذو شفاعة اسما لتكون محذوفة والباء في بمغني
زائدة فيجب ان يكون **قوله** وزعم المهدوي شارح الدريدية المهدوي منسوب
الى المهدية بلد من بلاد المغرب والنسبة اليها كذلك على غير القياس والدريدية
قصيدة مطلعها اما ترى راسي حاكى لونه طرة صبح تحت اذيال الدجى وهي منسوبة
الى ابن دريد وهو امام عصره في الادب والشعر ابو بكر محمد ابن الحسن ابن دريد
البصري عرض له في راس التسعين من عمره فالج سقي له الترياق فبرئ ثم عاوده بعد
حول لغذاء ضار تناوله وكان يحرك يديه حركة ضعيفة وبطل من محزمه الى
قدميه وكان مع هذا الحال ثابت الذهن كامل العقل توفي سنة احدى وعشرين وثلثمائة
قال رايت في النوم رجلا طويلا اصفر الوجه كوسجا دخل علي واخذ بعضادتي الباب
وقال انشدني احسن ما قلت في الخمر فقلت ما ترك ابو نواس لاحد شيئا فقال انا اشعر
منه فقلت ومن انت قال انا ابو ناجية من اهل الشام وانشدني وحمراء قبل المزج
صفراء بعده اتت بين ثوبي نرجس وشقائق حكت وجنة المعشوق صرفا فسلطوا
عليها مزاجا فاكتست لون عاشق فقلت اسات قال ولم قلت لانك قدمت الحمرة
ثم قلت ثوبي نرجس وشقائق فقدمت الصفرة فهلا قدمت الحمرة ايضا فقال وما
هذا الاستقصاء يا بغيض **قوله** ثمت يراح الى اخره ثم العاطفة يلحقها التاء لتانيث

اللفظ ويختص بعطف الجمل والملبتين جمع ملبت وهو من يقول لبيك اللهم لبيك وتجمع
اقام والمأزمان بميم مفتوحة فهمزة ساكنة فزاي مكسورة مكان ضيق بين مزدلفة
وعرفة ومنى معصوبة سمي بذلك لما يمنى به من الدماء وقيل لان جبريل عزم لما ان اراد
ان يفارق عنده آدم قال له تمن فقال اتمنى الجنة — قوله وليس شيء لما
قدمناه من اسماء الزمان يعني بما قدمه مما اشار اليه بقوله احدها اسماء الزمان
ظروفا كانت او اسماء من انه خروج ظرف الزمان عن الظرفية الى الاسمية لا يمنعه من
الاضافة الى الجملة وفي الشرح وفيه نظر اذ لا يلزم من ثبوت هذا الحكم في اسماء الزمان
ثبوته في اسماء المكان الا يرى ان اسماء الزمان تضاف كلها الى الجملة واسماء المكان لا يضاف
منها الا حيث نعم يتوجه السوال عن سبب البناء على راي المهدوي فانها غير مضافة عنده
اصلا وانما هي بمعنى مكان اي الى مكان اقام فيه المأزمان ومنى قوله باية يقدمون الخيل شعثا
مدا صدر بيت عجزه كان على سنابكها مداما والشعث جمع اشعث وهو المغبر الراس والسنابك
جمع سنبك بضم اوله وثالثه وهو طرف مقدم الحافر والمدام الخمر يعني ان سنابك الخيل
لكونها دامية كان عليها خمرا وفي الشرح وضمير يقدمون ضمير غيبة يعود على بني تميم المذكورين
في بيت قبله سياتي وهو الا ابلغ عني تميما باية ما يحبون الطعاما واقول الذي رايناه في
نسخ المغني تقدمون وتحتمل بالمثناة الفوقية في قول المصنف ناقلا عن ابي الفتح اي باية
اقدامكم يدل على ذلك — قوله ثم هو غير متات في قوله باية ما كانوا
ضعافا ولا عزلا في الشرح بل هو متات بان تكون ما مصدرية ولا النافية محذوفة لدلالة ما
بعدها عليها واقول هذا احتمال بعيد والكلام انما هو على الظاهر قوله لنزمنا الذي سالتمونا
وفاقكم الى آخره يقع في بعض النسخ بدل سالتمونا سالتمونا فعلى الاول مفعول لنزمنا محذوف
يدل عليه المفعول الثاني لسالتمونا اعني وفاقكم وعلى الثاني مفعوله وفاقكم المذكور
والجنوح الميل وهو اسم تكون ومنكم خبرها وللخلاف متعلق به قوله خليلي رفقا الخاره
في الصحاح رائث على حبك بريث ريثا اي بطاء واللبانة بضم اللام الحاجة والعرصات
جمع عرصة وهي كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء وتجمع ايضا على عراص والعهد
جمع عهد وهو المنزل الذي لا يزال القوم اذا انتووا عنه رجعوا اليه وكذلك المعهد قوله
والاول قوله في التسهيل وشرحه هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها والاولى والاول هو الصواب
قوله من لد شولا هذا بعض بيت انشده سيبويه وتمامه فالى اتلائها والشول بفتح المعجمة
وسكون الواو النوق التي خف لبنها وانكمش ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية

موضع المحصب بمكة وهو مذكور يصرف قيل صح

وسقط في بعض النسخ البيت سابقه صح

او ثمانية والواحدة شايلة وهو جمع على غير القياس والاتلاء بكسر الهمزة وسكون المثناة
الفوقية مصدر اتلت الناقة اذا تلاها ولدها وروى الجرمي شولا بلا تنوين على ان
اصله المد ونقص للضرورة قوله قول يا للرجال الى آخره الكهول جمع كهل وفي الصحاح
وهو من الرجال من جاوز الثلاثين ووخطه الشيب وفي القاموس الكهل من وخطه الشيب
او من جاوز الثلاثين او اربعا وثلاثين الى احدى وخمسين قوله واجبت قائل كيف
كيف انت الى آخره مثلث على وزن عملت بمعنى سئمت والعواد بتشديد الواو جمع عائد
من العيادة وهي زيارة المريض وفي الشرح لا ينبغي ان يعتقد ان البيتان من قبيل ما هو
بصدده لان الجملة التي اضيف اليها كل من قول وقائل مراد بها لفظها فهي في حكم المفرد وليس
الكلام فيه واقول لا نسلم ان الكلام ليس فيه بل الكلام فيما هو اعم منه قوله الجملة
الخامسة الواقعة بعد الفاء او اذا جوابا لشرط جازم لانها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم
لفظا كما في قولك ان تقم اقم او محلا كما في قولك ان جئتني اكرمتك في الشرح والذي في كلام
الجماعة ان المحكوم بجواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها وقد صرح المصنف
به قبل هذا في الثالث من التنبيهات التي ذكرها عقب الكلام على الجمل الابتدائية من
الجمل التي لا محل لها حيث قال وعلى قول المبرد ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم
بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها وصرح به ايضا فيما ياتي به قريبا حيث قال وقد
عطفا على محل الفاء وما بعدها بل صرح في اقسام العطف من الباب الرابع بانه هو قول
الجمع وسياق الكلام عليه واقول يحمل كلامه هنا على ما صرح به في تلك المواضع بان يكون
مراده بالجملة الواقعة بعد الفاء او اذا مجموع الجملة والفاء او اذا ثم في الشرح وهذا الذي
ذكره الجماعة ربما يتخيل على ما فيه وذلك لان الفاء وما بعدها لو وقع موقعهما ما هو مصدر
بمضارع لجزم فيحكم على المجموع بانه في محل جزم بهذا الاعتبار وهو معترض بان المضارع
المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدها وانما الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها
ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب عند ملاحظة فيه ما يصححه للزم الحكم على كثير
من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى الا يرى ان الواقعة
جوابا لشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع مثل اذا قام زيد فهو مكرم مع انها يمكن ان تصدر
بمضارع مرفوع فتقول اذا قام زيد اكرمه فلو اعتبر ما تقدم للزم ان تكون هذه الجملة
ذات محل وهو باطل واقول اذا كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب الذي يقتضيه
العامل السابق لم يرد عليه هذا الذي اورده واما ما قاله المصنف هنا من ان الجزم

وفي النسخ صح

عند ملاحظة فيه ما يصححه صح

وله صح

محكوم به لما بعد الفاء فلا وجه له فان الجزم لا يحل في هذا الموضع وكيف وهذه الفاء
مانعة من جزم ما بعدها قوله من نفعل الحسنات الله يشكرها تقدم الكلام عليه
في اما بالفتح والتشديد قوله واذ اتاه خليل الى آخره الخليل هنا الفقير المختل الحال
والمسلة السوال ويروى يوم مسغبة اى مجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء
مصدر كالحرمان وهو مبتدا وحذف خبره اى ولا عندي حرمان ويجوز ان يكون معطوفا
على غايب بشرط ان يكون بمعنى محروم قوله وهو احد الوجهين عند سيبويه في الشرح الضمير
من قوله وهو عايد الى جعل مثل الجملة المذكورة جوابا مقرونا بالفاء مقدرة وهذا
الوجه سكت المصنف عن نقله في ثالث التنبيهات الذي عقده لما جرى فيه من الجمل الخلاف
أمستانفة ام لا قوله ومنع المبرد التقديم محتجا بان الشيء اذا حل في موضعه لا ينوى به غيره
والاجاز ضرب غلامه زيدا في الشرح ولسيبويه ان يمنع ان اقوم من قولك ان قمت اقوم
واقعا موضعه اذ لو كان كذلك لجزم وتقدير الفاء المانعة من الجزم على خلاف الاصل لا سيما
وتقديرها يوجب تقدير مبتدا يكون اقوم خبرا عنه لتكون الجملة اسمية حتى يفتقر الى تقدير
الفاء فان قلت وتاخير الشيء عن محله على خلاف الاصل فهو مشترك الالزام قلت لكن يترجح
مذهب سيبويه بالتزام العرب في مثل هذا التركيب كون الشرط ماضيا وهو آية كون الجواب
محذوفا قوله وكذلك القول في الشرط يعنى ان المحل فيه للفعل لا للجملة كما ان المحل في الجواب الذي
ليس بمقرون بالفاء ولا باذا للفعل لا للجملة قوله قيل ولهذا جاز نحو ان قام ويقعدا اخواك
على اعمال الاول ولو كان محل الجزم للجملة باسرها لزم العطف على الجملة قبل ان يكمل بعض
الشيء ويقعد بافراد الضمير في بعضها ويقعدا بتثنيته وهو الصواب لان الكلام على اعمال الاول
واهمال الثاني فيجب اضمار الفاعل في الفعل الثاني وهو هنا مثنى وفي الشرح وهذا منتقد من
وجهين احدهما ان هذا اللازم ليس بباطل في باب التنازع وما استدل به منه والثاني
ان قضية هذا الاستدلال ان يكون المعطوف المذكور ليس من عطف الجمل بل من عطف المفردات
وحينئذ يكون الفعل المجزوم لفظا معطوفا على الفعل المجزوم محلا وفاعل هذا الفعل المجزوم هو
الالف الاتي معطوفا على الفاعل الواقع بعده وهو اخواك وقد وقع هذا القايل فيما فر منه وكان
المصنف لم يرتض هذا الدليل لما ذكرنا ولغيره فاورده على سبيل الحكاية بصيغة تشعر
بالتمريض قوله تنبيه قرأ غير ابي عمرو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن بالجزم
قيد بغير ابي عمرو لان ابا عمرو قرأ بالنصب عطفا على المنصوب وهو اصدق وفي الشرح وقال
المنقول ان المصاحف اتفقت على كتابة هذا الحرف بدون واو وفيما وجهه قلت لعلها حذفت

هذا اصدرنيت عمره والسعد ما السر عبد الله مرلاى وعد صح

تقديره

حذفت اختصارا من الخط كما وقع في كثير من المواضع وان كان ذلك خارجا عن مصطلح
اهل الخط والنقل الصحيح ثابت بهذه القراءة فلا يعارضه مثل هذا قوله فابلوني
بليتكم الى آخره ابلوني بهمزة قطع اي اعطوني من ابليته معروفا اذا اعطيته و
البلية الناقة التي كانت تعقل في الجاهلية عند قبر صاحبها ولا تعلف ولا تسقى
حتى تموت او تحفر لها حفرة وتترك فيها الى ان تموت والاستدراج ادناء الشيء
شيئا بعد شيء والنوى الجهة التي ينويها المسافر واصل نويا نواي قلب الشاعر
الالف ياء وادغمها في ياء الضمير وهي لغة هذيل والشاعر منهم الجملة السادسة
قوله ومن مثل المنصوبة المحل ربنا انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا
انما فصل هذه المثل عما قبلها لاحتمالها لغير النعت وعدم احتمال ما قبلها وفي الكشاف
اى يكون يوم نزولها عيدا قيل هو يوم الاحد ومن ثم اتخذه النصارى عيدا وقيل العيد
السرور العايد ولذلك يقال يوم عيد فكان معناه تكون لنا سرورا وفرحا انتهى
قوله ونحو فهب لي من لدنك وليا يرثني اى وليا وارثا وذلك فيمن رفع يرثني الذين
رفعوا يرثني من السبعة هم غير ابي عمرو والكسائي وفي الكشاف والمراد بالارث ارث الشرع
والعلم لان الانبياء لا تورث المال وقيل يرثني الحبورة وكان حبرا ويرث من آل
يعقوب الملك يقال ورثه وورث منه لغتان وقيل للتبعيض لا للتعدية لان آل
يعقوب لم يكونوا كلهم انبياء ولا علماء وكان زكريا عليه السلام من نسل يعقوب بن
اسحق وقيل هو يعقوب ابن ماثان اخو زكرياء وقيل يعقوب هذا وعمران ابو مريم
اخوان من نسل سليمان ابن داود قوله واما من جزمه فهو جواب للدعاء في اعراب
ابي البقاء في قوله تعالى يرثني ويرث يقرء بالجزم فيهما على الجواب اى ان يهب يرث
وبالرفع فيهما على الصفة لولي وهو اقوى من الاولى لانه سال وليا هذه صفته والجزم
لا يحصل هذا المعنى انتهى قوله وفي الشرح وقيل الجزم اولى والرفع محمول على الاستيناف
لا على الصفة لئلا يلزم انه لم يوهب له ما طلبه لموت يحيى في حيوة زكريا عليهما الصلوة والسلام
قوله وقرئ برفع تصدق وجزمه الذين قروا بالرفع من السبعة هم ما عدا حمزة
وعاصما والردء العون ومعنى تصديقه لموسى اعانته له في بيان دعواه اذا احتاج
قوله وقال ابو البقاء في قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض
مخضرة الاصل فهي تصبح في اعراب ابي البقاء انما رفع الفعل هنا وان كان قبله لفظ الاستفهام
لامرين احدهما انه استفهام بمعنى الخبر اى قد رايت فلا يكون له جواب والثاني انه ما بعد

الفاء بنصب اذا كان للمستفهم عنه سببا له ورؤيته لانزال الماء لا توجب اخضرار الارض وانما يجب عن الماء والتقدير فهي تصبح اى القصة وتصبح الخبر ويجوز ان تكون تصبح بمعنى اصبحت وهو معطوف على انزل فلا موضع له انتهى **قوله** والثاني تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له في الشرح ولا محل له من كلام المصنف جملة حاله من الفعل اى بتقديره الفعل خاليا من المحل وفي كلامه تجوز فان المخبر به ليس الفعل فقط والمعطوف ايضا كذلك واما المخبر به الجملة وكذا المعطوف هو الجملة لكنه عبر عن الكل بلفظ الجزء **قوله** وجواب الاول انه قدر الكلام مستانفا في الشرح وفي كلام المصنف اشياء منها انه سلم لابي البقاء تقدير ضميرا لقصة مرفوعا ولا نعلم ان احدا اجازه ومقتضى المنع قايم وهو عدم الدليل عليه لو حذف اذ الخبر مستقل ليس فيه رابط واما حذفه منصوبا في نحو ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء فلضرورة بالمصحوبة الفضلات مع قيام الدليل عليه وهو ان الناسخ لا يدخل على اداة مجاناة ومنها تجويزه ان يكون مراد النحاة ان الاستئناف لا يكون الا على تقدير مبتدا وفيه نظر لاطلاقهم على القول بان مثل يشرب مستانف ولو قدر خبرا لمبتدا محذوف لم يكن مستانفا وحمل الكلام على ان مرادهم بكونه مستانفا انه بعض كلام مستانف بعيد ومنها استدلاله على ارادتهم ذلك بانه لو لم يقدر مبتدا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وهذا عن الظاهر لان لزوم العطف انما هو عند قصد المشاركة كما اذا قصد ان الشرب منهي عنه كالاكل في المثال المتقدم واما عند انتفاء هذا القصد بان يكون الغرض من الثاني افادة معناه على طريق الاستقلال فكيف يلزم عطفه على الاول مع كون العطف مخلا بالغرض المطلوب وليت شعري ماذا يصنع المصنف بمثل قوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله فقد قالوا ان الواو للاستئناف وعلله هو وغيره بان الواو ان يعلمكم مستانف فيمكن ان يقال هنا لو لم يقدر مبتدا اى وانتم يعلمكم الله لزم العطف الذى هو مقتضى الظاهر **قوله** وجاز اسناد يقال الى الجملة كما جاء واذا قيل ان وعد الله حق هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها اسناد يقال الى الجملة كما جاء واذا قيل وفي الشرح وهذا الاعتذار قاض بمؤاخذة على المصنف فان الكلام في الجملة الباقية على جمليتها التي في حكم المفرد فاذن ادخال هذا النوع فيما نحن فيه غير مستقيم وقدمنا التنبيه على مثله وجاء

واقول وقد مر لنا نحن ايضا الكلام على مثله **قوله الجملة السابعة** [illegible] ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة في الشرح هذا الحصر يبطل بمثل قولنا زيد قام ابوه قام ابوه فان الفعلية الثانية في محل رفع على انها تاكيد لجملة الخبر فهي تابعة لجملة لها محل

محل وليست في باب النسق ولا في باب البدل انتهى واقول لا نسلم ان هذا من تاكيد الجمل ولم لا يكون من تاكيد المفردات **قوله** نحو واتقوا الذى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون في الشرح فيه نظر لان الكلام في الجملة التابعة لجملة ذات محل من الاعراب والآية ليست كذلك فان الجملة الاولى وهو قوله امدكم بما تعلمون صلة الموصول فلا محل لها والثانية وهي قوله امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون بدل منها فلا محل لها ايضا وقد يعتذر بان التمثيل بالآية الشريفة انما هو لكون جملة البدل اوفى بالدلالة على المقصود من الجملة المبدل منها لا لكون الثانية تابعة لما له محل **قوله** اقول له ارحل لا تقيمن عندنا هذا صدر بيت عجزه والا فكن في السر والجهر مسلما وفي الشرح وياتي في البيت ما قاله المصنف في قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم من ان المحل للمجموع الجملتين اذ هو المقول وكل منهما على انفراده جزء المقول وذلك ان جملتي ارحل لا تقيمن عندنا هو المقول وكل واحدة من الجملتين جزؤه فلا محل لها **قوله** فان دلالة الثانية على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى في المطول فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة انتهى **قوله** وكونك والخطي الى آخره هذا البيت من الحماسة وهو لابي عطاء السندي والخطي بفتح الخاء المعجمة رمح منسوب الى الخط وهو موضع باليمامة تحمل اليه الرماح من بلاد الهند فتقوم به وخطر الرمح يخطر بفتح الطاء المهملة في الماضي وكسرها في المضارع وتهدل بكسر الهاء اذا شرب الشرب الاول والمثقفة الرماح المسواة **قوله** فانه ابدل وقد تمثلت من قوله والخطي يخطر بيننا اشتمال لا يقال كيف يجوز البدل مع توسط الواو لانا نقول البدل الواو وما بعدها **قوله** كما قال في العطف في نحو اسكن انت وزوجك انما قال ابن مالك بذلك هناك لانه شرط في عطف المفرد على المفرد ان يكون المعطوف او ما في معناه صالحا لمباشرة العامل والاسم الظاهر لا يصلح ان يرتفع بفعل الامر **قوله** تنبيه هذا الذى ذكرته من انحصار الجمل التي لها محل في سبع جار على ما قرروا [illegible] هذا التنبيه في بعض النسخ ويقع في بعضها غير هذا مما هو بمعناه **قوله** وقال ابن خروف من مبتدا

الشيخ محمد [illegible]

علي [illegible]

ويعذبه الله الجنر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع ودخلت الفاء في الخبر لتضمن المبتداء معنى الشرط وقال غيره منصوب على الاستثناء قال صاحب الكشاف الا من تولى استثناء منقطع اى لست بمستوف عليهم ولكن من تولى منهم فان لله الولاية والقهر فهو يعذبه العذاب الاكبر الذى هو عذاب جهنم انتهى وقيل متصل فان جهاد الكفار وقتلهم تسلط وكانه اوعدهم بالجهاد في الدنيا وقيل هو استثناء من قوله فذكر الا من انقطع طمعه من ايمانه وتولى فاستحق العذاب الاكبر وما بينهما اعتراض ويويد الانقطاع قراءة الا بفتح الهمزة على التنبيه قوله وقال جماعة في الا امراتك بالرفع انه مبتداء والجملة بعده خبر قال بدر الدين ابن مالك ويمكن ان يكون من هذا قراءة ابن كثير وابى عمرو الا امراتك انه مصيبها ما اصابهم وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في النصب والرفع من فاسر باهلك وهو اولى من ان يستثنى المنصوب من اهلك والمرفوع من احد و قال والده في التوضيح على الجامع الصحيح حق المستثنى بالا من كلام تام موجب ان ينصب مفردا كان او مكملا معناه بما بعده نحو قوله تعالى انا لمنجوهم اجمعين الا امراتك قدرنا انها لمن الغابرين ولا نعرف اكثر المتاخرين من البصريين في هذا الا النصب وقد اغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه فمن الاول قول ابى قتادة احرموا كلهم الا ابو قتادة لم يحرم فالا بمعنى لكن وابو قتادة مبتداء ولم يحرم خبره وقوله عليه السلام ما للشياطين من سلاح ابلغ في الصالحين من النساء الا المتزوجون اولئك المطهرون المبرؤن من الخنا ومن الثانى قوله عليه السلام ولا تدرى نفس باى ارض تموت الا الله اى لكن الله يعلم وقوله كل امتى معافا الا المجاهرون اى لكن المجاهرون بالمعاصى لا يعافون قوله وليس من ذلك ما مررت باحد الا زيد خير منه لان الجملة هنا حال من احد باتفاق او صفة له عند الاخفش اعترض عليه بانه سياتى في اخر هذا الباب ان الاخفش منع الفصل بالا بين الصفة والموصوف فكيف يقول هنا بان الجملة صفة لاحد وفي الشرح ويمكن ان يجاب بان الضمير من قوله صفة له ليس عايدا الى احد المذكور بعينه وانما هو عايد الى نظيره كما في قولك له على درهم ونصفه اى ونصف درهم اخر فهذه الجملة التى هى زيد خير منه صفة لاحد محذوفا وهو بدل من احد المذكور قبله فلم يفصل بالا بين الصفة والموصوف وانما فصل بها بين البدل والمبدل منه وهو جايز عند الاخفش وغيره لكن يلزم على هذا حذف الموصوف في السعة مع ان الصفة جملة وموصوفها ليس بعضا من متقدم مجرور بمن او في قوله وما راعنى الا يسير بشرطه الشرطة كالغرفة واحد الشرط كالغرف وهم

اى من المستثنى المنقطع الاتى ذكره

طايفة من اعوان الولاة ويقال للواحد ايضا شرطى كتركى وشرطى كجهنى سموا بذلك لانهم اعلموا انفسهم بعلامات يعرفون بها كذا في القاموس قوله ويسمع ويسير على اضمار ان في الشرح احسن من هذا التاويل في المصراع ان يقال ان فاعل راعنى ضمير يعود الى ما يعود اليه ضمير يسير وقوله يسير جملة في محل نصب على انها حال من فاعل راعنى والاستثناء مفرغ اى ما راعنى هو في حال من الاحوال الا في حال كونه يسير حكم الجمل بعد النكرات قوله وانما اعيد ذكر الا هنا هذا الكلام كله ماخوذ من كلام ابن الحاجب في اماليه في الشرح فان قلت يقع في بعض نسخ المغنى لان الماضى المقرون بالفاء لا يكون جوابا كما وقع في امالى ابن الحاجب وهو ظاهر ويقع في بعضها لان الماضى المقرون بقد لا يكون جوابا فما وجهه قلت وجهه ان الاقتران بالفاء يقتضى تقدير قد كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين وتقدير قد يوجب تحقق المضى فيما دخلت عليه من الفعل الماضى فلا يصلح اذ ذاك ان يكون جوابا للشرط المستقبل قوله وايضا فلان الجواب في قصة الغلام قال يعنى قال لو شئت لتخذت عليه اجرا قوله ومثال النوع الثانى وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ولا تمنن تستكثر لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى في الشرح قد ينقض بمثل قولهم في نداء البارى جل وعلا يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل فان الجملة الواقعة بعد الاسم المنصوب في موضع نصب على الصفة له مع ان الموصوف معرفة محضة لانه منادى معين مقصود نص عليه ابن السيد في اجوبة المسايل انتهى والجواب ان هذا من نداء الموصوف لا من وصف المنادى كما قال الرضى ان الصفة في مثل ذلك تقرر قبل النداء قوله ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لهما بعد المعرفة كمثل الحمار يحمل اسفارا في الشرح قد يتوهم ان تجويز المصنف الحالية من المضاف اليه مع ان المضاف كلمة مثل معارض لرده على ابى البقاء تجويز حالية مستهم الباساء والضراء من الموصول في قوله تعالى ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم الباساء الاية بان الحال لا تاتى من المضاف اليه في مثل هذا والمضاف في كل من الايتين كلمة مثل وجوابه ان صلاحية المضاف للسقوط في اية الجمعة سوغ الحالية اذ الحال حينئذ كانها غير مضاف اليه وعدم الصلاحية في اية البقرة منع من ذلك وقد مر الكلام في هذا كله في الجملة التفسيرية قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى هذا صدر بيت عجزه فمضيت ثمة قلت لا يعنينى وقد تقدم الكلام عليه في حرف الباء الموحدة قوله

وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود يريد بالضابط المذكور قوله فيما سبق من ان تقابل
ان الجملة الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها الذي كانت مرتبطة بنكرة الى آخره **قوله** لان
الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا في الشرح اما كون الانشاء لا يقع حالا فقد مر تعليله في آخر الكلام
على الجملة المعترضة واما كونه لا يقع نعتا فقال الرضي وانما وجب في الجملة التي هي صفة او
صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف والموصول
المبهمين فكان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة
والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم
للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت و
انت حر ونحوه او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض فلا يعرف المخاطب
حصول مضمونها الا بعد ذكرها **قوله** ويضعف من جهة المعنى ان يكون حالا وذلك لان
الحال قيد لعاملها وعاملها هو العامل في صاحبها وصاحبها هنا رجلان فيلزم ان
تكون القول من الرجلين مقيدا بحالة انعام الله تعالى عليهما **قوله** ومنها قوله تعالى
او جاؤكم حصرت صدورهم حا وكم عطف على يصلون اعني صلة الذين وهو استثناء
من ضمير النصب في قوله فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم لا من المفعول في ولا تتخذوا
منهم وليا ولا نصيرا لان اتخاذ الولي منهم حرام مطلقا بخلاف الكف عن اخذهم وقتلهم
فانه قد يكون لعارض **قوله** ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش هي حال من فاعل جاؤا
على اضمار قد في الشرح نقل السبكي في شرحه للتلخيص عن شيخه ابي حيان ان الاخفش والجمهور
على ان الماضي الواقع حالا لا بد معه من قد لفظا او تقديرا قال ابو حيان
وهذا هو الصحيح وهو مخالف لنقل المصنف عن الاخفش بل هو مخالف لما ذكره المصنف في
حرف القاف حيث قال الثاني وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضي الواقع
حالا **قوله** فلا يحتاج الى اضمار قد صرا بناء على ان الجملة الماضوية الواقعة حالا لا بد معها
من قد ظاهرة او مقدرة **قوله** وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين يعني لا من صفة المجيء
حتى يكون بدل اشتمال منه وفي الشرح هذا لا ينفي الملابسة بينه وبين المجيء فيكفي بدل الاشتمال
لان مجيء الجائين ملابس لحصر صدورهم بغير الجزئية والكلية واقول ليس كل ملابس متبوعه
بغير الجزئية والكلية بدل اشتمال فان
بدل الاشتمال على ما قال ابن جعفر وتبعه المحققون هو البدل الذي لا يكون عين المبدل منه
ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه

صح ان يكون م

كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة
الى ذكره منتظرة له فيجيء موضحا ومبينا وملخصا لما اجمل اولا ومعلوم ان حصر صدورهم
ليس بالنسبة الى مجيئهم كذلك غايته انه صفة قائمة بهم كما ان مجيئهم كذلك فيكونان صفتين
قائمتين بموصوف واحد **قوله** ورد بان الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم
لا يتجه في الشرح لان قومهم كفار قتالهم مطلوب والدعاء عليهم بضيق صدورهم عن جهاد
الكفار غير مناسب وهذا مبني على ان قوله ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم متعلق بحصرت
اي حصرت صدورهم عن قتالكم او قتالهم قومهم وهو غير متعين لجواز ان يكون القائل
بان حصرت صدورهم جملة دعائية لا يرى ذلك بل يجعل الجملة معترضة بين جاؤكم وبين ما
هو من متعلقاته وذلك قوله ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم اي جاؤكم كراهة الدخول
في القتال مطلقا فلا يريدون قتالكم ولا قتال قومهم معكم بل هم مستكون لا لكم ولا عليكم
فيتجه حينئذ الدعاء عليهم بذلك لانه لم يذكر الضيق متعلق بل دعي عليهم بحرج الصدور
وضيقها **قوله** ولا يكون خبرا لانهم لم يفعلوا كل شيء في الشرح قد يورد على هذا الكلام
انه انما يستقيم ان لو لم يكن في الزبر صفة لكل شيء اما اذا جعل صفة له استقام لان المعنى
وكل شيء مثبت في الزبر اي صحايف اعمالهم فعلوه ويرد اما لفظا فبانه يلزم الفصل
بين الصفة والموصوف بالاجنبي وهو الخبر واما معنى فلان المراد في هذه الصيغة الآية
ما اريد في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر ففعلوه صفة لكل شيء وفي الزبر الخبر اي
كل ما فعلوا مثبت في صحايف اعمالهم **قوله** ولا يكون خبرا لما اشرنا اليه ولا ينتقض الاول
بقولهم لولا راسك مدهونا ولا الثاني بقول الزبير يريد بما اشرنا اليه ما نبه عليه بقوله
كما لا يذكر الخبر من ان الخبر لا يذكر بعد لولا فاراد بالاول عدم
ذكر الحال بعد لولا وبالثاني عدم ذكر الخبر بعد لولا وفي بعض النسخ ولا ينتقض الثاني بقولهم
لولا راسك مدهونا ولا الثالث بقول الزبير وعلى هذا فالمراد بالثاني عدم ذكر الحال
بعد لولا وبالثالث عدم ذكر الخبر وتمام قول
الزبير كخبطة عصفور ولم اتلعثم وفي بعض نسخ المغني وبعض نسخ شرح الالفية لابن الناظم
كحطبتها بتقديم الطاء المهملة على الباء الموحدة وهو ليس بصواب **قوله** لندورهما تعليل
لقوله ولا ينتقض وهو مبني على مذهب الاكثرين في ان الخبر بعد لولا واجب الحذف وقد ذكر
المصنف اوايل خاتمة الحروف المذكورة في الباب الخامس من هذا الباب ان هذا المذهب
مردود **قوله** احدهما امتنع حالية كانت متعينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستئناف

الدعاء عليهم ... الدعاء عليهم ولذا قال ... عليهم ... قلوبهم

ولولا بعوضها ... م

لانه اول ما ليسبه الى العدم ذكر الخبر بعد لولا م

... بالنسبة الى ... عن الابتداء او الحال

نحو زارني زيد بشانكا فيه اولن انني له ذكره في الشرح قد منع تعين الحالية في هذين المثالين
على تقدير زوال المانع اذا احتمال الاستيناف فيهما على تقرير و المانع ثابت وافق الدليل
على تعين الحالية لولا وجود هذا المانع ان المعنى على تقييد الفعل المتقدم وسيجئ المصنف
على نحو هذا في الثاني **قوله** واما قول بعضهم في وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين حال كما يقول
ساذهب مهديا فمنه وجهه ما تقدم لكن ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال **قوله**
مضى زمن و الناس يستشفعون بي فهل الى ليلى الغداة شفيع
قوله و الثالث ما منعهما معا نحو وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون وقد مضى البحث
فيما ضمير منعهما وفيهما عايد الى الوصفية والحالية والذي مضى البحث فيها هو اثر الكلام
على الجملة الاولى من الجمل التي لا محل لها من الاعراب **قوله** فان جملة تجئ على حال من الضمير قايله
ولا يجوز ان يكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل وفي الشرح هذا ليس بمتعين
لجواز ان يكون سيؤذي محكيا بمحذوف اي يقول سيؤذي فلا يمتنع كون تجئ على صفة
لارتفاع المانع الباب الثالث من الكتاب **قوله** وقال الكوفيون الناصب امر معنوي
وهو كونهما مخالفين للمبتداء قال الرضي يعنون ان الخبر لما كان هو المبتداء في زيد قايم
او كانه هو في نحو وازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم
الخبر على المبتداء فلا تقال في نحو زيد عندك ان زيدا هو عنده خالفه في الاعراب فيكون
العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير
شئ يتعلق به الخبر انتهى **قوله** مثال التعلق بالفعل و يشبهه قوله تعالى انعمت عليهم غير
المغضوب عليهم قال التفتازاني في حاشية الكشاف وما ذكر ابن جني من انه اسند النعمة
الله بطريق الخطاب تقربا وانحرف عن ذلك الى الغيبة في ذكر الغضب تادبا كلام حسن
ومعنى الغيبة ترك الخطاب **قوله** واشتعل المبيض من مسوده الى آخره الضمير المضاف
اليه المسود عايد على الراس المذكور قبله في قوله اما ترى راسي حاكى لونه طرة صبح
تحت اذيال الدجى والجزل ما غلظ من الحطب و يبس والغضا شجر **قوله** و تقديره في
الارض اله معطوفا كذلك اي الظرف صلة واله بدل من الظرف الضمير المستتر فيه **قوله**
وفيه بعد حتى قيل بامتناعه الضمير المجرور بفي وبامتناع عايد على الابدال من ضمير العايد
قوله ولان الحمل على الوجه البعيد ينبغي ان يكون سببه التخلص من محذور فاما ان يكون
موقعا فيما يحوج الى تاويلين فلا نعم في بعض النسخ لان الحمل بدون واو والصواب في
اكثرها ولان الحمل باو وعطفا على لتضمنه الابدال واحد التاويلين نفس الابدال من الضمير

[illegible]
[illegible]
[illegible]
الضمير المستتر الظرف الاول و التاويل الاخر نفس الابدال من الضمير المستتر في الظرف
الثاني وفي الشرح قد يكون مراده بجعلنا تاويلين اللذين يحوج اليهما هذا التقدير ان
المبدل منه في حكم المطروح فتصير الصلة خالية من عايد فيقال هو وان طرح تقديرا
موجود حسا فلا يضر نية طرحه مع وجوده لفظا فلعل هذا هو التاويل الذي اراده
ولا شك انه يحتاج في الجملة الاخرى وهي قوله و في الارض اله الى مثل ذلك فجاء التاويلان
واقول التاويل حمل الكلام على خلاف ظاهره بلا الاعتراض عليه وجوابه فالوجه ما
ذكرناه **قوله** ولا يجوز على هذا الوجه ان يكون وفي الارض اله مبتداء وخبرا لئلا يلزم
فساد المعنى اذا استونف و خلو الصلة من عايد ان عطف في الشرح مراده بالوجه الذي
اشار اليه تقدير الظرف صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه وهذا مشكل لان
فساد المعنى بتقدير الاستيناف لا خصوصية له بهذا الوجه الذي فرع عليه اذ
لو جعل اله خبر مبتداء محذوف وفي السماء يتعلق به اي وهو الذي هو اله في السماء
وجعل وفي الارض اله استيناف لفسد المعنى ايضا **قوله** وان لساني شهده الى آخره
في الصحاح والشهد والشهد العسل في شمعها والشهدة اخص منها والجمع شهاد و
العلقم شجر مر ويقال للحنظل ولكل شئ اشتدت مرارته علقم و تشديد واو
هو وياء هي لغة همدان بسكون الميم والدال المهملة **قوله** انا ابو المنهال بعض
الاحيان هذا من مشطور السريع الموقوف **قوله** انا ابن ماوية اذ جد النقر هذا
من مشطور الرجز وفي الصحاح وقد نقرت بالفرس نقرا وهو صويت تزعجه به وذلك
ان تلصق لسانك بحنكك ثم تفتح وقول الشاعر انا ابن ماويه اذ جد النقر اراد
النقر بالخيل انتهى **قوله** فتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لتاولهما باسم يشبه
الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع او الجواد في الشرح ولو قيل ان التعلق باعتبار
تاولهما باسم يشبه الفعل لم يلزم محذور اصلا واقول علميتهما تمنع من تاولهما باسم يشبه
الفعل لان تاولهما به يخرجهما عن العلمية **قوله** شاءها كليل موهنا عمل هذاني وصف برق
وشاءها بمعنى سبقها والضمير للسحاب والكليل الذي حصل له كلال اي اعياء وتعب
والموهن بفتح الميم وكسر الهاء نحو نصف الليل وكذا الوهن والعمل بكسر الميم المطبوع
على العمل **قوله** فان في الاول حمل الكلام على المجاز يعني المجاز العقلي و هو هنا ايقاع
شبه الفعل على غير ما هو له **قوله** ونعم من هو في سر واعلان هذا بحر بسيط صدره
ونعم مزكاء من ضاقت مذاهبه وقد تقدم في من **قوله** على معنى وهو المعبود او وهو
ومعه

المسمى بهذا الاسم لا يخفى عليك ان كون العلم على معنى المعبود او المسمى لا يقتضي تأوله به كما ان كون ابن ماوية وابي المنهال على معنى الشجاع او الجواد لم يقتض تأولهما به لا يكون الاسم على معنى اسم الفعل يكون مشتقا قوله ليس بشيء لان المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدري وصلته في الشرح لا نسلم ذلك ولم لا يجوز ان يكون مقدرا بما يسرون وما يجهرون واقول ان كانت ما على هذا التقدير اسما فليست بحرف مصدري وان كانت حرفا مصدريا فالمانع من تقدير ان يسروا ونحاه من تقدير ما يسرون ومع انه ليس الغرض الى ذلك قوله هل يتعلقان بالفعل الناقص قال الرضي وانما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء لان كان في نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة اخرى وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث لا يبعد عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون تسميتها ناقصة بالمعنى الذي قاله قوله والصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس في شرح التسهيل وبطل القول بانها لا تدل على الحدث اوجه احدها انه قد صرح بمصدرها مستعملا عملها في قوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير واعترض بانه يحتمل ان يكون التقدير وكونك تفعله فكما حذف الفعل انفصل الضمير الثاني ان الافعال تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معا اذ الدال على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان وللخصم ان يمنع هذا الاستلزام في مطلق الفعل ويقول انما هو في الفعل التام فقط الثالث ان الاصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فلا نقبل اخراجها عن الاصل الا بدليل

ما وليه وقد لا يكون صح

الرابع انها لو كانت دلالتها مخصوصة لجاز ان تنعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما تنعقد منه ومن اسم زمان الخامس ان الافعال لا تمتاز الا بالحدث وان تساوت بالزمان فاذا زال ما به الافتراق وبقي ما به التساوي فلا فرق بين كان زيد غنيا وبين صار زيد غنيا والفرق حاصل مبطل لما يوجب خلافه السادس ان من جملتها انفك ولا بد معها من ناف فلو كانت لا تدل على الحدث لزم ان يكون معنى ما انفك زيد غنيا ما زيد غنيا وقت من الاوقات الماضية وذلك نقيض المراد السابع وقوع دام صلة لما المصدرية الثامن ان دلالة الفعل على الحدث اقوى فكانت اولى بالبقاء التاسع مجيء اسم الفاعل منها واسم الفاعل لا دلالة له على الزمان بل يدل على الحدث وما هو قائم به او صادر عنه العاشر انها لو كانت مجردة من الحدث لم يبن منها امر كقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط قوله ولا باوحينا لفساد المعنى اذ التقدير حينئذ ان اوحينا للناس اذ انذر الناس ولانه يقتضي ان العجب هو الايحاء للناس وهو مخالف لما روي انهم كانوا يقولون العجب ان الله لم يجد رسولا يرسله الا يتيم ابي طالب ولقائل ان يقول لا نسلم فساد المعنى حينئذ اذا كان الى رجل بدلا من للناس وقد كانوا يعجبون ايضا من كون الرسول بشرا وفي اعراب ابي البقاء وقيل عجب هنا بمعنى معجب والمصدر اذا وقع موقع اسم مفعول او فاعل جاز ان يتقدم معموله عليه كاسم المفعول قوله وقد مضى عن قريب ان المصدر الذي ليس في التقدير بحرف موصول وصلته لا يمتنع التقديم عليه هذا اعتراض على قوله لا يتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر وقوله حرف موصول منصوب على انه خبر ليس وصلته منصوب بالعطف عليه ووقع في بعض النسخ ليس في تقدير حرف موصول بدون الف ولا اضافة بعد هو الى الحرف صح واشار بقوله عن قريب الى ما ذكره قبل هذا في الرد على من منع تعلق الظرف في وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سركم وجهركم قوله ويجوز ايضا ان يكون متعلقه بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله لمية موحشا طلل يعني يجوز ان يكون للناس في الاصل صفة لعجبا فلما قدم عليه انتصب على الحال كما ان موحشا في الاصل صفة لطلل فلما قدم عليه انتصب على الحال قوله هل يتعلقان بالفعل الجامد هذا الفصل بكماله ساقط في بعض النسخ قوله وكره

ارهب امرا الى آخره ارهب اخاف وأرباع اخوف قوله هل يتعلقان باحرف المعاني قوله وما شعاد الى آخره في القاموس الغداة البكرة او ما بين صلوة الفجر وطلوع

الشمس والبَثّ هنا الفراق وظبي أغنّ اذا كان يخرج صوته من خياشيمه وغضيض الطرف فاتر العين وفي الصحاح والطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر يكون واحدا ويكون جماعة قال الله تعالى لا يرتد اليهم طرفهم **قوله** ومثله في التعلق بحرف النفي ما اكرمت المسيء لتاديبه وما اهنت المحسن لمكافاته لو علق هنا بالفعل فسد المعنى المراد وذلك ان المراد ليس نفي الاكرام المخصوص بالتاديب والاهانة المخصوصة بالمكافاة بل المراد نفي مطلق الاكرام ومطلق الاهانة **قوله** وذلك على ان الاصل وما كسعاد الا ظبي اغن على التشبيه المعكوس للمبالغة لئلا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه في الشرح لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون التقدير وما حال سعاد غداة البين الا حال ظبي اغن والتشبيه على بابه ووجه الشبه هو النفور والظرف متعلق بالحال المحذوفة كما في قوله تعالى واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فقد جعل كثير من المعربين الظرف فيه متعلقا بمحذوف اي واذكر حال مريم او قصتها اذ انتبذت وذكر بعضهم ان نحو القصة والحديث يجوز اعمالها في الظرف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدري كقوله تعالى وهل اتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل اتاك حديث ضيف ابرهيم المكرمين اذ دخلوا عليه والسر فيه جواز الاعمال تضمن معانيها الحصول والكون وقد الم المصنف ببعض هذا في آخر الفصل الذي عقده لخروج اذا عن الظرفية واقول ليس المراد تشبيه حال سعاد بحال الظبي النفور حتى يقال ان التقدير وما حال سعاد كحال الظبي وانما المراد تشبيه نفس سعاد بنفس الظبي في النفور وفي الشرح على انه لو سلم لزوم تقدم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه لم يضر ذلك بمجرده اذ الظرف يجوز ان يتقدم على عامله المعنوي نعم ان اريد خصوصية العامل هنا من حيث هو واقع بعد الا وقد علم انها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها استقام ما بقي الاعتراض المتقدم انتهى وقوله على التشبيه المعكوس بدل من قوله على ان الاصل ولم يرد بالتقدير تقسيم اللفظ لان تقدم الظرف في هذا الوجه على عامله ملفوظ به لا مقدر **قوله** ابن عمرون هو بفتح العين المهملة وسكون الميم وضم الراء والمشهور فيه الصرف والفارسي يمنعه للعلمية وشبه العجمة **قوله** كان قلوب الطير الى آخره تقدم الكلام عليه في المعترضة **قوله** مع ان الحال تشبهه بالمفعول به يعني من جهة انها فضلة ومن جهة ان الفعل يتسلط على نصبها من غير توسط حرف ملفوظ او مقدر **قوله** واياما كان فالحجة قائمة به في الشرح لا يلزم من عمل حرف التشبيه في التمييز عمله في الظرف لان التمييز معمول ضعيف يسوغ ان يعمل فيه حتى الجامد المحض من غير تاويل كعشرين درهما **قوله** نعينا الى آخره العالة الفقراء جمع عايل وكذلك

كذلك الصعاليك جمع صعلوك كصعفور وهو الفقير **قوله** لئلا يتقدم الحال على عاملها المعنوي الذي في بيت زهير طرف لا حال ولكن لما كان بين الحال والظرف مناسبة اطلق اسم الحال على الظرف **قوله** قلت سوّغه الذي سوّغ تقديم بسرا في هذا بسرا اطيب منه رطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو هو اكفاهم ناصرا وهو خشية اختلاط المعنى قال الرضي ولا ارى باسا ان يقال زيد احسن قائما منه قاعدا كما تقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وقال المصنف في حواشي التسهيل وانما اغتفر نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا فرقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو اخر التبسا فان قيل اجعل احدهما تاليا لافعل قلنا يؤدي الى فصل افعل عن من ومجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل قد فصل بالظرف والمجرور والتمييز قلنا فصل جائز وهذا فصل واجب لانه لا نوع هذا التركيب فلم يحتمل **قوله** وقد خطئ في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعد فيه وهو ان يكون ضعا لك مفعول عالة في الشرح فيه نظر من وجهين الاول ان كلا من الجملتين اللتين حمل الكلام عليهما يا باه قول الحريري نحن وانتم بعطف احد الضميرين على الآخر سيما على قوله في الوجه الثاني ان انتم توكيد لضمير نعولكم المحذوف وهو ضمير المفعول يعني ونحن توكيد لضمير عالة فكيف يعطف توكيد المفعول على توكيد الفاعل وبطلان هذا معلوم واقول هذا هو وجه البعد الذي اعترف به المصنف في توجيهه الثاني من وجهي النظر ان دعواه امتناع جعل انتم توكيد الضمير ضعا لك من اجل تخالفهما بالحضور والغيبة غير مسلمة لان ذا الحال على تقديره هو ضمير المخاطبين المحذوف من نعولكم فيكون الضمير الذي يتحمله الوصف الواقع حالا منه ضمير خطاب قطعا كما في قولك قمت انت ضاحكا والضمير الذي يتحمله ضاحكا في هذا التركيب ضمير خطاب بلا شك ذكر ما يتعلق من حروف الجر **قوله** بالعامل المقوي هو بضم الميم وفتح القاف وتشديد الواو المفتوحة **قوله** لعل اي المغوار منك قريب تقدم الكلام عليه في لعل **قوله** جدوا بها منتهية هو بميم مفتوحة فنون ساكنة فهاء مفتوحة بمعنى التنبيه **قوله** ان لا يجاورنا الا الكديار صدر البيت صدره وما نبالي اذا ما كنت جارتنا **قوله** نحن بغرس الودي الى آخره الغرس مصدر غرست الشجر اغرسه غرسا وفي الصحاح والودي على فعيل الفسيل الواحدة ودية والفسيل بفاء مفتوحة فسين مكسورة مهملة فمثناة تحتية صغار النخل وفيه قال الاصمعي السدفة والسدفة في لغة اهل نجد الظلمة وفي لغة غيرهم الضوء وهو من الاضداد وكذلك السدف بالتحريك وقال ابو عبيدة وبعضهم يجعل السدفة

اختلاط الضوء والظلمة معًا كوقت ما بين طلوع الفجر الى الاسفار واسدف اذا اظلم والسدف الليل قال الشاعر يرد العدو على نايه بارعن كالسدف المظلم والسدف ايضا الصبح واقباله ذكره الفرّاء وانشد لسعد القرقرة نحن نغرس الودي اعلمنا منا بركض الجياد في السدف انتهى وفي الشرح شاهدت في كراسة بخط المصنف يعني ابن هشام ضبط السُدَف بضم السين وفتح الدال **قوله** وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم تقدم في خلال الجواب عن هذا بان تعدية الحرف ايصال معنى الفعل الى المجرور به على الوجه الذي تقتضيه ذلك الحرف وان المصنف صرّح بذلك في على الاستدراكية **قوله** تحتجبي الزهرة اكمامه والثمر على اغصانه في الصحاح الكِمُّ والكمامة وعاء الطلع وغطاء النَّور والجمع كمام واكمّة واكمام والثمر بالمثلثة وفتح الميم **قوله** وفي نحو هذا ثمر يانع على اغصانه الثمر هنا ايضا بالمثلثة وفتح الميم واليانع النضيج يقال ينع الثمر يَيْنَع ويَيْنِع يَنْعًا ويُنْعًا ويُنوعًا اي ادرك ونضج وايْنع مثله وقرئ ويَنْعِهِ ويُنْعِهِ وهو مثل النُّضْج والنَّضْج **قوله** احدها ان الارجح كونه مبتداء مخبرا عنه بالظرف او المجرور ويجوز كونه فاعلا في الشرح هذا يقدح في قولهم انه متى اوقع تقديم الخبر الباس المبتداء بالفاعل وجب تاخيره نحو زيد قايم واقول انه فهم ذلك انما هو في فاعل نفس الفعل الصريح بدليل تجويزهم نحو قايم زيد ان يكون زيد مبتداء وان يكون فاعلا اكتفى عن خبره **قوله** وحيث اعرب فاعلا يعني على سبيل المرجوحية او على سبيل الارجحية او على سبيل الوجوب **قوله** احدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع في الشرح قد يجاب عن هذا بانه لا يلزم من جواز تقديم الحال على العامل الملفوظ به جواز تقديمها عليه اذا اضمر لضعفه بالاضمار ووجوب الحذف واقول على تقدير كون العامل هو الظرف او المجرور لنيابتهما عن استقر المحذوف لا يكون تقديم الحال على الظرف او المجرور الا تقديما على عامله الملفوظ وايضا يمكن تقديم الحال فيما نحن فيه على الظرف او المجرور من غير تقديمها على الفعل المضمر بان يضمر الفعل سابقا على الحال السابقة على الظرف او المجرور **قوله** ولقوله عطف على قوله احدهما امتناع تقديم الحال لانه في معنى لامتناع تقديم الحال **قوله** ولا يصح ان يكون توكيدا للضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان في الشرح قد يمنع ذلك فان مذهب سيبويه وشيخه الخليل جواز حذف المؤكد وبقاء التاكيد ووافقهما على ذلك جماعة كما نص عليه المصنف في الباب الخامس حيث تعرض الى شروط الحذف في الخاتمة التي عقدها لذلك **قوله** ولا لاسم الكلام

حكم المرفوع بعدهما ح

مغني

الا الاستدراكية

حكم ما بعدهما المعارف والنكرات وله فيها صفتان في نحو رايت طايرا فوق غصن او على غصن لانهما بعد نكرة محضة لقايل ان يقول لا يلزم من كونهما بعد نكرة محضة ان يكونا صفتين لها بعد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فاتوا بسورة من مثله انه يجوز في من مثله ان يكون صفة لسورة وان يتعلق بفاتوا وعبارته فيهما من مثله متعلق بسورة صفة لها اي بسورة كاينة من مثله والضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد انتهى ثم انه وقع نزاع بين الشيخ فخر الدين احمد بن الحسن الجاربردي شارح تصريف ابن الحاجب وبين القاضي عضد الدين عبد الرحمن السيرافي في تعيين صاحب الكشاف الوجه الاول بكون الضمير لما نزلنا واستفتى القاضي عضد الدين اهل عصره في ذلك واستمد الجاربردي ولده ابراهيم برسالة سماها الصادح في قطع العضد القالع وصورة الفتوى يا ادلاء الهدى ومصابيح الدجى حياكم الله وبياكم والهمنا الحق بتحقيقه واياكم فيما هو من نوركم مقتبس وضوء ناركم للهدى ملتمس ممتحن بالقصور لا ممتحن ذو غرور ينشد بالحلو لسان واري جنان الا قل لسكان وادي الحبيب هنيئا لكم في الجنان الخلود افيضوا علينا من الما فيضا فانا عطاش وانتم ورود قد استبهم علينا قول صاحب الكشاف افيض عليه سجال الالطاف من مثله متعلق بسورة صفة لها اي بسورة كاينة من مثله والضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد حيث جوز في الوجه الاول كون الضمير لما نزلنا او لعبدنا وحظره في الوجه الثاني بلوح لمليت شعري ما الفرق بين فاتوا بسورة كاينة من مثل ما نزلنا على عبدنا وفاتوا من مثل ما نزلنا بسورة وهل ثم حكمة خفية او نكتة معنوية او هو تحكم بحت بل هذا مستبعد من مثله فان رايتم كشف الريبة واماطة الشبهة والانعام بالجواب اثبتم بجزيل الاجر والثواب وقد اجاب السيرافي في حاشيته عن هذا وتعرض لما اجاب به غيره فقال والجواب ان هذا امر يحكم باعتبار المعاني والذوق شاهد بان تعلق من مثله بالاتيان يقتضي وجود المثل ورجوع الكلام الى انه يوجد منه شيء ومثل النبي عليه السلام في العربية والسواد

الكلام في العطف وهذا الكلام في التاكيد لا نا نقول قال الجرمي والزجاج ان حكم التاكيد
حكم عطف النسق سواء كان الاعراب ظاهرا او غير ظاهر والبه ذهب الفراء لكن شرط
خفاء الاعراب و فوادي من هذا القبيل قال الرضي ولم يذكر غيرهم في ذلك منعا ولا اجازة
والاصل الجواز اذ لا فارق **قوله** تنبيهات هو بالمثنات في آخره جمع تنبيه **قوله** ظلت
الى آخره اصل ظلت ظللت خففت اللام الاولى لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين
والتخفيف مطلوب واختصت الاولى بالحذف لانها تدغم وقيل الثانية لان الثقل انما حصل
عندها ويجوز فتح اوله كاصله وكسره نقلا لكسرة اللام اليه والخطاب في ظلت لنفسه
والبا في بها ظرفية والنضيجة فعيلة من نضج اللحم اذا تكامل طبخه والمراد هنا شدة الحرارة
والخلب بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام وفي آخره باء موحدة فسره المصنف بزيادة
الكبد او حجاب القلب او ما بين الكبد والقلب وفي القاموس هو لحمة رقيقة تصل
بين الاضلاع نحو متعلق بمحذوف معطوف على فاعله والتقدير او مرفوعة بالابتداء **قوله** واضاف
اليد الى الكبد للملابسة بينهما بانهما في الشخص وفي الشرح الاحسن ان يقرر الملابسة هنا بين
اليد والكبد بانها قد فرض وضعها على خلب الكبد واقول بل الاحسن ما قاله المصنف لان
خلب الكبد الذي فوقه اليد لا ينافي الملابسة بينه وبين الكبد على التفسيرين الاخيرين اللذين
ذكرهما المصنف الا فما ذكرنا **قوله** ولا خلاف في تعين الابتداء في نحو في داره زيد لئلا يعود
الضمير على مؤخر لفظا ورتبة هذا هو التنبيه الثاني وفي الشرح ينبغي ان يجري فيه الخلاف في ذلك
ان عندنا من يجوز ضرب غلامه زيدا ولا يلتفت الى عود الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة فكذلك
هذا وفيه بحث انتهى واقول القايل بجواز نحو ضرب غلامه زيدا وهو الاخفش ومن تبعه كابن جني
لا نسلم انه لا يلتفت الى عود الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة بل يلتفت اليه وانما اجاز نحو ضرب
غلامه زيد لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل قال الرضي والاولى
تجويز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع ما قالوا
قوله اما على الفاعلية فلما قدمناه ... قوله لئلا يعود الضمير على متاخر لفظا
ورتبة **قوله** واجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتداء لا فاعلا لانه اذا كان مبتداء
كان متقدما بحسب الرتبة دون اللفظ وعود الضمير عليها هو كذلك جائز واذا كان فاعلا كان
متاخرا بحسب اللفظ والرتبة وعود الضمير على ما هو كذلك غير جائز عندهم **قوله** لقولهم في اكفانه
درج الميت لقولهم هو بلام مكسورة في اوله ودرج بفتح الدال المهملة وسكون الراء وفي
آخره جيم مصدر بمعنى الطي واللف **قوله** بمسعاته هلك الفتى او نجاته في الشرح في الصحاح

موجود بخلاف مثل القرآن في البلاغة والفصاحة واما اذا كان صفة
للسورة فالمعجوز عنه هو الاتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضي وجود
المثل بل ربما يقتضي انتفاءه حيث يتعلق به امر التعجيز وحاصله ان قولنا
ائت من مثل الحماسة بيت يقتضي وجود المثل بخلاف قولنا ائت بيت من
مثل الحماسة ورد كتاب بوجوه اخر الاول انه اذا تعلق فأتوا بمن
قطعا اذ لا مبهم تبينه ولا سبيل الى التبعيض لانه لا معنى لاتيان
البعض ولا مجال لتقدير الباء مع من كيف وقد ذكر المأتي به صريحا
وهو السورة واذا كانت للابتداء اقتضى كون الفعل للعبد لانه المبدأ
للاتيان مثل القرآن وفيه نظر لان المبدأ الذي يقتضيه من الابتداء ليس
هو الفاعل حتى يسمى مبدأ الاتيان بالكلام في المتكلم على انك
اذا تأملت فالمتكلم ليس مبدأ للاتيان بالكلام منه بل الكلام نفسه بل معناه ان
يتصل به الامر الذي اعتبر له امتداد حقيقة او توهما كالبصرة
للخروج والقرآن للاتيان بسورة منه وبهذا يندفع ما يقال ان
المقصود من المبدأ هو الفاعل او المادي او الغائي وجهه يتلبس بها
ولا يصح شيء من ذلك فيما نحن فيه على ان كون مثل القرآن مبدأ ماديا
للاتيان بالسورة ليس ابعد من كون العبد مبدأ فاعليا له الثاني
انه اذا كان الضمير للعبد لا تعلق بقولنا ومن صلة فأتوا كان المعنى فأتوا من منزل
مثله بسورة فكأن ثمة منزل مثل ذلك المنزل لهذا المنزل هو المطلوب لا بمثل
سورة واحدة منه بسورة من هذا ادعاء ان المقصود خلافه كما
نطقت به الآي الاخر وفيه نظر لان اضافة المثل الى المنزل لا يقتضي
ان يعتبر موصوفه منزلا الثالث انه اذا جعل صفة سورة لم يكن المعنى
بسورة من منزل مثل القرآن بل من كلام وكيف يتوهم ذلك والمقصود
عن ان يأتوا من عند انفسهم بكلام مثل القرآن ولو سلم فيما ادعاه من لزوم
خلاف المقصود غير بين ولا يشك الثالث ايضا اذا كانت صلة فأتوا كان
المعنى فأتوا من عند المثل كما يقال ائتوا من زيد اي بكتاب من عنده ولا يصح
ائتوا من عند مثل القرآن بخلاف مثل العبد وهذا ايضا بين الفساد انتهى
قولـه في نحو لحسنى

المسعاة واحدة المساعي في الكلام والجود وفي القاموس وغلط الجوهري فقال بذله في الكرم في الكلام انتهى واقول الذي رأيته في نسخة الصحاح التي اراجعها وهي نسخة في مدرسة
جمال الدين والمسعاة واحدة المساعي في الكرم والجود انتهى والهلك بضم الهاء وسكون
اللام قال الجوهري في الصحاح هلك الشيء يهلك هلاكا وهلوكا ومهلكا ومهلكا وتهلكة والاسم
الهلك بالضم قوله واذا كان اسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك هذا جواب عن تعليل
الكوفيين عدم جواز الابتدائية في نحو في داره قائم زيد بان الضمير يعود على المبتدا بل على ما
اضيف اليه المبتداء والمستحق للتقديم انما هو المبتداء قوله والاصح تعين الابتدائية في نحو هل
افضل منك زيد لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثر على هذا الحد مما هو التنبيه
الثالث واشار بقوله على هذا الحد الى ان اسم التفضيل يرفع الفاعل الظاهر على غير هذا
الحد وهو ما اذا سبق على اسم التفضيل نفي وكان مرفوع اسم التفضيل اجنبيا مفضلا على نفسه
باعتبارين نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ويسمى ذلك بمسئلة الكحل قوله
ومن المشكل قوله فخير نحن الى آخره هذا هو التنبيه الرابع وقد تقدم الكلام على هذا البيت في
حرف اللام قوله لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت لا تقال قد ثبت بقول الشاعر
خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت لانا نقول قد اجيب عنه بان
خبير خبر مقدم ولا يلزم عليه الاخبار عن الجمع بالمفرد لان فعيلا يستعمل للواحد وغيره
كما في والملائكة بعد ذلك ظهير ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف قوله احدها ان تقعا صفة
نحو او كصيب من السماء في الشرح واعلم ان الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان مستقر
ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف فخرج بقولنا عاما نحو زيد جالس في الدار
واما قولنا واجب الحذف فلم يذكر للاحتراز اذ المتعلق العام واجب الحذف دائما على
المختار وانما ذكر لبيان الواقع في زيادة الايضاح واللغو ما كان متعلقه خاصا سواء وجب
حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه او جاز نحو زيد راكب على الفرس فان قلت ما وجه تسمية
الاول مستقرا بفتح القاف والثاني لغوا وملغى قلت لما كان المتعلق العام اذا حذف انتقل الضمير
الذي كان مستترا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر
فيه ثم حذفت الصلة اختصارا لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الآخر
لم يستقر فيه شيء من متعلقه سمي لغوا او ملغى كانه الغي وقال الرضي قال سيبويه تقديم الخبر اذا
كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه هو استقر مقدرا
قبله فقولك كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار

اسم

اسم على ح

الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه هذا كلامه قال الشارح ولا يخفى ان المناسبة التي
ذكرتها اولا وهو الذي سمعته من بعض اشياخنا اولى مما ذكره الرضي اما اولا
فلان الظرف المستقر لا يلزم تقدير عامله باستقر على الخصوص بل يكون اذ يقدر
يحصل وثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فلما اشتق له الاسم من استقر دون
غيره واما ثانيا فلان الظرف اللغو ايضا من قولنا صمت يوم الجمعة يصدق عليه
انه مستقر فيه اذ قد استقر في اليوم المذكور الصوم وان لم يكن متعلقه لفظ استقر
انتهى واقول الجواب عن الاول انه يكفي في مناسبة تسميته مستقرا تعلقه بلفظ
الاستقرار او بمعناه وعن الثاني ان تسميته مستقرا انه يتعلق بلفظ الاستقرار
او بمعناه لا انه يلزمه معنى الاستقرار لترد الصورة التي ذكرها ويرد على
المناسبة التي ذكرها الشارح عن بعض شيوخه انها لا تتأتى على ما ذهب اليه السيرافي
من ان الضمير حذف مع المتعلق وانما يتأتى على ما ذهب اليه ابو علي ومن تبعه من
ان الضمير انتقل عن المتعلق الى الظرف قوله لك العز الى آخره هان يهون ضد عز
يعز والهون بالضم الهوان والذل ومجبوحة الشيء بحائين مهملتين وبا بين مضمومة
وسطه وفي الشرح ولقائل ان يقول ان كان في البيت كون خاص وهو الثبوت
وعدم التزلزل وهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت وحينئذ لا شاهد في البيت انتهى
واقول الكون بمعنى الثبوت هو الكون العام قوله وهو غريب لانه لم يقل به غيره قوله
وقولهم للمعرس بالرفاء والبنين المعرس من اعرس الرجل بني باهله والرفاء
بكسر الراء الالتئام والاتفاق وهمزته اصلية قوله وبالوجهين قرئ في الآية يريد
يريد بالوجهين الرفع بالابتداء والنصب باضمار جاوزت ونحوه بالآية قوله تعالى
يدخل من يشاء في رحمته والظالمين اعد لهم عذابا اليما وقراءة النصب قراءة السبعة
وقراءة الرفع شاذة وكذلك قراءة الجر قوله فيه نظر اي تردد لاشتمال كل من الطرفين
على مناسبة هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف قوله لان الفاء يجوز في نحو رجل
يأتيني فله درهم ويمتنع في نحو رجل صالح فله درهم والفرق بينهما ان النكرة لما وصفت
بجملة فعلية شابهت كلمة الشرط وشابهت الجملة التي هي صفة لها جملة الشرط فدخلت الفاء
في الخبر لمشابهته حينئذ بجواب الشرط قوله كل امر الى آخره المنوط المعلق من نطت
الشيء انوطه نوطا علقته ومباعد بكسر العين المهملة قوله ولان الفعل في ذلك لابد من تقديره
بالوصف يعني ان الفعل اذا وقع خبرا وحالا ونعتا يقدر بوصف وهذا يدل على ان ما تعلق

يعني ح

يعني ح

الذي يتداور ... يدل على ذلك من كلام الفنار ح

الظرف به اذا وقع واحدا من هذه الاشياء تكون وصفا كيفية تقديره باعتبار المعنى
قوله وليس المانعان مع كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي يعني ليس المانع الصناعي
في نحو زيدا مررت به مع كل حرف وليس المانع المعنوي في نحو زيدا ضربت اخاه مع كل سببي
وانما لم يفصل كذلك قصدا الى الاختصار وفي الشرح وكان ينبغي ان يقول وليس المانعان
مع كل متعد بالحرف وكل سببي ليكون المانعان نوزعين على المتعدي بالحرف والسببي و
وجود لا كما صنع المصنف مقتض لتصور المانعين معا في بعض صور ما يتعدى بالحرف وفي
بعض السببي ولا يتحقق ذلك على العموم نعم يمكن تصوره في المتعدي بالحرف نحو زيدا مررت
باخيه فان المانع الصناعي قائم وهو عدم الفعل المتعدي بنفسه والمعنوي كذلك اذ
الممرور باخي زيد ليس ممرورا بزيد واقول تخصيص امكان تصورهما بالمتعدي بالحرف
يوهم عدم امكانه في السببي وليس كذلك بل هو ممكن فيه ايضا كما في هذه الصورة بعينها
قوله واما في المثل هو بفتح الميم والمثلثة اشارة الى قوله السادس ان يستعمل المتعلق
محذوفا مثلا او شبهه قوله واما في البواقي هي الظرف والجار والمجرور اذا كانا صفة
او حالا او صلة او خبرا او رفعا الاسم الظاهر قوله وهو كائن او مستقر قال التفتازاني
عند قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر ومما ينبغي ان يتنبه له انه اذا قيل الظرف
المستقر كائن او كان من هو من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه ظرف
لغو لا الناقصة والا كان الظرف في موضع الخبر فيقدر كان اخرى ويتسلسل التقديرات
قوله واذا جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح في الازمنة كلها واذ كانت حقيقته الحال
في الشرح كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا
الا تهافت واقول لا تهافت لان تقديره انما هو لصلوحه للازمنة كلها دون غيره قوله
وقد بينا فساد تلك الشبهة هي ان الكون الخاص لا يحذف والدليل ... فساد ها قوله
وبطلانه انا متفقون على جواز حذف الخبر الى اخره قوله ومما يبعد ذلك ايضا الكلام لا يعلم معنى
المضاف الذي تقدر مع المبتداء الا بعد تمام الكلام وانما حسن الحذف ان يعلم عند موضع
تقديره نحو واسأل القرية في الشرح موضع التقدير هو ما بين اسأل والمفعول الذي هو القرية
ولا يعلم المحذوف هنا الا بعد ذكر القرية وليس هو موضع المحذوف واقول البينية بين
الشيئين لا تتحقق الا عند وجودهما فالمحذوف هنا لا يعلم الا عند ذكر القرية فهو موضع تحقق
المحذوف قوله واما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهي ابدال المستثنى المنقطع كما زعم
الزمخشري فانه زعم ان الاستثناء منقطع في الشرح ولكنه اعتذر عنه بقوله فان قلت ما الداعي

متعديا صح

صح

صح الوصف

يليق به صح

في كلام المصنف مضاف محذوف وبعد هو لا عند موضع تحقق المحذوف صح

الداعي الى اختيار المذهب التميمي على المذهب الحجازي قلت دعت اليه نكتة سرية حيث
اخرج المستثنى مخرج قوله الا اليعافير بعد قوله ليس بها انيس ليؤول المعنى الى قولك ان
كان الله ممن في السموات والارض فهم يعلمون الغيب يعني ان علمهم بالغيب في استحالته
كاستحالة ان يكون الله منهم كما ان معنى ما في البيت ان كانت اليعافير انيسا ففيها انيس قال صح
التقريب وفي الكلام تعقيد يحل ببيان امرين احدهما توقف النكتة على اللغة التميمية والثاني
موازنة الآية بالبيت اما الاول فتلخيصه ان كان الله فيهما وهو يعلم الغيب ففيهما من يعلم
الغيب اي استحالته كاستحالته واما الثاني فلتوقفهما على تقدير شرطية مثل ان كان اليعافير
انيسا ففيها انيس وهذا انما يصح على المذهب التميمي وجعله من جنس الاول على سبيل الفرض
والتقدير ليصح تلك الشرطية واما الحجازي فنصبه على انه مستثنى منقطع اي مذكور بعد
الا غير مخرج فليس فيه انه من جنس الاول لا حقيقة ولا فرضا فقد انكشف المنصوص ولله الحمد
نفس موضع التقدير قوله فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان
يتاخر عن المبتداء قال المصنف في الباب الخامس وكنا قدمنا في نحو في الدار زيد
ان متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لانه في الحقيقة هو اصل الخبر اذ يتاخر عن المبتدا
ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة اصل آخر وهو انه عامل الظرف واصل العامل ان
يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التاخير لان الخبر الفعلي
لا يتقدم على المبتداء في مثل هذا الباب الرابع من الكتاب قوله احدهما
ان يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا هذا مبني على ما ذهب اليه الاندلسي من
ان المضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه في رتبة العلم وان الاسم
الشريف علم وفي مطول التفتازاني واصله الاله حذفت منه الهمزة وعوض منها حرف
التعريف ثم جعل علما على الذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم
الواجب لذاته او المستحق العبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان
مفهوم العلم جزئي فقد سهى لان المراد بالاله في كلمة الشهادة اما المعبود بالحق فيلزم
استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب
ان يكون اله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق العبودية
له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان
الله تعالى يختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق
تعالى وتقدس انتهى وفي تفسير البيضاوي وقيل علم لذاته المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به

الحجم صح

المهمل صح

به ولانه لابد له من اسم يجري عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه ولانه لو كان وصفا لم يكن قول القايل لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة والاظهر انه وصف في اصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق اجري مجراه في اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر آخر حقيقي او غيره غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته المخصوص لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحيحا **قوله** وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القايم زيد قايل هذا القول هو الامام فخر الدين الرازي ووجهه انه ليس المبتدا مبتداء لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا او مثبتا به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتداء والمنطلق خبره قال صاحب التلخيص ورد بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا اليه قال بهاء الدين السبكي وقد يقال ان الدال على الوصفية انما هو منطلق اما المنطلق فالالف واللام فيه موصول بمعنى الذي فهو في الجمود والدلالة على الذات كزيد **قوله** والتحقيق ان المبتداء ما كان اعرف يعني وان تاخر كزيد في المثال وهو القايم زيد او كان هو المعلوم عند المخاطب يعني وان تاخر كان تقول من القايم فيقول زيد القايم فان القايم معلوم عند هذا المخاطب فان علمها وجهل النسبة فالمقدم المبتداء وفي المطول والضابط في التقدم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدا وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان يؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخاله ويعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك ومن هذا يتضح في قولنا رايت اسود غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب يعني لانه لا بد للاسود من الغاب فيكون معلوما ولهذا قيل في بيت السقط يخوض بحيرة نبعه الصواب ماؤه نبعه لان السامع يعرف له ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان

كان له انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود فاردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين وتقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق **قوله** وحسبنا الله قال المصنف في اوضح المسالك بحسب استعمالان احدهما ان تكون بمعنى كاف فتستعمل استعمال الصفات المشتقة فتكون نعتا للنكرة كمررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك عن غيره وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل و استعمال الاسماء نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله والثاني ان تكون بمنزلة لا غير في المعنى فيستعمل مفرده وهذه هي حسب المتقدمة ولكنها عند قطعها من الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى وملازمتها للوصفية او الحالية او الابتداء وبناؤها على الضم كرايت رجلا حسب انتهى **قوله** ويتجه عندي جواز الوجهين اعمالا للدليلين في الشرح واتجاه الامرين عنده اعمالا للدليلين المذكورين مناف لما قدمه من التحقيق الذي قرره اولا وذلك لان احد هذين الدليلين هو شبهه المرفوع في المثال المذكور ونحوه لمعرفتين تاخر الاخص منهما ولا شك ان هذا مقتض للحكم بابتدائية الاخص جريا على مقتضى تحقيقه المتقدم وانما ذكر هذا توجيها للحكم بابتدائية غير الاخص فما هذا الذي قاله واقول لا منافاة لان ذلك التحقيق فيما النظر الى اختياره هو دون قولهم وهذا الاتجاه بالنظر الى قولهم دون اختياره **قوله** ولخبر بتها قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع والاصل ما حاجتك فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتداء ولولا هذا التقدير لم يدخل اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله لكن لم تقدر حاجتك مبتداء بل قدر خبرا لم يدخل الناسخ في هذا الكلام لانه لو دخل فيه لدخل على ما لانه المبتدا فيلزم ان يعمل في الاستفهام ما قبله وذلك مخرج للاستفهام عما يستحقه من التصدير لا يقال انما يلزم ذلك لو دخل الناسخ على ما متقدما عليه وهو ممنوع لان ما يقوله هذا القايل مبني على كون ما حاجتك مستغنيا عن ما هو معلوم ان اسم الناسخ لا يتقدم عليه فلو دخل الناسخ لم يستقيم على ما **قوله** واما من نصب فالاصل ما هي حاجتك يعني اي حاجة هي حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه قال الرضي ومن الملحقات بكان جاء في ما جاءت حاجتك اي ما كانت حاجتك وما استفهامية وانث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عنه ولك الضمير مونثا كما في من كانت امك ويروى برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاء اليهم رسولا من علي

رضی الله عنه **قوله** بناء علی انه من التشبیه المعکوس للمبالغة المشبهه وهو الذی یجعل الناقص فی وجه الشبه مشبها به ویسمی التشبیه کقول محمد ابن وهیب وبدا الصباح کان غرته وجه الخلیفه حین یمتدح فانه قصد ایهام ان وجه الخلیفه اتم من الصباح فی الوضوح والضیاء **ما یعرف به الاسم من الخبر قوله** وان کان یعلمها ویجهل انتساب احدهما الی الآخر فی هذا اشارة الی ان کون المبتدا والخبر معلومین لا ینافی کون الکلام مفیدا للسامع فایدة مجهولة لان ما یستفیده السامع من الکلام هو انتساب الخبر الی المبتداء او کون المتکلم عالما به والعلم بنفس المبتدا والخبر لا یوجب العلم بانتساب احدهما الی الآخر والحاصل ان السامع قد علم امرین لکنه یجوز ان یکونا متعددین فی الخارج فاستفاد من الکلام انهما متحدان فی الوجود الخارجی بحسب الذات **قوله** واعلم انهم حکموا لان وان المقدرین بمصدر معرف لحکم الضمیر لانه لا یوصف کما ان الضمیر کذلک فی الشرح هذا مشکل لان کونه لا یوصف لا یقتضی تنزیله منزلة الضمیر فکم من الاسماء ما لا یوصف ولم یجعلوه بمثابة الضمیر واقول جاز ان یکون فی تلک الاسماء مانع من جعلها بمثابة الضمیر لان عدم المانع لیس جزءا من المقتضی ولا شرطا فی وجوده فیه فی الشرح ثم الحکم علی هذا المصدر المسبوک من ان وان وصلتها المعرف بالاضافة سواء اضیف الی ضمیر او غیره بحکم الضمیر مما یقتضی ان المضاف الی ذی الاداة مثلا بمثابة الضمیر ولم یقله احد فیما علمت واقول هذا الحکم لا یقتضی ان المضاف الی ذی الاداة بمنزلة الضمیر وانما یقتضی ان المضاف الی ذی الاداة اذا کان بمصدر المسبوک من ذی ~~الکسبسبه~~ بمنزلة الضمیر ولا یلزم من عدم العول بالاول عدم العول بالثانی وفی الشرح ثم تخصیص ان وان المصدریتین بهذا الحکم دون بقیة الاحرف المصدریة لیس بظاهر وقد وقع للمصنف فی الباب الخامس فی النوع الثانی من الجهة السادسة ان قال والحرف المصدری وصلته فی محل معرفة فلا یقع صفة للنکرة ولم یخصصه بان وان واقول ~~جاز ان یکون المصدر کلامه لیس الاحتراز بل الاتفاقی~~ ولا ینافی ذلک اطلاقه فی الباب الخامس فی الشرح ثم قوله المقدرین بمصدر معرف یقتضی انهما لو کانا مقدرین بمصدر منکر لم یثبت لهما حکم الضمیر فیجوز وصفهما کما اذا قیل اعجبنی ما صنع رجل حسن علی ان تجعل الصفة للمصدر المقدر ای صنع رجل حسن وفی جواز مثله نظر فتأمله انتهی **قوله** الحالة الثالثة ان یکونا مختلفین فیجعل المعرفة الاسم والنکرة الخبر فی الشرح لم یفصل المصنف فی النکرة بین ان یکون لها مسوغ وان لا یکون وقد قالوا اذا کان لها مسوغ فالاحسن ان تجعلها الخبر نحو کان عبد الله رجلا صالحا ولک ان تجعلها الاسم

فتقول کان رجل صالح عبد الله وان لم یکن لها مسوغ فلا یجوز جعلها الاسم الا فی الضرورة واقول مراد المصنف انما هو النکرة التی لا مسوغ لها بدلیل قوله فی آخر هذا الکلام واعتذر له ای للزجاج بان النکرة قد تخصصت بلهم **قوله** ولا یعکس الا فی الضرورة یعنی ولا یجوز جعل النکرة الاسم والمعرفة الخبر الا فی الضرورة ولم یخص ابن مالک ذلک بالضرورة بل سوغه فی السعة قیاسا علی الفاعل والمفعول وعلی اسم ان وخبرها وشرط فی ذلک ان لا تکون النکرة متمحضة للوصفیة فلا یجوز عنده کان قایم زیدا ویجوز کان قرشی زیدا **قوله** ولا یک موقف منک الوداعا هذا عجز بیت للقطامی صدره قفی قبل التفرق یا ضباعا وبعده قفی فادی اسیرک ان قومی وقومک لا اری لهم اجتماعا وضباع مرخم ضباعة اسم امراة والوداع اسم التودیع والمدارات والملاینة والمداجاة واسیرک محبک الذی اسرته محبتک وقیل اسیر ابیک لان اباها زفر بن الحارث کان قد اسره ثم من علیه واعطاه مایة من الابل وکان تامة وموقف فاعلها والوداع منصوب بموقف لانه مصدر ای قفی انت وتقفی الوداع وهو کان المصدر لا یعمل بعد وصفه وقد وصف هنا بمنک قبل العمل وقیل منصوب بقفی ای قفی الوداع ولا تجعلیه ولا یک موقف منک وداعا فحذف هذا لدلالة الوداع المتقدم فی التقدیر علیه وقیل منصوب بفعل مضمر ای اترکی الوداع وقیل منصوب مفعول له وناصبه اما قفی او یک موقف وفی المطول والقلب ضربان احدهما ان یکون الداعی الی اعتباره من جهة اللفظ بان یتوقف صحة اللفظ علیه ویکون المعنی تابعا کما اذا وقع ما هو فی موقع المبتدا نکرة وما هو فی موقع الخبر معرفة کقوله قفی قبل التفرق یا ضباعا ولا یک موقف منک الوداعا ای لا یک موقف الوداع موقفا منک والثانی ان یکون الداعی الیه من جهة المعنی لتوقف صحته علیه ویکون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة علی الحوض **قوله** یکون مزاجها عسل وماء صدر هذا عجز بیت لحسان صدره کان سبیئة من بیت راس وقد ذکر المصنف فی القاعدة العاشرة الباب الثامن **قوله** مرة وهو لما ذکرنا یعنی ان الاسم والخبر اذا کانا مختلفین یجعل المعرفة الاسم والنکرة الخبر **قولها افترق فیه عطف البیان والبدل** قال الرضی وانا الی الآن لم یظهر لی فرق جلی بین بدل الکل من الکل وعطف البیان بل ما اری عطف البیان الا البدل کما هو ظاهر کلام سیبویه فانه لم یذکر عطف البیان بل قال اما بدل المعرفة من النکرة فنحو مررت برجل عبد الله کانه قیل بمن مررت او ظن انه یقال ذلک فابدل مکانه ما هو اعرف منه ومثله وانک لتهدی

النظامی مع

وفی السبح قال بعض ما دخل اسمان المنفصل الجواز ان یجعل مع

اذا کان مصدر مسبوکا من ان وان وما بعدها مع

یسده هنا ان وان اسمی لا للاحتراز مع

كل ثم سول في بدل الكل ان الفايده في ذكرهما معًا اهو لابه اشتبا
بالاستقرا اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفه نحو بزيد
رجل صالح او كون اولهما متصفا بصفه والثاني اشهر نحو بالعالم
زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام
مع انه ليس في الاول فايده ليست في الثاني وذلك لان للابهام
اولا ثم التفسير ثانيا وقعا وتاثيرا ليس للاتيان بالمفسر اولا
نحو برجل زيد فان الفايده الكاصله من رجل تحصل من زيد مع زياده
التعيين لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا
فايده في الابهام بعد التفسير ثم نسمي بعطف البيان من جمله بدل
الكل ما يكون الثاني موضحا للاول والاغلب ان يكون البدل جامدا
بحيث لو حذف الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى المتبوع قبله في
المعنى فان لم يكن جامدا قدر الموصوف بخلاف الصفه فانك لو
حذفت الاول في جاءني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله
لان الوصف لا بد له من موصوف وبخلاف التاكيد فانه وان كان
جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سلط عليه منع من
اعتباره مستقلا ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى
يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من
المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اى
صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعيه الاول
جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخا
يا زيد مبليين والثاني يا غلام بشر وبشرا معرب بالوجهين
ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكري بشر
بالجر وكذا المعطوف نحو رجله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير
مستقل نحو يا زيد والحارث للعله المذكوره بعينها وانما لم يجز

[illegible]

الصراط المستقيم صراط الله ثم قال الرضي قالوا ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو
الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في ساير
الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك
لان الاول في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فايدة لا تحصل
لو لم يكن بذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما لكلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه
وسلم فادعا كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فايدة
يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر
قوله وانما اجازه الزمخشري في ان اعبد الله ان يكون بيانا للهاء من قوله تعالى الا
ما امرتني به فقد مضى رده يعني في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون اذا كانت مفسرة
قوله ونحو قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب فان علام الغيوب صفة على المدح للضمير
المستتر في يقذف **قوله** فلا تلمه ان ينام البائسا فان البائس صفة للضمير المنصوب
بتلمه **قوله** فعلى هذا لا يمتنع مثله كما عطف البيان على قول الكسائي لا يساوي الاولى
[illegible]
[illegible] **قوله** وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره في موضع
نصب بدلا من الهاء في انسانيه **قوله** وانما امتنع الزمخشري من تجويز كون ان اعبدوا الله بدلا
من الهاء به توهما منه ان ذلك يخل بعايد الموصول وقد مضى رده في ان المفتوحة الهمزة الساكنة
النون اذا كانت مفسرة ومضى ايضا الكلام فيه وفي الشرح فان قلت في كلام المصنف اعمال
المصدر بعد وصفه وهو ممتنع اذ قوله ان ذلك مفعول بتوهما وقد وصف بقوله منه قلت
لا نسلم معمول للتوهم بل للظرف المستقر والجار محذوف اى توهما صادرا منه بان ذلك او
لان ذلك فلا اشكال **قوله** واما قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف على ايات بينات
فهو سيجيب المصنف عنه في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس بانه قد يكون
عبر عن البدل بعطف البيان لتاخيهما **قوله** نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك
ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم فان جملة ان ربك لذو مغفرة بدل مما قد قيل
قوله نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فان جملة هل هذا الا بشر مثلكم
بدل من النجوى **قوله** لقد اذهلتني ام عمرو الى اخره في الشرح لا يبغى انا بعد هذا ما سو
بصدره لان جملة البدل ما مراد بها لفظها في محل له المفرد اى لقد اذهلتني بهذا اللفظ

[illegible]

اللفظ ويؤيده ان العامل حرف جر وهو انما يدخل على اسم او ما في تاويله واطلق على الجمله
الا ستفهامية لفظ الكلمة مع انها كلام لانه قد يراد بالنحو قولنا كلمة الشهادة حتى انتهى واقول
قد سبق غير مرة ان الكلام في مطلق الجملة سوا كانت بمنزلة المفرد او لا **قوله** نحو اتبعوا
المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم وتحوا مدكرنا تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول
له ارحل لا تقيمن عندنا في الشرح صح هنا بان الجمله الثانيه تابعة للاولى بطريق البدليه مع
ان الاولى لا محل لها وكل تابع ذو اعراب اما لفظي او تقديري او محلي ولا اعراب هنا
فما هذه التبعية اللهم الا ان يريد الامر اللغوي لا الاصطلاحي وجعل قوله لا تقيمن بدلا من
قوله ارحل مع ان المقول هو المجموع فيلزم ان لا يكون لشيء من اجزائه محل وقد سبق الكلام
فيه في الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب وقد قال المصنف فيما سبق في اواخر الجمله
الثالثه من الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة انتهى واقول
اسمنا هو على المشهور الذي هو قول عند الجمهور **قوله** رويد بني شيبان
الى اخره في الصحاح وانما حركت الدال من رويد لالتقاء الساكنين ونصبت نصب
المصادر وهو مصغر مأمور به لانه تصغير الترخيم من ارواد وهو مصدر ارود
يرود وله اربعة اوجه اسم للفعل وصفه وحال ومصدر فالاسم نحو رويد عمرو
بمعنى امهله والصفه نحو ساروا سيرا رويدا والحال نحو سار القوم رويدا لما اتصل
بالمعرفة صار حالا والمصدر نحو رويد عمرو بالاضافه كقوله تعالى فضرب الرقاب وبني
شيبان منادى محذوف الاداة وبعض وعيدكم مفعول لمحذوف اي كفوا بعض وعيدكم
وتلقوا اسم ماء على اميال من البصرة والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد ويجوز
ان يراد بالجياد هنا الفرسان والوغى بفتح الواو والغين المعجمة الحرب والمأزق بسكون
الهمزة وكسر الزاي المضيق والمتداني المتقارب والحدثان نوايب الدهر ومصايبه **قوله**
ولهذا منع سيبويه في المسكين وبك المسكين رويد به المسكين اما في المسكين وبك المسكين
فلانه لو جاز البدل فيهما لكان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الفايده
لان مدلول البدل مدلول المبدل منه في بدل الكل والبدل منه في الاولين فيه زيادة تعريف
ليست في البدل لكون المضمر المخاطب والمتكلم اعرف المعارف واما عدم منع فمشكل لان
ضمير الغيبة يصلح لكل احد فيتبين بالبدل ان الضمير لمن اسمه زيد فيكون نحو مررت به زيد
بمنزلة باخيه زيد **قوله** وعلى ذلك اجازوا الوجهين نحو قولك يا زيد زيدا اليعملات وبابه
تيم عدي اراد بالوجهين البيان والبدل وفي قوله في قولك دلالة على انه لم يرد بيا زيد

يا زيد وعمرا ولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام
بشر وبشرا في البدل لان العاطف كحرف النداء والمعطوف
منه كالمباشر له والفائده في بدل البعض والاشتمال
البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من مزيه
في التفسير وذلك ان المتكلم يحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة
بالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فتقصد بالرغيف ملك
الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذلك في بدل الاشتمال
فان الاول حق منه ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد الثاني
نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد
اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف
ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه قالوا
والفرق الاخر ان البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك
فيما تكرر العامل فيه ظاهرا فاي شي يعرف المخاطب ذلك فيما
لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك فيما سموه عطف بيان مع
التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق
البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان
والجواب تجويز الطالف في المسمى عطف بيان ايضا انتهى
قوله واما اجاره

زيد اليعملات البيت الذى هذا مطلعه ولا ابا يتيم تيم عدى البيت الذى هذا مطلعه فان الاول
مطلع بيت يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل والثانى مطلع
بيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر واما قيد بقوله اذا ضممت
المنادى فيهما لانه اذا فتح المنادى فيهما فهو على مذهب سيبويه منادى مضاف الى ما بعد
الثانى والثانى مقحم بين المضاف والمضاف اليه وعلى مذهب المبرد الاول منادى مضاف
الى محذوف دل عليه الآخر والثانى مضاف الى الآخر ومن النحويين من جعل الاسمين وفتح الاول
مركبين تركيب خمسة عشر واعلم انه اذا كرر اسم مضاف فى النداء نحو يا تيم تيم عدى تعين
نصب الثانى وجاز فى الاول الضم والفتح اما وجه الفتح فقد ذكرناه واما وجه الضم فلانه منادى
مفرد معرفة ونصب الثانى حينئذ لانه منادى مضاف او تاكيد او عطف بيان او بدل او
منصوب باضمار اعنى **قوله** لقايل يا نصر نصر نصرا هذا عجز بيت صدره انى واسطار
سطرن سطرا وقد تقدم الكلام عليه فى الجملة المعترضة **قوله** وخرجه هؤلاء على التوكيد
اللفظى فيهما او فى الاول فقط فالثانى اما مصدر دعائى الا شارة بهؤلاء الى ابن الطراوة ومن
وابن مالك وا... وارادة بالاول الاول من الثانى
والثالث وبالثانى الثانى منهما **قوله** وقيل لو قدر احدهما توكيدا لضما بغير تنوين كالمؤكد
فى الشرح الظاهر ان يقال لضم بغير الف ليعود الضمير الى قوله احدهما ولو حذف قوله كالمؤكد
لاستقام الاتيان بضمير الاثنين **قوله** ولهذا امتنع البدل وتعين البيان فى نحو زيدا الحارث
ويا سعيد كرز بالرفع او كرزا بالنصب بخلاف يا سعيد كرز بالضم فانه بالعكس وفى نحو انا
الضارب الرجل زيد وفى نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء او النساء والرجال وفى
نحو يا ايها الرجل غلام زيد وفى نحو اى الرجلين زيد وعمرو جاءك وفى نحو جاءنى كلا اخويك
زيد وعمرو يعنى انه امتنع البدل فى هذه الصورة بناء على انه لا يصح نية احلال التابع فيها محل
المتبوع اما نحو يا زيد الحارث فلانه لو نوى احلال الحارث محل زيد لم يكن مقرونا بال لان
المنادى لا يكون مقرونا بها واما نحو يا سعيد كرز برفع كرز او نصبه فلانه لو نوى احلال
كرز محل سعيد لم يكن كرز مرفوعا ولا منصوبا بل كان مضموما بخلاف يا سعيد كرز فانه يصح
بدلا لا عطف بيان لان ضم كرز دل على انه فى نية احلاله محل سعيد واما نحو انا الضارب
الرجل زيد فلان زيدا لو نوى احلاله محل الرجل لزم اضافة الصفة المعرفة باللام الى ما ليس
معرفا بها واما نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء فلانه لو نوى احلال الرجال محل الناس
لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد افضل النساء وذلك

وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من اضيف اليه يشترط ان يكون
منهم واما نحو يا ايها الرجل غلام زيد بنصب الغلام فلان الغلام لو نوى احلاله محل
الرجل لزم رفعه لان الرجل فى هذا التركيب واجب الرفع واما نحو اى الرجلين زيد وعمرو
فلانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة اى
الى المعرفة المفردة وهى لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اى زيد احسن بمعنى اى
اجزاء زيد احسن او عطف على اى مثلها نحو اى واى فارس الاحزاب واما نحو
جاءنى كلا اخويك زيد وعمرو فلانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل
اخويك لزم اضافة كلا الى ما يدل على اثنين لا بكلمة واحدة وهى انما تضاف الى معرف
دال على اثنين بكلمة واحدة واما قول الشاعر كلا اخى وخليلى واجدى عضدا فى
النائبات والمام الملمات من نوادر الضرورات **قوله** ولهذا امتنع البدل وتعين
البيان فى نحو قولك هند قام عمرو اخوها ونحو مررت برجل قام عمرو اخوه ونحو زيدا
ضربت عمرا اخاه يعنى ولاجل ان البيان فى التقدير ليس من جملة اخرى والبدل فى التقدير
من جملة اخرى تعين البيان فى هذه الصور وامتنع البدل فيها اما نحو هند قام عمرو اخوها
فلانه لو قدر اخوها من جملة اخرى لزم خلو الجملة الواقعة خبرا اعنى قام عمرو من
رابط يربطها بالمبتدا واما نحو مررت برجل قام عمرو اخوه فلانه لو قدر اخوه من
جملة اخرى لزم خلو الجملة الواقعة صفة اعنى قام عمرو من رابط يربطها بالموصوف
واما نحو زيدا ضربت عمرا اخاه فلانه لو قدر اخاه من جملة اخرى لم تكن هذه الصورة من
باب الاشتغال ما افترق اسم الفاعل والصفة المشبهة فيه **قوله** لا تصاغ الا من القاصر
كحسن وجميل وذلك لانها تلزم فاعلها ولا تتعدى منه الى المفعول فان قيل صيغت الصفة
المشبهة من المتعدى نحو رحمن ورحيم فانهما مصوغان من رحم وهو متعد اجيب بان الصفة
انما تصاغ من غير القاصر بعد تنزيله القاصر فيصح ان الصفة المشبهة ~~فيصح ان الصفة~~ لا تصاغ
الا من القاصر **قوله** وهى لا تكون الا للحاضر اى الماضى المتصل بالزمن الحاضر والشيخ
هنا غير ما حكاه ابو حيان عن بعض الناس وذلك ان السيرافى قال فى الصفة المشبهة
انها ابدا للماضى وقال ابن السراج انها للحال واليه ذهب الشلوبين وابن مالك فقال
ابو حيان جمع بعض اصحابنا بين هذين القولين بان قال لا يريد السيرافى بكونها للماضى
ان الصفة انقطعت وانما يريد انها ثبتت قبل الاخبار ودامت الى وقت الاخبار ولا يريد
ابن السراج انها انما وجدت وقت الاخبار فلا فرق حينئذ بين القولين **قوله** وقول جماعة

انها لا تكون الا غير مجارية مردود بما تقدم على ان منها قوله من صديق واخي ثقة او
عدو شاحط دارا قال الزمخشري في مفصله الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات
الجارية وانما هي مشبهة بها في انها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع انتهى وهو ظاهر كلام ابي علي في
الايضاح ورد بانهم متفقون على ان شاحطا في البيت وهو بشين معجمة وحاء وطاء مهملتين
بمعنى بعيد صفة مشبهة مجار للمضارع قوله ولا تكون معمولها الا سببيا تقول زيد حسن وجهه
او الوجه ويمتنع زيد حسن عمرا قال المصنف في اوضح المسالك وقول ابن الناظم ان جواز
نحو زيد بك فرح مبطل لعمومه قوله ان المعمول لا يكون الا سببيا مؤخرا مردود لان المراد
بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه واما عملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها
في الحال وفي التمييز ونحو ذلك قوله فاما الحديث ان امراة كانت تهراق الدماء فالدماء
تمييز على زيادة ال قال ابن الحاجب في اماليه ويجوز ان تكون الدماء منصوبا بفعل مقدر
اي تريق الدماء ويجوز ان تكون على التشبيه بالمفعول به كقولك زيد حسن الوجه وعليهما
فليست ال زائدة ويجوز ان تكون منصوبا على توهم التعدي الى مفعول ثان لان الهمزة
دخلت على الهاء التي هي عوض عن الهمزة التي في اراق فعداه بها الى مفعول آخر كان المعنى
جعلها ~~كانت المعنى جعلها~~ عن طريقة الدماء ويجوز رفع الدماء على البدل من الضمير في تهراق
كانه قيل تهراق دمها بجعل الفعل اولا لها ثم ابدل منه كما تقول اعجبني الجارية وجهها وحذف
الضمير للعلم به انتهى وفي الشرح تخريجه نصب الدماء على التشبيه بالمفعول كثير من النحاة
يا باه اذ النصب عندهم على التشبيه لا يكون في الافعال وتخريجه على توهم التعدي الى
مفعول ثان ضعيف انتهى قوله واما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من شرط وجود المحرز
كما سياتي في هذا الباب عند ذكر اقسام العطف والمحرز بميم مضمومة فحاء مهملة ساكنة
فراء فزاي هو الطالب لذلك المحل كذا فسره المصنف فيما سياتي قوله لانها لا تعمل مجل معرفة
ولان معمولها لا يتقدم عليها وما لا يعمل لا يفسر عاملا التعليل الاول لقوله ولا يجوز مررت
برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل والتعليل الثاني لقوله ولا
مررت برجل وجهه حسنه بنصب الوجه وخفض الصفة ففي الكلام لف ونشر مرتب
قوله الثامن انه لا يقبح حذف موصوف اسم فاعل واضافته الى مضاف الى ضميره نحو
مررت بقاتل ابيه ويقبح مررت بحسن وجهه في الشرح وكذا لا يقبح في اسم الفاعل ان
يقول برجل قاتل ابيه ويقبح في الصفة ان تقول مررت برجل حسن وجهه فليست المسألة
مقيدة بحذف الموصوف وعبارة المصنف توهم تقييدها قوله التاسع انه يفصل مرفوعه

مرفوعه ومنصوبه يفصل بضم اوله وفتح ثالثه مبني للمفعول قوله قاله الزجاج ه
ويتابعوا المغاربة مستندهم في ذلك السماع من العرب وحكمته ان معمول الصفة لما كان
سببيا اشبه الضمير لكونه راجعا الى متقدم والضمير لا ينعت فكذا ما اشبهه قوله ويشكل
عليهم الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى في الشرح خرجه بعضهم على ان اليمنى
خبر مبتدا محذوف لا صفة لعينه كانه لما قيل اعور عينه قيل اي عينه فقيل اليمنى
~~قوله عند من لا يشترط المحرز وهو بضم الميم وسكون الحاء المهملة وكسر الراء وبعدها~~
~~زاي تقدم الآن تفسيره~~ قوله وظاهر الطهاة اللحم الى آخره الطهاة جمع طاه وهو الطباخ
وفي بعض شروح المعلقات الطهو الانضاج وهو يشمل طبخ اللحم وشيه والصفيف
اللحم المصفوف على الحجارة لينضج والقدير اللحم المطبوخ في القدر والمعنى ان الصيد
كثر حتى طبخوا واستووا قوله وخرج على ان الاصل او طابخ قدير ثم حذف المضاف وابقى
جر المضاف اليه في الشرح لا حاجة بنا الى التخريج على هذا الوجه الشاذ بل نقول حذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه على الطريقة المشهورة ما افترق فيه الحال والتمييز
وما اجتمعا قوله والتمييز لا يكون الا اسما يعني اسما غير ظرف ليكون قسيما للجملة والظرف
قوله والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها
لقائل ان يقول التمييز ايضا قد يتوقف معنى الكلام عليه نحو طاب زيد الا نفسا
كم ~~…~~ في الصحاح الكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل
يكأب كأبة وكآبة مثل رأفة ورآفة ونشأة ونشاءة فهو كئيب وامراة كئيبة
وكأباء ايضا ورجل كاسف البال اي سيئ الحال والبال يطلق على الحال وعلى القلب
وعلى رخاء النفس وفي الشرح والرخاء بالفتح والمد سعة الحال واقول هذا التفسير
انما هو بالمعجمة والموجود في غالب النسخ مضبوطا بالجيم قوله والثالث
ان الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات في الشرح قال المصنف في حواشي التسهيل
المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل
تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان ارادوا الصفة فالتعبير بها اوضح لمقصودهم
لكن يخرج منه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو جالس قلت هما في معنى جاء
مقارنا لطلوع الشمس وجلوس عمرو فبحسب التاويل يخرجان لانهما حينئذ مبينان للصفة
انتهى ملخصا الشرح واقول سيذكر المصنف في آخر الكلام على الحال اختلاف الناس في
تاويل الحال الواقعة جملة وقال السيد ركن الدين في شرحه الكبير على كافية ابن الحاجب

اعلم انك اذا قلت اتيتك وزيد قايم فان الحال هنا لم تبيّن هيئة الفاعل ولا المفعول وانما هي بيان للزمان الذي هو لازم الفاعل والمفعول وقد اشتهر العبارة عن المقترن بالملازم فكانه بيان ذاتيهما قوله على اذا ما زرت ليلى الى آخره الرجلان الماشي وانتصب رجلان وماشي على الحال من فاعل المصدر اذ التقدير زيارتي ايّاها او من الضمير المجرور بعلى ويجوز ان تكون حافيا حالا من الضمير في رجلان فتكون البيت من الحال المتداخلة وفي حواشي التسهيل للمصنف حرّف هذا البيت العجمي فقرا رجلاي مكان رجلان واعربه فاعلا بزيارة وحافيا حالا منهما على حد قوله بها العينان تنهل وذكر على حد قوله فلا ارض ابقل ابقالها فقيل له يقال زرت البيت ولا يقال زارت رجلاي البيت انتهى قوله لانه لم يستعمل صفة ولا مجرّدا من ال في الشرح هذا الاستدلال ضعيف فان المشتقات الكاينة بال يجوز ذلك فيها نحو القايم زيد ولا يخرج به عن الوصفية وعلمية الغلبة تردّها ان الرحمن لم يستعمل الا له تعالى فلا يتحقق الغلبة واقول انما استدل المصنف بسبب ان لفظ الرحمن في وقت من الاوقات صفة ولا مجرّدا من ال لا يجوز استعماله كذلك حتى يقال انّ ذلك يجوز في نحو القايم زيد ولا يخرج به عن الوصفية اما عدم استعمال لفظ الرحمن في غيره تعالى فانما يمنع الغلبة التحقيقية لا التقديرية والقايل بانه علم يدّعي انه علم بالغلبة التقديرية قوله لقولهم نحرير النحرير بكسر النون العالم المتقن من نحارير العلماء اتقنه قوله نحو خاشعا ابصارهم يخرجون هذا مثال لتقدم الحال على عاملها الذي هو فعل وفي اعراب ابي البقاء خشعا هو حال وفي العامل فيه وجهان احدهما يدعوا اي يدعوهم الداعي وصاحب الحال الضمير المحذوف وابصارهم مرفوع بخشعا وجاز ان يعمل الجمع لانه مكسّر والثاني يخرجون وقرئ خاشعا ولم يؤنث لان تانيث الفاعل تانيث الجمع وليس بحقيقي ويجوز ان ينتصب خاشعا بيدعو على انه مفعول به ويخرجون على هذا حال من اصحاب الابصار وكانهم جراد حال من الضمير في يخرجون ومهطعين حال من الضمير في منتشر عند قوم وهو بعيد لان الضمير في منتشر للجراد وانما هو حال من يخرجون او من الضمير المحذوف ويقول من الضمير في مهطعين قوله نجوت وهذا تحملين طليق هذا عجز بيت صدره عدس ما لعباد عليك امارة وعدس بفتح الدال وسكون السين المهملات قال في الصحاح صوت يزجر البغل قال ابو مفرغ عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق وربما سموا البغل عدس بزجره انتهى وما قاله المصنف من ان تحملين حال مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان خا

لم يستعمل

حال

وكان هذا الشاعر هجى عباد بن زياد بن ابي سفيان وكتب هجوه على الحيطان فلما ظفر به الزمه بمحوه باظفاره فمسدت اناملها طال سجنه فكلموا فيه معاوية وجه بريدا فاخرجه وقدمت له بغلة البريد فلما ركبها قال عدس ما لعباد البيت

دا موصول وتحملين صلته والعايد محذوف اي والذي تحملينه طليق ويستدلون به على ان اسم الاشارة يكون اسما موصولا سواء كان بعد ما الاستفهامية او لم يكن قوله رددت بمثل السيد الى آخره اي رددت عن نفسي والسيد بكسر المهملة الذيب وفي الصحاح وفرس نهد بفتح النون اي جسيم مشرف وفرس مقلص بكسر اللام اي مشرف مشمّر طويل القوايم وفرس كش وكميش صغير الجردان والجردان بالضم قضيب الفرس وغيره والمراد بالماء في البيت العرق وتحلّب سال قوله اذا المرء عينا الى آخره اثرى الرجل كثر ماله ولم يعن بالبناء للمفعول اي لم يهتم قوله وما ارعويت ه وشيبا راسي اشتعلا هذا عجز بيت صدره ضيّعت حزمي في ابعادي الاملا قوله فضرورتان في الشرح يمكن جعلهما كالبيتين السابقين اي مما يجعل فيه الناصب للتمييز محذوفا يفسره المذكور والتقدير اشتعل شيبا راسي اشتعل وتطيب نفسا تطيب فان قلت هذا التقدير في البيت الثاني ظاهر واما في البيت الاول فليس المعنى فيه على العطف فالواو حالية وراسي مبتدا واشتعل خبره ولا يصح في زيد قام تقدير زيد فاعلا لمحذوف يفسره المذكور بعده فاذن تعيّن ان يكون تقديم التمييز في هذا البيت ضرورة قلت اما ان المعنى على الحالية فمسلّم ولكن ذلك لا يمنع من جعل راسي فاعلا لمحذوف يفسره المذكور وما اوردته من ان نحو زيد قام يتعين ان يكون جملة اسمية ولا يجوز ان يكون فعلية حذف فعلها مفسّرا بما ذكر بعد فهذا مذهب الجمهور وجوز المبرد وابن العريف ابن الطراوة فعليتها على الاضمار والتفسير كما صرّح به المصنف في الباب الثاني قبيل انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى قوله ويقع التمييز مشتقا نحو لله درّه فارسا قال قوم انتصاب نحو فارسا في مثل هذا التركيب على الحال وضعّفه ابن الحاجب في امالي المفصل بانه لا يخلو اما ان يكون حالا مقيّدة او مؤكّدة وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة فلان قولك لله درّه فارسا لم ترد به المدح في حال الفروسية وانما تريد مدحه مطلقا بدليل انك تقول لله درّه كاتبا وان لم يكتب بل تريد الاطلاق وكذلك لله درّه عالما واما المؤكدة ايضا غير مستقيمة لان الحال المؤكده شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وانت ههنا لو قلت لله درّه لكان محتملا للفروسية وغيرها فدل على ان الحال هذه على انتفاء الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا بطلتا ثبت التمييز قال الرضي وانا لا ادري منها فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه في حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما احسنه في حال فروسيته قوله فاما ان

ان

الطراوة

الشهور عند الله اثنى عشر شهرا فشهرا موكد لما فهم من عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله
وهو اثنى عشر فمبين في الشرح لا نسلم ان شهرا موكد لما فهم من ان عدة الشهور ولا مبين
لاثنى عشر اما الاول فواضح واما الثاني فلانه قد فهم من الاخبار عن عدة الشهور بقوله
اثنى عشر ان الاثنى عشر شهور فيكون التمييز الواقع في هذه الصورة بعد الذي علم نوعه
موكدا لا مبينا كما في قولك الرجال الذي عندي عشرون رجلا واقول ليس الاول بواضح لان
عدة الشهور يفهم منه الشهر من غير شك فيكون شهرا موكدا لما فهم من ان عدة الشهور
واما الثاني فلان في التمييز المبين للاسم هو ذلك الاسم مع قطع النظر عن غيره فيكون العامل
ذلك التمييز بالنسبة الى نفس المميز مبينا وان كان بالنسبة الى انه اخبر به عن عدة الشهور
موكدا **قوله** واما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا فمردود بمعنى
ان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز وهذا مذهب سيبويه
وممن وافق المبرد ابن السراج والفارسي وابن مالك **قوله** فالصحيح ان زادا مفعول
لين وخرجه ابو حيان على ان في نعم ضميرا وزادا تمييز اخر عن المخصوص وزاد ابيك
بدل منه **قوله** بخلاف بعته يدا بيد فانه بمعنى متقابضين قال الرضي ومن الحال التي
جاءت غير مشتقة قياسا الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاءني رجلا رجلا وواحدا واحدا
ورجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان يأتي للتفصيل
بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان يأتي لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا
عليه بالفاء او بثم نحو دخلوا رجلا فرجلا ومضوا كبكبة ثم كبكبة اي مرتبين هذا
هذا الترتيب المعين وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم ومثال الترتيب ادخلوا رجلا رجلا
اي مرتبين وعلمته الحساب بابا بابا اي مفصلا اي مصنفا وفي نصب الثاني من المكرر
خلاف فمذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول اي ذا باب باب
وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل ورد
مذهب الزجاج بانه لو كان توكيدا لادى ما ادى الاول والمختار انه وما قبله منصوبان
بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب
الى ان نصبه بالعطف على تقدير حرف الفاء وان المعنى بابا فبابا لكان مذهبا حسنا وزعم
ابو الحسن انه لا يجوز ان تدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات الا الفاء **قوله** قالوا
ومنه وهو الحق مصدقا فان الحق لا يكون الا مصدقا والصواب انه يكون مصدقا ومكذبا
وغيرهما في الشرح للذي يظهر انهم ارادوا الحق المذكور في هذه الآية وهو قوله تعالى وهو الحق

الحق مصدقا لما معكم والمراد بما معكم التوراة وهو مصدق لها البتة لا مكذب ولا لا
مصدق ولا مكذب انتهى واقول المراد بالحق المذكور في الآية حقيقته لما العين
الجنس وجنس الحق يكون مصدقا للشيء ومكذبا للاخر ولا مصدقا ولا مكذبا لاخر وفي
اعراب ابي البقاء ومصدقا حال مؤكدة والعامل فيها ما في الحق من معنى الفعل اذ المعنى
وهو ثابت مصدقا وصاحب الحال الضمير المستتر في الحق عند قوم وعند آخرين صاحب
الحال ضمير دل عليه الكلام والحق مصدر لا يتحمل الضمير على حسب تحمل اسم الفاعل له عندهم
فاما المصدر الذي ينوب عن الفعل كقولك ضربا زيدا فيتحمل الضمير عند قوم انتهى وقال بدر
الدين ابن مالك والعامل في الحال من هذا النوع يعني الحال المؤكدة مضمون جملة مضمر
بعد الخبر تقديره احقه واعرفه ان كان المبتدأ غير انا وان كان انا فالتقدير احق او
اعرف او اعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتأوله بمسمى وقال ابن خروف العامل
هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثاني جواز
تقديم الحال على الخبر وانه ممتنع فالعامل اذا مضمر كما ذكرنا وهو لازم الاضمار لتنزيل
الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ به كما التزم اضمار عامل الحال في غير ذلك **قوله**
قال ابن مالك بدر الدين ومنه وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا سهو منه لان
الكتاب قديم الجواب عن هذا ان انزل الذي هو عامل في الحال يدل على تجدد مفعوله
الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده في نفسه لقيام الدليل
القاطع على قدمه ويصرف هذه الدلالة عن ظاهرها على ان الذي يمتنع تجدده هو الكلام
النفسي القائم بذاته تعالى لا العبارة الدالة عليه مما لم يزل هو الثاني لا الاول **قوله**
ويقع الملازمة هو بكسر الزاي **قوله** ومنه قائما بالقسط اذا اعرب حالا لما قبله لكان
انتصابه يحتمل خمسة اوجه الحال والمدح من فاعل شهد او ضمير هو والنعت لاسم لا
المبني فاحترز بقوله اذا اعرب حالا عن الثلاثة الاوجه الاخيرة وهي المدح ووجه
النعت وفي الكشاف فان قلت اليس من حق المنتصب على المدح ان يكون معرفة كقولك
الحمد لله الحميد انا معشر الانبياء لا نورث انا بني نهشل لا ندعي لاب قلت قد جاء نكرة كما
جاء معرفة وانشد سيبويه قول الهذلي ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى
قال التفتازاني والقياس المنع لانه بمنزلة الوصف ثم في الكشاف فان قلت هل يجوز ان
يكون صفة للمنفي كانه قيل لا اله قائما بالقسط الا هو قلت لا يبعد فقد رأيناهم يتسعون
في الفصل بين الصفة والموصوف قال التفتازاني فاعتذر عن الفصل بالاجنبي من كل وجه

ولا لما ذكر لكونه مصدقا لما معهم وهو التوراة صح

اراده صح

والمصنف صح

اعني المعطوفين بانه من اتساعهم في اللغة وتجويزهم في بعض المواضع ما يمتنع في القياس ويتعلق بالاستعمال لاغراض تتعلق بذلك مثل ما ذكرنا من قرب المنزله وبقي بيان اتباع هذا الاتساع بحيث يفضي الى الفصل بين ما هو بمنزلة اجزاء الكلمة الواحدة اعني ما هو في صلة ان المفتوحة و لو بلت فلا خفاء في انه بعيد غاية البعد وكان الانسب ان تقول نعم مكان قوله لا بعد واما الاستبعاد من جهة ان نفي المعبود القايم بالقسط لا يوجب نفي المعبود ولا يتم التوحيد بل ربما يوهم على قاعدة مفهوم الصفة ورجوع النفي الى القاعده القيد اثبات معبود آخر غير قايم بالقسط فمدفوع بان هذا الوصف مساو للموصوف لان كل مستحق للعبادة قايم بالقسط بالضرورة فنفيه نفيه لكن تتوجه المطالبة بفايدة هذا الوجه ولا وجه للمدح في مقام النفي والجواب انها التقرير بعد التوحيد واستيجاب الشهادة على الامرين **قوله** وقول جماعة انها موكدة وهم لا ن معناها غير مستفاد مما قبلها في الشرح بل هو مستفاد مما قبلها فان ذا الحال المدلول هو لا اله الحق الكون الوجود الجامع لصفات الكمال والقيام بالقسط منها واقول المراد من كون معنى الحال مستفادا مما قبلها ان يكون ما قبلها له دلالة عليه بحسب الوضع نحو ولى مدبرا وما نحن فيه ليس كذلك وفي الكشاف وانتصابه على انه حال موكده كقوله وهو الحق مصدقا فان قلت لم جاز افراده بنصب الحال دون المعطوفين عليه ولو قلت جاني زيد وعمرو راكبا لم يجز قلت انما جاز هذا لعدم الالتباس كما جاز في قوله ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة عن يعقوب ولو قلت جاني زيد وهند راكبا جاز لتميزه بالذكورة او على المدح فان قلت قد جعلته حالا من فاعل شهد فهل يصح ان ينتصب حالا عن هو في لا اله الا هو قلت نعم لانها حال موكدة والحال الموكدة لا تستدعي ان تكون في الجمله التي هي زيادة في فايدتها عاملا فيها كقولك انا عبد الله شجاعا وكذلك لو قلت لا رجل الا عبد الله شجاعا وهو اوجه من انتصابه عن فاعل شهد وكذا انتصابه على المدح انتهى **قوله** ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم ومقصرين ومحكية وهي الماضية نحو جا زيد امس راكبا في الشرح اما كون الحال مقدرة في ادخلوها خالدين فواضح ضرورة ان الخلود غير مقارن للدخول واما امنين في الاية الاخرى فيمكن جعله من قبيل الحال المقارنة اي لتدخلن حالة امنكم المحقق فلا حاجة الى جعل الحال مقدرة نعم التحليق والتقصير بعد الدخول لا معه فالحال بالنسبة اليهما مقدرة واقول ليس في كلام المصنف ما يدل على ان امنين حال مقدرة وتمثيله بالاية للحال المقدرة يصدق باعتبار محلقين رؤسكم ومقصرين كما في الشرح

هكذا اسمع في بعض النسخ ادخلوها بدون فا وفي بعضها فادخلوها بالفا

الشرح واما المثال فاي داع الى ارتكاب كون الحال فيه محكية مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا اريد منه المضي المقارن لزمن عامله واقول الداعي الى ذلك ان يصلح المثال بذكر جزئي من جزئياتها ويكفي في المثال الحكم امكانه فيه ~~ولا يضره كون الحال محكية الجمله وحاصله انه لا يضر كون المثال يمكن فيه غير ذكر الحكم فيه ايضا~~ **قوله** وقد اغتدي والطير في وكناتها منجرد قيد الاوابد هيكل صدر بيت من معلقة امرء القيس بجزه منجرد قيد الاوابد هيكل اغتدى اذهب غدوة والوكنات بضم الواو والكاف او بفتح الكاف مواقع الطير والمنجرد اسم فاعل من انجرد في سيره مضى وقيل المنجرد القصير الشعر وفي الصحاح ويقال للفرس الجواد قيد الاوابد لانه يمنع الوحش من الفوات لسرعته وانشد صدر البيت والهيكل الفرس الطويل الضخم قال العجاج وهو في هيكل **قوله** ويجوز ان يعود وبجرها اي بحر الارض قال اليمني يريد به ان عود الضمير الى الارض بمثابة عوده الى ذي الحال في الاية وهو ما في الارض **قوله** اسماء الشرط والاستفهام ونحوها يريد بنحوها كم الخبرية **قوله** واذا وقع اسم الشرط مبتداء فهل خبره فعل الشرط وحده في الشرح خبر المبتداء انما هو جملة الشرط باسرها لا الفعل وحده وعلى القول الاخر الخبر هو مجموع جملة الجزاء لا الفعل وحده واقول كثيرا ما يطلق الفعل ويراد به المجموع مع ما يتم به جمله كما يطلق حرف الجر ويراد به الجار مع مجروره فمن الاول قول ابن الحاجب في كافيته في باب المبتدا او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام والخبر انما هو الفعل مع الضمير المستتر فيه ومن الثاني قول ابن مالك في الفيته واخبروا بظرف او بحرف جر والخبر انما هو مجموع الجار والمجرور بل ما تعلق به من فعل او شبهه تمه في الشرح وعلى هذا يتاتى في مثل قولك من يقم فاني اكرمه ان تكون جملة الجزاء في محل جزم لانها وقعت مقترنة بالفاء جوابا لشرط جازم كما قرره المصنف في الباب الثاني وفي محل رفع لانها خبر للمبتداء عند هذا القايل فيثبت لها محلان باعتبارين واذا قلت من يقم اكرمه فجملة اكرمه لا محل لها من حيث هي جواب لشرط جازم لم تقترن بالفاء ولها محل من الاعراب وهو الرفع من حيث هي خبر المبتداء على هذا القول وحينيذ يندفع اعتراض المصنف الثاني على ابي البقاء حيث قال في فصل ما ولابي البقاء في هذه الاية اوهام متعددة فتضمنت مقالته الفصل بين ما الحرفية وصلتها وكون يكذبون في موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة ما واستغناء الموصول الاسمي عن عايد هذا كلامه وقد عرفت اندفاع اعتراضه الثاني بان الجملة قد يكون لها محل ولا محل لها باعتبارين مختلفين على ان المصنف اعتذر عن اعتراضه في الباب الثاني في اخر الكلام على

جمع وكنه قال ابو عمرو والوكنة والاكنة بالضم مواقع الطير حيث وقعت والجمع وكنات ووكنات ووكنات ووكن

الجمل التي ... لها محل من الاعراب مسوغات الابتداء بالنكرة قوله فالاول نحو واجل مسمى عنده
في الكشاف ان التقديم هنا واجب لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما
جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم قوله ولعبد مؤمن خير من مشرك هذا هو المشهور عند الاكثر
وهو ان المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الآية وصفها وقال ابن الحاجب ان المصحح للابتدا بالنكرة
في هذه الآية انما هو معنى العموم قوله ومن ذلك قولهم ضعيف عاذ بقرملة عاذ بالذال
المعجمة اي لجأ وفي الصحاح القرمل شجر ضعاف لا شوك له ذليل عاذ بقرمله قال جرير كان
الفرزدق اذ يعوذ بخاله مثل الذليل يعوذ تحت القرمل قوله وقولهم شر اهر ذا ناب
هذا مثل يضرب في ظهور امارات الشر وصرح ابن الحاجب وغيره بان المسوغ للابتداء
بالنكرة فيه كونها في معنى الفاعل وعبارته في امالي كافيته وانما جاز ان تكون مبتداء وهو
نكرة لانه في معنى الفاعل والفاعل يجوز ان يكون نكرة وان كان في المعنى محكوما عليه لما فيه
من التخصيص فكذلك هنا ووجه التخصيص في الفاعل ان حكمه لما كان متقدما صار المحكوم
عليه لا يذكر الا بعد تقرر الحكم في الذهن فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه متقدما
عليه لكون الصفة لا فرق بينها وبين الخبر الا تقدم العلم بها دونه فمن ثم جاز ان يكون الفاعل
نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتداء في معنى الفاعل جاز ان يكون نكرة انتهى كلامه قوله وقد
احلك ذا المجاز الواو للعطف وما بعدها بعض بيت وهو قد احلك ذا المجاز وقد ارى
وابي مالك ذو المجاز بدار وذو المجاز موضع بمنى كان به سوق في الجاهلية وابي بتشديد
الياء في آخره ومانافيه ولك جار ومجرور قوله والثاني ان يكون عامله اما رفعا نحو قائم
الزيدان عند من اجازه الذي اجازه هو الاخفش والكوفيون وفي الشرح والصواب ان تمثل
لهذه المسئلة بنحو ضرب الزيدان حسن واما قائم الزيدان فليس مما نحن فيه لان الكلام انما هو
في احد قسمي المبتداء وهو المحكوم عليه لان هذا القسم هو الذي احتاج النحاة الى الاعتذار
عن وقوعه نكرة اذ المحكوم عليه ينبغي ان يكون معينا فتعريفه هو المناسب لا تنكيره فشرطوا
تخصيص النكرة لتقرب من المعرفة فيصح فيسوغ الحكم عليها واما القسم الآخر من قسمي المبتدا
وهو المحكوم به كالوصف في المثال المذكور فيشترط ان يكون نكرة ولا يجوز تعريفه كما نصوا عليه
فلا حاجة في وقوعه مبتداء مع تنكيره الى ان يقال تخصص بالعمل واقول ليس كلام المصنف في
احد قسمي المبتداء وهو المحكوم عليه وانما كلامه في كلا قسميه بدليل ما سيقوله في المسوغ السابع
قوله او نصبا نحو امر بمعروف صدقة وافضل منك جاني في الشرح ولا ينبغي ايراد المثال الثاني
في هذا المقام فانه قد عاب على النحويين قولهم يبتداء بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا عن موصوف

موصوف وادعى ان الصواب الحكم على الموصوف المحذوف في مثل ضعيف عاذ بقرمله
بانه المبتداء ولا شك ان اسما التفضيل في نحو افضل منك جاني صفة لمحذوف فيكون الصواب
على رايه ان يحكم على الموصوف المحذوف فيه بانه المبتدا لا على اسم التفضيل الذي هو خلف
من الموصوف فكانه نسي ما قدمه قريبا واقول لم ينس ما قدمه وانما بنى كلامه هنا على قول
النحويين لا على ما استصوبه هو قوله وشرط هذه ان يكون المضاف اليه نكرة كما مثلنا او
معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود الاشارة بهذه
الى النكرة العاملة للجر وفي الشرح لا حاجة الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المبتداء
نكرة فنحن في غنية عن التنبيه على هذا الشرط وهل هذا الا عمله النقول يستوط الابتداء
بالنكرة العاملة جرا ان تكون نكرة لا معرفة فيكون فيه جعل صورة المسئلة شرطا لها وهذا
عين ما انتقده على ابي حيان فيما ياتي حيث قال ومن الغريب قول ابي حيان ان من شرط
العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسئلة شرطا لها
واقول كلام ابي حيان ظاهر في جعل صورة المسئلة شرطا
لها بخلافه كون عمل المبتدا الجر مسوغا للابتداء بالنكرة ان يكون المضاف اليه
نكرة او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة
ولا شك ان هذا ... واما قوله لا حاجة
الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المبتداء نكرة فجوابه ان هذا شرط مبني
للواقع ومخصص لمدلول الكلام لان قولنا عمل المبتداء الجر مسوغ للابتداء بالنكرة اعم
بحسب المفهوم من كون المضاف اليه نكرة او معرفة والمضاف مما لا يتعرف
بالاضافة وان كان مساويا قوله والثالث العطف شرط كون المعطوف
او المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به في الشرح اذا امتنع نحو رجل قائم فاي ان لعطفه على ما
يجوز الابتداء به او عطف ذلك عليه في نحو زيد ما كان ممتنعا قيام المانع واقول لما كان حرف
العطف مشركا بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم وجاعلا المعطوف مع المعطوف عليه كشئ
واحد كان المسوغ للابتداء في احدهما مسوغا له في الآخر قال التفتازاني في حاشية الكشاف
انه ليس في القواعد اصلاح المعطوف على المبتداء اي التعريف او التخصص وقال ابن مالك
في شرح التسهيل ان مطلق العطف مسوغ للابتداء بالنكرة وجعل من ذلك قوله شهر ثرى وشهر
ترى وشهر مرعى وقول الشاعر فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر والمسوغ
لهذا عند غيره التفصيل ولم يذكره في المسوغات قوله نحو طاعة وقول معروف اي امثل من غيرهما

بحسب الصدق

المصنف اماكن الحدف من الباب الخامس انه يجوز ان يكون طاعة وقول معروف خبر مبتداء
محذوف اى المطلوب منكم طاعة **قوله** فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا بمجرده مسوغ كما
قدمناه فى الشرح الظاهر ان قوله كما قدمناه وقوله وقد اسلفناه سهو فانه لم يتقدم ذكر
ولا اسلفه فى موضع من هذا الكتاب وانما ذكره بعد فى الرابع من مسوغات الابتداء بالنكرة
قوله والرابع ان يكون خبرها ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او جملة هكذا وقع فى غالب النسخ
وفى بعضها والرابع ان يكون خبرها عند سيبويه ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او جملة والاد
بالمجرور مجموع الجار والمجرور قال ابو حيان ولا اعلم احدا اجرى هذه
الجملة مجرى الظرف والمجرور الا هذا المصنف يعنى ابن مالك **قوله** وشرط الخبر فيهن الاختصاص
المراد بالاختصاص هنا ان يكون المجرور بالحرف والمضاف اليه الظرف والمسند اليه فى الجملة صالحا
للاخبار عنه **قوله** واقول الغالب وجوب التقديم هنا لدفع توهم الصفة فاشتراطه هنا يوهم
ان له مدخلا فى التخصيص المراد بالتخصيص هنا تسويغ الابتداء بالنكرة والاساءة الاولى نسبة
الى كون خبر النكرة ظرفا او مجرورا او جملة والثانية الى مسوغ الابتداء بالنكرة يعنى ان وجوب
التقديم فى هذه الثلثة انما هو لدفع توهم انها صفة فاشتراط تقديمها فى مسوغ الابتداء
بالنكرة يوهم ان تقديمها له مدخل فى التسويغ وليس كذلك ويدل على ما قلنا انهم ذكروا المسائل
فيما يجب فيه تقديم الخبر **قوله** والخامس ان تكون عامة اما بذاتها كاسماء الشرط واسماء الاستفهام
او بغيرها نحو ما رجل فى الدار وهل رجل فى الدار واله مع الله فى الشرح واما ان النكرة فى المثال
الثانى وهو قولنا هل رجل فى الدار عامة فمنظور فيه لانها فى سياق الاثبات وليس دخول الاستفهام
الحقيقى عليها بالذى يوجب كونها عامة فان قلت عد هذا المعنى فى مخصصات النكرة التى تسوغ
الابتداء بها مشكل اذ العموم ضد الخصوص فكيف يصح ان يقال حصل بالتعميم تخصيص حتى ساغ الابتداء
قلت هذا انما يرد على من قال ان النكرة لا يبتدأ بها الا اذا تخصصت بوجه والمصنف لم يقله
وانما عد هذه مسوغات الابتداء بالنكرة فليس وجه التسويغ التخصيص حتى يرد ما قلت وانما الوجه
فيه ان الاسم النكرة بسبب عمومه ماثل المعرفة من حيث انه يصلح لم يتعدد على البدل فساغ
الابتداء به انتهى واقول قد تكون النكرة فى سياق الاثبات للعموم نحو تمرة خير من جرادة كما ذكره
ابن الحاجب والمصنف فى حواشى التسهيل على انه يمكن ان تقرر العمومية نحو هل رجل فى الدار بنحو ما قرر
المصنف فى حواشى التسهيل فى نحو رجل خير من امراة فانه يقال لما استفهم عن واحد
من الجنس من غير خصوصية لفرد على فرد حصل الشياع **قوله** وفى شرح المنظومة لابن الحاجب ان
الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل فى الدار ام امراة كما مثل به فى الكافية

الكافيه وليس كذلك قال الرضى لو كان المجوز فى ارجل فى الدار ام امراة معرفة المتكلم بكون
احدهما فى الدار للزم امتناع رجل فى الدار وهل رجل فى الدار وارجل فى الدار ام امراة لعدم
لفظة ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شئ آخر يتخصص المبتداء به انتهى **قوله** السادس
ان يكون مرادا بها صاحب الحقيقة من حيث هى نحو رجل خير من امراة وتمرة خير من جرادة
فى الشرح جعل المصنف هذا من قبيل ما المصحح فيه معنى العموم وقرره بانه لما فضل واحد
من جنس على واحد من جنس علم انه لا خصوصية لمفرد منه على مفرد فيحصل الشياع انتهى
[illegible] **قوله**
السابع ان يكون فى معنى الفعل فى تعليق ابن النحاس على مقرب ابن عصفور والسابع
والعشرون ان يكون فى معنى الفعل من غير اعتماد نحو قائم الزيدان على راى الكوفيين و
الاخفش **قوله** وليحو قائم الزيدان عند من جوزها يعنى ان كون النكرة فى معنى الفعل
شامل لنحو قائم الزيدان عند من جوز هذه الصورة وهو الاخفش والكوفيون ولا يخفى
ان فى هذه الصورة عندهم مسوغان احدهما العمل كما تقدم والاخر معنى الفعل **قوله**
وعلى هذا ففى نحو ما قائم الزيدان مسوغان كما فى قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ فى الشرح
يعنى بهما ما قدمه اولا من كون النكرة عاملة وما ذكره هنا من كون النكرة فى معنى الفعل
قلت بل فيه على رايه ثلثة امور رابعها وكون النكرة عامة لوقوعها فى سياق النفى وقد
اسلفنا انه لا ينبغى عد ذلك فى هذا الباب لان الكلام فى المبتداء الذى هو محكوم عليه لا
محكوم به والوصف المذكور من الثانى لا من الاول انتهى واقول ليس الوقوع فى سياق النفى مسوغا
فى نحو هذا المثال وانما هو شرط للعمل او شرط للاكتفاء بالفاعل على اظهر القولين كما سيقوله
المصنف وقد اسلفنا نحن ان الكلام فى مطلق المبتداء لا فى المبتدا الذى هو محكوم عليه
واحد المسوغين فى قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ الصفة والاخر كون الخبر ظرفا
مختصا **قوله** والثانى اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو
للعمل فى المنصوب لا لمطلق العمل وذلك ان العمل فى المرفوع يكفى فيه الاعتماد فقط **قوله** سرينا
ونجم قد اضاء الى آخره سرينا سرنا ليلا واسرينا بمعناه وبدا ظهر والمحيا الوجه
والشارق هنا الكوكب **قوله** وعلة الجواز ما ذكرناه فى المسألة قبلها يشير الى قوله فى المسئلة
السابقة اذ لا يوجب العادة اذ لا يخلو الحال من ان يفاجئك عند خروجك اسد او رجل
ونقريره هنا اذ لا يوجب العادة اذ لا يخلو السرى من اضاءة نجم ما **قوله** الذيب
يطرقها الى آخره الطروق المجئ ليلا والضمير المنصوب بيطرق عائد الى الغنم والمدية الشفرة

مسوغان

و هي السكين العظيمة **قوله** و لا يحسن ان يكون بدلا من اليا في الشرح بل يحسن ان يكون بدل اشتمال من ضمير المتكلم في يراني و لا مانع منه اذا الظاهر يبدل من ضمير الحاضر عند الجمهور اذا كان بدل بعض كاعجبني وجهك او بدل اشتمال كاعجبتني كلامك او بدل كل مفيد للاحاطة نحو يكون لنا عيدا لاولنا و آخرنا و الربط موجود في البيت انتهى و اقول عندي نظر لان بدل الاشتمال هو ان يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجمالا و متقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له و ليست المدية مع ضمير المتكلم بهذه الصفة **قوله** عرضنا فسلمنا الحكم و عرضنا يعني اعترضنا و تصدينا و التبريح الشدة و الجهد و الوجد بفتح الواو الحزن **قوله** و لا دليل فيهما في الشرح هذا عجيب فان ابن مالك لم يذكر الآية و البيت على وجه الاستدلال بهما بل على جهة التمثيل و قول المصنف و مثل ابن مالك صريح فيه فاذن لا وجه لقوله و لا دليل فيهما و كلام ابن مالك مستقيم نعم لو ادعى انهما متعينان للمعنى الذي ذكره اتجه الاعتراض على دعوى التعين بقيام الاحتمال و اقول ... ... كلام من استدرك ... ... **قوله** و مما ذكروا من المسوغات لم يذكر المصنف من هذه المسوغات وقوع النكرة بعد لولا نحو لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة و لعله انما لم يذكره لانه راى دخوله في النكرة الموصوفة بصفة محذوفة **قوله** و قولهم شهر ثرى و شهر ترى و شهر مرعى قال ابن بري في رده لمناقشات ابن الخشاب على مقامات الحريري و حذفوا التنوين من ثرى و مرعى اتباعا لقولهم ترى لكونه فعلا **قوله** اما الاولى فلان الابتداء بالنكرة فيها صحيح قبل مجيء اما في الشرح يعني في قولهم اما في الدار رجل و هذا قدح في المثال الخاص و لا يلزم منه تطرق القدح الى تلك القاعدة المقررة الا ترى انها صادقة على مثل قولنا اما قائم رجل و الاحتمال الذي ابداه المصنف غير مناف له **قوله** و اما الثالث فلاحتمال رجل الاول للبدلية في الشرح هذا مشكل فان البدل انما هو مجموع المتعاطفين اذ هذا من قبيل بدل الكل من الكل فان قلت فليكن بدل بعض و لا اشكال قلت يلزم الافتقار الى الضمير و لا حاجة الى ارتكابه حتى يقدر الرابط فان التركيب صحيح بدونه و لم نر بدل تفصيل ملفوظا معه بالضمير و لا محتاجا الى تقديره و ذلك آية كونه بدل الكل فان قلت كان المجموع المتعاطفين هو البدل فما رافع كل واحد من الجزئين على انفراده مع انه غير بدل على هذا التقدير قلت هو نظير قولهم الرمان حلو حامض فان المجموع هو الخبر و كل من الجزئين مرفوع فيحتاج الى العامل و لم يتحرر لي في ذلك جواب ارتضيه انتهى و اقول كل واحد من حلو و حامض خبر من جهة اللفظ و لهذا عد

بل الصواب مني بدل الاشتمال ... و صوابه ذكره ... مع

للاستدلال ... لا لمجرد التمثيل مع

اذا مع

و اذا مع

عُدّ من انواع تعدد الخبر و العامل في كل واحد منهما ما يعمل في الخبر و اما من جهة المعنى فالمجموع هو الخبر و لهذا قالوا لا يجوز في هذا النوع من الخبر العطف خلافا لابي علي و قالوا لا يعبر عنه بغير لفظ الوحدة الا مجازا فلا يقال هو حلو حامض خبران و انما يقال خبر و قال ابو علي الفارسي ان نحو حلو حامض فيه ضمير واحد تحمله الثاني لان الاول تنزل من الثاني منزلة الجزء و صار الخبر انما هو بتمامهما و قال الاكثرون لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين و لا تقديمهما على المبتدأ و لا تقديم احدهما و تاخير الآخر و لا نسلم ان نظير بدل التفصيل ... في باب قولهم الرمان حلو حامض و انما نظيره بنو زيد رجل فقيه و رجل كاتب و رجل شاعر مما يتعدد الخبر فيه لتعدد صاحبه حقيقة و لا يستعمل هذا النوع من الخبر من دون عطف **قوله** و لاحتمال شبه الاول للخبرية و شبه الثاني و الثالث معطوفا عليه و الجزء المعنى هو المجموع في اللفظ الاول بطريق الاصالة و الثاني و الثالث بطريق التبعية نحو بنو زيد فقيه و كاتب و شاعر **قوله** و حبيب ممنوع الصرف لانه اسم امه في تاريخ النحاة للوزير القفطي و حبيب اسم امه عند اكثر الرواة و وجد بخط العلماء غير مصروف و بعضهم يصرفه بناء على انه اسم ابيه و كان عالما بالنسب و اخبار العرب مكثرا من رواية اللغة و ذكر ابو طاهر القاضي ان محمد بن حبيب نسب الى امه و هي حبيب و انه ابن ملاعنة و كان بغداديا توفي لسبع بقين من ذي الحجة سنة خمس و اربعين و مائتين بسر من راى **قوله** اقسام العطف **قوله** و له عند المحققين ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح في الشرح ينتقض بنحو مررت امراة صالحة لغيث و رجلا صالحا فان هذا يجوز كثيرا مع انه عطف على محل لا يمكن ظهوره في الفصيح اذ لا يقال امراة صالحة لغيث بالنصب على ان الاصل رب امراة ثم حذف الجار و قد صرح المصنف في حرف الراء حيث تكلم على رب بانها انفردت بجواز مراعاة محل مجرورها كثيرا و ان لم يجز نحو مررت بزيد و عمرا الا قليلا و اقول لا نسلم انه لا يقال امراة صالحة لغيث بالنصب على ان يكون الاصل رب امراة ثم حذف الجار و اوصل ... **قوله** فانا لم نجد من دون عدنان الى آدم نعال و زعنة او زعه و زعا اي كففته و العواذل بالذال المعجمة اللوائم جمع عاذلة صفة للمراة او الجماعة **قوله** منفتح صفيف شواء او قدير لو قدير معجل و قد مر جوابه هذا بعض بيت لامرئ القيس مر الكلام و جوابه في آخر الكلام على ما افترق فيه اسم الفاعل و الصفة المشبهة **قوله** و لكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء اعراب الاسم هذا يصدق على الاسم المبني نحو هذا و الاسم الذي اعرابه تقديري نحو موسى **قوله** خليلي هل طب الى آخر الطب بتثليث المهملة و هو ... و ما ح ... و الدنف بفتح المهملة و كسر النون المريض مرضا ملازما **قوله** و الثاني ان الخبر المذكور ... الدال مع

يتحرر مع

اعلمه مع

علمت مع

العطف على المجرور اذا ... بدل على ... و لم ... كلام ... على اذا ... حوام و ... مع

لان وخبر الصابئون محذوف اى كذلك هذا الوجه هو الذى قطع به صاحب الكشاف فقال الصابئون
مبتداء و هو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الى آخره لا محل لها من الاعراب
وفايدة تقديم الصابئين التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب
عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم انتهى قوله فمن يك امسى الى آخره هذا
البيت لضابئ ابن الحارث البرجمي بضم الموحدة والجيم و ضابئ بضاد معجمة والف بعدها
موحدة مكسورة همزة وفى الاساس المكان فى رحله فى منزله ومأواه وقيار اسم جمله ولفظ
البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة والشرح تقديم قيار على خبر ان قصد
التسوية بينهما فى التحسر على الاغتراب كانه اثر فى غير ذوى العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل انى
غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار فى التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا
اقوى فقدمه ليتأتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوى
العقول قد ساوى العقلاء فى استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وفى الشرح فان قلت
جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا يربط الا بالضمير ولا ضمير فى قوله فانى وقيار بها لغريب
قلت المعنى من يك بالمدينة مقيما فلست على صفته فانى وقيار بها لغريب قوله ونضعفه بعدم
الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها هذا اذا قدر خبر المبتداء مقدما على خبر ان واما
اذا قدر موخرا عن خبر ان فاللازم هو تقدم بعض الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف
عليها قوله المسئلة الرابعة اعجبنى ضرب زيد وعمرو بالرفع او عمرا بالنصب منعهما الحذاق لان
الاسم المشتق للفعل لا يعمل فى اللفظ حتى يكون بأل او منونا او مضافا فيعنى الى غير ذلك المعمول
وغير متبوعه فى الشرح المنع مذهب سيبويه والجمهور وانظر تعليل المصنف للمنع بما ذكره هل
معناه انك لو اعملت المصدر فى التابع المذكور رفعا او نصبا لزم اعماله مع كونه غير محلى بال ولا
منون ولا مضاف الى معموله الذى هو هنا تابع فان كان هذا مراده اشكل بمثل اعجبنى ضرب زيد
عمرا فان المصدر عامل فى المفعول مع فقد الثلاثة والقول بمنع ذلك مقطوع ببطلانه فتأمل ما ذا
اراد فلم يتضح لى مقصوده واقول اتضح لنا بحمد الله مقصوده من فضل الله تعالى وهو ان معناه
انك لو ... مضاف الى غير ذلك المعمول وغير متبوعه قوله واجازهما قوم منهم الكوفيون وجماعة
من البصريين وابن مالك من المتاخرين قوله وجوز الزمخشرى كون الشمس معطوفا على محل الليل ونحو
مع ذلك ان الجعل مراد به فعل مستمر فى الازمنة لا الزمن الماضى بخصوصيته مع نصه فى مالك يوم الدين
على انه اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلة اذا حمل على الماضى فى ان اضافته محضة قال التفتازانى
عند الكلام على قوله تعالى مالك يوم الدين فان قيل كيف قوله تعالى وجاعل الليل سكنا انه اذا

اذا قصد باسم الفاعل زمان مستمر كانت الاضافة لفظية قلنا الاستمرار يحتوى على الازمنة
الماضية والآتية والحال فتارة يعتبر جانب الماضى فيجعل الاضافة حقيقية وتارة جانب
الآتى والحال فتجعل لفظية والتعويل على القراين والمقامات وقال ايضا عند الكلام على قوله
تعالى وجاعل الليل سكنا ونفى كونه فى معنى المضى لا يستلزم كون الاضافة غير حقيقية لجواز
ان يكون معنى الاستمرار ايضا ما تعامى كونها غير حقيقية على ما صرح به فى مالك يوم الدين
ولما كان بين كلاميه تدافع وذكر وجه التوفيق ان الاستمرار لما تناول الماضى والحال
والاستقبال فبالنظر الى حال الماضى يجعل الاضافة حقيقية كما فى مالك يوم الدين والى الاخيرين
غير حقيقية كما فى جاعل الليل سكنا لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الوصفية
الى البدلية وبجعل سكنا منصوبا بفعل محذوف فليتامل فان هذا هو المنشاء انتهى وفى الشرح
حاصل كلام المصنف انه تناقض كلام صاحب الكشاف حيث ادعى كون اضافة جاعل محضة واثبت له
العمل مع ذلك وانما يمحض الاضافة حيث يمتنع الاعمال كاسم الفاعل بمعنى الماضى وجوابه انا لا نسلم
ان بين الاضافة المحضة والعمل تنافيا الا ترى ان المصدر المضاف الى الفاعل مثلا اضافته
محضة ويجوز مع ذلك اعماله فى المفعول كقولك عجبت من ضرب الامير اللص واذا ثبت ذلك فللزمخشرى ان
يقول جعلت اضافته محضة حملا على اسم الفاعل بمعنى المضى واعمل حملا على اسم الفاعل بمعنى الحال
والاستقبال لان الغرض كونه مرادا به الزمن المستمر ولا منافاة بين الامرين لما قررناه هكذا
كنت رايت من قبل فى دفع التناقض ظانا ان احدا لم يقله ثم وقفت بعده البلاد على ما هو
قريب منه فى شرح الكشاف لليمنى وهو ان اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضى فقط كانت
اضافته حقيقية لانتفاء المشابهة اللفظية التى هى جزء العلة فى اعمال اسم الفاعل واذا كان بمعنى
الحال او الاستقبال فقط تكون اضافته غير حقيقية لوجود المشابهة التامة المقتضية للعمل
واما اذا كان بمعنى الاستمرار ففى اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى المضى فيه
وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال
وبهذا الاعتبار يقع صفة النكرة ويعمل فيما اضيف اليه انتهى واقول هذا بعينه هو معنى
ما قاله التفتازانى كما نقلناه عنه فلا يليق الشارح به على ان قول التفتازانى وذكر فى وجه التوفيق
بصيغة المجهول يقتضى انه غيره قاله وسيذكر المصنف ايضا هذا التناقض الذى فى كلام الزمخشرى
فى ثالث الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة قوله قد كنت ذا بيت الى آخره يحتمل ان يكون هذا
بيتا واحدا من وافى الرجز مصرعا وان يكون بيتين من مشطور السريع الموقوف وفى الصحاح
وقد افلس الرجل صار مفلسا كانما صارت دراهمه فلوسا وزيوفا كما يقال اخبث الرجل اذا صار

وجعـ

اصحابه خبثا واقطف صار ذابله قطوفا ويجوز ان يراد به انه صار الحال يقال فيها ليس معه فلس كما يقال افقرها لرجل صار الى حال يفقر عليها واذل الرجل صار الى حال يذل فيها واللبان المطل يقال لواه بدينه ليا ولِيانا اذا مطله قوله ما الحازم الشهم الى آخره الحازم الضابط لامره الآخذ له بالثقة والشهم الجلد الذكي الفؤاد والمقدام الكثير الاقدام على العدو والبطل الشجاع قوله وكما وقع هذا العطف في المجزوم وقع في اخيه المجزوم جعل المجزوم اخا للمجرور لمشاركتهما في ان كل واحد منهما عامل نوع من الكلم ولا يتعلق بنوع آخر قوله فان معنى لولا اخرتني فاصدق ومعنى ان اخرتني فاصدق واحد في الشرح قد يستشكل بان التحضيضية دالة على الطلب والشرطية لا دلالة لها عليه فكيف يجعل معناهما واحدا ويجاب بان الشرطيه وان لم يدل عليه وضعا لكن المقام يدل عليه كما تقول يا رب ان وفقتني عملت صالحا فيكون مشعرا بطلب التوفيق فمن هذه الحيثية كانت الشرطية المذكورة في معنى التحضيضية قوله في قرأة الاخوين ما خلا حمزة والكسائي قوله وان والفعل في تاويل مصدر معطوف على مصدر متوهم في الشرح قد لا يجعل ان المصدر معطوفا على مصدر متوهم حتى يكون من عطف المفردات فلا يمكن تقدير الشرط بل نقول ان المصدر المسبوك من ان وصلتها مبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط محذوف اي ان اخرتني فتصديقي ثابت واكن فالفاء حينئذ رابطة الجواب واكن معطوف على محل الفاء وما بعدها كقول الجمع في فلا هادي له ويذرهم وقد اسلف المصنف الاشارة الى شيء من كلامه هنا عند كلامه على الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب قوله وبانى القولان قول سيبويه والخليل وقول السيرافي والفارسي ~~والمثبت وفيه~~ تقدم الكلام على في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من اعراب قوله كانه قيل ووهبنا له اسحق هكذا يقع في بعض نسخ الكشاف وفي بعضها ووهبنا لها فالمناسب فوهبنا لها بالفاء وبضمير المؤنث لان الآية فبشرناها بالفاء وبضمير المؤنث وانما اختصت المرأة بالبشارة لان النساء اعظم سرورا بالولد اولا لانه لم تكن لها ولد وكان لابراهيم عليه السلام ولد من غيرها وهو اسمعيل قوله مشائيم ليسوا مصلحين الى آخره لم يذكر الزمخشري من هذا البيت الا نصفه الاول وهو محل الشاهد والبيت للاحوص الرياحي ويروى مكان بين بشوم وناعب اسم فاعل من النعيب وهو صياح الغراب قوله ويرد الاول انه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور انما تعرض لرد الاول ولم يتعرض لرد الثاني لان رد الثاني يفهم مما سبق من ان شرط العطف على المحل امكان ظهوره في الفصيح والمحل الثاني لا يظهر في الفصيح قوله واما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا جعلا على معنى ودوا ان تدهن هذا وجه في الآية وتقدم في لو وجه آخر وهو جعل يدهنوا منصوبا بان

في قول الهذلي فالوكم الجرنوبد بالعوكى صح

واللب صح

جمع

بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها معطوفا على المصدر المسبوك من لو تدهن بناء على ان لو مصدرية قوله فان خبر لعل يقترن بان كثيرا نحو فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض هذا تمثيل للمجرد اقتران خبر لعل بان قوله ولبس عباءة وتقر عيني هذا صدر بيت تقدم في لما ويقع في بعض النسخ المغني هنا وفي لما ولبس بالواو وفي بعضها هنا للبس باللام بدل الواو قوله على تقدير ليبشركم وليذيقكم حمل مبشرات على ليبشركم وهو معنى مركب وعطف عليه ليذيقكم قوله ولم تقرا فتذبي هو بفتح المثناة الفوقية فهما مثال آخر لنا القطع فيه والنصب قوله غيرانا لم تأتنا بيقين الى آخره اليقين هنا وفي قوله اذ المعنى انه لم تأت باليقين صفة لمحذوف تقديره في الاول بخبر يقين والثاني بالخبر اليقين قوله واما اجانتهم ذكره المثال السابق فمشكله لان الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان الاشارة بذلك الى القطع وكون ما بعد الفاء موجبا والمثال السابق هو ما تاتينا فتحدثنا قوله وقد توجه قولهم بان يكون معناه ما تاتينا في المستقبل فانت تحدثنا الآن قال الرضي ولا يجوز ان ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان بلى ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف لا معطوفا على الفعل الاول لجاز هذا المعنى فيكون المراد ما تاتينا فانت تحدثنا بما يحدثنا به الجاهل بحالنا قوله و~~نعم ابن ما لك بدر الدين انه مستانف بتقدير فهم يعذرون وهو سابغ على مذهب الجماعة لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كما في قولك ما تاتينا فتحدثنا بالرفع لصحة الاستيناف ويحمل ثبوت الاعتذار مع نفي ما لا تعتذروا اليوم على الخلاف الموقف~~ قوله ~~هكذا يقع في كثير من النسخ ويقع في بعضها ولصحة الاستيناف بالواو وقبل قوله لصحة وبدل قوله وهي سابغ وهو مشكل ويحمل بسنانه مضارع متعلق به لصحة الاستيناف لا يوجد لها حاجة كالنسخة الاولى~~ قوله تنبيه لا تاكل سمكا وتشرب لبنا ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما في الشرح ولي فيه نظر اذ لا موجب لتعين ان يكون النهي عن كل واحد منهما على كل حال ولا مانع من ان يكون المراد النهي عن الجمع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاءني زيد وعمرو احتمل ان المراد نفي كل منهما على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فاذا جيء بلا صار الكلام نصا في المعنى الاول وأقول يرتفع هذا النظر بان معنى قولهم والنهي عن كل واحد منهما اي ظاهرا فلا ينافي ذلك احتمال النهي عن الجمع بينهما عطف الخبر على الانشاء وبالعكس قوله منعه البيانيون هذا هو المشهور بين الجمهور وقال ~~السيد~~ في حاشية المطول ان منع البيانيين انما هو في الجمل التي لا لها محل وان

ذلك جايز في الجمل التي لها محل من الاعراب نص عليه العلامة في سورة نوح ومثل
بقولك قال زيد نودي للصلوة وصلي في المسجد وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله
تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي اي قالوا
حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواز مختصا بالجمل المحكية بعد القول اذ
لا يشك من به مسكة في حسن زيد ابوه صالح وما افسقه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده
وقال ايضا في باب الفصل والوصل ويدل على جوازه انهم قالوا ان الجملة الاولى اما ان
تكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية للاولى في حكم ذلك الاعراب
عطفت عليها كالمفرد وذكروا ان شرط كون هذا العطف بالواو مقبولا ان يكون بين الجملتين
جهة جامعة على قياس العطف بين المفردين فقد جعلوا الجمل التي لها محل من الاعراب في حكم المفردات
واكتفوا بالجهة الجامعة ولم يلتفتوا في هذا القسم الى الاختلاف خبرا وانشاء بناء على ظهور
فايدة العطف بالواو اعني التشريك المذكور وانما اعتبروا ذلك الاختلاف ونحوه في القسم الثاني
وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب فلو كانت تلك الاحوال اعني ما يوجب كمال الانقطاع
ونظايره جارية في القسمين لكان ذكر التقسيم وتخصيص اعتبار تلك الاحوال بالقسم الثاني ضايعا
فان قلت اختلاف الجملتين خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط ان اوجب كمال الانقطاع
بينهما اوجبه مطلقا سواء كان للاولى محل من الاعراب او لا قلت الجمل التي لها محل منه واقعة
موقع المفردات وليست النسب بين اجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك
النسب بالخبرية والانشائية خصوصا في الجملة المحكية بعد القول بل الجمل حينئذ في حكم المفردات التي وقعت
موقعها بخلاف ما لا محل لها فان نسبها مقصودة بذواتها فتعتبر احوالها العارضة لها انتهى
قوله واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين امنوا في سورة البقرة
وبشر المومنين في سورة الصف في شرح التلخيص لبهاء الدين السبكي ان اهل هذا الفن يعني
اهل البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند
من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة انتهى وفي الشرح فان قلت ما وجه استدلال الصفار وغيره
باية البقرة مع انه لا خبر فيها وانما هناك جملتان انشائيتان قلت لعل ذلك مبني على ما قدمناه
من ان الانشاء لا يقبل التعلق باقيا على انشائيته فاذا وقع معلقا احتيج الى تاويله بما يكون خبرا
في المعنى وكان التعذير في الاية فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار مطلوبة منكم فال الامر
الى كون الجملة الشرطية في المعنى خبرا وقد عطفت الثانية عليها وهي انشائية لفظا ومعنى انتهى ما
قالوه انتهى **قوله** وان شفائي الى اخره هذا البيت من معلقة امرء القيس والعبرة بفتح

بفتح المهملة وسكون الموحدة الدمع ومهراقة مراقة بزيادة الهاء على غير قياس و
الرسم الاثر والدارس المنمحي والمعول مصدر ميمي او اسم مكان من عول الرجل اذا بكى
رافعا صوته او اسم مفعول محذوف الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه
قوله تناغي غزالا الى اخره في الصحاح والمراة تناغي الصبي اي تكلمه بما يعجبه ويسره
والماقي جمع موق وهو طرف العين مما يلي الانف والاذن والاثمد بكسر الهمزة والميم
وسكون المثلثة بينهما واهمال الدال حجر يكتحل به **قوله** واقول اما اية البقرة فقال
الزمخشري ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشاكل بل المراد عطف جملة ثواب
المومنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق
وجوز عطفه على اتقوا قال التفتازاني وحاصله عطف مجموع على مجموع لا باعتبار عطف
شيء من هذا على شيء من ذلك وقد يقع مثل هذا في المفردات كما قيل في قوله تعالى هو
الاول والاخر والظاهر والباطن ان الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين الاخريين على
مجموع الاوليين ويجوز ان يكون معطوفا على فاتقوا ووجه ربطه بالشرط المذكور ان
تبشير المومنين ايضا مترتب على عدم معارضة الكفرة القران والا لم يكن معجزا ولا ثبت
صدق النبي ولا يكون تصديقه وسيلة نيل الثواب كانه قيل فان لم تاتوا بسورة من
مثله فقد ثبت تصديقه فاتركوا العناد فاتقوا النار ايها الكافرون وبشر المومنين
بالجنات ايها النبي او ايها المبشر ولما في الوجهين من البعد سيما الثاني فان في ربطه
بالشرط تكلف وعطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب اخر من غير تصريح بالنداء مما منعه النحاة
ذهب صاحب المفتاح الى انه عطف على قل مرادا قبل ايها الناس كانه قيل قل كذا وكذا
وبشر المومنين انتهى ثم الظاهر ان المصنف ذكر كلام الزمخشري للجواب عن احتجاج الخصم
وبيانه بما قال السيد في حاشية المطول لفظ الجملة في عبارة الكشاف لم يرد به ما هو
المقصود في هذه المباحث بل اريد معنى المجموع اي المعتمد بالعطف هو مجموع قصة بين فيها
ثواب المومنين على مجموع قصة بين فيها عقاب الكافرين قال صاحب الكشف اي ليس من
باب عطف جملة على جملة ليطلب مناسبة الثانية مع الاولى بل من باب ضم جمل مسوقة لغرض
الى اخرى مسوقة لاخر والمقصود بالعطف المجموع وشرطه المناسبة بين الغرضين فكلما
كانت اشد كان العطف احسن ولم يذكر السكاكي هذا القسم من العطف انتهى ثم قال السيد
فان قلت ليس في قوله زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق
عطف جمل مسوقة لغرض على جمل اخرى مسوقة لغرض اخر بل هناك جملتان مختلفتان

خبراو انشاء عطفت احدهما على الاخرى قلت اراد بذلك المثال عطف قصة عمرو الدالة على
سوء حاله ليوافق ما مثل به من الآية لكنه اقتصر من القصتين على ما هو العمدة فيهما ويفهم منه
الباقي منهما فكانه قال زيد يعاقب بالقيد والانهاق فما اسوء حاله وما اخسره الى
غير ذلك وبشر عمروا بالعفو والاطلاق فما احسن حاله وما اربحه **قوله** تنزيلا لسبب السبب
منزلة السبب لان الدلالة على التجارة التي هي الايمان سبب للايمان والايمان سبب الغفران
فاقيم سبب سبب الغفران وهو الدلالة مقام سبب الغفران وهو الايمان **قوله** لان تخالف
الفاعلين لا يقدح هذا جواب عن قوله ولا يصح في ذلك وقوله ولان يؤمنون لا يتعين للتفسير
جواب عن قوله ولا ان يقال في يؤمنون انه تفسير للتجارة **قوله** وقال السكاكي الامران معطوفان
على قل مقدرة قبل يا ايها يعني بالامرين الامر الذي في آية البقرة والامر الذي في آية الصف
وتقديره في آية البقرة قل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الى آخر الآية وفي آية
الصف قل يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة الى آخر الآية وفي حاشية التفتازاني ولما فيه
من البعد من جهة اشتماله الكلام السابق على قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهو لا
يصلح مقولا للنبي صلى الله عليه وسلم الا بتكلف وهو ان يكون مسوقا على طريق كلام الامر ويكون
المقصود ذكره بعبارة تليق بحاله مثل ان كنتم في ريب مما نزل الله علي ذهب بعضهم الى انه
عطف على قل مرادا قبل فان لم تفعلوا او على محذوف يقابل بشرى فانذر الكافرين وبشر المؤمنين
انتهى **قوله** واذ قد استدلا بذلك فهلا استدلا بقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر مقتضى الظاهر
ان يقول استدل بافراد الضمير لانه لم يذكر فيما سبق الاستدلال بهذا البيت الا عن الصفار
قوله وكل ما قبله موقوف على النظر فيما قبله من الابيات هذا معطوف على هذه خولان
فهو خطأ — **قوله** واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فغلط
عليه في الشرح ووجه الغلط الذي اشار اليه المصنف ان كلام سيبويه ظاهر في ان الفساد جاء
من جهة وجود الوصف وليس مراده الوصف الصناعي الذي هو تابع لانه ممتنع في المثال ضرورة
اختلاف العاملين في الموصوفين وانما مراده الوصف المقطوع بتوجيهيه اي وجه الرفع ووجه النصب
فحمل ابو حيان كلام الصفار على النعت الصناعي واعتقد ان ذواله يصح المسئلة وقال اذا كان
العاقلان خبر مبتدا محذوف جازت المسئلة لفقد النعت المصطلح عليه وهذا غلط ظاهر فان
سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع وجود الوصف المقطوع وانما مراد الصفار انه اذا زال النعت
المقطوع البتة والغرض تعذر النعت الصناعي بان تقول من عبد الله وهذا زيد كان التركيب
جائزا لفقد ما بنى سيبويه عليه المنع فثبت حسن جواز عطف الخبر على الانشاء وجوابه ما ذكره

صح وفي بعض النسخ وهو

الاتى بل ابو حيان من سيبويه اجازته ان يقول جاءني زيد ومن عمرو العاقلان
صح

في نصبهما واطلاق كلام ...

ذكره المصنف من انه قد يكون للشيء ما نعان ويقتصر على احدهما لاقتضاء المقام له **عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قوله** والثاني المنع مطلقا حكي عن ابن جني انه قال في قوله
عاضها الله الى آخره هكذا رايناه في النسخ بغير واو قبل انه وفي الشرح والثاني المنع
مطلقا حكي عن ابن جني وانه قال ويوجد في بعض نسخ المغني في هذا المحل حكي عن ابن جني انه
قال بدون واو يعني انه استنبط من كلام ابن جني على هذا البيت منع العطف المذكور
فان كان هذا هو المراد ففيه نظر لجواز ان يكون معنى ما ذكره ابن جني من ان الظرف فاعل
لا مبتدا ان ذلك هو الاولى نظرا الى رعاية التناسب لا انه ممنوع انتهى واقول الظاهر
من قول ابن جني انه فاعل ثبت وليس مبتدا ان ذلك على سبيل الوجوب لا على سبيل
الاولوية والنقد لكنا المثال اسم فاعل من نقدت البنت بالكسر اذا تاكلت وتكسرت
ومعنى البيت ان هذه المراة عوضها الله غلاما بن وجته بعدما وصلت في الكبر الى
هذه الحالة **قوله** واضعف الثلاثة القول الثاني لمجيء هذا العطف كثيرا نحو قوله تعالى سواء
عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون **قوله** فينبغي ان يكون للحال فيكون جملة الحال مفيدة
للنهي في حاشية التفتازاني واعترض بان التاكيد بان واللام ينفي كون الجملة حالية لانه
انما يحسن فيما قصد الاعلام بتحققه البتة والرد على منكر تحقيقا او تقديرا على ما بين
في علم المعاني والحال الواقع من الامر والنهي مبناه على التقدير كانه قيل لا تاكلوا منه ان
كان فسقا فلا يحسن وانه لفسق بل وهو فسق والجواب انه لما كان المراد بالفسق هنا
الاهلال لغير الله كان التاكيد مناسبا كانه قيل لا تاكلوا منه اذا كان هذا النوع من الفسق
الذي الحكم به محقق والمشركون ينكرونه انتهى واعترض بانه لو سلم كونها حالية فلا نسلم
انها قيد للنهي بمعنى انه يكون النهي عن اكله في هذه الحالة دون غيرها بل يكون اشارة الى المعنى
الموجب للنهي عنه كما يقال لا تهن زيدا وهو اخوك ولا تؤذ فلانا وهو محسن اليك ولا
تشرب الخمر وهو حرام عليك ولا يكون قيدا للنهي لانه حينئذ لا يكون له فايدة لان كونه منهيا
عنه حال كونه فسقا معلوم لا حاجة الى بيانه **قوله** فالمعنى لا تاكلوا منه اذا سمي غير
الله في الشرح اعترض هذا ايضا بان ما قدره اخص مما لم يذكر اسم الله عليه اذ الذي
لم يذكر اسم الله عليه ينقسم الى ما اهل به لغير الله والى ما لم يهل به لاحد بان لم يذكر عليه
اسم الله ولا اسم غيره وحمل الكلام على اعم المحملين اولى لانه اعم فايدة فيحرم متروك التسمية
عمدا بعموم هذا ولا يختص التحريم بما اهل به لغير الله واقول ما قدره وان اخص من مطلق
ما لم يذكر اسم الله عليه لكنه مساو لما لم يذكر اسم الله عليه المقيد بكونه فسقا اهل به لغير الله

الغافق
صح

كذا
صح

كما هو المراد والمفروض العطف على معمولي عاملين قوله وقولهم على عاملين فيه تجوز يعني
بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه قوله ثم اعترض عليه بقوله تعالى فلا اقسم بالخنس
الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار هنا الباء وقد صرح معه
بفعل القسم فلا يتنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة قد اسلفنا في اخر الكلام على اذا
كلام الرضي على نحو هذه الاية وانه قدر في نحو هذه الاية مضافا بعد الواو وهو العامل
في مجرور مدخول الواو وفي الظرف فيكون العطف حينئذ على معمولي عامل واحد قوله المواضع
التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظا ورتبة قال الرضي فان قلت فاي شيء الحامل لهم على
مخالفة وضعه بتاخير مفسره عنه قلت قصدوا التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسرات
بذكروا اولا شيئا مبهما حتى يتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسروه فيكون
اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا
فيكون اكد فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفا ام يصير نكرة لعدم
شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت الذي ارى انه نكرة كما يجيء في باب المعرفة وعند النحاة يبقى
معرفا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول
الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات
وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده
بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه قوله ولا يفسر الا بالتمييز نحو
نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو يجب تاخير التمييز عن نعم وبئس واما تاخيره عن المخصوص
نحو نعم زيد رجلا فذهب سيبويه والبصريون الى منعه وذهب الكوفيون الى جوازه الا الفراء
فانه عنده قبيح قوله ويلحق بهما فعل الذي يراد به المدح والذم فعل الذي يراد به المدح
او الذم قد يكون موضوعا من فعل بضم العين وقد يكون من فعل بكسرها وقد يكون من فعل بفتحها
نحو … حسن الرجل زيد و … الرجل زيد
و … الرجل زيد ومعنى الحاق هذا النوع بنعم وبئس انه يثبت له
من الاحكام ما يثبت لنعم …
واصل ساء سوء بفتح الواو فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقرئ كبرت بسكون
الباء قوله وعن الفراء والكسائي ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل فقال
الكسائي ان النكرة المنصوبة حال وقال الفراء انها تمييز منقول ويقع في بعض النسخ والمخصوص
بالفاء بدل المخصوص وهو تحريف النساخ قوله ويرده نعم رجلا كان زيد ولا تدخل النواسخ

نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة صح

الموحدة صح

بالصاد المهملة صح

النواسخ على الفاعل فان قيل كان في مثل هذا التركيب زائدة قلنا الاصل عدم زيادتها
قوله فقال الكسائي بحذف الفاعل فرارا من الاضمار قبل الذكر وما فر اليه اشنع مما فر
عنه وهذا الذي ذكره عن الكسائي هو المشهور عنه وفي شرح الايضاح في باب الاستثناء
حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا من الكوفيين وما حكاه البصريون عن
الكسائي انه يجيز حذف الفاعل في قولك ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو عنده مضمر
مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى قوله وقال الفراء يضمر ويؤخر عن المفسر ان
استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو قام وقعد اخواك فهو عنده
فاعل بهما في شرح التسهيل لابن ام قاسم والمشهور عن الفراء في هذه المسئلة وجوب اعمال
الاول ومنع اعمال الثاني ونقل عنه ابن مالك انه يجيز اعمال الاول في هذه المسئلة بشرط
تاخير الضمير فيقول ضربني وضربت قومك هم فرارا من الاضمار قبل الذكر قال ابن
النحاس ولم اقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما نقل
انتهى وقد نقل ذلك ايضا بعض متاخري المغاربة ونقل ايضا انه يقتصر مثل ضربني وضربت زيدا
على السماع حكاه في البسيط انتهى وفي شرح الرضي والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ايضا
ان طلب ايضا الفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم
الواحد فاعلا للفعلين لكن اجماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول على فساده في
الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان ياتي بفاعل الاول
ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو حيث جيء بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم
الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني المفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني
واكرمت زيدا تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا مما لزم
البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل انتهى قوله وفي كلام ابن مالك
ايضا ضعف لامكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كونه ضمير القصة في الشرح ظاهر
عبارة الزمخشري ان نحمل المثالين على كون المفسر فيهما خبرا متعين ويكفي من حاول القدح في ذلك
ابداء محتمل اخر كما صنع ابن مالك اما انه ابدى جميع المحتملات في هذا المقام فلا لان الغرض ابطال
دعوى التعين وهو حاصل بابداء بعض ما يحتمله اللفظ فان قلت سيقول المصنف
بعد هذا انه لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشري في انه يراكم
ان اسم ان ضمير الشان والاولى كونه ضمير الشيطان فكيف يتجه له بعد ذلك تضعيف كلام
ابن مالك بان الضمير في المثالين محتمل لان يكون ضمير القصة وقد وافق على امكان غيره قلت

اما و ذلك صح

ابن النحاس

المراد ان ضمير الشان والقصة لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره مما لا يخالف القياس
اما اذا كانت المحتملات كلها خارجة عن القياس فقد تساوت اقدامها في الحمل عليها فلا
يختص به بعض دون بعض ولا شك ان جعل الضمير في المثالين مفسرا بالخبر او بدلا منه
مخالف للقياس لانه يلزم على كل منهما عود الضمير على المتاخر لفظا ورتبة فاذن لا تنافي بين
كلامي المصنف في الموضعين ولقايل ان يقول ضمير الشان والقصة مخالف للقياس من خمسة
اوجه والوجهان اللذان ذكرهما الزمخشري وابن مالك ليس فيهما مخالفة الضمير للقياس الا
من وجه واحد فلهما مزية على ذلك فلعل هذا هو الحامل لابن مالك على الاقتصار عليهما
والاعراض عن ذلك **قوله** والكوفي يسميه ضمير المجهول هكذا وقع في اكثر النسخ وفي بعضها
والكوفي يسميه ضمير هذا المجهول بزيادة اسم الاشارة والاول هو الصواب **قوله**
اسكوان الى اخره المراغة مكان التمرغ وههنا ام جرير الشاعر قال في الصحاح
لقبها به الاخطل اي يتمرغ عليها الرجال والجوماس السماء والارض او ما اتسع من
الاودية والمتساكر الذي يظهر السكر وليس به **قوله** والصواب ان كان زايدة يعني
فيمن رفع سكران وابن المراغة **قوله** له مرفوع جملة من مبتدا وخبر في محل جر صفة لمعهود
قوله واجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع في الشرح هذا يعني ان الكوفيين
قاطبة يجوزون حذف الفاعل وليس ذلك بالمعروف والمنقول ان الكسائي منهم هو الذي
يجيز حذفه **قوله** والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه لم يذكر
النعت لان عدم اتباعه بالنعت ظاهر لان الضماير لا ينعت واراد بقوله ولا يعطف عليه
ما يعم عطف البيان والنسق وفي الشرح اما كونه لا يؤكد فلانه اشد ابهاما من النكرات
والنكرات لا تؤكد واما كونه لا يبدل منه ولا يعطف عليه عطف بيان فلئلا يزول الابهام
المقصود منه وانظر ما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق واقول وجهه ان الجملة
التي هي خبر ضمير الشان لا تحتاج الى رابط لكونها نفسه فلو عطف عليه لزم خلو خبر المعطوف
عليه من رابط وهو ممنوع **قوله** واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره
في الشرح ذكر المصنف في الباب الخامس في النوع السادس من الجهة السادسة ما يقتضي
جواز كون الضمير الذي هو اسم ان من قوله تعالى ومن يكتمها فانه اثم قلبه ضمير الشان مع امكان
كونه عايدا على من **قوله** ويؤيده انه قرئ وقبيله بالنصب وضمير الشان لا يعطف عليه
في الشرح لم يتعين تخريج النصب على ذلك بل يجوز كونه مفعولا معه اي يراكم مع قبيله وان كان
العطف الخ **قوله** وقول كثير هو مرفوع معطوف على قول الزمخشري **قوله** ويؤيده قول سيبويه

سيبويه بحل الشاهد من هذا الكلام هو تقديره انك وقوله انك
قوله الخامس ان يجر بزيت هذا ما من المواضع التي يعود الضمير فيها على ما
تاخر لفظا ورتبة **قوله** ربه فتية الى اخره وهو النبي الكريم والجمع فتية ا ل
قوله ويعول على ان مراده ان سبع سموات بدل وظاهر تشبيهه بربه رجلا يا باه
في الكشاف في سورة فصلت عند قوله تعالى فقضيهن سبع سموات ما يعين مراده هنا فانه
قال هناك يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السماء على المعنى كما قال طا بعين ونحوه اعجاز
نخل خاوية ويجوز ان يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات والفرق بين النصبين ان احدهما
على الحال والثاني على التمييز **قوله** وقوله فلا تلمه ان ينام البايسا هذا عجز بيت صدره قد
اصبحت بقرقرى كوانسا وربما اثبت البيت بكماله في بعض نسخ المغني وقوله منصوب بالعطف
على قولهم وقرقرى على وزن فعللى موضع والكوانس جمع كانس وهو الظبي يدخل في كناسه
وهو موضعه في الشجر يكتن فيه ويستتر **قوله** وقال سيبويه هو باضمار اذم في الشرح
البايس هو الذي اشتدت حاجته فهذه اذن صفة ترحم فلا وجه لجعل الناصب المحذوف
فعل ذم وانما ينبغي ان يقدر ارحم واقول ان شدة الحاجة انما صنفه ذم فلجعل سيبويه هذا افراد
اذم **قوله** اجازه الاخفش وابو الفتح وابو عبد الله الطوال من الكوفيين ابو الفتح هو ابن جني
والطوال بضم الطاء المهملة وتخفيف الواو وانما اجازوه لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كا لفاعل
قوله وقولهم قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك وقيل على التقديم والتاخير وقيل
الالف والواو والنون احرف كالتاء في قامت هند وهو المختار يعني لهم منصوب بالعطف
على مفعول خرجوا في شرح الالفية لبدر الدين ابن مالك ولا يجوز حمل ما جاء
من ذلك على الابدال والتقديم والتاخير لان ايمة اللغة اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون
الالف والواو والنون علامات للتثنية والجمع كانهم بنوا ذلك على ان من العرب من يلتزم
مع تاخير الاسم الظاهر الالف في فعل الاثنين والواو في فعل جمع المذكر والنون في فعل جمع
المونث فوجب ان يكون عند هولاء حروفا وقد لزمت الدلالة على التثنية والجمع كما قد لزم
التاء للدلالة على التانيث لانها لو كانت اسما للزم اما وجوب الابدال او التقديم والتاخير واما
اسناد الفعل مرتين وكل ذلك باطل لا يقول به احد **قوله** ولو ان مجدا الى اخره المجد الشرف وهو
علم على بخل **قوله** كساحلمه الى اخره الحلم الاناة والسودد السيادة والندى
الجود والذرى بضم الذال المعجمة جمع ذروة بالضم والكسر وهي اعلى الشيء **قوله** ومنعه
بالاجماع نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتنسيبه

لعله الاخفش وابو الفتح وابو عبد الله الطوال هو بضم الطاء المهملة وتخفيف الواو وانما اجازوه لشدة اقتضاء الفعل للمفعول كالفاعل

فتية جمع فتى

بغير المفعول لما اشتمل قوله السابع ان يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر على قيدين احدهما اتصال الضمير بالفاعل والآخر عوده على المفعول المؤخر اشار الى بيان ما وقع الاحتراز عنه بذينك القيدين قوله ورده ابو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر لانه قدر ضميرهم المجرور مقدما على الذين يفرحون مع انه عايد اليه ومفسر به قوله ووقع له نظير هذا في قول القايل مررت برجل ذا هيبة فرسه مكسورا سرجها فقال تقدير الحال هنا على عاملها وهو هيبة ممتنع لان فيه تقدم الضمير على مفسره بغير لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر واما رتبة فلان فاعل الصفة حينئذ وهو فرسه رتبته التاخر عنها وقد تقدم الضمير المفرغ على الصفة فعاد الضمير على متاخر في الرتبة لكن لا بالنظر الى نفس الضمير وما عاد عليه بل بالنظر الى كون ما عاد عليه الضمير فاعلا للصفة التي تقدم عليها الضمير وفاعل الصفة يجب تاخيره عنها قوله ولا شك انه لو قدم لكان كقولك غلامه ضرب زيد هذا اعتراض على ابي حيان توجيهه انه لو صح ما ذكره لامتنع قولك غلامه ضرب زيد بنصب غلامه وهو غير ممتنع بيان الملازمة ان هذه الصورة كالصورة التي ذكرها في انه عاد الضمير على متاخر في اللفظ وفي الرتبة لكن لا بالنظر الى نفس الضمير وما عاد عليه بل بالنظر الى كون ما عاد عليه فاعلا للفعل الذي تقدم الضمير عليه وفاعل الفعل يجب تاخيره عنه وقد يفرق بينهما بشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل بخلاف الحال قوله ولو قدم يؤود لغير التركيب هذا جواب سوال يرد على قوله فان الضمير الآن عايد على مقدم لفظا تقرير ذلك السوال هو ان عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة لم يلزم من هذا التركيب وانما لزم من تقدير تقديم يؤود وتقرير الجواب ان الواقع في التركيب الآن تاخير يؤود واما تقديمه فتركيب آخر غير هذا التركيب قوله ويلزمه ان يمنع ضرب زيدا غلامه لان زيدا في نية التاخير لقايل ان يمنع كون زيد في نية التاخير بل في محله غايته انه محل غير اصلي قوله وقد استشعر ورود ذلك وفرق بينهما بما هو معول عليه في الشرح وجه التفريق الذي اشار المصنف الى تضعيفه هو ان ابا حيان قال اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط يوجب تاخره عنه لعود الضمير عليه ويلزم من ذلك اقتضاء جملة الشرط لجملة الدليل وجملة الشرط انما تقتضي جملة الجزاء لا الجملة دليله لانها ليست بعاملة فيها وجملة الدليل لا محل لها فتدافع حالها لانها من حيث هي دليله لا تقتضيها فعل الشرط ومن حيث عود الضمير على اسم الشرط اقتضتها فتدافعا وهذا بخلاف ضرب زيدا غلامه فانها جملة واحدة والفعل عامل في الفاعل والمفعول معا فكل واحد منهما يقتضي صاحبه ولذلك جاز ضرب غلامها هندا عند بعضهم

بعضهم وامتنع ضرب غلامها عبد هند هندا فرقه الذي اعتمد عليه ولا يخفى انه ضعيف كما اشار اليه المصنف شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا قوله احدهما كونه مبتدأ في الحال بعينه في حالة المتكلم او في الاصل لان بعضهم جعل منه حالة المتكلم ناسخ من نواسخ المبتدا قوله وجعل منه هؤلاء بناتي هن اطهر لكم فيمن نصب اطهر ولحن ابو عمرو من قرأ بذلك قال الرضي وروي عن محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بالنصب وكذا روي عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن العلاء احتبى مروان في لحنه يعني في ايقاع الفصل بين الحال وصاحبها قوله وفيهما نظر اما الاول فلان بناتي جامد غير مؤول بالمشتق ولا يتحمل ضميرا عند البصريين الضمير المجرور بني عايد الى كون هن توكيدا وكونه مبتدأ خبره لكم وفي الشرح لا نسلم انه جامد محض اذ هو في معنى مولوداتي فيكون في معنى المشتق فيتحمل الضمير واما قال عند البصريين لان الكوفيين يرون ان الجامد الذي لا يؤول بمشتق يتحمل الضمير نقله بدر الدين ابن مالك في شرح الالفية ونقله غيره ايضا واقول لا ضرورة تدعو الى تاويله بالمشتق فلا يأول به فلا يتحمل ضميرا قوله واما الثاني فلان الحال لا تتقدم على عاملها الظرفي عند اكثرهم في الشرح القراءة المخرجة على ذلك شاذة فاي حرج في تخريجها على قول غير الاكثرين وليست كثرة القايلين بحكم موجبة لاطراح قول الآخرين بحيث لا يلتفت اليه ولا يخرج تركيب عليه ولقد جمد المرتكب لذلك واسعا قوله وكونه معرفة او كالمعرفة في انه لا يقبل أل كما تقدم او اقل قال الرضي واجاز الجزولي وقوعه بين افعل التفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا جوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع اللام عليهما وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو اني انا اخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد والحق ان كل هذا ادعاء ولم يثبت صحتها ببينة من قرآن وكلام موثوق به ونحو قولنا اني انا اخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتدأ ما بعده خبره والجملة خبر ان ولا يثبت ذلك بمجرد القياس في الغاء الضمير ليس بامر بين فيقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة وهي افعل التفضيل كما ذكر سيبويه قوله وخالف في ذلك الجرجاني فالحق المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه نحو انه هو يبدئ ويعيد وهو عند غيره توكيد او مبتدأ قال الرضي واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كان الماضي

اسم امتنع دخول اللام عليه وهذا الذى قاله ايضا دعوى بلا حجة وقوله تعالى ومكر اوليك
هو يبور ليس بنص فى كونه فصلا لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال
ليس بشىء لقوله تعالى وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى قوله فقال فى شرح الايضاح
لا فرق بين كون امتناع ال لعارض كافعل من والمضاف كمثلك او العارض هنا وقوع مجرد
عن افعل والاضافة فى الجامد قوله وتمثيله بغلام زيد مردود لانه معرفة لقايل ان يقول
انما مثل به لمجرد ما امتنع فيه لعارض قوله واما الثالث فلم يرتعه احد من الناس يعنى بالثالث
خلق الزوجين الذى دل عليه قوله وانه خلق الزوجين قوله وقد يستدل لقول الجرجانى
بقوله تعالى ويرى الذين اوتوا العلم الذى انزل اليك من ربك هو الحق ويهدى فعطف
يهدى على الحق الواقع خبرا بعد الفصل فى الشرح واما قال وقد يستدل لان هذا ليس بقاطع
اذ يمكن ان يقال لا نسلم انه معطوف على الخبر بل هو معمول لمحذوف اى ويرونه يهدى
فيكون من باب عطف الجمل سلمنا ولكن لا نسلم انه وقوعه معطوفا على الخبر كوقوعه هو
خبرا اذ الثوانى يغتفر فيها ما لا يغتفر فى الاوايل قوله احدهما ان يكون بصيغة المرفوع
قال الرضى وانما جئ بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ليكون فى صورة مبتدأ
ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدأ الاول فيتميز بهذا السبب ذو اللام عن النعت لان
الضمير لا يوصف وليس بمبتدأ حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده فى نحو ظننت زيدا هو
القايم قوله واما قول جرير ابن الخطفى وكاين بالاباطح الى اخره يقع فى بعض النسخ حذف
الالف من ابن وفى بعضها اثباتها وفى الشرح الذى ثبت فى النسخ التى وقفت عليها من
هذا الكتاب اثبات الف ابن وينبغى ان يكون جرير منونا ولعل هذا من المصنف مبنى على
القول بان الالف انما تحذف من ابن اذا وقع صفة بين علمين ولم يكن الابن مضافا الى الجد
بل الى الاب الاقرب وكذا التنوين لا يحذف من العلم الاول فى هذه الصورة على هذا القول و
سياتى الكلام فيه فيما بعد هذا ان شاء الله تعالى والخطفى ليس ابا اقرب لجرير لان جريرا ابن عطية
ابن حذيفة وحذيفة هو الخطفى يلقب بذلك وفى القاموس فى مادة خطف وكجمزى لقب
حذيفة جد جرير الشاعر وفى الصحاح والخطفى ايضا لقب عوف وهو جد جرير بن عطية
ابن عوف انتهى وكاين بهمزة مكسورة بعد الالف ونون ساكنة بمعنى كاين قوله وانما هو
توكيد للفاعل يعنى فى يرانى قوله اى يرى مصابى والمصاب حسد مصدر هكذا يقع فى بعض
النسخ والمصاب بالصاد المهملة والباء الموحدة ويقع فى بعضها والمضاف بالمعجمة والفاء
قوله اى نافعلات اعمالهم يوزن فى الشرح هذا المعنى غير متعين لجواز ان يكون المراد كما قال

قال الزمخشرى وغيره فلا يكون لهم عندنا وزن ولا مقدار ومثله فى الاستعمال شايع
يقال يقال لا نقيم لفلان وزنا اى لا نعبأ به ولا نلتفت اليه وهو من قبيل الكناية و
عليه فلا حذف فى الاية قوله وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض فى
الشرح الصفة التى اشار اليها انما قدرها على جعل المصاب مصدرا لا اسم مفعول وكلام
ابن الحاجب فيما اذا كان المصاب اسم مفعول لا مصدرا ولذلك جعله مفعولا ثانيا ليرى
والمفعول الاول هو الياء ولولا ذلك لما صح بحسب الظاهر والاعتراض الذى اشار اليه ابن
الحاجب غير متجه مع الاعراض عن تقدير الصفة وذلك لان مبناه على ان يكون مصابا اسم
مفعول نكرة والواقع فى البيت ليس نكرة بل هو معرف بال والحصر مستفاد من التركيب
كقولك زيد الفاضل اى هو الفاضل لا غيره وكذلك المعنى فى البيت اى لو اصبت رأنى المصاب
بمعنى انه لا يرى المصاب الا اياى دون غيرى كانه لعظم مكانتى عنده وشدة صداقته
له يتلاشى عنده مصايب غير صديقه فلا يرى غيره مصابا ولا يرى المصاب الا اياه مبالغة
فالمعنى صحيح متجه كما رايت بدون تقدير صفة قوله ولهذا سمى فصلا لانه فصل بين الخبر
والتابع قال الرضى يسمى فصلا عند البصريين قال المتاخرون لانه فصل به بين كون ما بعده
نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القايم جاز ان يتوهم السامع كون القايم صفة
فينتظر الخبر فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه سمى فصلا لفصله
الاسم الذى قبله عما بعده بدلالته على انه ليس من تمامه بل هو خبره ومآل المعنيين الى شئ
واحد الا ان تقريرهما احسن من تقريره قوله وعمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام قال الرضى
والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ
للسقف من السقوط قال ابن الحاجب فى شرح المفصل وتسمية اهل البصرة اقرب الى الاصطلاح
لان الشئ يسمى باسم معناه فى اكثر الالفاظ ولما كان المعنى فى هذه الالفاظ الفصل كان تسميتها
فصلا احرى من تسمية الكوفيين لها عمادا نظرا الى ان المتكلم او السامع او هما جميعا يعتمد
بها على الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما يلازمها ويؤدى الى معناها فكانت تسمية
البصريين اظهر قوله وذكر التابع اولى من ذكر اكثرهم الصفة لوقوع الفصل فى نحو كنت
انت الرقيب عليهم والضماير لا توصف لقايل ان يقول مراد هم انه يفصل من اول الامر
بين كون ما بعده خبرا او صفة وان كان هنا كما يمنع من كونه صفة فلا اعتراض عليهم وفى الشرح
كما ان الصفة هنا منتفية كذلك غيرها من التوابع اذ لا يصلح فى هذه الاية شئ منها البتة اما عطف
النسق والتاكيد فظاهر واما عطف البيان فللاشتقاق وشرطه الجمود ولان ما لا يوصف

لا يعطف عليه عطف بيان على الصحيح واما البدل فلانه لا يبدل ظاهر من ضمير حضور الا اذا كان
بدل بعض او اشتمال او بدل كل مفيد للاحاطة والكل هنا منتف فلا يستناد الى هذه الآية
في ان التعبير بالتابع اولى من التعبير بالصفة لا نظهر له وجه انتهى واقول بل نظهر
له وجه بناء على ان التابع اللغوي لا الاصطلاحي [illegible] لا يخفى **قوله** والثاني
معنوي وسموا التاكيد ذكر جماعة [illegible] التوكيد اعترض عليه ابن الحاجب بانه لو كان
تاكيدا لم يخل من ان يكون لفظيا او معنويا وكلاهما باطل اما الاول فلان اللفظي اعادة اللفظ بعينه
نحو قام زيد زيد او بمعناه مثل قمت انت واما الثاني فلان المعنوي بالفاظ محفوظة لا
يقاس عليها باب التوابع وفي الشرح التاكيد الذي ردده من الامرين هو الذي يذكره النحاة في باب
التوابع وليس الكلام في الفصل بهذا المعنى وليت شعري ماذا يقول الشيخ رحمه الله تعالى في
التاكيد بان واللام ونحو ذلك ولعله انما اعترض على من يقول ان الفصل تاكيد للمسند فيتجه
اعتراضه حينئذ ولكن الذي صرح به بعض المحققين انه تاكيد للحكم لما فيه من زيادة الربط
انتهى وفي حاشية الكشاف ذكر بعض صاحب الكشاف لضمير الفصل ثلث فوائد الاولى الدلالة
على ان ما بعده خبر لا نعت لانه انما يتوسط بين المبتداء والخبر لا بين الموصوف والصفة وبهذا
الاعتبار سمي ضمير الفصل الثانية تاكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وما قيل انه تاكيد المسند اليه
لانه بمنزلة زيد نفسه العادل ليس بشيء الثالثة افادة قصر المسند على المسند اليه بشهادة
الاستعمال مثل ان الله هو الرزاق كنت انت الرقيب عليهم ونحو ذلك وهذا انما يتمشى اذا انتفت
القصر في مثل كان زيد هو افضل من عمرو مما الخبر فيه نكرة والا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره
على المبتداء وان لم يكن هناك ضمير فصل مثل زيد الامير وعمرو الشجاع وتعريف المبتداء بلام الجنس
يفيد قصره على الخبر وانكان معه ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى اي لا كرم الا التقوى وفي
المطول التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل
من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى اولم يعلموا ان الله هو يقبل
التوبة هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام
ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على
المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال **قوله**
وبنوا الا انه لا يجامع التاكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل في الشرح متعاود لكونها لا يجمع تاكيدان
على شيء واحد وموسى منهم على انه تاكيد للمسند اليه لكن ما المانع من اجتماعه مع تاكيد آخر وانت
تقول جاء زيد نفسه عينه وجاء زيد زيد نفسه ولا حاجة بعد ثبوت كلمتين معي واحد استعمالين

ان المراد صح

اليه صح

واول بعض المحشي السادس ما نقل صح

عليه صح

استعمالين الى سماعهما من العرب مجتمعين في تركيب واحد واقول لعل ليس ما فيه نظير جاء زيد
نفسه ولا جاء زيد نفسه وانما هو نظير زيد نفسه زيد الفاضل لان التاكيد بضمير الفصل عند
هو كما من باب التاكيد اللفظي لانه عندهم تكرار معنى المؤكد باعادة لفظه او تقويته بمرادفه **قوله**
واجاب ان فايدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره في الشرح وسال الشمرة بعض الافاضل
عن الحكمة في التفريق بين شان المؤمنين والكافرين في سورة البلد حيث ترك ضمير الفصل
في حق الاولين فقيل اولئك اصحاب الميمنة واتى به في حق الآخرين فقيل والذين كفروا باياتنا
هم اصحاب المشئمة فتامله انتهى وفي تفسير البيضاوي وتواصوا بالصبر واوصى بعضهم
بعضا بالصبر على طاعة الله وتواصوا بالمرحمة بالرحمة على عباده او بموجبات رحمة الله
اولئك اصحاب الميمنة اليمين او اليمن والذين كفروا باياتنا بما نصبناه دليلا على حق من
كتاب وحجة او بالقرآن هم اصحاب المشئمة الشمال او الشوم ولتكرير ذكر المؤمنين باسم
الاشارة والكفار بالضمير شان لا يخفى **قوله** ثم قال اكثرهم انه حرف ولا اشكال
يعني في انه لا محل له من الاعراب قال الرضي لما كان الغرض من الاتيان بالفصل دفع التباس
الخبر الذي بعده بالصفة وهذا معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع
عنه لباس الاسمية ولزم صيغة معينة اي صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده
عن الرفع الى النصب لان الحروف عديمة التصرف لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه
حالة الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا و
غايبا لعدم عراقته في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن معنى
الاسمية ودخله معنى الحرفية اي افادته في غيره وتلك الفايدة كون اسم الاشارة قبله
مخاطبا به واحدا او مثنى او مجموع مذكرا او مؤنثا فانه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور
فيه انتهى **قوله** ونظيره على هذا القول اسماء الافعال فيمن يراها غير معمولة لشيء في الشرح
ليس هذا برافع للاشكال بل هو توسيع لدايرته فان ما ورد على الاول يرد على هذا واقول
معنى كلام المصنف ان هذا القول ليس بمستبعد فقد قيل بنظيره في هذين الشيئين **قوله**
وال الموصولة يعني عند من يراها اسما في الشرح والتنظير بهذا فيه شيء فان ال الاسمية
لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما في الا التي بمعنى غير واقول
قول المصنف وال الموصولة يعني به ممن يراها غير معمولة لشيء **قوله** ثم قال الكسائي
محله بحسب ما بعده قيل لانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولهذا تدخل عليه لام الابتداء
نحو انك لانت الحكيم **قوله** وقال الفراء بحسب ما قبله في الشرح قيل ويكون على هذا توكيدا لما

الذي هو

عينه صح

ويمكن ان يكون مراد الشارح من التظير كان زيد نفسه عينه وجاء زيد زيد نفسه اما هو في مجرد اجتماع تاكيدين صح

اشاره الى هذا السوال وجوابه فانه وارد صح

انتهى صح

قبله ورد بان المضمر لا يؤكد به الظاهر وايضا فاللام الداخلة في خبر ان لا تدخل في تاكيد
الاسم فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم **روابط الجملة بما هي خبر عنه قوله** كقراءة
ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى في التسهيل الاجماع على منع حذف
الضمير العائد على كلمة كل اذا كان مبتداء وفي غيره ان المنع مذهب البصريين ونص ابن عصفور
على شذوذ قراءة ابن عامر وقال ابن ابي الربيع ان ذلك جاء في الشعر وفي قليل الكلام كقراءة
ابن عامر وحكى الصفار عن الكسائي والفراء اجازه ذلك **قوله** وقول ابي النجم كله لم اصنع
هذا اخر بيت وهو قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقد تقدم الكلام عليه
في فصل كل و[illegible] في كلام المصنف مجرور بالعطف على قراءة ابن عامر ~~ووقع في بعض النسخ~~
~~بدل قوله لما بيناه في فصل كل~~ لما بيناه في فصل لو وليس بصواب اذ لم يتقدم ذلك لو كل
في فصل كل **قوله** وقراءة جماعة هو ايضا مجرور بالعطف على قراءة ابن عامر [illegible]
قوله وقول امراة هو مجرور بالعطف على محل جملة السمن منوان بدرهم وهذه المراة
احدى النساء اللاتي اجتمعن وتعاقدن على ان يصفن ازواجهن وقصتهن في صحيح [illegible]
حديثهن بحديث ام زرع والارنب واحد الارانب قيل يطلق على الذكر والانثى وقيل
انما يطلق على الانثى ويقال لذكرها خزز بمعجمات على زنة صرد والزرنب بزاي فراء
فنون فباء موحدة طيب وقيل شجر طيب الرائحة **قوله** وقوله تعالى ولمن صبر هو بالجر
معطوف على محل السمن منوان بدرهم **قوله** سواء قدرنا اللام للابتداء
اي اللام الداخلة على من صبر **قوله** اما على الاول فلان الجملة خبر [illegible] جملة ان ذلك لمن
عزم الامور **قوله** واما على الثاني فلانه لا بد في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من ان
يشتمل على ضمير في الشرح يريد بالثاني ان تكون اللام فيه ولمن صبر وغفر لام الابتداء ومن
شرطية واذا كان كذلك فالجملة التي تقدرونها الضمير هي قوله ان ذلك لمن عزم الامور وهي اسمية
فكيف يكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفاء والمصنف قد قال بان ظاهر الكلام وقول ابي البقاء
والحوفي ان الجملة جواب الشرط مردود في وجها به انه لم يجزم بان من شرطية كما جزم ابو البقاء
والحوفي وانما قال انه قدر كونها شرطية فلا بد من تقدير الضمير في الجواب ثم ابطل الجوابية
بعدم الاقتران بالفاء ويلزم من ذلك بطلان كونها شرطية مع جعل اللام للابتداء فتامله
قوله احدها ان تكون معطوفا بغير الواو واحترز بهذا القيد عما اذا كان معطوفا بالواو
فان الضمير حينئذ تكون رابطا وفي حواشي التسهيل للمصنف وانما كان ذلك لان الواو لمطلق
الجمع فلما سميان معها اولا سيما عند له اسم مثنى او مجموع فيه ضمير **قوله** والثانية ان يعاد ل العامل

في فصل صح

الحاوي صح

ايضا

يوجد لاولى كونه من موصوفه وما جعله صح

العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو في حواشي التسهيل لان الواو وليست للجمع في الجمل بل في المفردات
ولهذا منعوا الزيدان يقوم ويقعد واجازوا قائم وقاعد واما قول بعض المعربين
واظنه ابا البقاء في هذا من شيعته وهذا من عدوه ان الجملتين صفة ثانية لرجلين
فمردود **قوله** والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية الجارية اعجبتني هو هكذا وقع في بعض
النسخ ووقع في بعضها حسن الجارية الجارية اعجبتني هو **قوله** فان قدرته بيانا جاز
باتفاق في الشرح هذا الاتفاق انما يتم لو ثبت ان العامل في عطف البيان هو العامل في
متبوعه اتفاقا واني يثبت هذا وقد صرحوا بان الخلاف في عامل التابع هل هو العامل في المتبوع
او في غيره من غير تفصيل او بتفصيل بين البدل وغيره المعرب لكن مما حكوه من الاقوال الاتي انما
حكي الاتفاق لان القول بان العامل في البيان مقدر من جنس الاول قول لا يعتد به ولهذا
لم يحكه ابن ام قاسم وحكاه الرضي عن بعضهم قال ابن ام قاسم اما النعت والتوكيد وعطف
البيان فقيل العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها
تبعيتها لما جرت عليه وهو مذهب الخليل والاخفش قيل وسيبويه واكثر المحققين وقال
الرضي اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل فيها
هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتداء والخبر وهو كونها
تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول واما البدل فالاخفش والرماني
والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول وسيبويه والمبرد والسيرافي
والزمخشري وابن الحاجب ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه واما عطف النسق
ففيه ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال
الفارسي في الايضاح وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول
وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة **قوله** ويحتمله لباس التقوى ذلك خير في الشرح
انما قال ويحتمله لان ذلك يمكن ان يكون مبتداء خبره خير والجملة خبر للباس التقوى ويمكن
ان يكون بدلا او بيانا فالخبر مفرد لا جملة لكن ظاهر تخصيصه ذلك بهذه الاية يقتضي ان الايتين
اللتين تلاهما قبلها ومما قوله تعالى والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب
النار وقوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها اولئك اصحاب
الجنة متعينتان لما استشهد بهما عليه وليس كذلك بل احتمال البدل والبيان جار فيهما
ايضا **قوله** والثالث اعادة المبتداء بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم
في عباب اللباب وضع الظاهر في معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه

واقول صح

في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قام ابو طاهر اذا كان ابو طاهر كنية زيد قوله لا ارى الموت الى آخره بروى يسبق مكان نشبه يقال نغص الله عليه العيش تنغيصا اى كدره قوله او ضمير محذوف اى منهم يعنى ومن بيانية لا تبعيضية لان الدين يمسكون بالكتاب لا يكون غير مصلحين حتى يكون المصلحين بعضهم قوله والخامس عموم يشمل المبتدا نحو زيد نعم الرجل في السرح ظاهره ان العموم جاء من قبل الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط وفي اللباب الخبر المبتدا اذا كان جملة تشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يحتج الى ضمير نحو نعم الرجل قال صاحب العباب فان اللام في الرجل لما كان للجنس كان قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس يشتمل على كل افراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي قوله واما المثال هو زيد نعم الرجل قوله وانسان عيني الى آخره هذا البيت مثال للحكم الاول وهو ان يعطف بفاء السببية جملة مشتملة على الضمير على جملة خالية منه والآية مثال للحكم الثاني وهو ان يعطف بفاء السببية خالية من الضمير على جملة مشتملة عليه وانسان العين المثال الذي يرى في سوادها ويجمع ايضا على اناسي ويحسر بضم السين وكسرها مضارع حسر بفتحها اى انكشف وهذا لازم مصدره الحسور كالقعود وهاك حسره بمعنى كشفه فيكون متعديا ومضارعه مضموم العين ومكسورها ومصدره الحسر كالقتل والضرب ويجم بضم الجيم وكسرها مضارع جم جموما اى كثر واجتمع ويغرق بفتح الراء مضارع غرق بكسرها قوله وفي المسئلة تحقيق تقدم في موضعه يعني في الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الاعراب وهو قوله ان الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفى منهما بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع قوله الثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام قوله مدلول بالرفع على انه صفة لشرط وفي الشرح الرابط في ذلك هو الضمير الذي اشتمل عليه الشرط بلا شك فهو من صورة القسم الاول فلا يعد قسما مستقلا برأسه واقول القسم الاول يكون الضمير واقعا في الخبر وهذا ليس كذلك بل الخبر محذوف دل عليه الجواب الذي شرطه اشتمل على الضمير قوله والعاشر كون الجملة نفس المبتدا في المعنى نحو هجيرى ابي بكر لا اله الا الله في شرح التسهيل لابن قاسم اى قوله في الهاجرة وفي الصحاح والهجير مثال الفسيق الدأب والعادة وكذلك الاهجيرى يقال ما زال ذاك هجيراه واهجيراه واجرياه اى دأبه وعادته

فاما الصبر عنها فلا صبر لها هذا
الا ليت شعري هل الى ام معمر سبيل

عادته انتهى وفي الشرح الجملة في هذا المثال ونحوه ليست مما الكلام فيه لانها في حكم المفرد اذ المراد بها لفظها واقول لا نسلم ان الجملة في هذا المثال ليست مما الكلام فيه فان الكلام في مطلق الجملة وقد تقدم نظير هذا غير مرة قوله ومن هذا اخبار ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا في المطول ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة وفانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير بنى غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه الاشياء التي تحتاج الى الرابط قوله وقول ابن عطية في فالحق والحق اقول لاملان جهنم في الكشاف وقرئ فالحق والحق اقول منصوبين على ان الاول مقسم به كالله في ان عليك الله ان تبايعا وجوابه لاملان والحق اقول اعتراض بين المقسم به والمقسم عليه ومعناه ولا اقول الا الحق والمراد بالحق اما اسمه عز وجل الذي في قوله ان الله هو الحق او الحق الذي هو نقيض الباطل عظمه الله تعالى باقسامه به ومرفوعين على ان الاول مبتدا محذوف الخبر كقوله لعمرك اى فالحق قسمي لاملان والحق اقول اى اقوله كقوله كله لم اصنع ومجرورين على ان الاول مقسم به قد اضمر حرف قسمه كقولك الله لافعلن والحق اقول اى ولا اقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به ومعناه التوكيد والتشديد وهذا الوجه جائز في المرفوع والمنصوب ايضا وهو وجه صحيح حسن قوله ويوما شهدناه سليما وعامرا هذا اصدر بيت عجزه قليل سوى الطعن النهال نوافله والطعن بالطاء والعين المهملتين والنهال جمع نهل كجمال جمع جمل والنهل جمع ناهل كطلب جمع طالب والناهل من الاضداد يطلق على الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافلة وهي العطية التي لا تجب فعلها وقيل هنا بمعنى النفي اى لا عطية في ذلك اليوم سوى الطعن قوله وانها انيبت عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولا في مثل هذا الموضع يعني انه اذا كانت الجملة هنا عن المضاف فلا كانت الجملة مفعولا لانها نائبة عن البدل من المفعول والنائب حكمه حكم المنوب عنه والبدل حكمه حكم المبدل عنه وهي لا تكون مفعولا في مثل هذا الموضع قوله وفيها ما تشتهيه الانفس هذه الآية في سورة الزخرف واثبات الهاء فيها قراءة نافع وحفص وابن عامر وحذف الهاء منها قراءة الباقين واتفق القراء على حذف الهاء من قوله تعالى في سورة فصلت ولكم فيها ما تشتهي انفسكم قوله والحذف من الصلة اقوى منه من الصفة ومن الصفة اقوى منه في الخبر قال ابن الحاجب في اماليه وذلك لان الصلة مع الموصول جزء واحد فاستغنى بالربط اللفظي

عن الالتزام لذكر الضمير وخبر المبتداء مع المبتداء مستقل في الجزئية والصفة ليست كالصلة
في الجزئية ولا كالخبر في الاستقلال فلما كانت بينهما جعل لها حكم بينهما فلم تكن كالصلة في استواء
جواز الحذف والاثبات وقال الرضي جواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفه لكون
اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما بتقدير مفرد نحو اهذا الذي بعث
الله رسولا ثم الحذف بعد هذه الصفه احسن منه في خبر المبتداء نحو جاءني رجل ضربت لانها
مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتداء جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره كالكلمة
الواحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص منه حسنه في الصلة اذ ليست الصفه من
ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته قوله وكما تمم
كرهوا بناء قليل على قليل القليل الاول هو ربط صلة الموصول الواقع خبرا عن ضمير المخاطب
بالاسم الظاهر ـــــــــــ والقليل الثاني هو ربط ذلك بضمير المخاطب ـــ
قوله وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات
والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه يجوز كون العطف بثم
على الفعلية ضعيف لانه يلزمه ان يكون من هذا القليل فيكون الاصل كفروا به يمكن الجواب
عن هذا بانه تعرض في الثواني ما لا يتعرض في الاوايل واعترض صاحب الانتصاف
على الكشاف بان العطف على الصلة موجب للدخول في حكمها ولو قلت الحمد لله الذي الذين كفروا
بربهم يعدلون لم يستقم واجيب بان هذا العطف على الصلة ليس على قصد انه صلة برأسه حتى
يتوجه الاعتراض المذكور بل على قصد ان المجموع صلة واحدة حتى كانه قيل الحمد لله الذي كان
منه تلك النعم العظام ثم من الكفرة الكفران قوله وزعم الزمخشري في الثالثة انها شاذة
نادرة فانه قال في المفصل فان كانت اسمية قالوا والا ما شذ من قولهم كلمته فوه الى في وما
عسى ان تعثر عليه من النادر وفي الشرح لكنه قال في الكشاف في قوله تعالى اهبطوا بعضكم
لبعض عدو ان الاسمية حال اى متعادين وفي قوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه انها
ايضا حال كانه قيل والله يحكم نافذا حكمه كما تقول جاءني زيد لا عمامة على راسه ولا قلنسوة
تريد حاسرا قال اليمني وقد يكون مراده ان الاكتفاء في الاسمية بالضمير انما يكون في جملة يمكن
ان ينتزع من طرفيها هيئة تدل على مفرد ولا كذلك جاءني زيد هو فارس ويرد عليه انه حكم
بالشذوذ في قولهم كلمته فوه الى في مع امكان الانتزاع المذكور اذ المعنى كلمته مشافها قوله
فنبذوه وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون هكذا وقع فيما رايناه من النسخ وليست التلاوة
كذلك لان الآية التي فيها فنبذوه وراء ظهورهم ليس فيها كانهم لا يعلمون وانما هي فنبذوه

فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فبئس ما يشترون والآية التي فيها كانهم
لا يعلمون ليس فيها فنبذوه وراء ظهورهم وانما هي نبذه فريق منهم كانهم لا يعلمون
قوله نصف النهار الماء غامرة الى اخره في الصحاح وهي نصف النهار وانتصف بمعنى ومنه
قول المسيب ابن علس وذكر غايصا نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدرى
يريد والماء غامره فحذف واو الحال انتهى قوله فان قدرته بدلا لم يجز نصب الاسم على
الاشتغال ولا رفعه على الابتداء لانه حينئذ يكون من جملة اخرى قوله وكذا لا يجوز زيدا جدعا
له ولا عمرا سقيا له خلافا لجماعة منهم ابو حيان لان اللام تتعلق بمحذوف لا بالمصدر
لانه لا يتعدى بالحرف وليست لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية غير لازمة في الشرح
تقدم في حرف اللام ان ابن مالك قال في باب النعت من كتاب التسهيل ان اللام في سقيا لك
متعلقة بالمصدر وهي للتبيين وقول المصنف اذ فيه تهافت لانهم اذا اطلقوا القول بان
اللام للتبيين فانما يريدون انها متعلقة بمحذوف استونف للتبيين قد لا يسلم له
وادعاؤه انها لازمة معارض بقول ابن الحاجب في شرح المفصل انها تسقط فيقال
سقيا زيدا وجدعا اياه قوله وقوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية اذ قدرت
من زايدة فكم مبتداء او مفعول لآتينا مقدرا بعده ولذلك كم من كناية عن جماعة
وحذف تمييزه للعلم به وآية مفعول ثان لآتينا زيدت فيه من بناء على انها تزاد بعد
الاستفهام والمعنى كم جماعة آتيناهم فكم مبتدا وآتيناهم خبره او كم مفعول
لمحذوف يفسره الفعل المذكور قوله وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية
يعني على سبيل التقرير واعترض عليه ابو حيان بان جعلها خبرية تقتضي اقتطاع الجملة التي
هي فيها من جملة السوال ويصير المعنى سل بني اسرائيل ولم يذكر المسئول عنه ثم قال
كثيرا من الآيات آتيناهم فيصير هذا الكلام مفلتا مما قبله لان جملة كم اتيناهم على
هذا التقدير خبر صرف لا تعلق به بسل وانت ترى معنى الكلام ومصب السوال على هذه
الجملة وهذا لا يكون الا في الاستفهام ويحتاج في جعلها خبرية الى تقدير محذوف هو المفعول
الثاني لسل ويكون المعنى سل بني اسرائيل عن الآيات التي آتيناهم ثم اخبر تعالى انه آتاهم
كثيرا من الآيات قوله ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل هذا اعتراض
على الزمخشري بانه يلزم على جعلها خبرية تعليق الفعل وهو سل عن العمل وكم الخبرية
لا تعلق عن العمل وفي الشرح وفيه نظر اما اولا فلان المصنف ذكر في الباب الخامس في النوع
الثاني عشر من الجهة السادسة ان كم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم واما ثانيا فلا نسلم ان سل

العامل صح

عامل في الجملة التي فيها لكم باعتبار المحل حق يلزم التعلق بل عمله في محذوف اي سل بني اسرائيل
عما آتيناهم من الآيات كثيرًا من الآيات آتيناهم وافق كلام المصنف انما هو على الظاهر
المتبادر وهو عمل سل في الجملة التي فيها كم باعتبار المحل لا بمعنى الكلام ومصب السوال على هذه
الجملة **قوله** لقد كان في حول الى آخره الحول السنة والثواء الاقامة واللبانات بضم اللام
جمع لبانة وهي الحاجة من غير فاقة والسآمة الملالة ويسأم منصوب بان مضمرة اي تقضى
لبانات وسآمة سائم **قوله** وزعم ابن سيدة انه يجوز كون الهاء من تؤتيه للحول على الاتساع
في ضمير الظرف بحذف كلمة في وليس يلزم خلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف في الشرح ان اراد
خلوها من الضمير لفظا وتقديرا فممنوع وان اراد خلوها لفظا فمسلم ولا يضر عندنا ان تقدير المصنف
اولى من تقدير ابن سيدة لسلامته من الاتساع الذي هو خلاف الاصل هذا ان قلنا ان الجار
والمجرور حذفا معا وان قلنا على التدريج فالاتساع لازم على تقدير المصنف ايضا **قوله** ه
ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمرو القطع بتقدير
منهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير في الشرح لا نسلم وجوب القطع في ذلك على الاطلاق
بل هو مقيد بما اذا لم ينو معطوف محذوف يحصل به منضما الى المذكور الوفاء بالمفصل
اما اذا نوي فلا يجب القطع بل يجوز هو والاتباع ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اجتنبوا السبع
الموبقات الشرك والسحر فقد روي بالرفع على القطع وهو ظاهر وروي بالنصب على البدل
وانه معطوف محذوف كانه قال اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر واخواتهما وقد
ثبت تفصيل السبع في حديث آخر لكن اقتصر منها هنا على هاتين المتعينتين تنبيها على انهما احق
بالاجتناب ومنه تجويز الزمخشري في قوله تعالى فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله
كان آمنا ان يكون هاتان الآيتان وطوى ذكر غيرها دلالة على تكاثر الآيات كانه قيل
آيات بينات مقام ابراهيم وامن من دخله وكثير سواهما **قوله** والاول اولى لضعف مثل مررت
بامرأة حسنة الوجه لان حسنة مجرور على الصفة رافع لضمير موصوفه والوجه بدل من ذلك
الضمير وابدال ذي اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين **قوله** وسدا البدل
بدل بعض لا اشتمال خلافا للزمخشري الاشارة بهذا الى المذكور الى آخره
الا اوامر من **قوله** من يكن الحضارة الى آخره الحضارة بكسر الحاء المهملة وفتحها خلاف
البداوة بكسر الباء الموحدة وفتحها قال المرزوقي والمراد اهل الحضارة يدل على ذلك قوله
فاي اناس بادية لان التفصيل انما يصح بين الحضريين والبدويين يقول من اعجبته رجال
الحضر فاي اناس نحن وان كنا من اهل البدو والمراد التمدح والتعجب **قوله** عمدا او لما اولها

ثانيهما فيه تسامح لان الاول وهو كان فطن ليس عاملا في نفس الفعل الثاني وانما هو
عامل فيما وقع فيه الفعل الثاني **قوله** كفاني ولم اطلب قليل من المال هذا عجز بيت صدره
ولو ان ما اسعى لادنى معيشة وقد تقدم الكلام عليه في لو **قوله** وفيه نظر لان المعنى
حينئذ لو ثبت اني اسعى لادنى معيشة لكفاني القليل في حالة اني غير طالب له فيكون انتفاء
كفاية القليل المقيد بعدم طلبه موقوفة على طلبه له فيتوقف عدم الشيء على وجوده في الشرح
هذا مشكل وذلك لان كلامه يقتضي انه جعل المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفي الشرط
وهو فاسد فلو حذف الانتفاء وقال فيكون كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفة
على طلبه بناء على ان لو لتعليق الثبوت على الثبوت مع القطع بالانتفاء لا ستقام لكن يصير
قوله بعد ذلك فيتوقف عدم الشيء على وجوده غير مستقيم فتامله **قوله** ولهذه القاعدة
ايضا بطل قول بعضهم في فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير ان فاعل تبين ضمير
راجع الى المصدر المفهوم من ان وصلتها بناء على ان تبين واعلم قد تنازعاه في الشرح
الظاهر ان هذا القول صحيح لا باطل فان لما رابطة بين الجملتين الواقعتين بعدها وتبين
جزء من الاولى وقال جزء من الثانية واعلم من معمولات هذا الجزء الثاني فظهر ان بين
تبين واعلم ارتباطا بهذا الاعتبار كما كان الربط متحققا في قوله تعالى وانهم ظنوا كما ظننتم
ان لن يبعث الله احدا **قوله** على انه لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه لضعف الاضمار قبل
الذكر في باب التنازع في الشرح هذا ممنوع وقد ذكر المصنف قريبا في قوله تعالى لقد
تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون فيمن فتح بينَنَا ان بعضهم قال اذ بين ظرف وان
الفاعل ضمير راجع الى مصدر الفعل او الى الوصل لان وحا نرى معكم شفعاء كم
يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل او الى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين
تنازعاه قلت فعلى التنازع يكون الاضمار قبل الذكر وهو مثل ما في هذا المحل مع انه لم
يستضعفه **قوله** واحترزت بذكر الاول عن اجمع واخواته فانها انما يؤكد بها بعد
كل فسجد الملائكة كلهم اجمعون في الشرح هذا سهو ظاهر فقد قال تعالى فكبكبوا فيها هم
والغاوون وجنود ابليس اجمعون وقال ثم لاصلبنكم اجمعين ومن العجب خفاء
مثل هذا على المصنف الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة **قوله** الثاني
التخصيص نحو غلام امرأة والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان
غلام رجل اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد في الشرح فيه نظر
فان مقتضاه انه لو اطلق التخصيص ولم يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف وليس كذلك

فان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص
بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له مختص انتهى واقول اذ قول المصنف
والمراد بالتخصيص الى آخره بيان لمعنى التخصيص في العرف اذ لولاه لتوهم انه اسم لمفهوم
شامل لما لم يبلغ درجة التعريف ولما بلغها [illegible] ان التخصيص يدكر [illegible]
التخصيص [illegible] للتوضيح قال التفتازاني في مطوله وعند النحاة التخصيص عبارة
عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد
من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد
المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف وقال السيد
في حاشيته الظاهر انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما في
رجل عالم فلا يكون جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يتمحل فيجعل الاشتراك على ما
هو اعم من المعنوي واللفظي ويجعل جارية مخصصة لانها قللت الاشتراك بان رفعت مقتضى
الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحدا فلم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد
ذلك المعنى **قوله** ولا يجمع على الاسم تعريفان في الشرح هذا ينتقض باي الموصولة المضافة الى
معرفة فان تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار ما فيها من العهد واضافتها معنوية قطعا
فيفيد التعريف لي نحو جاني ايهم اكرمته فيجتمع تعريفان وقال الرضي وعندي انه يجوز اضافة
العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمتنع اجتماع التعريفين اذا اختلفا **قوله** وقول ابي كبير فاتت
به حوش الفؤاد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل ويقع في بعض
النسخ البيت بتمامه وابو كبير بالباء الموحدة هذلي من شعراء الحماسة وحوش الفؤاد
بالحاء المهملة المضمومة والشين المعجمة الحديد الفؤاد والمبطن الضامر البطن ~~[illegible]~~
~~[illegible]~~ والسهد بضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل الاحمق
قوله لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف انما قال لفظا لان الخلف عن الضمير فهو موجود معنى
لا لفظا **قوله** ولكن ذكر الفراء هو بالفاء ويقع في بعض النسخ بالقاف وهو تحريف **قوله**
واما قول الجوهري ان التذكير لكون التانيث مجازيا فوهم في الصحاح وقوله ان رحمة الله قريب
من المحسنين ولم يقل قريبة لانه اراد بالرحمة الاحسان ولان ما لا يكون تانيثه حقيقيا جاز تذكيره
قوله وتشرق بالقول الذي قد اذعته الى آخره هذا خطاب لرجل لا يكتم ما يسمعه وشرق
فلان بريقه اذا غص به واذعت القول افشيته والمعنى انك تشرق بالقول الذي
افشيته كما تشرق القناة بالدم ولا تسر به **قوله** ومخالطه بما الكناية عن الرجل الناقص

الناقص كنقص ما الموصولة وبعمرو الكناية عن الرجل المتزيد الاخذ ما ليس له كاخذ
عمرو الواو في الخط في الشرح ليس المراد الكناية وانما المراد تشبيه الصديق المامور
بتجنبه بما الموصولة في الاتصاف بالنقص والحذر من الشخص الذي يكون شبيها
بعمرو في التزيد واخذ ما ليس له **قوله** [illegible]
انه من باب [illegible] وطعنه بعض
اصحابه [illegible] امفعول قوله الى
الفتح وقوله لان المضاف [illegible] بيان لرد ما ذكر
قول الى الفتح **قوله** اي يوم سررتني الى آخره تقدم الكلام عليه في اي لكن المصنف انشده
هناك لم يرعني وانشده هنا لم يسؤني **قوله** لا يقال يدل على انها شرطية ان الجملة
المنفية ان استؤنفت ولم ترتبط بالاولى فسد المعنى هذا تعرض من المصنف لنفي ما يدل
على انها شرطية بعد تعرضه لنفي انها شرطية **قوله** ومن روى ثلاثة بالرفع فالحالية
ممتنعة لعدم الرابط في الشرح قد اسلفنا في فصل اي عند الكلام على هذا البيت ان
الربط يحصل بتقدير ضمير اي صد وه منك **قوله** ستعلم ليلى في الشرح لا معنى لانشاد
هذا البيت والكلام عليه هنا لانه بصدد ان يذكر ما يكتسبه الاسم بالاضافة وهنا
لم يكتسب الاسم بالاضافة ما لم يكن قبلها واقول بعد تسليم ان منه لم
يكتسب الاسم بالاضافة ما لم يكن قبلها انما تكلم عليه على سبيل الاستطراد لمناسبته
لما مثل به وهو قوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون **قوله** والى
هذا يشير قول بعض الفضلاء عليك بارباب الصدور الى آخره هذا البعض هو الشيخ
امين الدين العروضي المحلي وقد ذكر المصنف عنه مسالة في النوع الثامن من الجهة السادسة
من الباب الخامس ورد عليه والاغراء في قوله تعالى عليك بارباب الصدور والتحذير
في قوله واياك ان ترضى وفي الشرح فان قلت قوله تبتن في قولي الى آخره لا يصح ان يكون
خبرا عن المبتدأين المعطوف احدهما على الآخر من قوله فرفع ابو من ثم خفض مزمل ولا
خبرا عن احدهما اما الاول فلعدم المطابقة اذ لم يقل يبتنان واما الثاني فلاشتمال
الجملة على قيد لا يصح تعلقه بكل منهما وذلك لان رفع ابو من لا يبتن قوله مغريا ومحذرا
وانما يبتن قوله مغريا فقط وخفض مزمل ايضا لا يبين في الحالتين وانما يبين حالة
التحذير فكيف السبيل الى تصحيح الكلام قلت الجيد السبيل اليه ان يجعل قوله مغريا ومحذرا
قيدا للمحذوف لا للمذكور على ان يكون الحذف من الثاني مثلا فرفع ابو من يبتن قولي وخفض

واسناد النوم الى الليل اسناد مجازي

قدم

صاحب الدار

هدا صدر بيت

وتمامه من معشر

اصلها وحقه

ومحل سي وفي

معربا او مجرورا واقول لا حاجة الى هذا التكلف بل هو خبر عن المبتدأين المعطوف احدهما
على الآخر والضمير في بيت عايد اليهما باعتبار الجهة المذكور وتحصل المطابقة بهذا الاعتبار
قوله كان ابانا الى آخره ابان جبل بعينه والمشهور وكان ثبيرا
والعرانين جمع عرنين وهو معظم الانف وهو هنا استعارة لاوايل المطر والبجاد
بكسر الموحدة وبالجيم كساء مخطط والمزمل بفتح الميم الثالثة الملتف في الثياب قوله العامل
الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن اعربه والاكثر البناء اعلم انه يجوز في العدد المركب غير
اثني عشر واثني عشر ان يضاف الى مستحق المعدود فيستغني عن التمييز نحو هذه احد عشر زيد
ويجب عند البصريين بقاء البناء في الجزئين وحكى سيبويه الاعراب في آخر الثاني كما في بعلبك
وحكى الكوفيون اضافة الاول الى الثاني كما قاله عبد الله وفي الشرح لا ينبغي ذكره لذكره في هذا للعدد
لان خمسة عشر عند من يضيفه معرب مطلقا سواء اضيف الى معرب او مبني تقول هذه
خمسة عشرك بضم الراء على انها حركة اعراب مع ان المضاف اليه مبني قوله قالت متى تبخل
عليك الى آخره في الصحاح اعتله اذا بخ عليه ويذرب بالذال المعجمة وفتح الراء مضارع
ذرب بكسرها اي احتد لسانه قوله ولا بد عندي من تقدير عليك مدلولا عليها بالمذكورة
وكونها حالا من الضمير ليتقيد بها فيفيد ما لم يفده الفعل وفي الشرح لا حاجة الى هذا الذي
ذكر انه لا بد منه عنده فان الضمير النايب عن الفاعل راجع الى المصدر المعهود اي الاعتلال
وقد صرح به المصنف معرفا فقد افاد المصدر فايدة لم يفدها الفعل ضرورة انه انما يدل
على مصدر نكرة والنايب هنا مصدر معرف معهود وقد قال المصنف في توضيحه على
الالفية المعنى ويعتلل الاعتلال المعهود او اعتلال يخصه بعليك اخرى محذوفة للدليل
كما يحذف الصفات فجوز الامرين ولم يجعل احدهما متعينا لا بد منه وهذا الذي قاله في
التوضيح هو الحق انتهى واقول بعد تسليم ان اللام في الاعتلال الذي قرره المصنف
في المغني للعهد لا للجنس معهود اللام هو المصدر المفهوم من الفعل فلا بد من تقدير عليك
ليفيد المصدر ما لم يفده الفعل واما اللام في الاعتلال الذي قرره المصنف في التوضيح
فمعهوده الاعتلال المعهود بين المتكلم والمخاطب وهو مفيد ما لم يفده الفعل فظهر الفرق
بين العهدين وان احدهما يحتاج الى متعلق ليفيد غير ما افاده الفعل بخلاف الآخر
قوله والى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه في الشرح وتخريج التنزيل على هذا الوجه
لا يليق بالمصنف فعله ولا الاقرار عليه فانه معترف بضعفه كما مر قريبا في قوله تعالى
فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير واقول هذا القول حكاه المصنف هنا غيره

غيره وتكفي من المصنف في عدم تقريره اعترافه فيما مر بضعفه قوله اهم بامر الحزم
الى آخره في الصحاح وهممت بالشيء اهم هما اذا اردته والحزم الضبط والاخذ
بالاحتياط والعير بفتح العين المهملة وسكون المثناة التحتية الحمار الوحشي
والاهلي ايضا والنزوان بفتح النون والزاي ايضا والواو الوثوب على الانثى
للضراب قوله وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل لمخالفتها للمبهمات بانها
تثنى وتجمع اعترض على ابن مالك بان يوم وحين وساعة اذا اضيفت الى الجملة
تبنى مع انها تثنى وتجمع ولعل المصنف لاجل هذا قال وزعم واجيب بان الكلام
الآن فيما يبنى لكونه مبهما لا لكونه ظرفا اضيف الى جملة قوله كما قيل بر وسر
ونم بر بفتح الموحدة وسر بفتح السين المهملة ونم بفتح النون والكل بالتنوين ويعمد الى الاخر
قوله واما بيت الفرزدق ففيه اجوبة بيت الفرزدق هو قوله فاصبحوا قد اعاد
الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر واجوبته قيل شاذ وهو قول
سيبويه وقيل لم يعرف الفرزدق شرط اعمال ما عند الحجازيين لانه تميمي وقيل
مثلهم حال والخبر محذوف اي في الوجود قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت
تقدم الكلام عليه في غير فانه قيل ليس هذا من قبيل الاضافة الى المبني اذ المعنى غير نطق
حمامة اجيب بان المضاف اليه هنا جملة مصدرية بحرف مصدري فيكون مبنيا غاية
الامر انه في تاويل مفرد معرب قوله على حين عاتبت الى آخره الصبا بكسر الصاد
المهملة الميل الى الجهل والفتوة والصحو الافاقة من السكر والوازع المانع قوله
او بناء عارضا كقوله لاجتذبن منهن الى آخره بناء الفعل المضارع لاجل اتصاله
بنون الاناث عارض على اعرابه لمشابهة الاسم واعرابه لمشابهة الاسم عارض على
ذاتيه لكونه مبني الاصل والتحلم تكلف الحلم وعلى بمعنى في كقوله تعالى على
حين غفلة ويستصبين بمعنى يصبين ويستجيب بمعنى يجيب او بمعنى يطلبن
الصبوة قوله اذا قلت هذا الى آخره يقال سلاه وسلا عنه اذا نسيه وتركه
ويهيج بفتح حرف المضارعة يثير والصبابة رقتها المستوي مطلع الشمس اذا
استوى الليل والنهار ويطلع بتشديد الطاء المهملة قوله الم تعلمي يا عمرك الله
في الشرح وعمرك الله بفتح الراء منصوب على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف
الزوايد والاصل تعميرك الله والاسم الشريف اما منصوب على اسقاط الخافض كما كان
منصوبا على ذلك مع فعله في عمرتك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا يعمر قلبك ولا تخلو منه

اصيغه الى مبني

وحقيقته عمرتك قلبك بتذكير الله ثم حذف القلب والتذكير والباء وقيل عمرتك الله
وامامرفوع على ما حكاه المازني عن بعض العرب ووجهه ان المصدر اضيف الى مفعوله
فارتفع الاسم الشريف لانه فاعل واخزي بفتح الهمزة والزاي مضارع خزي بكسر الزاي
ويجوز فيه ضم الهمزة على انه مضارع اخزاه الله والملق الفقير **قوله** اتاني ابيت
اللعن الى آخره قول العرب ابيت اللعن دعاء للمخاطب بان يجعله الله آبيا للعن بان يكون
شريف النفس عالي الهمة واستكاك المسامع ضمها وضيقها والزايع بالراء والعين المهملتين
اسم فاعل من راعه يروعه افزعه **قوله** ولا تصحب الاردى فتردى مع الردي صدر عجز
بيت صدره اذا كنت في قوم فصاحب خيارهم وقبله عن المرء لا تسال وسل عن قرينه
فكل قرين بالمقارن يقتدي **قوله** وفي البيت اشكال لو سال السايل عنه لكان اولى وهو
اضافة مقالة الى ان قلت فانه في التقدير مقاله قولك ولا يضاف الشيء الى نفسه وفي الشرح
لا اشكال فان هذا من اضافة العام الى الاخص وذلك لان مقالة اعم من المصدر المسبوك من
ان وصلتها ومعنى الاضافة هي المعروفة عندهم باضافة البيان كنجارا كاى مقاله هي قولك
سوف اناله واقول ذلك والصورة مشكل لانه بحسب الظاهر من اضافة الشيء الى نفسه وهي غير
جايزة وجوابه هو جواب ما ورد على قولهم لا يضاف الشيء الى نفسه من كل الدراهم وزيد
نفسه وهو انه ليس من اضافة الشيء الى نفسه بل من اضافة الاعم الى الاخص **قوله** وقد يكون الشاعر
انما قال مقالة اذ باثبات النون ونقل حركة الهمزة فانشده الناس بتخفيفها فاضطروا الى
حذف النون وفي الشرح امر عجيب يلزم من فتح بابه التطرق الى القدح في كل ما يستدل به بان يقال
انما قال كذا ولكن حرف فقيل كذا وارتكاب ذلك امر شنيع واقول لا يلزم من فتح بابه القدح في كل
ما يستدل به وانما يلزم منه القدح في كل ما ورد على خلاف الاصل والقواعد وليس ارتكاب ذلك
بشنيع **الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا قوله** احدها كونه فعل بالضم كظرف وشرف
يريد بالضم ضم العين بطريق الاصالة فلا يرد عليه نحو قلته وطلته
فانه فان اصله بالفتح فلما سكن آخره لاجل الضمير ولزم حذف عينه حول الى فعل بالضم
ثم نقلت حركة عينه الى فائه ليعلم ان عينه التي حذفت واو واما على قول ابن الحاجب ان الضم
نحو ذلك ليس محولا من العين الى الفاء بل واقع في الفاء ابتداء لبيان بنات الواو فلا حاجة الى
تقييد الضم بكونه بطريق الاصالة **قوله** ولا ثالث لهما في القاموس و رحبكم الدخول في طاعته كرم
بمعنى وسعكم شاذ لان فعل ليست متعدية الا ان ابا علي حكى عن هذيل تعديتها **قوله** والثالث
كونه على فعل بالفتح او فعل بالكسر ووضعها على فعيل بمعنى ولا يكون لها وصف على غيره فلا يرد النقض بعلم

بعلم لان وصفه جاء ايضا على فاعل كعالم **قوله** وانما حقيقة المطاوعة ان يدل احد الفعلين
على تاثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التاثير الضمير البارز في فاعله عايد الى الآخر وفي الشرح
ينتقض بنحو قولك ضربت زيدا فتالم اذ الضرب الايلام على راي المصنف كما سيجي في اوايل الخاتمة
التي اوردها مقدمة للكلام في الحذف من الباب الخامس فكان حقه ان يقول ان يدل احد الفعلين
المتلاقيين في الاشتقاق ليخرج مثل هذا واقول انما لم يذكر المصنف هذا القيد لشهرته مع ان المقصود
اخراج نحو استخبرته فاخبرني عن المطاوعة وذلك يحصل بدون هذا القيد **قوله** يخرج في عراقيبها
نصلي هذا آخر بيت وصدره وهو تعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يخرج في عراقيبها نصلي
وفاعل تعتذر ضمير الناقة والمحل انقطاع المطر والمراد بذي ضروعها لبنها والعراقيب جمع عرقوب
بضم العين المهملة وهو من الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها **قوله** وعاث الذئب في الغنم
عاث الذئب بالعين المهملة والمثلثة اذا افسد **قوله** في الصحاح بخس الشيء
بالكسر يبخس بخسا فهو بخس وبخس ايضا **قوله** وكحل وشنب الدعج شدة سواد
العين مع سعتها والكحل ان يعلو جفون العين سواد مثل التكحيل وفي الصحاح الشنب حدة
في الاسنان ويقال برد وعذوبة وفي القاموس ماء ورقة وبرد وعذوبة في الاسنان
او نقط بيض او حدة الانياب حتى تراها كالمنشار **قوله** تجاوزت احراسا اليها ومعشرا
هذا صدر بيت من معلقة امرء القيس عجزه علي حراصا لو يسرون مقتلي الاحراس جمع حارس
كصاحب واصحاب او جمع حرس كجبل واجبال وحرس جمع حارس كخدم جمع خادم والمعشر القوم والحراص
جمع حريص ككرام جمع كريم وقد فعله جاء من باب ضرب ومن علم ويسرون بالسين المهملة بمعنى
يظهرون او بمعنى يخفون ويروى بالشين المعجمة ومعناه يظهرون لا غير والمقتل بمعنى
القتل ولو انها مصدرية في محل جر على البدل من الضمير المجرور بعلي واما امتناعية وجوابها محذوف
اي لو يسرون قتلي لسرهم **قوله** بينما نعانقه الى آخره الكماة بضم الكاف جمع كمي وهو الشجاع
المتكمي في سلاحه والروغ بالراء والعين المعجمة مصدر راغ اي مال عن الشيء وحاد عنه
وابتح بالمثناة الفوقية والحاء المهملة قدر وجريء بهمزة في آخره فعيل من الجراة وهي
الاقدام والسلفع بسين مهملة فلام ساكنة ففاء مفتوحة فعين مهملة الجسور **الامور
التي يتعدى بها الفعل القاصر قوله** نحو البست زيدا ثوبا واعطيته دينارا في الصحاح
في الصحاح ... اعطاه مالا يعطيه اعطاء والاسم العطاء والجمع واصله عطاو بالواو
لانه من عطوت وعطوت الشيء تناولته باليد والمعطاة المناولة **قوله** والرابع صوغه
على استفعل للطلب او النسبة للشيء كاستخرجت المال واستحسنت زيدا او استقبحت

الطلع المثال الاول للطلب لان معنى استخرجت المال طلبت خروجه والمثالان الاخران للنسبة لان معناهما نسبة الحسن والقبح الى الحلم قوله واما قول الكثر هم ان استغفر من باب اختار فمردود بعنى بباب اختار كل فعل تعدى الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بحرف الجر وهو مقصور على السماع والذي سمع فيه هو اختار واستغفر وامر وسمى وكنى ودعا وزوج ووجه رد المصنف لقول الاكثر ان صوغ الفعل على استفعل من الامور التي تتعدى بها الفعل حتى اذا كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين وغير متعد الى واحد فاذا صيغ على استفعل تعدى الى اثنين فلا يكون من باب اختار قوله وقد اجتمعت التعدية بالباء وبالتضعيف في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وانزل التورية والانجيل من قبل هدى للناس هكذا وقع في النسخ وهو سبق قلم والصواب وقد اجتمعت التعدية بالهمزة وبالتضعيف اما اولا فلانه المجتمع في هذه الآية واما ثانيا فلانه لم يذكر التعدية بالحرف الملفوظ به واما ثالثا فلان بالحق محل نصب على الحال لا على المفعولية واملد ابقا فلانه قوله وزعم الزمخشري ان بين التعديتين فرقا الى اخره اما هو للتعدية بالهمزة والتضعيف قوله ويشكل على الزمخشري قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل بجملة واحدة اجيب بان الزمخشري انما جعل نزل على التدريج عند عدم القرينة الدالة على خلافه وهنا قرينة وهي قوله تعالى جملة واحدة وقال في الكشاف عند الكلام على هذه الآية نزل ههنا بمعنى انزل لا غير كخبر بمعنى اخبر والا كان متدافعا وعند الكلام على قوله تعالى وما نتنزل الا بامر ربك والتنزل على معنيين معنى النزول على مهل ومعنى النزول على الاطلاق لانه مطاوع نزل ونزل يكون بمعنى انزل وبمعنى التدريج واللائق بهذا المعنى هو النزول على مهل والمراد ان نزولنا في الاحايين وقتا غب وقت ليس الا بامر الله وعلى ما يراه صوابا وحكمة انتهى

~~فقد تقتضي ان المراد بالهلكة الاسر والذي في الصحاح وهلكة السلطان عقوبته وهلكه~~
~~نكالا وهلكة بالغ في عقوبته وكذلك يقال في الحث على القتال انهكوا وجوه القوم يعني اجهدوهم~~
~~وهي ليست بمعنى~~ قوله وترغبون ان تنكحوهن اي في او عن على خلاف في ذلك بين المفسرين قال المصنف في اوضح المسالك ~~في الفية ابن مالك~~ اشترط ابن مالك في ان وان امن اللبس فمنع في نحو رغبت ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال المراد بالحرف ويشكل عليه وترغبون ان تنكحوهن بحذف الحرف مع ان المفسرين اختلفوا في المراد انتهى وقال في الخاتمة عند تكلمه فيها على الحذف في الباب الخامس واما وترغبون ان تنكحوهن فانما حذف الجار فيها للقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر

الى زيد صح

التعدية صح

المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة اسمى قوله ويرغب ان يبني الى آخره المعالج جمع معلاة بفتح الميم والصنيع بفتح الصاد وزيادة مثناة تحتية بعد النون فعل القبيح تقول صنع به صنيعا قبيحا اي فعل والملائم جمع الالام من قولك لؤم الرجل فهو لئيم اي دني الاصل شحيح النفس قوله ولا يجوز ان يقدر فيهما معا في او عن للتناقض فان قيل جاز ان يقدر فيهما في او عن ولا تناقض لاختلاف الزمان بان يراد بترغب الاول وقت غير وقت ترغب الثاني اجيب بان المراد من كل من هذين الفعلين الاستمرار فالتناقض لازم قوله نحو قولهم لاه ابوك اصله لله ابوك لله در ابيك فحذف حرف الجر وبقي عمله ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قوله ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلتها ~~ـــــ~~ علل المصنف ذلك في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس بالالتباس بان التي بمعنى لعل قوله وان يعدين ان كني الجواري الى اخره هذا البيت لا يحضرني الان ما قبله ولا ما بعده

لقد زاد الحياة الي حبا بناتي انهن من الضعاف احاذر ان يرين البؤس بعدي وان يشربن رنقا بعد صاف وبعده ولولاهن قد سومت مهري وفي الرحمن للضعفاء كاف والرنق بفتح النون مصدر رنق بكسرها اذا تكدر وسكن الشاعر النون للضرورة والعجاف جمع عجفاء وهي المهزولة وفي الشرح والكرم بفتح الكاف وكسر الراء المراد به هنا الكرام يقال رجل كرم وقوم كرم وامراة كرم ونساء كرم انتهى وفي الصحاح ويقال رجل كريم وامراة كريم ونسوة كرم وانشد البيت وضبط الراء فذلك كله بالفتح قوله واركب في الروع خيفانة الى اخره الخيفان الجراد اذا صارت فيه خطوط مختلفة بياض وصفرة والواحدة خيفانة شبه به الجواد في خفته وطموحه وقد عاب الاصمعي على امرء القيس هذا الوصف وقال ان الشعر اذا غطى وجه الفرس فذلك هو الغمم الذي يكره في الخيل كما ان السفا وهو قصر شعر الناصية مذموم فيها والجيد الاعتدال وقال ابن ~~حبيب~~ امرء القيس اعلم بالخيل من الاصمعي وقال ابن بشر الآمدي ان امرء القيس تخلص عن الغمم بقوله منتشر لان الغمم انما هو تكاثف شعر الناصية واجتماعها على وجه الفرس حتى يغطي العينين وانتشار الشعر تفرقه وفي الشرح وقضية هذا ان يكون السعف هو شعر ناصية الفرس وفي الصحاح وغيره ولا سعف من الخيل الا شيب الناصية ومقتضاه ان السعف شيب الناصية واقول لا نسلم ان السعف

الفسيح صح

اسمى

[illegible]

في البيت ماخوذ من الاسعف للاشيب الناصية من الخيل وانما هو جمع سعفة بالتحريك
وهو غصن النخل استعير للشعر وفي الصحاح السعفة بالتحريك غصن النخل والجمع
سعف **قوله** شتره فشتر كما يقال ثرمه فثرم وثلمه فثلم الافعال المتعدية من هذه
الافعال بفتح العين واللازمة بكسرها

الباب الخامس من الكتاب في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

قوله لا يبعد الله الماجن هذا البيت للمرقش
وهو مدرج اخر صدره اللام من الغارات والتلبب مصدر تلبب الرجل اذا تشمر
والغارات جمع غارة اسم للاغارة والخميس الجيش لانه خمس فرق مقدمة وقلب وميمنة
وميسرة وساقة والنعم واحد الانعام **قوله** فقلت حتى اعرفها الحقلد فنظرنا
فاذا هو السيء الخلق في الصحاح الحقلد الضيق البخل وفي القاموس الحقلد كزبرج السيء الخلق الضيق
البخل والضعف وكزبرج السيء الخلق الثقيل الروح **قوله** فقلت هو معطوف على شيء
متوهم اذ المعنى ليس بمكثر غنيمة فاستعظم في الشرح يحتمل وجها اخر وهو ان يكون معطوفا على
بنهكة ذي قربى وثم مضاف حذف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ولا بنهكة حقلد والمعنى
ان هذا الممدوح لا يكثر غنيمة بنهكة قريب له ولا بنهكة شخص متصف بسوء الخلق اذ هي ضعف
نقص من صاحبها فينبغي ان لا يفتخر بأسره لمكان نقصه وانما يكثر الغنيمة بالاشراف واهل
الكمال هذا ان كان الحقلد السيء الخلق واما ان كان الضعيف كما في القاموس اتجه المعنى اتجاها
قويا **قوله** واما قراءة من قرأ يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح الباء فالذي سوغ
فيها ان يذكر الفاعل بعدما حذف انه انما ذكر من جملة اخرى غير التي حذف فيها هذا الكلام اشارة
الى سؤال وجوابه اما تقرير السؤال فهو ان ذكر الفاعل بعد بناء الكلام على طيه جائز لئن
ممتنع فان قراءة يسبح بفتح الباء طوى فيها ذكر الفاعل حيث بني الفعل للمفعول ثم بعد ذلك
ذكروا ما تقرير الجواب فهو ان المراد ان طي الفاعل من كلام ثم ذكره فيه ممتنع وهذه القراءة
القراءة ليست كذلك وانما طوى ذكر الفاعل فيها من كلام وذكر بعده لكن في كلام اخر لان رجال
في هذه القراءة فاعل لفعل محذوف هو واقع جواب لسؤال مقدر **قوله** وها انا هو زيد
نعون الله امثلة في الشرح ووقع نظير هذا التركيب في ديباجة الكتاب حيث قال وها انا
بائح بما اسررته وباني نظره قريبا تعين او كالجهة الثالثة وفي ذلك ادخال ها التنبيه على
ضمير الرفع المنفصل مع انه خبره ليس اسم اشارة وقد صرح المصنف في حواشيه على التسهيل
بشذوذ قول الشاعر ابا حكم ها انت نجم مجالد يشير بذلك الى ان قول صاحب التسهيل
واكثر استعمال ها مع ضمير رفع منفصلا واسم اشارة معترض بان ظاهره ان الاخبار عن الضمير
المذكور باسم الاشارة غير شرط وليس كذلك فان تخلفه انما يقع شاذا **قوله** نعم قرأ تفعل

تفعل وتشا بالتاء لا بالنون فالعطف على ان نترك في الكشاف الذي قرأ بالتاء هو
ابن ابي عبلة والمراد بفعله في اموالهم ما كان يامرهم به من ترك التطفيف والبخس
والامتناع بالحلال القليل من الحرام الكثير وقيل ما كان ينهاهم عنه من حذف الدراهم
والدنانير وتقطيعها وفي الانتصاف وعلى قراءة ابن ابي عبلة بالخطاب يكون تفعل
معطوفا على ان نترك وعلى المشهورة يمتنع لفساد المعنى **قوله** والصواب تعلقه
بالموالي لما فيه من معنى الولاية في الكشاف من ورائي بعد موتي وقرأ ابن كثير
من وراي بالقصر وهذا الظرف لا يتعلق بخفت لفساد المعنى ولكن بمحذوف
او بمعنى الولاية في الموالي اي خفت فعل الموالي وهو تبديلهم وسوء خلافتهم او
خفت الذين يلون الامر من ورائي **قوله** واما من قرأ خفت بفتح الخاء وتشديد
الفاء وكسر التاء فمن متعلقة بالفعل المذكور في الكشاف وقرأ عثمان ومحمد بن علي
وعلي بن الحسين خفت الموالي من وراي وهذا على معنيين احدهما ان يكون وراي
بمعنى خلفي وبعدي فيتعلق الظرف بالموالي اي قلوا وعجزوا عن اقامة امر الدين فسال
ربه تقويتهم ومظاهرتهم بولي يرزقه والثاني ان يكون وراي بمعنى قدامي فيتعلق بخفت
ويريد انهم خفوا قدامه ودرجوا ولم يبق منهم من به تقوو واعتضاد **قوله** والصواب
ان يضمن اماته معنى البثه في الشرح هذا بمعنى احاجة الله وذلك ليمكن تعلق الظرف
بها لان اماته معنى الموت لا بالاماتة نفسها والموت اما عدم الحيوة عما من شانه الحيوة
او وصف وجودي مضاد للحيوة على الخلاف المعروف وعلى كل فامتداده ممكن ولا داعي
الى ذلك التكلف وانما يقول الداعي الى تضمين اماته البثه هو موافقة قوله تعالى بعد ذلك
قال كم لبثت قال لبثت يوما او بعض يوم قال بل لبثت مائة عام فان الظرف في ذلك
كله متعلق باللبث **قوله** وفائدة التضمين ان تدل بكلمة على معنى كلمتين يدل لك على ذلك
اسماء الشرط والاستفهام فان كلا من اسماء الشرط يدل على معنى كلمتين حرف الشرط والاسم
وفي حاشية التفتازاني وحقيقة التضمين انه يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل اخر
يناسبه وهو كثير في كلام العرب حتى قال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات
فان قيل الفعل المذكور اذا كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الاخر وان كان
في معنى الفعل الاخر فلا دلالة على معناه الحقيقي وان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من الفعل الاخر بمعونة القرينة اللفظية
فقولنا احمد اليك فلانا معناه احمده منهيا اليك حمده وقد يعكس كما يقال في يؤمنون

[illegible]

بالغيب تعترفون به مومنين **قوله** فالصواب تعلقها بما تعلقت به على وان على متعلقة
بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير تولد ويولد خبر كما في الشرح اذا تعلق بكائن
الذي هو بمعنى هذه الغاية فكيف يصح كونها حالا ومضمون الحال يجب ان يكون مقارنا للعامل فيها وليس
الكون الممتد الى تلك الغاية مقارنا وهل هو الا بمثابة قولك جاء زيد امس راكبا الى غد
واقول بل الكون على الفطرة الممتد الى تلك الغاية في تهويد الابوين للولد او تنصيرهما له
مقارن للعامل هو يولد وغاية الامر انه استمر الى غاية ~~[illegible]~~
~~[illegible]~~
حتى كونه معربا لسانه **قوله** تركت بنا لوحا الى آخره تركت بكسر التاء واللوح بفتح اللام والحاء
المهملة العطش والكرى النعاس وكرمان بكسر الكاف وقيل بفتحها وانكره الكرماني شارح
البخاري وقال نحن اعلم بضبط بلدنا وفي القاموس وكرمان وقد يكسر او بحن اقليم
بين فارس وسجستان والناصح الخالص **قوله** ولا يتعلق مع ببلغ لاقتضائه انهما بلغا
معا حد السعي قيل لا يلزم ذلك لان المراد المعية اللايقة كما في واسلمت مع سليمان
واسلامها متاخر عن اسلامه **قوله** ولا بالسعي لان صلة المصدر لا تتقدم عليه قال
الرضي عند قول ابن الحاجب ولا يتقدم معمول المصدر عليه لانه عند العمل مأول بحرف مصدري
مع الفعل والحرف المصدري في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة
لا يتقدم على الموصول هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا
او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تاخذكم بهما
رافة وقال بلغ معه السعي ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل
مؤول بشي حكمه حكم ما اول به فلا منع من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا
يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رائحة
الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة
ربك بمجنون اي انتفى بنعمة الله وبحمده عنك الجنون **قوله** السادس قوله تعالى الله اعلم
حيث يجعل رسالته فان المتبادر ان حيث ظرف مكان لانه المعروف في استعمالها ويرده
ان المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لا انه علمه في المكان فهو مفعول به لا اعمل
فيه في الشرح تقدم هذا في حرف الحاء المهملة في الكلام على حيث وقد اسلفنا هنا كانه لو قيل
بان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد واقول بعيد لان فيه حذف
المفعول والاسم الموصول وبعض صلته من غير دليل **قوله** واما اذا قدر

الى

الذي

خطاب لامراة

واسلفنا نحن ايضا انه

التعليق

فتر بالمثنى قرأ حمزة فصرهن بكسر الصاد وقرأ غيره بضمها وهما لغتان بمعنى
الامالة يقال صاره يصوره ويصيره اماله **قوله** لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل
الى ضميره المتصل الا في باب ظن بمعنى فيما الحق به من فقد وعدم وانما لم يذكره هنا
لانه ذكره في حرف العين على فاكتفى بذكره هناك عن ذكره هنا **قوله** فلا تحسبنهم
بمفازة فيمن ضم الباء قيد به لان من فتح الباء وقرأ بالمثناة الفوقية في اول الفعل
ليست قراءته من هذا الباب لان الفاعل المخاطب والمفعول غيره **قوله** دع عنك
نهبا صيح في حجراته سبق صدر بيت لامرئ القيس تقدم الكلام عليه في عن **قوله**
العاشر قوله تعالى فمن شرب منه فليس مني الى الانتصاف وفي هذه الآية دليل
على ان الاستثناء اذا تعقب جملا لا يتعين عوده على الاخيرة واعترضه العراقي
من وجهين احدهما ان الاستثناء اما ان يعود الى الجملة الاخيرة او الجميع الجمل وتخصيصه
بالاولى لم يقل به احد ولا حجة في الآية لقيام دليل من خارج دل على ارادة الاولى الثاني
ان عوده الاستثناء الى الجملة الاخيرة او الى الكل حيث لم يقترن به ما يدل على خلافه
قوله قلت وهذا ان سلم فلا بد من تقدير محذوف ايضا اي ومدوا الغسل الى المرافق
في الشرح ولا بد من شي آخر وهو ان يكون ايديكم مفعولا بفعل مضمر والتقدير واغسلوا
اذ لو كانت متعلقة بالفعل المذكور في الآية من قوله وجوهكم لاستحالة المعنى والماصى
على هذا التقدير من عطف الجمل وحرف الغاية متعلق بالمحذوف واقول لا حاجة الى ما
قدره الشارح لانما قدره المصنف يغني عنه لان المعنى ومدوا الغسل الى المرافق
ومدوا غسل ايديكم الى المرافق **قوله** ان امرأ القيس جري الى مدى الى آخره امرؤ
~~القيس هو ابن حجر الكندي قال اهل السير كان حجر قد طرد ابنه امرأ القيس لاجل عشقه~~
~~واسمها فاطمة وكان يعشقها ويشبب بها في اشعاره فلما نهاه في غدير بقال~~
~~له دارة جلجل مع صواحب لها يسبحن في الماء فاخذ ثيابهن واقسم لا يعطيهن ايا~~
~~هن حتى يخرجن حاسرات عن اجسادهن وتعالى النهار حتى خرجن فلما وجد البافي يقلى~~
~~نحن جعنا وحبستنا فانت صاحب فنحر مطيته وطعمهن فقالت واحدة انا احمل~~
~~رحله وقالت اخرى وانا طنفسته وقالت عنيزة وانا احمله على غارب جملي فحمله~~
~~فقال بعد له اذهب فاقتله واتني بعينيه فذهب وذكر شاتم جابعينا له~~
~~فندم حجر وبكى فاخبره انه لم يقتله ففرح واعتق العبد وطلب امرأ القيس وانسيله~~
~~عن قول الحرقلما قال لا~~ [illegible]

امرؤ القيس هو ابن حجر الكندي

المنذر نجرا والد امرء القيس الا امرء القيس على نفسه اذ لا يا كل لحما ولا يشرب خمرا
حتى ياخذ بثار ابيه ثم خرج الى قيصر فبعث معه ابنه حجر وكان باسمها وكان الطلب
ابن قيس الاسدى الشامى عند قيصر فوشى بامرء القيس الى قيصر فطلبه فرجع باذ
الطلب عند انقرة او دونها قال الجوهرى وانقرة موضع فيه كلمة الروم وكان
ينج رسول الله صلى الله عليه وسلم يقصده حلة مسمومة فالبسه اياها فتورم ما يد
الاصمعى كان امرء القيس اذا عرق فاح منه ريح الكلب وذلك ان امه ماتت
وهو رضيع فطلبوا من يرضعه فلم يجدوا فارضعوه بلبن كلبة انتهى والمدى الغاية
واعتاقه حبسه والحمام بالكسر قدر الموت كذا فى الصحاح قوله واما الى مدى متعلق
بكون خاص منصوب على الحال اى طالبا الى مدى فى الشرح وفيه نظر اذ لا يقال طلبت الى
كذا ويقال قصدته وقصدت له وقصدت اليه ويجوز ان يتعلق بجرى على ان المعنى
اراد الجرى او على اذ جرى على معناه الحقيقى لكن بتقدير مضاف فى الاخيراى دون قطع
المدى قوله ينوى التى فضلها الى الحرم ينوى يقصد والموصول صفة الكعبة او مكة وهى
بهملتين بسط والبناء اما بضم البا الموحدة جمع بنية كغرفة واما بالكسر فهاجع بنيه
كقربة قوله فى قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما فى تفسير البيضاوى ولم يجعل عوجا شيا من
العوج باختلاف اللفظ وتناف فى المعنى وانحراف من الدعوة الى جناب الحق وهو فى
المعانى كالعوج فى الاعيان قيما مستقيما معتدلا لا افراط فيه ولا تفريط او قيما بمصالح
العباد فيكون وصفا له بالتكميل بعد وصفه بالكمال او على الكتب السابقة يشهد
بصحتها قوله ورجحت على وقف من القراء على الف التنوين فى عوجا وقفة لطيفة
دفعا لهذا التوهم الذى وقف من القراء بهذا الوقف هو عاصم قوله واما من الضمير
المجرور باللام اذا اعيد الى الكتاب لا الى المجرور على لان سياق الاية فى وصف الكتاب
والتنويه بشانه وذلك يقتضى كونه حالا من الكتاب او من ضميره قوله لان الحال بالخبر
اشبه هذا تعليل لقوله لا يقال قد صح ذلك فى النعت ومما يدل على ان الحال بالخبر اشبه
من النعت انه لو حذف العامل من نحو جاء زيد راكبا انتظم من الحال وصاحبها مبتداء
وخبر لا نعت ومنعوت قوله واما جنبا فعطف على الحال لا حال هذا جواب عن قوله
بل قد ثبت فى الحال نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى ثم قال ولا جنبا ومعنى كلام
المصنف ان جنبا حال بطريق التبعية والعطف لا بطريق الاصالة والكلام انما هو فى
الحال بطريق الاصالة قوله وتنظيره قراءة من قراء وحور عين بالرفع بعد قوله تعالى

تعالى يطاف عليهم بكاس من معين ليس الذى قبل قوله تعالى وحور عين هو يطاف
عليهم بكاس من معين وانما هو قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب
واباريق وكاس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم
طير مما يشتهون قوله وبيقه ان المعنى حينئذ ولله على الناس الحج المستطيع
فيلزم تاثيم جميع الناس اذا تخلف مستطيع فى الشرح هذا مبنى على ان الالف واللام
فى الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكرى والمراد حينئذ بالناس
من جرى ذكرهم وهم المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتداء والخبر قوله
لله على الناس والمبتدا وان تاخر لفظا فهو مقدم رتبة واقول كون اللام فى هذا
الموضع للعهد الذكرى فى غاية البعد مع انه لا يدفع الضعف الذى ذكره المصنف
من جهة الصناعة وفى اعراب ابى البقاء وحج البيت مبتداء وخبره على الناس ولله
يتعلق بالاستقرار فى على ويجوز ان يكون الخبر لله وعلى الناس متعلق به اما حالا
واما مفعولا ولا يجوز ان يكون لله حالا لان العامل فى الحال على هذا يكون معنويا
والحال لا تتقدم على العامل المعنوى ويجوز ان يرتفع الحج بالجار الاول او الثانى
والحج مصدر اضيف الى المفعول ومن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل
وقيل هى فى موضع رفع تقديره هم من استطاع او الواجب عليه من استطاع والجملة
بدل ايضا وقيل هو مرفوع بالحج تقديره ولله على الناس ان يحج البيت من استطاع فعلى
هذا فى الكلام حذف تقديره من استطاع منهم لتكون فى الجملة ضمير يرجع على الاول وقيل
من مبتداء شرط والجواب محذوف تقديره من استطاع فليحج ودل على قوله ومن كفر
وجوابها انتهى قوله افنى تلادى الى آخر الثلاثة بكسر المثناة الفوقية المال القديم
وقيل المال الذى ولد عندك واصل التاء فيه واو والنشب بالسين المعجمة المال
الثابت وقيل المال مطلقا وفى الصحاح والقارورة مشربة وهى قدح وكذلك القاقزة
ولا تقل قاقوزة قال ابن السكيت اما القاقزة فمولدة وانشد البيت والاباريق
جمع ابريق فارسى معرب وفى القاموس الابريق معرب آب ريز قوله والمشهود
فى من فى الاية انها بدل من الناس بدل بعض فى الشرح وحذف الرابط لفهمه اى
من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبى قوله
السابع عشر قول الزمخشرى فى قوله تعالى يا ويلتنا اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب
فاوارى سوءة اخى ان انتصاب اوارى فى جواب الاستفهام ووجه فساده ان جواب

الشيء مسبب عنه والموارات لا يتسبب عن العجز وحاشية التفتازاني تحتمل ان يكون
الاستفهام للانكار الابطالي فيفيد النفي وهو سبب اي انا لم اعجز واذنبت وقيل هو من
قبيل اتعصي ربك فيعفو عنك بالنصب لينسحب الانكار التوبيخي على الامرين ويشعر
بانه في العصيان وتوقع العفو مرتكب خلاف العقل حيث يجعل سبب العقوبة
سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا الجعل فكذا هنا ترك نفسه من له من جعل
العجز سبب الموارات دلالة على التعكيس المؤكد للعجز والقصور بما تحدى الله غراب
قوله والصواب القول الاول مع امتناع نصب فتصبح قوله لما بينا يعني من ان جواب
النفي مسبب عنه واصبحت الارض مخضرة لا تتسبب عن رؤية انزال المطر وزيادة
العقل وكماله تتسبب عن التبسير الارضي قوله وقال الزمخشري ان ذلك فاسد
في المعنى وان الصواب ان الهة هو المفعول الثاني وان قربانا حال في الشرح
في هذا الصواب تقييد النهي عن اتخاذهم آلهة من دون الله مطلقا ولا ينافي مع التقييد
وقد يقال هذه الحال مبينة ان من شان الالهة عندهم ان يكونوا قربانا لقولهم ما
نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى قوله ووجهه انهم اذا ذموا على اتخاذهم قربانا
من دون الله اقتضى مفهومه الحث على ان يتخذوا الله سبحانه قربانا هذا الوجه قاله
صاحب الانتصاف وقال اليمني وجها آخر وهو ان الهة اذا كانت بدلا من قربانا وكان
قربانا له حكم المطروح يكون تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين اتخذوهم الهة من دون
الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم آلهة من دون الله حتى ينسب ذلك اليهم بل كانوا
مقرين بالهية الله تعالى مع قولهم بان الاصنام الهة والمفهوم من فلولا نصرهم الذين
اتخذوهم الهة من دون الله انهم قالوا بالهية الاصنام ولم يقولوا بالهية الله وهذا
بخلاف ما اذا كان قربانا حالا لان المعنى حينئذ انهم اتخذوهم الهة حال تقربهم الى
الله فانه لا يفهم من هذا نفي الهية الله وهذا الموضع مظنة تامل اسمي قوله لو صح ذلك التصريح
ان يقال لو كان فيهما من احد ولو جاف ديارا فالكرمه بالنصب لكان ذلك او الكلام ممتنع
قد اسمعنا الكلام على هذه الا قوله في قول العرجي اظلوم ان مصابكم الى اخره ظلوم
اسم امراة وهو منصوب...ا هدى وقع في بعض الروايات اهدى السلام وفي بعضها
رد السلام والعرجي بفتح العين وسكون الراء عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان
منسوب الى العرج منزل بطريق مكة قوله وعلى الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت
ولا يتحصل له معنى البتة في الشرح بل يتحصل له معنى صحيح يمكن ان يراد ولا فساد البتة وكل

صح

والمقصود النهي عن اتخاذ الالهة من دون الله مستقلا صح

طلب صح

في حروف الالف صح

ذكر بان يحمل المضاف اسم مفعول لا مصدر وهو اسم ان ورفع رجل على انه خبرها
وا هدى السلام تحية جملة في محل رفع على انها صفة رجل وقوله ظلم خبر مبتدأ محذوف
اي هذا الظلم ويمكن ان يجعل ظلم صفة اخرى لرجل على وجه المبالغة اي مظلوم الجهة
الثالثة قوله احدها قول بعضهم في وثمودا فما ابقى ان ثمودا مفعول مقدم وهذا
ممتنع لان لما النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها في الشرح لصاحب ذلك القول
ان يحمل اما محذوفة وهو مظان حذفها قياسا كما تقدم عن الرضي اي واما ثمودا
فما ابقى فلا يمتنع التقديم لغرض الفصل بين اما والفاء بشيء مما في حيزها ولو كان عامله
مقترنا بما له الصدر نحو اما زيد فاني ضارب على ما ذهب اليه المبرد وابن درستويه
والفراء واختاره ابن الحاجب واقول ذلك التعليل يقتل انما هنا محذوف ولم تقم قرينة
على تقديرها واعتراض المصنف انما هو على ظاهر قوله بحكم البعض قوله واما قراءة
عمرو ابن فايد من شر ما خلق بتنوين شر فما بدل من شر بتقدير مضاف اي من شر
شر ما خلق وحذف الثاني لدلالة الاول يعني ان ما على هذه القراءة اسم موصول بدل
من المجرور لانافية والجار والمجرور قبلها متعلق بما بعدها فلا يكون مما نحن فيه وفي
الشرح يحتمل ان يكون هنا هي الابهامية وهي التي اذا اقترنت باسم نكرة ابهمته ابهاما
وزادته شيوعا وعموما كقولك اعطني كتابا ما تريد اي كتاب كان وخلق صفة له
والعائد محذوف واقول فيه نظر اما على مذهب الاكثر ومختار الزمخشري في المفصل
انما الابهامية من حروف الصلة فلان الحروف لا توصف واما على مذهب البعض ان ما
الابهامية اسم ولذلك جعلها الزمخشري في الكشاف فيما يحرف الصلة فلان وصفها ينافي
الغرض من وضعها وهو زيادة الابهام قوله الثاني قول بعضهم في اذ من قوله تعالى ان
الذين كفروا ينادون لمقت الله اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون قال ابن الحاجب في
اماليه العامل في اذ ... تدعون على وجه لمقت الاول ومعناه لمقت الله اياكم
في الدنيا اذ تدعون الى الايمان فتكفرون اكبر من مقتكم انفسكم وليس فيه من الاعتراض
سوى الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي وهو اكبر الذي هو الخبر والجواب عن هذا
ان الظروف اتسع فيها وقيل العامل فيه مقتكم الثاني فيكون المعنى لمقت الله اياكم اكبر من
مقتكم انفسكم اذ تدعون فاعترض عليه بانهم لم يمقتوا انفسهم اذ كانوا يدعون في الدنيا
فاجيب بان المراد دوام كونكم تدعون مثل قوله اذ ظلمتم ومعناه اذ ثبت ظلمكم اي قامت
الحجة فعلى هذا يكون اذ تدعون للآخرة او يكون المراد بانفسكم امثالكم من المؤمنين فيكون

من م

الى الايمان فيكفي دون انه ظرف للمقت الاول والثاني وكلاهما ممنوع صح

اذ تدعون للدنيا قوله فلا يستلزمه الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي في امالي
ابن الحاجب الاجنبي هو المستقل بنفسه غير الجمل المعترضة كالمبتدا والخبر والفاعل
والمفعول وغير الاجنبي هو ما كان له تعلق بذلك الجزء فاذا قلت ضربي في الدار
زيدا حسن لم تفصل بين المصدر ومعموله باجنبي وانما فصلت بينهما بمتعلق به
داخل في حيزه بخلاف قولك ضربي حسن زيدا فانك فصلت بينهما بالخبر المستقل
الذي لا يصلح ان يكون تتمة لما قبله في الجزئية وانما اجريت الجمل المعترضة مجرى
التتمة لانها مستقلة بنفسها فكانه اي الفصل بها عرض بين الجزئين لغرض مع انه لا لبس
وان الجملة المعترضة ليست تتمة لاحد الجزئين لا مستقلا لها بخلاف ما ذكرنا فانه يوهم
انه للثاني وهو للاول او للاول وهو للثاني قوله وهي وقوف الى آخره الضمير للاثنين
والقضاء الحكم والغداة ما بين صلاة الفجر الى طلوع الشمس وضاحيها وقت ضحاها
وهي تشرق والضامر المجتنب الساكت قوله ونظير اللازم له على هذا التقدير ما لزمه
اذ قال في قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ان المسجد عطف على
سبيل الله في حاشية التفتازاني وههنا حاشية عن المصنف قد الحقت بالمتن حاصلها
ان عطف وكفر به على صد عن سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله والصد عن سبيله
متحدان معنى فكانه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ولا عطف للكفر
على الصد قبل تمامه بمنزلة ان يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا التقديم
لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا والاول اوجه قوله والصواب ان خفض المسجد بباء
محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف في حاشية التفتازاني قيل الجيد ان يتعلق
بمحذوف اي يصدون عن المسجد الحرام وهو في غاية الرداءة قوله ومن امثلة ذلك قول
المتنبي وفاؤكما الى آخره اي ومن امثلة الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي واسجاه
احزنه والطاسم الدارس والساجم الهاطل قوله لبسنا لكن جعلت ايادا الى آخره بكسر الهمزة
حي من معد وتكريت بمثناة فوقية فكاف ساكنة فراء مكسورة فمثناة تحتية ساكنة
فمثناة فوقية بلد سميت بتكريت بنت وايل كذا في القاموس قوله واما التعلق بمحذوف
فهو عند البغداديين وقد مضى .... مذهب البغداديين لانه الذي مضى في
الباب عند الكلام على الجملة الاعتراضية لا التعلق بمحذوف قوله ....
فلولا الغمد يمسكه لسالا تقدم الكلام على البيت بتمامه في لولا قوله في الظن
بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به وجه شبهها به ان كل واحد منهما فضلة منصوب قوله

يعني صاحب الكشاف ح

في ذلك ح

هذا عجز بيت صدره .... الوعد منه كل عضب وقد ح

قوله ومثله قول ابي حيان في فاذكروا الله كذكركم آباءكم او اشد ذكرا ان اشد حال
كان في الاصل صفة لذكرا فقد ذكر ابو حيان هذا الاعتراض الذي ذكره المصنف واجاب
عنه فقال لا يقال يلزم على هذا الفصل بين حرف العطف وهو او وبين المعطوف الذي هو
ذكرا بالحال الذي هو اشد وقد نصوا على انه اذا جاء ذلك فشرطه ان يكون الفصول
به قسما او ظرفا او مجرورا وان يكون حرف العطف ازيد من حرف واحد وقد وجد
هذا الشرط الاخير وهو كون حرف العطف ازيد من حرف وفقد الشرط الاول لان المفصول
به ليس بقسم ولا ظرف ولا مجرور بل هو حال لانا نقول الحال مفعول فيها في المعنى فهي
شبيهة بالظرف فيجوز فيها ما جاز في الظرف انتهى وجوز ابو حيان في الآية ايضا وجها
آخر وهو ان يكون ذكرا مصدرا لاذكروا ويكون كذكركم آباءكم في موضع النصب على
الحال لانه في التقدير نعت لذكرا تقدم عليه فانتصب على الحال ويكون اشد معطوفا
على محل الكاف حالا معطوفة على حال وفي الشرح ولو قيل انه من قبيل عطف الجمل وان التقدير
او اذكروه اشد ذكرا لم يتجه السؤال من اصله وكذا تقدر في الاخرى التي تلاها قبل
فيقال التقدير واجعل من ذريتنا امة مسلمة لك قوله ومثله قول ابن عطيه في قاتلهم
الله اني يؤفكون ان اني ظرف لقاتلهم الله وايضا فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها حينئذ
يعني ان ابن عطية يلزمه شيئان احدهما خروج الاستفهام عن الصدر والآخر كون جملة
يؤفكون لا محل لها وذلك ان قاتلهم الله دعاء عليهم وهو انه طلب من ذاته ان يلعنهم
او تعليم للمؤمنين ان يدعوا عليهم بذلك ومعنى اني يؤفكون كيف يصرفون عن الحق
قوله ويظهر مما قول المفسرين في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون ان المعنى
اذا انتم تخرجون من الارض فعلقوا ما قبل اذا بما بعدها في الشرح لا نسلم انهم قصدوا
ان من الارض الملفوظ به متعلق بتخرجون وانما قدروا جارا ومجرورا بعد الفعل المذكور
يتعلق به والاصل في التقدير ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون منها وغاية
الامر انهم اظهروا مرجع الضمير فقالوا المعنى اذا انتم تخرجون من الارض واقول هذا تاويل
لكلامهم وصرف له عن ظاهره الذي اعترض عليه المصنف قوله وهذا لا يصح في العربية
لان اذا الفجائية بمنزلة الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها قوله وقول آخر في وكانوا فيه
من الزاهدين ان فيه متعلقة بزاهدين المذكور وهذا ممتنع اذا قدرت ال موصولة
وهو الظاهر لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول في الشرح صرح ابن الحاجب في امالي القرآن
بخلاف ذلك فقال في قوله تعالى وقاسمهما اني لكما لمن الناصحين الظاهر في لكما انه متعلق بالناصحين

في ح

الصلح ح

اذ لا بن تاب في ان المعنى انى لمن الناصحين لكما وان اللام انما جي بها للتخصيص معنى النصح بالمخاطبين و انما قدر الاكثرون لما فهموا من ان صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول و الفرق عندنا ان الالف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزء من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا يمنع التقدم قال الشارح ففرق بينهما و بين الموصولات بذلك كما فرق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل او اسم مفعول لكونها من الحرف كالاسم الواحد ولذلكم لم يوصل بجملة اسمية لبعد ذلك فيهما و هذا واضح و لا حاجة الى التعسف واقول هذا الذي قاله ابن الحاجب في اماليه بحث منه و اختيار من اختياراته و دليل امتناع تقدم معمول الصلة قائم في الالف و اللام الموصولة وهو ان تقدمه كتقدم جزء من الشيء

1 اس الشيء المرتب الاجزاء عليه و اما وصل الالف واللام باسم فاعل او مفعول فامر ثابت عن العرب على خلاف القياس احتاج النحاة الى بيان المناسبة فيه بخلاف تقديم معمول الصلة **قوله** يجب حينئذ تعلقها بامعنى محذوفه او بناصحين محذوف فاما لو لا علمه بالمذكور او بالكون المحذوف الذي تعلق به من الناصحين في الشرح اما التعلق بناصحين محذوفا فممكن و اما الوجهان الاخران ففيهما نظر اما الاول فلان اعني متعد بنفسه لا بواسطة تقول عنيت زيدا و لا تقول عنيت فيه فان قلت المعنى اعني الناصحين فيه قلت فالجار اذن متعلق بالزهد لا باعني و اما الاخير فلانه لا معنى للاخبار بانهم كائنون و اقول الجواب عن الاول انه نصب فيه مفعول اعني لا الضمير بواسطة في وكانه قيل يعني في من فقال اعني فيه اي في يوسف وعن الثاني ليس الاخبار بمجرد كائنون فانما هو كائنون من الزاهدين المتعلق به فيه ومن التعرف **قوله** ابعد نعمت بياضا الى آخره يقال بعد بالكسر يبعد بفتحتين اي هلك و بياضا تميز عن النسبة ولا بياض له اي لا حسن سار له لان العرب يطلق البياض على السابقة **قوله** و ذلك ممتنع في الالوان في الشرح امتناع ذلك مذهب البصريين و ذهب الكسائي وهشام الى انه يجوز بناء اسم التفضيل من الالوان مطلقا و ذهب غيرهما من الكوفيين الى جواز بنائه من السواد والبياض خاصة و المتنبي كوفي فلا حرج عليه في ارتكاب طريقة وطريقة اصحابه **قوله** والصحيح ان من الظلم صفة لا سود في الشرح الظاهر انه انما قصد المفضل بناء على مذهبه الكوفي وتخريج المصنف مفوت لغرضه من كون بياض الشيب عنده اشد سوادا من سواد الظلم **قوله** يلقاك مرتديا باحمر الاردئاء لبس الرداء وهو ههنا استعارة لتقلد السيف واراد بالاحمر من دم السيف و الطلى بضم المهملة الاعناق قال الاصمعي واحدتها طلية وقال ابو عمرو والفراء واحدتها طلاة و الاكباد جمع كبد

كبد والذي في الصحاح انه جمع كبدا اكباد و في القاموس انه جمعه اكباد وكبود **قوله** انما من قول بعضهم سقيا لك ان اللام متعلقة بسقيا و لو كان كذا لقيل سقيا اياك يعني واللام بالملة في الشرح اللازم حق على ما صرح به ابن الحاجب في شرح المفصل من جواز قولك سقيا زيدا وجدعا اياه **قوله** ~~التاسع قول الزمخشري في ومن اياته مناكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله انه من اللف والنشر وان المعنى~~ ~~منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار~~ و هذا يقتضي ان يكون النهار معمولا للابتغاء مع تقدمه عليه وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل و هذا لا يجوز في الشعر في الشرح ليس في قول الزمخشري ان ذلك من اللف والنشر ما يقتضي ان يكون قوله بالليل معمولا لمنامكم وان يكون النهار معمولا لابتغاؤكم بل مقتضاه ان يكون بالليل راجعا للمنام والنهار راجعا لابتغاء الفضل ويحتمل ان يكون رجوعهما اليهما لا باعتبار عملهما فيهما بل باعتبار تعلقهما بهما من جهة المعنى فقط فان قلت فبم يتعلق الجار والمجرور حينئذ من جهة الصناعة قلت يكون قوله بالليل والنهار خبر مبتدا محذوف اي ذلك بالليل والنهار و الاشارة ترجع الى ما ذكر من المنام وابتغاء الفضل والابتغاء وانه تاخر لفظا هو مقدم تقديرا لانه من تتمة الاول **قوله** والمطلق والمقيد غير لازم في الشرح كان المصنف نسي ما قدمه في الباب الرابع في اواخر الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة من ان قولهم غير ان وافعال ليس بعربي و اقول لا يلزم من كونه غير عربي بمعنى ان العرب لم تتكلم به انه لا يتكلم به و انما يلزم ذلك من الترم انه لا يتكلم الا بما تكلم به العرب دون المولدين **قوله** لانه لا يلحقه علامات الفروع الا بشرط يريد بالفروع التانيث و التثنية والجمع وبالشرط ان يكون خاليا عن من فاذا وجد هذا الشرط فان كان اسم التفضيل معرفا باللام او مضافا اضافة لا يقصد معها التفضيل على المضاف اليه وجبت مطابقته لصاحبه وان كان مضافا اضافة يقصد معها التفضيل على المضاف اليه جازت المطابقة وعدمها **قوله** ابن مهران في القاموس و بنو مهران بالكسر بالسند ومهران قرية باصبهان منها احمد بن الحسين المقرئ **قوله** وفي الكاية اقوال اخر ثانيها ان الكاف مبتدا في الشرح جعل قوله آخر مع قوله ثانيها فانه ان اعتبر القول المتقدم او لها حتى يكون هذا ثانيها لم يصح لان الاقوال بقيد كونها اخر لا يشمل ذلك اصلا و اقول الضمير في ثانيها راجع الى الاقوال لا بقيد كونها اخر **قوله** انفتح اكباد المجبين الى آخره تفتح تنكشف

والاكباد جمع كبد ومى مو نثه **قوله** و نظاير هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال
في الشرح الوجه الذى ذكره ابن مسعود مشكل في نفسه وذلك لانه اذا كانت
موصولا اسميا بمنزلة الذى على زعمه لم يثبت في مثل قولنا انا اعقل من ان تكذب
ان تكون صلتها تكذب بالتاء الفوقية للخطاب والا لجاز ان تكون اذ ذاك بالياء
التحتية لتكون محلا للضمير غيبة تعود الى ان التي هي اسم بمعنى الذى مع ان المسموع
فيه الخطاب وكذا يرد في نحو انا اعقل من ان اكذب والمصنف سكت له على هذا واخذ
يؤول اللفظ بما يوافقه ولا يتخبه ذلك من الاعتراض واقول لعل ابن مسعود يجوز
في مثل انت اعقل من الذى او من ان تكذب التاء الفوقية للخطاب وفي مثل انا اعقل
من الذى او من ان اكذب الهمزة للتكلم فان ابن مسعود كما قال المصنف جائز التجويز
في اقوال كثيرة **قوله** التوجيه الثاني ان افعل ضمن معنى ابعد في الشرح فيه نظر
فان الفعل الذى يسبك هو وما معه في المثال بالمصدر يسند الى ضمير المفضل فيسبغي
عند السبك ان يضاف ذلك المصدر الى هذا الضمير كما يقول في اعجبني ما صنعت المعنى
اعجبني صنعك ولا يضر غرضنا ان فاعل المصدر يجوز تركه فاذا فعل ذلك في المثال
صار معناه زيد ابعد الناس من كذبه فيكون زيد مفضلا على الناس في البعد من كذبه نفسه
ويلزم مشاركة الناس له في ذلك اعنى البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهذا من ظنات الوهم
بمعزل عنه في كلام المصنف الجمع من اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل
عليه وهو ممتنع قال الرضي واما نحو قولهم انا اكبر من ان اشعر وانت اعظم من ان تقول
كذا فليس المقصود بتفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما
عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول عليه وتجاوزه
عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك بنت منه تعلقت بافعل التفضيل
بمعنى متجاوز وباين بلا تفضيل بمعنى انت اعز علي من ان اضربك اى باين من ان اضربك
من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل
بقريب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه متجاوز في
الفضل عن مرتبته فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل انتهى كلامه
قوله الجملة الرابعة واما من نصب فعطف على سيرهنا او على مفعول
محذوف معمول لتكتبون او لتعلمون اى تكسبون ذكرا وتعلمون الحق في الشرح حكاية
هذه الاقوال هنا في توجيه النصب فيما هو صواب ليست بجيدة لوجود النابع الموجود

الموجود في الوجه الذى ادعى انه غير صواب بل النقد فيما حكاه هنا اشد **قوله** وقيل
هو لما جاءهم اى كفروا به في الشرح يعنى ان خبر ان في قوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما
جاءهم مجموع ما انتظم من المذكور والمحذوف وفيه نظر لان النقد يحسن ان الذين
كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به والخبر يجب ان يفيد ما لا تفيده المبتدا وقد تخلف
هنا وقد يقال تقييد الكفر بحين المجيء وقع في الخبر والمخبر عنه لم يشتمل على ذلك
فاستفيد ما لم يكن فاستقام الاخبار **قوله** وبه يتخلص من اشكال ظاهر في الاية
محوج للتاويل في حاشية التفتازاني نظم الكلام لا يخلو عن اشكال لان ان اما
ان تجعل مصدرية او مفسرة فان جعلت مصدرية كانت في موضع البدل المجرد بدلا
من ما او من العائد المحذوف وظاهر ان المحرم هو الاشراك لا نفيه وان الاوامر
الواردة بعده لا تكون معطوفة على لا تشركوا وفيه ارتكاب عطف الطلبي على الخبري وجعل
المعاني الواجبة المامور بها محرمة فاحتيج الى تكلفات مثل جعل لا زائدة وعطف الاوامر
على المحرمات باعتبار حرمة اضدادها وتضمن الخبر معنى الطلب واما جعل
لا ناهية واقعة في الصلة لان ان المصدرية على ما هو المذهب للمصنف نقلا عن سيبويه
غير مبال باجتماع الناصب والجازم لكون الجازم في نفس الفعل والناصب في اجتماع الفعل
فلا سبيل الله هنا لان زيادة لا الناهية مما لم يقل به احد ولم يرد في كلام وان جعلت
ان مفسرة على ان لا ناهية والنواهي بيان لتلاوة المحرمات توجه اشكالان احدهما
عطف ان هذا صراطي مستقيما على ان لا تشركوا مع انه لا يعطفه على ان المفسرة مع الفعل
وثانيهما عطف الاوامر المذكورة على النواهي فانها لا تصلح بيانا لتلاوة المحرمات بل الواجبات
واختار المصنف مع صاحب الكشاف كون ان مفسرة لان انعطاف الاوامر على المذكورات
قرينة ظاهرة على انها مرادة ولا سبيل حينئذ الى جعل ان مصدرية موصولة بالنهي
لما عرفت واجاب عن الاشكال الاول بان قوله وان هذا صراطي مستقيما ليس عطفا على ان
لا تشركوا بل هو تعليل للاتباع متعلق باتبعوه على حذف اللام وجاز عود ضمير
اتبعوه الى الصراط لتقدمه في اللفظ فان قيل فعلى هذا يكون اتبعوه عطفا على لا تشركوا
ويصير التقدير فاتبعوا صراطي لانه مستقيم وفيه جمع بين حرفي عطف اعني الواو والفاء
وليس بمستقيم وان جعلنا الواو استينافية اعتراضية قلنا ورود الواو مع الفاء
عند تقديم المعمول نصلا سيما شايع في الكلام مثل وربك فكبر وان المساجد لله فلا تدعوا
مع الله احدا فان ابت الجمع الله ومنع زيادة الفاء جعل المعمول متعلقا بمحذوف

والمذكور بالفاء عطف مثل عظم وكبر وادعوا الله ولا تدعوا مع الله واتقوه واخشوه
وعن الاشكال الثاني بان عطف الاوامر على النواهي الواقعة بعد ان المفسرة لتلاوة المحرمات
مع القطع بان المامور به لا يكون محرما دل على ان التحريم راجع الى اضدادها يعني ان الاوامر
كلها ذكرت وقصد لوازمها التي هي النهي عن الاضداد حتى كانه قيل اتلوا ما حرم ان
تسيئوا الى الوالدين ولا تبخسوا الكيل والميزان ولا تتركوا العدل ولا تنكثوا
العهد ومثل هذا وان لم يجز بحسب الاصل لكن ربما يجوز بطريق العطف واما في انتصاب
ان لا تشركوا بعليكم يعني الزموا ترك الشرك فياباه عطف الاوامر الا ان يجعل لا ناهية
وان المصدرية موصولة بالنواهي والاوامر على ما هو قاعدته انتهى **قوله** وبقالون وقراءة
حفص تقدم الكلام من المصنف على هذه الآية في آخر اقسام العطف الا انه لم يذكر هناك
الوجه الاول **قوله** وقد مضى البحث فيها ذكره في اواخر الباب الثالث قبل الكلام على تعيين
موضع التقدير **قوله** لمبالغة الاكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس او العين
ان يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو قمتم انتم انفسكم في الشرح تقدم هذا في حرف الباء
وتقدم ان توكيد المرفوع المتصل بالنفس والعين ليس حقه ان يكون بعد توكيده بالضمير
المنفصل على التوكيد التعين بل حقه احد الامرين لا بعينه اما التوكيد بالمنفصل واما
الفصل بغيره ايا ما كان الفاصل وتقدم هناك انه لو الزايد يمكن الاعتداد بها واقول
قد تقدم لنا نحن ايضا هناك مع الشارح كلام في ذلك على ان في كلام المصنف هنا تخلص عن
اعتراض الشارح وهو تقييده بلغة الاكثرين **قوله** كقوله لنفتن انت الى آخره في الشرح اقتصر
على التمثيل بالبيت ليروج له دعوى الضعف وقد ذكر هو في حرف اللام انه قرا جماعة فبذلك
فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم وممن قرا بالتاء الفوقية في تلك الآية يعقوب
وليست قراءته بشاذة اذ الصحيح في الشاذ انها وراء القراءات العشر **قوله** ولكن
اظهر منه قول الجماعة انه جاء على اهمال ان الناصبة حملا على اختها ما المصدرية في الشرح
فيه نظر من وجهين احدهما انه لا وجه لكون هذا اظهر فان حمل ان الناصبة على المصدرية
في الاهمال قليل وليس بقياس وانما وقع في شذوذ من الكلام بخلاف اعتقاد معنى من
فانه كثير ومقيس ووقوعه في الكلام فصيح شائع الثاني انه قد ذكر في اواخر الكلام على المثال
الثاني من امثلة الجهة الثامنة ان حمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وكذلك
مناف لقوله هنا بان القول ان الاصل ان يتموا بالجمع حملا على معنى من حسن وبيان المنافاة
ان كون هذا حسنا يقتضي سداده واقول الجواب عن الاول ان لكونه اظهر وجها وهو
تبادره

تبادره الى الذهن وكونه غير مفتقر لما في ذلك وعن الثاني ان هذا المحل مما وقع
في المصحف على خلاف الاصطلاح عند اهل الخط ولا نسلم امكان الاصل فيه **قوله**
وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع متناقضا والصواب ما ثبت
لك في الشرح حاصل رفع التناقض عن الزمخشري بانه امتنع من جعل ما شرطية لرفع
يدرك من حيث كانت هذه القراءة قراءة جماعة وتساهل في تجويزه ما اجازه في
اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك وان كان مثل ما منعه او اشد لكون القراءة
شاذة فلم يبال بالتسمح فيها وفيه نظر فانه يرى ان القراءات كلها آحاد ولا متواتر فيها
ولذلك تراه يطلق عنان القول في تخطئة بعض القراء السبعة في بعض الاماكن
ولا يبالي بما يقول لظنه ان القراءة بالراي لا بالرواية المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم
فالاعتذار له بما ذكره المصنف غير ظاهر واقول بل الاعتذار له بما ذكره المصنف ظاهر
لان الزمخشري وان كان يرى ان القراءات كلها آحاد لكن لما كانت الاولى قراءة الجماعة
لم يسمح فيها لكثرة القارئ وكانت الثانية قراءة البعض تسمح فيها لقلته **قوله** والتاسع
قول بعضهم ان اصل بسم الله كسر السين او ضمها على لغة من قال سم او سم
في الشرح هذا المثال لا ينبغي ان يذكر في هذا الباب لانه موضوع لذكر الامور التي يدخل
على المعرب الخلل من جهتها والخطا في ذلك ليس من الاعراب في شيء وقد ذكر في ديباجة الكتاب
انه يتجنب ذكر ما لا تعلق له بالاعراب فكان حقه ان يتجنب ذكره هنا اصلا وراسا
قوله وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع في الشرح بل هو خروج عن الظاهر لداع صحيح
وذلك لان الاذان لم يسمع الا موقوفا قال ابن جني الاذان جمع بين نقل الحركة ايذانا بانه
واقف حكما من جهة انه اعتبر آخر الكلمة ساكنا لاجل الوقف ثم نقل اليها حركة الهمزة ووصل
مع نية الوقف ولو حرك الراء بالضمة الاعرابية كان غير واقف لا حسا ولا حكما فيخرج بسببه
الاذان بالكلية واحتجاج المصنف بان همزة الوصل لا ثبوت لها في الدرج لا يفيده اذ قد فرضنا
ان الناقل لحركتها الى الراء واقف حكما لا واصل فلهمزة الوصل ثبوت اذ الدرج مفقود
حكما واما الم الله فاطبق القراء الا في رواية يحيى عن ابي بكر عن عاصم على فتح الميم وطرح
الهمزة فذهب سيبويه وكثير من النحاة الى انه حرك لالتقاء الساكنين واوثرت الفتحة للخفة
والمحافظة على التفخيم في الله والى هذا ذهب الزمخشري في المفصل واختار في الكشاف ان حركة
الهمزة في الله نقلت الى الميم بعد حذف الهمزة تخفيفا فاعترض بان همزة الوصل تسقط في الدرج
والتخفيف ونقل الحركة انما يكون فيما لها ثبوت وكيف لا وابقاء حركتها ابقاء لها ودال على تحليها

فيابه مقام الفاعل اولى من قيام المفعول به خصوصا في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل
وهو النجية ههنا واذا اقيم المصدر مقام الفاعل نصب المومنون بالفعل لان المصدر قام مقام
الفاعل فبقي المومنون مفعولا به مصرحا وتقديره ونجي النجا المومنين او نقول نجي فعل
مضارع ادغم نونه في الجيم واصله ننجي ونقول هذه القراة تدل على جواز هذا الادغام فان
العربية توخذ من القران المعجز لفصاحته وقول من يقول لم تجئ عن العرب مشير الى انه احاط
بجميع كلام العرب وفيه تحجر واسع وكيف يجوز الاخذ باقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد
عليه لجهله او لعدم عدالته او لجهالة علمه وعدالته وترك الاخذ والتمسك بما ثبت تواتره
فاجاب بانه اذا كان في حكم الموقوف عليه لم تكن الهمزة في الدرج بل في الابتداء فجاز
تخفيفها بحذفها ونقل القاف على الساكن قبلها كانه واحد اثنان بكسر الدال وحذف الهمزة **قوله**
تنبيه وقد يكون الموضع لا يتخرج الا على وجه مرجوح فلا حجر على مخرجه كقراءة ابن عامر
وعاصم وكذلك نجي المومنين وفي الشرح هذا الموضع اعتراف من المصنف بان هذه القراءة
المتواترة غير فصيحة لكونها لا تتخرج الا على وجه مرجوح ولا ينبغي ارتكاب مثله واقول ليس
في كلام المصنف اعتراف بان هذه القراءة غير فصيحة غاية الامر فيه اعتراف بانها مرجوحة
ولا يلزم من المرجوحية عدم الفصاحة **الجهة الخامسة قوله** فليتورع مقابل من ذكر
بين الاشارة الى ما تحتمله اللفظ من الاوجه لا الى ترك ما تحتمله اللفظ على ما لا يخفى
باب المبتدا قوله الفصل ومرجحها والابتداء وهو اضعفها في الشرح في ظاهر العبارة
تدافع لان قوله ومرجحها تقتضي رجحان الوجهين الاخرين وهو ارجحية الفصل وقوله
ومواضعها تقتضي ضعف الوجهين الاخرين واضعفية الابتداء فيكون الفصل الذي حكم بارجحيته
ضعيفا والابتداء الذي حكم باضعفيته راجحا وهو تناقض فينبغي ان الفصل غير راجح على
ان الابتداء انما ضعف حيث يكون صيغة الضمير متعينة لان تكون فصلا وهنا لا يتعين
لذلك انتهى واقول ـــــــــ لا نسلم ان قوله ومرجحها تقتضي رجحان كل من الوجهين
الاخرين بل لا يكفي في صدقه رجحان احدهما ولا ان قوله ومواضعها تقتضي ضعف كل من الوجهين
الاخرين بل لا يكفي لصدقه ضعف احدهما فلا يلزم كون الفصل الذي حكم بارجحيته ضعيفا
ولا كون الابتداء الذي حكم باضعفيته راجحا وذلك كقولك زيد ازهد الناس فان ما علا زيدا
من الناس منه ما هو زاهد ومنه ما ليس بزاهد **قوله** ومثلها رب رجل صالح لقيته اي ومثل
كم رجل لقيته ومن اكرمته في جواز الوجهين وفي تقدير الفعل موخرا وان كان بينهما وبين رب
رجل لقيته فرق من جهة ان الفعل والابتداء فيهما هو بكم ومن وفيه هو المجرور برب وقد
تقدم في رب انها تنفرد بالزيادة في الاعراب دون المعنى وان محل مجرورها في نحو رب رجل صالح
عندي رفع على الابتداء وفي نحو رب رجل لقيت نصب على المفعولية وفي نحو رب رجل صالح لقيته
رفع او نصب كما في زيدا لقيته **قوله** ووافقهم ابن الحاجب ووهم اذ نقل الاجماع اماليه الا
على ذلك في الشرح وقول الغجدواني وغيره من شارحي الكافية انه اراد بالظاهر خلاف المستتر فهو
معناه اللغوي فيدخل اقائم زيد واقائم انتم مقتض لحمل كلام ابن الحاجب على ما هو بريء منه وكيف
وهو يصرح بانه لا خلاف في امتناع نحو اقائم انتم **قوله** وحجتهم ان المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا
عنه المرفوع المستتر في تجاوزه عائد على المرفوع المضمر والمنصوب البارز فهو عائد على الفعل

الفعل ويجاورع بالجيم والراء المهملة **قوله** ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى
اراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم وقول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما هذا صدر
بيت عجزه اذا لم تكونا لي على من اقاطع وفي الشرح ليس هذا مما يقطع به على مذهبهم اما
الاية فيحتمل تعلق الجار فيها بمحذوف والتقدير اراغب انت ترغب عن آلهتي واما
البيت فيحتمل ان يكون انتما مبتداء وخبره الجملة الشرطية الواقعة بعده مع الجواب المحذوف
المدلول عليه بقوله ما واف بعهدي اي ان عدم قيامكما معي على من اقاطعه فسبب لان لا تكونا
احدوا فيا بعهدي لان من سواكما ليس ممن لتكما عندي في خلوص المودة وصدق الخلة
فاذا لم تساعداني في القيام على من اقاطعه اينساعير كان بكما وتخلف عن نصرتي لتخلف من
سواكما منه فيكون ذلك داعيا الى ان لا يفي احد بعهدي وهذا معنى صحيح يمكن حمل البيت عليه
وتندفع به الاحتجاج على المخالف وقد ذكر معنى ذلك نجم الدين سعيد في شرح الكافية ناقلا
له عن الحديثي واقول مراد المصنف بالقطع في قوله ومما يقطع به هو الظن الغالب
ولا شك في ان غالب الظن من الاية تعلق عن الهتي براغب ومن معنى البيت
انكما اذا لم تكونا لي عونا على من اقاطعه فما انتما وافيان بعهدي **قوله** وان تكون نائبا
عن فاعل ضرب على تقدير خاليا من الضمير لا يخفى ان معنى الكلام على تقدير ضرب
خاليا من الضمير غير معناه على تقدير رافعا له فان معنى الاول مضروبية الاخ لزيد
ومعنى الثاني مضروبية زيد للاخ **قوله** والفراء والزمخشري يريان هذا الوجه
شاذا ردييا لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو وتوجبان الفاعلية في نحو جاء زيد
عليه جبة ولنس كما زعما قال الرضي اجتماع الواو والضمير في الجملة الحالية الاسمية وانفراد
الواو منقاد بلا كثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال
الاندلسي ان المبتدا ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاني زيد وهو راكب ولعل
ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذ المعنى جاني زيد راكبا فصدرت بالواو
ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان ادت معنى المفرد وان لم يكن المبتدا ضمير صاحب
الحال نظر فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدا نحو جاني زيد يده على راسه
وكلمته فوه الى فيّ او خبرا نحو خرجت مع البازي علي سواد فلا يحكم بضعفه مجردا
عن الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا به فقول سوا كان من اجتماع
الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في آخر الكلمة كقوله نصف النهار الماء
غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية

ضعيف مطلقا اذ قولهم جاني زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقرة عليه جبة وشي يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا خلا من الواو وذلك لان الظهر الظرف اذا اعتمد على المبتدا جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدا فان اراد انه واجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله فالحقه بالهاديات ودونه جواحرها في صرة لم تزيل وقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيدا سملق ولو كان مفردا لم يجز دخول الواو وايضا يقول لقيته وانه عليه جبة وشي ولو لم تكن جملة لم يدخل عليه ان وان اراد انه لا يمتنع يعد مفرد تسليم انتهى **قوله** وليس بشيء لان النفي هنا متعدد لا واحد يدل كما في قوله كما يا تدل على الكثرة وهو الغالب فيها وقد مثل المصنف لذلك في حروف الكاف بهذه الآية **قوله** على الخلاف في الالف واللام للجنس هي ام للعهد ان كانت للجنس فالرابط العموم وان كانت للعهد فالرابط الاعادة واختار ابن الحاجب ان الالف واللام للعهد وانه ذهني **قوله** وقد يجوز ان يكون خبر المحذوف وجوبا اي الممدوح زيد فايل يرد على هذا القول ما سيورده المصنف على قول ابن عصفور من ان شرط المحذوف وجوبا ان يسد شيء مسده اجيب بان ذلك شرط الحذف قياسا وحذف المبتدا وجوبا ليس بقياس ولو سلم ففعل المدح مع فاعله ساد مسده **قوله** مسئلة حبذا زيد يحتمل زيد على القول بان حب فعل وذا فاعل ان يكون مبتدا مخبرا عنه بحبذا والرابط الاشارة هذا القول هو المشهور ومختار ابن الحاجب واعترض عليه بانه لو كان كذلك لم يرد ذا ولم يذكر في الاحوال كلها نحو حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات واجيب بان صيغة حبذا جرت مجرى المثل فلم تغير **قوله** وقيل بدل من ذا ويرده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه في الشرح قد يمنع الخصم كلا من الامرين وسند الاول صحة قولك فتنت هند حسنها واكلت الارغفة جزءا منها على ان الاول بدل اشتمال والثاني بدل بعض ولا تقال فتنت حسنها ولا اكلت جزءا منها وسند الثاني نحو قول الشاعر فما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما حيث يمتنع بدون البدل اعني ما كان قيس هلك واحد ويصح معه ولا بعد التزام البدل في بعض الصور مع انه المقصود بالنسبة كما التزم الوصف في مجرور رب الظاهر وقد مر هذا البحث انتهى واقول يريد الشارح بكلا الامرين حلول البدل محل المبدل منه وجواز الاستغناء عن البدل لا حلول زيد في حبذا زيد محل ذا وجواز الاستغناء عن زيد فيه **قوله** وقيل عطف بيان ويرده قوله وحبذا نفحات ... من يمن النفحات جمع نفحة من نفح الطيب فاح

فاح ويمانية بتخفيف المثناة التحتية واصلها يمنية بتشديدها نسبة الى اليمن حذفت احدى ياءي النسبة تخفيفا وعوض عنها الالف والريان جبل ببلاد عامر وفي الشرح وقد يجاب بان صاحب هذا القول اطلق عطف البيان على البدل كما اعتذر به المصنف نفسه عن الزمخشري في بعض المواضع وحينئذ لا يضر التخالف بالتعريف والتنكير **قوله** واذا قيل بان حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدا وزيد خبر او بالعكس قال المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال الفعلية حتى وصار المجموع من حب وذا اسما بمعنى المحبوب فاذا قلت حبذا زيد فالمعنى المحبوب زيد قال ابن مالك وجاءه التعريف من جهة انه في تأويل ذي الاداة فالمعرف ان ضربان صريحة التعريف وحاولة بصريحه كهذا **قوله** واذا قيل بان حبذا كله فعل فزيد فاعل وهذا اضعف ما قيل هذا القول للاخفش وخطاب وجماعة قال ابن مالك وهو في غاية الضعف لانه مبني على دعوى مجردة عن الدليل مع ما فيه من تغليب اضعف الجزءين ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم **قوله** الا حبذا لوما الحيا الى آخره في الشرح تقدير المخصوص في هذا البيت الا حبذا حبيب لا اسميه لان الكلام دل على ان مراده ابهام المحبوب **قوله** مسئلة يجوز في نحو فصب جميلا سيدا انه كل منها اي من صب المذكور والاسم الآخر المحذوف لان جميلا صفة ... صب سواء جعل مبتدا او خبرا وسياتي في الخاتمة ان شاء الله بيان الاولى من هذين الوجهين

باب كان وما جرى مجراها

قوله مسئلة يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب ونحو زيد كان له مال نقصان كان وتمامها وزيادتها واضعفها في الشرح هذا اعتراف بان التمام والنقصان ضعيفان فيحتاج الى جعل افعل مستعملا لغير التفضيل ثم كيف يسوغ له تخريج التنزيل على اضعف الوجوه عنده ثم كيف يذكر هذا الوجه في هذه الجهة وهي موضوعة لترك ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة ولو ترك هذا الوجه لم يكن عليه في تركه ضير لانه وجه ضعيف غير ظاهر ثم كيف ذكر المصنف هذه الجهة بما اشتملت عليه في جهات هذا الباب وهو معقود لذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها وذكر بعض الاوجه الظاهرة وترك بعضها لا يتاتى منه خلل في الاعراب البتة اللهم الا ان يصحح المعرب بان ما ذكره متعين لا يمكن غيره او يكون في كلامه ما يقتضي التعين من غير تصريح فهذا خلل من جهة الترك بل من جهة امر احض منه فتامله انتهى واقول ان المصنف لم يخرج التنزيل على اضعف الوجوه

عنده و اما كون المراد ان المنزل يحتمل هذه الوجوه التي هذا الوجه الصحيح منها ام ان المصنف
وان وضع هذه الجهة لترك ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة لكن لما كان اجتناب المعرب
لهذا الترك لا يحصل الا بمعرفة الاوجه الظاهرة وغيرها ذكر في هذه الجهة من كل باب ما
يحتمل وجوها بعضها ظاهر وبعضها غير ظاهر ليجتنب المعرب في اعرابه ترك البعض الظاهر
والاقتصار على البعض الذي ليس بظاهر ثم ان مراد المصنف بقوله الجهة الخامسة ان
يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة هو ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه
الظاهرة ويقتصر على البعض الذي ليس بظاهر ولا يخفى ان هذا تتأتى عنه خلل في الاعراب
قوله قال ابن عصفور باب زيادتها الشعر الشيخ ليس كذلك فلا نزاع في جواز زيادتها
بعد ما التعجبية قياسا نحو ما كان احسن زيدا وما ثبت من قول ابي امامة رضي
الله عنه في بعض الاحاديث او نبي كان آدم وفي التشهد ويختص كان بمرادفه
لم يزل كثيرا وبجواز زيادتها وسطا باتفاق وآخرا على راي **قوله** الا انا الناقصة
لا تكون شانية لاجل الاستفهام ولتقدم الخبر ولذلك لان خبر ضمير الشان لا يكون الا جملة
خبرية متأخرة بجميع اجزائها **قوله** بمعناه موحيا او موحى يعني ان كان وحيا كان
حالا من الفاعل بمعناه موحيا وان كان حالا من المفعول بمعنى موحى والمالم يقل موحى
الله لان المقصود بيان ان وحيا معناه اسم فاعل او اسم مفعول وذلك يحصل بدون
ذكر ما يتم به اسم المفعول وهو الجار والمجرور **قوله** بتقدير او موصلا ذلك من وراء
حجاب لا يخفى ان هذه الحال ايضا ان كانت من الفاعل فالمقدر اسم فاعل وان كانت من المفعول
فالمقدر اسم مفعول وانما لم ينبه المصنف على ذلك اعتمادا على ما ذكره في وحيا **قوله**
وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف في الشرح والتقدير تكلم وحي او تكلم ارسال وينبغي
ان يجعل الاشارة من قوله وجعل ذلك راجعة الى ابعد مذكور في كلامه وهو الايجاء
فيدخل الارسال بطريق الاولى واما الايصال من وراء الحجاب فتكليم من غير احتياج
الى تقدير انتهى وفي الشفاء ان ما يذكر من الحجاب فهو في حق المخلوق لا في حق الخالق فهم المحجوبون
والباري جل اسمه منزه عما يحجبه اذ الحجب انما يحيط بمقدر محسوس ولكن حجبه على ابصار
خلقه وبصائرهم وادراكاتهم بما شاء وكيف شاء ومتى شاء كقوله كلا انهم عن ربهم يومئذ
لمحجوبون وفي تفسير البيضاوي وما كان لبشر وما صح له ان يكلمه الله الا وحيا كلاما خفيا
يدرك بسرعة لانه ليس في ذاته مركبا من حروف مقطعة تتوقف على تموجات متعاقبة
وهو ما يعم المشافهة به كما روي في حديث المعراج وما وعد به في حديث الرؤية والمهتف به كما اتفق

اتفق لموسى في طوى والطور ولكن عطف قوله او من وراء حجاب عليه يخصه بالاول
والاية دليل على جواز الرؤية لا على امتناعها وقيل المراد بها الالهام والالقاء في الروع
او الوحي المنزل به الملك الى الرسل فيكون المراد بقوله او يرسل رسولا او يرسل الله
نبيا فيبلغه وحيه كما امره وعلى الاول المراد بالرسول الملك الموحي الى الرسول انتهى
وفي كشف الكشاف من وراء حجاب متعلق بمضمر والتقدير الا موحيا او مكلما من وراء حجاب
هو عطف على وحيا ووحيا مصدر في موضع الحال ولا يتعلق من بقوله ان يكلمه الله لانه
قبل حرف الاستثناء فلا يعمل فيما بعده وفي حاشية اليمني وقوله او يرسل رسولا
تقديره ان يرسل وهو عطف على وحيا ولا يكون عطفا على ان يكلمه الله لانه فاسد قال
مكي لانه يلزم منه نفي الرسل او نفي المرسل اليهم لان المعنى يصير وما كان لبشر ان
يكلمه الله ولا ان يرسل رسولا **قوله** وليس على هذا بشيء يقدم في حرف الكلام على
[illegible] تنبيه بعد المعنى الا ان وهذا ابن عصفور ولي [illegible] **قوله** وعلى الزيادة
والتمام فقائما حال واين ظرف له فيه نظر لان ابن على زيادة كان ظرف مستقر خبر مقدم
لا ظرف لغو لقائما **قوله** مسله وما ذلك بغافل يحتمل الحجازية والتميمية واوجب
الفارسي والزمخشري الحجازية ظنا ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر عليه في الاخرى
في مفصله ودخول الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة اهل الحجاز لانك
لا تقول زيد بمنطلق **قوله** ونحو فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ان فتحت الثلاثة
فالظرف خبر للجميع عند سيبويه في الثلاثة هو قراءة غير ابن عامر وابن كثير وابا
كان الظرف خبرا للجميع عند سيبويه لان لا المركبة مع الاسم لا عمل لها عنده في الخبر وهو مرفوع
بما كان مرفوعا به قبل دخولها فلا مانع عنده من جعل الخبر للجميع كما في نحو زيد وبكر وخالد
في الدار **قوله** وان رفعت الاولين رفع الاولين وفتح الثالث هو قراءة ابي عمرو وابن
كثير **قوله** وخبرا واحدا ان قدرتها مؤكدة لها وقدرت الرفع بالعطف في الشرح خبرا
منصوب بفعل محذوف اي واضمرت او قدرت خبرا واحدا وقد يقال اذا قدرت لا الثانية
مؤكدة للاولى والرفع للعطف كما صرح به كانت زائدة لتاكيد النفي ولا يتاتى تفريعه على كون
لا معهما جميعا حجازية ويحتمل ان يكون قوله واضمرت خبرا معطوفا على قوله فان قدرت
لا معها حجازية فيكون قسيما له ولا يكون من التفريع في شيء **قوله** وان قدرت الرفع
بالابتداء فهما على انهما مهملتان قدرت عند غير سيبويه خبرا واحدا للاولين او للثالث
لان لا في الاولين مهملة والاسم بعدها مبتدأ وفي الثالث عاملة في خبرها فلو قدر الظرف

باب المفعول معه

جزء عن الكل لزم ان يكون معمولا لعاملين مختلفين الابتداء لكونه جزءا عن الاولين و لكونه
جزءا عن الثالث **قوله** ولم يحتج لذلك عند سيبويه لانه لا يري الاعمال في الخبر ولا مانع عنده
من جعل الظرف جزءا عن الجمع **قوله** من قوله نحو و لا يظلمون فتيلا و لا يظلمون نقيرا في الصحاح
الفتيل ما يكون في شق النواة و يقال هو ما يفتل بين الاصبعين من الوسخ وفيه ايضا
و النقير النقرة التي في ظهر النواة **قوله** و اما و لا تضروه شيئا فمصدر لا سيما ان
مفعوله في الشرح يحتمل ان يكون الضمير المنصوب من قوله و لا تضروه عايدا الى المصدر
المفهوم من الفعل و شيئا مفعولا به و تعبير المصنف بضر غير مناسب لان المذكور
في الاية مضارع لا ماض **قوله** و اما فمن عفي له من اخيه شيء قبل ادعاءه مصدرا نصا
لا مفعول لان عفي لا يتعدى ~~في تفسير البيضاوي فمن عفي له من اخيه شيء اي شيء من العفو~~
~~لان عفي لازم وفايدته الاشعار بان بعض العفو كالعفو التام في اسقاط القصاص وقيل~~
~~عفي بمعنى ترك و شيء مفعول به و هو ضعيف اذ لم يثبت عفي الشيء بمعنى تركه بل اعفاه و عفي~~
يتعدى بعن الى الجاني والى الذنب قال الله تعالى عفي الله عنك و قال عفي الله عنها فاذا
عدي به الى الذنب عدي الى الجاني باللام و عليه هذه الاية كانه قيل فمن عفي له عن جناية
من جهة اخيه يعني ولي الدم وذكره بلفظ الاخوة الثابتة بينهما من الجنسية والاسلام
ليرق له و يعطف عليه وفي اعراب ابي البقاء ومن كناية عن ولي القصاص اي من جعل
له من دم اخيه بدل وهو القصاص او الدية وشيء كناية عن ذلك المستحق وقيل من كناية
عن القاتل و المعنى اذا عفي عن القاتل فقبلت منه الدية وقيل شيء بمعنى المصدر انتهى
قوله ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية ومنه وازلفت الجنة للمتقين غير بعيد
اي ازلافا غير بعيد او زمنا غير بعيد او ازلفته الجنة اي الازلاف في حال كونه غير
بعيد في تفسير البيضاوي وازلفت الجنة للمتقين قربت لهم غير بعيد مكانا غير بعيد ويجوز
ان يكون حالا وتذكيره لانه صفة محذوف اي شيئا غير بعيد او على زنة المصدر او لان الجنة
بمعنى البستان **قوله** الا ان الحال مؤكدة يعني لصاحبها من جهة المعنى ولعاملها كذلك لان
الازلاف القرب و هو بمعنى عدم البعد **قوله** و هو ايضا حال مؤكدة يعني لعاملها من جهة
المعنى **قوله** و يكون التذكير على هذا مثله في لعل الساعة قريب قال ابو البقاء و يجوز ان يكون
ذكر قريب على معنى الزمان او على معنى البعث او على معنى النسب اي ذات قرب **قوله** ما يحتمل
المصدرية والحالية جاء زيد ركضا اي يركض ركضا او عامله جاء على حد قعدت
جلوسا مذهب سيبويه ان المصدر في مثل هذا منصوب بفعل مقدر ومذهب المازني و

المبرد انه منصوب بالفعل الظاهر قال الرضي و هو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا
ضرورة ملجئة اليه **قوله** و يؤيده قوله تعالى ائتيا طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين
فجاءت الحال في موضع المصدر السابق في ذكر بعض اتينا طائعين لما كان جوابا لائتيا طوعا
او كرها كان طوعا في موضع طائعين لان الجواب على طبق السؤال و في الكشاف فان قلت
هلا قيل طائعين على اللفظ او طائعات على المعنى لانها سموات و ارضون قلت لما
جعلن مخاطبات و مجيبات و وصفن بالطوع والكره قيل طائعين في موضع طائعات نحو قوله ساجدين
انتهى **قوله** ما يحتمل المصدرية والحالية وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد
الا فيما استثنى يريد بما استثنى والله اعلم ما حذف عامل المصدر المؤكد منه قياسا واجبا
في نحو انت سيرا و وجوبا في نحو انت سيرا سيرا و سماعا في نحو سقيا و جدعا وكانه يحاول
بذلك دفع اعتراض بدر الدين بن مالك على ابيه بانه قد حذف عامل المصدر المؤكد في نحو هذه
الصور بان يجاب بان الكلام في مجرد المصدر المؤكد من غير هذه الصور لانما ناب المصدر
المؤكد فيه مناب الفعل وجعل عوضا منه كهذه الصور **قوله** لانه يؤدي الى اخراج الابواب
عن حقائقها لان تقديره كذلك يؤدي الى اخراج رغبة عن كونه مفعولا مطلقا الى كونه
مضافا اليه **قوله** ان تقدر ضرب يوم الجمعة ضرب بفتح الضاد و سكون الراء مضاف
الى ... **قوله** ابلى الهوى اسفا الى اخره يقال ابلاه اي جعله باليا والاسف
اشد الحزن و الوسن محركة النعاس والتقدير اسف اسفا في الشرح الترجمة معقودة
لما يحتمل المصدرية والحالية و المفعول لاجله وليس فيما ذكره تقدير الحالية وكانه ترك ذلك
لوضوحه و يحتمل وجها اخر اسهل من ذلك و هو ان يكون تمييزا محولا عن الفاعل
اي اسف الهوى اي الاسف الباعث عليه الهوى فاصف الله لمكان هذه الملابسة
انتهى و اقول لا يخفى ما فيه من البعد وعدم الظهور **قوله** لانه لا يجعل المفعول معه الا
ما كان من جنس ما يجعل المفعول به يعني الفعل او ما جرى مجراه و حسب ليس كذلك
و بهذا التقرير يندفع ما يسبق الى بعض الاذهان من عبارة المصنف ان الفعل اللازم
لا يجعل المفعول معه **قوله** اذا كانت الى اخره الهيجاء بمدكا في البيت ويقصر و انشقاق
العصا كناية عن تفرق الجماعة و اختلاف الكلمة و السيف المهند هو المطبوع من حديد
الهند **باب الاستثناء قوله** كون زيد بدلا من المستثنى و هو ارجحها وكونه
منصوبا على الاستثناء وكون الا وما بعدها نعتا و هو اضعفها منكرا و قع في اكثر
النسخ و هو المراد بما في ... وهو من المستثنى ... و وجه رجحان
بعضها

الاول على الثاني اذ شروط اختيار البدل مستكملة هنا وهو النصب على الاستثناء فيما
استكمل شروط اختيار البدل اقل من البدل و
رجحان الثاني على الثالث ان كون الا نعتا خلاف الاصل فيها قال الرضي وشروط اختيار
البدل في المستثنى ان يكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام
او نهي او نفي صريح او مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وان كان لا يتراخى المستثنى
على المستثنى منه وفي الشرح وفي عبارة المصنف من التدافع ما مر قريبا واقول يعني في المبتدا
وقد ذكرناه بحث هناك بما فيه **قوله** مسئلة يجوز في نحو ما احد يقول ذلك الا زيد كون
زيد بدلا من احد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره اما وجهه فهو اشتمال النفي على الضمير
من حيث المعنى لان معنى ما احد يقول ذلك الا زيد ما يقول احد ذلك الا زيد واما وجه
اختيار الاول فهو ان الابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولانه لا يحتاج الى تاويل
لكونه في غير الموجب **قوله** فان قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد فبالعكس يعني فرفعه
من وجه وهو البدل من الضمير وانتصابه من وجهين وهما البدل من احد والاستثناء قال
الرضي ولو لم يوجه الضمير الى المبتدا في الحال والاصل لم يجز الابدال منه على ما قبل فلا
تقول ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي بل
المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا او رايت يعني بصرت
وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله قال الرضي وانا لا ارى باسا في غير
نواسخ الابتداء ايضا الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل النفي عامل
ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الا زيد لان المعنى ما انصفني احد كلمته الا زيد ومنه
قول عدي ابن زيد في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها ويرى من رؤية العين
وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا للظاهر معنى البيت للانتصاف
والحكاية منفيان معنى بلى لو قلت لا ادري احدا يوحد الله تعالى الا زيد لم يجز
الابدال منه من ضميره يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الادرى فقط انتهى ما يحتمل الحالية
والتمييز **قوله** يمتنع ان يدخل عليه من لانها فيه لبيان الجنس **قوله** وان قدر نفسه احمر
الحال والتمييز ويكون التمييز غير الغالب على ما ذهب اليه ابن مالك من انه لا يلزم في مميز
الجملة تقدير الاسناد اليه في الاصل بل هو على قسمين غالب وهو ان يكون مقدرا اسناد
الفعل اليه مضافا الى الاول كطاب زيد علما اذ التقدير طاب علم زيد وغير غالب وهو
ان لا يكون كذلك نحو امتلأ الكوز ماء **قوله** فالاحسن ادخال من لما فيه من التنصيص على المفصل

المنصوب قوله والارجح التميز يعني خاتم حديدا قوله وخير منها الخفض بالاضافة
اى من كون حديدا حالا ومن نصبه على التميز وانما كان الخفض بالاضافة خيرا
لحصول المقصود به قوله من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول قوله
نحو ضربت زيدا ضاحكا في الشرح نصوا على ان الحال اذا تعددت وتعدد صاحبها لا يجعل
لغير الاقرب الا بدليل تقليلا للفصل فينبغي ان يكون هنا كذلك لان كونها للاقرب
سالم عن الفصل وكونها للابعد مستلزم للفصل وقد يفرق بان الفصل هنا يسير فاغتفر
وفيه نظر انتهى واقول لعل وجه النظر ان في كون الاولى للثاني والثانية للاول ايضا
فصلا كثيرا او جوابه المراد حسن الفرق ان الفصل هنا في موضع وهناك في موضعين قوله
ووهمه في خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب اشعر واشد لاخراجه اياه عن النصب
البتة في الشرح يعني اشد من الاول واشد من الثاني وفي اللباب ومن الاسماء ما يلزم
النصب على الحال نحو طرا ومثل بنحو كافة وقاطبة واستهجن اضافتهما قال السيد رحمه
الله عند شرحه لهذا الكلام قد وقع كافة مضافا في كلام البلغاء والفصحاء منه قول عمر
رضي الله عنه قد جعلت لآل بني كاكلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال
ذهبا ابريزا كتبه عمر ابن الخطاب كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الخط موجود في آل
بني كاكلة الى الآن فلا وجه للتخطئة انتهى ما في شرح اللباب وفي الشرح ان صح هذا سقطت
الاوجه الثلثة باسرها اذ فيه استعمال كافة لغير العاقل وعدم نصبه على الحال واخراجه
عن النصب البتة واقول ثبوت هذا وحده لا يخرج ذلك عن الشذوذ وانما كان ختم
عمر كفى بالموت واعظا يا عمر لانه كذلك كان نقش خاتمه من الحال ما يعمل باعتبار عامله وحده
قوله نحو هذا بعلي شيخا يحتمل ان عامله معنى التنبيه او معنى الاشارة والاولى بالعمل عند
الكوفيين معنى التنبيه لسبقه وعند البصريين معنى الاشارة لقربه فان قيل يجب
ان يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها واذا كان العامل هنا في الحال معنى التنبيه
او الاشارة لا يكون كذلك لان بعلي خبر والعامل فيه المبتدا اجيب بان انتصاب الحال
عن بعلي ليس باعتبار انه خبر المبتدا بل باعتبار انه مفعول انبه او اشير اذ
التقدير انبه عليه او اشير اليه شيخا فالعامل هنا في الحال وفي صاحبها واحد قوله
هذا بسرا اطيب منه رطبا الى آخره الصريح الخالص وصغا يصغو ويصغى مال والرشد بفتحتين
خلاف الغي من الحال ما يجوز التعدد والتداخل قوله وذلك واجب عند من
منع تعدد الحال فقال الرضي وجوز الجمهور وهو الحق ان يجيء لشيء واحد احوال متخالفة

متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تعالى اخرج منها مذموما مدحورا كالخبران في خبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك في الحال المتضادة كانت او لا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذموما واستشكل مثله في المتضادة فمنعها مطلقا ولا وجه للقياس لان وقوع الفعل في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بلى لو عطفت احدهما على الآخر جاز لدلالة على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى مذموما مدحورا او متضادين في محل ممتزجين كما في اشتريته اسود ابيض او ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا باس به انتهى **قوله** ويحتمل التداخل لعدم امكان تقييد الحال الاولى بالثانية **قوله** ويجب كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل لان المفصل حينئذ واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف العكس وهو جعل في شرح الرضي ان كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل جائز على ضعف لا واجب قال واذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى تثنيتهما فانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا واذا كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحال وقدمت حال المفعول على الفاعل اذ اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه انتهى **قوله** ويمكن ان يقال ان المصنف لم يجعل وجوب الحال الاولى من المفعول والثانية من الفاعل مطلقا بل بالنظر الى جعل كل حال بجنب صاحبه وهذا لا ينافي تجويزه ملاقاتين **قوله** خرجت بها امشي الى آخره مبدا البيت لامرء القيس ويروى على اثرينا اذيال مرط والاثر والاثر واحد والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز او صوف والمرحل بالحاء المهملة المنقش بنقوش يشبه رحال الابل وجرها المرط الستر لما اثر على القافة **باب**
اعراب الفعل قوله فان قلت ما انت ان تحدثنا فلا جزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم

تقدم الفعل يعني بالفعل المجزوم الذي يتبعه نحو تشبه في الجزم والفعل المرفوع المهم الذي يتبعه في الرفع لان الاعراب بالتبعية يقتضي متبوعا اشتمل ذلك الاعراب **قوله** بالرفع على وجهين على الاضمار يريد بالوجهين العطف على تاتيني والاستئناف **قوله** وهل زيد اخوك فنكرمه لا برفع على العطف بل على الاستئناف نفي من وجهي الرفع السابقين العطف واثبت الاستئناف وسكت عن النصب على اضمار ان والظاهر ان سكوته عنه لجوازه وفي الشرح لا يظهر ان هنا ما نعا عن تخالف الجملتين بالاسمية والفعلية وليس بمانع على الصحيح واما من جهة المعنى فلا منع اذ يمكن الاستفهام عن اخوة زيد وعن اكرامه الواقع بعد ثبوت الاخوة واقول بل يظهر ان هنا مانعا عن تخالف الجملتين ومما قررناه آنفا من ان رفع الفعل بالعطف يقتضي تقدم فعل مرفوع ليكون رفع المعطوف بالمشاركة له في رفعه وجهته **قوله** ومثل لك النفات الله فيكرمه الرفع على الاستئناف والنصب اما على الجواب او على العطف على النفات واضمار ان واجب على الاول وجائز على الثاني سكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه مما تقدم قال ابن الحاجب وانما وجب اضمار ان على الوجه الاول لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون الحذف اخصر وقال غيره لانها لو اظهرت لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك غير مستحسن وانما جاز اظهارها على الوجه الثاني لان الفاء تدخل على الاسم الصريح نحو اعجبني ضرب زيد فغضبه فجاز ان يظهر معها ما تقلب الفعل الى اسم صريح **قوله** وكالمثال سواء فلو ان لنا كرة فنكون ان سلم كون لو للتمني يريد بالمثال هل النفات الله فيكرمه وقيد المشابهة بكون لو للتمني لانها لو كانت للشرط لم تكن الآية مشابهة للمثال في اعرابه لعدم تاتي النصب على الجواب فيها وتاتيه فيه **قوله** ليتني اجد مالا فانفق منه الرفع على وجهين والنصب على اضمار ان يريد بالوجهين العطف على اجد والاستئناف **قوله** وليت لي مالا فانفق منه بنصب الرفع على العطف سكت عن الرفع على الاستئناف وعن النصب على اضمار ان لظهور جوازه **قوله** مثله ليت زيدا فيكرمه الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار سكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذي يشاركه هذا التابع في جهة اعرابه وهو نحو ما ذكرناه فيما مضى من ان مانع الرفع على العطف في هل زيد اخوك فيكرمه ليس هو تخالف الجملتين واما هو عدم ما يشاركه المعطوف في جهة اعرابه وفي الشرح الظاهر ضبط نكرمه بالنون للمتكلم عظيما او مشاركا ليكون الجزم قياسا نحو ولنحمل خطاياكم وضبطه بتاء الخطاب فيه جزم مضارع المخاطب باللام وهو غير مقيس عند البصريين اللهم الا ان يعتذر بان الثواني يغتفر فيها

مالا يعقل في الاوايل انتهى واقول احسن من هذا الاعتذار ان هذه مناقشة في المثال والمناقشة
في المثال ليست من داب المحصلين قوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه هذا صدر بيت
عجزه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما باب الموصول قوله بجوزيته نحو ما صنعت
وماذا صنعته ما مضى شرحه يعني في الباب التاسع مما يجب على المسؤول عنه ان يفصل فيه قوله
والاكثر في نحو من ذا الفتى كون ذا للاشارة خبرا او نعت جملة حالية ونقل كون ذا موصولا
ونعت صلته وبعضهم لا يجيزه وجه الاكثر ان الاصل ان يكون اسم اشارة لا موصولا
الا اذا قامت قرينة تدل على تجرده عن الاشارة واستعماله موصولا ولم يوجد ذلك في نحو هذا المثال
وفي شرح التسهيل لابن قاسم ومنع بعض النحويين وقوع ذا موصولا بعد من لان من تخص من
يعقل فليس فيها ابهام كما في ما فانها صارت في الاستفهام في غاية الابهام واخرجت ذا من التخصيص
الى الابهام وجذبتها الى معناها ولا كذلك من لتخصيصها واختار الكوفيون وقوع ذا موصولة
وان لم يتقدم عليها استفهام وعنهم ان اسماء الاشارة كلها يجوز ان تستعمل موصولات انتهى وقد
جزم المصنف في حرف الميم عند الكلام على من بما ذكر هنا انه قليل وسكت هناك عما ذكر هنا انه
الاكثر فقال واذا قيل من ذا لقيت فمن مبتدأ وذا خبر موصول والعائد محذوف ويجوز على
قول الكوفيين في زيادة الاسماء كون ذا زائدة انتهى قوله واما نحو ذلك الذي يبشر الله عباده
فقيل الذي مصدرية اي ذلك تبشير الله وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا
فانتصب الضمير ثم حذف في شرح التسهيل لابن قاسم حكى الفارسي في الشيرازيات عن ابي الحسن
عن يونس وقوع الذي مصدرية غير محتاجة الى عائد وتاول عليه ذلك الذي يبشر الله عباده
قال الفارسي ويجي على قول يونس وخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم ولا يعود الى الذي شي
لانه مثل هذا حرف وقال ونقوي هذا انها ايضا جاءت موصوفة غير موصوله وهذا ايضا
مذهب الفراء اجازه في قوله تماما على الذي احسن ان يكون الذي مصدرية جاعلا احسن
فعلا مسندا الى ضمير موسى والتقدير تماما على احسانه قال ابن مالك وهو صحيح وحكى عن الفراء انه
سمع بعض العرب يقول ابوك بالجارية الذي يكفل وبالجارية ما يكفل والمعنى ابوك بالجارية كفالته
قال ابن حوف وسلامح في ورود الذي مصدرية ومشهور مذهب البصريين منع ذلك لان الذي
قد ثبتت اسميتها فلا يعدل عما ثبت الا بدليل قاطع وما استدلوا به محتمل فاما قوله ذلك الذي
يبشر الله عباده فالعائد محذوف تقديره يبشره واصله يبشر به فلما حذف الحرف صار منصوبا
واما قوله كالذي خاضوا فتقديره كالخوض الذي خاضوا او كالفريق الذي خاضوا او كالذين
فاوقع الذي موقع الجمع واما قوله تعالى تماما على الذي احسن فقيل الفاعل ضمير اسم الله والتقدير

والتقدير على الذي احسنه الله اي احسن اليه وهو موسى واما قولهم بالجارية الذي
يكفل فالجار متعلق بمحذوف والذي على حاله والتقدير ابوك كفيل بالجارية الذي يكفل اسمي
وفي الشرح ويجوز ان يكون التقدير في ذلك الذي يبشر الله عباده ذلك التبشير الذي يبشره
الله عباده وهذا اولى اذ لو فتح باب حذف العائد المجرور بالطريق المذكور لوجد
السبيل الى حذف كل عائد مجرور بحرف وبطلانه معلوم قوله ولو نحو سرني ما
معجب لك لئلا ذلك في الشرح الظاهر انه لا يثبت ولو سمع ذلك لاحتمال ان تكون موصولة حذف
صدر صلتها قوله ولا اعلمهم زاد وا ما بعد الباء الا ومعناها السببية مشاركة
لقول ابي حيان الثاني قولهم مررت بما معجب لك يحتمل ان تكون زائدة ووجهه ان الباء
في قولهم مررت بما معجب لك للالصاق وما الزائدة لا تقع بعد باء الالصاق وانما تقع
بعد باء السببية قوله وقد جوزا في ومن الناس من يقول الضمير جوزا عائد الى
كون من موصوله وموصوفه وفي حاشية التفتازاني قد يقال انه لا يتصور لمثل هذا
الاخبار فائدة والجواب انه للاخبار بالبعضية او للتعجب واستعظام ان يختص بعض
من الناس بمثل تلك الصفات فانها تنافي الانسانية بحيث كان ينبغي ان لا يعد المتصف
بها من جنس الناس ضعيف فان مثل هذا التركيب شايع ذايع في مواضع لا يتاتى فيها مثل
هذه الاعتبارات ولا يقصد فيها الا الاخبار بان من هذا الجنس طايفة تتصف بكذا فالوجه
ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتداء يعني وبعض الناس او بعض من الناس من هو
كذا وكذا فيكون مناط الفائدة تلك الاوصاف وفي قول الحماسي فمنهم ليوث لا ترام وبعضهم
مما قمشت وضم حبل الحاطب تانيس بما ذكرنا حيث وقع قرينه منهم ومن بعضهم مبتداء
لا خبرا ووقوع الظرف في موقع المبتداء ليس بمستبعد كقولهم ومنا دون ذلك وما منا
الا له مقام معلوم والقوم يعتبرون الموصوف في الظرف الثاني ويجعلونه مبتداء والظرف المتقدم
خبرا ولو عكسوا لاستقام اللفظ والمعنى جميعا في جميع المواردا اي جمع منا دون ذلك
وما احد منا الا له مقام معلوم لكن وقوع الاستعمال على ان من الناس رجالا كذا
وكذا شاهد لهم انتهى وفي اعراب السمين وقد سال سايل فقال الخبر لا بد وان
يفيد غير ما افاده المبتداء ومعلوم ان الذي يقول كذا هو من الناس لا من غيرهم
فاجيب عن ذلك بان هذا تفصيل معنوي لانه قدم ذكر المومنين ثم ذكر الكافرين
ثم عقب بذكر المنافقين فصار نظير التفصيل اللفظي نحو ومن الناس من يعجبك ومن
الناس من يشتري فهو في قوة تفصيل الناس الى مومن وكافر ومنافق واحسن من هذا

ان يقال ان الخبر افاد التشخيص المقصود لان الناس كلهم لم يقولوا ذلك وهم
غير مومنين بضار السدير وبعض الناس تعرف كيت وكيت انتهى **باب التوابع** مسئلة نحو
سبح اسم ربك الاعلى يجوز كون الاعلى صفة للاسم او صفة للرب في تفسير البيضاوي
سبح اسم ربك الاعلى نزه اسمه عن الالحاد فيه بالتاويلات الزائغة واطلاقه على غيره
زاعما انهما فيه سواء وذكره لا على وجه التعظيم انتهى وقال ايضا عند الكلام على بسم الله
والاسم ان اريد به اللفظ فغير المسمى لانه يتالف من اصوات مقطعة غير قارة ويختلف
باختلاف الامم والاعصار ويتعدد تارة ويتحد اخرى والمسمى لا يكون كذلك وان اريد
به ذات الشيء فهو المسمى لكنه لم يشتهر بهذا المعنى وقوله تعالى تبارك اسم ربك المراد به
اللفظ لانه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها
عن الرفث وسوء الادب او الاسم مقحم كما في قول الشاعر الى الحول ثم اسم السلام عليكما
وان اريد الصفة كما هو راى الاشعري انقسم انقسام الصفة عنده الى ما هو نفس المسمى والى
ما هو غيره والى ما هو ليس هو ولا غيره انتهى وفي حاشية التفتازاني عند الكلام على
قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها والمشهور فيما بين الاكثرين ان الخلاف في اسم
لا ان تمسكات الفريقين تشعر بذلك لان القائلين بان الاسم عين المسمى تمسكوا بقوله تعالى
وعلم آدم الاسماء كلها ثم عرضهم وقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى اي ذاته وقوله تعالى
ما تعبدون من دونه الا اسماء الى غير ذلك وان لفظ الاسم مسمى بالاسم دون الفعل
فهنا الاسم والمسمى واحد والقائلين بانه غيره تمسكوا بمثل قوله تعالى فله الاسماء الحسنى
مع القطع بوحدة الذات لا الاتحاد كره من التفصيل وبان من الاسم ما هو نفس المسمى كلفظ
الله فانه يدل على الوجود اي الذات ومنه ما هو غيره كالخالق والرازق ونحو ذلك مما يدل
على فعل ومنه ما لا يقال انه هو ولا غيره كالعالم والقادر وكل ما يدل على الصفات القديمة
تشعر بان الكلام ليس في اسم بل في مدلوله مثل الانسان والفرس والاسم والفعل
وكذا قولهم ان اسماء الله تعالى متعددة فكيف تكون نفس الذات فان قيل فقد ظهر ان
الخلاف في الاسماء التي من جملتها لفظ الاسم وظاهر انها اصوات وحروف هي من الاعراض
المتزايلة وكيف يتصور كونها عين مدلولاتها التي هي الاعيان والمعاني وان اريد بالاسم المدلول
فلا خفاء في انه نفس المسمى من غير ان يتصور فيه خلاف بل فائدة لانه بمنزلة قولك ذات الشيء
ذاته قلنا الاسم الواقع في الكلام قد يراد به نفس لفظه كما يقال زيد معرب وضرب
فعل ماض ومن حرف جر وقد يراد به معناه كقولك زيد كاتب وحسد قد يراد نفس ماهيته

كما هي المسمى مثل الانسان نوع والحيوان جنس وقد يراد فرد منه مثل جاءني انسان
ورايت حيوانا وقد يراد جزؤها كالناطق او عارض كالضاحك فلا يبعد ان
يقع اختلاف واشتباه في ان اسم الشيء نفس مسماه ام غيره وما اوردوه في المواضع
من الكلام في لفظ الاسم لا ينافي ذلك لانه ايضا اسم من الاسماء والمتمسكات ايضا تنزل
على هذا انتهى وفي الشرح هنا سؤال مشهور وهو ان المقصود بالتسبيح هو الرب
سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم واجاب الغزالي بانه
وان كان الاسم غير المسمى كما يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالى عن النقائص يجب تنزيه
الالفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الادب واعترضه السهيلي من وجهين
احدهما انه لم يرو عنه عليه الصلاة والسلام سبحان اسم ربي الاعلى مع كثرة تسبيحه
فدل على ان المقصود بالتسبيح المسمى والاسم مذكور لحكمة اخرى والثاني انه يلزمه ان
يطلق على الاسم التكبير والتحميد والتنزيه وغيره من المعاني فيقول تبارك اسم ربي
وذلك مما اجمع المسلمون على تركه قال السهيلي والجواب السديد ان الذكر على الحقيقة
محله القلب لانه ضد النسيان والتسبيح نوع من الذكر فلو اطلق الذكر والتسبيح لما
فهم منهما الا ذلك دون اللفظ باللسان والله تعالى قد تعبدنا بالامرين جميعا ولم
يقبل من الايمان الا ما كان قولا باللسان واعتقادا بالجنان فصار معنى الآيتين
بمعنى قوله تع واذكر اسم ربك وقوله سبح اسم ربك الاعلى اذكر ربك وسبح ربك
بقلبك ولسانك ولذلك اقحم الاسم تنبيها على هذا المعنى حتى لا يخلو الذكر والتسبيح من
اللفظ باللسان لان الذكر بالقلب متعلقه المسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه
والذكر باللسان متعلقه اللفظ مع ما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم
احد ان اللفظ هو المسبح دون ما يدل عليه من المعنى فقد وضحت الحكمة التي من اجلها
ذكر الاسم وبه تحصل الفائدة الى هنا كلامه واقول اذا كان مراد الغزالي ما قاله البيضاوي
في تفسير هذه الآية وهو ان المراد بتنزيه الالفاظ الموضوعة لذاته وصفاته تعالى هو
تنزيهها عن التاويلات الزائغة وعن اطلاقها على غيره زاعما انهما فيه سواء وعن ذكرها
لا على وجه التعظيم اندفع كل من اعتراضي السهيلي عليه **قوله** واما نحو جاءني غلام زيد الظريف
فالصفة للمضاف الا بدليل لان المضاف اليه انما جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته
فان قيل ما الفرق بين الآية وهذا المثال حتى جاز في الآية ان يكون الاعلى صفة للاسم
المضاف او للرب المضاف اليه وتعين في المثال ان يكون الظريف صفة للغلام المضاف

اجيب بان المضاف اليه في الآية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح ومضاف لما بعده
ولبس المضاف اليه في المثال كذلك قوله وكلا اخ مفارقه اخوه الى اخر تقدم الكلام
عليه في الآية حرف التمييز والموصوف فهو كله والصفة هي الفرقدان قوله وعلى
التبعية فهو نعت لا بدل الا اذا تعذر في الشرح ينبغي ان يشترط في وجه تعين النعت وعلى ما
البدل في نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب وفي نحو مررت بالرجل الذي فعل
واقول وجه تعين النعت ان كل موصول فيه الالف واللام فهو موضوع للدلالة على
معنى في متبوعه في جميع استعماله صرح بذلك الرضي في باب الصفة وسننقله عنه في الجهة
السادسة فالموصول الذي فيه الالف واللام دائما صفة لموصوف مذكور او مقدر فاذا
وجد في اللفظ ما يصلح كونه نعتا له تعين جعله نعتا الا ان جعله غير ذلك لا يغني عن كونه نعتا
لاحتياجه دائما الى منعوت وجعله نعتا يغني عن جعله غير ذلك ولذا لم يذكر الزمخشري ولا ابو
البقاء كونه بدلا وان كان ذكره السمين حيث قال يحتمل الجر من ثلثة اوجه اظهرها انه نعت
والثاني بدل والثالث عطف بيان باب حروف الجر قوله مسئلة زيد على السطح
يحتمل الوجهين يعني كون على حرفا وكونها اسما ظرفا وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف
لانها مع ما بعدها في موضع الخبر باب في مسائل مفردة قوله نحو يسبح له فيها بالغدو
فمن فتح الباء يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الاول وهو الاولى او الثاني او الثالث
في الشرح يحتمل ان يقال انما كان الاول اولى لانه لا فصل حينئذ وعليه ينبغي ان يكون الثاني
اولى من الثالث لتقليل الفصل ويحتمل ان يقال الوجه في كون الاول اولى بالنيابة انه
اقرب الى المفعول به من الظرف واما هما فلا اولوية بينهما وهذا اسعد بمراد المصنف
ولذلك اختير اقامة الثاني والثالث من غير ترجيح قوله وبما ذكرنا من الوجهين في المثال
الاول يعلم فساد قول من استدرك في الشرح ان الفاعل الفساد باحتمال الوجه الثاني وهو كون
الفعل مضارعا حذف منه احدى التائين لا باحتمال الوجه الاول وهو كونه ماضيا الجهة
السادسة قوله النوع الاول اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت قال
ابن الحاجب في شرح كافيته عند الكلام على قوله ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان
وضعه لغرض المعنى عموما نحو تميمي وذو مال او خصوصا نحو مررت بهذا الرجل يعني ان معنى
النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا
فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق
توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق انتهى وقال الرضي

يعني ابن الحاجب نسخه

[illegible]

مسئله نسخه

[illegible]

الرضي ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت
برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا وكانه يشترط في الوصف لا في الحال
الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف لا يشترط ذلك فيهما
ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان او لا فيكون الحال هيئة للفاعل
او المفعول والمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما ما وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع
استعمالاته كالمنسوب والمضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا
او مقدرا ومن الجامد الموضوع لذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذي والتي وفروعهما
وذو الطائية لان الذي قام بمعنى القائم والمراد بالموضوع لغرض المعنى خصوصا ما وضع
للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن
موضوع للدلالة على معنى فيه اي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل [illegible] انما
لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل الرجولية فليس الجنس
موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال
اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا انتهى قوله ومن الخطاء في الثاني
قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك اكثر المتاخرين
يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه
وليس كذلك ظاهر كلام الرضي ان الحامل لهم على ذلك غير ما قال ابن مالك فانه قال في باب النداء
والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة
وهو الرجولية وهذا حد النعت اي ما دل على معنى في متبوعه قال بعضهم هو عطف بيان
لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم
الجنس المعرف باللام اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج في
نعت اسم الاشارة بيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص
بعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعريف الماهية
حصل من لفظ الجنس وتعيين المقصود من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت
والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يسند الا تعيين الفرد الذي
دل عليه الرجل ومن الفائدة يحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى صفته فمن
ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا
النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل والبقر والفرس انتهى قوله ونعم

تنبيه

ابن عصفور ان النحويين اجازوا في ذلك الصفة والبيان ذكر المصنف كلام ابن عصفور مبدا
في بحث ان وجعله تنبيها على حدة **قوله** والنعت دون المنعوت او مساو له قال الرضى
ينبغي اولا ان نعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما تطلق عليه لفظ الموصوف
من الافراد اقل مما تطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا
في النكرات اما في المعارف فانك تقول جائني الرجل العاقل وهذا او نقيت التي العجيب
واما في النكرات فانك تقول رايت شاة ابيض وهذه ذات قديمة او واجبة
الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذا اللام
والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح بعضها الا ان يكون اخص اى اعرف
من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة
مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارى على مدلولهما الوضعيين متساويان وفي قولك
هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد
اى مشار اليه كان لكن التعريف الاشاري اقوى من التعريف اللامي فعلى هذا يختص
قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كون
بعضها اقوى من بعض حتى يبنى عليه الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو فالمنقول
عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم
المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغايب
فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد واما كان العلم اخص واعرف
من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل
بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اى ذات معينة كانت وتعيينها عند
الواضع الى المستعمل بان يعين له الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه
اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم تنفصل عن
اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف
باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين وفي القلب معا ومدلول ذى
اللام يعرف بالقلب دون العين وفي تعريف ذى اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله
تعالى لئن اكله الذئب واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف
اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف
المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتنى منه ولذا يوصف المضاف ولا يوصف المضمر

الوصل

الوصف

والصفه

الى المضمر

المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه
موصوف لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم
نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا
يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركه فيوضع ثان بخلاف سائر المعارف
وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام والموصول
وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم
وذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم والعلم الخاص اى الذى لم يتفق له
مشارك وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير الغايب السالم من ابهام اى الذى لا
يشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى والموصول وذو الاداة والمضاف بحسب
المضاف اليه **قوله** وفيما قاله نظر لان الذى يأول به النحويون بالحاضر والمشار اليه
انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا فاما نعت اسم
الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله في الشرح انما احتاج النحويون الى
تاويل هذا في قولك مررت بزيد هذا بمعنى المشار اليه او الحاضر لانهم يرون ان النعت
لا بد ان يكون مشتقا او مؤولا بمشتق وهذا لا يقدح في تاويل ابن عصفور ولا
يدفعه لان الالف واللام متى سلم كونها للحضور كما يراه هو وكان مدخولها هو الحاضر
لزم ان يكون الرجل بمعنى الحاضر لا من جهة كونه نفسه الحاضر بل من جهة دلالة الاداة
قوله قال الزمخشرى في ذلكم الله يجوز كون اسم الله تعالى صفة للاشارة او بيانا
وربكم الخبر في الكشاف في سورة فاطر ذلكم مبتداء والله ربكم له الملك اخبار مترادفة
او الله ربكم خبران وله الملك جملة مبتداءة واقعة في قران قوله تعالى والذين
يدعون من دونه ما يملكون من قطمير ويجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم
الاشارة او عطف بيان وربكم خبر لولا ان المعنى يا باه انتهى قال ابو حيان ولا يظهر
ان المعنى يا باه لانه يكون قد اخبر بان المشار اليه بتلك الصفات والافعال ربكم ومالككم
ومصلحكم وهذا معنى شايع لا يابى انتهى وقال اليمنى يحمل انه انما لم يجز كونه صفة او عطف
بيان ههنا لان من حق صفة المعرفة وعطف بيانها ان يكونا معلومين للمخاطب ولما كان المخاطب
هم الكفار وهم لا يعلمون ذلك لم يجز ويحتمل انه لم يجز كونه صفة او عطف بيان لان فحوى الكلام
يدل على ان المقصود هو الاخبار عن ذلك المشار به الى مولج الليل في النهار ومولج النهار
في الليل ومسخر الشمس والقمر بانه الله بانه الرب بانه المتفرد بالملك انتهى وقال الطيبى

ويمكن ان يقال ان المشار اليه باسم الاشارة هو ما سبق ولو جعل موصوفا او مبينا لكان
المشار اليه ما بعده فلا يبقى ذكر المرتب المعتبر وهو انه ما قبله حقيق بما بعده لاجل اجراء
تلك الصفات عليه اذ المعنى ذلك الموصوف بتلك الصفات المميزة والنعوت الكاملة معين
المعبود المستحق للعبادة المالك المتفرد بالالهية والذين يدعون من دونه ما يملكون من
قطمير وفيه انه ليس كلما يصح اجرا لكان وجها لان الاعراب تابع للمعنى لا بعكس انتهى قوله
ويجوز كون العلم نعتا واما العلم يتبعه ولا يتبعه في الشرح بذلك اعترضه ابو حيان وقع
للزمخشري في تفسير سورة ابراهيم عند قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله انه قال الله عطف
بيان للعزيز الحميد لانه جرى مجرى الاسماء الاعلام لغلبته واختصاصه بالمعبود الذي يحق له
العبادة كما غلب النجم على الثريا مع ان نصه فانظر كيف يمكن ان يكون جعله اياه وصفا لا عليه
علميته بل من جهة ملاحظة الا لوهية فيه باعتبار الاصل انتهى واقول في تفسير البيضاوي
ما يشعر الى انه لا يمكن فانه قال وقيل علم لذاته المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به
لانه لابد له من اسم يجري عليه صفاته والصفة لا تطلق على سواه والله لو كان وصفا لم يكن قوله
لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة والاظهر انه وصف في الاصل
لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق اجرى مجراه في
اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته من
حيث هو بلا اعتبار امر حقيقي او غيره غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه
لو دل على مجرد ذاته المخصوص لما افاد ظاهر قوله وهو الله في السموات معنى صحيحا ولانه
معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين مشاركا للآخر في المعنى والتركيب وهو حاصل بينه وبين
بعض ... امتناع الوصف به دليلا على علميته.
انتهى قوله ويجوز نعت الاشارة بما ليس معرفا بلام الجنس وذلك اجمعوا على بطلانه في
الشرح اذا كان عند علما بالغلبة كما مر لم يرد مبدأ عليه فان جعله نعتا لاسم الاشارة ليس
باعتبار علميته بل باعتبار ملاحظة الاصل قبل العلمية وهو الاله الذي بمعنى المعبود واللام
فيه على هذا التقدير للجنس وحاصله انه عند قصد النعت بمثابة قولك ذلك المعبود ولا منع
في هذا احد وقد اجازوا تعلق الظرف باسم الشريف في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي
الارض على معنى وهو المعبود فاذا ساغ لهم تاويله بذلك لاجل التعلق فلم لا يجوز مثله للزمخشري
لاجل الوصف انتهى واقول قد يفرق بينهما بان تعين الوصف ممدوحة ولا ممدوحة عن
التعلق بذلك التاويل النوع الثاني قوله واشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة

هنا صح

المعرفة والتنكير للحال والتميز وافعل من ونعتا لنكرة يعني انهم اشترطوا التعريف
لامور منها عطف البيان ونعت المعرفة واشترطوا التنكير لامور منها الحال والتميز
ونعت النكرة وافعل من قوله ومن الوهم في الاول يعني في اشتراطهم التعريف لعطف
البيان ولنعت المعرفة قوله من الرقش في انيابها السم ناقع هذا عجز بيت صدره فبت
كاني ساورتني ضئيلة وساورتني يعني واثبتني والضئيلة الرقيقة والمراد هنا حية ضئيلة
والرقش بضم الراء وسكون القاف جمع رقشاء وهي من الحيات المنقطعة بسواد
وبياض والسم مثلث السين والناقع بالقاف البالغ الثابت قوله والصواب انه خبر
للسم والظرف متعلق به او خبر ثان في الشرح ليس كونه صفة بخطأ فان القائل
بذلك جعل الاداة في السم جنسية كما في قوله تعالى واية لهم الليل نسلخ منه
النهار وقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وقد جوزوا كون الجملة في ذلك صفة لذي
الاداة بناء على ان المعرف باللام الجنسية كالنكرة بحسب المعنى وما نحن فيه
كذلك وقد خرج المصنف على ذلك قولهم ما يحسن بالرجل خير منك ان تفعل
كذا ذكره في تراجم للحذف حيث ترجم على حذف ال انتهى قوله وليس من ذلك يعني
من الوهم في الاول وتقليل هذا النفي هو قوله بعد اسطر لانه جعله على تقدير
ال قوله والذي قدمه الزمخشري انه وجميع ما قبله ابدال اما انه يدل فلتنكيره
وكذا المضافان قبله الضمير المنصوب بان والمجرور بقبل لشديد العقاب والمراد
بالبواقي العزيز العليم لانهما البواقي من جميع ما قبل شديد العقاب اوهما وذو الطول
ان اريد البواقي من التوابع في الآية قوله ورد على الزجاج في جعله شديد العقاب
بدلا وما قبله صفات وقال في جعله بدلا وحده من بين الصفات نبو ظاهر قال
اليمني يحتمل ان يكون وجه النبو هو ان هذه النكرة لو كانت بدلا فقط لكان المبدل
منه وهو المتبوع في حكم المنحى ولما كان قبله وما بعده صفات لزم ان لا يكون في حكم
المنحى وايضا فكونه بدلا يقتضي ان يكون هو المقصود بالنسبة الى المتبوع دونه
وكون ما بعده وما قبله صفات تقتضي كون المتبوع هو المقصود دونه او يقول لو كان
بدلا والبدل في حكم تكرير العامل لكان مع عامله اجنبيا بين الصفات انتهى
قوله ومن ذلك قول الجاحظ هكذا رأيناه في اكثر النسخ وفي بعضها ومن الوهم في الثاني
قول الجاحظ وهو الصواب لانه ذكر من جملة الثاني افعل من قوله ولست بالاكثر
منهم حصى هذا صدر بيت عجزه وانما العزة للكاثر والحصى هنا العدد يقال نحن

اكثر منهم حصى اى عددا **قوله** ومن متعلقة باكثر منكرا محذوفا فلا بد لامن المذكور فى الشرح
يلزم عليه ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة وقد عرفت ما فيه **قوله** او بالمذكور على
انها بمنزلة قولك انت منهم الفارس البطل يريد ان من فى البيت ليست تفضيلية
جارة للمفضول **قوله** عند من قال فى اخواتها لانها تدل عليه فان هذا قول لا وجود له
فى الشرح ليس لهذا الظرف مفهوم مخالفة حتى يكون المعنى انها تدل على الحدث عند من لم
يقل فى اخواتها انها تدل عليه فان هذا قول لا وجود له وانما هما قولان احدهما ان اخوات
ليس دالة على الحدث الثانى انها ليست دالة عليه واما ليس فلا دلالة لها عليه قولا
واحدا فان قلت فما فائدة التقييد اذن قلت التنبيه على ان انتفاء تعلق الظرف بلا ليس
عند من لا يقول بان اخواتها تدل على الحدث من باب اولى فهو مفهوم موافقة **قوله**
ولان فيه فصلا هذا معطوف على بانها لا تدل **قوله** وبان فصل التمييز هكذا فى بعض النسخ
وفى بعضها وبان الفصل بالتمييز وهو غير صواب على ما لا يخفى **قوله** ومن الوهم فى الثانى قول مكى
مكى هذا وقع فى النسخ التى وقع فيها ومن ذلك قول الجاحظ **قوله** والصواب انه مشبه بالمفعول
به فى الشرح واعتراض المصنف انما يتاتى على قول البصريين ومن وافقهم واما الكوفيون
فيجوزون وقوع التمييز معرفة فى مثل ذلك فلعل مكيا قصد التخريج على مذهبهم **قوله** وقول
الخليل هذا معطوف على قول مكى وانما جعل هذا من الوهم فى الثانى لان الاضافة يشترط
فيها تنكير المضاف وفى الشرح ليس مذهبهم جواز الاضافة المعرفة مع بقائها على ما هى
عليه فى التعريف ولا يتحاشون من اجتماع تعريفين على الكلمة من وجهين مختلفين **قوله** نعم
يصح ان يقال انه خبر للا مع اسمها فانهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه
فى الشرح كيف يجعل الكلمتان مع مبتدأ مع ان تعريف المبتدأ غير صادق عليهما
اذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مسندا اليه او صفة معتمدة على نفى
او استفهام رافعة لظاهر او ضمير منفصل وليس مجموع لا اله اسما مجردا ولا صفة
معتمدة واقول لا نسلم ان مجموع لا اله ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من
كلمتين كخمسة عشر فى قولك عندى خمسة عشر وفى تلويح التفتازانى ثم لا يخفى
ان الاستثناء ههنا بدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف اى لا اله موجود وفى الوجود
الا الله فان قلت هلا قدرت فى الامكان ونفى الامكان يستلزم نفى الوجود من غير
عكس قلت لان هذا رد لخطاء المشركين فى اعتقاد تعدد الالهة فى الوجود دون
الامكان ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفى اله غيره لا بيان امكانه وعدم امكان

غيره

غيره ولا يجوز ان يكون استثناء مفرغا واقعا موقع الخبر لان المعنى على نفى الوجود عن
الهة سوى الله تعالى لا على نفى مغايرة الله تعالى عن كل اله وفى اعراب السفاقسى
واعترض صاحب المنتخب على النحويين بتقدير الخبر فقال ان كان لنا فيكون معنى قوله والهكم
اله واحد فيكون تكرارا محضا وان كان فى الوجود كان نفيا للوجود الا له ومعلوم ان
نفى الماهية اقوى فى التوحيد الصرف من نفى الوجود فكان اجراء الكلام على ظاهره
والاستثناء عن هذا الاخبار اولى واجاب ابو عبد الله محمد بن ابى الفضل المرسى فى ذى
الطالبين فقال هذا كلام من لا يعرف لسان العرب فان اله فى موضع المبتدأ على قول
سيبويه وعند غيره اسم لا وعلى التقديرين فلا بد من خبر للمبتدأ او للا فما قاله من
الاستثناء عن الاضمار فاسد واما قوله اذا لم يضمر كان نفيا للماهية فليس شئ لان نفى
الماهية هى نفى الوجود لان الماهية لا تتصور عندنا الا مع الوجود فلا فرق بين الماهية والوجود
وهذا مذهب اهل السنة خلافا للمعتزلة فانهم يثبتون الماهية عارية عن الوجود وهو فاسد
والا هو فى موضع رفع بدلا من لا اله ولا يكون خبرا للا لان لا لا تعمل فى المعارف ولو قلنا ان
الخبر للمبتدأ وليس للا فلا يصح ايضا لما يلزم عليه من تنكير المبتدأ وتعريف الخبر ولا يصح
واستشكل ابو حيان البدل من اله قال لانه لا يمكن فيه تكرار العامل لو قلت لا اله
الا هو لم يجز واختار انه بدل من الضمير المستكن فى الخبر المحذوف العائد على اسم لا قال ولولا
تصريح النحويين بانه بدل على الموضع من اسم لا لتاولنا كلامهم على انهم يريدون بقولهم بدل
من اسم لا اى من الضمير العائد على اسم لا **قوله** واما لا رجل ظريفا بالنصب فانه عند سيبويه
مثل يا زيد الفاضل قال الرضى فى المنادى اعلم انه انما جاز الرفع حملا على اللفظ لان
النصب فى توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة
للمعرب فى اعرابه لا للمبنى فى بنائه الا ترى انك لا تقول جاءنى هؤلاء الكرام بجر الصفة حملا
على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة اى الحركة البنائية تحدث
فى المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصارت حروف النداء
كالعاملة لها وكذلك فتحة لا رجل فلمشابهته للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها
كالتابعة للمرفوع وقل شيئا من استنكار تبعية حركة الاعراب بحركة البناء التى هى
خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد فى هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع
اى الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب انتهى وفى الشرح
وقد وقفت من مدة طويلة فى شرح الكافية للشيخ تاج الدين التبريزى على استشكال

ذلك بان الحركة الاعرابية انما تحدث بعامل ولا عامل هنا يمكن احداثه للرفع ضرورة
ان المتبوع وهو المنادى مفعول به وهو اشكال منقدح انتهى واقول فيما ذكرناه عن
الرضى جواب عن هذا الاشكال بان يقال لما كانت الضمة تحدث فى المنادى بحدوث حرف
النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصارت حروف النداء كالعاملة لها قوله لم يتجه
الاعتذار المتقدم هو قوله فيما تقدم نعم يصح ان يقال انه خبر للا مع اسمها فانهما فى
موضع رفع الابتداء عند سيبويه قوله ويشكل على ذلك ان البدل لا يصلح هنا الحلول له محل
الاول فى الشرح انما يتم هذا الاشكال ان لو كان هذا امرا لا بد من اعتباره فى البدل ونحن
نراه يتخلف كما اسلفنا فى مثل فتنت هند حسن لها واكلت الارغفة جزء منها انتهى واقول
فى حاشية التفتازانى عند قوله والحكم اله واحد لا اله الا هو يحصل به الجواب عن اشكال
المصنف وهو فان قيل كيف يصح ان البدل هو المقصود والنسبة الى المبدل منه سلبية قلنا
انما وقعت النسبة الى البدل بعد النقض بالا فالبدل هو المقصود بالنفى المعتبر فى المبدل
منه لكن بعد نقضه ونقض النفى اثبات قوله وقد يجاب فانه بدل من الاسم مع لا فانهما
كالشئ الواحد فى الشرح ما هذا البدل من الاقسام المذكورة فى باب البدل واقول هو من بدل
الكل من الكل لكن باعتبار اللفظ دون المعنى فليتامل قوله ومن ذلك قول الفارسى فى مررت برجل
ما شئت من رجل ان ما مصدرية وانها وصلتها صفة لرجل فى الشرح لا يخفى ان اللفظ على راى
الفارسى لا يحمل على ظاهره من غير حذف اذ لا معنى لقولك مررت برجل مشيئتك فلا بد من تقدير
اى مثل مشيئتك اى برجل يماثل مشيئتك بمعنى انه على وفقها او على تقدير برجل ذى مشيئتك اى
صاحبها على حذف مضاف ايضا او يؤول المصدر باسم المفعول من غير حذف نحو الدرهم ضرب الامير
اى برجل مشيئتك والمعنى برجل هو الذى تشاؤه وتريده وتقدير ما شرطية يحتاج الى تقدير الجواب
فكل من القولين لا بد فيه من تقدير فبم ترجح تقديرهم على تقديره بل الذى اقتضى كون قولهم صوابا
وقوله غير صواب انتهى واقول اعتراض المصنف انما هو على ظاهر كلام الفارسى وظاهر كلامه
انه قدر ما مع ما بعدها بمصدر صريح من غير تقدير شئ قبله او تاويله بشئ قوله والحرف المصدرى
وصلته فى نحو ذلك معرفة يريد بنحو ذلك ان يكون الفعل مسندا الى معرفة كالضمير فى الاية حتى لو كان
مسندا الى نكرة لم يكن المقدر معرفة وفى الشرح والحرف المصدرى يعم كل حرف مصدرى سواء كان ان او ان
او غيرهما فادهنا ما لم يعلم فيما تقدم حيث قال ان وان وصلتهما محكوم لهما بحكم الضمير قوله والصفة
الجملتان معا يعنى مجموع جملة الشرط وجملة الجواب قوله وكان حقه اذا علق فى تركيب وقال الجملة
صفة ان يقطع بان ما زائدة اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه فى الشرح الذى يعلل به ان معمول

الجزاء لا يتقدم على اداة الشرط وهنا قد جعل تركيبك جوابا للشرط والجار المتقدم متعلقا
به فلزم تقدم ما فى حيز الجزاء على الشرط وهو باطل واما ما ذكره المصنف من ان الشرط
الجازم لا يتعلق بجوابه فلم يتحقق معناه ولا كون وجه كونه علة لبطلان القول بشرطية ما
انتهى واقول هذا من باب نفى الشئ بنفى ملزومه اذ المراد من عدم تعلق الشرط الجازم بجوابه
عدم كونه معمولا لجوابه وانما قيد الشرط بالجازم لكونه الواقع فى الآية ولاحتمال ان يقال
ان غير الجازم يجوز تقديم معمول جوابه عليه كما يجوز عمل جوابه فيه النوع الثالث قوله
كمنع الصرف فاشترطوا له تعريف الجملة العلمية او شبهه كما فى اجمع قال الرضى اعتبر الخليل فى اجمع
واخواته تعريف الاضافة بسقوط المضاف اليه منها انتهى وفى المتوسط واما تعريف التوكيد
فهو بتقدير اللام او الاضافة نحو اجمع لانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره
اولى للاحتياج اليه فى منع صرف بعض التاكيد وقيل تعريف التاكيد تعريف العلمية لان الفاظ
التاكيد اعلام لها واليه ذهب ابو على الفارسى انتهى قوله وكنعت الاشارة الا بذى اللام
او بما حمل عليه من الموصول ذو اللام او ذو الطائية وكان الواجب بناء على ان الموصوف اخص
او مساو ان ينعت اسم الاشارة بكل واحد من اسم الاشارة والموصول وبذى اللام والمضاف الى احد
الثلثة لان اسم الاشارة مبهم الذات وانما تعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية او
بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يكن تعيينه بمبهم آخر مثله لان المبهم مثله لا يدفع الابهام فلم
يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى احدهما وتعيين المضاف بالمضاف اليه والاليق بالحكمة
ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين فى نفسه كذى اللام لا بالشئ الذى يكتسب التعريف من معرف
غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المتعارف فاقتصر الموصول الذى يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة
الا ذو انتهى قوله ومن الوهم فى ذلك قول الزمخشرى فى قراءة ابن ابى عبلة ان ذلك لحق تخاصم اهل
النار بنصب التخاصم انه صفة للاشارة قال اليمنى يلزم عليه الفصل بين اسم الاشارة وصفته
بالخبر وذلك غير جائز قوله لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها فى اللفظ فى حواشى التسهيل
للمصنف ذكروا النعت اسم الاشارة ستة شروط الاول ان يكون بال الثانى ان يكون جنسا
لا وصفا وهذا غالب لا لازم الثالث ان يكون مفردا الرابع ان يكون متصلا الخامس انه لا يقطع
السادس انه لا يخالف متبوعه فى افراده وغيره فلا يجوز لهذين الرجل والمراة انتهى النوع الرابع
قوله اشتراط الابهام فى بعض الالفاظ كظروف المكان قال الرضى واعلم انما نصب الفعل جميع
انواع الزمان لان بعض الازمنة اعنى الازمنة الثلثة مدلوله فاطرد النصب فى مدلوله وفى غيره
واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل

فعل لا بدله من مكان فنصبه المكان ما شابه الزمان الذى هو مدلول الفعل اى الازمنة الثلثة
وهو غير المحصور والمعدود ووجه المبالغة التغيير والتبدل فى نوعى المكان كما فى الازمنة
الثلثة انتهى قوله كما عسل الطريق الثعلب هذا عجز بيت فى وصف الرمح صدره لدن بهز الكف
يعسل متنه وقد تقدم الكلام عليه قوله وقول جماعة فى دخلت الدار والمسجد والسوق ان هذه
المنصوبات ظروف قال الرضى اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل مكان
دخلت عليه مبهما كان اولا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال
هذه الافعال الثلثة فحذف حرف الجر اعنى فى معها فى غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على
الظرفية عند سيبويه وقال الجرمى دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم
الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها فى نحو دخلت فى الامر ودخلت فى مذهب فلان وكثيرا ما
تستعمل فى مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت فى البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم فى مساكن الذين
ظلموا وقولك نزلت فى الخان وكون مصدر دخلت على الدخول والفعول فى مصادر اللازم اغلب
وكون ضده خرجت وهو لازم اتفاقا برجحان كونه لازما انتهى قوله والصواب ان هذه المواضع على
اسقاط الجار توسعا هذا مذهب ابن مالك فى هذه المواضع وفى الشرح ولا يخفى ان التخريج على ذلك
ليس باولى من تخريجهم فان من يرى فى شئ من هذه المنصوبات انه ظرف مكان يلزمه مخالفة الاستعمال
فى نصب غير المبهم من المكان على الظرفية وما استصوبه المصنف من التخريج على اسقاط الجار توسعا
ليس بمقيس فما الذى اقتضى كون هذا صوابا دون قولهم واقول يمكن ان يكون الذى اقتضى كون هذا
صوابا كثرة وجود النصب على اسقاط الجار توسعا فى كلامهم دون نصب غير المبهم من المكان على
الظرفية قوله ورد ابو على فى الاغفال بما ذكرنا وهو انه انما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما وابو على
هو الفارسى وكتاب الاغفال مصنف وضعه فيما اغفله الزجاج قوله واخو الذى لولا الاسى لقضى
هذا عجز بيت صدره نحن فتبدى ما بها من صبابة قوله له حاجب فى كل امر يشينه هذا صدر بيت لمروان
ابن ابى حفصة عجزه وليس له عن طالب العرف حاجب ويشينه يعيبه من الشين بفتح المعجمة وهو العيب
والعرف بضم المهملة الاحسان وذكر فى مع الحاجب الاول اشارة الى ان الامر الذى يشين يمكن المانع
منه تمكن المظروف من الظرف قوله فارسا ما غادروه ملحما هذا صدر بيت لامرأة من بنى الحارث عجزه
غير زميل ولا نكس وكل والمغادرة الترك وملحاطعة للسباع وهو بضم الميم وبالحاء المهملة والزميل
بضم الزاى وتشديد الميم المفتوحة الضعيف والنكس بكسر النون واسكان الكاف الذى اصله
السهم الذى انكسر فوقه والوكل بفتحتين العاجز وفى الشرح ولم ار فى الحماسة النصب فى
فارس وانما رايته فيها مرفوعا ولعل النصب رواية النوع الخامس قوله فى الاول مجرد ولا يعنى

عند

عند سيبويه وقد تقدم الكلام عليه فى حرف اللام عند الكلام على لولا قوله ومجرور لبى وسعدى
وحنانى وفى بعض النسخ زيادة دوالى قبل حنانى قال المصنف فى اوضح المسالك ومعنى لبيك اقامة
على اجابتك بعد اقامة وسعديك اسعادا لك بعد اسعاد ولا يستعمل الا بعد لبيك وحنانيك
تحننا عليك بعد تحنن قد واليك تداولا بعد تداول وفى الصحاح وحكى ابو عبيد عن الخليل
ان اصل التلبية الاقامة بالمكان ولبيت به اذا اقمت به قال ثم قلبوا الباء الثانية الى الياء
استثقالا كما قالوا تظنيت وانما هو تظننت قوله فلبى فلبى يدى مسور هذا عجز بيت صدره
دعوت لما نابنى مسورا ولبى الاول فعل ماض ويقال لنا به امر وانتابه اصابه ومسور
بكسر الميم وسكون السين المهملة اسم رجل قوله وفى الثانى تاكيد الاسم يؤيد بالثانى اشتراط
الاظهار فى بعض المعمولات قوله ومن الوهم فى الاول قول بعضهم يريد بالاول اشتراط الاضمار
فى بعض المعمولات قوله ومن الوهم فى الثانى قول ابى البقاء فى ان شانئك هو الابتر انه يجوز كون
هو تاكيدا وقد مضى وقول الزمخشرى فى قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به الموضع الذى
معنى فيه قول ابى البقاء هو شرح حال الضمير المسمى فصلا لكن المصنف اعتذر عنه هناك
بقوله وقد يريد انه توكيد لضمير مستتر فى شانئك لا النفس وفى الشرح واذا كان لذلك
فلا معنى للقطع بتوهمه واقول لعل المصنف اشار بقوله وقد مضى الى الاعتذار الذى ذكره
هناك والا فلا وجه لتخصيصه بالمعنى لان قول الزمخشرى بدون واو قبل قوله قوله وقول الخويى
وجعل ذلك من الوهم فى الثانى وهم لان الثانى هو اشتراط الاظهار فى بعض المعمولات ولم يشترط احد
فى العطف على فاعل فعل الامر المستتر فيه ان يكون المعطوف اسما ظاهرا واقول لا وهم فى جعل
ذلك من الوهم فى الثانى لان رد ابن مالك على النحويين يقتضى ان عطف الاسم الظاهر على
فاعل الفعل يشترط فيه ان يكون ذلك الفاعل ظاهرا وصح فى موضعه ظاهر قوله لانه مرفوع
الامر لا يكون ظاهرا ومرفوع المضارع ذى النون لا يكون غير ضمير المتكلم اجاب التفتازانى عن
الاول فى حاشية الكشاف بان قال وصحة امر الغايب بصيغة افعل للتغليب مثل انا وزيد فعلنا
وايثاره على اسكنا للاشعار بالاصالة والتبعية انتهى واقول بهذا يجاب عن الثانى ايضا
فيقال مرفوع المضارع ذى النون قد يكون غير ضمير المتكلم تغليبا قوله يطوف بما يطوف الخ
الحفر هنا القبور والجوف بالجيم المضمومة جمع اجوف بمعنى الواسع والصفاح بضم الصاد
المهملة وتشديد الفاء العريض من الحجر قوله على حد ضرب زيد الظهر والبطن قال الرضى وقد
يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجرى مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره و
بطنه ويده ورجله وهو بدل البعض من الكل فى الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف

فى نحو اسكن انت وزوجك الجنة ان العطف على الضمير المستتر فى الشرح يعنى ومن الوهم فى الثانى قول الخويى صح صح

عليه مغامعنى كلّه فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد وقد جاء منصوبا نحو ضرب
زيد ظهره وبطنه امّا على انّه مفعول ثان اى على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى
قومه او على الظرف اى فى ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقاس
عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل انتهى قوله فامّا ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننّه
واذا قيل لهم لا تفسدوا وقد تقدم البحث فيهما مرّ ذلك فى اخر الجملة السابعة من الجمل التى لها محلّ من
الاعراب قوله وخبر القول المحكى نحو قولى لا اله الّا الله فى الشرح القول قد يحكى به المفرد والمراد مجرّد
اللفظ وهى قولى ابراهيم فيرد على المصنف القول المختار قوله وعلى هذا فقوله تعالى ومن يكتمها
فانّه اثم قلبه اذا قدّر انّه ضمير الشان لزم ان يكون اثم الخبر وقلبه فاعل به هذا لما يحتمله اللفظ
مع قطع النظر عن رجحان بعض الوجوه او ضعفها فلا يرد ما فى الشرح من انه يشكل عليه ما قدّمه
من انّه اذا اسكن فى الضمير ان يكون لغير الشان لم يحمل على كونه للشان لمخالفته للقياس قوله وقد
مرّ البحث فى ذلك يعنى فى اللازم قوله والتقدير الثانى باطل ويجب عليه كون من موصولة فى
الشرح قد يكون اراد الموصولة واطلق على خبرها جواب الشرط من حيث كونه شبيها به فى المعنى
وذلك انّ المبتدا الموصول بجملة فعلية مستقبلة شابه لاسم الشرط فصلته كجملة الشرط
وخبره كجملة الجزاء فى المعنى اذ قولك الذى يأتينى اكرمه فى المعنى من يأتنى اكرمه فان قلت غايته انّ
اطلاقه مجازى ولا قرينة على التجوز قلت بل القرينة قائمة وهى عدم صلاحية المقدّر لان يكون
جواب شرط فتعذرت الحقيقة فحمل على المجاز والعلاقة المشابهة قوله وقد يتوهم انّ مثل هذا
قول صاحب اللوامع المشار اليه بهذا هو التقدير الثانى والمثلية المتوهمة هى البطلان النوع
السادس قوله قول الزبّاء ما للجمال مشيها وئيدا الزبّاء بالمدّ هى بنت عمرو بن عامر وعامر هو ماء السماء
كان خرج من اليمن لما احسّ بسيل العرم فنزل الجزيرة واعالى الفرات وملكها فغزاه جذيمة
الابرش فقتله وبدّد جموعه وهربت الزبّاء عند قتل ابيها الى الروم فلما رجع جذيمة الى
بلاده رجعت الى بلاد ابيها وبنت مدينة على الفرات قريبا من الرقّة وبنت قصرا وحصنا
وجعلت تحت الارض نفقا لا يعلم به احد اعدّته ليوم حصارها ثم عزمت على
الاخذ بثار ابيها فقالت لها اختها وكانت ذا راى انّك امراة مطموع فيها ولكن
خذيه بالخديعة فكتبت اليه ان رايت ان تصل جناحى بجناحك وملكى بملكك
فافعل فاستشار اصحابه فاشاروا بالمسير اليها الّا قصير بن سعيد وهو مولى لجذيمة
فانّه اشار عليه بان لا يفعل فسار اليها وجعل على ملكه عمرو بن عدى وهو ابن اخته
رقاش فلما قرب جذيمة من قصر الزبّاء اشرفت من القصر ولم يكن معها فيه غير

الجوارى فقالت ما احسنك من عروس يجلى على فى الكتائب فلما دخل القصر قالت
للجوارى وهو بحيث يسمع كلامها ولا يرى شكلها خذوا بيد سيدكنّ ثم امرتهنّ
بقطع رواشنه فى طشت الى ان يموت والرواشن عروق فى باطن الذراع فلما قطعت
الجوارى رواشنه قطرت قطرة من دمه على النطع فقالت الزبّاء دماء الملوك يشفى
من الكلب وانّما جمعت دمه فى طشت لانّ المنجّمين قالوا لها ان قطر من دمه
فى غير الطشت قطرة طولبت بدمه وقتلت به فلما قتل جذيمة ركب قصير ولحق
بعمرو فقال له عمرو ما وراءك قال سعى القدر بالملك وحتفه على رغم انفى وانفه
فقم فاطلب بثاره فقال عمرو وكيف وهى امنع من عقاب الجو قال قصير فاجدع انفى
واضرب بالسياط ظهرى فقال عمرو انت لا تستحق ذلك منا فجدع قصير انف نفسه
وضرب بالسياط ظهر نفسه ولحق بالزبّاء فلما وصل الى بلدها قيل لها هذا قصير جاء
مجذوف الانف مضروب الظهر فقالت لامر فاجدع قصير انفه فلما احضر بين
يديها قالت من فعل بك هذا قال عمرو قال لى انت اشرت على خالى بالمسير اليها واراد
قتلى فشفع اصحابه فى فجدع انفى وضرب ظهرى وتوعدنى بالقتل فهربت فاكرمته
وقالت له اقم عندنا فاقام عندها يتحيّل فى قتلها واخذ بلادها فاقام مدّة
ثم قال انّ لى ببلاد العراق اموالا واحبّ ان تاذنى لى فى التوجه لاحضارها فاذنت
له فقدم العراق وارسل الى عمرو ان انفذ الى احمالا من التحف والهدايا فانفذ اليه
فقدم عليها بها فاعجبها ففعل ذلك مرارا حتى عرف باب نفقها الذى يمضى الى
حصنها فخرج الى العراق وارسل الى عمرو ان ابعث الى بالفى رجل على الجمال فى الغراير
بالسيوف فجهّز له ما قال وتجهّز عمرو فيهم فلما قدم قصير اخبرت الزبّاء بقدومه
فصعدت الى اعلى قصرها فلما رات الجمال ارتابت وقالت ما للجمال مشيها وئيدا
اجندلا يحملن ام حديدا ام صرفانا باردا شديدا ام الرجال جثما قعودا ويروى
ام الرجال فى المسوح سودا فلما دخلت الجمال من باب المدينة وتكاملوا فيها اخرجت
الرجال رؤس الغراير وخرجوا ينادون يا ثارات جذيمة واوقعوا السيوف فى الناس
وقصدت الزبّاء باب النفق لتهرب منه فوجدت عمروا وقصيرا سبقاها اليه فقالت
بيدى لا بيدك وكان معها فصّ مسموم فاهوت به الى فيها فادركها عمرو فقتلها
واستولى على خزائنها واخرب مدينتها وعاد الى الحيرة والله اعلم وفى الصحاح مشى
مشيا وئيدا اى على تؤدة والجندل الحجارة والصرفان بفتحات جنس من التمر قال

ابو عبيد لم يكن يهدى الى الزباء شئ كان احب اليها من التمر الصرفان وانشدوا لما
اتيها العير قالت ابارد من التمر ام هذا حديد وجندل والجثم بضم الجيم وتشديد
المثلثة جمع جاثم وهو الذى يلبد الارض والقعود بضمتين جمع قاعد والمسوح بضمتين
جمع مسح بكسر الميم وهو البلاء قوله ومن ذلك قول بعضهم فى بيت الكتاب وقلما
وصال على طول الصدود يدوم اراد بالكتاب كتاب سيبويه وهذا الذى ابشره بعجز
بيت وآخر صدره وهو صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود
يدوم ووجه وهم هذا البعض ما ذكره المصنف فى حرف الميم عند الكلام على ما
الزائدة ان المكفوفة بما لا تدخل الا على جملة فعلية وفى الشرح ولقائل ان يقول
لم لا يجوز ان يكون هذا البعض بنى كلامه على ان ما فى البيت مصدرية لا كافة كما ذهب
اليه بعضهم وعلى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما صرح به فى التسهيل قوله
وكن لى شفيعا الخ تقدم الكلام عليه فى الجملة الرابعة من الجمل التى لها محل من
الاعراب قوله ويرده ان جملة الشرط لا تكون اسمية فكذا المعطوف عليها فى
الشرح وقد يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل كما ذكره المصنف فى القاعدة
الثامنة من الباب الثامن فى قوله تعالى وان نشأ ننزل عليهم من السماء آية
فظلت اعناقهم لها خاضعين فقال لا يكون فى النثر فعل الشرط مضارعا والجواب
ماضيا ولكن اغتفر ذلك فى الآية لان ظلت معطوف على الجواب لا جواب قوله على
انه لو قدر من موصوله لم يصح قوله ايضا يمكن ان يجاب عن هذا ايضا بانه يغتفر
فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل قوله اى الامر والشان هذا تفسير للمستتر فى كان قوله
ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشرى فى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله
خير ان الجملة الاسمية جواب لو فى الشرح ليس هذا اذ هو لا عن القاعدة بل هو مصرحون
بجواز وقوع الاسمية فى هذا المحل وهو مذهب لهم اختاروه فليس تخريجهم عليه غلطا
وانما وجه الرد عليهم ان يقال الصواب خلاف قولهم فى اصل المسئلة وينصب الدليل
على ذلك قوله ومن الوهم فى الثانى تجويز كثير من النحويين الاشتغال فى نحو خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو يريد بالثانى اشتراط الاسمية فى بعض المواضع وبالاشتغال
النصب باضمار فعل على شريطة التفسير قوله ومن العجب ان ابن الحاجب اجاز
ذلك فى كافيته مع قوله فيها فى بحث الظروف وقد يكون للمفاجاة فيلزم المبتداء
بعدها اعتذر ابن الحاجب عن هذا بان قال كان قياس لزوم المبتداء والخبر

الخبر بعد اذا المفاجاة ان يمتنع النصب فيما اضمر عامله اذا وقع بعدها كقولك
خرجت فاذا عبد الله يضربه عمرو [illegible] وقوع المبتداء والخبر مناف للنصب
ولكن جوز النصب على خلاف هذه القاعدة لصورة المبتدا والخبر قوله وعدم
[illegible] الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف مر ذكره فى الباب الرابع فى
الكلام على العطف قوله ولم يقم دليل على امتناع ذلك هذا جواب عن رد بعض المتأخرين
[illegible] الى القاعدة الاتية [illegible] النوع الثامن هكذا وقع فى اكثر النسخ وفى بعضها
الثامن بدون ذكر النوع قوله [illegible] او خبر للمبتداء او جوابا للقسم عند الاستعطافى
[illegible] جملة انشائية تؤكد بها جملة اخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطافى
وان كانت انشائية فهو للاستعطاف قوله بربك هل ضممت اليك ليلا هذا صدر بيت
عجزه [illegible] او قبلت فاها والمشهور ان البيت لمجنون ليلى وابن ربك هل ضممت
[illegible] وهل رفت اليك قرون ليلى رفيف الاقحوانة فى نداها ورف
بالراء المهملة والفاء المفتوحة والفاء من الرفيف وهو البريق والاقحوانة بضم الهمزة
والحاء المهملة واحدة الاقحوان والاقاحى بتشديد الياء وتخفيفها وردة تشبه بها
الاسنان والندى المطر والبلل قوله بعيشك يا سلمى ارحمى ذا صبابة هذا صدر
بيت عجزه ابا غر ما يرضيك فى السر والجهر ويقع كما فى بعض النسخ قوله واى
ايام الى اخره تقدم الكلام عليه فى الجمل الاعتراضية قوله جا والحذف الى اخره تقدم
الكلام عليه فى لا قوله وقول ابى الدرداء وجدت الناس اخبر تقله فى الصحاح
اه واما قول ابى الدرداء وجدت الناس اخبر تقله فمعناه انك اذا خبرتهم قليتهم
فاخرج الكلام على لفظ الامر ومعناه الخبر وخبرت الشئ اخبره خبرا بالضم و
خبرة بالكسر اذا بلوته والقلى البغض تقول قلاه يقليه قلى وقلاء ويقلاه
لغة طى قوله وكونى بالمكارم الى آخره فى القاموس دل المراة ودلالها ودالولاها
تدللها على زوجها وقد دلت تدل والماجده الشريفة الكريمة والصناع بفتح الصاد
المهملة الحاذقة الماهرة بعمل اليدين قوله اذ الذين قتلتم الى آخره المراد بدل الى هنا
النفس والمعنى لحسبوهم سكتوا عنكم وتركوا الاخذ بثار سيدهم قوله الى
اذا ما القوم كانوا انجية الى آخره الانجية جمع نجى على وزن فعيل من النجوى والمسارة
والارشية جمع رشاء بكسر الراء وبالمد وهو الحبل الذى يجعل فى الدلو والمعنى
ان الناس اذا اضطربت اراءهم كاضطراب الحبال هو ثابت الرأى لا يتزلزل قوله

والصواب ان كيف وحدها حال من مفعول ينشي والجملة بدل من العظام في الشرح
قد تقدم مرات ان من شرط البدل صحة حلوله محل المبدل منه والبدل هنا هو الجملة
الاستفهامية ولا يصح حلولها محل المبدل منه وهو العظام الجرد بدليل لانه يلزم عليه تعليق
حرف الجر عن العمل وهو باطل وتقدم البحث في ذلك في حرف الكاف في فصل كيف [illegible]
لنا لكن انصاف ذلك كلام وانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل قوله النوع التاسع
هكذا وقع في اكثر النسخ وفي بعضها التاسع بدون ذكر النوع قوله والجماء الغفير [illegible] جاؤا
الجماء الغفير في الصحاح جاؤا الجماء غفيرا ممدود والجماء الغفير اي جاؤا بجماعتهم الشريف
والوضيع ولم يتخلف احد وكانت فيهم كثرة والجماء الغفير اسم وليس بفعل الا انه ينصب
كما ينصب المصادر التي هي في معناه كقولك جاؤني جميعا وقاطبة وطرا وكافة وادخلوا
فيه الالف واللام كما ادخلوها في قولهم اوردها العراك اي اوردها عراكا انتهى قوله الكرم
من ليلى الى آخره اكرم افعل تفضيل والهمزة فيه للاستفهام ومعنى تبغي تطلب [illegible]
بالمثناة التحتية المضمومة في اوله وبالغين المعجمة المفتوحة قبل آخره في الشرح الا مهدا
البيت بعد قوله ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها وتبغي بمعنى تطلب
وهو منصوب بعد الفاء في جواب الاستفهام لكن سكن الياء وليس بضرورة لثبوت مثله
في السعة وان كان قليلا وافوت [illegible] تبتغي ان تبغي بالمثناة الفوقية المفتوحة في اوله
والمعجمة المكسورة قبل آخره وهو خلاف ما في النسخ قوله ومن ثم ابطل ابو علي كون الظرف
من قول الاعشى رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال معلقا باسرى لئلا يخلو ما عطف
على مجرور رب من صفة قال فاما قوله فيا رب يوم قد لهوت وليلة بآنسة كانها خط تمثال
فعلى ان صفة الاول مدلول عليها بصفة الثاني ولا ثاني ذكر هنا وقد يجوز ذلك هنا
لان الاراقة اتلاف فقد يجعل دليلا عليه هذا يقع في بعض النسخ دون بعض والرفد بكسر الراء
العطا وبفتحها وقد تكسر القدح الضخم وهراق اصله اراق واسرى جمع اسير والمعشر جماعة
من الناس والاقيال ان كان بالمثناة الفوقية فهو جمع قتل بكسر القاف وهو العدو وان كان
بالمثناة التحتية فهو جمع قيل بفتح القاف ويكون وهو الملك مطلقا وقيل الملك من ملوك حمير وقيل
دون الملك الاعلى سمي به لانه يقول ما شاء فينفذ وجمعه اقيال واقوال والبيت
الثاني تقدم الكلام عليه في رب وفي الشرح واما قول ابي علي انه لا يصح تعلق من معشر باسرى
فمبني على شيئين احدهما ان مجرور رب الظاهر لا بد من وصفه وتقدم عند الكلام على رب
ان هذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي واكثر المتاخرين ونسبه في البسيط

البسيط الى البصريين وانه خالف في ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر
وخروف والثاني ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت ان الثواني يغتفر
فيها ما لا يغتفر في الاوائل قوله وهو قوي في القياس لانها معربة بعين والمعرب
لا يكون [illegible] شبه الحرف ويقع في بعض النسخ معرفة بالفاء بدل الباء وهو
خطأ [illegible] ومن ذلك الضمير قال الرضي انما لا يوصف الضمير لان المتكلم والمخاطب
اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل
الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل
في وصف المعارف ولم يوصف الغايب ايضا لان مفسره في الغالب الاغلب لفظي فصار
بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما
لحمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما قوله وجوز الكسائي نعته اذا كان لغايب
والنعت لغير التوضيح قال الرضي واجاز الكسائي وصف ضمير الغايب في نحو قوله
تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم ونحو مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل
قوله واجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فاعلي نعم وبئس في الشرح وفي حاشية التسهيل
للمصنف ما نصه انما المنع قول جمهور النحويين بل يلزم لك الاعتراض على ابن مالك حيث
نقل عن غير الفارسي وابن السراج الاجازة وليس كذلك وهذا بعينه يرد هنا على
المصنف انتهى قوله [illegible] ري منسوب الى مرة بضم الميم وتشديد
الراء والموقد بضم الميم وكسر القاف قوله وقال الزمخشري وابو البقاء في وكم اهلكنا
قبلهم من قرن هم احسن ان الجملة بعد كم صفة لها والصواب انها صفة لقرن [illegible] الجملة
التي بعد كم جملة هم احسن وانما كان قولهما غير صواب لان كم من الاسماء المتوغلة في
الابهام وقد سبق ان الاسماء المتوغلة في الابهام لا توصف وفي الشرح وماذا يصنع المصنف
بمثل كم من رجل قام وكم من قرية هلكت فانه لا نظير لها فنقول ان الظرف متعلق بمحذوف وهو محل
رفع صفة لكم التي هي مبتدا اي كثير من الرجال قام وكثير من القرى هلك قال الرضي
واذا انجر المميز بمن وجب تقديم كم منونة يعني انها تكون حينئذ نكرة والجار والمجرور صفة
لها والمعنى يساعد عليه انتهى واقول لا نسلم ان ذلك معنى كلام الرضي فان عبارته وقد
تدخل من في مميز كم الخبرية كثيرا نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جر المميز
المضاف اليه كم واما مميز الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن ولا ادري ما صحته
واذا انجر المميز بمن وجب تقديم كم منونة انتهى وهذا ظاهر في انه يعني ان كم حينئذ

لا بـ... لها مما تتم به ولا يمكن ذلك فيها الا بتقدير التنوين **النوع العاشر**
قوله ازمعت يا سا الى آخره الازماع العزم مع تصميم قال الكسائي يقال ازمعت
الامر ولا يقال ازمعت عليه وقال الفراء ازمعته وازمعت عليه بمعنى والياس
مثناة تحتية فهمزة ساكنة القنوط **قوله** وهذا قول ضعيف والصحيح ان العامل
القول الذي ذكر المصنف انه ضعيف ظاهر كلام ابن عصفور في المقرب ومختار ابن مالك
والقول الذي ذكر انه صحيح مذهب البصريين والفراء ووجهه ان الوصف يعمل عمل
الفعل لانه يعمل لشبهه بالفعل والوصف **النوع الحادي عشر قوله**
الجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه ان تقدم كالاستفهام والشرط قال ...
المخشي في ابحاث التخصيص قياس الشرط ان يكون صدر الجملة مقدما
عليها لان الشرطي قسم من الكلام لحقه ان يشعر به من اول الامر ليعلم نوعه اجمالا
ثم يتخصص تفصيلا كما فعلوا ذلك في الاستفهام والتمني والقسم والنفي وقال
الرضي في باب المبتداء وانما كان للشرط وللاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك
مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبني الكلام الذي يصدر بالمغير
على اصله فلو جوزنا ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير
امو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما يجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه
وكذا حكم المضاف الى اداة الشرط والاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام
وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والامر
تقدمه على ما له الصدر **قوله** اذ من يدخل الكنيسة الى آخره تقدم الكلام
عليه في ان المكسورة **قوله** ومشبهه اي مشبه الفاعل وهو اسم كان واخواتها
قوله كالمفعول في نحو ضرب موسى عيسى فان تقديمه يوهم انه مبتداء وان الفعل مسند
الى ضميره وهذا المعنى عكس المعنى المراد وفي الشرح سيذكر المصنف في الجهة الثامنة
ان ابن الحاج ذكر في نحو ضرب موسى عيسى ان كلا من الاسمين يحتمل الفاعلية والمفعولية
وان الذي التزم فاعلية الاول انما هو بعض المتاخرين وان الالباس واقع في العربية
بدليل اسماء الاجناس والمشتركات **قوله** وكالمفعول الذي هو اي الموصولة ونحو
تقديم عامل اي الموصولة مذهب الكوفيين **قوله** ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور
في اولم يهد لهم كم اهلكنا من كلام ابن عصفور هذا اورد عليه في حرف الكاف
عند الكلام على كم **قوله** وقدمنا ان الفاعل جملة ممن ذكر في ذكر الجمل التي لها محل من الاعراب

الاعراب ومن هناك ان فيه خلافا لكن ذكر المصنف في الباب الثاني في المثال السابع من امثلة
الجمل التفسيرية ان الصواب ان الجملة في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا نائب عن
الفاعل وان قولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا جوابه ان التي يراد بها لفظها يحكم
لها بحكم المفردات **قوله** وكم الخبرية خلافا لاكثرهم في الشرح تقدم في الباب الرابع
عند الكلام في الاشياء التي تحتاج الى الرابط حيث تلا قوله تعالى سل بني اسرائيل
كم آتيناهم من آية بينة قال وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية التعليق ولم
تذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل هذا كلامه هناك وفيه اشعار
بالاعتراض على الزمخشري حيث ذهب الى ما لم يقل به نحوي فما باله اختار هنا قوله وجزم
به على ان القول بما لم يذكره النحويون ان كم الخبرية تعلق عن العمل استغناء بتصريحهم بان
لها صدر الكلام كالاستفهامية وذلك مقتض لتعليقها العامل عن العمل اذ كل ما له الصدر
لا بد ان يعلق واقول لا نسلم انه اعتراض على الزمخشري بانه ذهب الى ما لم يقل به نحوي
وانما هو تنبيه على انه صرح بما لم يصرحوا به مما كان حقهم ان يذكروه عند تعداد نظائره
قوله اظبي كان امك ام حمار صدر البيت فانك لا تبالي بعد حول وبعده لقد
لحق الاسافل بالاعالي وماج اللوم واختلط النجار وعاد العبد مثل ابي قبيس
وسيق مع المعلهجة العشار والعبد بالمهملة المفتوحة والموحدة المملوك وقبيس
بالقاف المكسورة والنون الساكنة وهو الجبل العظيم وابو قبيس على الرواية الاولى مصغرا
قابوس تصغير ترخيم في المضاف اليه وعلى الرواية الثانية جبل مكة والمعلهجة تانيث
المعلهج وهو الهجين من الرجال وغيرهم والعشار بكسر العين المهملة جمع عشراء بالمد وهي
الناقة التي اتى عليها عشرة اشهر من يوم ارسل عليها الفحل **قوله** والجمل نكرات قال
الرضي اعلم ان الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة لان التنكير والتعريف من عوارض الذات
اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج
في الوضع فاذا تقرر ذلك لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة
قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما تقول في قام الرجل ذهب ابوه او ابوه
ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيد
او كل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتداء والحال و
الصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل وهي المواضع هو المفرد كما تقول بعضهم وان الجملة
انما كان لها محل من الاعراب فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي

في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع
المذكورة **قوله** وقول بعضهم في قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك
كان عنه مسئولا مر الكلام على ذلك في الباب الاول في كل **قوله** اليت حب العراق
الدهر اطعمه مما اصيد بيت يحرز والحب با كله في القرية السوس وقد مر في حرف
الهمزة وفي لا **قوله** وقول الفراء في وان كلا لما ليوفينهم فيمن خفف ايضا
من باب الاشتغال مع قوله ان اللام بمعنى الا وان نافية ولا يجوز بالاجماع ان
يعمل ما بعد الا فيما قبلها في الشرح فيه نظر اما اولا فلانه لا يلزم من كونه بمعنى
الا ان يعطى حكمها فكم من كلمة بمعنى اخرى وهما متخالفتان في الاحكام واما ثانيا
فمن المشهور عن الكوفيين ان المبتداء والخبر ترافعا فكل منهما عامل في الاخر
فيلزم ان يكون قائم في قولنا ما زيد الا قايم عاملا في زيد مع وقوعه بعد الا فحكاية
الاجماع على هذا مشكلة واقول ليست بمشكلة لان الخبر في الحقيقة ليس قائم وانما هو
العام المقدر الذي استثني منه قايم **قوله** واما قوله تعالى ويقول الانسان اءذا
ما مت لسوف اخرج حيا ان اذا ظرف لاخرج حيا لا ما هو ان مع معمولها ولجب
اقترانه بالفاء وهي ساقطة في النسخ وفي الشرح وهنا بحث وهو ان المصنف نص
في حرف الهمزة على ان التوسع في الظرف بالتقدم في مثل قوله ونحن عن فضلك ما استغنينا
خاص بالشعر فكيف ساغ له تخريج الاية على ذلك وقد تقدم نظير هذا الاعتراض في حرف
اللام **النوع الثالث عشر قوله** منعهم من حذف بعض الكلمات واجازتهم حذف
بعضها لحن الاول الفاعل يريد بالفاعل فاعل غير المصدر وبحرفه حذفه لفظا ومعنى
فلا يرد ان فاعل المصدر يجوز حذفه ولا ان نحو ما قام وقعد الا انت حذف فيه فاعل
احد الفعلين لان المحذوف فيهما محذوف لفظا لا معنى وقول بعضهم ان نحو هذا من
باب التنازع مردود بما قاله ابن الحاجب من انه لو كان هذا من باب التنازع لوجب ان
يكون في احدهما ضمير لانهما موجهان الى الفاعل فيقال مثلا ما ضربت وما اكرم الا انت
وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينفي احد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود حصرهما
فيه **قوله** والصواب انه مضمر عايد اما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير
من قوله تعالى فان كن نساء على البنات المفهومة من الاولاد في يوصيكم الله في اولادكم
قال ابن قاسم في شرح التسهيل هذا مذهب البصريين ويمكن حمل كلام ابن مالك عليه في التسهيل
وكلامه في شرحه يحتمله وقد صرح به في غيره من كتبه انتهى فان قيل اذا عاد الضمير

الضمير على البنات يقع الاخبار عنهن بكونهن نساء وهو غير مفيد اجيب بان المعنى كما
ذكره صاحب الكشاف فان كانت البنات او المولودات نساء خلصا ليس معهن رجل يعني
بنات ليس معهن ابن واذا كان معنى النساء ذلك افاد الاخبار به عن البنات وفي
الكشاف فان قلت هل يصح ان يكون الضمير في كن وكانت مبهما ويكون نساء واحدة
تفسيرا لها على ان كان تامة قلت لا ابعد ذلك انتهى **قوله** واما على اسم الفاعل
المفهوم من الفعل اي الفعل السابق على افعال الاستثناء وهذا مذهب لبعض النحويين
وهو معترض بانه لا يطرد في نحو القوم اخوتك خلا زيدا لانه لم يتقدم فعل وما يجري
مجراه **قوله** واما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك في غير ليس ولا يكون لقول
قاموا خلا زيدا اي جانب هو اي قيامهم زيدا يريد بالفعل الفعل السابق على
افعال الاستثناء وقيد بغير ليس ولا يكون وان كان غيره لم يتقيد به لان المستثنى
بليس ولا يكون خبر فلو كان المستتر فيهما ضمير الفعل السابق لزم الاخبار بالذات
عن الحدث وهو غير جائز لعدم صدق الخبر حينئذ على ما اخبر به عنه فان قيل هناك
مضاف محذوف اقيم المضاف اليه مقامه والاصل ليس هو اي قيامهم قيام زيد
اجيب بانه دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط **قوله** الا ان ذلك على قلته مخصوص
باستطالة القسم جعل المصنف القلة مع الاستطالة وجعلها ابن مالك مع عدمها كقول
ابي بكر الصديق رضي الله عنه يا رسول الله انا كنت اظلم قال واما ان كان في المقسم
به استطالة فالحذف حسن وساق المثل المتقدمة **قوله** جنت نوار ولات هنا حنت
هو صدر بيت وبدى الذي كانت نوار اجنت ونوار بفتح النون والواو اسم امراة.
النوع الرابع عشر قوله وذلك بدل الاضراب والغلط والنسيان العرق بينها ان المبدل
منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اي عن اللفظ الذي
هو غلط لا ان البدل نفسه غلط كما يتوهم وان كان مقصودا وتبين بعد ذكره فساد
قصده فبدل نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا **قوله** والثاني الجملة المضاف اليها
نحو يوم قام زيد على ان ابن مالك ذكر بان المضاف الى الجملة انما هو مضاف في التقدير الى
مصدر من معناها وكما لا يعود من المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف لا يعود ضمير
من الجملة المذكورة فان سمع غير ذلك نادرا **قوله** ويسخن الى اخره سخين بفتح الخاء
المعجمة من السخونة ونباح الكلب بضم النون صياحه وهريره صوته دون نباحه
من قلة صبره على البرد **قوله** مضت سنة الى اخره السنة العام والحجة بكسر الحاء المهملة

بخفض
ع
النوع الخامس عشر
الله
صح المسماه
العوفيه
ع

واحد قوله هذا اوجدكم الصغار بعينه هذا صدر بيت عجزه لا ام لى ان كان ذاك
ولا اب وقبله واذا تكون كريهة ادعى لها واذا يحاس الحيس يدعى جندب والجد
بفتح الجيم الحظ والصغار بفتح الصاد المهملة والغين المعجمة الذل والكريهة هنا
الشدة في الحرب وفي القاموس الحيس الخلط وتمر يخلط بسمن واقط فيعجن شديدا
ثم يندر منه نواه وربما جعل فيه سويق وتحاسه تحيسه وجندب بضم الجيم والدال
المهملة وحكى فتح داله اسم رجل الجهة السابعة قوله ولكن يجيء قوله تعالى
يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك في الشرح سبقه
الى هذا صاحب الانتصاف فانه قال تكرر في القرآن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من
الحي في سورة يونس والروم وغيرهما فيبعد قطعهما عن نظيرها والوجه ان قياس
الآية ان يكون الصفات باسم الفاعل لقوله فالق الحب فالق الاصباح جاعل
الليل وانما عدل الى صيغة المضارع للدلالة على تصوير ذلك وتمثيله واستحضاره
كقوله تعالى فتصبح الارض مخضرة وكقوله تعالى انا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشي
والاشراق والطير محشورة واخراج الحي من الميت اعظم في القدرة فكانت العناية
به ولذلك جاء مقدما في القرآن انتهى لكن في كلام الزمخشري ما يدفع هذا الانتقاد
فانه قال يخرج الحي من الميت موقعه موقع الجملة المبينة لقوله فالق الحب والنوى لان
فلق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس اخراج الحي من الميت لان النامي
في حكم الحيوان الا ترى الى قوله يحيي الارض بعد موتها هذا كلامه واذا كان قوله يخرج
الحي في موقع البيان لفالق الحب والنوى لم يتأت عطف مخرج الميت من الحي عليه في هذا
المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاول فلذلك جعله معطوفا على فالق الحب في تلك الآيات وجد
ما يعين العطف على يخرج وفي هذه الآية ما يرجح العطف على غيره فعمل في كل بمقتضاه انتهى
ملخص الشرح واقول يرجح حينئذ كلام صاحب الانتصاف والمصنف مع الزمخشري الى كون
يخرج الحي من الميت في موقع البيان لفالق الحب والنوى حتى يترجح عطف مخرج على فالق قوله
الثاني قول مكي وغيره في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا ان جملة يضل
صفة لمثلا او مستانفة والصواب الثاني لقوله تعالى في سورة المدثر ماذا اراد الله بهذا
مثلا كذلك يضل الله من يشاء في الشرح جوز الجماعة الامرين في الآية الاولى لا سيما منها
واما الآية الثانية فوجد فيها ما يعين الاستئناف فصير اليه وليس تعيّنه هنا
مقتض لتعيينه في محل آخر وجد فيه ما يجوز غيره واقول القرآن يفسر بعضه بعضا

بعضا فاذا تكرر نظم منه وكان له في موضع محمل واحد وفي آخر محتملا وعدم
حمل في الآخر على ذلك المحمل دون غيره ومن ثمة ترى المهرة من شارحي المختصرات التي
لها مطولات لا يعدلون عن حملها بما في مطولاتها وان احتملت غيرها في تلك المطولات
احتمالا ظاهرا قوله زعمتني شيخا ولست بشيخ هذا صدر بيت عجزه انما الشيخ
من يدب دبيبا وفي القاموس والشيخ من استبانت فيه السن او من خمسين او احدى
وخمسين الى آخر عمره او الى الثمانين والدبيب المشي على هينته قوله تعلم شفاء النفس
قهر عدوها هذا صدر بيت عجزه فبالغ بلطف في التحيل والمكر قوله وعكسها
في ذلك ذهبت بمعنى ظن استعمال ذهب بمعنى ظن مذهب الكوفيين ومختار ابن مالك
قوله ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري ان قول الخواص هب ان زيدا الحق قال الحريري
في درة الغواص ويقولون هب اني فعلت وهب انه فعل والصواب الحاق الضمير
المتصل فيقال هبني فعلت وهبه فعل قوله وذهل عن قول القائل هب ان
ابانا كان حمارا لهذا القول سبب هو ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه حكم في زوج
وام واخوين لام واخوين لاب وام بالنصف للزوج والسدس للام والثلث للاخوين
للام فلم يجعل للاخوين للاب شيئا فقالا له يا امير المؤمنين هب ان ابانا كان
حمارا فاشركنا بقرابة امنا في ذلك فاشركهم فيه قوله والسادس قولهم في
سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون ان لا يؤمنون مستانف او خبر بعد خبر
لان وما بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل وسواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم
في الشرح هذا من نمط ما تقدم فيقال في وجه الرد وجد في آية البقرة ما يصلح
ان يكون لا يؤمنون خبرا عنه ولم يوجد ذلك في الآية الاخرى ومن آية يس فرتب
على كل ما يقتضيه واقول قد ذكرنا الجواب عن النمط المتقدم فلا نطول باعادته وفي
الشرح لم الباب موضوع لذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها والمصنف
قد اعترف بان ما ارتكبوه خلاف الاولى فلا يكون خطاء فليس خلل دخل على المعرب
من هذه الجهة ثم انه عبر عما يخالف رأيهم في المثال الثاني والرابع بقوله والصواب
وعبر عن ذلك هنا بقوله والاولى فتامله واقول ليس مراده بالخلل الخطاء بل ما
يشمل خلاف الاولى كما ان مراده بالصواب ما يجري على الظن قوله والصواب الحمل
على التابد بدليل ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
في الشرح معارض بقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية

لئن انجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم منها و اقول لا معارضة لان
الكلام انما هو في خصوصية الجواب الذي مسنده خلق لان كل جاب قوله التاسع
قول ابي البقاء في افمن اسس بنيانه على تقوى ان الظرف حال اي على قصد تقوى او معقول
اسس وهذا الوجه الذي اخره هو المعتمد عليه عندي لتعينه في لمسجد اسس على التقوى
في الشرح لم نظهر لي الوجه الذي عين عنده كونه خبرا وهو كونه ظرفا لغوا متعلقا باسس مع احتماله
لان نكون ظرفا مستقرا في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في اسس كما كان حالا
~~من بنيانه في تلك الاية ولقول فتصحح المصنف الذي عين عنده الوجه الاخير هو نعينه~~
~~لمسجد اسس على التقوى وقد حققنا ذلك من قبل فلا نعيده~~ و المسجد الموسس على التقوى
قيل مسجد قبا وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم الجهة الثامنة قوله ويمكن ان الدعي انها ان
الالف في لا زايدة هذا جواب عن قوله ويدفعه ان الرسم ولا وقوله والجواب ان
هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها جواب عن قوله و الذي حملها على الخروج عن ذكر
الظاهر ان من الواضح ان الميت على الكفر لا توبة له قوله كانفي الاثم عن المتاخر
ونحن تتعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تاخر فلا اثم عليه مع ان حكمه معلوم لانه اخذ
بالعزيمة في الشرح وقيل ان اهل الجاهلية كانوا فريقين منهم من جعل المتاخر المتعجل
اثما ومنهم من جعل المتاخر اثما فورد القران بنفي الاثم عنهما جميعا فسوق الكلام حينئذ
ليس لاجل المختص بل لنفي الاثم المتوهم على التقديرين قوله انه دليل على جواز استثناء
الاكثر هكذا وجد في اكثر النسخ وفي بعضها الاكثر من الاقل وهو ليس بصواب قوله والصواب
ان المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه
في اية سبحان ان عبادي ليس لك عليهم سلطان في الشرح اختيار لكون الاستثناء منقطعا
مقدوح فيه بانه ارتكاب لخلاف الاصل من غير ضرورة لامكان حمل الاستثناء على الاتصال
وهو الاصل وبكون المراد بالعباد عموم المملوكين ولا يضر في ذلك ان اية سبحان بدون
استثناء لانه اريد بالعباد فيها المخلصون فترك الاستثناء و اقول هذا من نمط ما تقدم
وقد علمت جوابه والاستثناء المنقطع وان كان خلاف الاصل لكنه فصيح شايع وفي الشرح
لم هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة اذ هي موضوعة لان يحمل الكلام على شي وفي ذلك الموضع
ما يدفعه وظاهر ان الدافع عنده لدعوى الجماعة ورود اية سبحان مجردة عن الاستثناء
وهو من امثلة الجهة المعقودة لان يحمل الكلام على شي ويشهد استعماله في مكان اخر بخلافه
قوله المثال التاسع قول الزمخشري في و لا يلتفت منكم احد الا امراتك ان من نصب قدر

قدر الاستثناء من فاسر باهلك ومن رفع قدره من ولا يلتفت منكم احد
ويرد باستلزامه تناقض القراءتين فان المراة تكون مسرى بها على
قراءة الرفع وغير مسرى بها على النصب وفيه نظر لان اخراجها من جملة النهي
لا يدل على انها مسري بها بل على انها معهم يقع في بعض النسخ السابع من
غير ذكر المثال وقد اجاب الرضي عن هذا التناقض بغير ما اجاب به المصنف
فقال ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرايط المذكورة وكان اكثر
القراء على النصب في ولا يلتفت منكم احد الا امراتك تكلف جار الله لئلا يكون
قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امراتك بالرفع بدل من احد و
بالنصب مستثنى من قوله تعالى فاسر باهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم احد
فاعترضه المصنف يعني ابن الحاجب بلزوم تناقض القراءتين قال وبيان التناقض
ان الاستثناء من اسر يقتضي ان يكون غير مسري بها والاستثناء من لا يلتفت
احد يقتضي كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء فيكون مسرى غير مسرى
بها والجواب ان الاسراء وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات
اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امراتك فانك تسري بها اسراء مع
التفات فاستثنى على هذا انه شيت من اسر او من ولا يلتفت ولا تناقض
كما تقول امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تتبختر فيه انتهى قوله وبعد
فقول الزمخشري في الاية خلاف الظاهر في الشرح النقدي واقول بعد ما
مضى تنبه فقول الزمخشري في الاية خلاف الظاهر وقد مر مثل هذا في حرف الفاء
حيث قال وبعد فعندي ان ابن الشجري لم يتامل كلام الفارسي قوله وقد لزم
بعضهم جواز مجي قراءة الاكثر على ذلك هذا جواب عن سبب حمل الزمخشري وغيره
الاية على ما حملوها عليه والاشارة بذلك الى الوجه المرجوح قوله ~~ومنه الا في قوله~~
~~تعالى انا كل شي خلقناه بقدر بناء ان النصب فيها عند سيبويه على حد قولك زيدا~~
~~ضربته ولم يخف التباس المفسر بالصفة مرجحا كما راه بعض المتاخرين~~ اذ المراد بحد زيدا
ضربته رجحان الرفع على النصب وفاعل لم يرضه سيبويه والمعنى ان النصب عند
سيبويه في الاية من قبيل النصب المرجوح لا من قبيل النصب الراجح وان سيبويه
لم يجعل خوف التباس المفسر بالصفة اذا رفع الاسم مرجحا للنصب على الرفع كما راه بعض
المتاخرين قال الرضي اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مما لكنا اشتريته بعشرين

دنانيرا وانكم لم تملكوا احدا منهم الا بشراء بهذا الثمن فعلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريت يحتمل ان تكون خبرا له وقولك بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشتري بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان تكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فالمبتداء اذن على التقدير الاول عموما لان قولك كل واحد من مماليكي عمم من اشتريته ومن اشترى لك ومن حصل لك منهم بغير المشتري من وجوه التملك والمبتداء على الثاني لا يتناول الا على من اشتريته انت فرفعه اذن مطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثة وغيره لك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والاية الشريفة اعني قوله تعالى كل شيء خلقناه بقدر لا تتفاوت فيها المعنى كما تفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن للتمسك وذلك لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق نصبت كلا او رفعته سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله تعالى خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شيء قدير الا ان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الثاني كما في مثالنا انتهى واقول ليس المعنيان واحدا لان كل شيء في الاية اذا كان خلقناه صفة له مختص بالمخلوق المنسوب اليه تعالى لوجود هذه النسبة في صفته واذا لم يكن صفة له مختص بالمخلوق مع قطع النظر عن النسبة والاول اخص من الثاني بحسب المفهوم وان كان مساويا له بحسب الصدق عند اهل السنة واخص منه بحسب الصدق ايضا عند المعتزلة وفي شرح اللب ان رفع كل شيء يحتمل ان يكون خلقناه خبرا عنه فيفيد المعنى المقصود من الاية وهو عمومية خلق الاشياء بقدر خيرا كان او شرا وهو قول اهل السنة ويحتمل ان يكون صفة مختصة وبقدر خبرا وهو لا يفيد عمومية القدرة في

الاول اعم منه مع التعدد ح

هذه ح

جميع المخلوقات ويوهم ان شيئا ليس بقدر لانه ليس بمخلوق له بخلاف ما لو نصب كل فان في نصبه دفع توهم كون خلقنا صفة لشيء لانه اذا نصب كل شيء لزم ان يكون خلقناه مفسرا للناصب واذا كان مفسرا لا يكون صفة وحينئذ يفيد المعنى المقصود اذ التقدير حينئذ خلقنا كل شيء بقدر انتهى واقول يرد عليه اولا ان المقصود ليس عمومية خلق الاشياء مطلقا بل خلق الاشياء المخلوقة كما ذكره الرضي سواء كانت تلك الاشياء المخلوقة خيرا او شرا وثانيا ان خلقنا اذا كان صفة مختصة وبقدر خبرا افاد الكلام عمومية القدر في جميع المخلوقات فلا يصح قوله وهو لا يفيد عمومية القدر في جميع المخلوقات ويجاب عن الاول بان مراده بالاشياء الاشياء المخلوقة وعن الثاني بان خلقنا اذا كان صفة افاد الكلام عمومية القدر في جميع مخلوقاته تعالى لان فعل الخلق في الصفة مسند اليه لا عمومية القدر في جميع المخلوقات بدون النسبة اليه تعالى **الحجة التاسعة قوله** زيدا حصى ذهنا الذهن بكسر المعجمة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وشدتها هي الذكاء وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها هي الفطنة **قوله** وشرط التمييز المنصوب بعد افعل كونه فاعلا في المعنى كزيد اكثر مالا بخلاف مال زيد اكثر مال فان فاعل الاول في المعنى المال لا زيد وفاعل الثاني في المعنى مال زيد لا مطلق المال **قوله** الثالث رأيت زيدا فقيها ودرأت الهلال طالعا فان رأى في الاول علمية وفقيها مفعول ثان وفي الثاني بصرية وطالعا حال فان قيل لم لا يكون رأى في الاول بصرية وفقيها حال احسب بان الغالب في الحال ان تكون منتقلة وفقيها ليس كذلك **قوله** واذا حمل قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر في الشرح مراده بالاول جعل ترك بمعنى صير وعلى هذا تصور للفعل الواحد مفاعيل متعددة اكثر من ثلثة وليس احدها تابعا لما تقدمه كما تقول ظننت زيدا فقيها عالما شاعرا كاتبا ظريفا واقول لا امتناع في ذلك اذا كانت تلك المفاعيل في الاصل اخبارا وقيل بجواز تعداد الخبر وفي الشرح وفي عبارته بحث وذلك ان الاخبار عن مجموع الظرف ولا يبصرون بقوله مفعول ثان لا يتأتى اما اولا فلانه مناف لغرضه من جعل كل منهما مفعولا واما ثانيا فلان وصفه بالتكرر غير مستقيم اذ المجموع لم يتكرر واقول ليس الاخبار بمفعول ثان تكرر عن مجموع الظرف ولا يبصرون وانما هو اخبار عن كل واحد

وذلك ح

منهما وتكرير كل منهما باعتبار كونه مفعولا ثانيا لا باعتبار ذاته **قوله** الرابع اغترفت غرفة في الصحاح وغرفت الماء بيدي غرفا واغترفت منه والغرفة المرة الواحدة والغرفة بالضم اسم للمفعول منه لانك ما لم تغرفه لا تسميه غرفة والجمع غراف مثل نطفة ونطاف **الجهة العاشرة قوله** وقول بعض العصريين في الرجز وجد في بعض حواشي هذا الكتاب المعلقة عن الشيخ ابي العباس تلميذ المصنف ان المراد بهذا الرجل العصري ابن الاكفاني الحكيم المشهور **قوله** واذ ما مثلهم بشر هذا آخر بيت اوله فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش وقد تقدم الكلام به في اذ **قوله** لا نسب اليوم ولا خلة هذا صدر بيت عجزه اتسع الخرق على الراقع **قوله** الا رجلا جزاه الله خيرا هذا صدر بيت عجزه يدل على محصلة تبيت وقد تقدم الكلام عليه في الا بفتح الهمزة والتخفيف **قوله** وهو اولى من تقدير فعل غير مذكور يعني ان نصب رجلا في هذا البيت على الاشتغال وهو النصب بمحذوف مفسر بالمذكور اولى من نصبه بمحذوف غير مفسر بمذكور وقد قال المصنف في الا بفتح الهمزة والتخفيف ان اضمار الخليل اولى من اضمار غيره لانه لم يرد انه يدعو لرجل هذه صفته وانما قصد طلبه وهذا هو الثالث من الامور التي ذكر المصنف انها يجاب بها عن اولوية الاشتغال **قوله** ويجاب بان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وقد تقدم الكلام على ذلك في حرف الا **قوله** اعتاد قلبك الى آخره الطلل ما شخص من آثار الديار والربع الدار بعينها حيث كانت والقواء بفتح القاف وبالمد المنزل الذي لا انيس به واذاع افنى والمعصرات السحايب اذا شارفت ان تعصرها الرياح فتمطر والخضل بفتح الخاء المعجمة وكسر الضاد المعجمة الرطب والنبت الناعم **قوله** ان التقدير موضع ولم يجعله على البدل من الطلل لان الربع اكثر منه فكيف يبدل الاكثر من الاقل والشمني هذا مشكل لانه كما يمتنع بدل الاكثر من الاقل لعدم صدق احدهما على الآخر يمتنع الاخبار بالاكثر عن الاقل لعدم الصدق ايضا وقد صرح بان الاخبار يصح ولا بد له من مصحح فاي شيء فرض مصححا للاخبار كان بعينه مصححا للبدلية واقول يصح الاخبار بالاكثر عن الاقل على سبيل المبالغة والحق كما يجي هنا في الا تراك **قوله** وترجح عنده الحمل عليه اي حمل ما احسن زيدا على حذف الخبر **قوله** لان نعم وبئس موضوعان للمدح والذم العامين فناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل فاذا قيل نعم الرجل زيد او نعم

او نعم رجلا زيد كان فيه اطنابا بابهام الفاعل اولا وتفسيره ثانيا وفيه من المحاسن ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتداء وابهام الجمع بين المتنافيين في ذلك بين الايجاز والاطناب **قوله** واما قولهم نعم الرجل هذا الى آخره منقول قول سيبويه **قوله** فقوي بن تلخيص المخصوص وتقديمه حيث جعل المخصوص في كل منهما مبتدأ خبره الجملة **قوله** ويرد عليهم انه قال ايضا واذا قال عبد الله فكانه قيل له ما شانه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص يعني انه يرد على اكثر النحويين ان سيبويه كما قال عبارته التي ظاهرها ان الكلام مع فعل المدح او الذم اذا كان المخصوص متاخرا جملتان ثانيتهما جواب عن سوال مقدر بحذف مبتداها وهو خبرها قال ايضا عبارة ظاهرها ان الكلام مع المخصوص المتقدم جملتان ثانيتهما جواب عن سوال مقدر وهذا ما قال به احد **قوله** وانما اراد ان تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا يحصل الفايدة الا بالمجموع قدمت او اخرت هذا جواب عما يقال اذا لم يرد سيبويه بهذا الكلام ظاهره فما اراد به **قوله** ويرده ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شيء مسده وذكر وارد على الاخفش فيما احسن زيدا لان الخبر عنده محذوف بناء على ان ما موصولة او موصوفة وما بعدها صلة او صفة **قوله** انه يجوز ان يكون تقديره هو في اخا نهم وفي محذوف المبتدا او في اخا نهم منه هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها بدله او في اخا نهم لا او في اخا نهم والصواب الاول **قوله** حد تلك القرآن يعني كلاهما في شان القرآن **قوله** وانما اراد ابو بكر انه حكى لنا اللفظ الذي يفتتح به قوله يعني ان ابا بكر لم يرد بقوله والكسر على الحكاية بالقول وانما اراد حكاية المتكلم بهذا الكلام اللفظ الذي يفتتح به قوله خاتمة **قوله** واذ قد انجر بنا القول الى ذكر الحذف فلنوجه ... الله في الشرح كانه ادخل الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط نحو قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون لكن يصد عن ذلك وجوه منها امتناع دخولها في الشرط فاقول اجراء اذ مجرى الشرط حتى يدخل الفاء بعدها لا يقتضي اعطاءها حكم الشرط من كل وجه **قوله** او لفظا يفيد معنى فيها هذا معطوف على قوله الجملة باسرها **قوله** وسياتي شرحه يعني في السابع والثامن من شروط الحذف **قوله** ولكن يشترط لنا

في الهامش: التقول م

موجبة

مقدم

لا يكون في حذفه ضرر معنوي في الشرح يعني فان كان في حذفه ضرر معنوي اشترط
لحذفه وجدان الدليل فحينئذ في معنى الاستثناء مما تقدم **قوله** ولا شتراط الدليل
فيما تقدم امتنع حذف الموصوف في نحو رايت رجلا ابيض اذ لو حذف وقيل ابيض
لم يدر انه من انواع الحيوان او من انواع النبات ام من انواع الجماد وفي الشرح فان قلت
كيف قال ولا شتراط الدليل فانه مع انهم لم يشترطوا لحذف مثل هذا دليلا وانما اشترطوا
انتفاء الضرر المعنوي قلت قد سلف ان قوله ولكن يشترط ان لا يكون في حذفه
ضرر معنوي في حكم الاستثناء من الاول فكانه قال ولا يشترط لحذفه وجدان الدليل
الا عند حصول ضرر معنوي **قوله** بخلاف رايت رجلا كاتبا في الشرح فيه نظر لان الموصوف
هو رجل بخصوصه ولو حذف لم تدل الصفة وهي كاتبا على خصوصية الرجل وانما
تدل على اعم منه وهو انسان فالقول لو حذف الموصوف هنا لكان ما يدل على خصوصه
وهو ان الغالب ان لا يوصف بذلك الصبيان وانه لو كان الموصوف به امراة
لقيل كاتبة **قوله** وكانهم جوزوا اي ولاشتراط الدليل فيما تقدم كانهم جوزوا الكاف
مع معمولها معطوف على امتنع حذف الموصوف وكذلك قال الجمهور في قوله وقال
الجمهور لا يجوز لا تدن من الاسد ياكلك **قوله** وقول جماعة المعطوف هنا وفي قوله
وقول الاكثرين ان الخبر بعد لولا معطوف على قول ابي الفتح **قوله** وايا ذلك عند عدم
الدليل واما نحو لا احد اغير من الله وقولك مبتدا من غير قرينة لا رجل بعد كذا
فاثبات الخبر فيه اجماع قال الرضي قال الاندلسي والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا
اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السوال دالة عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه
راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول
يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم فمع وجودها يكثر عند اهل الحجاز ويجب
عند بني تميم وفي الشرح كلام المصنف هنا مناف لما ياتي له وذلك ان قوله اثبات الخبر
في مثل هذا اجماع يقتضي ان هذا تركيب عربي وان اثبات الخبر على هذه الصورة
امر واجب وقوله فيما ياتي وكذا ان نجيب عن الجمهور الى اخره يقتضي ان الجمهور يلحنون
بان هذا التركيب غير عربي من حيث اثبات الخبر الخاص في باب لولا وعند تميم في باب
لا وانه اذا اراد التعبير عن هذا المعنى احد مصدرا بحكم الخبر الخاص محل مبتدا
او اسم لا واضيف الى ما كان مبتدا في الاصل وجعل الخبر كونا عاما محذوفا على
سبيل الوجوب في مثل زيد قايم ورجل ذاهب لولا قيام زيد ولولا ذهاب رجل

رجل **قوله** وكذا ان نجيب عن الجمهور بان الخبر اذا كان مجهولا وجب ان
يجعل نفس المخبر عنه عند الجميع في باب لولا وعند تميم في باب لا يريد ان الجمهور
الاكثرين القائلين بان الخبر بعد لولا واجب الحذف والجماعة القائلين بان
بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة وكذا الخبر خبر المبتدا بعد لولا ونحو
وخبر لا التبرئة ويكونه مجهولا ان لا يدل عليه دليل وبالمحذور المذكور
الحذف من غير دليل **قوله** وذلك كقوله لا اقسم بيوم القيامة هذه القراءة بلام
مفتوحة بهمزة مضمومة فقاف ساكنة ورسمها بالف زايدة بين اللام و
الهمزة كما ان رسم لا ذبحنه ولا وضعوا بالف زايدة بين اللام والهمزة
قوله لان ام المنقطعة لا تعطف الا الجمل في الشرح لو قال لا يقع بعدها الا
الجمل لكان احسن فان كثيرا من النحاة لا يرى ام المنقطعة عاطفة **قوله** ورده
الفارسي بان المشبه للفعل هو لكن المشددة لا المخففة لعدم اختصاصها
بالاسماء في الشرح يمكن ان يجاب عنه بان شبه لكن المشددة للفعل من جهة
اللفظ والمعنى اما الاول فلبنائها على الفتح كالماضي واما الثاني فلانها بمعنى استدركت
وهذا الشبه المعنوي موجود في لكن المخففة فلعل سيبويه اعتبره ولم
يبال بفقد الشبه اللفظي واقول لما ذكره المصنف من عدم اعمال المخففة دون
المشددة فيه دلالة على اعتبار الشبه اللفظي **قوله** ان يكون نطق المحذوف
لغو في المعنى **قوله** والاجود بمعنى الايلام المعروف هذا ليس معناه الموضوع
له وانما هو معناه المقصود منه قال الشيخ عبد العزيز في شرح البزدوي في
اصول الحنفية الضرب اسم لفعل سوا استعمال الة التاديب في محل صالح للتاديب
ومعنى مقصود وهو الايلام فان المقصود من هذا الفعل ليس الا الايلام ولهذا
لو حلف لا يضرب فلانا فضربه بعد موته لا يحنث لفوات معنى الايلام **قوله**
وعلى منع ليت زيدا قايم وعمرو وكذلك لعل وكان لان الخبر المذكور متمحض عنه
هكذا وقع في بعض النسخ لفظ عنه بعد متمحض وسقط في بعضها وفي الشرح حكاية
الاجماع على منع ذلك في ليت ولعل وكان امر غريب لا يحتمل مثله من المصنف فان
الخلاف في المسالة مشهور مذكور في التسهيل وغيره **قوله** قلت الصواب عندي
ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة
والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعاء بعضهم لبعض في الشرح هذا الراي

كتوهم صح

ولهذا لم يعمل المخففة صح

هو الذي اجاب السهيلي قبل المصنف ذكره في كتابه المسمى بنتائج الفكر فقال الصلوة
كلها والله تو هم اختلاف معانيها راجعة الى اصل واحد فلا تظنها لفظة اشتراك
ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا انتهى واقول ذكره ايضا
صدر الشريعة في كتابه المسمى بالتوضيح في اصول الحنفية ردا على من استدل
بالآية على استعمال المشترك في اكثر من معنى فقال ان سياق الآية لايجاب اقتداء المؤمنين
بالله والملائكة في الصلوة على النبي عم فلا بد من اتحاد معنى الصلوة في الجميع لانه لو قيل
ان الله يرحم النبي والملائكة يستغفرون له يا ايها الذين آمنوا ادعوا له لكان
هذا الكلام في غاية الركاكة فعلم انه لا بد من اتحاد معنى الصلوة سواء كان بمعنى
حقيقيا او معنى مجازيا اما الحقيقي فهو الدعاء فالمراد والله اعلم ان الله تعالى
يدعو ذاته بايصال الخير الى النبي ثم من لوازم هذا الدعاء الرحمة فالذي قال ان
الصلوة من الله الرحمة فقد اراد هذا لا ان الصلوة وضعت للرحمة كما ذكر في
قوله تعالى يحبهم ويحبونه ان المحبة من الله تعالى ايصال الثواب ومن العبد الطاعة
ليس المراد ان المحبة مشتركة من حيث الوضع بل المراد انه اراد بالمحبة لازمها و
اللازم من الله تعالى ذلك ومن العبد هذا واما المجازي فكارادة الخير له ونحوه
مما يليق بهذا المقام ثم ان اختلف ذلك المعنى لاجل اختلاف الموصوف فلا باس به ولا
يكون هذا من باب الاشتراك بحسب الوضع ولما بينوا اختلاف المعنى لاختلاف
المسند اليه فهم منه ان معناه واحد لكنه يختلف بحسب الموصوف لا ان معناه
مختلف وضعا **قوله** الا انه انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف
المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا لان الجواب الاول في حيز المنع بان يقال
لا نسلم انه لو كان بتقدير الآية ان الله يصلي لكان فعل الصلوة مشتركا اجاب ثانيا
بناء على عدم اقتضاء هذا التقدير الاشتراك والفرق بين هذا الجواب وبين ما قال
انه الصواب عنده ان المعنى الواحد في ذلك لم يختلف في نفسه بل هو موجود مع كل مسند اليه
حقيقته على ما يليق به وفي هذا مختلف في نفسه باختلاف المسند اليه لان الرحمة تخالف
في نفسها لمعنى الثناء وفي الشرح بل ذلك معروف يقال ارض الرجل وارض الجذع
والاسناد حقيقي والموضع والفعل واحد واختلف معناه باختلاف المسند
اليه لان معناه عند اسناده الى الاخر الرجل ارعد او زكم ومعناه عند اسناده
الى الجذع بمعنى اكلته الارضة وهي دويبة تاكل الشجر ومنه كما بمثلثه وهمزة

وهو ان اسندته الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وصفى الماء من تحته
وان اسندته الى النبت كان معناه طلع او غلظ وطال والتف ومن تتبع الافعال
في اللغة وجد من هذا القبيل شيئا كثيرا انتهى واقول قد عرفت ان مراد المصنف
بقوله فعلا واحدا غير المشترك فلا يرد عليه مثل الافعال لانها مشتركة **قوله**
وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر هذا مختار ابن الحاجب
في اصوله مطلقا ومختار البيضاوي ان كان من لغة واحدة والا كان مختار
الامام انه غير واجب **قوله** كما قال اهل المدر كما يقال اهل الوبر والصحاح
والعرب تسمي القرية مدرة يقال اهل المدر والوبر انتهى ووقع في بعض نسخ
المغني بدل المدر المدن بضم الميم وسكون الدال بعدها نون **قوله** وبهذا
اجاب الزمخشري عن ارسال شعيب ابنتيه لسقي الماشية في الكشاف فان قلت
كيف ساغ لنبي الله الذي هو شعيب عم ان يرضى لابنتيه بسقي الماشية قلت
الامر في نفسه ليس بمحظور فالدين لا يأباه واما المروة فالناس مختلفون في
ذلك والعادات متباينة فيه واحوال العرب فيه خلاف احوال العجم ومذهب
اهل البدو فيه غير مذهب اهل الحضر خصوصا اذا كانت الحالة حالة ضرورة **قوله**
وقد مضى الرد على ابن مالك في مرفوع افعال الاستثناء مضى ذلك في النوع الثالث
عشر من الجهة السادسة **قوله** فان اراد ان الفاعل لفظ المثل مجرورا فالمردود
نعم بان الفاعل لا يحذف وان اراد بتفسير المعنى ان في بئس ضمير المثل فكذلك
اذا كان فاعل نعم وبئس ضميرا مستترا ان يفسر بنكرة منصوبة على التمييز فاقام
السؤال عن مكان التفسير مقام خلو ذلك المكان عن التفسير اقامة للمسبب
مقام السبب **قوله** وهذا لازم للزمخشري فانه قال تقديره بئس مثلا وقد
نص سيبويه على ان تمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف الاشارة بهذا الى ما حكى عنه
المصنف بقوله فاين تفسيره وهو خلو فاعل بئس اذا كان ضميرا عن مفسر
وفي الشرح مجرد نص سيبويه عن ذلك لا ينتهض ردا على الزمخشري فله ان يقول
الحذف لا ينافي التمييز فقد اجمعوا على جواز حذفه في باب العدد قال الله تعالى
ان يكن منكم عشرون صابرون وقد سمع في نعم فمن الحديث من توضأ يوم الجمعة
فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت الرخصة وادعاء شذوذه ممنوع واقول
ان اراد ان الحذف لا ينافي التمييز في الجملة فمسلم ولا يضرنا لان الكلام في منافاته

وهو الصحيح حاول كل من المراد وليس على الاخر

وقع

في محل مخصوص وهو باب نعم وان اراد انه لا ينافيه في باب نعم ممنوع وما ورد من ذلك شاذ لا يحمل عليه القرآن مع امكان غيره مما هو كثير شائع يمنع شذوذه مكابرة غير مسموعة **قوله** الثالث ان لا يكون مؤكدا هو بفتح الكاف المشددة **قوله** ولهذا رد الدين ابن مالك مع والده في المسألة حث اجاد فيه قال بدر الدين رحمه الله في شرح الالفية والذي ذكره الشيخ يعني والده في هذا الكتاب يعني الالفية وفي غيره ان المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله قال لان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك فلم يجز فان اراد ان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه احق واولى ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية فانهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جائزا اذا كان خبرا عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر نحو انت سيرا سيرا وحذفا واجبا في مواضع ياتي ذكرها نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع هذا اما لسهو عن وروده واما للبناء على ان المسوغ لحذف العامل منه شبه التخصيص وهو دعوى على خلاف القياس ولا تقتضيها ضرورة انتهى الكلام انتهى وقال ابن عقيل في دفع هذا الاعتراض جميع الامثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد لان المصدر فيها نائب مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد ويدل ايضا على ان ضربا زيدا ونحوه ليس من المصدر المؤكد لعامله ان المصدر المؤكد لا خلاف في انه لا يعمل واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل بدلا انتهى **قوله** ايها المائح دلوي دونكا صدره بعض بنت سويا ايها المائح دلوي دونكا اني رأيت الناس يحمدونكا وفي الصحاح المائح الذي ينزل البير فيملؤ الدلو وذلك اذا قل ماؤها والجمع ماحة فقالوا انما اراد تفسير المعنى لا الاعراب انما قال قالوا لان ظاهر كلام سيبويه انه تفسير اعراب ولذلك نسب ابن مالك لسيبويه جواز اعمال اسم الفعل مضمرا **قوله** ويجوز

معنى

في الاصل

و

ويجوز ان يكون مبتدأ ودونك خبره قال الرضي ولا يتقدم عند البصريين معمول اسماء الافعال عليها وجوز ذلك الكوفيون استدلالا بقوله يا ايها المائح دلوي دونكا اني رأيت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو خبر لدلوي اي دلوي قدامك فخذها **قوله** ولا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة من تلك المواضع الجر بمن مقدرة بعد كم الاستفهامية في نحو بكم درهم اشتريت **قوله** ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا اما لا الخ الشرح نص المصنف في حرف الميم فيما الواين عن الكافة ان ما في هذا المثال عوض وهو مخالف لقوله هنا ان لا فيه عوض واقول لا مخالفة لجواز ان يكون مجموع ما ولا في هذا المثال عوضا فيصح نسبة العوضية فيه الى لا كما يصح نسبتها فيه الى ما **قوله** فاما قوله تعالى واقام الصلوة فمما يجب الوقوف عنده في الشرح قال بعض المحققين من شراح شافية ان الحاجب الحكم بالتزامهم التعويض في اجارة غير مسلم لانه يجوز ترك التعويض في مصدر افعل تقول اربته اراء قال الله تعالى واقام الصلوة فان قلت يحمل المذكور على الشاذ فلا يجوز القياس عليه قلت الحمل على الشائع اولى كيلا يلزم ورود القرآن على اللغة النادرة وايضا نص النحاة على جواز تركه فلا يخالف النص وعلى هذا ذهب الفراء الى ان جواز تركه التعويض مشروط بالاضافة ليكون المضاف اليه سادا مسد التاء وعند سيبويه الجواز مطلقا ثابت وقولهم اربته اراء كما ذكرنا يقوي الاول انتهى وفي الشرح والحكم بان التاء في عدة واقامة واستقامة للتعويض فلا يحرف ليس من وظيفة المعربين وانما هو من وظيفة اهل الصرف واقول المصنف ذكر ذلك على سبيل الاستطراد دون الاصالة كما هو عادته في الاستطراد بذكر اشياء ليست مما ترجم له وانما هي مناسبة له **قوله** ثم حملوا على ذلك زيدا ضربته اوهل زيدا ضربته فمنعوا الحذف وان لم يؤد الى ذلك في منعوا حذف المفعول فيهما وان لم يؤد حذفه الى تسلط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه والى اعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل لان ما وهل لتصدرهما لا يتسلط ما بعدهما على العمل فيما قبلهما لان ذلك يستلزم اخراجهما عن الصدرية ووقوعهما حشوا **قوله** ولذلك منعوا رفع راسها في اكلت السمكة حتى راسها الا لمن ذكر

في ولوي كم

الخبر يقع في بعض النسخ ولذلك بدل اللام في اوله والاشارة عليه لاجماع الامرين وفي بعضها كذلك بكاف التشبيه والاشارة عليه لمنع البصريين حذف المفعول في زيد ضربته والحاصل ان البصريين منعوا رفع راسها في هذا المثال اذا لم يذكر له خبر لانه يقع رفعه تهيئة حتى للعمل مع قطعها عنه واعمالها الاضعف وهو الابتداء لكونه معنويا مع امكان اعمال الاقوى وهو حتى لكونه لفظيا **قوله** ولاجماعهما مع الالباس منع الجميع تقدم الخبر في زيد قام اراد بالجميع جميع البصريين لان الكوفيين يجوزون تقدم الخبر في نحو ذلك وبالالباس الباس الفاعل بالمبتداء **قوله** بما كان اباهم عطية عوده اسد اعجز ستسن قنا وقدهد اجون حول بيوتهم وهداجون جمع هداج بتشديد الدال المهملة بمعنى متحرك من هدج الظليم اذا مشى في ارتعاش **قوله** وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور ردا بالنكتة علة جواز تقدم معمول الخبر على المبتدا في نحو زيد ضرب عمرا مع امتناع تقدم نفس الخبر **قوله** وقد بينا ان امتناع تقدم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في تقدم معموله ذلك المعنى هو مجموع تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه واعمال الضعيف مع امكان اعمال القوي والباس المبتداء بالفاعل **قوله** تنبيه ربما خولف مقتضى هذين الشرطين يعني السابع وهو تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه والثامن وهو اعمال الاضعف مع امكان اعمال القوي **قوله** وخالد يحمد ساداتنا مما صدر بيت عجزه بالحق لا يحمد بالباطل **قوله** كله لم اصنع مما اخر بيت وصدره قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا وقد تقدم عليه في حرف الكاف في كل **قوله** بعكاظ الى اخره عكاظ بعين مهملة مضمومة في اوله وظاء معجمة في اخره قال صاحب القاموس هي سوق بصحراء بين نخله والطايف كانت تقوم هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما تجتمع قبايل العرب فيتعاكظون اي يتفاخرون ويتناشدون انتهى ويغشي يحتمل ان تكون بضم المثناة التحتية فسكون العين المهملة فكسر الشين المعجمة من العشا بالقصر وهو سوء البصر بالليل ويحتمل ان تكون بفتح المثناة التحتية فسكون العين المعجمة ففتح الشين المعجمة من غشيه غشيانا **قوله** وليس فيه اعمال الضعيف دون القوي لان كلا من العاملين في البيت قوي لانه عامل لفظي **قوله** عممتهم الى اخره تقدم الكلام عليه في حتى **قوله** فان ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد من النوع الاول في الشذوذ يريد بالنوع الاول ما خولف فيه مقتضى الشرطين وانما كان الرفع من النوع الاول لان الخبر

صدوره
صح

كله لم اصنع
صح

الخبر بعد حتى غير مذكور رفعه تهيئة حتى للجر مع قطعها عنه واعمال الضعيف وهو الابتداء مع امكان اعمال القوي وهو حتى وفي الشرح وشك المصنف في ثبوت رواية الرفع مع تصريح ابن مالك الامام العدل بثبوتها غير مناسب وايضا هو منافي بجزمه بذلك في فصل حتى حيث قال هناك وقد روي بالاوجه الثلاثة **قوله** عممتهم بالندى البيت واقول تصريح ابن مالك برواية الرفع وجزم المصنف لا يقتضي ثبوتها بمعنى صحتها فكم من مروي ليس بصحيح والشك انما هو في الصحة بيان انعقد بظن ان الشي من باب الحروف وليس منه **قوله** من يسمع يخل اي تكن منه خيله في الصحاح وخلت الشي خيلا وخيلة وخيلولة اي ظننته وفي المثل من يسمع يخل وهو من باب ظننت واخواتها التي تدخل على المبتداء والخبر وتقول في مستقبله اخال بكسر الهمزة وهو الافصح وبنو اسد يقولون بالفتح على القياس **قوله** فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون عام في الشرح في هذا الكلام قلب والصواب ان يقال فيجاء بمصدره مسند اليه فعل كون عام واقول تعبيره بالصواب ليس بصواب الا على راي من رد القلب في الكلام **قوله** ومنه على الاصح ولما ورد ماء مدين الاية قال الصفاقسي في سطوله واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين تذودان وذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى انه حذف المفعول منه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما المسقي والمذود ابل وغنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابلا الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم مثلا لم يصح الترحم فليتامل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما انتهى وقال

يجي
صح

على

او على ان يرد الصواب ماينافي القلب صح

السيد وحاشيته وتحقيق الكلام ان الشيخين اعتبرا انا المفعول بنو الهلال والعنم
مثلا واحد منهما تقابل الآخر وجعلاهما تضاف اليه احد مما خارجا عن المفعول غير ملحوظ
بل هو باق على حالة واحدة مع تعذر تقدير المفعول فلو قدر في الاية المفعول لادى
الى فساد المعنى فانهما لو كانتا تذودان الا بلا لما على سبيل الغرض لكان الترحم باقيا
على حاله وصاحب المفتاح نظر الى ان المفعول هو العنم المضافة اليهما والمواشي المضافة
اليهم وكل واحد منهما تقابل الآخر فلو لم تقدر المفعول في الآية لفسد المعنى وهذا
ادق نظرا واصح معنى انتهى **قوله** وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم لوجوب
تقديره نحو اهذا الذي بعث الله رسولا في الشرح فرض الكلام فيما اذا قصد اسناد
الفعل الى فاعله وتعلقه بمفعوله فاذا لم يذكر حسن جزمنا لوجوب تقديره لانه
مقتضى ذلك القصد سواء وجد في اللفظ ما يستدعيه نحو وكل وعد الله الحسنى
او لم يوجد نحو ما ودعك ربك وما قلى واقول قصد اسناد الفعل الى الفاعل
وتعلقه بمفعوله مع حذف المفعول امر قائم بالمتكلم غيب عن السامع فان كان في
الفعل ما يستدعي ذلك المفعول جزم السامع به والا لم يجزم **قوله** وما شيء حميت
بمستباح ومذ اعجزيت صدر حميت حمى تهامة بعد نجد وقد تقدم في الاشياء
التي تحتاج الى رابط **بيان مكان المقدر قوله** فيجب ان تقدر المفسر في نحو زيدا
رايته مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص
حينئذ وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل وعند اقتضاء امر معنوي
لذلك في الشرح بل ليس الامر كما توهموه فانهم لا يقدرونه مؤخرا ليفيد الاختصاص
الا عند وجود المقتضي لذلك وقدروا فيهم هو على ذلك حيث قال وانما يرتكب ذلك
عند تعذر الاصل او عند اقتضاء امر معنوي مما وجه اعتراضه عليهم واقول
وجه [illegible] ان كلامهم يقتضي جواز تقديره مؤخرا عند عدم ما يقتضي
تاخيره وعنده هو يجب تقديره مقدما قال التفتازاني في مطوله واما نحو زيدا
عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته وان
لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم
على المحذوف كالتقديم على المذكور فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد
لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص
من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد **قوله** وكنا قدمنا في نحو في الدار

في الدار زيد فقدم ذكره آخر الباب الثالث **قوله** واذا قلت كان خلفك
زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لا خبر كان تقدم مع كونه فعلا على
الصحيح اذ لا يلتبس الجملة بالفعلية في الشرح ولقائل ان يقول الالتباس حاصل
بالنظر الى ما دخل عليه الناسخ وذلك لانه مع تاخير زيد يحتمل ان يكون هو مع رافعه
وهو يقوم جملة فعلية خبرا عن ضمير شان دخلت عليه كان فاستتر فيها ويحتمل
ان يكون مبتدا وموخرا اخبر عنه بالفعلية المقدمة عليه وهي يقوم وليس ثمة ضمير
شان والفرق بين الجملتين فلدخول الناسخ عليهما ثابت ودخوله لا بغيرها كانتا
محلمشريه باعتبار تقوى الحكم وعدمه فيحسن التقديم يوقع في الالتباس بعد
دخول الناسخ عليه ايضا على ان ابن عصفور صحح منع التقديم في نحو كان زيد يقوم
قال لان الذي في باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدا
والخبر ولو اسقطتها لكان تقوم زيد لم يرجعا الى ذلك واقول احتمال كون
اسم كان ضمير شان احتمال بعيد لا يعول عليه ولو سلم فقد ذكر المصنف في الباب
الرابع في المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تاخر لفظا ورتبة انه لا ينبغي الحمل
ضمير على ضمير الشان اذا امكن غيره **قوله** واجاب بانها اول سورة نزلت فكان
تقديم الامر فيها بالقراءة اهم قال السيد في حاشيته المطول يعني اهم من الامر باختصاص
القراءة اذ لا تناسب المقام فلا يرد بما يتوهم من كون غير اسم الله اهم منه **قوله**
واجاب السكاكي بتقديرها متعلقة باقرا الثاني في المطول ومعنى الاول اوجد
القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير
اعتبار تعلقه بالمعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرا
الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت
الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرا الاول والثاني كلاهما منزلان
منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف من كليهما اي
اقرا القرآن والباء للاستعانة او للملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا
مبتديا ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السور ان يجعل
باسم ربك متعلقا باقرا الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله انتهى **قوله**
واعترضه بعض العصريين [illegible] **قوله** تنبيه
ذكروا انه اذا اعترض شرط على آخر نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق فان الجواب

الحلبي للسهو ما السهو
وعبادة وفي
هو النظر الى الظاهر
على هذا القول ان يكون
اقرا الثاني وكذا الاول ويكون
والفصل بحول الخ لانه وهي ما كان
مع الفصل بكلام طويل انتهى

المذكور للسابق منهما وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه قال الرضي اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصدت كون الشرط الثاني مع جزائه للاول فلابد من الفاء في الاداة الثانية تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سالتني فان اعطاك فافعل كذا لان الاعطاء بعد السوال وان قصدت الغاء اداة الشرط الثاني تتخللها بين اجزاء الكلام الذي هو جزا ولها معنى اعني الشرط الاول مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء وهو بمنزله وبا اسان اتيتني لا تيتنك فالشرطين لفظا او لها معنى ومثله ان تلت ان تذنب ترجم اي ان تذنب فان تبت ترحم وكذلك ان الثاني شرطين نحو ان سالتني ان لقيتني ان دخلت الدار اعطك اي ان دخلت الدار فان لقيتني فان سالتني اعطك فقولك فان سالتني مع جوابه فان لقيتني وقولك فان لقيتني مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس اذا كان اكثر **قوله** ولهذا قال محققوا الفقهاء في المثال المذكور انها لا تطلق حتى يلزم المؤخر وتوجد المقدم وذلك لان التقدير حينئذ ان شربت فان اكلت فانت طالق في الشرح يعني بهؤلاء المحققين طائفة الشافعية لان الحكم في مذهبهم ما ذكره وفي تاريخ قاضي القضاة ابن خلكان ما معناه دخل على ابن الحاجب لادا شهادة فسالته عن وجه قول الفقهاء فيما اذا قال ان شربت ان اكلت فانت طالق انها لا تطلق حتى تاكل ثم تشرب فاجاب بجواب مختصر ثم ذهب وارسل الي بجواب كتبه وقد طرت من مدة طويلة بهذا الجواب وحاصله التوقف وجه هذه الصورة شرطان وليس فيها ما يصلح للجواب الا شيء واحد فاما ان يجعل جوابا لهما معا ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل و الثاني ان يجعل جوابا منهما ولا سبيل اليه لما يلزم من الاتيان بما لا دخل له في الكلام وتركه ما له فيه دخل وهو عبث واما ان يجعل جوابا للثاني دون الاول وهو لا سبيل اليه لانه يلزم حينئذ ان يكون الثاني وجوابه جوابا للاول فيجب الاتيان بالفاء الرابطة ولا فاء فتعين القسم الرابع وهو ان يكون جوابا للاول دون الثاني ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثاني فالاصل ان اكلت فان شربت فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق حتى تاكل ثم تشرب فكذا ما هو في معناه والما قصد الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى بهذا توجيه مذهب الشافعية في المسئلة والا فمذهبه وهو مذهب مالك انها تطلق سواء اتت بالشرطين مرتبين كما هو في اللفظ او عكست الترتيب وبعض المالكية يوجه ذلك بانه على حذف واو العطف نحو قول الشاعر كيف اصبحت كيف امسيت مما يغرس الود في فواد الكريم انتهى ما في الشرح **قوله** ان تستغيثوا بنا ان تذعروا بضم اوله مبني للمفعول من الذعر بضم الذال المعجمة وسكون العين المهملة وهو الخوف

والمعاقل جمع معقل بفتح الميم وكسر القاف وهو الملجاء **قوله** فان عثرت بعدها الى اخره تقالت وا لت نفسي اي طلبت النجاة وها تا بمعنى هنه ويقال للعاثر لعا لك دعا له بان ينتعش اي يرتفع **قوله** ولذلك كان تقدير الاخفش ضربي زيدا قايما ضربه قايما اولى من تقدير باقي البصريين حاصل اذا كان او اذ كان قايما لانه قدر اثنين وقدروا خمسة يريد بتقديرهم اذا كان في المستقبل واذ كان في الماضي وبالخمسة حاصل والمستتر فيه واذا او اذ وكان والمستتر فيها ومقتضى كلام الرضي انهم يقدرون اذا كان في الجمع قال ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممنوع اذ هو بتقدير ان الموصول مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ما لك وزيدا ما لك وملابستك زيدا هذا والقرينة الدالة على تعين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية منع الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما وليس اذا للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وخلاصة كثير حرف حاصل كما يحذف في متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان فبقي اذا كان قايما ثم اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاني زيد راكبا اي في وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فان قيل لم لا تكون كان المقدرة ناقصة وقايما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب اي الذي يجي بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة ولم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه هذا ما قيل وفيه تكلفات كثيرة مع حذف اذا مع الجملة المضاف اليها فلم يثبت في غير هذا المكان من العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذكر لان معنى قولهم حاصل اذا كان قايما في معنى الناقصة من قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي اوقعهم في هذا واوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه ولا ضرورة الجاتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فتقول ضربي زيدا حاصل قايما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضرب وهو الهاء او زيدا فتقول حذفنا كان او حاصل العامل في الحال

لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفناه في زيد عندك او في الدار لمشابهه الحال للظرف كما تقدم بيانه انتهى قوله لانه قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير ثالث يتعلق به الجار والمجرور اعني متى فكل من الاخفش والفارسي قدر شيئين لكن تقدير الاخفش لا يحتاج معه الى تقدير ثالث وتقدير الفارسي يحتاج معه اليه وفي الشرح اما كون ما قدره الاخفش لا يحتاج معه الى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف فصحيح لكنه يحتاج معه الى تقدير شيء آخر يصح معه الاخبار وذلك لان فرسخان ليس نفس البعد في المعنى فلا يصح حمله عليه فيحتاج الى تقدير مضاف آخر يصح معه الاخبار اي مسافة بعدك مني فرسخان او يقول بل يصح معه الاخبار ولا يحتاج الى تقدير مضاف لان الفرسخين بعد في المعنى لان نحو الفرسخ اسم لامتداد مخصوص قوله والاولى تقدير الحب فقط في الشرح تقديره حب العبادة اذ خلة ذمهم والتشنيع عليهم ينبغي ان يكون هو المقدر ويدل عليه قوله تعالى بكفرهم والا فليس المنع عليهم بمجرد حب العجل بدون عبادة له قوله ولا يتأتى ذلك المثال السابق يعني به زيد صنع بعمرو جميلا وبخالد سوءا وبكر قوله فان قلت لو صح ما ذكرته في الآية والمثال السابق يريد بالمثال السابق هنا زيد في الدار وعمرو قوله ولكن يشهد للجواز قوله ولست مقرا الى آخره انما قال يشهد لان الذي فيه الكلام هو الجر والاكرمان في البيت صفة لا خبر بيان كيفية التقدير قوله في المثال كقوله اذا قامتا تضوع الى آخره يريد بالثاني استدعاء الكلام تقدير موصوف وصفه والضمير في قامتا لام الحويرث وام الرباب المذكورتين في قوله قبله كدأبك من ام الحويرث قبلها وجارتها ام الرباب بماسل والتضوع انتشار الرائحة والريا الرائحة الطيبة وفي القاموس القرنفل والقرنفول ثمرة شجرة بسفالة الهند افضل الافاوية الحارة واذكاها ومنه ذكر ويسمى الذكر ومنه ثمر ويسمى الانثى وهي اذكى وكلاهما لطيف مقو للقلب والدماغ منقولها نافع للخفقان والبصر والغشاوة والنكهة هضوم وطعام مقرنفل ومقرنف مطيب به انتهى والدأب العادة وماسل بفتح السين جبل بعينه وبكسرها ماء بعينه والرواية بفتح السين ~~كذا في شرح الزوزني للمعلقات~~ قوله والثالث كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس يريد بالثالث استدعاء الكلام تقدير جار ومجرور مضمر عايد عليها يحتاج الى الرابط وقد تقدم الكلام على هذا في الباب الرابع في اشياء التي تحتاج الى الرابط ينبغي ان يكون المحذوف من لفظ المذكور قوله مهما امكن هكذا يقع في بعض النسخ ويقع في بعضها مهما امكن وحسن قوله فالاول نحو زيدا اضرب اخاه تقدير فيه اهن دون اضرب في الشرح وقع في حواشي التسهيل للمصنف لو قدرت العامل في زيدا من قولك

قولك زيدا ضربت اخاه لفظ ضربت لم يكن عندي بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي وهذا مخالف لما قرره في المغني من ان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف يعني بحسب المعنى كما مر قوله اذا قدر ذلك منصوبا قيد به لانه اذا قدر مرفوعا يكون مبتدأ وذلك خبره قوله وقد مضى يعني في الشرط الثالث من شروط الحذف الثامنة قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا هذا عجز بيت لعباس ابن مرداس السلمي صدره اكر واحمي للحقيقة منهم والكر الرجوع والحماية المنع والحقيقة ما يحق على الرجل ان يحميه والقوانس جمع قونس على وزن كوثر وهو اعلى البيضة من الحديد وعظم بارز خلف الاذن وقبل هذا البيت ولم ار مثل الحي حيا مصبحا ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا والمراد بالحي اعداؤه والمصبح بفتح الباء الموحدة الذي يؤتى في الصبح للغارة قوله ولكن يصلوا الخ تقدم الكلام عليه في لن قوله وقال الفارسي ومتابعوه والذي لم يحض المقدر بعد تبين نائبا اشهر وهذا لا يحسن وان كان ممكنا لانه لو صرح به اقتضت الفصاحة ان يقال كذلك ولا يعاد الجملة الثانية هذا جميعه يقع في بعض النسخ وهو البعض الذي مهما امكن وحسن اه اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فايهما اولى قوله ومثال المسألة فصبر جميل اي شاني صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره في المطول ورجح حذف المبتدأ بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبانه سوق الكلام للمدح لحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل احمل لا يدل على حصوله وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدأ موافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به فتنبيه حالية على حذف المبتدأ وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فحينئذ لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ورجح حذف المبتدأ ايضا بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدأ التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى انتهى قوله لا ايمان باللسان هو بكسر الهمزة بمعنى التصديق قوله امثل

بكم من هذه الأبيات هو بعض الصدر جمع بين اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا قوله وكقراءة ابن كثير وكذلك
يوحى اليك والى الذين من قبلك هكذا لو غالب النسخ والتلاوة كذلك يوحى اليك والى الذين
واو قوله ليبك يزيد ضارع لخصومة هذا صدر بيت عجزه ومختبط مما تطيح الطوائح
وفي المطول وهو لضرار ابن نهشل في مرثية يزيد ابن نهشل والضارع الذليل
ولخصومة متعلق بضارع وانه لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة
الفعل اي يبكيه من يذل لاجل الخصومة لانه كان ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء
وتعلقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى والمختبط الذي يأتيك للمعروف
من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة
على غير القياس كلواقح جمع ملقح تقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح ولا تقال
المطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي يسأل من اجل اذهاب
الوقائع ماله او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل هلاك المنايا يزيد ويطيح على التقديرين
بمعنى الماضي عدل اليه استحضارا للصورة وبكى الامر الهائل قوله ولا تقدر هذه
المرفوعات مبتدآت حذفت اخبارها الشرح في العبارة قلب فان المرفوعات اخبار
حذفت مبتدآتها لا مبتدآت حذفت اخبارها قوله والثاني كقوله تعالى ولئن سألتهم
من خلقهم ليقولن الله فلا تقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله ليجيء ذلك في مشبه
هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم قال
الشارح في مطوله وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن
الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال
عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السؤال عن فاعل الفعل وصدر
عنه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير
الفعل اولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور ان السؤال جملة اسمية
لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال فلان السؤال
انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقدم المسؤول عنه اهم والجواب حمل الكلام على جملة
اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة واذا الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله
ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وقال السيد
في حاشيته ان الزيادة تشتمل على تكرير الاسناد وتقويته وعلى مطابقة الجواب للسؤال

للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية خبرها جملة فعلية والتطابق بينهما امر
مهم عندهم لما صرحوا به فيما ذا صنعت فالحمل على الجملتين اولى واما قوله
ان الواقع عند عدم الحذف جملة فصحيح لكن الكلام في الجهة الباعثة
على ترك المطابقة المهمة والحق في الجواب ان يقال السؤال جملة اسمية
صورة وفعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك من قام اصله اقام زيد ام عمرو
ام خالد الى غير ذلك ازيد قام ام عمرو ام خالد وذلك لان الاسم بالفعل
اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما اريد الاختصار وضع كلمة من دالة
اجمالا على تلك الذوات المفصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا
التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض
تقدم ما يدل على الذات وفي الحقيقة هي فعلية فتنبه بايراد جملة فعلية على اصل
السؤال فالمطابقة حاصلة حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الا اذا منع منه مانع
كما في قوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية
لئن انجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم فان قصد الاختصاص
ههنا اوجب تقديم المسند اليه واما قوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم
قل يحييها وقوله من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد
وردا على الاصل اذ لا مانع فيهما قوله وفي مواضع الله هذا هو الثالث وقد ذكره
في ضمن الثاني معطوفا عليه في مشبه هذا الموضع اذا دار الامر بين كون المحذوف
اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى قوله يسوء الفاليات اذا فلينني هذا عجز بيت
لعمرو ابن كرب صدره تراه كالثغام يعل مسكا والضمير المنصوب في تراه للشيب
والثغام بمثلثة مفتوحة وغين معجمة نبت يكون في الجبال يبيض اذا يبس
يشبه به الشيب الواحدة ثغامة ومعنى يعل مسكا يجعل فيه المسك مرة بعد
اخرى من العلل وهو الشرب الثاني يقال عله يعله بالضم ويعله بالكسر اذا سقاه
السقية الثانية والفاليات بالفاء جمع فالية من فليت رأسه من القمل
[illegible]
قوله ولكن في التسهيل ان المحذوف
الاول وانه مذهب سيبويه في الشرح نص عليه حذف الفاعل وهو خلاف مذهب
سيبويه واصحابه قوله نحو نارا تلظى ولقد كنتم تمنون اما تلظى فلانه لو لم يكن
مضارعا لوجب ان يقال تلظت لاسناده الى ضمير المؤنث واما تمنون فلانه لو لم يكن

مضارع الم يلحقه نون علامة الرفع **قوله** الرابعة نحو مقول ومبيع المحذوف
منهما او مفعول والباقي عين الكلمة هذا عند سيبويه والخليل لانها زايدة وقريبة
من الطرف وعند الاخفش المحذوف عين الكلمة لا نها واو مفعول زيدت لمعنى ولان
الساكنين اذا التقيا فكله حذف الاول منهما وفي الشرح وهذه المسئلة والتي بعدها
وهي الخامسة ليستا من الاعراب في شيء فايرادها غير مناسب واقول ان اراد ان ايراده
هنا مطلقا غير مناسب ممنوع وان اراد ايرادهما على سبيل الاصالة فمسلم لكن
لا نسلم انه اوردهما كذلك وانما اوردهما على سبيل الاستطراد **قوله** يا زيد
زيد اليعملات هذا بعض بيت من مشطور الرجز تمامه الذبل وبعده تطاول الليل
عليك فانزل واليعملات جمع يعملة بفتح المثناة التحتية في اوله والميم الناقة
المطبوعة على العمل ومذكرها اليعمل والذبل بضم المعجمة وتشديد الموحدة جمع ذابلة
وهي الضامرة **قوله** وبين ذراعي وجبهة الاسد الواو الاولى من المصنف للعطف
وما بعدها عجز بيت للفرزدق صدره يا من راى عارضا اسر به والمنادى
محذوف اى يا قوم ومن استفهامية والعارض السحاب الذي يعترض في الافق
واسر مضارع مبني للمفعول وذراعا الاسد كوكبان وجبهة الاسد اربعة
قوله خلافا للمبرد فانه ذهب الى ان الحذف من الاول
لا من الثاني فرارا من التقديم والتاخير ومن الفصل بين المضاف والمضاف اليه
قوله ولكن مذهبه في نحو زيد زيد اليعملات ان الحذف من الثاني مقتضى كلام
الرضي انه لا حذف فيه عند سيبويه فانه قال واما نصب الاول فقال سيبويه
ان ثم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي للتسم الاول وقد ذكرت
في توابع المنادى المبني ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته
اعرابية كانت او بنائية فكان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني
مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في
لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة والمجيء بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه
لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه
ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف
والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب لانه تكرير الاول
بلفظه وحركته بلا تغيير فصار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل هناك انتهى **قوله**

قوله خليلي هل طب الى آخره تقدم الكلام عليه في الباب الرابع في اقسام العطف
قوله من الثاني اي ولا تردد في ان الحذف من الثاني في قوله تعالى قل لئن
اجتمعت الانس والجن الاية فقوله من الثاني معطوف على قوله من الاول **قوله**
فعلنا بذلك في نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق في التلويح هذا الكلام ظاهر
في انه جعلنا الجواب للشرط الاول في هذا المثال لا حل الحمل على ما سبقه الموجب
لذلك مع عدم تحققه في هذا المثال وليس كذلك فان المقتضي لجعل الجواب للشرط
الاول لا للثاني قائم متحقق وهو عدم الفاء الداخلة على الشرط الثاني اذ لو كان
الجواب له وهو في جوابه جوابا للاول لوجب اقترانه بالفاء ولا فاء فامتنع
كونه مع الجواب المتاخر جوابا واقول مراد المصنف انا قلنا بان الجواب المذكور
للشرط الاول في هذا المثال كما قلنا بان الجواب في الاية للاول وهو القسم وان
كان موجب ذلك فيهما مختلفا **قوله** ولولا رجال مؤمنون الى قال تعالى لو تزيلوا
سوقه هذه الاية تقتضي ان المذكور فيها جواب لولا ولو كلاهما جوابا دلّ على
جواب لو وفي الكشاف عن هذا وعبارته والمعنى انه كان بمكة قوم من المسلمين
مختلطين بالمشركين غير متميزين منهم ولا معروفي الاماكن فقيل ولولا ان تهلكوا
ناسا مؤمنين بين ظهراني المشركين وانتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه
ومشقة لما كف ايديكم عنهم وحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه ويجوز ان يكون
لو تزيلوا كالتكرير للولا رجال مؤمنون لمرجعهما الى معنى واحد ويكون لعذبنا هو
الجواب انتهى وانما قال اندرج لو ولولا هنا الى معنى واحد لان لو هنا دخلت
على عدم في المعنى اذ التزيل معناه المفارقة **قوله** فاني وقيار بها لغريب صدر هذا
بيت صدره فمن يك امسى بالمدينة رحله وقد تقدم الكلام عليه في الباب الرابع في
اقسام العطف **قوله** واما قال رب ارجعون فافرد ثم جمع فلان غير المبتدا والخبر
لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما من التطابق ~~بلا~~ في الشرح هذا مشكل فان
التطابق ليس مخصوصا بالمبتدا والخبر بل يجري في الصفة والحال ونحوهما نحو جاء الرجلان
الفاضلان وذهب الزيدان راكبين واقبل اللذان اكرمتهما **حذف اسم المضاف**
قوله وجاء ربك في التلخيص اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على
الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف يعني بانه الامر او العذاب **قوله** فاما ذهب الله بنورهم
فالباء للتعدية اي اذهب الله نورهم تقدم الكلام على هذا في الباء المفردة **قوله** لانه

الطلب لا يتعلق الا بالافعال لو قال كما قال صاحب الايضاح البياني لان الحكم الشرعي
انما يتعلق بالافعال دون الاجرام لكان اولى لتناوله المباح وهذا الذي قاله عبد العزيز
فخر الاسلام البزدوي وشمس الائمة السرخسي وصاحب الميزان من علماء الحنفية ومن
تابعهم فانهم ذهبوا الى التحريم والتحليل المضافين الى الاعيان نحو حرمت عليكم امهاتكم
حرمت عليكم الميتة احلت لكم بهيمة الانعام وقوله عليه الصلوة والسلام حرمت الخمر
لعينها احلت لنا ميتتان مضافان اليها بطريق الحقيقة كالتحليل والتحريم المضافين الى الفعل
موصوف المحل اولا بالحرمة ثم تثبت حرمة الفعل بناء عليه فيثبت التحريم عاما ومعنى اتصاف
العين بالحرمة خروجها عن ان يكون محلا للفعل شرعا كما ان معنى وصف الفعل بالحرمة خروجه عن
الاعتبار شرعا فاذا امكن العمل بحقيقته فلا حاجة للاضمار لانه ضروري يصار اليه عند تعذر
العمل بظاهر اللفظ **قوله** ومنه فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان في قوله فيه
مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه وامكن تعيين
المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تعالى
تراود فتاها عن نفسه وفي شانه اي الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني لان
الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره لصاحبه وغلبته عليه فلا يقدر في حبه ولا
في شانه لكونه شاملا له وتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة كذا في المطول **قوله**
واسال القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها اي اهل القرية واهل العير فيكون
الاية من مجاز الحذف ومن انكر وقوع المجاز في القرآن قال القرية مجمع الناس من قريت الناقة
لبنها ومنه القرآن قال ابن الحاجب في منتهى السؤل وهذا غلط في المعنى والاشتقاق لان
مجمع الناس غيرهم ولام قرية ياء ولام قراء والقرآن همزة وقيل المراد اسال القرية حقيقة
فانها تجيبك بخلق الله تعالى الجواب فيها وهذا ضعيف للقطع بانه ليس مرادا وان كان ممكنا
فانما يقع عند التحدي واظهار المعجزات **قوله** الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا وعهدا صدره بيت
عجز وبت كما باتت سهيمدا والسليم اللديغ كانهم تفألوا له بالسلامة والمسهد اسم مفعول
من سهده بالسين المهملة والهاء المشددة جعله قليل النوم **قوله** وعكس نيابة الزمان
عن المصدر مكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها وعكسه نيابة الزمان عن المصدر والمال واحد **حذف المضاف اليه قوله** وفي الغايات اي ويكثر حذف المضاف اليه في
الغايات والمحذوف ما اضيفت هي اليه لا نفسها وان كان قوله وفي الغايات معطوفا
على قوله لولا المتكلم توهم ذلك والغايات هي الظروف التي قطعت عن الاضافة وبنيت على الضم

الضم وقد تقدم في الكلام على ما وجه تسميتها غايات **قوله** وجاء في غيرهن نحو فلا خوف
عليهم بالضم ولم ينون اي فلا خوف شيء عليهم وسمع سلام عليكم فيحتمل ذلك اي
سلام الله واضمار ان في الشرح لا وجه لتفريق المصنف بين الايتين حيث جزم
في الاولى بتخريج واحد وجعل الثانية محتملة للتخريج على امرين مع ان الاولى كذلك
اذ يحتمل ان يقدر فلا الخوف عليهم واقول وجه التفريق انه يقدر كلا الوجهين
في سلام يقدر التعريف ليصح كونه مبتداء وفي فلا خوف احدهما يقدر التعريف والاخر
يقدر التنكير ولا ضرورة فيه الى التعريف فلا حاجة الى زيادة اعتباره وهو اسم
مضاف **قوله** فانها من تقوى القلوب اي فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب
هكذا قدره الزمخشري وقال فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى الا بتقديرها
لانه لا بد من راجع من الجزاء الى من ليرتبط به واعترض ابو حيان بانه ما قدره
عار من راجع من الجزاء الى من الا ترى ان قوله فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى
القلوب ليس في شيء منه ضمير يعود الى من يربط جملة الجزاء بجملة الشرط الذي اداته
من واصلاح ما قاله ان تكون التقدير فان تعظيمها منه فيكون الضمير في منه
عايدا على من فيربط الجزاء بالشرط وهذا الذي قدره ابو حيان قدره ابو البقاء
وفي اعراب السفاقسي الظاهر ان مراد الزمخشري بالراجح من حيث المعنى وقد
قدر مضافا ظاهرا هو من في المعنى وهو قوله ذوي ويكون قد بنى على مذهب
من يرى الربط بالمعنى انتهى وفي الشرح الذي يظهر لي ان في تقدير الزمخشري
اشارة الى الراجح لا من الجهة التي ذكرها السفاقسي بل من جهة ان المصدر من قوله
فان تعظيمها مضاف الى المفعول ولا بد له من فاعل وان لم يلزم ذكره وليس الا ضميرا
يعود الى من والتقدير فان تعظيمه اياها فالربط على هذا بالضمير وهذا امر مجمع
عليه وغايته انه حذف لفهم المعنى واضيف المصدر الى المفعول فلزم الاتيان به منفصلا
ويظهر ايضا ان من الجائز ان يحتمل ان يكون للتعليل اي ان تعظيمها لاجل التقوى
او لابتداء الغاية اي ان تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب وعليهما فلا يحتاج الى تقدير
المضافين المذكورين **قوله** وقال وقد جعلتني من خزيمة اصبعا هكذا وقع في غالب
النسخ ووقع في نسخة الشارح وقال ذو الرمة فاعترض بان نسبة هذا الى ذو الرمة سهو
فانه من اهل الرجز وهذا ليس برجز ونسبه في المفصل للاسود وهو عجز بيت صدره
فادرك ابقاء العرادة ظلعها والابقاء بالباء الموحدة ما تبقيه الفرس من عدوها

اذ من عادة عتاق الخيل انه لا تعطى كل ما عندها من العدو بل تبقي منه
شيا تظهره وقت الحاجة وقيل هو بالنون جمع نقي بالكسر وهو كل عظم ذي
مخ اى ان الوجع الذي نشا منه عمرها في مشيها ادرك عظامها التي فيها المخ
والغرادة اسم فرس الشاعر وهي في الاصل اسم للجرادة والظلع بفتح الظا المعجمة
وسكون اللام غمزة في المشي وحزيمة بفتح المهملة وكسر الزاي قبيلة من باهلة
حذف الموصول الاسمي قوله ومن بحتهم امنوا بالذي انزل الينا وانزل
اليكم هكذا وقع في الشرح والاية ليست الاية العنكبوت وهي وقولوا امنا بالذي
انزل الينا وانزل اليكم والهنا والهكم واحد ونحن له مسلمون قوله ما الذي
دابه احتياط الى اخره الداب بفتح المهملة وسكون الهمزة وقد تفتح العادة والحال
الاخذ بما فيه الثقة والحزم الضبط حذف الصلة قوله وعند الذي واللاتي
الى اخره هكذا وقع في اكثر النسخ وهو الصواب وفي بعضها وعندي الذي باضافة
عند الى ضمير المتكلم ويرده انه احسنه مبتدا خبره الظرف ولا يكون كذلك
الا اذا كان مضافا للذي وعد تك بضم العين المهملة من العيادة وهي زيارة
المريض والاحنة بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة وتجمع على احن بكسر الهمزة
وفتح المهملة وفي الشرح وفي البيت تغليب المونث على المذكر اذ العوايد جمع عايدة
والمراد جميع من تقدم ذكره ومنه مذكر ويحتمل ان يكون على حذف عاطف ومعطوف
اى كيد العوايد والعايد فلا تغليب وا قول ~~...~~
~~...~~ حذف الموصوف قوله وفيه كذا سياتي نحوه في الباب السادس
حيث قال ان المحققين على ان المنصوب في مثل ذلك حال من ضمير مصدر الفعل
والتقدير فليضحكوه اى الضحك في حال كونه قليلا وليبكوه اى البكا في حال كونه
كثيرا قوله وذلك دين القيمة اى دين الملة القيمة هكذا وقع في غالب النسخ
وهو تقدير الزمخشري وجماعة ومعنى القيمة على الملة المستقيمة المعتدلة وفي بعض
النسخ وهي نسخة الشارح اى دين الامة القيمة وهو موافق لما روي عن النضر بن شميل
انه قال سالت الخليل عنها فقال القيمة جمع القيم والقايم ومعناه وذلك دين القايمين
بالتوحيد قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا ... متى اضع
العمامة تعرفوني وقد تقدم الكلام عليه في حرف الغين المعجمة في غير قوله نبيت
اخوالها الاخرى في الشرح بحسب اشباع الميم من لهم اذ لو سكنت لزم الاختلاف اعني

اعني كون المصراع الاول من بحر والمصراع الثاني من بحر اخر وذلك ان المصراع
الثاني حينئذ من مخلع البسيط والمصراع الاول اما من منهوك الرجز او من
مشطور السريع المكسوف وفي شرح المفصل لابن يعيش وفي نسخ المفصل بزيد
بالباء وصوابه بالثاء المثلثة المفتوحة بمثناتين من فوقها وهو ثريد ابن علوان ابو قبيلة
معروفة اليه تنسب البرود الثريدية والفديد الصوت يقال فد الرجل يفد
فديدا اذا صوت قال ابن بري زيد منصوب على الحال من اخوالي ولهم فديد جملة في
موضع المفعول الثالث ولهم متعلق بمحذوف وعلينا متعلق بلهم ولا يمتنع تقدمه
عليه وان كان العامل معنى كما قالوا كل يوم لك ثوب ولا يجعل فيه فديدا لانه مصدر كالنقيق
فلا يتقدم عليه ما كان من تمامه وظلما مصدر في موضع الحال او مفعول له والعامل
فيه محذوف ... لم فديدا والتقدير يحملوا علينا او شدوا علينا ظلما
ويجوز ان يكون نظلما منصوبا على انه مفعول ثالث اى ذوي ظلم ويكون لهم فديد
في موضع الحال كالتفسير لقوله ظلما انتهى وفي شرح المفصل لابن الحاجب وقول من
قال انه هو بالمثناة الفوقية تنطع منه ويحتج بانه علمنا ان في العرب ثريد بالثاء
واليه تنسب البرود الثريدية وهو مردود من وجهين احدهما ان الرواية هنا انما
هي بالمثناة التحتية والثاني ان ثريد في كلامهم معرفة لاجل فاستعماله كالجملة خطا
انتهى حذف الصفة قوله وان تعيبها لاخرجها عن كونها سفينة فلا فايدة فيه
حينئذ اى حين علم تقدير الصفة يعني وتخرجها عن كونها صالحة فيكون فيه فايدة
حين تقدير الصفة فيجب تقديرها قوله فلم اعط شيا ولم امنع هو لعجز بيت صدره
وقد كنت في الحرب ذا تدرء ويقع في كثير من النسخ البيت بتمامه وهو لابي الهيثم عباس
ابن مرداس السلمي بضم السين قاله في ابيات حين اعطى النبي صلى الله عليه وسلم
المولفة قلوبهم من غنايم حنين مائة مائة واعطاه اباعر وهي الخطل نهبي ونهب
العبيد بين عيينة والاقرع وقد كنت في الحرب ذا تدرء فلم اعط شيا ولم امنع
وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وما كنت دون امرء منهم ومن
تضع اليوم لا يرفع فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقطعوا لسانه عني فزادوه
حتى رضي والعبيد اسم فرسه وحصن هو ابو عيينة وحابس هو ابو الاقرع ومرداس
هو ابو الشاعر والتدرء بمثناة فوقية مضمومة فدال مهملة ساكنة فراء مفتوحة
فهمزة القوة والعدة قوله وليست دار لنا هنا بدار هذا عجز بيت صدره وليس

لعيشنا مهامهاه ويقع في اكثر النسخ بتمامه وهو نعم ان ابن حطان السدوسي الخارجي
واستدل به صاحب المفصل على ان الهاء اصلية لان المهاه بهائين معناه الصفا والرونق
وقيل النضارة واللين وقد روي مهاة بالتاء التي تبدل في الوقف هاء **قوله** دفعا
للتناقض فيهما اي في الاية والبيت اما وجه التناقض في الاية فلانه اسم التفضيل
يجب ان يكون فيه زيادة على المفضل عليه فيقتضي ذلك ان يكون ايه كل واحدة من الايات
اكبر من الاخرى فيكون كل واحدة اكبر من الاخرى وغير اكبر منها واما دفع التناقض في
الاية فقال ابن الحاجب انه بتقدير الصفة اي اختها السابقة عليها او بان المراد الا هي
اكبر من اختها من وجه وقد تكون ايتان كل واحد منهما افضل من الاخرى من وجه او
بان المراد انها اكبر من اختها عندهم وقت حصولها لان للحاضر اثرا في النفس ليس للغائب
واما وجه التناقض في البيت ودفعه فظاهر وفي الشرح يمكن انه يكون التقدير في
قوله فلم اعط شيئا انما هو لتحري الصدق فان الواقع انه اعطي شيئا لكنه لم يرضه فيحتاج
الى تقييد بوصفه يكتفي الكلام بها لاجل تحري الصدق والا فعدم الاعطاء لا يناقض
عدم المنع واوكد منه وان لم يناقضه عقلا لكنه يناقضه عرفا **حذف المعطوف**
قوله وفي لزوم هذا نظر لان اللازم من نفي التفريق بين كل الرسل على سبيل التعريض
بالغير ليس تفريق المعترض بهم بين كل واحد من الرسل اما التفريق بين كل الرسل او التفريق
بين بعضهم وبعض منهم او ما هو اعم من ~~التفريق بين كل الرسل وبين بعضهم بعض~~ **قوله**
والذي يظهر لوجه التقدير وان المقدر بين احد وبين اسد في الشرح ليس هاهنا الا لحمل مما
ذهب اليه القائل بان احدا هو الموضوع للعموم فان هذا يحتمل المراد مع عدم الحذف وذلك لان
التفريق بين الرسل في الايمان يلزم منه التفريق بينهم وكما سبق في ذلك فان من امن ببعضهم
وكفر بباقيهم لم يؤمن بالله تعالى واقول لو سلم انه يلزم من التفريق بين الرسل التفريق بينهم
وبين الله فلا نسلم ان ما ذهب اليه المصنف ليس بارجح بل هو ارجح لما نبه عليه بقوله يريدون
ان يفرقوا بين الله ورسله لان القران يفسر بعضه بعضا ويستدل على التقدير
في بعضه من بعض **قوله** والاية من اللف والنشر وبهذا التقدير تندفع شبهة المعتزلة
الزمخشري وغيره في الكشاف لم تكن امنت من قبل صفة لقوله نفسا وقوله او كسبت في ايمانها
خيرا عطف على امنت والمعنى ان اشراط الساعة اذا جاءت ذهبت اوان التكليف فلم ينفع
الايمان حينئذ نفسا غير مقدمة ايمانها من قبل ظهور الايات او مقدمة ايمانها غير كاسبة
خيرا في ايمانها فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة اذا امنت في غير وقت الايمان وبين النفس التي

التي امنت في وقتها ولم تكسب خيرا وفي حاشيته للتفتازاني ووجه التمسك بالاية ان مجرد
الايمان بدون ان يكون فيه كسب خير ليس بنافع ظاهر من كلامه والاعتراض بان او لاحد
الامرين في سياق النفي يفيد العموم كالنكرة على ما ذكره في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او
كفورا فعدم النفع يكون للنفس التي لم يكن منها الايمان ولا كسب الخير مدفوع بان هذا
لا يستقيم هاهنا لانه اذا انتفى الايمان انتفى كسب الخير في الايمان بالضرورة فيكون ذكره لغوا
من الكلام موجبا حمل او هاهنا على المعنى الذي ذكره المصنف يعني الزمخشري وهي التسوية
بين النفس التي لم تؤمن قبل ذلك اليوم والتي امنت ولم تكسب خيرا واجيب عن التمسك
بان الاية من قبيل اللف التقديري اي لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها في الايمان لم تكن امنت
من قبل او كسبت فيه فتتوافق الايات والاحاديث الشاهدة بان مجرد الايمان ينفع
ويورث النجاة من العذاب ولو بعد حين ويلائم مقصود الاية حيث وردت تبكيتا
الذين اظلموا وعدوا من الرسوخ في الهداية عند انزال الكتاب حيث كذبوا به
وصدفوا عنه اي يوم تاتي الايات لا ينفعهم التلهف على ترك الايمان بالكتاب ولا على ترك
العمل بما فيه وقريب من ذلك ما قال ابن الحاجب ان المعنى لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها
وهو العمل الصالح قبل ما اختص للعلم به انتهى ما في الحاشية **قوله** فما ادري ارشد طلابها
هذا البيت لابي ذؤيب الهذلي وهو يعود على ايها القلب اني لامره سميع وقد تقدم
الكلام عليه في حرف الالف المفردة **قوله** وقد مر فيه بحث مرة ذكره الالف المفردة
حيث قال ولك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل في البيت لصحة قولك ما ادري طلابها
رشد وامساع ان تؤتي لها بمعادل **حذف المعطوف عليه قوله** وبرهه ان ذلك
يقتضي تقدم الانجبار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل فان سرقة
الاخ التي هي متقدمة على السرقة التي هي الشرط لكن تقديم الانجبار على الضرب باطل في هذا
المقام لفوات الدلالة على الاعجاز الذي هو ترتب الانجبار على الضرب **قوله** الا ان
قبل المراد فقد حكما بترتب الانجبار على ضربك لان السابق على الضرب حينئذ الحكم
بترتب الانجبار لا نفس الانجبار وفي الشرح لا نقد ما ذكره هذا الاستثناء شيئا في
دفع الاعتراض من جهة ان اقتران الماضي بقد يحقق مضيه معنى فلا يصلح ان يكون
جوابا للشرط مستقبلا واقول ليس اعتراض المصنف على الزمخشري من جهة ان الماضي
لا يصلح ان يكون جوابا للشرط المستقبل لانه معترف بوقوعه مثل ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل بل من جهة ان تقدم الانجبار على الضرب في المقام باطل هذا ولكن في المطول

ان جملتي الشرط والجزاء لا اذا وان جعلت كلتا هما او احدهما اسميه او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان معنى قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره فتذكر وقس على هذا بقدر ما يناسب المقام انتهى **حذف المبدل منه قوله** وقد مر انه في لا اله الا الله ان اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف مر ذلك في النوع الخامس الجهة السادسة **حذف المؤكد وبقاء التوكيد قوله** قد مر ان سيبويه والخليل اجازاه وان ابا الحسن ومن تبعه منعوه مر ذلك في الشرط الثالث من شروط الحذف الثمانية المذكورة في اول الخاتمة **حذف المبتدأ قوله** فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان اي فالشاهد في الشرح الانسب بقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم ان تكون هذا من حذف الفعل اي فليستشهد رجل وامرأتان وقدر الزمخشري فعلا من الشهادة فقال فليشهد رجل وامرأتان وما قدرناه اولى اذ المامور هم المخاطبون لا الشهداء وعلى تقدير ان يكون المحذوف مبتدأ كما قال المصنف فليقدر فالمبدل لا فالشاهد واقول المناسب لقوله فان لم يكونا تقدير المبتدأ وانما قدره فالشاهد

~~لان الشهيد بمعنى [illegible]~~

~~[illegible]~~ **قوله** وبعد القول نحو وقالوا اساطير الاولين في الشرح والآية في سورة الفرقان قال الله تعالى وقالوا اساطير الاولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة واصيلا وكون اساطير الاولين خبر مبتدأ محذوف كما ذكر المصنف قاله غير واحد ولا مانع من ان تكون مبتدأ وخبره اكتتبها فلا تكون من حذف البتة **قوله** ولا تقولوا ثلاثة جعل التفتازاني في مطوله هذه الآية مما يحتمل الامرين فقال ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة اي لا تقولوا النا او في الوجود آلهة ثلاثة او ثلاثة آلهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز او ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلاثة اي مستوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل هم ثلاثة انتهى وفي الشرح ايراد الآية الثانية هنا سهو فان الكلام فيما اذا حذف المبتدأ واقعا بعد غير القول والحرف اما وقع فيها بعد القول **قوله** والوجه فيه ان الاصل اما كر ثم ابدلت الواو وصارت الباء قصدا للتشاكل اللفظي وقال الرضي اصل التركيب انت اعلم بحالك فانت هالك ثم حذف كحذف صعوبة اعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه ما لك لقيام القرينة على كل من المحذوفين والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه

باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه **قوله** انني عيبك الى آخره اللهيف بفتح الهاء والجواد بكسر الجيم ان يعطي الرجل ذمة تكون بها جارك فتجيره **قوله** وقد مر البحث في ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم مستوفي في الشرح كأنه سها رحمه الله في الاخبار بمرور البحث في الآية الاولى فانه البحث فيها لم يجر في شيء مما وقفت عليه من نسخ هذا الكتاب لا مستوفى ولا غير مستوفى ومن الآية في سورة الحج قال الزمخشري وخبر ان محذوف لدلالة جواب الشرط عليه تقديره ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وعن المسجد الحرام نذيقهم من عذاب اليم والآية الثانية في سورة حم السجدة وقد مر الكلام عليها مستوفي في المثال الاول من امثلة الجهة الرابعة **قوله** من صد عن نيرانها الى آخره القرن بالنون ههنا وفي بعض النسخ الفرق بالباء الموحدة وهو تحريف والاعضب بالعين المهملة والضاد المعجمة المكسور القرن الداخل شبه ما يحول بينهم وبين حروبهم في البغي وسوء الحال بكبش مال قرنه وعضب **ما يحتمل النوعين قوله** لكثرة بعد الفاء مجيء عقيبها من غير فاصل بينه وبينها **قوله** ويأتي في غيره اي في غير ما نحن بعد الفاء بالمعنى الذي ذكرناه فلا يرد فصبر جميل لان احتماله للنوعين وان كان بعد الفاء الا انه ليس بعدها بالمعنى المذكور **قوله** ويدل للاول قوله فقالت على اسم الله امرك طاعة في الشرح فيه نظر لانه لا يلزم من وقوع لفظ طاعة في تركيب ما خبرا عن مبتدأ مذكور هو لفظ الامر ان يكون كذلك في كل تركيب واورد لم يرع المصنف لزوم ذلك لزوما عقليا وانما يريد انه لما وقع في كلام العرب لفظ طاعة في تركيب خبرا عن مبتدأ مصرح به مذكور هو لفظ الامر ولم يقع في كلامهم مبتدأ لخبر مذكور ترجح بذلك انه في الحذف خبر لمبتدأ محذوف هو الامر وفي الشرح ثم الظاهر ان الامر في البيت واحد الاوامر وهو ضد النهي اي امرك ذو طاعة اي مطاع ممتثل والامر المقدر في الآية واحد الامور وهو بمعنى الشأن فكيف يجعل الاول دليلا على الثاني **قوله** وقدم يجوز ابن عصفور الوجهين في لعمرك لافعلن من ذلك فيما اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فانهما اولى **حذف الفعل وحده او مع مضمر مرفوع او منصوب او معهما قوله** نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم ذكر المصنف في حذف الحال انه يجوز ان تكون التقدير قائلين سلام عليكم **قوله** والذين تبوءوا الدار

من قبل سحرهم

والايمان من قبلهم اي فاعتقدوا الايمان فيكون التجوز في حرف الجملة قال الطيبي في حاشية الكشاف ويجوز ان يكون التجوز في الايمان على طريق الاستعارة فيكون قد شبه من حيث ان المؤمنين من الانصار تمكنوا فيه تمكن المالك المسلط في مكانه ومستقر بمدينته من المداين الحصينة بتوابعها ومرافقها لم خيل ان الايمان مدينة بعينها تخيلا محضا فاطلق على المتخذ اسم الايمان المشبه وجعلت القرينة تشبيه التبوء اللازم للمشبه به اليه على سبيل الاستعارة التخييلية لكونها مانعة من ارادة الحقيقة قوله علفتها تبنا وماء باردا هذا صدر بيت عجزه حتى شتت همالة عيناها ويروى حتى غدوت والمعنى واحد قوله لها سبب ترعى به الماء والشجر هذا عجز بيت صدره اعرف منها ما ترى راي صرخة وفي القاموس والصرمة بالكسر القطعة من الابل نحو الثلثين او ما بين العشرين الى الثلثين او الى الخمسين او الاربعين او ما بين العشرين الى الاربعين او ما بين عشرة الى بضع عشرة قوله حذف المفعول بكثرة بعد لو شئت اي بعد فعل المشية والارادة اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه نحو فلو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم لهداكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيا تعلقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس ويستثنى من ذلك فعل المشية الذي تعلقه بمفعوله غريبا نحو ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق المشية ببكاء الدم غريب فلابد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويانس السامع به قوله بعد نفي العلم ونحو الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون في الشرح يحتمل ان يكون هذا مما نزل فيه المتعدي منزلة القاصر فلا حذف وهو ابلغ في الذم واجود المراد من حذف المفعول في الترجمة عدم ذكره الشامل لما نزل فيه الفعل منزلة اللازم لكون الغرض منه اثباته لفاعله او نفيه عنه من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه حتى لا يقدر له مفعول ولما لم ينزل فيه الفعل منزلة اللازم لكون الغرض منه تعلقه بمفعول غير مذكور حتى يجب تقديره بحسب القراين قوله ونحو حميت مستباح هذا عجز بيت صدره حمت حمى تهامة بعد نجد وقد تقدم قوله على ذنبا كله لم اصنع هذا عجز بيت لابي النجم صدره قد اصبحت ام الخيار تدعي وقد تقدم قوله فثوب نسيت وثوب اجر هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره واقبلت زحفا على الركبتين ويروى بدل نسيت على قوله وما عرينه حذف المقول وبقاء القول نحو قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اي هو سحر هذا احد الاوجه

الاوجه التي ذكر الزمخشري وعبارته في الكشاف وان قلت هم قطعوا بقولهم ان هذا لسحر مبين على انه سحر فكيف قيل لهم اتقولون اسحر هذا قلت فيه اوجه ان يكون معنى قوله اتقولون للحق تعيبونه وتطعنون فيه وكان عليكم ان تذعنوا له وتعظموه من قولهم فلان يخاف القالة وبين الناس تقاول اذا قال بعضهم لبعض ما يسوءه ونحو القول الذكر في قولهم سمعنا فتى يذكرهم ثم قال اسحر هذا فانكر ما قالوه في عيبه والطعن عليه وان يحذف مفعول اتقولون وهو ما دل عليه قولهم ان هذا لسحر مبين كانه قيل اتقولون ما تقولون يعني قولهم ان هذا لسحر مبين ثم قيل اسحر هذا وان يكون جملة قوله اسحر هذا ولا يفلح الساحرون حكاية لكلامهم كانهم قالوا اجئتما بالسحر تطلبان به الفلاح ولا يفلح الساحرون كما قال موسى للسحرة ما جئتم به السحر ان الله سيبطله انتهى قوله ونحو حذف مفعولي اعطى فيه اعطى لان مفعولي علمت وظننت لا يحذفان معا قال الرضي اعلم ان حذف المفعولين معا في باب اعطيت كثير بلا قرينة دالة على تعيينهما بجعلهما نسيا منسيا تقول فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فايدة دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معا فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفايدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فايدة في ذكرهما بدون المفعولين واما مع القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل فاما حذف احدهما دون الاخر فلا شك في قلته مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا والخبر غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا كاسم واحد اذ مضمونهما هو المفعول به على الحقيقة فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة ومع هذا كله فقد ذكر مع القرينة قوله نحو فاما من اعطى في الشرح هذا مما نزل فيه المتعدي منزلة القاصر فلا مثال لحذف مفعوله وقد قرر المصنف ذلك في المتن قبل هذا انتهى قوله واقول يعني بتقرير المصنف قبل هذا قوله في بيان انه قد يظن ان الشيء من باب الحذف وليس منه ولا ان يتحقق لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له انتهى ولئن تعلم ان هنا الذي قرره المصنف من قبل انما هو ان ذلك المفعول لا يقدر لا انه لا يقال له حذف المفعول او يجوز حذفه كما هو مذكور ههنا قوله حرف الاستثناء اي المستثنى قوله يقال قبضت عشرة ليس الا وليس غير وقد تقدم بعض الكلام

اتى بكل مسموعة صادقا

اما حذف المفعول الاول في قوله تعالى ولا تحسبن الذين كفروا انما الى قوله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم واما حذف المفعول الثاني في قوله لا تخشنا وارتكبنا عن انك انا طالما الا على الاعداء ان الخشنا الذل بعلي اعتدوا لك اللذ بنا

حرف

على ليس عند عند الكلام على عند حذف العطف قوله ان امراء رهطه الى آخره
يبرين اسم موضع ويقال رمل يبرين وهو بمثناة تحتية مفتوحة في اوله وفي الصحاح
ونصيبين اسم بلد وفيه للعرب مذهبان منهم من يجعله اسما واحدا ويلزمه
الاعراب كما يلزم الاسماء المفردة التي لا تنصرف فتقول هذه نصيبين ومررت بنصيبين
ورايت نصيبين ومنهم من يجريه مجرى الجمع فتقول هذه نصيبون ومررت بنصيبين
وكذلك القول في يبرين وفلسطين وسيلحين وياسمين وقنسرين والنسبة
اليه على هذا القول نصيبي ويبرني وكذلك اخواتها قوله وقيل على بدل الاضراب
وهو ما يقصد فيه الاول ولم يتبين فساد قصده واضرب عنه الى الثاني وجعل في حكم
المتروك فخرج ما لم يقصد فيه الاول ولكن سبق اليه اللسان وهو بدل الغلط وما
تبين فيه فساد قصد الاول وهو بدل النسيان قوله وقد خرج عليه كذا آيات اي
على حذف حرف العطف قوله وبعده ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوع بالمنصوب وبين
المنصوبين بالمرفوع اي وبعد حذف العاطف في الآيتين الاية الاولى فيها حينئذ
فصل بين المتعاطفين المرفوعين بمنصوب والاية الثانية فيها فصل بين المتعاطفين
المنصوبين بمرفوع قوله او معمول للحكم على انه اصله الحاكم لم يحول للمبالغة
لانه لو لم يكن اسم فاعل كذلك بل كان صفة مشبهة لم يجز عمله في اذ الدين عند الله الاسلام
لكونه غير سببي وشرط معمول الصفة المشبهة ان يكون سببيا اي متصلا بضمير الموصوف
لفظا نحو زيد حسن وجهه او معنى نحو زيد حسن الوجه اي منه قوله واجاز الزمخشري
ان يكون استينافا اي ان يكون قلت لا اجد ما احملكم عليه استينافا قوله وقد مر
ان ابا الحسن خرج عليه اذ ترك خيرا الوصية ابو الحسن هذا هو الاخفش والموضع
الذي مر فيه ذلك هو الكلام على الفاء المفردة حذف واو الحال قوله تقدم في قوله
نصف النهار الماء غامره الموضع الذي تقدم فيه ذكر هو الاشياء التي تحتاج الى الرابط
في الباب الرابع حذف قد قوله زعم البصريون ان الفعل الماضي الواقع حالا لا بد معه
من قد تقدم الكلام على هذا في حرف القاف عند الكلام على قد قوله وكنا حسبنا كل
بيضاء شحمة هذا صدر بيت عجزه عشية لاقينا جذام وحميرا ووقع في بعض النسخ
البيت بتمامه وجذام بجيم مضمومة فذال معجمة قبيلة من اليمن تنزل بجبال حسمى
وهي بحاء مهملة مكسورة ارض بالبادية فيها جبال شواهق ملس الجوانب لا يكاد
القتاد يفارقها وحمير ابو قبيلة من اليمن قوله حلفت لها بالله الى آخره تقدم

الكلام عليه

تقدم في قد قوله حذف لا النافية غيرها اي غير لا التبرئة وفي بعض النسخ وغيرها
بالواو اي وغير لا النافية وهو لا الناهية والصواب الاول ولهذا لم يمثل الا
للا النافية قوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه
ولو قطعوا راسي لديك واوصالي والاوصال المفاصل ومجتمع العظام وجمع وصل
بالكسر والضم وهو كل عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره قوله فان شئت آليت
الى آخره في الشرح هذان البيتان من بحر المتقارب والاول منهما مدرج آخر
صدره الف المقام واول عجزه ميمه ويحتمل ان لا يكون مدرجا بان يكون آخر
صدره ميم المقام واول عجزه واو الركن لكن يكون فيه الثلم والسرمد الدائم
قوله فلا والله تادي فتومي هذا صدر بيت عجزه هدوا بالمساءة والعلاط
والهدو بضم الهاء والواو مصدر هدا يهدا بالهمز هداء وهدوا وبالمساءة
متعلق بنادي والعلاط بالعين المهملة المكسورة في اوله والطاء المهملة في
آخره مصدر عالطه بشر اذا دكره وفي الشرح وزعم الكوفيون انه لا حذف
في مثل هذا البيت وان لا المذكورة اولا هي نافية في الجواب قدم اعتناء بالنفي
وفيه تقديم نافي جملة على جملة اخرى مع انه لا يتاتى في قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون
حتى يحكموك فيما شجر بينهم انتهى قوله وقولي اذا ما اطلقوا الى آخره هذا البيت
للنمر بن تولب والمنخل بفتح الخاء المعجمة المشددة شاعر قال صاحب القاموس
ومنه لا افعله حتى يؤب المنخل وفي الشرح واظنه احد القارظين اللذين خرجا
في طلب القرظ فلم يرجعا فقالوا لا آتيك او يؤب القارظان حذف ما النافية قوله
فوالله ما نلتم الى آخره في الصحاح والوفق الموافقة بين الشيئين كالالتحام يقال
حلوبته وفق عياله لها لبن قدر كفايتهم حذف كي المصدرية قوله وانما يقدر الجمهور
هنا ان بعينها لانها ام الباب فهي اولى بالتجوز هذا بيان لوجه تقدير الجمهور
وفيه اشارة الى وجه الرد على السيرافي حذف اداة الاستثناء قوله لا اعلم ان
احدا اجازه الا السهيلي في الشرح هذا عجيب جدا كيف لا يعلم المصنف احدا اجازه
غير السهيلي في المسالة في التسهيل قال في باب التنازع ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول
على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم يعني ان التقدير ما قام الا زيد وما قعد
الا زيد فحذف الا من غير جحد فاداة الاستثناء والمستثنى جميعا وقد صرح
ابن الحاجب بالمسالة ايضا واختاره فيها ذلك اي انها محمولة على الحذف وقدر التنازع

انتهى وانما وردت هذا الايراد على المصنف لان مراده حذف اداة الاستثناء وحدها **قوله** وتاويله لكان الاصل الا قايلا الا ان يشاء الله وحذف القول كثير فحذف قايلا لذلك فبقي الا الا ان يشاء الله فحذف احدهما اعني الا الاستثناء **قوله** والصواب ان الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدرا وحال اى الا قولا مصحوبا بان يشاء الله ان قدر المستثنى مصدرا او الا ملتبسا بان يشاء الله ان قدر حالا وحذف هذا المستثنى لوجود ما يدل عليه وهو ان يشاء الله لان معناه بان يشاء الله **قوله** وقد علم انه لا يكون القول مصحوبا بذلك يعني بالمشية الا مع حرف الاستثناء لفظا نحو لا فعلن الا ان يشاء الله او معنى نحو لا فعلن ان شاء الله او بمشية الله وطوى ذكر حرف الاستثناء لان القول لا يكون مصحوبا بالمشية الا مع حرف الاستثناء وهذا معنى ما قاله ابن الحاجب في اماليه والوجه ان يكون الاستثناء مفرغا كقولك لا اجيء الا باذن زيد ولا اخرج الا بمشية فلان على ان يكون الاعم المحذوف حالا او مصدرا فتقدير الحال لا اخرج على حال الا مستصحبا لذلك وتقدير المصدر لا اخرج خروجا الا خروجا مستصحبا لذلك كقولك ما كتبت الا بالقلم وما خرجت الا بالقدوم وحذفت الباء من ان يشاء الله والتقدير الا بان يشاء الله الا بذكر المشية وقد علم ان ذكر المشية المستصحبة في الاخبار عن الفعل المستقبل هي المشية المذكورة بحرف الشرط او ما في معناه كقولك لا فعلن ان شاء الله او لا فعلن بمشية الله او الا ان يشاء الله وما اشبه ذلك قال وما ذكر من انه استثناء منقطع او متصل على غير ذلك فبعيد اما الانقطاع فلا يتجه لانه يؤدي الى نهي كل احد عن ان يقول اني فاعل غدا كذا مطلقا قيده بشيء او لم يقيده وهو خلاف الاجماع فانه لا خلف في جواز قول القايل لا فعلن غدا كذا ان شاء الله وجعله منقطعا يدرجه في النهي واما ما ذكر من انه متصل باعتبار النهي فيؤدي الى ان يكون المعنى لنبتكر الا ان اشاء والنهي لا يتقيد بالمشية لانه ان اريد تحقق الاخبار عن نهي محقق فلا يصح تعلقه بالمشية وان اريد نفس النهي الذي هو انشاء فلا يتقيد تعليقه على المشية وان اريد دوامه الى ان ياتي نقيضه فذلك معلوم من كل امر ونهي وكل حكم ثم يلزم ان يكون كل احد منهيا عن ان يقول اني فاعل غدا مطلقا لان الاستثناء بالمشية لم يتعرض له وانما تعرض لنفي النهي او دوام النهي كما تقدم واما ما ذكر من انه متصل بقوله اني فاعل ففاسد اذ يصير المعنى اني فاعل

فاعل بكل حال الا حال مشية الله فيصير منهيا عن ذلك وهو خلاف الاجماع اذ يصير المعنى النهي عن ان تقول اني فاعل ان شاء الله واني فاعل الا ان يشاء الله ومثله لا يقوله احد واما ما ذكر من ان بعض المتاخرين زعم ان الا هاهنا ليست باستثناء فان اراد انها ليست باستثناء اتصال فقد تقدم الكلام عليه وان اراد انها ليست باستثناء اصلا لا منقطع ولا متصل فلا يصدر ذلك الا عن جهل وغباوة والله اعلم انتهى **قوله** وقيل هو جواب لشرط محذوف او جواب للطلب قد سبق الكلام على هذه الآية في حرف اللام **قوله** محمد تفد نفسك كل نفس مما صدر بيت لابي طالب بجزه اذا ما خفت من امر تبالا وقد تقدم الكلام عليه في اللام **قوله حذف حرف النداء** يريد به يا لانها اصل الباب لكثرة الاستعمال **قوله** وشذ في اسمي الجنس والاشارة قال الرضي اما اسم الجنس فالمراد به هنا كل نكرة قبل النداء يصح تعريفه باللام سواء تعرف بالنداء نحو يا رجل للمعين او لم يتعرف نحو يا رجلا وسواء كان مفردا كما مر او مضافا نحو يا غلام رجل او مضارعا للمضاف نحو يا طالعا جبلا والسر في امتناعهم من حذفه اما في النكرة فلان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ومثله لا يكون الا في المعرفة واما من المعرفة المتعرفة بحرف النداء فلان الحرف المذكور حينئذ حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به لئلا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب واما اسم الاشارة فلانه موضوع لما يشير به المخاطب الى شيء وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغيره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء انتهى في الشرح وتقييد المصنف شذوذ حذف حرف النداء بما ذكره من اسمي الجنس والاشارة ظاهر ان حذفه من منادى غيرهما ليس شاذا فيرد عليه كلمة الله فانه لا يحذف حرف النداء منها الا مع تعويض الميم المشددة في الآخر وذلك لان ما فيه اللام لا يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه الكلمة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا واقول لا وجه لايراد خصوصية كلمة الله فان حرف النداء لا يحذف ايضا من المندوب نحو يا عمرا ولا من المستغاث نحو يا لله

ولامن المنادى البعيد لان المراد فيهن اطالة الصوت والحذف ينافيه ولا يحذف ايضا
من المضمر ونداوه شاذ ويأتي على صيغتي المرفوع والمنصوب كقوله يا ابجرين ابجر
يا انتا انت الذى طلقت عام جعتا وكقول بعضهم يا اياك قد كفيتك **قوله** اصبح
ليل مدا القول لام جندب زوجة امرء القيس قالته تبرما به وفي الصحاح وكانت
امرء القيس مفركا ومعي بالنشد يد الذي تبغضه النساء **قوله** بمثلك هذا لوعة
وغرام هذا عجز بيت صدره اذا مملت يوما لها قال صاحبي ولوعة الحب حرقته
وقد لاعه الحب يلوعه والتاع فواده اى احترق **قوله** هدى برزت لنا لنحجب
رسيسا هذا صدر بيت عجزه ثم انصرفت وما شفيت نسيسا والرسيس ابتداء
الحب والنسيس بنون في اوله وبمهملتين بينهما مثناة تحتية بقية الروح وغاية
جهد الانسان **قوله** واجيب بان هدى مفعول مطلق وفي الشرح يمكن ان يجعل هدى
منادى ولا يتم التلحين وذلك لان المتنبي كوفي ومذهب اصحابه نحاة الكوفة
جواز حرف النداء من اسم الاشارة فلا ينكر ارتكابه لذلك ولا يتجه تلحينه **قوله**
يا عمرو انك قد مللت الى آخره الملل السآمة ومعنى البيت على ما قال المصنف انك
قد مللت حاله انها قليلة وفي الشرح الذى يظهر لى ان ذا كنا اشارة الى الملل المفهوم
من قوله مللت او الى الامر الذى تضمنه هذا البيت والمعنى انك قد مللت صحبتك
اياي وصحبتي اياك فيما اخاله واظنه وهذا الامر قليل في الاصحاب فقوله ذاك
مبتدأ اخبر عنه بقليل وقوله اخال جملة الغي فعلها واتى بها بعد الجملة السابقة
لبيان ان الاخبار بما تقدم عليها نشأ عن الظن لا اليقين كما تقول زيد قائم اظن وحينئذ
فليست الاشارة بذاك الى مفعول مطلق انتهى ولا يخفى ما فيه من البعد والتكلف **حرف**
نون التوكيد قوله فلا وابي لنا تيها الى آخره في الصحاح والروم من ولد الروم بن
عيصو ابن اسحق يقال رومي وروم مثل زنجي وزنج فليس بين الواحد والجمع الا الياء
المشددة كما قالوا تمرة وتمر ولم يكن بين الواحد والجمع الا التاء **قوله** ويجب حرف الخفيفة
اذا لقيها ساكن قال الرضي انما كان ذلك حطا لها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم
المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفة
فانها قد تترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة
للفعل **قوله** ولا تعاد حينئذ ما كان تحذف لاجلها هو واو الضمير في اضربن يا
قوم وياء الضمير في اضربن يا هند وقال يونس الواو والياء عوض من النون **قوله**

ويجب حذف الخفيفة اذا لقيها ساكن ـه

قوله اضرب عنك الهموم طارقها ~~الخ هذا صدر بيت عجزه ضربك بالسيف~~
~~قونس الفرس~~ قونس الفرس عظم بين اذنيها **حرف نوني التثنية والجمع**
هذه الترجمة تقع في بعض النسخ وتسقط في بعضها **قوله** هما خطتا الى آخره الخطتان
تثنية خطة وهي الامر والقصة وقيل رفع اسارا ومنة ودم على الحكاية وحذف
النون مع ذلك من خطتان للاضافة كانه قال هما خطتا قولكم لي اما كذا واما كذا
قوله لا يزالون ضاربين القباب هذا عجز بيت صدره رب حي عرندس ذي طلال
وقد تقدم الكلام عليه في حرف الكاف عند الكلام على كل **حرف التنوين قوله**
[illegible] امسلمني الى قومي شراح ~~[illegible]~~ هذا عجز بيت صدره وما
ادري وظني كل ظن قال العيني وشراح مرخم شراحيل في غير النداء وفي الشرح
ويمكن ان يكون منادى ومسلمني خبر المحذوف اي اانت مسلمني الى قومي يا
شراح وفي الصحاح وشراحيل اسم رجل لا ينصرف عند سيبويه في معرفة ولا نكرة
لانه بزنة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش انتهى والجمهور على ان النون في مسلمني
نون الوقاية دخلت في اسم الفاعل على سبيل الشذوذ وذهب هشام الى انها للتنوين واجاز هذا
ضاربنك وضاربني والكاف والياء في موضع جر **قوله** ثم هو نون وقاية لا تنوين
لقوله وليس الموافيني الى آخره هذا يقع في بعض النسخ دون بعض وسوقها ان
مذهب الجمهور في نون نحو مسلمني والرد على مذهب هشام **قوله** ولكون الاسم
علما موصوفا بما اتصل به واضيف الى علم من ابن وابنة قال الرضي وذلك لكثرة
استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا
بحذف الف ابن وكذلك من قولك هذا فلان ابن فلان لانه كناية عن العلم وان لم يكن بين
علمين نحو جاءني كريم ابن كريم او زيد ابن اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا
لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه مبتدأ وخبر لقلة استعماله
ايضا مع ان التنوين حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة
التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ وخبره انتهى وفي امالي ابن الحاجب فموضعه
ان يكتب بالالف لان قياس الكتابة ان تكتب كل كلمة بالحروف التي تنطق بها عند الابتداء
والوقف والدليل على ذلك كتابتهم في الله باثبات همزة الوصل واثبات الالف في الله وكذلك
وكذلك اذا كتبت فيه زيدا كتبت قافا وصادا لانك لو وقفت لقلت فيه فدل على ان
قياس ابن ان يكتب بالالف مطلقا لانك لو ابتدأت به قلت ابن وانما حذفت الالف

احتصادا لكثرتها ولذلك حذفت العرب التنوين من الاسم الاول فالعلة التي حذف العرب التنوين لاجلها هي التي حذف الكتاب الالف لاجلها وانما اشترط ان يكون بين علمين وصفة لانه انما يكثر اذا كان كذلك وانما اشترط ان لا يكون في اول السطر لانه اذا كان اول سطر كان في محل ابتداء به غالبا لان القارئ ينتهي الى آخر السطر ثم يبتدئ بما في اول السطر الذي بعده فكرهوا ان يكتبوه على ما يوجبه النطق به غالبا وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس انما كان لكونه اجرى مجرى الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك المعنى للحذف لم يكن للحذف وجه **قوله** جارية من قيس ابن ثعلبة بعدها كريمة اخوالها والعصبه وفي الشرح قال ابن جني والذي ارى انه لم يرد في هذا البيت وما جرى مجراه ان يجري ابنا وصفا على ما قبله ولو اراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر اراد ان يجري ابنا على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشيء الواحد فوجب لذلك ان تنوي انفصال ابن مما قبله واذا قدر ذلك فقد قام بنفسه ووجب ان يبتدأ به وعلى ذلك تقول كلمت زيدا ابن بكر كانك قلت كلمت زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم البدل اذ البدل في التقدير من جملة اخرى غير جملة المبدل منه وقال بعض المتاخرين لو كان الامر على ما قاله ابن جني لكان مثل كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيرا في كلامهم لانه وجه سائغ مطرد ولكنه قليل فلقلته كان الوجه الحمل على انه ضرورة **قوله** فالفيته غير مستعتب الى آخره هذا البيت لابي الاسود الدؤلي وقبله فذكرته ثم عاتبته عتابا رفيقا وقولا جميلا **حذف ال قوله** تحذف للاضافة المعنوية لانها موضوعة لتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه نكرة وتعريفه ان كان ~~المضاف اليه~~ معرفة فلو لم تحذف ال من المضاف اضافة معنوية لزم تعريف المعرف ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه ان كان ~~منكرا~~ نكرة وكل ذلك تحصيل الحاصل اما تعريف المعرف فظاهر واما تخصيص المعرف فلانه اذا كان معرفا كان مختصا وقيد بالمعنوية لان ال لا تحذف للاضافة اللفظية وهي التي يكون المضاف فيها مضافا الى معموله لانها لا تفيد الا التخفيف اللفظ وتفصيل ذلك ان ال لا تمتنع فيها من المثنى ولا من المجموع بالواو والضاربو زيد ولا من المفرد والجمع بغير الواو والنون اذا كانا متعديين ومجرورهما مضمر نحو الضاربك والضرابك او مظهر باللام نحو الضارب الرجل والضراب الرجل او مضاف الى المظهر باللام مرة بعد اخرى نحو الضارب وجه فرس غلام اخي الرجل **قوله** قيل والاسم المشبه به نحو يا الخليفة هيبة لان التقدير يا مثل الخليفة

والمو نحو الضاربا زيد

الخليفة هيبة فدخول يا في الحقيقة على غير الالف واللام **قوله** ويرده انها لا تجامع من الجارة للمفضول قيد به لانها تجامع من الجارة لغير المفضول كما اذا بني افعل التفضيل مما يتعدى بمن كقول الكميت فهم الاقربون من كل خير وهم الابعدون من كل ذم ويجوز ايضا ان تجامع من هذه من الجارة للمفضول مقدمة عليها او مؤخرة نحو زيد اقرب من عمرو من كل خير **قوله** وليس هذا بقياسي والتركيب قياسي هذا رد على الاخفش في قوله ان اللام زائدة بان زيادة اللام ليست قياسية وهذا التركيب الذي كلامنا فيه قياسي **قوله** وابدال المشتق ضعيف قال الرضي والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذف الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم والصهيل قدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك **قوله** فالاولى عندي ان تخرج على قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وهو ان تجعل ال لتعريف الجنس فيكون مدخولها في المعنى كالنكرة فيصح نعته بالنكرة **حذف لام لا تفعل قوله** قتيل مرة الثار ان لهامة بميم مضمومة وراء مشددة ابو قبيلة من قريش وابو قبيلة من قيس عيلان والثار بهمزة مفتوحة فمثلثة ساكنة فهمزة ساكنة مفتوحة مصادر ثأرت القتيل وبالقتيل ثأرا وثؤرة اذا قتلت قاتله والفرغ بكسر الفاء وفتحها وبالغين المعجمة الهدر **حذف جواب القسم قوله** ومنه ان جاءني زيد والله اكرمته هكذا وقع في النسخ وهو سبق قلم والصواب ان جاءني زيد اكرمته والله

لانه من الشرط الثاني دون الاول

حذف جملة الشرط قوله وجاء بدونه نحو ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون وحاشية التفتازاني عند قوله تعالى واياي فارهبون ونقل عن المصنف يعني الزمخشري انه قال في واياي فارهبون وجوه من التاكيد تقديم الضمير المنفصل وتاخير المتصل والفاء الموجبة معطوفا عليه ومعطوفا تقديره اياي ارهبوا فارهبون احدهما مضمر والثاني مظهر وما في ذلك من تكرار الرهبة وما فيه من معنى الشرط بدلالة الفاء كانه قيل ان كنتم راهبين شيئا فارهبون **قوله** ويرده ان الجواب المنفي بلم لا يدخل عليه الفاء في الشرح ليس الجواب فعليه فعلها منفي بلم حتى يتوجه هذا الرد وانما هو جملة اسمية حذف مبتدؤها اي فانتم لم تقتلوه وقد صرح بذلك حيث قال والفاء جواب شرط محذوف تقديره ان افتخرتم بقتلهم فانتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم **قوله** وحذف جملة الشرط بدون الاداة كثير كقوله فطلقها الى الاكثر على ان جملة الشرط حذف بقاء الاداة

جاير مطلقا وذهب بعضهم الى انها لا تحذف الا مع بقاء لا النافية ايضا كهذا البيت
حذف جملة جواب الشرط قوله ولو ان قرآنا سيرت به الجبال الآية اي ما آمنوا
بدليل وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القرآن وما قدرناه اولى
ذكر الزمخشري هذا الوجه عن بعضهم وبينه بالآية التي بينه بها المصنف وذكر ايضا
الوجه الذي ذكره المصنف عن النحويين وبينه بقوله تعالى لو انزلنا هذا القرآن على
جبل لرايته خاشعا متصدعا من خشية الله وفي الشرح فلم يقدر المصنف شيا انفرد
به دون النحاة ولم يبين كون تقديره اظهر من تقديرهم قوله قل ارايتم ان كان من عند
الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره الستم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين
ويرده ان جملة الاستفهام لا تقع جوابا الا بالفاء. في الشرح لم يقع في الكشاف هذا الكلام
على هذه الصورة ولا فيه ما يقتضي ان الاستفهام جواب فان قلت فهذه الجملة المقدرة
اذا لم يجعل جوابا للشرط فما موقعها قلت موقعها ان يكون مفعولا لاخبروني والعامل
معلق كما في كذلك قوله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك
الا القوم الظالمون فان قلت فاين جواب الشرط حينئذ قلت هو محذوف يدل عليه
الجملتان المكتنفتان له والتقدير في آية الاحقاف ان كان من عند الله فاخبروني
الستم ظالمين وكذا تقدير الآية الاخرى ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة فاخبروني
هل يهلك الا القوم الظالمون انتهى قوله ومثله وان تجهر بالقول اي فاعلم ان الله غني عن جهركم
فانه يعلم السر في الشرح هذه المواضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارعا تشكل على هذا
المحقق فانهم نصوا على ان الجواب لا يحذف في السعة الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا
ولذلك عدوا من الضرورات قوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي
واسع واقول يندفع الاشكال بان مرادهم لا يحذف الجواب من غير شي يسد مسده
الا اذا كان الشرط ماضيا ومثله المواضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارعا فيها شي يسد
الجواب حذف الكلام بجملة قوله فان ان هنا بمعنى نعم لانها لو كانت العاملة لكانت
محذوفة الاسم والخبر وذلك غير جائز فيها قوله الثالث بعد حرف النداء في مثل يا ليت
قومي يعلمون اذا قيل انه على حذف المنادى ليس هذا من حذف الكلام بجملة لان
المحذوف هو المنادى فقط فالمحذوف هو بعض الكلام لا جملته قوله قالت بنات
العم الى آخره البيت بعين مهملة مفتوحة فمثناة تحتية مكسورة مشددة من العي
وهو خلاف البيان ويروى فقيرا كان او عييا وفي الشرح لا يخفى انك اذا قلت ان جاء زيد اكرمته

حسناه كهم

اكرمته فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب ان الشرطية وجملتاها وليس شي
من الجملتين حالة تعلق ان به وارتباطه بها كلاما لعدم استقلاله بالافادة
بل مجموع ذلك هو الكلام واذا كان كذلك فالمحذوف في الرابع والخامس اللذين ذكرهما
ذكرهما المصنف بعض الكلام لا جملته حذف اكثر من جملة في غير قوله ان
يكن طبك الى آخره الطب بالمهملة مثلثة والباء الموحدة مشددة ههنا
العادة كقوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا قوله اي لئن
كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك في الشرح هذا لم يخرج
عما ذكره اولا من حذف الشرط وحذف الجزاء ففي كون هذا مثالا لما حذف منه
اكثر من جملة في غير ما ذكر نظر واقول ما ذكره اولا هو ان يكون الشرط والجواب
بعد ان وهذا ليس كذلك قوله ولم اذكر بعد ذلك في كتابي جريا على عادتهم
وانشد وهل انا الا من غزية الى آخره في الشرح يحتمل ان يكون انشد
منصوبا بان مضمرة معطوفا على مصدر متقدم كقوله للبس عباءة وتقر
عيني ويحتمل ان يكون مرفوعا على الاستيناف والبيت لدريد ابن الصمة
وغزية بغين معجمة مفتوحة فزاي قبيلة ويقال رشد يرشد كنصر ينصر
ورشد يرشد كفرح يفرح وغرضه انه لم يذكر بعض ما اورده في كتابه
مما يتعلق بعلم الاعراب لاجل اقتفاء اثر غيره ممن فعل ذلك من المعربين حتى
يحتاج الى ان ينشد هذا البيت اعتذارا عن ذلك وانما فعله لامر آخر وهو
انه وضع كتابه ليفيد به من يتعاطى التفسير والعربية جميعا قوله واما قولهم
ذو راكب الناقة طليحان قال صاحب المحكم الطلاحة الاعياء من السير ومن
كلامهم راكب الناقة طليحان اي والناقة فحذف العاطف والمعطوف ولعل التقدير
الناقة وراكب الناقة لان الحذف اتساع وبابه اواسط الكلام وآخره لا اوله
الا ترى ان كان تزاد وسطا واخيرا لا اولا ولان حذف العاطف وبقاء المعطوف
شاذ وانما حكى منه ابو عثمان اكلت خبزا سمكا تمرا انتهى الباب السادس
من الكتاب قوله اذا اردت تفسيرها من حيث الجملة هكذا وقع في بعض
النسخ وفي بعضها من حيث هي والمعنى واحد قوله واما الافراد والتذكير
واضدادهما فهو فيها كالفعل فيفرد النعت على الافصح وتضعف المطابقة
بينه وبين فاعله في التثنية والجمع الا اذا كان النعت جمعا لا يحوي محرك فعله

يعني

في الحركات والسكنات بان يكون جمع تكسير لا جمع تصحيح فان المطابقة حينئذ لا
لا تضعف نحو مررت برجل قعود غلمانه وان ضعف ذلك في الفعل لان اسم الفاعل المشابه
للفعل اذا جمع جمع التكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر
ولم يلزم فيه ايضا شبه احتماله فلعليه نحو قعود غلمانه كما لزم في قاعدون غلمانه قوله
بكرت عليه بكرة اي البكرة بالضم الغدوة ومنه بكرت على الشيء واليه وفيه بكورا وبكرت
بالتشديد وابتكرت وابكرت وباكرت والصيلم الارض المحصود زرعها والصبح
والليل وهو من الاضداد قوله والرابع قولهم فكلامها رغدا اذ رغدا نعت مصدر
محذوف في الشرح لا ينبغي ان يعد هذا فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه لانه
آل الامر من كلام الى ان الذي اشتهر في هذا بين المعربين صواب وان تخطيئهم
بما نقل عن سيبويه وغيره لم يصادف المحز واقول انما عده المصنف فيما اشتهر
بين المعربين والصواب خلافه بناء على قولهم ان مذهب سيبويه والمحققين خلافه
واستدلالهم على ذلك لا بناء على اعتراضه على ادلتهم قوله فلجواز ان المانع من الرفع
كراهة اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا على السعة في الشرح
لا نسلم ان اجتماع مجازين امر مستكره ولا انه مانع مما ذكره وكيف ولا نزاع بينهم في ان
مثل قولنا احيا الارض شباب الزمان من مستحسنات الكلام واقول قد سبق منا
آخر الكلام على ما سبق منا توجيه كلام المصنف فليراجع ثمه قوله اذا الشملة
الصماء والحالية متعذرة لتعريفه في الشرح تعذر الحالية في هذا التركيب لقيام المانع
لا يقتضي المنع من ارتكابها عند عدم المانع والشملة بكسر المعجمة هيئة الاشتمال بالثوب
واشتمل بالثوب اداره على جسده كله حتى لا تخرج منه يده وفي القاموس واشتمال
الصماء ان يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الايسر ثم يرده ثانيه
من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطيهما جميعا او هو الاشتمال بثوب واحد
ليس عليه غيره ثم يضعه من احد جانبيه على منكبيه فيبدو منه فرجه قوله والصواب
العطف على معمولي عاملين في الشرح غاية ما فعلوه في هذا والذي قبله ان حذفوا
مضافا لقيام قرينة عليه ولا محذور في ذلك ولا يقال ان الصواب خلافه قوله
والصواب ان يقال مرفوع لحلوله محل الاسم وهو قول البصريين قال ابن مالك بدر الدين
والصحيح قول الكوفيين لان البصريين ان ارادوا ان رافع المضارع وقوعه موقعا هو
للاسم بالاصالة سواء جاز وقوع الاسم فيه كما في يقوم زيد او منع منه الاستعمال كما في

جعل زيد يفعل فهو باطل لارتفاع المضارع بعد لو وحروف التحضيض وان ارادوا
ان رافع المضارع وقوعه موقعا هو للاسم مطلقا فباطل ايضا لعدم رفع المضارع
بعد ان الشرطية لانه موضع صالح للاسم بالجملة كما في وان احد من المشركين استجارك
فلو كان الرافع للمضارع وقوعه موقع الاسم مطلقا لما كان بعد ان الشرطية الا
مرفوعا واللازم منتف والملزوم كذلك فان قيل ما قاله الكوفيون باطل لان التجرد
من الناصب والجازم عدمي والرفع امر وجودي وكيف يصح ان يكون الامر
العدمي علة للوجودي تجوابه لا نسلم ان التجرد من الناصب والجازم عدمي لانه عبارة عن
استعمال المضارع على اول احواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال والمجيء
به على صفة ما ليس بعدمي انتهى وقال الكسائي عامل الرفع في المضارع حروف المضارعة
لانها لما دخلت في اول الكلمة حدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي
واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع فاحالته عليها اولى من احالته على المعنوي
الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء وانما عن لها عامل النصب والجزم لضعفها
بصيرورتها كجزء الكلمة قوله ثم اذا اعربوا او عربوا اي اعربوا الكلام او عربوا
اي جعلوه بعربي قوله عن درك الحق الدرك بفتح الدال وسكون الراء
بمعنى الادراك والحق الحكم المطابق للواقع يطلق على الاقوال والعقائد والاديان
والمذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك ويقابله الباطل واما الصدق فقد شاع في
الاقوال خاصة ويقابله الكذب وقد يفرق بينهما بان المطابقة تعتبر في الحق
من جانب الواقع وفي الصدق من جانب الحكم فمعنى صدق الحكم مطابقته الواقع
ومعنى حقيته مطابقة الواقع اياه قوله وهو الاعداد الاصول يعني التي ليست بمعدود له
قوله وكلنا اهلي بواد انيسة الى آخره هذا البيت لساعدة الهذلي وتبغي بالغين المعجمة
المفتوحة المشددة واصله تتبغي تنابني او له حذفت احديهما من التبغي وهو التطلب
ومثنى وموحد صفة ذئاب او خبر مبتدأ محذوف اي بعضها مثنى وبعضها موحد
قوله وللجهل بموقع هذه الالفاظ يعني الالفاظ المعدولة قوله احاد ام سداس الخ
تقدم الكلام عليه في الكلام على ام قوله الذي اطلق اي ابهم قوله ولو افردت قال
التفتازاني اي لو قلت اقتسموا هذا المال درهم وثلاثة واربعة لم يكن له معنى ولم
يصح جعل درهم حالا من المال الذي هو الف درهم مثلا بخلاف ما اذا كرر فان القصد فيه
الى الوصف والتفصيل في حكم الاقسام وكذا الابيات في حكم النكاح قوله ولا علمت انه لا يسوغ

لم يعلم معنى

لهم ان يشتموه قال التفتازانی وذلک لان او لاحد الامرین او الامور لا غیر واما الاباحة وجواز الجمع فی مثل جالس الحسن او ابن سیرین فانه یکون بدلیل من خارج مثل ان مجالستهما خیر وزیادة فی الفضیلة وتعلم العلم فیکون اولی بالجواز و حاصله ان او لاحد الامرین والحال بیان لکیفیة الفعل والقید فی الکلام یکون نفیا لما یقابله معنی وان یکون الاقسام علی احد هذه الانواع غیر مجموع من اثنین منها ومعنی الواو ان یکون علی هذه الانواع غیر متجاوز ایاها الی ما فوقها وهذا معنی قوله یحیطوا علیهم ما وراء ذلک وفیه اشارة الی دفع ما ذهب الیه البعض من جواز التسع تمسکا بان الواو للجمع فیجوز الاثنان والثلاثة والاربع وهی تسع وذلک لان من نکح الخمس او ما فوقها لم یحافظ علی القید فی کیفیة النکاح وهی کونه علی هذا العدد والتفصیل بل جاوز الی خماس وسداس انتهی **قوله** واختلف فیها هنا ای فی الواو التی فی قوله تعالی وثامنهم کلبهم **قوله** فیندفع الاشکال ایضا هو ان فی قوله تعالی ما یعلمهم الا قلیل ردا علی کون الواو فی وثامنهم کلبهم للاستیناف وعلی کون الکلام فیه تقریرا لکونهم سبعة **قوله** فاما الواو الاولی یعنی واو الثمانیة **قوله** قلنا العامل المعنوی لا یحذف فی الشرح الظاهر انه لا یمتنع الحذف فی مثل قولک زید قایما جوابا لمن قال من فی الدار ای زید فیها قایما لقوة الدلالة علی المحذوف وفی التسهیل ویضمر عاملها جوازا لحضور معناه او تقدم ذکره فی استفهام او غیره وهذا یشمل المعنوی وغیره انتهی واقول یحمل علی غیر المعنوی لقول المصنف فی بحث الواو وبعد قوله ان حذف عامل الحال اذا کان معنویا ممتنع وبهذا ردوا علی المبرد قوله فی بیت الفرزدق واذ ما مثلهم بشر ان مثلهم حال ناصبها خبر محذوف ای واذ ما فی الوجود بشر مماثلا لهم **قوله** ولا ارض ابقل ابقالها هذا عجز بیت صدره فلا مزنة ودقت ودقها والمزنة السحابة البیضاء والودق المطر وضمیر ودقها للسحابة التی شبهت بها الجیش فی البیت قبله وابقلت الارض خرج بقلها **قوله** الرابع عشر قولهم ان النکرة اذا اعیدت نکرة کانت غیر الاولی واذا اعیدت معرفة او اعیدت المعرفة معرفة او نکرة کانت الثانی عین الاول قال التفتازانی فی تلویحه والکلام فیما اذا اعید اللفظ الاول اما مع کیفیته من التنکیر والتعریف او بدونها وحینئذ یکون طریق التعریف هو اللام او الاضافة لیصح اعادة المعرفة نکرة وبالعکس وتفصیل ذلک ان المذکورا ولا اما ان یکون معرفة وعلی التقدیرین اما ان یعاد نکرة او معرفة یصیر

اربعة اقسام

یصیر اربعة اقسام وحکمها ان ینظر الی الثانی فان کان نکرة فهو مغایر للاول والا لکان المناسب هو التعریف بناء علی کونه معهودا سابقا الذکر وان کان معرفة فهو الاول حملا له علی الذی هو الاصل فی اللام والاضافة انتهی فان مقتضی کلام المصنف ان المعرفة اذا اعیدت نکرة کانت عینا وکلام التفتازانی انها تکون غیرا قلت حکی ابن السبکی فی هذه الصورة قولین وحکی عن امالی ابن الحاجب الشجری انه قال انها غیر الاول لا نفسه فیجری کلام المصنف علی القول بانها عین والتفتازانی علی القول بانها غیر **قوله** ویشهد للصورتین الاولیین هما اعادة النکرة نکرة واعادة النکرة معرفة **قوله** وللرابع هو اعادة المعرفة نکرة وذکره علی تاویل القسم والا فمقتضی قوله الاولیین ان یقول الرابعة ولم یذکر الثالث وهو اعادة المعرفة معرفة لانه ذکر اولا ما یشهد له وهو ما حکاه عن الزجاج **قوله** صفحنا عن بنی ذهل الی آخره بعده بیتان من بحر الهزج والصفح العفو وذهل بضم المهملة وسکون الهاء **قوله** والثالث ان فی التنزیل آیات ترد هذه الاحکام الاربعة قال التفتازانی فی تلویحه واعلم ان المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام عن القراین والا فقد تعاد النکرة نکرة مع عدم المغایرة کقوله تعالی وهو الذی فی السماء اله وفی الارض اله وقالوا لولا انزل علیه آیة من ربه قل ان الله قادر علی ان ینزل آیة الله الذی خلقکم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشیبة یعنی قوة الشباب ومنه باب التاکید اللفظی وقد تعاد النکرة معرفة مع المغایرة کقوله تعالی وهذا کتاب انزلناه الیک الی قوله ان تقولوا انما انزل الکتاب علی طایفتین من قبلنا وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغایرة کقوله تعالی وهو الذی انزل علیکم الکتاب بالحق مصدقا لما بین یدیه من الکتاب وقد تعاد المعرفة نکرة مع عدم المغایرة کقوله تعالی انما الهکم اله واحد ومثله کثیر فی الکلام کقولهم هذا العلم علم کذا وکذا ودخلت الدار فرایت دارا کذا وکذا ومنه بیت الحماسة انتهی **قوله** فان الصلح الاول خاص وهو الصلح بین الزوجین والثانی عام فلا یکون الثانی عین الاول لان المعنی من الثانی غیر الاول ان المراد به هو المراد بالاول **قوله** لان اللام ان کانت فیه ای فی العسر الاول للعهد فی العسر الذی کانوا فیه وهو حصة معینة من العسر معهودة بین المتکلم والمخاطب فهو هو ای فالثانی عین الاول **قوله** الخامس عشر قولهم یجب ان یکون العامل فی الحال هو العامل فی صاحبها فی الشرح عند هذا الموضع فی هذا الباب مبنی علی ان قول سیبویه فی المسئلة صواب وورد بعد هذا فآل الامر الی سلامة ما اشتهر بینهم فی ذلک عن المعارض فلا ینبغی ان یعد من قبیل

ماهو من الخطاء واقول ما ردّ المصنف قول سيبويه وانما ردّ ما استشهد به له ولا يلزم من
ردّ ما استشهد به له ردّه **قوله** وليس بلازم عند سيبويه لم يحك الرضي ذلك عن سيبويه
وانما حكاه عن المالكي واختاره هو ونصه في باب المبتداء والتزامهم اتحاد العامل في الحال
وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجاء تهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين
على ما ذهب اليه المالكي انتهى **قوله** معمول للمضاف او لجار مقدر قال الرضي اعلم ان
بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال
انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف
اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد معنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف
ولا يمكن هيهنا عمل حرف الجرّ مقدرا لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف
اليه ومن قال ان عامل الجرّ المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجرّ شريعة منسوخه
والمضاف مفيد لمعناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون
الشيء مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى
الاضافة وليس بشيء لانه ان اراد كون الاسم مضافا اليه فهو ايضا المعنى المقتضي و
العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف
اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينه وبين الفعل
كما هو مذهب خلف العامل هو الاسناد **قوله** حينئذ صرح الحق فاصغ له هو اصدر
بيت بعجزه وطع قطاعة مهد نصحه رشد وقد تقدم في الجهة الخامسة فيما يحتمل باعتبار
عامله وجهين **قوله** لان الحال حينئذ من المعرفة هذا هو المرجح لكونه موحشا لا من
المستتر في الظرف **قوله** واما جواب ابن عصفور عن تجويز كونه موحشا في البيت حالا
من الضمير المستتر في الظرف بان الظرف هيهنا لا ضمير فيه لانه انما يكون فيه مستترا اذا تأخر
عن المبتداء واما اذا تقدم عليه فلا ورده المصنف بان هذه التفرقة مخالفة لاطلاقهم
ولقول ابي الفتح مع عدم اعتراضهم عليه بها واعتراضهم عليه بحكم غيرها فقوله ولقول ابي
الفتح معطوف على لاطلاقهم **قوله** عليك ورحمة الله السلام هذا عجز بيت صدره
الا يا نخلة من ذات عرق والمراد بنخلة هنا امراة وبذات عرق موضع **قوله**
وقد اعترض يعني انه اعترض على ابي الفتح في قوله ان عطف رحمة على المستتر في عليك
اولى من عطفه على السلام بان ما ذهب اليه فيه تخلص عن ضرورة وهي تقدم المعطوف
على المعطوف عليه بضرورة اخرى وهي العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفاصل

الفاصل ولم يعترض على ابي الفتح بانه ليس في عليك ضمير لتقدمه على المبتداء وعدم
اعتراضهم بذلك يدل على ان الظرف فيه مستتر مع تقدمه على المبتداء **قوله** وجوابه
ان عدم الفصل اسهل لوروده في النثر اي والجواب عما اعترض به على ابي الفتح من
انه تخلص عن ضرورة بضرورة انه لم يتخلص من ضرورة الى ضرورة مثلها وانما تخلص
من ضرورة الى ضرورة اسهل منها وذلك ليس بممتنع **قوله** واما جواب ابن
مالك بان الحمل على طللا اولى لانه ظاهر وانما يصح لو ساوى الظاهر المضمر في التعريف
يعني ان ابن مالك اجاب عن قولهم لا نسلم ان صاحب الحال طللا بل هو ضميره المستتر
في الظرف بان جعل صاحب الحال طللا اولى من جعله الضمير المستتر في الظرف لان
جعل صاحب الحال الاسم الظاهر اولى من جعله ضميره لكن الاسم ودفع المصنف هذا الجواب
بانه انما تثبت هذه الاولوية لو كان الظاهر معرفة كالمضمر واما اذا كان نكرة فجعل
صاحب الحال ضمير الاسم اولى لكونه معرفة كما هو الاصل في صاحب الحال **قوله** احدهما
ضبعانا في تثنية ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر يعني ان المؤنث من الضباع يقال له
ضبع بفتح اوله وضم ثانيه والمذكر منها يقال ضبعان بكسر اوله وسكون ثانيه وزيادة
الف ونون في آخره فاذا ارادوا تثنيتهما غلبوا المؤنث لقلة حروفه على المذكر فقالوا
ضبعان **قوله** وهو سهو فرق الحكماء بين السهو والنسيان بان السهو زوال الصورة
الحاصلة عند العقل عما من شانه الملاحظة في الجملة يعني انه كان بحيث يتمكن من ملاحظتها
اي وقت شاء سمي ذهولا وسهوا وان كان بحيث لا يتمكن من ملاحظتها الا بعد تجشم
كسب جديد سمي نسيانا **قوله** ولا يجتمع الليل والنهار ان اراد لا يجتمعان
في الوجود فمسلم لكن لا يفيده لان المراد بقوله ان يجتمع شيئان هو الاجتماع في حكم من
الاحكام وان اراد لا يجتمعان في حكم فممنوع **قوله** وضابطها في الشرح يعني التغليب
بدون هذا الضابط في التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن
بانفسهن اربعة اشهر وعشرا والمراد عشرة ايام بلياليهن لكن انث لتغليب الليالي
واقول هذا الضابط انما هو لتغليب الليالي على الايام في التاريخ لا التغليب الليالي على
الايام مطلقا نعم مقتضى التغليب في هذه الاية ان قيل به انه لا اختصاص لتغليب
المؤنث على المذكر بتمييز المستثنى **قوله** لان الله تعالى موجد للافعال والذوات
جميعا لا موجد لها في الحقيقة سواه فيفعل العبد مستند الى الله تعالى من جهة الايجاد
والى العبد من جهة الكسب وتحقيقه ان صرف العبد قدرته وارادته الى الفعل كسب

الحمل في

حظتها

لعل ان يقول في

ان في

الشيوع

واجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين فهو مقدور الله تعالى ايجادا ومقدور العبد كسبا **قوله** وقد مضى رده معنى في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب **قوله** الثامن عشر قولهم ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات قال الرضي قال بعضهم في كاد ان نفيه اثبات واثباته نفي اما كون اثباته نفيا فان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اي القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب وان ارادوا اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل الفعل منك لكنت آخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فنقول ايضا ان قصدوا ان نفي الكود اي القرب في ما كدت اقوم اثبات لذلك المضمون فهو الفحش لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه وان ما قربت من الضرب آكد في نفي الضرب من ما ضربت بل قد يجيء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقته بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وانما التناقض في ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيدا لثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوته تلك القرينة فان حصلت قرينة هكذا قلنا ثبت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى وما كادوا يفعلون اي وما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم والتعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم تثبت قرينة هكذا كقولك ما كاد زيد يموت قلنا بنفي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها اذ ليس ههنا ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات **قوله** احدهما ان الزمخشري قال في اولئك يرحمهم الله تقدم كلام الزمخشري بدون ما عليه من الاعتراض والجواب في حرف السين **قوله** الثاني قال بعضهم في سيجدون تقدم هذا بجميعه في حرف السين **قوله** تمام العشرين قولهم في نحو جلست امام زيد ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب ان يقال مخفوض بالاضافة في الشرح هذا تمام فيه نقص وذلك لان الصحيح ان العامل في المضاف اليه هو المضاف ولا

ولا شك ان امام من قولنا امام زيد مضاف فيكون خافضا للذي هو مضاف اليه فالتعبير حينئذ بقولهم زيد مخفوض بالظرف صحيح وهم لم يريدوا ان الخفض به من حيث هو ظرف وانما ارادوا من حيث هو مضاف فتركوا التصريح به لظهور المراد ودعواه ان الصواب ان يقال مخفوض بالاضافة غير صحيحة فان هذا قول مرجوح عندهم فالبناء في تخطية الجماعة عليه واه وانما قولهم مخفوض بالظرف يوهم ان لخصوصية الظرف دخلا في خفضه وليس كذلك فسعى الاحتراز منه ومراد المصنف بالاضافة في قوله الصواب ان يقال مخفوض بالاضافة هو المضاف لا المعنى المصدري لانه ذكر في الخامس عشر ان العامل في المضاف اليه المضاف او الجار المقدر ولم يذكر الاضافة ولم يعد القول بانها عاملة **قوله**

الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب

قوله ان كان حرفا واحدا نعم ليس بعض كلمة [...] لان ما هو بعضها [...] عنه بلفظه **قوله** فيقال في المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل او الضمير فاعل ولا يقال ت فاعل لا الاول تعبير باسم المعبر عنه الخاص به والثاني باسمه المشترك بينه وبين غيره والثالث بلفظه **قوله** اذ لا يكون اسم هكذا يعني انه في هذه الحالة تكون معبرا به عن نفسه فيكون اسما ظاهرا وليس لنا اسم ظاهر على حرف واحد **قوله** فاما الكاف الاسمية فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه الكاف الاسمية هي التي معناها مثل والحرفية هي التي معناها التشبيه ومراده ان الكاف الاسمية كالمتصل بالفعل من نحو ضربت في انه لا يعبر عنها بلفظها الا ان الكاف الاسمية لها علة ليست للمتصل بالفعل من نحو ضربت وهي لزومها للاضافة واعتمادها على المضاف اليه فلو عبر بلفظها عنها لزال ما تعتمد عليه **قوله** وانك اللفظ على حرفين نطق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام لان اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من اطلاقه عليها وانما وضعوا اللفظ لنفسه لانهم محتاجون الى التعبير عنه فلو وضعوا له لفظا آخر لكان الوضع له ضايعا اذ نفس اللفظ كاف في التعبير عنه قال التفتازاني ولا خفاء في ان هذا ليس بوضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الوضع والاصطلاح على انه يطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر اللزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل وحرف ودلالته عليه ليست الا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق انه وضع علمي لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا لكان رحم

الالفاظ مشتركة ولا قايل به انتهى وظاهر كلام المصنف ان اللفظ اذا كان على حرفين
نطق به من غير تغيير و[illegible] الرضى وكلام غيره ان الكلمة الثنائية
اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثانى منها سواء كان حرفا صحيحا او حرف
علة نحو اكثرت من الكم ومن الهل ومن اللو ليكون على اقل اوزان المعربات واما
اذا جعلت علما لغير اللفظ او لم يقصد اعرابها فلا تشدد ثانيها اذا كان صحيحا نحو جاني
كم ورايت منا ليلا لئلا يلزم التغيير فى اللفظ والمعنى جميعا **قوله** واذا كان اكثر من ذلك
نطق به ايضا فقيل سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب هذه اسم ولذلك
اخبر عنها بقولك فعل ماض قال الرضى واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها
كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهى علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشىء
بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول هو
اللفظ **قوله** وانما فتحت على الحكاية لان الكلمة المبنية اذا جعلت علما على اللفظ فالاكثر
فيها الحكاية تقول من اسم استفهام وضرب فعل ماض وسوف حرف استقبال ويجوز الاعراب
قال الشاعر ليت وهل ينفع شيئا ليت ثم ان اولت بمذكر كاللفظ انصرفت مطلقا
وان اولت بمؤنث كالكلمة واللفظة فان كانت ثلاثية ساكنة الوسط كسوف وليت فهى
كهند فى الصرف وتركه وان كانت رباعية او ثلاثية متحركة الوسط فهى غير منصرفة **قوله**
فحذلك انه لفظ مسماه لفظ كاسماء السور واسماء حروف المعجم فانها الفاظ مسماها الفاظ
فان آل عمران مثلا اسم مسماه السورة المخصوصة المؤلفة من الكلمات وجيم مثلا اسم
مسماه الحرف المخصوص قال سيبويه قال الخليل يوما وسال اصحابه كيف تقولون اذا
اردتم ان تلفظوا بالكاف التى فى لك والباء التى فى ضرب فقيل نقول باكاف فقال
انما جئتم بالكلمة لا الاسم ولم تلفظوا بالحرف وقال اقول كه به وفى الكشاف فان قلت من
اى قبيل هى من الاسماء امعربة ام مبنية قلت بل هى اسماء معربة وانما سكنت سكون
زيد وعمرو وغيرهما من الاسماء حيث لا يمسها اعراب لفقد مقتضيه وموجبه والدليل
على ان سكونها وقف وليس ببناء انها لو بنيت لحذى بها حذو كيف واين وها ولا ولم يقل
صاد قاف نون مجموعا فيها بين الساكنين **قوله** وقياس همزات الاسماء نحو الاسماء الصرفة
فلا يرد نحو الانطلاق والاقتدار من المصادر التى همزة وصل لانها ليست باسماء صرفة لما
من معنى الفعل **قوله** كما انك اذا سميت باضرب قطعت همزته فى الشرح لانه حينئذ اسم صرف
ولا شىء لهمزة الوصل فى شىء من الاسماء الصرفة الا اذا كان من الاسماء العشرة فان قلت فيلزم

قطع همزة الانطلاق اذا سمى به لانه عند التسمية به غير مصدر ولا من الاسماء العشرة قلت
ابقيت فيه همزة الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل بخلاف مثل ال واضرب **قوله**
فقلت توهم ابن مالك ان النحويين كافة غلطوا فى قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه
وان الحرف لا يخبر به ولا عنه لقايل ان يقول لم يقتض كلام ابن مالك السابق تغليط
النحاة وانما اقتضى تخصيص قولهم الفعل يخبر به ولا يخبر عنه والحرف لا يخبر به ولا
~~عنه بحيث لا يتناول الاسناد اللفظى ويكون مقصورا على الاسناد المعنوى~~
على انه يمكن حمل كلام ابن مالك على ما ذهب اليه المصنف بان يكون مراده بالاسناد اللفظى
الاسناد الذى المسند اليه فيه نفس لفظه وبالاسناد المعنوى الاسناد الذى هو
المسند اليه فيه غير لفظه واعلم ان الامام الرازى اعترض فى الملخص على قولهم الفعل
لا يخبر عنه بان المخبر عنه فى هذا الكلام ليس حرفا اتفاقا فهو اما اسم او فعل وعلى
التقديرين فهو كاذب اما ان كان اسما فلان كل اسم يخبر عنه وقد كان لا يخبر عنه واما
ان كان فعلا فلانه اخبر عنه بانه لا يخبر عنه ويلزم التناقض واجيب بان الاخبار
اما عن اللفظ وذلك جائز فى الكلمات كلها سواء ذكرت الفاظها وحدها او مع غيرها او
عبر عنها بالفاظ اخر واما عن المعنى اما معبرا عنه بلفظه وحده او مع غيره واما معبرا
عنه بلفظ آخر فالاول من خواص الاسم والاخيران مشتركان بينه وبين اخويه فاذا
اريد الاخبار عن معناهما امتنع الاخبار عنه وجب ان يعبر عنه بغير لفظه او به مع
غيره فيخبر عنه حينئذ معبرا باحد هذين الوجهين بانه يمتنع ان يخبر عنه معبرا بوجه ثالث
فلا تناقض فى ذلك **فصل قوله** وقد سمعت من يعرب الهاكم التكاثر مبتداء
وخبر اظنهما مثل قولك المنطلق زيد فى الشرح لا عيب على هذا المعرب الا اذا صرح بان
الهاكم نفسه هو المبتداء واما اذا اطلق القول فى ذلك ولم يعين فيجوز ان يحمل كلامه
على ان التكاثر مبتدا موخر والهاكم خبر مقدم بناء على مذهب الكوفيين فى تجويز تقديم
مثل هذا الخبر ولعل المصنف قامت عنده قرينة تدل على ان ذلك المعرب قصد ان الهاكم
مبتداء والتكاثر خبره **قوله** وذكر لى رجل عن كبير من الفقهاء هكذا وقع فى بعض النسخ
وفى بعضها الاخر وذكر لى عن رجل كبير من الفقهاء وكبير فى جميع النسخ بالباء الموحدة **قوله**
البيت ريان الجفون الى آخره الريان ضد الظمآن والكرى النعاس تقول منه كرى
الرجل بالكسر يكرى كرى فهو كر وامراة كرية على فعلة والمراد به فى البيت النوم و
الملسوع اسم مفعول من لسعته الحية والعقرب لسعا

وليلة الملسوع كناية عن السهر **قوله** وقال جماعة من المعربين في وكذلك نجي المؤمنين
في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنون واحدة تقدم الكلام على هذه القراءة في التنبيه
الذي ذكره المصنف في آخر الجهة الرابعة من الباب الخامس بما لا مزيد عليه **قوله**
والا القيل تلطت في الشرح فيه ادخال اللام على جواب اذا الشرطية وقد أكثر المصنف
رحمه الله من ذلك في هذا الكتاب وهو فاش في عبارة غيره من المصنفين **قوله** من
باب ولا ارض ابقل ابقالها يعني من بابه في حذف تاء التأنيث من الماضي الذي وجب
لحاقها به وإذ كان تمنى مسندا الى ظاهر مؤنث حقيقي وابقل مسندا الى ضمير مؤنث غير
حقيقي **قوله** وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة لان حذف التاء من الماضي المسند
الى ظاهر مؤنث حقيقي الى ضمير مؤنث غير حقيقي لضرورة الشعر ولا ضرورة تدعوا الى جعل
تمنى في البيت كذلك لجواز جعله مضارعا مجردا وأصله احدى التائين **قوله** فلولا
فلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا فان زان فاعل بنكحها وفي آخره كسرة وكان
هذا السائل من عدم الفطنة بحيث لا يعرف الفاعل في الكلام لكونه مما يدرك بالعقل وانما
يعرف ما يدرك بالحس كالمرفوع والمجرور المدرك بحاسة السمع **قوله** وليال عاطف
ومعطوف وعلامة جره فتحة المقدرة على الياء المحذوفة وانما قدرت الفتحة مع خفتها
لنيابتها عن الكسرة ونايب الثقيل ثقيل قال الرضي واختلفوا في كون جوار رفعا وجرا
منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على
منع الصرف لان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة و
اما منع الصرف فسببه ضعيف وهو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل فسقط الياء
بعد الاعلال عن وزن اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا والاعتراض عليه
عليه ان الياء الساقطة في حكم الثابتة بدليل كسرة الراء في جاءني جوار وكل ما حذف
للاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي كعم وشج والا كان كالمعدوم كيد ودم وقال المبرد
التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين
ثم جواري ثم جواري بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليحذف الثقيل بحذف
الياء للساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء ففسر بعضهم هذا القول
بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري
بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف
الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل بطرح الياء

الياء الساقطة في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت والاعتراض عليه
وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك
مررت بجواري كما في اللغة القليلة الجيدة وذلك لان منع الصرف يقتضي حذف التنوين
وتبع الكسر له في السقوط وصيرورته فتحا وأيضا يلزم ان يقال جاءني الجوار ومررت
بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق
معهما وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصله جواري بالتنوين والاعلال
مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة
الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا
فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف
والمستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف
نحو أحوي واشقي فانه قدم الاعلال في مثلها أيضا ووجد علة منع الصرف بعد
الاعلال حاصلة لان الف احوى المنون ثابت تقديرا فهو على وزن افعل فحذف
تنوين الصرف لكن لم تعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل
في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء
والخفة اللفظية المقصودة في غير المنصرف تقديرا يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي
بكونه متصفا بالفرعيتين **قوله** ويستثنى من الاول نحو ارايتك زيدا ما صنع
وانصرك زيدا فان الكاف فيهما حرف خطاب تقدم الكلام على هذا في الكاف المفردة
قوله ونحو قولهم لا عهد لي بالأم قفا منه ولا اوضعه كتب بر معطوف على نحو
الضاربك والأم افعل تفضيل من لؤم الرجل لؤما على فعل وملأمة على مفعلة
وملامة على فعاله ويقال منه للرجل يا ملأمان خلاف قولك يا مكرمان **قوله**
وليست مضافا اليها والا الخفض اوضع بالكسر لانه ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله
لام التعريف انجر بالكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج منصرف لدخول ما هو من خواص
الاسماء عليه مما يتغير به نفس مدلوله ومقابلته شبه الفعل بخلاف كونه مسندا اليه
ومعمولا وداخلا عليه حرف جر فان ذلك بالعامل والعامل لا يغير عن مدلوله
وقال الاكثر امتناع الكسر تبعا لامتناع التنوين للعلتين فاذا زال التنوين بغيرهما
زال موجب المنع من الكسر فدخل فيمتنع على هذا ما لم يزل احد سببيه كالمساجد
والحمراء والحبلى والاحمر والسكران وينصرف غيره **قوله** وعلى ذلك فاذا قلت مررت

برجل ابيض الوجه لا احمره فان فتحت الراء يعني لكونه غير منصرف للصفة ووزن
الفعل لم يدخله اضافة ولا لام تعريف فالهاء منصوبة على التشبيه بالمفعول لان احمر
لا ينصب المفعول به وان كسرت الراء لان ما لا ينصرف اذا اضيف او دخلته لام التعريف
انجر بالكسرة فالهاء مجرورة المحل على الاضافة **قوله** كتسميتهم الصورة المجمله دمية في الصحاح
الدمية الصنم **قوله** فان قلت فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى وطايفة
قد اهمتهم انفسهم الآية في الشرح في ايراد هذا السوال من الاذكياء بالزمخشري مما لا يخفى
ولم يكن ايراده بالذي يليق بالمصنف والادب مطلوب مع الاصاغر فضلا عن الاكابر
واقول لا يخفى على ~~...~~ وان في جوابه دفعا
لتوهم الازراء والنقص وفي حاشية التفتازاني ولم يجعل شيا من الجمل في موقع الخبر
لطايفة قصدا الى ان مضمونها مقرر معلوم الثبوت للمنافقين لا حاجة الى الاخبار عنه
فالخبر محذوف اي وثمة طايفة او فيكم طايفة على ان الخطاب للجميع من المومنين والمنافقين
او وطايفة اخرى لم يغشهم النعاس وذهب الزجاج الى ان قد اهمتهم صفة ويظنون
خبر ولا يبعد ان يكون قد اهمتهم خبرا لان النكرة موصوفة في التقدير اي وطايفة اخرى
والجملة الواو للحال بعد وهو مسوغ نص عليه سيبويه **قوله** وانما هو مفعول والمصاب
والمصلب مصدر بمعنى الاصابة في الشرح لا يمتنع ان يكون المصاب اسم مفعول في هذا
المثال ولا يكون مصدرا والمولى هو الخبر وقبح خبر مبتداء محذوف اي ان الذي اصبته
هو مولاك هذا قبح **قوله** وقد مضت الحكاية يعني في آخر الجهة الاولى من الباب الخامس
قوله وسالت طالبا ما حقيقة كان اذا ذكرت في قولك ما احسن زيدا فقال زايده
بناء منه على ان المثال المسوول عنه ما كان احسن زيدا وليس في السوال تعين ذلك
في الشرح في السوال ما يشعر بان كان يذكر في هذا التركيب الخاص على ما هو عليه وكان
لا يقع فيه عند ذلك الا زايدة فلا عتب على الطالب في عدم التفصيل اذ له ان يقول متى
كان بعد احسن وجب الاتيان بما المصدرية وهو لفظ زايد على ما كان في التركيب ووجب
رفع زيد وهو في المثال منصوب فحينئذ يخرج التركيب بذلك الى تركيب آخر وهو خلاف
ظاهر السوال **الباب الثامن من الكتاب** **قوله** لما دخله لما هنا بكسر اللام وتخفيف الميم
وفي قوله لما كان بفتح اللام وتشديد الميم **قوله** ولهذا لم يجز ليت زيدا قايم وعمرو
لان ليت زيدا قايم ليس في معنى زيد قايم لان ليت زيدا قايم لا يحتمل الصدق والكذب وزيد
قايم يحتملهما **قوله** الثالث جواز انا زيدا غير ضارب قال السيرافي والزمخشري وابن مالك

ما لك كونه تقديم ما اضيف اليه غير مطلقا وقال ابن السراج يمتنع مطلقا و
قيل ان كان المعمول ظرفا جاز والا امتنع **قوله** لا تقول انا زيدا اول ضارب
او مثل ضارب هذا عند الجمهور وحكي ثعلب عن الكسائي جواز التقديم في الاول
وحكى ابن الحاجب عن بعضهم جواز التقديم في الثاني ~~واما غير هذه الثلاث كلمات~~
~~فلا يجوز فيه تقديم معمول المضاف اليه على المضاف بالاتفاق~~ **قوله** فتى هو
حقا الى آخره فتى منصوب بمحذوف يفسره الفعل بعده وحقا منصوب بمطلق
قوله ان امراء خصني عمدا مودته الى آخره هذا البيت لابي زبيد الطائي
في مدح اخيه لامه وليد بن عقبة عامل الكوفة في خلافة عثمان رضي الله عنه
وكانت اخوال هذا الشاعر اخذوا له ابلا فانتزعها منهم وليد المذكور ور
ردها اليه فمدحه وبعد هذا البيت ارعى وانوي واداني واظهر على العدو
بنصر عن تعدير وعلى ~~...~~ مع كقوله تعالى وان ربك لذو مغفرة
للناس على ظلمهم والتنائي التباعد والمكفور المجحود والظرف اعني عندي متعلق
بمكفور ومعنى ارعى جعل ابلي ترعى الكلاء وارويه اذهب عطشها **قوله** ولو
قلت جائني غير ضارب زيدا لم يجز التقديم لان النافي لا يحل هنا مكان غير اذ لا
~~يقال جائني لا ضارب زيدا فلا يجوز تقديم معمول ما اضيف اليه غير هنا~~
~~لانه ليس بمعنى لا النافية~~ **قوله** ولولا ذلك لم يجز يعني ولولا ان غير قايم الزيدان
بمعنى ما قايم الزيدان لم يجز هذا التركيب لان جوازه انما هو لكون غير مبتداء وهو
لا يجوز لان المبتداء اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغني عن الخبر وغير في غير قايم
الزيدان ليس واحدا منهما **قوله** غير لاه عداك الى آخره هذا البيت من بحر الخفيف
وهو مدرج آخر صدره هنا اللهو والسلو بفتح السين وكسرها الصلح وفي
الشرح ولمانع ان يمنع كون لاه مفردا لفظا ومعنى لجواز كونه صفة كفريق او نحوه
فيكون في معنى الجمع ولا يخفى انك لو قلت عداك غير فريق لاه لصح فيبطل الاستدلال
حينئذ **قوله** غير ماسوف على زمن تقدم الكلام عليه عند الكلام على غير في حرف
الغين المعجمة **قوله** وادخلوا عليه ال في الشرح ظاهر هذا الكلام ان النحاة او العرب
اجازوا ادخال ال على اسم الفاعل من قولك ضارب زيد الآن او غدا فتقول
الضارب زيد بجر زيد ومثل هذا عند الجمهور ممتنع **قوله** السابعة العطف بو لا في الشرح
فيه تسامح اذ العطف انما هو بالواو لا بالمجموع قولك ولا **قوله** ابى الله الا اسمو بام ولا اب

هذا عجز بيت لعامر ابن الطفيل صدره فما سودتني عامر عن وراثة وقبله واني وان
كنت ابن سيد عامر وفارسها المشهور في كل موكب **قوله** ومثلهم لم تكن فتنتهم في
الشرح هذا مبني على ان المصدر المأول به هو القول او المقال وليس متعينا لجواز ان يأول
بالمقالة وهي مصدر ايضا تقول قال زيد كذا قولا ومقالا ومقالة فلعل التانيث وقع
بهذا الاعتبار واقول المصدر الذي ليس بمزيد اصل للمصدر المزيد ~~فلا يعدل اليه الا لدفع عن~~
~~غيره~~ فعند الحاجة الى التاويل بالمصدر ينبغي ان يكون بغير المزيد **قوله** ولقد حكى
ابو عمرو ابن العلاء ذكر هذه الحكاية صاحب الصحاح وذكر فيها فقلت له الملغوب فقال
الاحمق **قوله** فيها خطوط الى اخره قال التفتازاني يجوز ان تكنى باسم الاشارة الموضوع
للواحد عن اشياء كثيرة باعتبار كونها تاويل ما ذكر وما تقدم كما يكنى عن افعال كثيرة
بلفظ فعل لقصد الاختصار تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكرت افعالا كثيرة وقصة
طويلة كما تقول له ما احسن ذاك وقد يقع مثل هذا في المضمر الا انه في اسم الاشارة اكثر
واشهر ولهذا قال رؤبة اردت ذاك واردفه بلفظ ويلك على عادة العرب يختبر اه
وبنيها وفي الاساس شيء مولع ملمع وفرس مولع وفي لونه توليع وهو استطالة البلق
وقال الاصمعي اذا كان في الدابة ضروب من الالوان من غير بلق فذاك التوليع ولعه
جعله مخططا وقبل هذين البيتين فود تمان مثل امراس الابق اي افراس طوال
الظهور والاعناق مثل حبال القنب **قوله** من تني يليهم من بيانهم ~~لما في قوله~~ لما ذكر
وضميرهم ... وهو تمن يليهم عايد الى ابلع **قوله** وقد مضى ذلك يعني في الباب الرابع
في اقسام العطف **قوله** وخصوا ان الخفيفة وصلتها بسدهما مسدهما في باب عسى انما
يسد ان الخفيفة وصلتها مسد الجزئين في باب عسى على قول ابن مالك انه عسى حينئذ ناقصة
لا على ما يفهم من كلامهم انها فعل تام مسند الى ان والفعل **قوله** تقول عجبت من قيامك هذا
شروع في امثلة التنبيه الثاني على الترتيب المتقدم **قوله** ومثله في ذلك لعل يعني ان
لعل مثل عسى في سد ان الخفيفة مع صلتها مسد جزئيها وفي امتناع سد ان المشددة
مع صلتها مسدهما **قوله** وبح الغني الى اخره تقدم الكلام عليه في حرف الميم عند الكلام
على ما **قوله** ما ان رايت ولا سمعت بمثله هذا صدر بيت لدريد ابن الصمة وقبل
الخنساء وعجز يوما بها في اينق جرب ويقع البيت بكماله في نسخ كثيرة وبعده متبذلا
تبدو محاسنه يضع الهناء مواضع النقب والمتبذل بالمعجمة غير المصون والهناء بكسر الهاء
والمد القطران والنقب بضم النون وسكون القاف بعدها موحدة جمع نقبة وهو اول

والمدُّ بفتح الدال وسكون الواو الحبل والامراس جمع مرس والمرس جمع مرسة وهي الحبل والابق بفتح الباء الموحدة القنب

اول ما يبدو من الجرب متفرقا والهاني الطالي بالهناء والاينق بتقديم المثناة التحتية
على النون جمع ناقة واصلها انوقة فلما جمع على افعل صار انوقا فاستثقل الضم على
الواو فتقدمت وقلبت ياء **قوله** ومن اولها على النهي لم يحتج الى هذا الضمير في اولها وذلك
للآيات التي اكد فيها المضارع بالنون بعد لا النافية وفي حاشية التفتازاني عند قوله
تعالى لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة والنهي وان كان للفتنة الا ان المراد نهي القوم عن التعرض للظلم
الذي هو اصابة الفتنة **قوله** وقد مضى البحث فيها مضى ذلك في الباب الاول في
الكلام على ان المكسورة المشددة **قوله** واما نحو العرب في المثال هكذا وقع في بعض
النسخ وفي بعضها واما نحن العرب في المثال وفي بعضها واما العرب في المثال وهو
اظهر هنا لان الذي في المثال العرب لا نحوه ولا نحن العرب نفس المثال لا فيه **قوله**
بناء باب حذام في لغة الحجاز على الكسر تشبيها له بنزال يريد بباب حذام ما كان على
وزن فعال من اعلام اعيان المؤنثة لان حذام بالحاء والذال المهملتين علم على امراة
وانما قال في لغة الحجاز لان اكثر تميم على ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر
للوزن والعدل المقدر كحضار وغير ذوات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتانيث
والعلمية واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان او لا قال
الربعي وعلة بناء الحجازيين له تضمنه معنى هاء التانيث وقيل شبهه بنزال من
اربعة اوجه الوزن والعدل والتعريف والتانيث وذهب المبرد الى انها
بنيت لتوالي العلل لانها كانت ممنوعة الصرف للعلمية والتانيث فلما زادوا
العدل بنوا اذ ليس بعد منع الصرف الا البناء **قوله** يا ليت حظي الى اخره الجدا
بفتح الجيم والدال المهمله والقصر العطية **قوله** جالت لتصرعني هذا البيت
في فرس جمحت بالشاعر فامرها بالرفق ويقع في بعض نسخ المغني جالت من الجولان
وفي بعضها جاءت من المجيء وفي الصحاح اقصرت عنه كففت ونزعت مع القدرة
عليه فان عجزت عنه قلت قصرت بلا الف وفي الشرح والذي رايته في نسخة صحيحة
من شعر امرئ القيس مقروءة على الامام ابي زكريا التبريزي وعليها خطه بانها
قرئت عليه قراءة تصحيح وضبط جالت من الجولان واقصدي بكسر الصاد وبالدال المهملة
من القصد وهو الرفق **قوله** وليس كذلك اذ ليس لفعله فاعل وفاعله حتى يكون
معدولا عن واحد منهما **قوله** والدهر بالانسان دواري هذا عجز بيت للعجاج صدره
اطربا وانت قنسري وقد تقدم الكلام عليه في حرف الالف **قوله**

ولو اقوى لكان اولى لان الاقواء عيب في القافية هو اختلاف حركة الروي بالضم والكسر
والقصيدة التي منها هذا البيت مكسورة الروي وانما كان الاقواء اولى وان كان
عيبا في القافية لانه اسهل مما ذكر لان فصحاء المتقدمين استعملوه كثيرا **قوله** بنائه
اي بناء اوان **قوله** بناء حاشى في وقلن حاشى لله اعطاء الحرف حكم مقاربه في الشرح
هذا لا مدخل له في الاعراب فما باله قد ذكره مع انه التزم تجنب مثله كما سبق في ديباجة
الكتاب واقول انما التزم تجنب مثله على سبيل الاستطراد [strikethrough text] **قوله** و
حتى اجتمعا روين الروي هو الحرف الاخير من القافية والقافية آخر كلمة من البيت
وقيل من آخر حرف في البيت الى اول ساكن قبله مع الحركة التي قبل الساكن وقيل
مع الحرف الذي قبل الساكن **قوله** ما ينقص الحرب الى آخره تقدم الكلام عليه في الباب
الاول في ام **قوله** اذا ركبت فاجعلوني الى آخره في الصحاح العاند البعير الذي
يحور عن الطريق ويعدل عن القصد والجمع عند مثل راكع وركع وانشد البيت عن
ابي عبيدة لكنه ذكر فاجعلاني بدل فاجعلوني **قوله** ويسمى ذلك اكفاء الاكفاء في
علم القوافي اجتماع رويين متقاربين في المخرج في شعر واحد من اكفات بمعنى
قلبت او بمعنى املت لان الشاعر يقلب الروي ويميله عن طريقه الى طريق آخر
وفي الشرح لا نسلم انه في ابيات اي جعل الاكفاء لجواز جعل ياء المتكلم فيها رويا وقد
نص بعض علماء القوافي على جواز مثل ذلك اعني كون الياء الساكنة التي لم ينفتح ما
قبلها رويا سواء كانت للمتكلم او لغيره وان كان قليلا **قوله** يا ما اميلح غزلانا شدن
لنا هذا صدر بيت عجزه من هاليائكن الضال والسمر فيه تصغير املح راجع في المعنى
الى المصدر وقيل الى المتعجب منه الذي وصف بالملح وشدن الغزال يشدن
شدونا اذا قوي وطلع قرناه واستغنى عن امه وانشد صاحب الصحاح عطون
مكان شدن من العطو وهو التناول ورفع الراس وهاليائكن تصغير هاولائكن
والضال بتخفيف اللام السدر البري والسمر بفتح السين وضم الميم شجر عظيم ذو شوك
قوله وليس كذلك قال ابو حيان وما حكاه ابن مالك في ذلك عن ابن كيسان هو نص كلام
البصريين والكوفيين اما الكوفيون فانهم اعتقدوا اسمية افعل فهو عندهم مقيس
فيه واما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس **القاعدة**
الثانية قوله كبير اناس في بجاد مزمل هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره كان ابانا
في عرانين وبله وقدمنا الكلام عليه في الباب الرابع في الامور التي يكتسبها الاسم

الاسم بالاضافة في الامر التاسع منها **قوله** يا صاح ابلغ الى آخره صاح مرخم
صاحب وهو نكرة مقصودة عارية من هاء التانيث فترخيمه شاذ وقال ابن
خروف اصله يا صاحبي فرخم اولا بحذف الكلمة الثانية اجراء له مجرى المركب
المزجي ثم رخم ثانيا بحذف الباء والمراد بالذنب هنا الذكر **قوله** ولا يكون في النسق
لان العاطف يمنع التجاور وفي شرح ابن مالك لكتابه المسمى بالعمدة في النحو ينفرد
الواو بجواز العطف على الجوار خاصة كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم
في قراءة ابن كثير وابي عمرو وحمزة وابي بكر وقوله تعالى يرسل عليكما شواظ
من نار ونحاس في قراءة ابن كثير وابي عمرو **قوله** وقال الزمخشري لما كانت
الارجل من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة
للاسراف المذموم شرعا فعطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب
الاقتصاد في صب الماء عليها قال التفتازاني فان قيل العطف على الممسوح
لا للمسح يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز حيث اريد بالمسح بالنسبة الى المعطوف عليه حقيقة
وبالنسبة الى المعطوف الغسل الشبيه بالمسح في قلة استعمال الماء قلنا الكلام في قوة الاشكال
ولا محيص سوى الحمل على تقدير اعادة العامل في المعطوف مرادا به المعنى المجازي فيكون
الارجل معطوفة على الرؤس في الظاهر ومن عطف الجملة في التحقيق اي وامسحوا بارجلكم
واغسلوها غسلا شبيها بالمسح لكن لا يخفى انه يفضي الى اضمار الجار وهو ضعيف وقيل مراده
بالعطف على الممسوح الجر بالجوار كما في عذاب يوم محيط وجحر ضب خرب وفي المعنى
منصوب معطوف على المغسول والتنبيه على الاقتصاد يستفاد من صورة العطف ولم
يرد عليه ان الجر بالجوار لم يجئ مع الالباس وههنا ملبس اجاب بانه لا الباس لان
المسح لم يضرب له غاية في الشرع وههنا قد ذكر غايته بقوله الى الكعبين فدل على ان ليس
عطفه على الممسوح لقصد المسح به لئلا يفضي الى ما ليس في الشرع وهذا لا يتوقف على
ان يكون كل غسل في الشرع له غاية كما فهمه البعض ليرد الاعتراض بغسل الوجه بل على
ان كل مسح فهو لم يضرب له غاية في الشرع والنقض بمسح الكف وهم لانه لم يذكر له في الكتاب
او السنة غاية لا بحيث هو بدونها وانت خبير بانه لا دلالة لكلام المصنف على هذا المراد
بوجه من الوجوه وقد يقال ان العطف على الممسوح من قبيل علفتها تبنا وماء باردا
وفيه مع انه ليس من محل كلام المصنف مفتقر الى دفع اشكال الجمع بين الحقيقة والمجاز
ان كان من عطف المفرد والى بيان كيفية تعلق الغسل بالمجرور ان كان من عطف الجملة

على معنى واغسلوا ارجلكم واقرب ما قيل في ايجاب غسل الارجل ان قراءة النصب توجب الغسل لانه لا مجال للعطف على محل الجار والمجرور مع الالباس فوجب حمل قراءة الجر عليه بطريق المشاكلة او الجر على الجوار لانتفاء الالباس بضرب الغاية او بتقدير وامسحوا بارجلكم مرادا به الغسل التشبيه بالمسح تنبيها على وجوب الاقتصاد او بالتزام الجمع بين المجاز والحقيقة دفعا لاختلاف القرائن ولو سلم تساويهما وجواز حمل قراءة النصب على المسح بالعطف على المحل بقرينة ان في العطف على المنصوب تخلل الفاصل بالاجنبي فغايته ان تصير الآية بمنزلة المجمل او يدل على جواز الامرين وقد دلت الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترك فكان هذا اوفق بما عليه الاكثرون واوفى بتحصيل الطهارة المقصودة من الوضوء واقرب الى الاحتياط لما في الغسل من المسح اذ لا اسالة بدون الاصابة فتعين الرجوع اليه انتهى **قوله** على ما سياتي يعني في آخر القاعدة الثامنة **قوله** ومن ذلك قولهم هناني ومراني والاصل امراني في الصحاح هنوء الطعام يهنوء هناءة اي صار هنيئا وكذلك هنيء مثل فقه وفقه عن الاخفش قال وهناني الطعام يهنيني ويهناني ولا نظير له في المهموز هنأ وهنأ وتقول هنئت الطعام اي تهنأت به وكلوه هنيئا مريئا وكل امر ياتيك من غير تعب فهو هنيء ~~وفي الصحاح ايضا~~ مرء الطعام يمرؤ مراءة صار مريا وكذلك مرئ الطعام قال الاخفش وهو كما تقول فقه الرجل وفقه بكسر القاف وبضمها قال ومراني الطعام يمراني مراء وقال بعضهم امراني الطعام وقال الفراء يقال هناني الطعام ومراني اذا اتبعوها هناني بغير الف فاذا افردوها قالوا امراني وفي الشرح والكلام على هذا لا تعلق له بالاعراب وكذلك الكلام على رجس ونجس وعلى قدم وحدث وعلى بقيتها في هذه القاعدة فلم يكن لذكره معنى لان المصنف التزم اجتناب ما هو من هذا القبيل واقول قد عرفت غير مرة ان المصنف انما التزم اجتناب نحو هذا على سبيل [illegible] بانه لم يترجم له لا على سبيل

قوله اذ يقال فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف كل اسم على فعل بفتح الاول وكسر الثاني نحو فخذ كسر الاول وسكون الثاني وفتح الاول وسكون الثاني ثم ان كانت عينه حرف حلق جاز فيه ايضا كسر الاول تبعا للثاني واما الفعل فان كانت عينه حرف حلق فحكمه حكم الاسم الذي عينه كذلك وان لم يكن عينه حرف حلق جاز فيه ~~ايضا كسر~~ الاول فليس فيه من الفرعية الا فتح الاول وسكون الثاني **قوله** وقراءة جماعة سلاسلا واغلالا بصرف سلاسل لتناسب ما بعده وهو اغلالا وسعيرا **قوله** اي حتيه و

هو بحاء مهملة مفتوحة فباء موحدة مشددة

القاعدة الثالثة

قوله قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين هذا ظاهر في ان اللفظ المضمن مستعمل في المعنيين وقد اختلف في جواز استعمال اللفظ في معناه الحقيقي ومعناه المجازي معا بحيث يكون كل واحد منهما متعلق الحكم وهو فرع الاختلاف في استعمال المشترك في معنييه فمن اجازه قال بجواز ذلك ومن منعه قال بمنعه وقد مر في اوائل الباب الخامس شيء من الكلام على التضمين **قوله** وقال ابو كبير الهذلي حملت به الى آخره ابو كبير بالباء الموحدة بعد الكاف من شعراء الحماسة والشعر في وصف تابط شرا ومزؤدة بميم مفتوحة فزاي ساكنة فهمزة مضمومة والعقد بفتح العين وسكون القاف والنطاق بكسر النون شقة تلبسها المراة فتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل ينجر الى الارض وضمير حملن وهن للنسوة للعلم بهن وان لم يجر لهن ذكر وفي الصحاح الحباك والحبيكة ~~والحبائك~~ الطريقة في الرمل ونحوه وجمع الحباك حبك وجمع الحبيكة الحبائك وقوله تعالى والسماء ذات الحبك قالوا طرائق النجوم وقال الفراء الحبك تكسر كل شيء كالرمل اذا مرت به الريح والماء القائم اذا مرت به الريح ودرع الحديد لها حبك والشعرة الجعدة تكسرها حبك وفي حديث الدجال ان شعره حبك والمهبل المدعو عليه بالهبل والكثير اللحم من هبله اللحم اذا اثقله والعرب تزعم ان المراة اذا وطئت مكرهة فاتت بولد كان نجيبا **قوله** كيف ترانى الى آخره المجن بكسر الميم وفتح الجيم الترس والجمع المجان بفتح الميم وزياد هو زياد ابن ابيه ولد على فراش عبيد ابن اسيد الثقفي وعبيد للحارث ابن كلدة وسمية جاريته اسلم في زمان ابي بكر وولد عام الفتح وقيل غير ذلك كان كاتبا لعتبة ابن غزوان ثم للمغيرة ابن شعبة ثم لابي موسى الاشعري ثم ولي العراق سنة ثمان واربعين ومات سنة ثلاث وخمسين قال الواقدي فسر اهل العراق والزهاد والعلماء بموته وقيل لو مات طاغية العراق وقال الاصمعي كان زياد يقعد شريحا القاضي الى جانبه ويقول له ان حكمت بغير الحق فلا تمكني وان حكمت بشيء غيره اقرب الى الحق فاعلمنيه وكان زياد يحكم ولا يرد عليه شريح شيئا

القاعدة الرابعة

قوله للعهدا قالوا الابوين في الاب والام هذا تغليب احد المتصاحبين على الآخر بان يجعل الآخر موافقا له في الاسم ثم يثنى [illegible] وقصد اليهما جميعا قال التفتازاني فان قلت لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى

زياد

والذكرانا ولوا الوندين بالمسلمين يريد فلا ينطبق قوله الاعلى الطهرين والحيضين او الحيضين لا على الطهر والحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان وهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فيكون مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له **قوله** ومنه ورفع ابويه على العرش انما يكون منه على قول غير ابن اسحق ان ام يوسف عليه السلام كانت ماتت وتزوج يعقوب عليه السلام باختها واما قول ابن اسحق ان امه كانت باقية تحته فهو من الاول **قوله** ومثله الخافقان في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب لانه يقال خفقت النجوم خفوقا غابت واخفقت اذا تولت للغروب وفي الصحاح والخافقان المشرق والمغرب قال ابن السكيت لان الليل والنهار يخفقان فيهما وعلى هذا فلا تغليب فيه ويكون من الخفوق بمعنى الاضطراب **قوله** والقمرين في الشمس والقمر هذا من تغليب احد المتشابهين على الآخر قال التفتازاني وينبغي ان تغلب الاخف لفظا الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين انتهى وقال ابن الحاجب في اماليه شرط التغليب الادنى على الاعلى لان القمر دون الشمس وابا بكر افضل من عمر قال السبكي بهاء الدين ويرد عليه البحران للملح والعذب فغلب فيه البحر الملح وهو اعظم من العذب وفي الشرح وفيه نظر اما اولا فلا يكون البحر حقيقة في الملح دون العذب ليس امرا متفقا عليه فقد ذهب جماعة من اهل اللغة الى ان البحر هو الماء الكثير ملحا كان او عذبا واما ثانيا فلان العذب اعلى باعتبار انه مما تلذه النفس وتقوم به البنية بالشرب وغيره لكن وان كان الملح اعظم جرما **قوله** وقال التبريزي يجوز انه اراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر قال الصفدي في كتابه رشف الزلال في وصف الهلال وليس معنى البيت كما يظنه بعض الناس من انه يريد بذلك انه راى في وقت واحد الهلال ووجهها وانما التحقيق انها لما استقبلت قمر السماء ارتسم خياله في وجهها فراهما في وقت واحد كما يقابل الاشكال المراة فتنطبع الصور فيها فيرى المراة والاشكال المنطبعة فيها في وقت معا وفي الشرح وما احسن قول القائل رات قمر السماء فاذكرتني ليالي وصلنا بالرقمتين كلانا ناظر قمرا ولكن رايت بعينها ورات بعيني وهذا من المبالغة حيث ادعى ان القمر الحقيقي هو وجهها وان قمر السماء ليس قمرا حقيقيا وانما اطلق ذلك عليه مجازا للمشابهة لوجهها وقوله رات بعينها ورات بعيني يرشد اليه انتهى واقول ذكر هذا المعنى الصفدي في رشف الزلال وعبارته

عبارته واحسن ما يمكن ان يقال في هذا ان معه قرين قمر حقيقي وهو قمر السماء وقمر مجازي وهو وجه المحبوبة فهو يقول هي رات القمر المجازي وهو قمر السماء وانا رايت وجهها وهو القمر الحقيقي عندي لانها هي نظرت الى قمر السماء وهو نظر الى وجهها فصح انه راي بعينها وهي رات بعينه وهذه مبالغة وافراط في الوصف وهي عادة الشعراء انهم جعلوا المحبوب هو القمر الحقيقي والذي في السماء هو القمر المجازي انتهى وذكر الشيخ ابو عبد الله محمد بن احمد بن عبد المومن ابن اللبان الشافعي رحمة الله تعالى معنى هذين البيتين في بعض تصانيفه فقال يشير هذا الشاعر الى ان قمر السماء من عشاق محبوبته وان محبوبته رانه ذات ليلة فكسته برؤيتها له نور جمالها ومحاسن صفاتها والقت عليه شبهها واعارته اسمها فاذكرت هذا العاشق بتلك الليالي التي وصلته بالرقمتين وانها بوصالها له افنته عن صفاته وغلبت عليه بصفاتها حتى صارت معه كالقمر الواحد وكلاهما ينظره ولهذا قال كلانا ناظر قمرا اي قمرا واحدا تعدد مظهره بعينه وهي عين المحبة لان المحب صار محبوبا وهو ينظر بعينها لانها اعارته عينا راها بها فكان البصر لها نفسها **قوله** وما ذكرناه امدح لان فيه جعل وجهها شمسا وهو ابلغ من جعله قمرا **قوله** وقالوا العمرين في ابي بكر وعمر هذا ايضا من تغليب احد المتشابهين على الآخر وقال ابن رشيق في العمدة ان الكسائي قال ان التغليب في العمرين انما هو لكثرة الاستعمال فان ايام عمر اطول من ايام ابي بكر **قوله** واسم المخاطبين على الغايبين في قوله تعالى اعبدوا ربكم يعني ولاجل الاختلاط اطلق اسم المخاطبين على الغايبين فاسم مرفوع معطوف على مثني وهذا تغليب المخاطب على الغايب فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذين توجه اليهم الخطاب اولا وللذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة آخرا لان لعلكم يتعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون **قوله** والمذكرين على المؤنثة حتى عدت منهم المذكرين عطف على المخاطبين والمعنى ولاجل الاختلاط اطلق وصف المذكرين على المؤنثة وهذا من تغليب الذكور على الاناث بان اجرى على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم طريقة اجرائها على الذكور خاصة نحو قوله تعالى وكانت من القانتين فان مريم عليها السلام جعلت من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من التغليب بل يكون لابتداء الغاية اي كانت ناشية من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخي موسى

الصوفي ح

رئه

وكذلك ذكر ابن الشجري ح

والاول سو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرايع ربها وبكتبه وكانت من المطيعين له **قوله** والملائكة على ابليس يعني ولاجل الاختلاط اطلق اسم الملائكة متنا ولا ابليس حتى استثنى منهم وهذا من تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان اطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس وقيل لا تغليب في الاية فان الجن ايضا كانوا مامورين مع الملائكة لكنه استغنى بذكر الملائكة عن ذكرهم فانه اذا علم ان الاكابر مامورون بالتذلل لاحد والتوسل به علم ان الاصاغر ايضا مامورون به والضمير في فسجدوا راجع الى القبيلتين وكانه قال فسجد المامورون بالسجود الا ابليس **قوله** ومن التغليب اولتعودن في ملتنا بعد لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا هذا من تغليب الاكثر على الاقل من جنس واحد بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر فان شعيبا عليه السلام ادخل بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به وفي الشرح وفي الاية تغليب آخر وهو تغليب شعيب عليه السلام في الخطاب عليهم وقد يكون في المتن اشارة اليه لمن تامل **قوله** ومثله جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام في المطول فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام ~~والانعام~~ المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والا لكان ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذلك الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون وجعلها ازواجا تبقى بقاكم وتدوم ببدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه وهو وجعل للانعام من انفسها ازواجا **قوله** وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ في الشرح يعني ان الاية الثانية من قبيل ما روعي فيه المعنى دون اللفظ لان تجهلون صفة لقوم فمقتضى الظاهر ان يكون الضمير العايد عليه ضمير غيبة اذ هو اسم ظاهر لكن لما كان المعنى

المعنى به ههنا المخاطبين بقوله انتم روعي معناه فجعل ضميره ضمير غيبة واما الاية الاولى فروعي فيها اللفظ لان الذين اسم ظاهر وهو ههنا المقصود بالنداء والمنادى مخاطب فروعي لفظه دون معناه فقيل امنوا بضمير الغيبة ~~قوله~~ **القاعدة الخامسة** **قوله** الى ملك الى آخره الشاهد في قوله وزال الراسيات اي وشارفت الراسيات الزوال **قوله** ومنه في غيره اي ومن التعبير بالفعل عن ارادته في غير الشرط **قوله** وقيل هما على حذف مضاف اي خلقنا اباءكم ثم صورنا اباكم اي خلقنا اباكم آدم حين غير مصور ثم صورناه نزل خلقه وتصويره منزلة خلق الكل وتصويره **قوله** ثم دنى فتدلى الضمير في الفعلين لجبريل عليه السلام وهو تمثيل لعروجه بالرسول صلى الله عليه وسلم وقيل ثم تدلى بالافق فدنى من الرسول فيكون اشعارا بانه عرج به غير منفصل عن محله وتقريرا لشدة قوته فان التدلي استرسال مع تعلق كتدلي الثمرة **قوله** فاذقنا الى آخره الجماع هنا الاحتلام والوطر الحاجة ولا يبنى منه فعل والجمع اوطار **قوله** واما قراءة الكسائي فتقديرها هل تستطيع سؤال ربك قراءة الكسائي بمثناة فوقية وادغام لام هل فيها **القاعدة السادسة** **قوله** جادته الى آخره تقطع بضم المثناة الفوقية وفتح القاف وفي الصحاح ومضى البرق يمض ومضا وميضا لمع لمعا خفيفا ولم يعترض في نواحي الغيم وكذلك اومض واما اذا لمع واعترض في نواحي الغيم فهو الخفيق فان استطال في وسط السماء من غير ان يعترض يمينا وشمالا فهو العقيقة وتمالا او مضت المراة اذا سارقت النظر **قوله** يعشون حتى لا يرى كلا بهم هدرا صدر بيت عجزه لا يسالون عن السواد المقبل وقدمت الكلام عليه في حرف الحاء في حتى **القاعدة السابعة** **قوله** وما كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله تقدم الكلام على هذه الاية في حرف الالف في ان المفتوحة **قوله** لعمرك ما الفتيان الى آخره اللحية بكسر اللام تجمع على لحى بكسرها كقربة وقرب وعلى لحى بضمها كذروة وذرى ونديّ الرجل اذا جاد فهو ندي **قوله** واما قول ابي الفتح في بيت الحماسة حتى يكون عزيزا الى آخره قبل هذا البيت ومن تكرمهم في المحل انهم لا يعلم الجار فيهم انه جار والتكرم تكلف الكرم والمحل القحط وحتى متعلقة بلا يعلم ومعنى البيت جميعا نفارق وهو يحب الحال ومعنى الشعر انهم في زمن القحط لا يكتفون بما طبعوا عليه من الكرم ويتكلفون اكثر منه بحيث لا يعلم الجار من شدة احسانهم اليه انه جار لهم واعتذر ابو الفتح فقال ان في البيت لبيت زايدة لان طه

المعطوف على المنصوب بعد حتى وان كانت لا ائمة الامصار و الاول لانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل القاعدة الثامنة قوله و سخلتها في الصحاح السخلة بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة اسم للذكر والانثى من ولد الضان و المعز ساعة وضعه وفي القاموس السخلة ولد الشاء ما كان قوله واي فتى هيجاء انت وجارها فتى مضاف الى هيجاء وهي بالمد والقصر الحرب وجارها معطوف على فتى قوله ولا يجوز ان يقم زيد قام عمرو في الاصح الا في الشعر احترز بالاصح عن مذهب الفراء ان ذلك يكون في النثر واختاره ابن مالك واستدل له بقوله عليه الصلاة والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له قوله ان تسمعوا الى آخره في الصحاح ويقال صار هذا الامر سُبّةً بالضم اي عارا يُسبّ به ورجل سُبَة اي يسبه الناس و سُبَبَة اي يَسُبّ الناس قوله اذ لا يضاف كل واي الى معرفة مفردة بخلاف كون كل لا يضاف الى معرفة مفردة نظرا لما سبق في حرف الكاف في الكلام على كل انها لاستغراق اجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن فينبغي ان يقال يمتنع كل سخلتها لان كلا اذا اضيفت الى معرفة مفرد افادت عموم الاجزاء والمقصود هنا انما هو عموم الافراد القاعدة التاسعة قوله فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار او عندك زيد جالسا هذا عند جمهور البصريين وذهب ابن السراج وابو علي الى جواز ايلاء كان واخواتها معمول خبرها في نحو كان طعامك آكلا زيد دون كان طعامك زيد آكلا وذهب الكوفيون الى جواز ذلك مطلقا قوله فلا تلحني الى آخره في الصحاح لحيت الرجل الحاه لحيا اذا لمته فهو ملحي والجمد الكبير والبلابل جمع بلبال وهو الهم ووسواس الصدر قوله وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن في الشرح ليس الفصل بين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن منوطا بالظرف وشبهه حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما اذ الفصل باحد المفعولين جائز ولو كان غير ظرف نص عليه في التسهيل وغيره قوله ابعد بعد تقول الدار جامعة هذا صدر بيت عجزه شملهم ام دوام البعد محتوما وفي الصحاح جمع الله شمله اي ما تشتت من امره والمحتوم بالحاء المهملة من الحتم وهو القضاء المبرم وحتمت عليه الشيء اوجبته والحاتم القاضي قوله اذن والله نرميهم بحرب هذا صدر بيت عجزه تشيب الطفل من قبل المشيب قوله فما كل حين من توالي مواتيا هذا عجز بيت صدره باهبة حزم لذوا ان كنت امرا وبروى من توالي مواليا قوله وما كل من وافى منى انا عارف هذا عجز بيت صدره وقالوا تعرفها المنازل من منى قوله ابا خراشة الى آخره تقدم الكلام عليه في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون

النون قوله واما المسئلة الاخيرة وهي تقدم الظرف على عامله المعنوي القاعدة العاشرة قوله من فنون كلامهم القلب هو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدا نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ههنا ما يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه وقبل القلب السكاكي مطلقا وقال انه يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره مطلقا وقيل ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطايف قبل والا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال قوله كانت سبية من بيت راس الى آخره هذا البيت من قصيدة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم وهجو ابي سفيان ابن حرب قبل اسلامه وبعده على انيابها او طعم غض من التفاح هصره اجتناء وفي الصحاح سبأت الخمر سبأ وسباء ومسبأ اذا اشتريتها لتشربها ولا يقال ذلك الا في الخمر خاصة والاسم السباء على فعال بكسر الفاء ومنه سميت الخمر سبيئة فاما اذا اشتريتها لتحملها الى بلد آخر قلت سبيت الخمر بلا همزة وبيت راس قرية في الشام مشهورة بجودة الخمر والغض بمعجمتين الطري وهصرت الغصن وبالغصن بفتح الهاء وتشديد الصاد اذا اخذت براسه فاملته اليك شبه ريق المراة بخمر مزجت بعسل او بطعم تفاح طري قوله ومهمه مغبرة ارجاؤه المهمه المفازة والمغبرة الملوثة بالغبرة والارجاء النواحي جمع رجا بالقصر قوله فعكس التشبيه مبالغة يعني ان السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة قوله فان انت الى آخره في القاموس النجدة تطلق على الشدة وعلى القتال وعلى الهول والفزع قوله ولا تهيبني الى آخره اصل تهيبني تتهيبني فحذف منه احدى التائين والموماة المفازة والاصداء جمع صدى وهو هنا ذكر البوم وقال الغدنس الصدى هو هذا الطاير الذي يصيح بالليل وينقز قفزانا ويطير والناس يرونه الجندب وانما هو الصدى فاما الجندب فهو اصغر من الصدى قوله وقول القطامي فلما ان جرى الى آخره القطامي بضم القاف وبعد هذا البيت امرت

بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن أن لن يستطاعا وفي الشرح رأيت البيت المذكور
في شعر القطامي في نسخة قديمة مصححة على هذه الصورة فلما أن جرى سمن عليها
كما طينت بالفدن السياعا والعَس بالضم الشحم القديم قوله ومنه في الكلام
ادخلت القلنسوة في راسي وعرضت الناقة على الحوض لأن القلنسوة ظرف والراس
مظروف ولما كان المناسب أن يحرك بالمظروف نحو الظرف ويؤتى بالمعروض على المعروض
عليه وههنا الأمر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار قوله ورد على قول
الزمخشري في الآية فقال بعد ما ذكر كلام الزمخشري لا ينبغي حمل القرآن على القلب إذ الصحيح
انه ضرورة وإذا كان المعنى صحيحا فما الحامل عليه وليس في قولهم عرضت الناقة على الحوض
ما يدل على القلب لأن عرض الناقة على الحوض وعرض الحوض على الناقة صحيحان وقال بهاء
الدين السبكي لم ينفرد الزمخشري بجعل عرضت الناقة على الحوض مقلوبا بل ذكره الجوهري
وغيره وحكمته أن المعروض ليس له اختيار والاختيار إنما هو للمعروض عليه لأنه قد يقبل
وقد يرد وعرض الحوض على الناقة لا قلب فيه لأنه قد يقبله وقد يرده وعرضها عليه مقلوب
لفظا وعرض الكفار على النار ليس بمقلوب لفظا للمعنى الذي أشار إليه وهو أنهم مقهورين
فكأنهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم وهم كالمتاع الذي يتصرف فيه من يعرض عليه
كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والجاني على السوط والنار
لما كانت هي المتصرفة تأتي العود قيل عرضت العود على النار وهذا الذي قلناه غير ما قاله
شيخنا أبو حيان وغير ما قاله الزمخشري وحاصله أن الذي في الآية قلب معنوي ولا شذوذ
فيه والذي في عرضت الناقة قلب لفظي وهو شاذ انتهى قوله ونقال إذا اطلعت الجوزاء
انتصب العود في الحرباء في القاموس الجوزاء نجم في السماء والحرباء دويبة تدور كيف دارت
الشمس لتجتنها فيها قوله وقد مضى تأويلها مضى ذلك في القاعدة الخامسة القاعدة
الحادية عشر قوله أن يقرآن على أسماء إلى آخره ذكر المصنف هذا البيت في المفتوحة
الساكنة النون وقبله يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشدا أن تحملا
حاجة لي خف محملها تستوجبا منة عندي بها ويدا قوله بدليل أن المعطوفة عليها
في الشرح لا مانع من عطف أن الناصبة وصلتها على المخففة وصلتها إذ هو عطف مصدر
على مصدر ولا يمنعه أحد وأقول المراد بالدليل هنا ما يفيد الظن وليس المراد أن ذلك
دليل من جهة امتناع عطف أن الناصبة وصلتها على أن المخففة وصلتها بل من جهة أن
الظاهر أن الثانية من نوع الأولى والثانية ليست مخففة من ثقيلة فكذا الأولى

الأولى قوله وإعمال ما حملا على أن كما روي من قوله عليه الصلاة والسلام
كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب في الشرح لا حاجة أن تجعل ما ناصبة هنا
فإنه في ذلك إثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون
الرفع محذوفة قوله لو يشاء طار بها ذو ميعة هذا صدر بيت عجزه لاحق
الأطال نهد ذو خصل والميعة بفتح الميم وسكون المثناة التحتية بعدها عين
مهملة النشاط وأول جري الفرس والأطال جمع [illegible]
وهي الخاصرة وفرس نهد بفتح النون وسكون الهاء أي جسيم قوله أعطا أن الشرطية
حكم لو في الإهمال كما روي في الحديث فإن تراه فإنه يراك في الشرح قد مضى لو أن
ابن السيد خرج قوله كأن لم ترا قبلي أسيرا يمانيا على أنه جاء على لغة ذا [illegible] فأصله
ترأى حذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا لوقوعها بعد فتحة
ومثل هذا في الحديث متأت وأقول لو كان ترا في الحديث من هذه اللغة فإنه
يراك [illegible] ترأك بالهمزة وكون تراه من لغة وتراك إجراء المعتل مجرى
الصحيح [illegible] قراءة قنبل إنه من يتقي ويصبر فإن الله بإثبات ياء يتقي
وجزم يصبر قد ذكر المصنف في الباب الرابع في أقسام العطف هذه القراءة وذكر فيها
أوجها منها ما ذكره هنا وهو إجراء المعتل مجرى الصحيح قوله وإذا تصبك خصاصة
فتجمل هذا عجز بيت صدره واستغن ما أغناك ربك بالغنى وقد تقدم الكلام عليه
في إذا وإن تجمل يجوز أن يكون بالجيم أي أظهر الجمال بالتعفف أو كل الجميل أي الشحم
المذاب وأن يكون بالحاء المهملة أي تكلف المشقة قوله وأعطا لن حكم لم في الجزم
في الشرح تأمل هذا مع قول المصنف قبل ذلك بنحو سطرين وإنما يصح أو يحسن حمل الشيء
على ما حل محله فإن فيه تناقضا وذلك أنه إذا أتى المتكلم بلن علمنا أن غرضه النفي
في المستقبل لا الماضي فليس المحل للم فكيف صح أو حسن حمل لن عليها وأقول تأملنا ذلك
فلم نجد فيه تناقضا وذلك أن قول الشاعر الآن يمنع أن يكون غرضه النفي في المستقبل كما يمنع
أن يكون غرضه النفي في المضي فلن في البيت أريد بها مجرد النفي وقامت مقام لم في
الجزم فقط وحلت محلها في ذلك قوله قد بلغت نجران أو بلغت سوآتهم هجر هذا
بيت حذف أوله وهو قنا قذهذاجون والقنا قذ بالذال المعجمة جمع قنفذ
حيوان معروف والهداج بتشديد الدال المتحركة من هدج الظليم إذا مشى
في ارتعاش ونجران بلد باليمن وكذلك هجر وهو مذكر مصروف وقد يؤنث و

وينبغ الصرف قوله هاخطتا اما اسا دو منة هذا صدر بيت عجزه واما دم والقتل بالجرلجدر والحطتان تثنية خطة معنى الامر والقصة قوله ان من صاد عقعقا الى آخره في القاموس العقعق طاير ابلق يشبه صوته العين والقاف والبوم والبومة بضم الموحدة طاير ابن الاوز انه ذكر وفي الرضي كادبيد في البيت على لكد الجوار ان تكون الشاعر استعمل عقعقان على لغة من يلزم المثنى الالف في الحالات الثلاث ويكون بوم مرفوعا على انه مبتدا محذوف خبره اى ومعهما بوم قوله التاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر حق اسم الفاعل المعرف باللام ان لا يضاف الى ما عرف بها لعدم افادة اضافته التخفيف وحق الصفة المشبهة المعرفة باللام ان لا تنصب المعرف بها لانها لا تكون الا من فعل لازم لكنهما لما تشابها من حيث ان كلا منهما صفة معرفة باللام مضافة الى الجنس المعرف بها حمل الضارب الرجل على الحسن الوجه في الجر وحمل الحسن الوجه على الضارب الرجل في النصب واما التخفيف فيه فقيل بحذف الضمير واستتاره وقلب الضمة كسرة اذ الحسن الوجه الحسن وجهه قوله وقد مر ذكر بعض في اخر الفاعل انا ولي والحمد لله على التمام وعلى نعمه العظام ونسأله حسن الختام والفكاك من ربقة الآثام وان يحشرنا في زمرة محمد عليه افضل الصلوة والسلام وعلى آله واصحابه السادة الكرام وقد وقع الفراغ من تعليقه بعد الفراغ من صلوة الجمعة التي هي الاخيرة من شهر ربيع الآخر من سنة احدى وخمسين وثمانمائة

وذلك على يد اضعف خلق الله واحوجهم الى غفرانه ورحمته امير ابن اسماعيل الرومي مولدا والمصري مسكنا بخانقاة الملك الاشرف الكائنة بخط الجريريين والعنبريين بالقاهرة المحروسة حميت عن الآفات وساير البلاد

والثاني أشباه صح

بلغ مقابلته بأصله حسب الطاقة على يد مؤلفه

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بابن ...
وقفي عبده